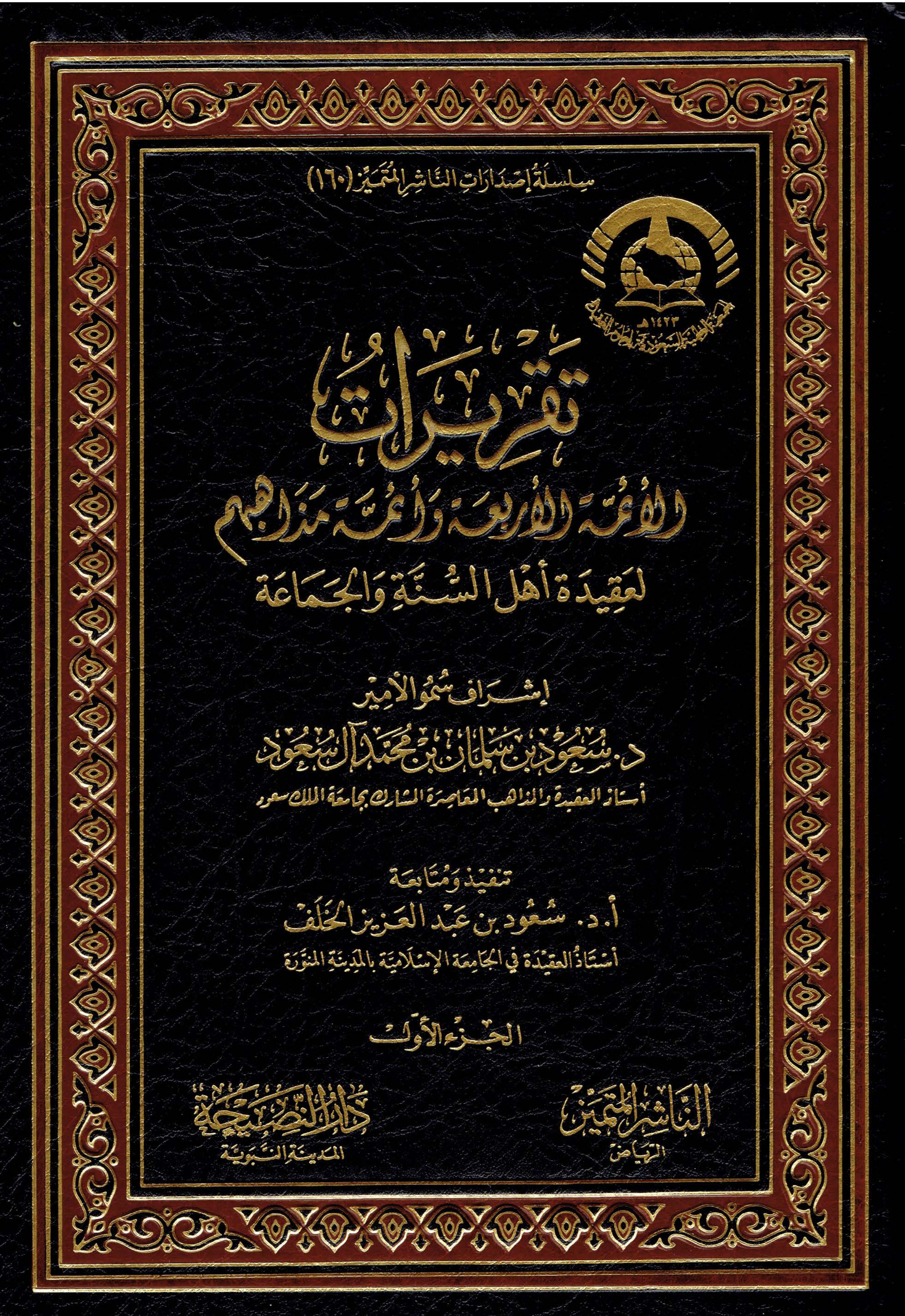
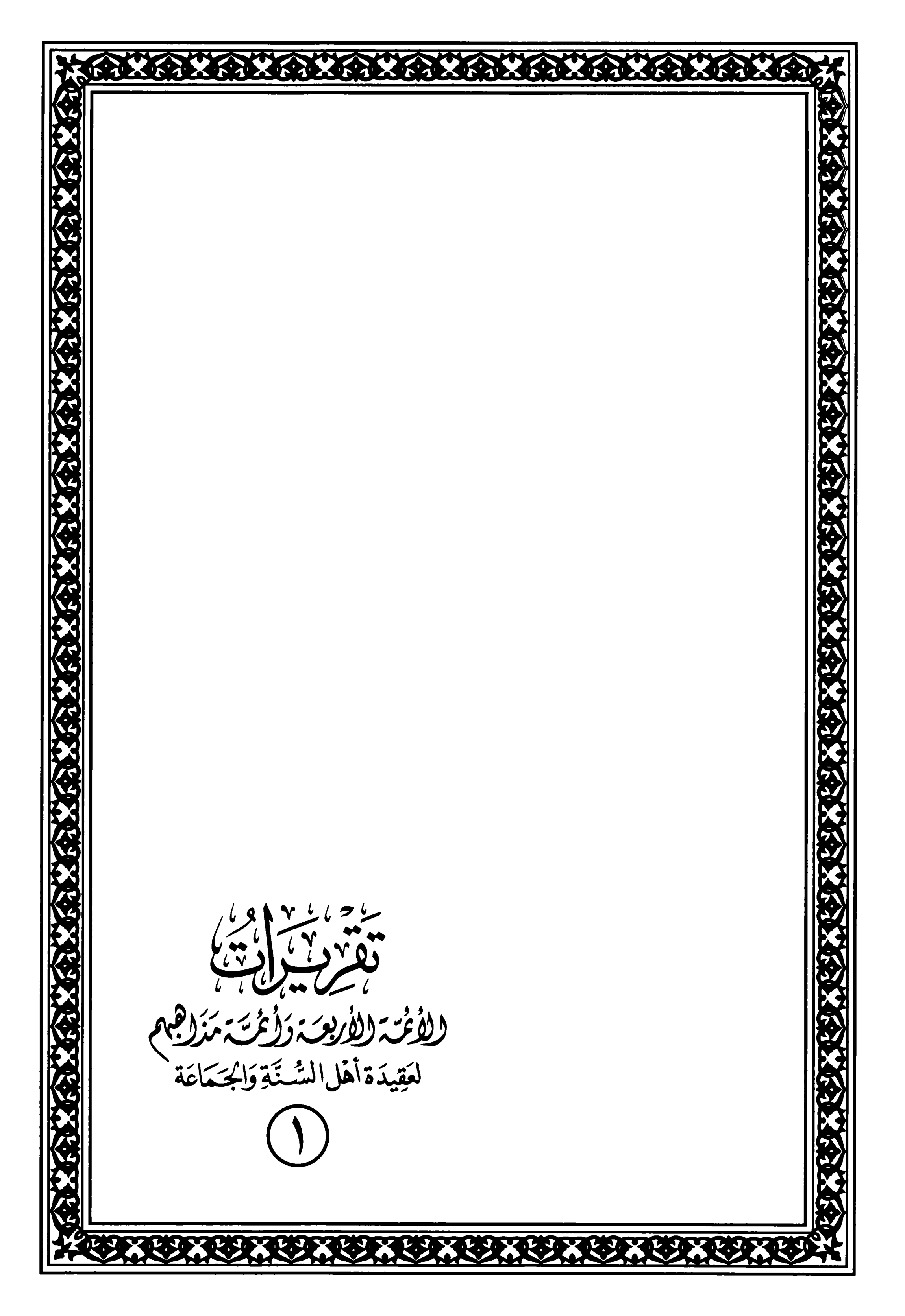


سلسلة إصدارات الناشر المتميز (١٦٠)
تقريرات
الأئمة الأربعة وأئمة مذاهبهم
لعقيدة أهل السنة والجماعة
إشراف سمو الأمير
د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة المشارك بجامعة الملك سعود
تنفيذ ومتابعة
أ.د. سعود بن عبد العزيز الخلف
أستاذ العقيدة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
الجزء الأول
الناشر المتميز
الرياض
دار النصيحة
المدينة النبوية



# تقريرات

## الأئمة الأربعة وأئمة مذاهبهم

## لعقيدة أهل السنة والجماعة

(١)

*فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر*

آل سعود، سعود بن سلمان بن محمد

تقريرات الأئمة الأربعة وأئمة مذاهبهم لعقيدة أهل السنة والجماعة(١) ./

سعود بن سلمان بن محمد آل سعود - المدينة المنورة، ١٤٤١هـ

٨٤٢ص، ١٧×٢٤ سم

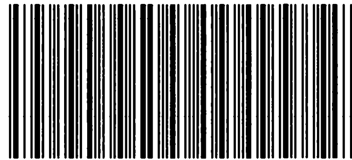
ردمك ٦-٥-٩١٤١٥-٦٠٣-٩٧٨

١- العقيدة الإسلامية ٢- الأئمة الأربعة أ- العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٤٤١/٧٦٣٠

رقم الإيداع: ١٤٤١/٧٦٣٠

ردمك: ٦-٥-٩١٤١٥-٦٠٣-٩٧٨








الطَّبْعَةُ الأُولَى

١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠م



النَّاشِرُ المُتَمَيِّزُ

المملكة العربية السعودية

الرياض - حي الفلاح

أمام البوابة رقم ٢ لجامعة الإمام

جوال/ ٠٥٠٩٢٢٤٢٤٢

almotmiz1437h@gmail.com

دَارُ النَّصِيحَة

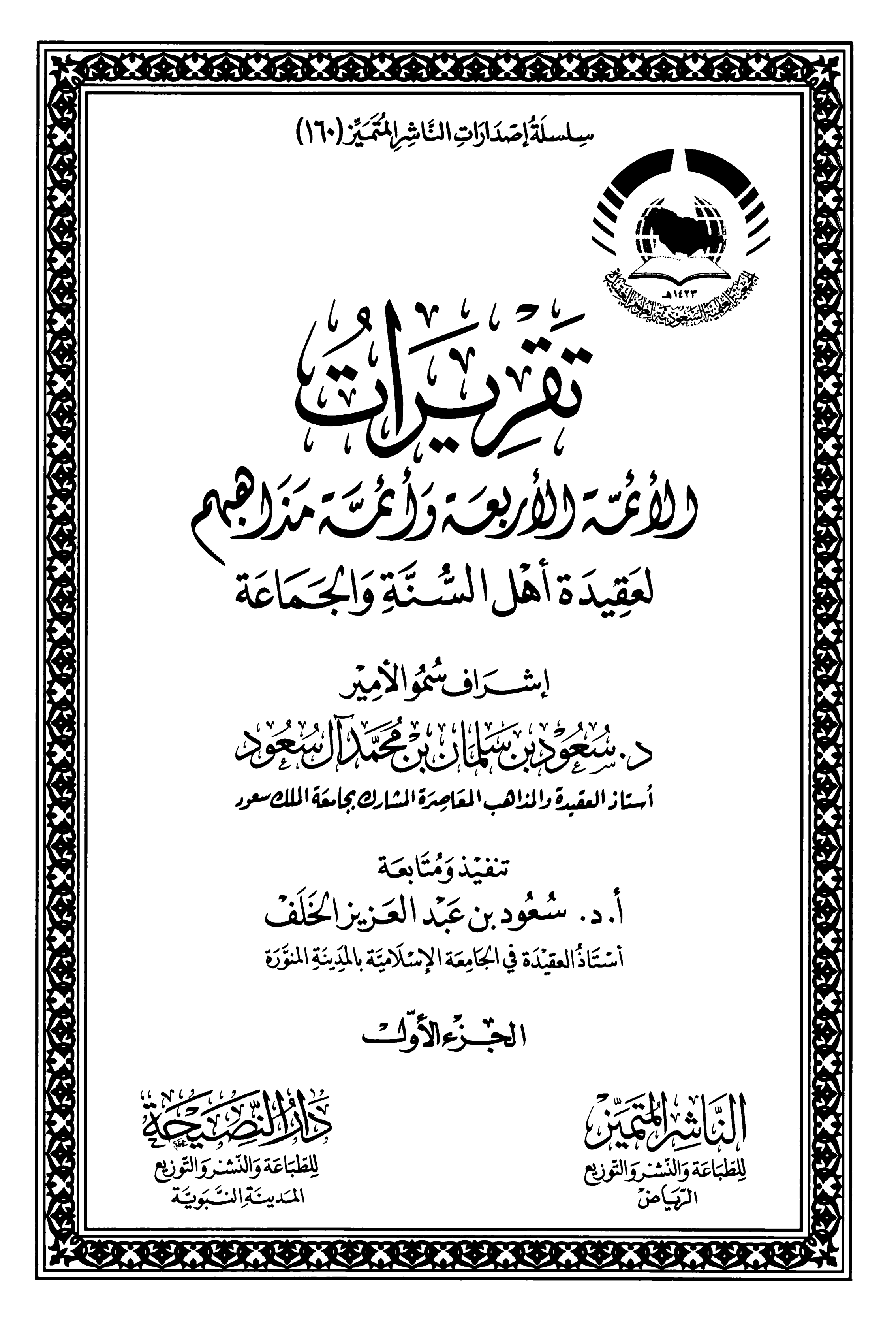
المملكة العربية السعودية

المدينة النبوية

أمام البوابة الجنوبية للجامعة الإسلامية

جوال/ ٠٥٩٥٩٨٢٠٤٦

daralnasihaa@gmail.com



سلسلة إصدارات الناشر المتميز (١٦٠)

# تقريرات

# الأئمة الأربعة وأئمة مذاهبهم

## لعقيدة أهل السنة والجماعة

إشراف سمو الأمير

د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة المشارك بجامعة الملك سعود

تنفيذ ومتابعة

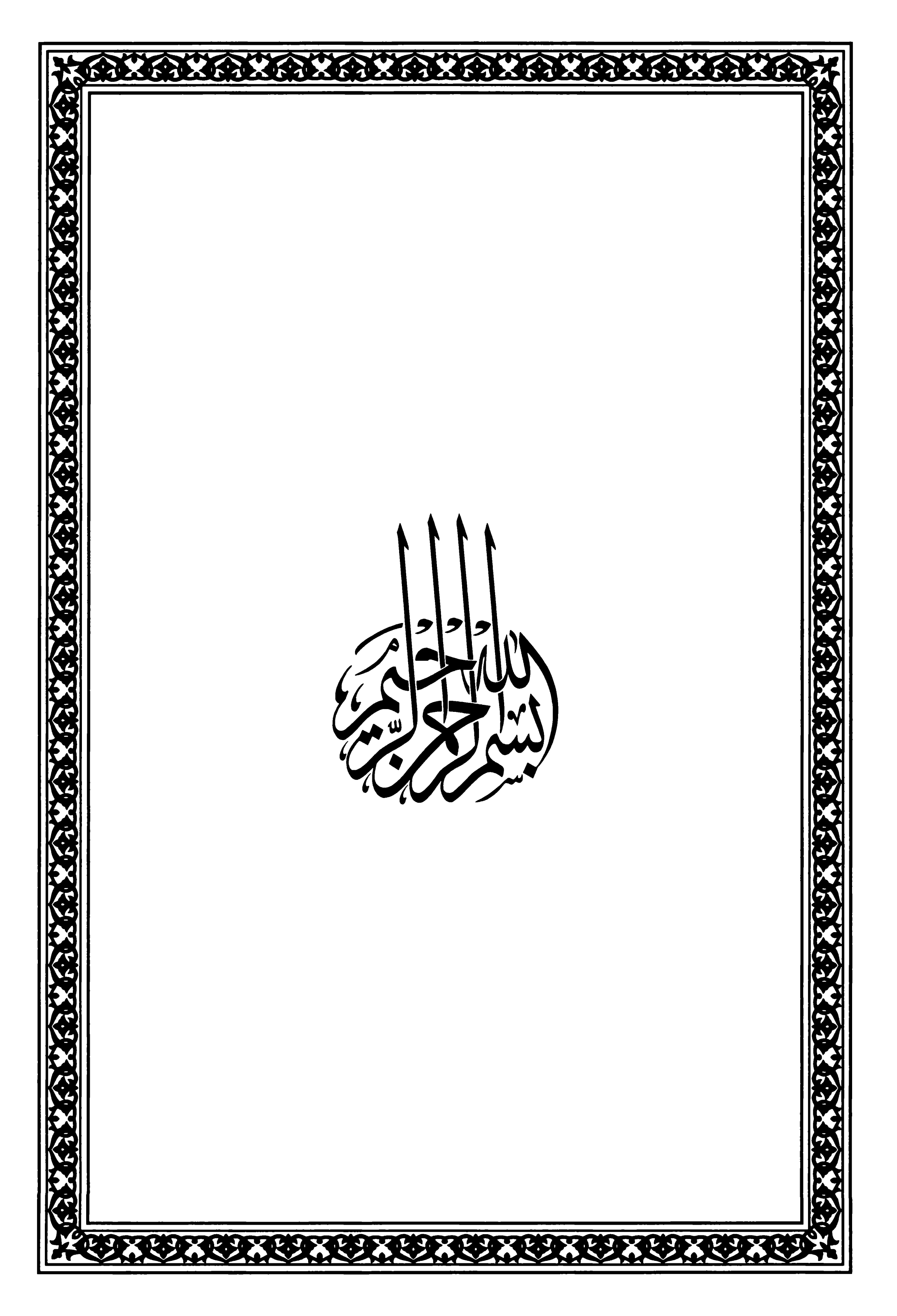
أ. د. سعود بن عبد العزيز الخلف

أستاذ العقيدة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجزء الأول

الناشر المتميز
للطباعة والنشر والتوزيع
الرياض

دار النصيحة
للطباعة والنشر والتوزيع
المدينة النبوية


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

## تقديم سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

### الرئيس الشرفي للجمعية العلمية السعودية

### لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب

الحمد للَّه نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده اللَّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ، **أما بعد**:

فإن أسمى الغايات التي خلق لها الثقلان هي عبادة اللَّه ﷻ وتوحيده، ومعرفة دينه والعمل به، بغية تحقيق أسمى المطالب وبلوغ أعلى المراتب، وهي إرضاء الخالق ونيل ثوابه وجزائه في جنة عرضها السماوات والأرض أعدت للمتقين.

ولا شك أن أهمَّ وأعظم أمر في الدين هو المعتقد الذي تُبنى عليه تفاصيله وفروعه، فلن يقوم بناء على غير أصوله، ولن يصمد صرح بغير عموده.

وقد قامت المملكة العربية السعودية منذ نشأتها الأولى على الدعوة للكتاب والسنة واعتماد فهم السلف الصالح لهما، ونشر التوحيد الخالص ونبذ الشرك والبدع، واستمرت على هذا المبدأ في مختلف أطوارها، بشتى الطرق والوسائل، وإن من تلك الوسائل: إنشاء الجمعيات العلمية المتخصصة، التي تحمل على عاتقها خدمة تخصصها العلمي، ومن هذا

المنطلق حرصت الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب على تحرير مسائل العقيدة وتنقيحها وتسهيل أخذها وتجلية أدلتها، مبرزة في ذلك مسألة مهمة، وهي: أن هذه العقيدة هي ما كان عليه نبيُّ هذه الأمة ﷺ، وأهل القرون الثلاثة المشهود لهم بالخيرية والفضل؛ من الصحابة الكرام -رضوان اللَّه عليهم- والتابعين وأتباعهم، ومن سار على دربهم إلى يوم الدين.

وإن من جملة هؤلاء السلف الكرام: الأئمة الأربعة؛ أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد -رحمهم اللَّه وأسكنهم فسيح جناته- الذين جعل اللَّه لهم القبول بين عموم المسلمين فتبنوا مذاهبهم وانتسبوا لها، انتساب علم وتفقُّه لدين اللَّه، فهؤلاء الأئمة وإن اختلفوا في فروع الدين ومسائله الفقهية لأسباب موضوعية مبحوثة في مظانها؛ لكنهم كانوا متوافقين في أصول الدين، على معتقد أهل السنة والجماعة وطريقة السلف الصالح في تعظيم الكتاب والسنة، والتسليم لما ورد به النص عن المعصوم ﷺ، وعدم الميل لمذاهب أهل البدع المختلفة، لكن لم يلتزم كل أتباع المذاهب بمنهج أئمتهم في أصول الدين؛ بل تأثروا بالمذاهب الكلامية وتبنوا طريقتهم وأدخلوها مذاهبهم؛ حتى صرح متأخروهم أنهم معتزلة في الأصول أو أشاعرة أو ماتريدية. . .، في حين أن إمام المذهب على خلاف معتقدهم، وفي أثناء ذلك تجد في كل مذهب من بقي وفيًّا لأصول معتقد الإمام المستمدة من الكتاب والسنة؛ حريصًا على اقتفاء أثر السلف الصالح، ملتزمًا بما كانوا عليه من الاتّباع، بعيدًا عما كانوا يحذّرون منه من الابتداع.

وفي هذا السياق سعت الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب لتوضيح مذهب هؤلاء الأئمة الأربعة ومن بقي

على طريقتهم في المعتقد عبر مختلف الأزمان؛ ليتبين لجميع المسلمين أن عقيدة أئمتهم هي عقيدة السلف الصالح التي ورثوها عن نبيهم ﷺ، وأن غيرها من الآراء والمعتقدات المخالفة لذلك ما هي إلا نتاج تسرّب أفكار من فرق تأثّرت بالفلسفة وغيرها، وابتعدت عن منبع الدين الصافي، فبادرت لتبني مقترح فضيلة الشيخ الدكتور/ **عبد اللَّه المطلق** -حفظه اللَّه- عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء والمستشار في الديوان الملكي، المتضمّن جمعَ المادة العلمية التي تؤكد هذه الحقيقة وتجلِّيها لعموم المسلمين، واختارت لهذه المهمة النبيلة نخبة من خيرة طلبة العلم والأساتذة والباحثين؛ فكان هذا العمل المبارك -بإذن اللَّه- الذي يربط الخلف بسلفهم، ويعود بالجميع لمصدر الدين الصافي الكتاب والسُّنة، ويؤكد أن العلماء المجدّدين والمصلحين من أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وغيرهما من أتباع المذاهب الأربعة ما هم إلا مُتَّبِعون ومقتفون لأثر من سبقهم، سائرون على نهج سلفهم، ثابتون على طريق السلف، ما غيّروا ولا بدّلوا، لم يبتدعوا مذهبًا جديدًا، ولا خرجوا عن جماعة المسلمين وأئمتهم المُتَّبَعين.

وبعد بروز باكورة هذا العمل الجاد، عُرض على نخبة من العلماء في مختلف أنحاء العالم الإسلامي؛ فأبدوا ترحيبًا بالفكرة، وإعجابًا بالعمل، وأفادت الجمعية ممّا أبدوه من آراء حول المشروع؛ فجزى اللَّه خيرًا كل مَن أسهم في هذا المشروع؛ ابتداءً من فكرته مرورًا بمختلف محطات إنجازه إلى وصوله لهذا النتاج العلمي المتميّز والإخراج الفني الجميل.

**د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد للَّه ذي المحامد كلِّها، الذي هدى للحق وأعان عليه، ونصر أهله وأيدهم بالأدلة الباهرة، والحجج الواضحة، من كلامه المبين، وكلام رسوله الأمين، وجعل له علامات ومنارات يهتدي بها أهل الحق والهدى، أهل السُّنة والجماعة، لكل عقيدة صحيحة، وعمل صالح مبرور، وجعل قلوبهم بالحق عامرة، وبه مستبشرة، لا تعبث بهم الآراء، ولا تتجارى بهم الأهواء، مقالتهم واحدة، كأنما هم رجل واحد يبدي ما عنده من عقيدة ويعيد، ظاهرهم وباطنهم سواء، فالحمد لربنا حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه.

والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وقدوة للمتقين، وقائدًا للغر المحجلين، الذي قال بالحق وصدّق به، ودعا إلى الهدى وعمل به، وحذر من البدع العقدية والعملية، ونصح الأمة، فما ترك خيرًا إلا دل عليه ودعا إليه ورغّب فيه، ولا ترك شرًّا إلا بينه وحذر منه وأنذر وأعذر؛ فصلاة ربي وسلامه عليه، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، البررة الأتقياء، والأئمة الشرفاء، كانوا على الهدى مقيمين، ولنهج سيد المرسلين ملتزمين، وإليه داعين، وعنه منافحين بالمقال والسنان، حتى أتاهم اليقين، فجزاهم اللَّه خيرًا عن الإسلام والمسلمين، أما بعد:

فإن عقيدة أهل السُّنة والجماعة هي العقيدة المأخوذة من الكتاب والسُّنة، فهما مصدرها، وإليهما مرجعها، وأهل السُّنة بما ورد فيهما يقولون، يقفون آثارهما، ويتوقفون عند حدودهما، ولا يتقدمونهما برأي ولا استحسان، ولا يتداركون عليهما، بل يسلّمون لهما تسليمًا، فيجدون لذلك برد اليقين وحلاوة الإيمان وطلاوته.

وعقيدة أهل السُّنة والجماعة قد استقام عليها والتزم بها ودعا إليها كل موفق من المسلمين، وعلى رأسهم أصحاب رسول اللَّه ﷺ، ثم التابعون ومن تبعهم بإحسان من أهل القرون الثلاثة المفضلة، وعلى رأسهم أئمة المذاهب الفقهية الأربعة المتبوعة، وهم أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، فهؤلاء الأئمة الأربعة جعل اللَّه ﷻ لهم ميزة على من عداهم من أهل العلم في الفقه، فكانت أقوالهم واجتهاداتهم في فهم الكتاب والسُّنة هي المتبوعة من العموم الأغلب من المسلمين، فطائفة من المسلمين تأخذ بأقوال الإمام أبي حنيفة في الفقه، وطائفة تأخذ بفقه الإمام مالك، وأخرى بأقوال الإمام الشافعي، وأخرى بفقه الإمام أحمد بن حنبل. فهذه المذاهب الأربعة هي التي عليها عموم المسلمين في الفقه، ولهؤلاء الأئمة أتباع من التلاميذ والعلماء، هم الذين نشروا مذاهبهم وأقوالهم، واستمرّ هذا في المسلمين إلى الآن، وهؤلاء الأئمة الأربعة وإن كانوا قد اختلفوا في فهومهم لنصوص الكتاب والسُّنة في مسائل الحلال والحرام والأحكام، أو ما يسمى بالفقه، إلا أنهم متفقون في الاعتقاد، أقوالهم فيه متسقة مع نصوص الكتاب والسُّنة، ومنهج أصحاب الرسول ﷺ ومن

تبعهم بإحسان، لا يختلفون من ذلك في شيء، وهذا الاتفاق مما تميز به أهل السُّنة والجماعة عن غيرهم من سائر الفرق. وهو لا يخصهم وحدهم، بل يعم كل أئمة السلف -رحمهم اللَّه- ممن سبقهم أو لحقهم؛ وذلك ببركة اعتصامهم بالكتاب والسُّنة، ولزومهم الاتباع، ومجانبتهم الابتداع.

وقد أشار إلى ذلك أبو المظفر السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «إنَّ كل فريق من المبتدعة إنَّما يدعي أنَّ الذي يعتقده هو ما كان عليه رسول اللَّه ﷺ؛ لأنَّهم كلهم مدعون شريعة الإسلام، ملتزمون في الظاهر شعائرها، يرون أنَّ ما جاء به محمد ﷺ هو الحق، غير أنَّ الطرق تفرقت بهم بعد ذلك، وأحدثوا في الدين ما لم يأذن به اللَّه ورسوله ﷺ، فزعم كل فريق أنَّه هو المتمسك بشريعة الإسلام، وأنَّ الحق الذي قام به رسول اللَّه ﷺ هو الذي يعتقده وينتحله، غير أنَّ اللَّه أبى أن يكون الحق والعقيدة الصحيحة إلا مع أهل الحديث والآثار؛ لأنَّهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفًا عن سلف، وقرنًا عن قرن، إلى أن انتهوا إلى التابعين، وأخذه التابعون من أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وأخذه أصحاب رسول اللَّه ﷺ عن رسول اللَّه ﷺ، ولا طريق إلى معرفة ما دعا إليه رسول اللَّه ﷺ الناس من الدين المستقيم، والصراط القويم، إلا هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث، وأما سائر الفرق فطلبوا الدين لا بطريقه؛ لأنَّهم رجعوا إلى معقولهم وخواطرهم وآرائهم، فطلبوا الدين من قبله، فإذا سمعوا شيئًا من الكتاب والسُّنة عرضوه على معيار عقولهم، فإن استقام قبلوه، وإن لم يستقم في ميزان عقولهم

ردّوه، فإن اضطروا إلى قبوله حرَّفوه بالتأويلات البعيدة والمعاني المستكرهة، فحادوا عن الحق، وزاغوا عنه، ونبذوا الدين وراء ظهورهم، وجعلوا السنة تحت أقدامهم، تعالى اللَّه عما يصفون.

وأمَّا أهل الحق فجعلوا الكتاب والسُّنة إمامهم، وطلبوا الدين من قبلهما، وما وقع لهما من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسُّنة، فإن وجدوه موافقًا لهما قبلوه، وشكروا اللَّه حيث أراهم ذلك ووفقهم إليه، وإن وجدوه مخالفًا لهما تركوا ما وقع لهم، وأقبلوا على الكتاب والسُّنة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم، فإنَّ الكتاب والسُّنة لا يهديان إلا إلى الحق، ورأي الإنسان قد يرى الحق وقد يرى الباطل، وهذا معنى قول أبي سليمان الداراني وهو واحد زمانه في المعرفة: ما حدثتني نفسي بشيء إلا طلبت منها شاهدين من الكتاب والسُّنة، فإن أتى بهما وإلا رددته في نحره، أو كلام هذا معناه.

ومما يدل على أنَّ أهل الحديث هم على الحق: أنَّك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم مع اختلاف بلدانهم وزمانهم وتباعد ما بينهم في الديار وسكون كل واحد منهم قطرًا من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة ونمط واحد، يجرون فيه على طريقة لا يحيدون عنها ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد، ونقلهم واحد، لا ترى بينهم اختلافًا ولا تفرقًا في شيء ما وإن قلَّ، بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم وجدته كأنَّه جاء من قلب واحد، وجرى على لسان واحد، وهل على الحق دليل أبين من هذا؟ قال اللَّه تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ

﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وأما إذا نظرت إلى أهل الأهواء والبدع رأيتهم متفرقين مختلفين، أو شيعًا وأحزابًا، لا تكاد تجد اثنين منهم على طريقة واحدة في الاعتقاد، يبدِّع بعضهم بعضًا، بل يرتقون إلى التكفير، يكفّر الابن أباه، والرجل أخاه، والجار جاره، تراهم أبدًا في تنازع وتباغض واختلاف، تنقضي أعمارهم ولم تتفق كلماتهم: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ [الحشر: ١٤]. . .»[١].

فالحمد للَّه الذي جعل كتابه وسنة نبيه ﷺ حقًّا ونورًا يُهتدى بهما، وميزانًا عدلًا تقوّم به أقوال الناس وعقائدهم وأعمالهم، والحمد للَّه الذي عصم هذه الأمة من الضلالة؛ فلا تضل ولا تضيع عن الحق، لا في مجموعها ولا في تجمعاتها، بل تجد للحق دعاة يكثرون في مكان ويقلون في آخر، لكنهم بفضل اللَّه لا ينعدمون؛ وهذا مصداق قول رسول اللَّه ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر اللَّه وهم كذلك**»[٢].

إن التوافق الواضح بين عقيدة الأئمة الأربعة والكثير من أتباعهم يدل على أن أهل السُّنة والجماعة هم أصحاب العقيدة الصحيحة

---

(١) الحجة في بيان المحجة للتيمي (٢/ ٢٢٣-٢٢٥).

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٩٢٠) من حديث ثوبان رضي الله عنه.

التي يجب أن تجتمع عليها الأمة، كما اجتمعت على الأخذ بمذاهبهم الفقهية، حتى يتحقق لها الاجتماع الذي جاءت النصوص الشرعية بالحث عليه، والبعد عن الافتراق الذي وردت النصوص بالتحذير منه.

وهذا ما حدا **بالجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب** إلى جمع أقوال الأئمة الأربعة المتوفرة في المنقول عنهم في كل مسائل الاعتقاد، وكذلك أقوال أتباعهم المتوافقة مع عقيدة أهل السُّنة والجماعة؛ ليكون ذلك كله في كتاب واحد، ليتبين لعموم المسلمين أن الأئمة الأربعة متفقون في الاعتقاد، وأن الكثير من أتباعهم موافقون لهم في ذلك، وأن من خالف في شيء من مسائل الاعتقاد فهو مخالف لعقيدة إمامه، وأن ما قاله من مقالة مخالفة إنما هي بدعة خالف فيها الحق، فهي غير مقبولة منه، بل مردودة عليه؛ إذ إن الحق هو ما وافق الكتاب والسُّنة، وكل ما خالفهما فهو باطل، وممّن قرّر ذلك شيخ الحرمين أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي في كتابه الذي سماه: «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول إلزامًا لذوي البدع والفضول»، وهو من علماء الشافعية، فبعد أن بين أن من منهجه النقل عن أئمة السلف ما يقررون به عقيدة أهل السُّنة والجماعة، قال من دواعي التأليف: «ووجه ثالث لا بد من أن نبين فيه فنقول: إن في النقل عن هؤلاء إلزامًا للحجة على كل من ينتحل مذهب إمام يخالفه في العقيدة، فإن أحدهما لا محالة يضلل صاحبه أو يبدعه أو يكفره، فانتحال مذهبه - مع مخالفته له في العقيدة - مستنكر واللَّه شرعًا وطبعًا، فمن قال: أنا شافعي الشرع أشعري الاعتقاد، قلنا له: هذا من

الأضداد لا بل من الارتداد[١]، إذ لم يكن الشافعي أشعري الاعتقاد. ومن قال: أنا حنبلي في الفروع معتزلي في الأصول قلنا: قد ضللت إذًا عن سواء السبيل فيما تزعمه إذ لم يكن أحمد معتزلي الدين والاجتهاد». قال: «وقد افتتن أيضًا خلق من المالكية بمذاهب الأشعرية وهذه والله سبة وعار، وفلتة تعود بالوبال والنكال وسوء الدار على منتحل مذاهب هؤلاء الأئمة الكبار» ثم بين طعن أئمة السلف على المبتدعة في المعتقد»[٢].

هذا وليتبين كذلك أن عقيدة أهل السُّنة ليست مبتدعة، وليس شيءٌ من مسائلها مبتدعًا، وإنما هي عقيدة سلفية أثرية. وقد رأت الجمعية تسمية هذا العمل: [**تقريرات الأئمة الأربعة وأئمة مذاهبهم لعقيدة أهل السُّنة والجماعة**]

وقد كان أول من طرح فكرة الكتاب معالي الدكتور عبد اللَّه بن محمد المطلق عضو هيئة كبار العلماء والمستشار في الديوان الملكي -حفظه اللَّه- إذ اقترح في زيارة له للمدينة على رئيس الجمعية وقتها أ. د. سعود بن عبد العزيز الخلف أن تتبنى الجمعية كتابًا في العقيدة، تُذكر فيه أقوال الأئمة الأربعة وأقوال أتباعهم ممن وافق عقيدة أهل السُّنة والجماعة، فعُرض المقترح على مجلس إدارة الجمعية، وتمت الموافقة على ذلك، في جلسته رقم (١٣) محضر (٦) بتاريخ

---

(١) يقصد من الارتداد عن الانتساب إلى مذهب الشافعي، وليس من الردة التي هي الكفر بعد الإسلام.

(٢) نقله مطولًا شيخ الإسلام ابن تيمية انظر مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٧).

١٧/ ٧/ ١٤٣٢هـ.

وقد كلف بالإشراف على هذا العمل وإنجازه رئيس الجمعية أ.د. سعود بن عبد العزيز الخلف، وتبنى سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود هذا العمل، واستعدّ للإنفاق والإشراف عليه، فجزاه اللَّه عنا وعن طلبة العلم والجمعية خير الجزاء، وجعل ذلك في ميزان حسناته.

● **أهداف الكتابة في الموضوع:**

١- بيان الاعتقاد الصحيح لجمهور الأمَّة، المبنيّ على الكتاب والسنَّة وإجماع السلف.

٢- إبراز أقوال الأئمة الأربعة في مسائل الاعتقاد، وبيان أنها موافقة لأدلة الكتاب والسُّنة.

٣- بيان أنَّ الأئمة الأربعة متَّفقون في أصول مسائل الاعتقاد، وليس بينهم فيها خلاف.

٤- بيان براءة الأئمّة الأربعة من المسائل الكلاميّة، والأقوال البدعية المخالفة للنصوص الشرعية.

٥- إثبات أن أتباع الأئمة الأربعة موافقون لعقيدة الكتاب والسُّنة التي هي عقيدة أئمتهم، وأن كثيرًا ممن تأثر منهم بالمذاهب الكلامية والعقائد البدعية له أقوال عدة يوافق فيها الكتاب والسُّنة.

- **خطة الكتاب:**

يحتوي البحث على تمهيد، وتسعة فصول:

**التمهيد**: ويشتمل على أربعة مباحث:

**المبحث الأول**: تعريف العقيدة لغة واصطلاحًا، وفيه مطلبان:

**المطلب الأول**: تعريف العقيدة لغةً.

**المطلب الثاني**: تعريف العقيدة اصطلاحًا.

**المبحث الثاني**: التعريف بأهل السُّنة والجماعة، وفيه ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول**: التعريف بالسنة لغةً واصطلاحًا.

**المطلب الثاني**: التعريف بالجماعة لغةً وشرعًا.

**المطلب الثالث**: التعريف بأهل السُّنة والجماعة.

**المبحث الثالث**: تعريفٌ موجزٌ بالأئمَّة الأربعة، وفيه أربعة مطالب:

**المطلب الأول**: تعريفٌ موجزٌ بالإمام أبي حنيفة.

**المطلب الثاني**: تعريفٌ موجزٌ بالإمام مالك بن أنس.

**المطلب الثالث**: تعريفٌ موجزٌ بالإمام محمد بن إدريس الشافعي.

**المطلب الرَّابع**: تعريفٌ موجزٌ بالإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني.

**المبحث الرابع**: مصادر التلقي عند أهل السُّنة والجماعة، وبيان أن الصحابة والأئمة الأربعة يعتمدون في مسائل الاعتقاد على الكتاب والسُّنة.

**الفصل الأول:**

**بيان حقيقة التوحيد، وبيان أقسامه، ونواقضه ونواقصه: وفيه أربعة مباحث:**

**المبحث الأول:**

**بيان حقيقة التوحيد، وتقسيماته، وفيه ثلاثة مطالب:**

**المطلب الأول:** تعريف التوحيد لغةً وشرعًا.

**المطلب الثاني:** بيان أقسام التوحيد، وأدلة التقسيم.

**المطلب الثالث:** العلاقة بين أقسام التوحيد.

**المبحث الثاني:**

**توحيد الربوبية، وفيه ثلاثة مطالب:**

**المطلب الأول:** تعريف الربوبية لغةً وشرعًا.

**المطلب الثاني:** أدلة ثبوته، وفيه خمس مسائل:

**المسألة الأولى:** أدلة ثبوته من الشرع.

**المسألة الثانية:** أدلة ثبوته من الفطرة.

**المسألة الثالثة:** أدلة ثبوته من العقل.

**المسألة الرابعة:** دليل الخلق والعناية على الربوبية.

**المسألة الخامسة:** أدلة ثبوته من إجماع الأمم.

**المطلب الثالث:** بيان أن الإقرار به لا يكفي لنجاة العبد يوم القيامة.

**المبحث الثالث:**

**توحيد الألوهية، وفيه تسعة مطالب:**

**المطلب الأول**: تعريف توحيد الألوهية لغةً وشرعًا.

**المطلب الثاني**: معنى شهادة أن لا إله إلا اللَّه، وأركانها وشروطها.

**المطلب الثالث**: تعريف العبادة، وبيان شروطها وأنواعها.

**المطلب الرابع**: فضل التوحيد، وأن من حققه دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب.

**المطلب الخامس**: وجوب البداءة بالتوحيد في الدعوة إلى اللَّه تعلمًا وتعليمًا.

**المطلب السادس**: حماية النبي ﷺ جناب التوحيد، وسده كل طريق يوصل إلى الشرك.

**المطلب السابع**: نواقض توحيد الألوهية ونواقصه، وفيه توطئة ومسألتان:

**التوطئة**: في تعريف الشرك باللَّه، وأقسامه.

**المسألة الأولى**: تحقيق التوحيد لا يكون إلا بالبراءة من الشرك وأهله.

**المسألة الثانية**: نواقض التوحيد، ونواقصه، وفيه ثلاثة وعشرون مثالًا:

**المثال الأول**: دعاء غير اللَّه.

**المثال الثاني**: الاستغاثة بغير اللَّه.

**المثال الثالث**: الذبح لغير اللَّه.

**المثال الرابع**: النذر لغير اللَّه.

**المثال الخامس**: الشفاعة: أنواعها، وأحكامها.

**المثال السادس**: التبرك: أنواعه، وأحكامه.

**المثال السابع**: التوسل: أنواعه، وأحكامه.

**المثال الثامن**: الرقى.

**المثال التاسع**: تعليق التمائم.

**المثال العاشر**: لبس الحلقة والخيط ونحوهما.

**المثال الحادي عشر**: الغلو في الصالحين.

**المثال الثاني عشر**: الغلو في القبور، والتعلق بها، وتجصيصها، والبناء عليها، والصلاة عندها، والتمسح بها، ونحوه.

**المثال الثالث عشر**: السحر.

**المثال الرابع عشر**: الكهانة.

**المثال الخامس عشر**: التنجيم.

**المثال السادس عشر**: الاستسقاء بالأنواء.

**المثال السابع عشر**: التطير.

**المثال الثامن عشر**: الرياء.

**المثال التاسع عشر**: طاعة غير اللَّه في التحليل والتحريم.

**المثال العشرون**: الحلف بغير اللَّه.

**المثال الحادي والعشرون**: قول ما شاء اللَّه وشئت.

**المثال الثاني والعشرون**: التعبيد لغير اللَّه في الأسماء.

**المثال الثالث والعشرون**: الاستهزاء باللَّه، أو بكتابه، أو برسوله، أو بدين الإسلام.

**المطلب الثامن**: تحقيق شهادة أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ، معناها، ومقتضاها.

**المطلب التاسع**: البدعة، وفيه ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى**: تعريف البدعة لغةً وشرعًا.

**المسألة الثانية**: أقسام البدعة.

**المسألة الثالثة**: تحذير الأئمة من البدع وأهلها.

**المبحث الرابع**:

**توحيد الأسماء والصفات**، وفيه أربعة مطالب:

**المطلب الأول**: أهمية العلم بالأسماء والصفات، ومنهج الأئمة في إثباتها، وفيه سبع مسائل:

**المسألة الأولى**: تعريف توحيد الأسماء والصفات.

**المسألة الثانية**: أهمية العلم بتوحيد الأسماء والصفات.

**المسألة الثالثة**: الأصل في هذا الباب الكتاب والسُّنة وفهم السلف الصالح.

**المسألة الرابعة**: أن أحاديث الآحاد إذا صحت فهي حجة في هذا الباب وغيره.

**المسألة الخامسة**: وجوب الإيمان بكل ما ثبت في الكتاب والسُّنة، أدركه العقل أو لم يدركه.

**المسألة السادسة**: بيان أن طريقة السلف هي إثبات ما أثبت اللَّه لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ، ونفي ما نفاه اللَّه عن نفسه في كتابه، أو نفاه عنه رسوله ﷺ.

المسألة السابعة: بيان أن منهج السلف هو المنهج الصحيح، وهو المنهج الأسلم والأعلم والأحكم.

المطلب الثاني: إثبات أسماء اللَّه تعالى، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: معرفة القواعد في باب أسماء اللَّه تعالى، وهي:

القاعدة الأولى: أسماء اللَّه توقيفية.

القاعدة الثانية: أسماء اللَّه كلّها حسنى.

القاعدة الثالثة: أسماء اللَّه أعلام مترادفة باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار دلالتها على الصفات.

القاعدة الرابعة: أن كل اسم من أسماء اللَّه ﷻ يدل على ثبوت الصفة له ﷻ التي اشتق منها.

القاعدة الخامسة: أسماء اللَّه تعالى ليست محصورة بعدد معين.

المسألة الثانية: بيان معنى الإلحاد في أسماء اللَّه سبحانه، وبيان صوره.

المطلب الثالث: إثبات صفات اللَّه تعالى، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: معرفة القواعد في صفات اللَّه تعالى، وهي:

القاعدة الأولى: صفات اللَّه تعالى توقيفية.

القاعدة الثانية: صفات اللَّه تعالى كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

القاعدة الثالثة: نصوص الصفات تُجرى على ظاهرها، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

القاعدة الرابعة: صفات اللَّه تعالى معلومة باعتبار معانيها مجهولة

باعتبار كيفياتها .

**المسألة الثانية :** أقسام الصفات ، وفيه :

**أولًا :** انقسامها إلى : ذاتية وفعلية .

**ثانيًا :** انقسامها إلى : ثبوتية ، ومنفية .

**المطلب الرابع :** تفصيل القول في بعض الصفات وما يتعلق بها ، وفيه تسع عشرة مسألة :

**المسألة الأولى :** العلو .

**المسألة الثانية :** الاستواء .

**المسألة الثالثة :** النزول .

**المسألة الرابعة :** المجيء والإتيان .

**المسألة الخامسة :** المعية .

**المسألة السادسة :** الكلام .

**المسألة السابعة :** القرآن الكريم ، وأنه كلام اللَّه غير مخلوق .

**المسألة الثامنة :** السمع والبصر .

**المسألة التاسعة :** اليدان .

**المسألة العاشرة :** القدمان .

**المسألة الحادية عشرة :** العينان .

**المسألة الثانية عشرة :** الوجه .

**المسألة الثالثة عشرة :** الأصابع .

**المسألة الرابعة عشرة :** المحبة .

المسألة الخامسة عشرة: الرحمة.

المسألة السادسة عشرة: الرضا.

المسألة السابعة عشرة: الغضب والسَّخَط.

المسألة الثامنة عشرة: رؤية اللَّه ﷻ.

المسألة التاسعة عشرة: إثبات العرش والكرسي.

الفصل الثاني:

الإيمان بالملائكة الكرام، ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الملائكة لغةً وشرعًا.

المبحث الثاني: الإيمان بالملائكة، وصفاتهم كما وردت في الكتاب والسُّنة.

المبحث الثالث: الإيمان بالملائكة في تقريرات أئمة المذاهب.

المبحث الرابع: مجمل اعتقاد الأئمة في الملائكة الكرام.

الفصل الثالث:

الإيمان بالكتب، ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الكتب لغةً وشرعًا.

المبحث الثاني: حكم الإيمان بالكتب، ومنزلة ذلك من الإيمان، وأدلته، وبيان أقسام الإيمان بهم.

المبحث الثالث: مجمل اعتقاد الأئمة في الكتب.

المبحث الرابع: الإيمان بالكتب السابقة يختص بما أنزله اللَّه سبحانه منها على رسله، لا ما دخله التحريف والتبديل.

**المبحث الخامس**: بيان ما اختصّ القرآن الكريم به، وفيه مسألتان:

**المسألة الأولى**: بيان ما اختص القرآن الكريم به من كونه آخر الكتب المنزلة والمهيمن عليها، وأنه الناسخ لها الذي يلزم الناس اتباعه بعد نزوله.

**المسألة الثانية**: بيان كون القرآن معجزًا بلفظه ومعناه.

**الفصل الرابع**:

**الإيمان بالرسل، ويشتمل على ستة مباحث**:

**المبحث الأول**: تعريف النبي والرسول لغةً وشرعًا، وبيان الفرق بينهما.

**المبحث الثاني**: حكم الإيمان بالرسل، ومنزلة ذلك من الإيمان، وأدلته.

**المبحث الثالث**: مجمل اعتقاد الأئمة في الرسل الكرام.

**المبحث الرابع**: بيان الحكمة من إرسال الرسل.

**المبحث الخامس**: معجزات الأنبياء، وفيه مطلبان:

**المطلب الأول**: تعريف المعجزة لغةً واصطلاحًا، وبيان نماذج منها.

**المطلب الثاني**: الفرق بين معجزات الأنبياء، وكرامات الأولياء، والأحوال الشيطانية.

**المبحث السادس**: الإيمان بنبينا محمد ﷺ، وفيه خمسة مطالب:

**المطلب الأول**: معنى الإيمان بنبوته ﷺ.

**المطلب الثاني**: عموم رسالته ﷺ، وأنه لا يسع أحدًا الخروج عنها.

**المطلب الثالث**: أنه ﷺ خاتم الأنبياء.

**المطلب الرابع**: دلائل نبوته ﷺ، ومنها القرآن الكريم، وبيان أنه أعظم تلك الدلائل.

**المطلب الخامس**: بيان أهم حقوقه ﷺ على أمته.

**الفصل الخامس**:

**الإيمان باليوم الآخر، ويشتمل على أربعة مباحث**:

**المبحث الأول**: تعريف اليوم الآخر.

**المبحث الثاني**: حكم الإيمان باليوم الآخر، ومنزلة ذلك من الإيمان، وأدلته.

**المبحث الثالث**: الحياة البرزخية: فتنة القبر، وعذاب القبر ونعيمه.

**المبحث الرابع**: قيام الساعة: تعريفها، ووقتها، وأشراطها، والبعث، والحشر وما بعده، وفيه خمسة عشر مطلبًا:

**المطلب الأول**: تعريف الساعة لغةً وشرعًا، والأدلة على ثبوت قيامها.

**المطلب الثاني**: وقت قيام الساعة من الغيب الذي لا يعلمه إلا اللَّه، وبيان الحكمة من إخفاء ذلك.

**المطلب الثالث**: أشراط الساعة، وذكر بعض الأشراط الصغرى والكبرى.

**المطلب الرابع**: البعث: معناه، والأدلة على ثبوته.

**المطلب الخامس**: النفخ في الصور: معناه، والأدلة على ثبوته، وبيان عدد النفخات.

**المطلب السادس**: الحشر: معناه، والأدلة على ثبوته، وأحوال

الناس في المحشر .

**المطلب السابع** : الشفاعة : معناها ، وأنواعها ، وأدلتها .

**المطلب الثامن** : نشر الصحف : معناه ، والأدلة على ثبوته .

**المطلب التاسع** : مجيء اللَّه لفصل القضاء ، والأدلة على ثبوته .

**المطلب العاشر** : الحساب : معناه ، وأقسامه ، وأدلة ثبوته .

**المطلب الحادي عشر** : الميزان ، ووزن الأعمال : معناه ، وأدلة ثبوته .

**المطلب الثاني عشر** : الحوض : معناه ، وأدلة ثبوته .

**المطلب الثالث عشر** : الصراط : معناه ، وأدلة ثبوته .

**المطلب الرابع عشر** : القنطرة : معناها ، وأدلة ثبوتها .

**المطلب الخامس عشر** : الجنة والنار : وجودهما ، وبعض صفاتهما ، ودوامهما ، وأدلة ذلك .

**الفصل السادس** : **الإيمان بالقضاء والقدر** ، ويشتمل على أربعة مباحث :

**المبحث الأول** : تعريف القضاء والقدر ، وبيان الفرق بينهما .

**المبحث الثاني** : حكم الإيمان بالقدر ، ومنزلته من الإيمان ، والأدلة على ذلك .

**المبحث الثالث** : مراتب القدر ، ووجوب الإيمان بها .

**المبحث الرابع** : بعض المسائل المتعلقة بالقدر ، وفيه ثمانية مطالب :

**المطلب الأول** : بيان التقديرات التفصيلية .

**المطلب الثاني**: بيان نوعي الإرادة والعلاقة بينهما، والفرق بين الإرادة والمشيئة.

**المطلب الثالث**: القدر السابق لا يمنع العمل، ولا يوجب الاتكال.

**المطلب الرابع**: لا تعارض بين إثبات مشيئة اللَّه وبين إثبات مشيئة العباد.

**المطلب الخامس**: لا تعارض بين قدر اللَّه وخلقه لفعل العبد، وقدرة العبد وفعله.

**المطلب السادس**: الهداية والضلال.

**المطلب السابع**: إثبات الحكمة والتعليل.

**المطلب الثامن**: حكم الاحتجاج بالقدر، وتوضيح حديث محاجة آدم وموسى عليهما السلام.

**الفصل السابع**:

**مباحث الإيمان**، وفيه سبعة مباحث:

**المبحث الأول**: تعريف الإيمان لغة، وبيان مذهب السلف في تعريفه شرعًا.

**المبحث الثاني**: دخول الأعمال في مسمى الإيمان.

**المبحث الثالث**: زيادة الإيمان ونقصانه، والأدلة على ذلك، وأوجه الزيادة، وأسبابها.

**المبحث الرابع**: تفاضل أهل الإيمان، وتفاوت مراتبهم.

**المبحث الخامس**: الاستثناء في الإيمان، والمأخذ في ذلك.

**المبحث السادس**: حكم مرتكب الكبيرة.

**المبحث السابع :** في الكفر والتكفير ، وفيه أربعة مطالب :

**المطلب الأول :** تعريف الكفر لغة وشرعا .

**المطلب الثاني :** تعريف التكفير شرعا .

**المطلب الثالث :** حكم التكفير .

**المطلب الرابع :** ضوابط التكفير وشروطه وموانعه .

**الفصل الثامن :**

**الصحابة** رضي الله عنهم ، ويشتمل على خمسة مباحث :

**المبحث الأول :** تعريف الصحابة لغةً وشرعًا .

**المبحث الثاني :** فضل الصحابة من الكتاب والسُّنة وأقوال السلف .

**المبحث الثالث :** حقوق الصحابة على الأمة ، وفيه سبعة مطالب :

**المطلب الأول :** اعتقاد فضلهم وعدالتهم ، وأنهم صفوة الأمة .

**المطلب الثاني :** اعتقاد تفاضلهم بحسب ما ورد في النصوص .

**المطلب الثالث :** وجوب محبتهم ، والدعاء لهم ، والترضي عليهم ، وبغض من يبغضهم .

**المطلب الرابع :** الشهادة لهم بالجنة .

**المطلب الخامس :** الاقتداء بهم ، والاهتداء بهديهم .

**المطلب السادس :** السكوت عما شجر بينهم ، وترك الخوض فيه ، والذب عنهم ، وحمل ما صدر منهم على أحسن المحامل .

**المطلب السابع :** تحريم سب الصحابة ، والطعن فيهم .

**المبحث الرابع :** العقيدة في أهل البيت ، وفيه مطلبان :

**المطلب الأول:** التعريف بآل البيت، وبيان دخول أمهات المؤمنين فيهم.

**المطلب الثاني:** بيان حقوقهم على الأمة.

**المبحث الخامس:** ذكر الخلفاء الراشدين، وأن ترتيبهم بالفضل كترتيبهم في الخلافة.

**الفصل التاسع:**

**الإمامة، ويشتمل على خمسة مباحث:**

**المبحث الأول:** تعريف الإمامة، لغةً وشرعًا.

**المبحث الثاني:** حكم نصب الإمام.

**المبحث الثالث:** طرق انعقاد الإمامة.

**المبحث الرابع:** وجوب طاعة ولي الأمر في غير معصية اللَّه، والأدلة على ذلك.

**المبحث الخامس:** بيان تحريم الخروج على الأئمة، والأدلة على ذلك.

- **المنهج المتبع في كتابة الكتاب:**

اتبع في الكتابة في هذا الموضوع المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي، فالمنهج الاستقرائي اتبع في استقراء أقوال الأئمة وأتباعهم في كل مسألة من المسائل، والمنهج الوصفي في عرض المادة العلمية وترتيبها.

**أما الخطوات التي اتُّبِعت في جمع المادة العلمية وتحريرها فهي :**

١- حصر مسائل العقيدة، وعمل الخطة المشتملة على الأبواب والفصول والمسائل التي جرى البحث فيها .

٢- جمع أقوال الأئمة الأربعة وأئمة أتباعهم ممن كانت له مقالة واضحة في المسألة .

٣- توزيع هذه المنقولات على أبواب وفصول ومسائل الكتاب .

٤- العناية بالأقوال الصريحة والواضحة في كل مسألة من المسائل .

٥- تقديم المنقول عن الأئمة الأربعة على عموم أصحابهم .

٦- ترتيب المنقولات عن الأئمة الأربعة وأتباعهم حسب التقدم الزمني، فالبداية تكون للأحناف ثم المالكية ثم الشافعية ثم الحنابلة .

٧- ترتيب المنقول عن أتباعهم حسب تاريخ وفياتهم، فيقدم الأقدم وفاة على من جاء بعده .

٨- لكثرة المادة العلمية الواردة في أغلب المسائل نكتفي بالنقل عن ثلاثة من العلماء في كل مذهب، وقد نزيد في بعض الأحيان لأهمية المنقول من ناحية الإضافات العلمية التي يضيفها الإمام أو العالم من أتباعهم .

٩- قد يتكرر النقل في أكثر من موطن عن الإمام أو العالم المعين؛ لاشتمال كلامه على مسائل متعددة، فيكرر حسب المسائل التي يدل

عليها، وهذا يظهر أكثر في النقل عن أئمة المذاهب الأربعة .

١٠- قد يكون المنقول عن الإمام أو أحد أتباعه يتخلله كلام لا علاقة له بالمسألة المبحوثة، أو أنه طويل لا حاجة إلى إيراده بطوله، أو يكون فيه تكرار لما سبق نقله عن غيره، فمثل هذا اختُصر بحذف ما لا يحتاج إليه في المسألة، وأُشيرَ إلى مكان الحذف بالنقاط المتتابعة. . . .

١١- قد ننقل عن بعض أتباع الأئمة ممن لم يوافق السلف في كل أقواله، فننقل عنه ما وافق السلف فيه من المسائل المبحوثة؛ وذلك لبيان أن أتباع الأئمة وإن كان بعضهم مخالفًا لإمامه وعموم أهل السُّنة في بعض مسائل العقيدة؛ فإنه ترد عنه أقوال يوافق فيها عقيدة أهل السُّنة والجماعة، ويوافق مذهب إمامه موافقةً هي حجة على من احتج به .

١٢- التزمنا بإيراد اسم الإمام أو العالم من أتباع المذاهب الأربعة بدون ذكر الألقاب التي قد تطلق عليهم وهم مستحقون لها، كلفظ الإمام والحافظ والعلامة ونحوها، واستبقينا لقب الإمام لإمام المذهب كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وذلك حتى تأخذ النقول طابعًا واحدًا ليس فيه تمييز، والتزمنا ذكر سنة الوفاة عند النقل عن الإمام أو العالم المعين في كل مرة نورد قوله، مع الترحم عليه، وذكر ترجمة مختصرة له في الهامش في أول مرة يرد فيها النقل عنه .

١٣- نذكر في كل مسألة من المسائل في بدايتها التعريف اللغوي والشرعي إن رأينا أهمية إيراده، كما نذكر الأدلة عليها من الكتاب والسُّنة باختصار؛ لنبين لمطالع المسألة العقدية أدلتها، وأن ما بعدها

من نقول إنما هو مستند على تلك الأدلة من الكتاب والسُّنة .

١٤- قد تتكرر بعض تلك الأدلة في المنقول عن الأئمة والعلماء؛ لأنهم في غالب كلامهم إذا أوردوا المسألة يوردون أدلتها ، فقد نختصر تلك الأدلة بحذفها أو حذف بعضها ، طلبًا للاختصار وعدم الإطالة بالتكرار .

١٥- نجعل كلام الإمام أو العالم **مسوَّدًا**، وما كان من تعليق يتبع له من كلامنا -إن وجد- غير مسوّد؛ لنميز كلام الإمام أو العالم، إذ المقصود كلامه وليس التعليق .

١٦- قد نعلق في بداية النقل عن أئمة المذاهب ، أو في ختام النقل ، أو نترك ذلك حسب الحاجة .

١٧- نعزو الآيات القرآنية إلى أماكنها في المصحف في المتن ، مع اعتماد مصحف المدينة للنشر الحاسوبي المكتبي في كتابة الآيات القرآنية .

١٨- نخرج الأحاديث النبوية من البخاري ومسلم وبقية الكتب الستة ، ونعزو إلى رقم الحديث ، كما نذكر عن أهل العلم درجة الحديث إذا لم يكن في البخاري ومسلم أو أحدهما .

- **تحكيم الكتاب:**

بعد الانتهاء من الكتاب أرسل إلى فضيلة **الأستاذ الدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس**، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وفضيلة **الأستاذ الدكتور عبد اللَّه بن عمر الدميجي**، من جامعة أم

القرى، وفضيلة **الدكتور محمد بن عبد العزيز الشايع**، الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لتحكيمه؛ وقد أثنوا على الكتاب وكانت لهم ملحوظات نافعة أُخِذ بها، وعدلت المواطن التي نبهوا على تعديلها؛ فشكر اللَّه لهم سعيهم، وجزاهم عنا خير الجزاء.

وبعد فهذا كتاب: [**تقريرات الأئمة الأربعة وأئمة مذاهبهم لعقيدة أهل السُّنة والجماعة**] تهديه **الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب** لعموم طلاب العلم، ولعموم المسلمين؛ ليكون نبراسًا يستفاد منه في معرفة الاعتقاد الصحيح، ووسيلة لتصحيح ما قد علق بعقائد المسلمين من لوثات البدع، وتحذلقات المتكلمين وتأويلاتهم الباطلة.

ونسأل اللَّه ﷻ أن يجزي خير الجزاء القائمين على (**الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب**) التي كان لها شرف السبق في تبني هذا العمل العظيم ممثلة في رئيسها ومجلس إدارتها.

كما ننوِّه بالمجهود الشخصي الذي بذله **سمو الأمير الدكتور: سعود بن سلمان بن محمد آل سعود** الرئيس الشرفي للجمعية في دعم هذا العمل وتبنيه الإنفاق والإشراف عليه، فله بعد اللَّه ﷻ الفضل في إخراج هذا العمل وإتمامه، فجزاه اللَّه عنا خير الجزاء، وجعل ما قدّم في ميزان حسناته.

كما لا يفوتنا هنا أن نشكر الجامعة الإسلامية ممثلة في إدارتها العليا، فلولا اللَّه تعالى ثم دعم الجامعة الإسلامية للجمعية وأنشطتها

لما تمكنت الجمعية من إنجاز مشاريعها وأنشطتها ، فجزاهم اللَّه عنا خير الجزاء على ما قدّموا وأعانوا .

هذا ، وصلى اللَّه على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم .

* * *

# التمهيد

ويشتمل على أربعة مباحث :

- المبحث الأول : تعريفُ العقيدةِ لغةً واصطلاحًا .
- المبحث الثاني : التعريفُ بأهلِ السنَّة والجمَاعة .
- المبحث الثالث : تعريفٌ موجزٌ بالأئمَّة الأربعة .
- المبحث الرابع : مصادرُ التَّلقي عند أهل السُّنة والجماعة ، وبيان أنَّ الصحابةَ والأئمةَ الأربعةَ يعتمدون في مسائل الاعتقاد على الكتاب والسنَّة .

* * *

# المبحث الأول
# تعريف العقيدة لغةً واصطلاحًا

وفيه مطلبان:

■ **المطلب الأول: تعريف العقيدة لغةً:**

**العقيدة في اللغة:** أصلها يدل على الشدِّ، ومنه: عقْد البناء، وعقد قلبه على الشيء: لزمه[١].

و«العين والقاف والدال أصل واحد يدل على شدّ، وشدة وثوق، وإليه ترجع فروع الباب كلها»[٢].

ويقال: «(اعْتَقَدْتُ) كذا (عَقَدْتُ) عليه القلب والضمير، حتى قيل: (العَقِيدَةُ)؛ ما يدين الإنسان به، وله عقيدة سالمة من الشك»[٣].

**وفي المعجم الوسيط**[٤]: «الحكم الذي لا يقبل الشك فيه لدى معتقده، ويرادفها الاعتقاد والمعتقد... وجمعها عقائد». وهو «الحكمُ الجازمُ المقابلُ للتَّشكِيكِ»[٥].

---

(١) انظر: مقاييس اللغة ٤/ ٨٦، ولسان العرب ٩/ ٣١١.

(٢) مقاييس اللغة ٤/ ٨٦.

(٣) المصباح المنير ٢/ ٥٧٥.

(٤) ٢/ ٦٣٧.

(٥) الكليات للكفوي، ص: ١٥١.

■ **المطلب الثاني: تعريف العقيدة اصطلاحًا:**

**العقيدة في الاصطلاح عند الإطلاق، هي:** «ما يُصدِّقُه العبدُ ويَدينُ به»[(١)].

**قال ابن تيمية (٧٢٨هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: «الاعتقاد في أصول الدين للأمور الخبرية الثابتة التي لا تتجدد أحكامها؛ مثل أسماء اللَّه وصفاته نفيًا وإثباتًا»[(٢)].

**والاعتقادُ أمرٌ زائدٌ على مجرَّد العلم بالشَّيء؛** فهو علمٌ وزيادةٌ؛ ففي «قواطع الأدلة»[(٣)] للسَّمعانيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «والاعتقاد صفةٌ زائدةٌ للقلب بعد العلم: يعلم ثم يعتقد؛ أي: يعقد الإنسان بقلبه على ما رأى... والاعتقاد بالقلب كالطاعة للبدن، يعلم بوجوب الصلاة ثم يعمل بها، فيكون الاعتقاد تصديقًا بقلبه على ما علم، وإن ترك الاعتقاد كان تكذيبًا لقلبه».

هذا ويمكن تعريف العقيدة الإسلامية عامَّةً بأنها: «تصميمُ القلبِ، والاعتقادُ الجازمُ الذي لا يخالطه شكٌّ فيما أوجب اللَّه عَزَّ وَجَلَّ الإيمان به من أركان الايمان الستة، وغيرها من مسائل الاعتقاد»[(٤)].

---

(١) الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد للشيخ د. صالح بن فوزان الفوزان، ص: ١٠.

(٢) التسعينية ١/ ٢٠٨.

(٣) ٥/ ٢٦٤-٢٦٥، وانظر: تقويم الأدلة للدبوسي، ص: ٤٦٦.

(٤) انظر: العقيدة الإسلامية وتاريخها د. محمد أمان ص٥، وعقيدة التوحيد في القرآن الكريم للملكاوي ص: ٢٠، والمفيد في مهمات التوحيد د. محمد عطا صوفي ص: ٩.

# المبحث الثاني
# التعريف بأهل السُّنة والجماعة

لا بُدَّ لتحديدِ معنى مصطلح (أهل السُّنة والجماعة) من دراسة معنى كلِّ مفردة من مفردات هذا المُركَّبِ على حِدة، ثمَّ بعد ذلك نستخلص التعريفَ من مجموع التعريف بأفراد المُركَّب، مع النَّظر في تقريراتِ أهلِ العلم في تحديد معنى هذا المصطلح العظيم، ولذا كان لا بُدَّ لهذا المبحث أن ينتظم في المطالب التالية:

## ■ المطلب الأول: التعريف بالسنة لغةً واصطلاحًا:

### ● أولًا: التعريف بالسنة لغةً:

السنة في اللغة: مأخوذة من الفعل (سنَّ)، وهذا الأصل (السين والنون) أصل واحد مطردٌ، يدل على جريان الشيء واطراده في سهولة.

ومما اشتُقَّ منه هذا الأصل: (السُّنَّة)؛ وهي: السيرة والطريقة، حسنةً محمودةً كانت، أو سيئةً مذمومةً[1].

### ● ثانيًا: التعريف بالسنة في الاصطلاح:

السُّنة في الاصطلاح يتحدَّد تعريفها من خلال الفنِّ والعلم الذي تُعرَّف في ضوئه، ولذا حصل تنوُّعٌ في تعريف السنة بهذا الاعتبار:

---

(١) انظر: مقاييس اللغة ٣/ ٦٠-٦١، ولسان العرب ١٣/ ٢٢٥-٢٢٦، والمصباح المنير، ص: ١٥٢.

**فالسنَّة في اصطلاح المحدِّثين**(١): ما أثر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية أو خُلقية، أو سيرة، سواء كان قبل البعثة(٢)، أو بعدها.

وذلك أنَّ المحدثين عُنُوا بنقل كل ما ينسب إلى النبي ﷺ(٣)، وفي أحواله كلها، أفاد حكمًا أو لم يفد(٤).

**وفي اصطلاح الأصوليِّين**: ما نقل عن النبي ﷺ غير القرآن من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ(٥).

وذلك أنَّ الأصوليين عُنُوا بالبحث عن الأدلة الشرعية، فُعنوا بأقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته(٦).

**وفي اصطلاحِ الفُقهاء**: ما في فعله ثوابٌ، وفي تركه ملامةٌ وعتابٌ، لا عقاب(٧).

---

(١) انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، ص: ٣، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص: ٤٧.

(٢) مثلُ: تحنثه في غار حراء، ومثل حسن سيرته؛ لأنَّ هذه الحال يستفاد منها ما كان عليه ﷺ من كريم الأخلاق، ومحاسن الأفعال؛ كقول أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها: «كلَّا واللَّه لا يخزيك اللَّه أبدًا؛ إنَّك لتصل الرَّحم...»، انظر: قواعد التحديث لجمال الدين القاسمي، ص: ٦٤.

(٣) انظر: وسطية أهل السُّنة بين الفرق، ص: ٣٤.

(٤) انظر: المباحث العقدية في حديث الافتراق ٣/ ١٣٥٣.

(٥) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٢٢٣، والموافقات ٤/ ٣.

(٦) انظر: الحديث والمحدثون لأبي زهرة، ص: ٩، والسنة ومكانتها في التشريع، ص: ٤٩.

(٧) انظر: أنيس الفقهاء لقاسم القونوي، ص: ١٠٦.

**قال الخطيب البغدادي**[١] **(٤٦٣هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد غلب على ألسنة الفقهاء أنهم يطلقون السنة فيما ليس بواجب، فينبغي أن يقال في حد السنة: أنه ما رسم ليحتذى استحبابًا»[٢].

وذلك أنَّ الفقهاء عُنُوا بالبحث عن حكم الشَّرع على أفعال العبادِ وُجوبًا، أو حُرمةً، أو إباحةً، أو غيرَ ذلك[٣].

هذا، وإنَّ السنة المقصودة هنا هي: ما يقابل البدعة، وهي -في **عُرفِ السَّلف**-: **الاعتقاد والاتباع** لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، ومن سلك سبيلهم من التابعين ومن بعدهم، وترك الابتداع والإحداث في الدين.

**قال أبو إسحاق الشاطبي المالكي**[٤] **(٧٩٠هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويطلق -أي: لفظ السُّنة- أيضًا في مقابلة البدعة؛ فيقال: «فلانٌ على سنَّة»؛ إذا عمل على وَفق ما عمل عليه النبي ﷺ، كان ذلك ممَّا نصَّ عليه في الكتاب أو لا، ويقال: «فلان على بدعة»؛ إذا عمل على خلاف ذلك، وكأنَّ هذا الإطلاق إنما اعتبر فيه عملُ صاحبِ الشَّريعة؛ فأطلق عليه

---

(١) أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، أبو بكر البغدادي، الحافظ الكبير، والمحدث الجهبذ، أحد الأعلام المشهورين، توفي سنة ٤٦٣هـ. تراجع ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٢٩-٣٩، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١١٣٥، وما بعدها، وغيرهما.

(٢) الفقيه والمتفقه، ص: ٨٦.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع، ص: ٤٩.

(٤) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغرناطي، أبو إسحاق الشاطبي، العلامة الأصولي المحقق، توفي سنة ٧٩٠هـ. تراجع ترجمته في: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، للتنبكتي، ص ٤٦، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ص ٢٣١.

لفظ السُّنة من تلك الجهة، وإن كان العمل بمقتضى الكتاب.

ويطلق أيضًا لفظ السنة على ما عمل عليه الصحابة ﵃... لكونه اتباعًا لسنَّة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا، أو اجتهادًا مجتمعًا عليه منهم، أو من خلفائهم...»[١].

**وقال ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)** ﵀: «والسنَّةُ هيَ: الطَّريقُ المسلوكُ فيشمل ذلك التَّمسُّك بما كان عليه هو -أي: النبي ﷺ- وخلفاؤه الراشدون؛ من الاعتقادات، والأعمال، والأقوال، وهذه هي السنَّة الكاملة، ولهذا كان السلف قديمًا لا يطلقون اسمَ السُّنَّةِ إلَّا على ما يشملُ ذلك كلَّه»[٢].

«ولأهمية وخطورة مسائل الاعتقاد؛ التي هي أصل الدين، وعليها يبنى غيرها من أعمال الإسلام، أطلق السلف لفظ (السنة) على موافقة الكتاب والسُّنة في قضايا الاعتقاد.

**وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ)** ﵀: «ولفظ السنة في كلام السلف يتناول السنة في العبادات، وفي الاعتقادات، وإن كان كثير ممن صنّف في السنة يقصدون الكلام في الاعتقادات...»[٣].

**وقال ابن رجب (٧٩٥هـ)** ﵀: «وكثير من العلماء المتأخرين يخص اسم السنة بما يتعلق بالاعتقادات؛ لأنها أصل الدين،

---

(١) الموافقات ٤/ ٤.

(٢) جامع العلوم والحكم، ص: ٢٦٣.

(٣) الاستقامة ٢/ ٣١٠-٣١١، وانظر: الفتاوى ٢٨/ ١٧٨.

والمخالف فيها على خطر عظيم»(١).

بل وكثيرٌ من علماء السَّلف المتقدِّمين أيضًا خصُّوا السنَّة بذلك، وأطلقوها على ما يتعلَّق بأمور الاعتقاد، فمن وافق فيها السنَّة فهو من أهل السنَّة(٢).

### ■ المطلب الثاني: التعريف بالجماعة لغةً وشرعًا:

#### ● أولًا: التعريف بالجماعة لغةً:

**الجماعة في اللغة**: أصلها من (**الجمع**)، يقال: جمع الشيء عن تفرقه يجمعه جمعًا: ضمه وألفه بتقريب بعضه من بعض، وجاء به من هاهُنا وهاهُنا(٣).

**والجماعة**: تأتي بمعنى المصدر؛ فيراد بها **الاجتماع**؛ وسميت جماعة؛ «لأن الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسمًا لنفس الجماعة المجتمعين»(٤).

**وقيل**: الجماعة في كل شيء: يطلق على القليل والكثير، وحدَّ أكثر أهل اللغة أقله بثلاثة.

---

(١) جامع العلوم والحكم، ص: ٢٦٣.

(٢) انظر: وسطية أهل السُّنة بين الفرق، ص: ٣٨.

(٣) انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص: ٢٠١، ولسان العرب ٨/ ٥٣، والمصباح المنير، ص: ٦٠-٦١، والقاموس المحيط، ص: ٩١٧، والكليات، ص: ٦٨٥-٦٨٦، والمعجم الوسيط ١/ ١٣٤-١٣٥.

(٤) مجموع الفتاوى ٣/ ١٥٧.

وقيل: العدد الكثير من الناس والشجر والنبات.

- **ثانيًا: التعريف بالجماعة شرعًا:**

الجماعةُ -في المعنى العام- تطلق على: «طائفة من الناس يجمعها غرضٌ واحدٌ»[١].

وأمَّا في **الاصطلاح الشرعيِّ** فقد اختلف أهل العلم في تحديد معنى «الجماعة»، تبعًا لاختلافهم في «الجماعة» التي جاء الأمر بلزومها، على النحو التالي[٢]:

**القولُ الأوَّل**: أن الجماعة هي السواد الأعظم من أهل الإسلام.

**القولُ الثَّاني**: أنهم جماعة العلماء المجتهدين؛ لأن اللَّه جعلهم حجة على الخلق، والناس تبعٌ لهم في أمر الدين.

**القولُ الثَّالث**: أنهم الصحابة الكرام ﵃ على وجه الخصوص دون غيرهم.

**القولُ الرَّابع**: أنهم جماعة أهل الإسلام إذا اجتمعوا على أمرٍ، فوجب اتباعهم على ذلك الأمر.

**القول الخامس**: أنهم الجماعة الذين اجتمعوا في طاعة من اجتمعوا على تأميره.

---

(١) المعجم الوسيط ١/ ١٣٥.

(٢) تم تلخيص ذلك من كتاب وسطية أهل السُّنة بين الفرق ص٩٣-٩٥، وللاستزادة في الأدلة والمناقشة والتوجيه انظر: وسطية أهل السُّنة بين الفرق، ص: ١٠٤-١٠٨، والمباحث العقدية في حديث الافتراق ٣/ ١٢٥٠-١٣٤٤.

**القولُ السَّادس** : أنَّ المرادَ بالجماعة موافقة الحق ولزومه .

وتنوع هذه الأقوال وتعددها دليل واضح على «اهتمام أهل العلم بتفسير هذه اللفظة ، وما ذلك إلا لمعرفة ما أراده النبي ﷺ بها ، ومن ثم معرفة الفرقة الناجية ولزومها ، والحصول على النجاة الموعود بها»(١) .

كما أن تفسيرات أهل العلم لـ «الجماعة» تفسيرات متفقة في المعنى وإن اختلفت في اللفظ .

فكلُّ هذه المعاني متقاربة ، واختلافها اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد ، وأهل السُّنة هم أهل الجماعة على أي معنى من هذه المعاني .

فأمَّا على المعنى الثاني ، والثالث ، والرابع ، والخامس ، والسادس ، فلا إشكال ؛ فأهل السُّنة يرون اتباع الأئمة من أهل العلم والدين ، ولا يخرجون عن إجماعهم ، كما أن قدوتهم أصحاب رسول اللَّه ﷺ ، يهتدون بهديهم ، ويلزمون آثارهم ، وهم أيضًا أعظم الطوائف حرصًا على جماعة المسلمين ، وطاعة إمام المسلمين القائم بالعلم والدين ، ولا يرون الخروج عليه ، ما لم يروا كفرًا بواحًا لديهم من اللَّه فيه برهانٌ .

وأما على القول الأول ؛ وهو أن المراد بالجماعة «السواد الأعظم من المسلمين» ؛ فأهل السُّنة أيضًا هم أهل الجماعة بهذا المعنى ، وذلك أنَّ المراد بالسواد الأعظم : السواد الأعظم من العلماء المعتبر اجتهادهم ، وإن انضم إليهم العوام فبحكم التبع ؛ لأنهم غير عارفين

(١) المباحث العقدية في حديث الافتراق ٣/ ١٣٣٢.

بالشريعة، ولا بُدَّ من رجوعهم في دينهم إلى العلماء، فإن العامة لو تمالؤوا على مخالفة العلماء فيما حدوا لهم لكانوا هم الغالب والسواد الأعظم في ظاهر الأمر؛ لقلة العلماء وكثرة الجهال، فلا يقولن أحد: إنَّ اتباع جماعة العوام هو المطلوب، وإن العلماء هم المفارقون للجماعة، والمذمومون في الحديث، بل الأمر على العكس، فإن العلماء هم السواد الأعظم وإن قلوًّا، والعوام هم المفارقون للجماعة وإن خالفوا[١].

## ■ المطلب الثالث: التعريف بأهل السُّنة والجماعة:

بعد هذا العرض السريع لمعاني «السنة»، و«الجماعة»، في اللغة والشرع والاصطلاح، يمكن بيان مفهوم «أهل السُّنة والجماعة» من خلال ذلك، فهم باعتبار تلك المعاني:

- **صحابةُ رسول اللَّه ﷺ**: الذين علموا السنة، ووعوها، وعملوا بها، ونقلوها، وحملوها، رواية ودراية ومنهجًا، فهم أجدر من يستحق التسمي بأهل السُّنة؛ لسبقهم إلى السنة علمًا وعملًا وزمنًا.

- ويليهم كذلك: **أتباعُ صحابة رسول اللَّه ﷺ** الذين أخذوا عنهم هذا الدين، ونقلوه، وعلموه، وعملوا به، من التابعين وتابعيهم، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فهم أهل سنة رسول اللَّه ﷺ الذين تمسكوا بها، ولم يبتدعوا، ولم يتبعوا غير سبيل المؤمنين.

---

(١) انظر: وسطية أهل السُّنة بين الفرق، ص: ٩٣-٩٥.

- وهم: **السَّلفُ الصَّالحُ**: **أهل الكتاب والسُّنة**، العاملون بهدي رسول اللَّه ﷺ(١)، المتبعون لآثار الصحابة والتابعين، وأئمة الهدى المقتدى بهم في الدين، الذين لم يبتدعوا ولم يبدلوا، ولم يحدثوا في دين اللَّه ما ليس منه.

- وهم: **الفرقة الناجية** من بين الفرق، وهم الطائفة الظاهرة والمنصورة إلى قيام الساعة(٢).

- وهم: الغرباء إذا كثرت الأهواء والضلالات والبدع وفسد الزمان، أخذًا من قول النبي الكريم ﷺ: «**بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود كما بدأ غريبًا، فطوبى للغرباء**»(٣).

- وهم: **أصحاب الحديث**، روايةً ودرايةً، علمًا وعملًا، لذلك نجد أن بعض أئمة السلف فسر الطائفة المنصورة والفرقة الناجية، أهل السُّنة والجماعة، بأنهم: «أصحاب الحديث»(٤)، وهذا حق؛ فإن أصحاب الحديث الجديرين بهذا الوصف هم أئمة أهل السُّنة، قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الطائفة المنصورة: «**إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم؟**»، **قال القاضي عياض**(٥) (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**إنما يريد أحمد أهل**

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٥٧.

(٢) انظر: المصدر السابق ٣/ ١٥٧.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ١٤٥.

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٣٩٣، وجامع الترمذي ٤/ ٦٠ بعد حديث رقم (٢١٩٢)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ٣/ ١٣٦-١٣٧، تعليقًا على الحديث رقم: ٢٧٠.

(٥) عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل: عالم المغرب=

**السُّنة والجماعة، ومن يعتقد مذهب أهل الحديث»**(١).

وسُمُّوا **أهل سنَّةٍ**؛ لأنهم هم الآخذون بسنة رسول اللَّه ﷺ، العاملون بها، العاملون بمقتضاها، فالسنة هي: ما تلقاه الصحابة رضي الله عنهم عن رسول اللَّه ﷺ من الشرع والدين، والهدي الظاهر والباطن، وتلقاه عنهم التابعون، ثم تابعوهم، ثم أئمة الهدى العلماء العدول، المقتدون بهم، ومن سلك سبيلهم إلى يوم القيامة(٢)، ومن هنا صار أهل الحق المتبعون للسنة «أهل السُّنة» فهم الجديرون بذلك على الحقيقة.

أما تسميتهم **بالجماعة**؛ فلأنهم الذين عناهم النبي ﷺ بقوله: «**عليكم بالجماعة**»(٣)، ولأنهم اجتمعوا على الحق، وأخذوا به، واقتفوا أثر المتمسكين بالسنة من الصحابة، والتابعين، وأتباعهم، ولأنهم دائمًا بحمد اللَّه يجتمعون على أئمتهم، ويجتمعون على الجهاد، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويجتمعون على السنة والاتباع، وترك البدع والأهواء والفرق، فهم الجماعة التي عناها

= وإمام أهل الحديث في وقته. كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم. ولي قضاء سبتة، ومولده فيها عام ٤٧٦هـ، ثم قضاء غرناطة. وتوفي بمراكش مسمومًا عام ٥٤٤هـ. قيل: سمَّه يهودي. من تصانيفه «الشفا بتعريف حقوق المصطفى». الأعلام للزركلي (٥/ ٩٩).

(١) انظر: فتح الباري ١/ ١٦٤، وعمدة القاري ٢/ ٥٢.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٣٥٨.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، برقم: ٢٠٩٦٦، وأحمد في المسند، برقم: ٢٣١٩٤، وغيرهما.

الرسول ﷺ ووصفها وأمر بالأخذ بها .

وأهل السُّنة لا يحصرهم مكان، ولا زمان، إنما قد يكثرون في بلد، ويقلون في آخر، وقد يكثرون في زمان ويقلون في زمان[1]، لكنهم لا ينقطعون؛ ففيهم أعلام الهدى، ومصابيح الدجى، وحجة اللَّه على الخلق إلى أن تقوم الساعة، وبهم يتحقق وعد اللَّه بحفظ الدين.

**ومن هؤلاء الأئمة الأعلام من أهل السُّنة والجماعة**: الأئمة الأربعة المشهورون؛ أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، الذين هم مدار بحثنا، ومجال دراستنا، وفي المبحث التالي ترجمة موجزة لهؤلاء الأئمة الأعلام.

* * *

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٢٩٥، وشرح كتاب التوحيد للشيخ عبد اللَّه الغنيمان ٢/ ٢٤٠.

# المبحث الثالث

# تعريفٌ موجزٌ بالأئمَّة الأربعة

قبلَ الشروع في بيان تقريرات الأئمة الأربعة في مسائل الاعتقاد التي نحن بصددها، لا بُدَّ من تعريف موجز بهؤلاء الأئمة الكبار، أصحاب المذاهب الأربعة المتبوعة من قِبَل أهل السُّنة، ويكون ذلك من خلال المطالب التالية:

■ **المطلب الأول: تعريفٌ موجزٌ بالإمام أبي حنيفة:**

● **أولًا: اسمه ونسبه وكنيته:**

**اسمه**: النعمانُ بن ثابت بن زُوطَى -بضم الزاي، وفتح الطاء- التيمي، الخزَّاز، الكوفي، مولى بني تيم اللَّه بن ثعلبة[1]، وقد أجمعت مصادر ترجمته على ذلك[2].

**ونسبته**: إلى **الخزَّاز**[3] -بفتح المعجمتين وتشديد الزاي-؛ فإنما قيل له ذلك؛ لأنه كان يبيع الخز، ويأكل منه، طلبًا للحلال، وأما نسبته

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩٠.

(٢) انظر: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، ص: ٦٤.

(٣) الخزُّ: هي ثياب منسوجة من صوف وإبريسم، أو المنسوجة من إبرسيم. انظر: تاج العروس ٤/ ٣٣، فمن يبيع الخز أو يصنعه يسمى: خزازًا، وكان أبو حنيفة خزازًا يبيع الخز. انظر: تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٤.

بالكوفي؛ فلأن موطنه الذي ولد فيه وعاش فيه هو الكوفة، وأما نسبته بالتَّيمي؛ فلأن جده زوطي مولى لبني تَيْم بن ثعلبة من بني ربيعة[١].

وكنيته: أبو حنيفة، أجمعت على ذلك مصادر ترجمته.

- **ثانيًا: مولده وموطنه:**

ولد الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ٨٠هـ، بالكوفة، في خلافة عبد الملك بن مروان، في حياة صغار الصحابة رضي الله عنهم، ورأى أنس بن مالك رضي الله عنه لمَّا قدم عليهم الكوفة[٢].

وقيل: إنه ولد سنة إحدى وستين؛ حكاه الخطيب في تاريخه، وقال: «لا أعلم لصاحب هذا القول متابعًا»[٣].

- **ثالثًا: نشأته العلمية:**

كان الإمام أبو حنيفة في بداية أمره قليلَ الاختلاف إلى العلماء؛ وذلك أنه «لم يجد في حال ترعرعه من يرشده إلى الأخذ عنهم، فاشتغل بالتجارة في ثياب الخزِّ، وتوسّع في ذلك، حتى كان له دار كبيرة لعمل الخزّ، وعنده صناع وأجراء»[٤]، حتى قيَّض اللَّه له الشَّعبيَّ، كما حكى ذلك الإمام أبو حنيفة عن نفسه حيث قال: «مررتُ يومًا على الشعبي وهو جالس، فدعاني، وقال: إلى من تختلف؟

---

(١) انظر: الأنساب للسمعاني ٥/ ١٠٣، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ١/ ٤٣٩، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٣٩٠).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩١.

(٣) ١٣/ ٣٣٠.

(٤) أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، ص: ٧٣.

فقلت: أختلف إلى السوق، وسميت له أستاذي.

فقال: لم أعنِ الاختلاف إلى السوق، عنيتُ الاختلاف إلى العلماء.

فقلت له: أنا قليل الاختلاف إليهم.

فقال لي: لا تفعل، وعليك بالنَّظر في العلم ومجالسة العلماء، فإني أرى فيك يقظة وحركة.

قال: فوقع في قلبي من قوله، فتركت الاختلاف إلى السوق، وأخذت في العلم، فنفعني اللَّه بقوله»(١).

وقد كان صاحب تجارة؛ فهذا قيس بن الربيع يحدّث: «أنه كان يبعثه بالبضائع إلى بغداد، فيشتري بها الأمتعة، ويحملها إلى الكوفة، ويجمع الأرباح عنده من سنة إلى سنة، فيشتري بها حوائج الأشياخ المحدثين، وأقواتهم، وكسواتهم، وجميع حوائجهم، ثم يدفع باقي الأرباح من الدنانير إليهم، ويقول: أنفقوا في حوائجكم، ولا تحمدوا إلا اللَّه؛ فإني ما أعطيتكم من مالي شيئًا، لكن من فضل اللَّه عليّ فيكم، وهذه أرباح بضائعكم، فإنه هو واللَّه مما يجريه اللَّه لكم على يدي، فما في رزق اللَّه حولٌ لغيره»(٢).

أمَّا ما قيل عن أبي حنيفة: أنَّه لما أراد طلب العلم أخذ يتخيَّر بين العلوم ويوازن بينها؛ فهذه حكايةٌ موضوعةٌ لا تصحُّ(٣).

---

(١) مناقب أبي حنيفة للمكي، ص: ٥٤.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٦٠.

(٣) قال الإمام الذهبي: «قلت: الآن كما جزمت بأنها حكاية مختلقة، فإن الإمام أبا حنيفة=

- **رابعًا: شيوخه وتلاميذه:**
- **أولًا: شيُوخُه:**

أدركَ الإمامُ أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ بعض الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في صغره؛ كأنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يسمع منهم، بل أخذ عن الطبقة التي تليهم، ومنهم: حماد بن أبي سليمان، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، وزبيد اليامي، وسعيد بن مسروق الثوري، وسلمة بن كهيل... وغيرهم كثير(١).

- **ثانيًا: تلاميذُه:**

أخذ العلمَ عن الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ كثيرون، ومنهم: أبو مطيع الحكم بن عبد اللَّه البلخي، وابنه حماد بن أبي حنيفة، وأبو الهذيل زفر بن الهذيل التميمي، وعبد اللَّه بن المبارك، وعبد الرزاق بن همام، ومحمد بن الحسن الشيباني، والقاضي أبو يوسف... وغيرهم كثير(٢).

- **خامسًا: ثناء العلماء عليه:**

أثنى كثير من العلماء على الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، ومنهم:

---

= طلب الحديث وأكثر منه في سنة مائة وبعدها، ولم يكن إذ ذاك يسمع الحديث الصبيان، هذا اصطلاح وجد بعد ثلاث مئة سنة، بل كان يطلبه كبار العلماء، بل لم يكن للفقهاء علم بعد القرآن سواه، ولا كانت قد دوّنت كتب الفقه أصلًا»، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩٦، وقال في ٦/ ٣٩٧: «قاتل اللَّه من وضع هذه الخرافة».

(١) انظر: تهذيب الكمال ٢٩/ ٤١٨-٤٢٠.

(٢) انظر: المصدر السابق ٢٩/ ٤٢٠-٤٢٢.

الفضيل بن عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال: «كان أبو حنيفة رجلًا فقيهًا، معروفًا بالفقه، مشهورًا بالورع، واسع المال، معروفًا بالإفضال على كل من يطيف به، صبورًا على تعليم العلم بالليل والنهار، كثير الصمت، قليل الكلام، حتى ترد مسألة في حلال أو حرام، فكان يحسن أن يدل على الحق»[1].

وقال عبد اللَّه بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لولَا أنَّ اللَّه أعانني بأبي حنيفة وسفيان، كنت كسائر الناس»[2].

وقال القاضي أبو يوسف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بينما أنا أمشي مع أبي حنيفة، إذ سمعت رجلًا يقول لآخر: هذا أبو حنيفة لا ينام الليل. فقال أبو حنيفة: واللَّه لا يُتحدثُ عنِّي بما لم أفعل، فكان يحيي الليل صلاةً وتضرعًا ودعاءً»[3].

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة»[4]، قال الذهبي تعليقًا على كلام الشافعي: «الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه»[5].

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٤٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩٨.

(٣) المصدر السابق ٦/ ٣٩٩.

(٤) المصدر السابق ٦/ ٤٠٣.

(٥) المصدر السابق ٦/ ٤٠٣.

● سادسًا: وفاتُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

توفي الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليلة النِّصف من شعبان سنة ١٥٠هـ(١)، ودفن في مقابر الخيزران ببغداد، وكان عمره سبعين عامًا(٢).

■ المطلب الثاني: تعريفٌ موجزٌ بالإمام مالك بن أنس:

● أولًا: اسمه ونسبه وكنيته:

اسمه: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الحميري، ثم الأَصبَحي -بتسكين الصاد، وفتح المعجمة- المدني، حليف بني تيم من قريش(٣).

وكنيته: أبو عبد اللَّه، كما اتَّفقت على ذلك مصادر ترجمته.

● ثانيًا: مولده وموطنه:

ولد الإمام مالك في مدينة الرسول ﷺ، وقد اختلف في تاريخ ولادته اختلافًا كبيرًا، والاختلافات تدور بين سنة ٩٠-٩٧هـ، وقد رجح غير واحد ممن ترجم له أن ولادته كانت سنة: ٩٣هـ(٤)، عام موت أنس خادم رسول اللَّه ﷺ(٥).

---

(١) انظر: المصدر السابق ٦/ ٤٠٣.

(٢) انظر: الانتقاء، ص: ١٧١.

(٣) انظر: تهذيب الكمال ٧/ ٦، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٤٨-٤٩.

(٤) انظر: التمهيد ١/ ٨٧، والسير للذهبي ٨/ ٤٩.

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٩.

- **ثالثًا: نشأته العلمية:**

طلب الإمامُ مالكُ بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ العلم وهو حَدث، وكان للبيت الذي نشأ فيه أثر في ذلك التَّوجُّه؛ فأبوه من أتباع التابعين، أحد رواة الحديث، وقد روى عنه ابنه مالك، وكذلك روى عنه ابن شهاب؛ شيخ الإمام مالك(١).

وجده والد أبيه؛ مالك بن أبي عامر من كبار التابعين، روى عن عمر، وطلحة، وعائشة، وأبي هريرة، وحسان بن ثابت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وكان من أفاضل الناس وعلمائهم(٢).

وأمه: العالية -وقيل: عالية- بنت شريك بن عبد الرحمن الأزدية، وكانت امرأة فاضلة، وكان لها دور في توجيه ابنها لطلب العلم(٣).

وقد تأهل الإمام مالك للفتيا، وجلس للإفادة، وله إحدى وعشرون سنة، وحدث عنه جماعة، وهو شاب طري، وقصده طلبة العلم من الآفاق في آخر دولة أبي جعفر المنصور، وما بعد ذلك، وازدحموا عليه في خلافة الرشيد، إلى أن مات(٤).

**قال الإمام مالك (١٧٩هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما أجبت في الفتوى حتى سألت من هو أعلم مني: هل تراني موضعًا لذلك؟ سألت ربيعة، وسألت

---

(١) انظر: إتحاف السالك، ق: ٦ب-٧أ، نقلًا عن: منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة، ص: ٢٤.

(٢) انظر: ترتيب المدارك ١/ ١٠٧.

(٣) انظر: التمهيد ١/ ٩١، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٤٩.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٩-٥٥.

يحيى بن سعيد، فأمراني بذلك . . . لا ينبغي للرجل أن يبذل نفسه حتى يسأل من هو أعلم منه»(١).

- **رابعًا: شيوخه وتلاميذه:**

- **أولًا: شيُوخُه:**

تلقَّى الإمامُ مالك العلمَ عن عدد كبير من المشايخ والعلماء، حتى قيل: إنه «أخذ عن تسعمائة شيخ فأكثر، وما أفتى حتى شهد له سبعون إمامًا أنه أهل لذلك»(٢).

ومن هؤلاء الشيوخ: «أيوب بن أبي تميمة السختياني، وجعفر بن محمد الصادق، وحُمَيد الطويل، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، وشريك ابن عبد اللَّه بن أبي نمر، وعبد اللَّه بن دينار . . .»(٣)، وغيرهم كثير.

- **ثانيًا: تلاميذُه:**

للإمام مالك تلاميذ عدة، منهم: «سفيان الثوري، وسفيان بن عُيَيْنَة، وشعبة بن الحجاج، وعبد اللَّه بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن إدريس الشافعي . . .»(٤)، وغيرهم كثير.

- **خامسًا: ثناء العلماء عليه:**

بلغ الإمامُ مالكٌ منزلة عظيمة في العلم، جعلت العلماء يثنون عليه

---

(١) سير أعلام النبلاء ٨/ ٦٢.

(٢) شرح الموطأ للزرقاني ١/ ٢.

(٣) تهذيب الكمال (٢٧/ ٩٣ وما بعدها).

(٤) المصدر السابق (٢٧/ ١٠٨ وما بعدها).

كثيرًا وعلى موطّئه، ويشيدون بفضله ومنزلته العلمية، ومن ذلك:

ما قاله ابن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما ترك مالكٌ على ظهر الأرض مثلَه»(١).

وجاء أيضًا عن ابن عيينة قال: «مالكٌ عالمُ أهلِ الحجاز، وهو حجَّةُ زمانه»(٢)، وقال الإمام الشافعي: «إذا ذُكرَ العلماءُ فمالكٌ النَّجم»(٣).

**وقال ابن مهدي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أئمَّةُ الناسِ في زمانهم أربعةٌ: الثوريُّ، ومالكٌ، والأوزاعيُّ، وحمادُ بن زيدٍ، وقال: ما رأيتُ أحدًا أعقلَ من مالكٍ»(٤).

**وقال محمد بن سعد** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان مالك ثقة، مأمونًا، ثبتًا، ورعًا، فقيهًا، عالمًا، حجةً»(٥).

**قيل لأحمد بن حنبل** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مَن أثبت أصحاب الزهري؟ قال: «مالك أثبت في كل شيء»(٦).

**وقال النسائي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أمناء اللَّهِ على علمِ رسول اللَّه ﷺ ثلاثةٌ: شعبةُ، ومالكٌ، ويحيى القطَّانُ»(٧).

---

(١) سير أعلام النبلاء ٨/ ١١٠.

(٢) ترتيب المدارك ١/ ٣٤، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٥٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ٨/ ٥٧.

(٤) المصدر السابق ٨/ ٧٦، وانظر: حلية الأولياء ٦/ ٣٥٩، وتاريخ بغداد ٩/ ٢٦٢.

(٥) تهذيب الكمال ٧/ ١٤.

(٦) المصدر السابق ٧/ ١٢.

(٧) سير أعلام النبلاء ٨/ ١٠٦.

● **سادسًا: وفاتُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

توفِّي الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شهر ربيع الأول سنة ١٧٩هـ، وعمره ست وثمانون سنة، ودُفن بالبقيع بالمدينة النبوية(١).

■ **المطلب الثالث: تعريفٌ موجزٌ بالإمام محمد بن إدريس الشافعي:**

● **أولًا: اسمه ونسبه وكنيته:**

محمَّدُ بنُ إدريسَ بنِ العبَّاس بن عثمان بن شافعٍ بن السَّائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب، أبو عبد اللَّه القرشي، ثم المطلبي، الشافعي، المكي، نسيبُ رسول اللَّه ﷺ، وابن عمِّه، فالمطلب هو أخو هاشم والد عبد المطلب(٢).

وينسب إلى جده شافع بن السائب، صحابي صغير، لقي النبي ﷺ، وهو شاب مترعرع(٣).

● **ثانيًا: مولده وموطنه:**

اتَّفق المؤرخون على أنَّ الإمام الشافعي ولد سنة ١٥٠هـ، وهو العام الذي توفي فيه الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٤).

---

(١) انظر: الإرشاد للخليلي ١/ ٢٨٣، والانتقاء، ص: ٤٤-٤٥، وترتيب المدارك ٢/ ٢٣٧-٢٤١، وتهذيب الكمال ٧/ ١٣.

(٢) انظر: تهذيب الكمال ٦/ ٢٠٩، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٥-٦.

(٣) انظر: الإصابة ٢/ ١١، وتوالي التأسيس، ص: ٣٧.

(٤) انظر: تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (١ / ٤٥).

وأمَّا مكان ولادته، فقد اختلف فيه؛ فقيل: إنَّ ولادة الإمام الشافعي كانت في عسقلان[١]. وقيل: باليمن[٢]. وقيل: في غزة[٣].

وقد جمع ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ بين هذه الأقوال بقوله: «إنه لا مخالفة بين الأقوال؛ لأن عسقلان هي الأصل في قديم الزمان، وهي وغزة متقاربتان، وعسقلان هي المدينة؛ فحيث قال الشافعي: غزة أراد القرية، وحيث قال: عسقلان أراد المدينة.

قال: والذي يجمع بين الأقوال أنه ولد بغزة عسقلان، ولمَّا بلغ سنتين حولته أمه إلى الحجاز، ودخلت به إلى قومها وهم من أهل اليمن؛ لأنها كانت أزدية فنزلت عندهم، فلما بلغ عشرًا خافت على نسبه الشريف أن ينسى ويضيع، فحولته إلى مكة»[٤].

- **ثالثًا: نشأته العلمية:**

نشأ الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ بمكَّة، وكتب العلم بها، وتردد على مدينة الرسول ﷺ، وقدم بغداد مرتين، وحدَّث بها، وخرج إلى مصر فنزلها إلى حين وفاته[٥].

**قال الإمام الشافعي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «كنت يتيمًا في حجر أمي، ولم يكن معها ما تعطي المعلّم، وكان المعلم قد رضي مني أن أخلفه إذا قام، فلما

---

(١) انظر: آداب الشافعي، ص: ٢٢-٢٣، ومناقب البيهقي ٢/ ٧١.

(٢) انظر: آداب الشافعي، ص: ٢١-٢٢.

(٣) انظر: مناقب الشافعي ٢/ ٧١.

(٤) توالي التأسيس، ص: ٥١-٥٢، بتصرف.

(٥) انظر: تاريخ بغداد ٢/ ٥٦.

ختمت القرآن دخلت المسجد، فكنت أجالس العلماء فأحفظ الحديث أو المسألة، وكانت دارنا في شعب الخيف، فكنت أكتب في العظم، فإذا كثر طرحته في جرة عظيمة»(١).

**وقال أيضًا** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يكن لي مال، فكنت أطلب العلم في الحداثة، فأذهب إلى الديوان، فأستوهب منهم الظهور(٢)، فأكتب فيها»(٣).

وقد كان للإمام الشَّافعي نهمة في الرمي، وفي طلب العلم؛ فعن عمرو بن سواد قال: قال لي الشافعي: «كانت نهمتي في شيئين: في الرمي، وطلب العلم، فنلت من الرمي حتى كنت أصيب من عشرة عشرة، وسكت عن العلم، فقلت له: أنت واللَّه في العلم أكثر منك في الرمي»(٤).

- **رابعًا: شيوخه وتلاميذه:**
- **أولًا: شيُوخُه:**

أخذ الإمامُ الشافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ العلمَ عن كثيرٍ من علماء زمانه في أماكن مختلفة، ومنهم: الإمام مالك، ومسلم بن خالد، وسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، ومحمد بن الحسن الشيباني، وغيرهم كثير(٥).

---

(١) توالي التأسيس، ص: ٥٤.

(٢) الظهور: جمع ظهر، وهو خلاف البطن، ولعله يعني: ما يلقيه الديوان من الجلد بعد أخذ باطنه، انظر: لسان العرب ٤/ ٥٥.

(٣) توالي التأسيس، ص: ٥٣-٥٤.

(٤) تهذيب الكمال ٦/ ٢١٠.

(٥) انظر: المناقب للبيهقي ١/ ٤٧١، والبداية والنهاية ١٠/ ٢٥٢.

● **ثانيًا: تلاميذه:**

الذين تَلْمذُوا بين يدي الإمام الشَّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيرون جدًّا، منهم: الرَّبيع بن سليمان، وإسماعيل بن يحيى المزني المصري، وأبو يعقوب يوسف بن يحيى المصري البويطي(١).

● **خامسًا: ثناء العلماء عليه:**

لقد أثنى العلماء والأئمة على الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثناءً عطرًا، ومن ذلك:

**قال أبو عبيد القاسم بن سلَّام(٢) (٢٢٤هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما رأيت أحدًا أعقل من الشافعي»(٣).

**وقال يحيى القطان** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أنا أدعو اللَّه للشافعي، أخصّه به»(٤).

وكان سفيان بن عيينة إذا جاءه شيء من التفسير والفتيا، التفت إلى الشافعي، فيقول: «سلُوا هذا»(٥).

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٩، ٤٩٣، ٥٨٧.

(٢) هو أبو عُبيد القاسم بن سلَّام الهروي الأزدي الخزاعي بالولاء، الخراساني البغدادي، من كبار العلماء بالحديث من أهل هراة، تفقه على الشافعي، توفي سنة (٢٢٤هـ)، من مؤلفاته: الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته، والغريب المصنف، وأدب القاضي، وفضائل القرآن، وغيرها. انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ١٥٣)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/ ٦٧).

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٥.

(٤) المصدر السابق ١٠/ ٢٠.

(٥) المصدر السابق ١٠/ ١٧.

وقال إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخذ أحمد بن حنبل بيدي، وقال: تعال حتى أذهب بك إلى من لم تر عيناك مثله، فذهب بي إلى الشافعي»[١].

وعن عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل قال: قلت لأبي يا أبت؛ أي: شيء كان الشافعي؟ فإني سمعتك تكثر من الدعاء له، فقال لي: «يا بني، كان الشافعي كالشمس للدنيا، وكالعافية للناس، فانظر هل لهذين من خلف؟ أو منهما عوض؟»[٢].

• **سادسًا: وفاتُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شهر رجب سنة ٢٠٤هـ، رحمه اللَّه رحمة واسعة[٣].

## ▪ المطلب الرَّابع: تعريفٌ موجزٌ بالإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني:

• **أولًا: اسمه ونسبه وكنيته:**

أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد اللَّه بن حبان بن عبد اللَّه بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل، المروزي البغدادي[٤].

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٦٦.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٦٦.

(٣) انظر: المصدر السابق ٢/ ٧٠.

(٤) انظر: تاريخ بغداد ٤/ ٤١٤، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، ص: ١٨، وسير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٨، والبداية والنهاية ١٠/ ٣٥.

- **ثانيًا: مولده وموطنه:**

ولد الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شهر ربيع الأول سنة ١٦٤هـ ببغداد، وقيل: ولد بمرو، ومنها حمل إلى بغداد، والأول هو الصحيح؛ فقد وفدت أمه إلى بغداد وهي حامل به، ونشأ يتيمًا[(١)].

- **ثالثًا: نشأته العلمية:**

بدأ الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسيرته العلمية في سنٍّ مبكرة؛ إذ يقول: اختلفت إلى الكتّاب، ثم اختلفت إلى الديوان وأنا ابن أربع عشرة[(٢)]، وقال: وطلبت الحديث وأنا ابن ست عشرة سنة[(٣)].

وقد كانت نشأته ببغداد، وطلب العلم والحديث بها من شيوخها، ثم رحل بعد ذلك في طلب العلم، فدخل الكوفة، والبصرة، ومكة، والمدينة، واليمن، والشام، والجزيرة، وأول من كتب عنه الحديث: أبو يوسف[(٤)].

وكان يُبكِّر إلى مجالس العلم وهو صغير؛ فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كنت ربما أردت البكور في الحديث، فتأخذ أمي بثيابي وتقول: حتى يؤذن الناس، أو يصبحوا»[(٥)].

(١) انظر: مناقب الإمام أحمد، ص: ١٣، وتهذيب الكمال ١/ ٦٨، والمصادر السابقة.
(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ١١/ ١٨٥.
(٣) انظر: مناقب الإمام أحمد، ص: ٤٦.
(٤) انظر: المصدر السابق ص: ٢٦، وتهذيب الكمال ١/ ٦٨.
(٥) مناقب الإمام أحمد، ص: ٣١.

وقد كتب الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أكثر من مائة ألف حديث؛ فعن ابن منيع قال: «سمعت جدي يقول: مرَّ أحمد بن حنبل جائيًا من الكوفة، وبيده خريطة فيها كتب، فأخذت بيده، فقلت: مرة إلى الكوفة، ومرة إلى البصرة، إلى متى؟ إذا كتب الرجل ثلاثين ألف حديث لم يكفه؟ فسكت، ثم قلت: ستين ألف؟ فسكت، فقلت: مائة ألف؟ فقال: حينئذ يعرف شيئًا.

**قال أحمد بن منيع**: فنظرنا فإذا أحمد كتب ثلاث مائة ألف عن بهز بن أسد، وعفان»[(١)].

ولم يزل يطلب العلم حتَّى مات؛ قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أنا أطلب العلم إلى أن أدخل القبر»[(٢)].

- **رابعًا: شيوخه وتلاميذه:**

- **أولًا: شيُوخُه:**

ذكر ابنُ الجوزي وغيرُه جملةً كبيرة من مشايخ الإمام أحمد الذين روى عنهم، وهم كُثرٌ، من أبرزهم: سفيان بن عيينة، ووكيع، وأبو معاوية محمد بن خازم الضرير، وعبد الرحمن بن مهدي، والشافعي، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني[(٣)].

---

(١) المصدر السابق، ص: ٣٣.

(٢) المصدر السابق، ص: ٣٧.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص: ٥٨-٦١، وتاريخ بغداد ٤/ ٤١٣.

- **ثانيًا: تلاميذُه:**

الرُّواة الذين رووا عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ كثيرون أيضًا ؛ فمنهم من روى عنه الحديث فقط ، ومنهم من اهتم بنقل مسائله وتدوينها ، ومنهم من جمع بين الأمرين .

وممَّن روى عنه من كبار الأئمة : الإمام البخاري ، والإمام مسلم ، والإمام أبو داود ، والإمام الترمذي ، والإمام النسائي[(١)] .

- **خامسًا: ثناء العلماء عليه:**

**قال الإمام الشافعي** رَحِمَهُ اللَّهُ : «خرجتُ من بغداد وما خلَّفتُ بها أفقهَ ، ولا أزهدَ ، ولا أورعَ ، ولا أعلمَ من أحمد بن حنبل»[(٢)] .

**وقال قتيبة بن سعيد** رَحِمَهُ اللَّهُ : «أحمد بن حنبل إمام الدنيا»[(٣)] .

**وقال علي بن المديني** رَحِمَهُ اللَّهُ : «ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد اللَّه أحمد بن حنبل ، وبلغني أنه كان لا يُحدِّث إلا من كتاب ، ولنا فيه أسوة حسنة»[(٤)] .

**قال بشر بن الحارث** رَحِمَهُ اللَّهُ -وقد سئل عن أحمد بعد المحنة- فقال : «أنا أُسأَل عن أحمد؟ ! إن ابن حنبل أُدخِل الكير ، فخرج ذهبًا أحمر»[(٥)] .

---

(١) انظر : مناقب الإمام أحمد، ص: ١١٥-١٢٤، وسير أعلام النبلاء ١١/ ١٨١.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص: ٧٠.

(٣) الجرح والتعديل ١/ ٢٩٥، وتاريخ دمشق ٥/ ٢٧٦.

(٤) الجرح والتعديل ١/ ٢٩٥، وحلية الأولياء ٩/ ١٦٥.

(٥) تاريخ دمشق ٥/ ٢٨٧، وتهذيب الكمال ١/ ٤٥٧.

وقال **محمد الفلاس** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا رأيت الرجل يقع في أحمد بن حنبل فاعلم أنه مبتدع»(١).

وقال **إسماعيل بن الخليل** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لو كان أحمد بن حنبل في بني إسرائيل لكان آية»(٢).

وقال **أحمد بن سعيد الدارمي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما رأيت أسود الرأس أحفظ لحديث رسول اللَّه ﷺ، ولا أعلم بفقهه ومعانيه من أبي عبد اللَّه أحمد بن حنبل»(٣).

- **سادسًا: وفاتُه** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

توفي الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة **٢٤١**هـ، وقد شهد جنازته جمعٌ كبيرٌ، **قال عبد الوهاب الوراق**: «ما بلغنا أن جمعًا كان في الجاهلية والإسلام مثله، حتى بلغنا أن الموضع مُسِحَ وحُزِرَ على التصحيح، فإذا هو نحو من ألف ألف، وحزرنا على السور نحوًا من ستين ألف امرأة، وفتح الناس أبواب المنازل في الشوارع والدروب، ينادون من أراد الوضوء»(٤).

* * *

---

(١) الجرح والتعديل ١/ ٣٠٨، وتاريخ دمشق ٥/ ٢٩٤.

(٢) حلية الأولياء ٩/ ١٦٦، وتاريخ بغداد ٤/ ٤١٨.

(٣) تاريخ بغداد ٤/ ٤١٩، وتاريخ دمشق ٥/ ٢٩٠.

(٤) مناقب الإمام أحمد، ص: ٥٤٩-٥٥٨.

## المبحث الرابع

## مصادر التلقي[1] عند أهل السُّنة والجماعة، وبيان أن الصحابة رضي الله عنهم والأئمة الأربعة يعتمدون في مسائل الاعتقاد على الكتاب والسُّنة

امتازت طريقة أهل السُّنة والجماعة في التلقي والاستدلال بخصائص عظيمة لا توجد عند غيرهم، ويمكن تلخيصها وإبرازها في النقاط التالية[2]:

١- **وحدةُ المصدر**: فأهلُ السنة -بفضل اللَّه- لا يتلقون دينهم وعقيدتهم إلا من مشكاة واحدة؛ هي: مشكاةُ النُّبوة، ما جاء من وحي ربِّ العالمين -كتابًا وسنةً-؛ لا كشفَ، ولا ذوقَ، ولا وَجدَ، ولا منامَ.

٢- **توقيفيةُ المنهج**: فهو منهج يقوم على التسليم المطلق لنصوص الكتاب والسُّنة، لا يردون منها شيئًا، ولا يعارضونها بشيء، لا بعقل، ولا بغيره، ممتثلين قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١].

٣- **تجنُّبُ الخصوماتِ والجدالِ في الدِّين**: لما كان منهج أهل السُّنة

---

(١) المقصود بمصادر التلقي في مسائل العقيدة: الطرق التي تستفاد وتستنبط من خلالها العقيدة الإسلامية، وهي الطرق التي سلكها السلف الصالح في إثبات العقيدة، انظر: المدخل لدراسة العقيدة، ص: ١٧.

(٢) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السُّنة والجماعة، لعثمان بن علي حسن ١/ ٤٠-٤٨.

التسليم للنصوص كان من طريقتهم ترك الخصومات والجدل في الدين، وخاصة ما تعلق بأدلة الكتاب والسُّنة والإجماع.

٤- **اتِّفاقُهُم في مسائل الاعتقاد**: لقد كان من ثمرة صحة المنهج، وصدق قضاياه: أن يتفق أهل السُّنة على مسائل الاعتقاد، مع اختلاف أعصارهم، وتباعد أمصارهم؛ **يقول أبو القاسم الأصبهاني**[١] **(٥٣٥هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وممَّا يدلُّ على أنَّ أهلَ الحديث هُم على الحقِّ، أنَّك لو طالعتَ جميع كتبهم المصنَّفة من أوَّلهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلافِ بلدانهم وزمانهم، وتباعدِ ما بينهم في الدِّيار، وسُكُونِ كُلِّ واحدٍ منهم قُطرًا من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرةٍ واحدةٍ، ونمطٍ واحدٍ، يجرُون فيه على طريقةٍ لا يحيدون عنها، ولا يميلون فيها، قولهُم في ذلك واحدٌ، ونقلُهم واحدٌ، لا ترى بينهم اختلافًا ولا تفرُّقًا في شيءٍ ما، وإن قلَّ، بل لو جمعتَ جميع ما جرى على ألسنتهم، ونقلوه عن سلفهم، وجدتَّه كأنَّهُ جاءَ من قلبٍ واحدٍ، وجرى على لسانٍ واحدٍ، وهل على الحقِّ دليلٌ أبيَنُ من هذا؟**»[٢].

٥- **الوسطيَّةُ في المنهجِ والاعتقَاد**: وهذه الوسطية مكتسبة من الاعتماد على الكتاب والسنَّة، من غير غلوٍّ ولا تقصير، كما قال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة كتابه في الرد على الجهمية: «**الحمد لله**

---

(١) إسماعيل بن محمد بن علي، أبو القاسم الطلحي الأصبهاني، كان إمامًا في الحديث والتفسير واللغة، حافظًا متقنًا، توفي سنة ٥٣٥هـ. تراجع ترجمته في: البداية والنهاية ١٢/ ٢١٧.

(٢) الحجة في بيان المحجة ٢/ ٢٣٩.

**الذي جعل في كلِّ زمانٍ فترةٍ من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعُون من ضلَّ إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب اللَّه الموتى، ويُبصِّرون بنور اللَّه أهل العمى، فَكم من قتيلٍ لإبليس قد أحيوه، وكم من ضالٍّ تائهٍ قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس! وأقبح أثر الناس عليهم! ينفون عن كتاب اللَّه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»**(١).

وأمَّا مصادر أهل السُّنة والجماعة في التلقي والاستدلال؛ فهي على قسمين(٢):

- **مصادر أساسية رئيسة**: وهي الكتاب والسُّنة والإجماع.
- **مصادر ثانوية**: العقل الصحيح، والفطرة السليمة.

ولذا كان «**من خصائص أهل السُّنة والجماعة رجوعهم في تلقي العلم والاعتقاد إلى الوحي المنزل من اللَّه ﷻ، متمثلًا في كتاب اللَّه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وفي سنة رسول الهدى صلوات اللَّه وسلامه عليه، لا يرغبون بغيرهما بدلًا عنهما، ويؤيدون ذلك بالإجماع الذي مبناه على الوحي، وبالعقل الصحيح والفطرة السليمة، اللذين يقويان نصوص الكتاب والسُّنة، من باب توارد الأدلة**»(٣).

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية، للإمام أحمد بن حنبل، ص: ٦.

(٢) انظر: تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة ١/ ٦٠، وأهل السُّنة والجماعة -النشأة، الأهداف، المنهج، الخصائص-، ص: ١٠٢.

(٣) أهل السُّنة والجماعة -النشأة، الأهداف، المنهج، الخصائص-، ص: ١٠٢.

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكان من أعظم ما أنعم اللَّه به عليهم -أهل السُّنة والجماعة-: اعتصامهم بالكتاب والسُّنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان؛ أنه لا يُقبل من أحدٍ قطُّ أن يعارض القرآن، لا برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات، والآيات البينات، أنَّ الرسول ﷺ جاء بالهدى، ودين الحق، وأنَّ القرآن يهدي للتي هي أقوم»[1].

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن بنى الكلام في العلم -الأصول والفروع- على الكتاب والسُّنة والآثار المأثورة عن السابقين؛ فقد أصاب طريق النبوة، وكذلك من بنى الإرادة والعبادة والعمل والسماع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية والأعمال البدنية على الإيمان والسنة والهدي الذي كان عليه محمد ﷺ وأصحابه فقد أصاب طريق النبوة، وهذه طريق أئمة الهدى»[2].

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم من طريقة أهل السُّنة والجماعة: اتباع آثار رسول اللَّه ﷺ باطنًا وظاهرًا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار... ويعلمون أنَّ أصدق الكلام كلام اللَّه، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، ويؤثرون كلام اللَّه على كلام غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدي محمد ﷺ على هدي كلِّ أحد، وبهذا

(١) مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٨.
(٢) المصدر السابق ١٠/ ٣٦٣.

سموا أهل الكتاب والسُّنة.

وسمُّوا أهل الجماعة؛ لأنَّ الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة؛ وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسما لنفس القوم المجتمعين.

والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين، وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنةٍ أو ظاهرةٍ، ممَّا له تعلقٌ بالدِّين، والإجماع الذي ينضبط: هو ما كان عليه السلف الصالح؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة»[(١)].

وفي منزلة المعقول الصريح عند أهل السُّنة والجماعة يقول أبو العباس ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يكن في سلف الأمة وأئمتها من يرُدُّ أدلةَ الكتاب ولا السنة على شيء من مسائل الصفات ولا غيرها، بل ينكرون على أهل الكلام الذين يعدلون عمَّا دلَّ عليه الكتاب والسُّنة إلى ما يناقض ذلك، ولا كانوا ينكرون المعقولات الصحيحة أصلًا، ولا يدفعونها، بل يحتجون بالمعقولات الصريحة؛ كما أرشد إليها القرآن ودل عليها، فعامَّة المطالب الإلهية قد دلَّ القرآن عليها بالأدلَّة العقليَّة، والبراهين اليقينيَّة»[(٢)].

ولا بُدَّ من التنبُّه هنا: إلى أنَّ العقل تابعٌ للنصوص، ولا يمكن للعقل أن يعارض به ما دل عليه الكتاب والسُّنة، وقد لخَّص ذلك أبو إسحاق الشاطبي بقوله: «فالحاصل من هذه القضية: أنه لا ينبغي للعقل أن

---

(١) المصدر السابق ٣/ ١٥٧.

(٢) الصفدية ١/ ٢٩٥.

**يتقدم بين يدي الشرع؛ فإنه من التقدم بين يدي اللَّه ورسوله ﷺ، بل يكون ملبيًّا من وراء وراء، ثم نقول إنَّ هذا هو المذهب للصحابة ﷺ، وعليه دأبوا، وإياه اتخذوا طريقًا إلى الجنة، فوصلوا»**(١).

وهذا المنهج في التلقي والاستدلال -الاعتماد على الكتاب والسُّنة- هو الذي كان عليه **أصحاب النبي الكريم** ﷺ، ومن جاء بعدهم من أئمة أهل السُّنة والجماعة، وخاصة **الأئمة الأربعة**.

**يقول أبو عبد اللَّه ابن القيم (٧٥١هـ)** رحمه الله: **«وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام -وهم سادات المؤمنين، وأكمل الأمة إيمانًا-، ولكن بحمد اللَّه لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسُّنة كلمةً واحدةً من أولهم إلى آخرهم، لم يسُومُوها تأويلًا، ولم يحرِّفوها عن مواضعها تبديلًا، ولم يبدوا لشيء منها إبطالًا، ولا ضربوا لها أمثالًا، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحدٌ منهم يجب صرفها عن حقائقها، وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمرًا واحدًا، وأجروها على سننٍ واحدٍ، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع؛ حيث جعلوها عضين، وأقرُّوا ببعضها، وأنكروا بعضها، من غير فرقانٍ مبينٍ، مع أنَّ اللازم لهم فيما أنكروه كاللَّازم فيما أقرُّوا به وأثبتوه»**(٢).

---

(١) الاعتصام ١/ ٥٧١.

(٢) إعلام الموقعين ١/ ٤٩.

ومن مَأثُورِ ما جاءَ عن الأئمَّة الأربعة في تقرير هذا الأصلِ العظيمِ:

١- ما قاله الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فيما روي عنه: «إني آخذ بكتاب اللَّه إذا وجدته، فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول اللَّه ﷺ، والآثار الصحاح عنه، التي فشت في أيدي الثقات عن الثقات»(١).

وقال أيضًا: «إذا قلتُ قولًا يخالف كتاب اللَّه وخبر الرسول ﷺ فاتركوا قولي»(٢).

وجاء عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «إذا صحَّ الحديثُ فهو مذهبي»(٣).

٢- وجاء عن الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أنه قال: «كلُّ أحدٍ يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحبَ هذا القبر»(٤)، يعني: النبي ﷺ.

ونقل عنه الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «محالٌ أن نظنَّ بالنبي ﷺ أنه علّم أمته الاستنجاء، ولم يعلّمهم التوحيد»(٥).

وصحَّ عنه أنه قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنما أنا بشرٌ أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي؛ فكل ما وافق الكتاب والسُّنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب

---

(١) أخبار أبي حنيفة وأصحابه، للصيمري، ص: ١٠.

(٢) إيقاظ همم أولي الأبصار، للشيخ الفلاني، ص: ٥٠.

(٣) حاشية ابن عابدين ١/ ٦٣.

(٤) سير أعلام النبلاء ٨/ ٩٣.

(٥) المصدر السابق ١٠/ ٢٦.

والسُّنة فاتركوه»[١] .

٣- وجاء عن الإمام الشافعي المطلبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

أنه قال : «ففرض اللَّه على الناس اتباع وحيه وسنن رسوله ﷺ»[٢] .

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «وقد سنَّ رسول اللَّه ﷺ مع كتاب اللَّه ، وسنَّ فيما ليس فيه بعينه نصُّ كتابٍ ، وكلُّ ما سنَّ فقد ألزمنا اللَّه اتِّباعه ، وجعل في اتِّباعه طاعته ، وفي العُنُود[٣] عن اتِّباعها معصيته التي لم يعذر بها خلقًا ، ولم يجعل له من اتِّباع سنن رسول اللَّه ﷺ مخرجًا»[٤] .

٤- وجاء عن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

أنه قال : «نظرت في المصحف فوجدت فيه طاعة رسول اللَّه ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعًا ... من ردَّ حديث النبي ﷺ فهو على شفا هلكة»[٥] .

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وقد سئل عن أحاديث الرؤية- : «أحاديث صحاح ، نؤمن بها ونقرّ ، وكل ما روي عن النبي ﷺ بأسانيد جيدة نؤمن به ونقرّ»[٦] .

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ٣٢.

(٢) الرسالة، ص: ٧٦.

(٣) يعني: الميل والانحراف، أو العتو والطغيان. انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ١٥٣)، وتاج العروس من جواهر القاموس (٨/ ٤٢٣).

(٤) الرسالة، ص: ٨٨.

(٥) الإبانة لابن بطة ١/ ٢٦٠.

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة ٢/ ٥٠٧، برقم: ٨٨٩.

ومن خلال بحثنا هذا في بيان مسائل العقيدة الإسلامية الصحيحة من خلال تقريرات الأئمة الأربعة وأتباع مذاهبهم يتضح هذا المنهج في أقوالهم وضوحًا لا يدع مجالًا لأحد إلا أن يقر: بأن منهج الأئمة في تقرير مسائل الاعتقاد؛ هو: اتباع كتاب اللَّه، وسنة رسوله ﷺ، وهو المنهج الذي يجب على كل مسلم سلوكه، والأخذ به، لتحصل له النجاة في الدنيا والآخرة.

* * *

# الفصلُ الأوَّل

## بيانُ حقيقةِ التَّوحيد، وبيانُ أقسامِه، ونواقضِه ونواقصِه

ويشتمل على أربعة مباحث :

- المبحث الأول : بيان حقيقة التوحيد ، وتقسيماته .
- المبحث الثاني : توحيد الربوبية .
- المبحث الثالث : توحيد الألوهية .
- المبحث الرابع : توحيد الأسماء والصفات .

* * *

# المبحثُ الأوَّل
# بيانُ حقيقة التَّوحيد وتقسيماتُه

وفيه ثلاثةُ مطَالب:

■ **المطلبُ الأوَّل: تعريف التَّوحيد لغةً وشرعًا:**

● **- أولًا: تعريفُ التَّوحيد لغةً:**

«التَّوحيد» في لغة العرب: مصدر للفعل «وحَّد»، فتقول: وحَّد، يوحِّد، توحيدًا، ويقال: وحَّدَ الشيءَ وأحَّده -بتشديد الحاء فيهما[1].

وأصلُ كلمة التَّوحيد من مادّة (و ح د)، و«الواو، والحاء، والدال» أصل واحد يدلُّ على الانفراد[2]، والواحد المنفرد، ذو الوحدانية والتوحد[3]، والتوحيد هو: الحكم بأن الشيء واحد، والعلم بأنه واحد[4].

**قال قِوَام السُّنة الأصبَهانيُّ (٥٣٥هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**التَّوحيدُ: على وزن التفعيل، وهو مصدرُ وحَّدته توحيدًا، كما تقول: كلّمته تكليمًا، وهذا النَّوعُ من الفعل يأتي متعديًا**»[5]. وقال عن معنى وحّدت اللَّه؛ أي:

---

(١) انظر: مختار الصحاح، ص: ٢٩٦.

(٢) انظر: مقاييس اللغة ٦/ ٩٠.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٥/ ١٩٢-١٩٨.

(٤) انظر: التعريفات، ص: ٧٣.

(٥) الحجة في بيان المحجة ١/ ٣٠٥.

«جعلته منفردًا عمَّا يشاركه، أو يشبهه في ذاته وصفاته، والتشديد فيه للمبالغة؛ أي: بالغت في وصفه بذلك»[١].

- **ثانيًا: تعريفُ التَّوحيد شرعًا:**

لقد وردت كلمة «التوحيد» في نصوص شرعيَّة عدَّة، ومنها يستفاد المعنى الشرعي لهذه الكلمة العظيمة، ومن تلك النصوص:

١- ما جاء في صفة حج النبي الكريم ﷺ: «... **فأهلَّ بالتوحيد: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك...**»[٢].

٢- وجاء عنه ﷺ أنه قال: «**يعذَّب ناس من أهل التوحيد في النار، حتى يكونوا فيها حُمَمًا**[٣]**، ثم تدركهم الرحمة؛ فيخرجون ويطرحون على أبواب الجنة...**»[٤].

٣- وعنه عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم: «... **كان رجل ممن كان قبلكم لم يعمل خيرًا قط إلَّا التَّوحيد، فلمَّا احتضر قال لأهله...**»، الحديث، وفي آخره: «**فغفر له بها، ولم يعمل خيرًا قطُّ إلَّا التَّوحيد**»[٥].

٤- وجاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن عائشة قالت: كان

---

(١) المصدر السابق ١/ ٣٠٥.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ٢٩٤١.

(٣) الحُمَمة: الفحمة، وجمعها حُمَم. انظر: النهاية لابن الأثير ١/ ٤٣٦.

(٤) أخرجه الترمذي في جامعه، برقم: ٢٥٩٧، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي بنفس الرقم.

(٥) أخرجه أحمد في مسنده برقم (٨٠٤٠)، قال محققو المسند: للحديث إسنادان؛ أولهما: متصل صحيح، وثانيهما: مرسل. انظر: المسند المحقق ١٣/ ٤٠٨.

رسول اللَّه ﷺ إذا ضحى اشترى كبشين عظيمين، سمينين أقرنين، أملحين موجوئين(١)، **قال: فيذبح أحدهما عن أمته ممن أقرّ بالتوحيد، وشهد له بالبلاغ، ويذبح الآخر عن محمد، وآل محمد ﷺ»**(٢).

فالتَّوحيد -بناءً على هذا- معروفٌ في النصوص الشرعيَّة، ومعناه هو: إفراد اللَّه -جلَّ وعلا- بالربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وهو معنى: شهادة أن لا إله إلَّا اللَّه، وقد جاء تعريف التَّوحيد في كلام أهل العلم بما تختلف ألفاظه، وتتفق معانيه، ومن تلك التعريفات:

ما قاله الطَّحَاوي الحنفي(٣) (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته الشهيرة: **«نقول في توحيد اللَّه معتقدين بتوفيق اللَّه: إن اللَّه واحد لا شريك له، ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه، ولا إله غيره»**(٤).

**وقال ابن أبي العز الحنفي(٥) (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ التَّوحيد يتضمَّن ثلاثة أمور: ربوبيَّة اللَّه، وصفاته، وعبوديَّته»**(٦).

---

(١) أي: خَصِيَّيْن. النهاية في غريب الأثر (٥/ ١٥٢).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده برقم (٢٥٨٤٣)، قال محققو المسند: صحيح لغيره. انظر: المسند المحقق: ٤٣/ ٣٧.

(٣) أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدي، أبو جعفر الطحاوي، صحب الإمام المزني، وتفقه على مذهب الشافعي، ثم تحول إلى المذهب الحنفي، توفي سنة ٣٢١هـ. تراجع ترجمته في: السير ١٥/ ٢٧، والوافي بالوفيات ٨/ ٩، والفوائد البهية، ص: ٣١.

(٤) العقيدة الطحاوية -مع شرحها لابن أبي العز- ١/ ٢١.

(٥) علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي الحنفي، العلامة الشهير، ولي القضاء في دمشق ومصر، توفي سنة ٧٩٢هـ. تراجع ترجمته في: الدرر الكامنة ٣/ ١٥٩، وهدية العارفين ١/ ٧٢٦.

(٦) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٤.

وقال بدر الدِّين العيني الحنفي[١] (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «توحيد اللَّه: هو الشهادة بأن اللَّه إلهٌ واحدٌ...»[٢].

وقال المزني[٣] (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سمعت الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «سُئِلَ مالكٌ عن الكلام والتَّوحيد، فقال: مُحالٌ أن نظنَّ بالنبي ﷺ أنه علَّم أمَّته الاستنجاء، ولم يعلِّمهم التَّوحيد، والتَّوحيدُ ما قاله النبي ﷺ: «أمرتُ أن أقاتل النَّاس حتى يقولوا لا إله إلا اللَّه»، فما عصم به الدَّم والمال حقيقة التوحيد»[٤].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنَّ التَّوحيد الواجب: أن نعبد اللَّه وحده، لا نشرك به شيئًا، فلا نجعل له ندًّا في ألوهيته، ولا شريكًا، ولا شفيعًا»[٥].

فهذه التعريفات للتوحيد لبعض أئمة المذاهب الأربعة وأتباعهم كلها متقاربة في ألفاظها، وهي متحدة في معناها، وتفيد كلها أن التوحيد هو: إفراد اللَّه تعالى بالربوبية، والألوهية، والأسماء

(١) محمود بن موسى بن أحمد، بدر الدين العيني الحنفي، فقيه، أصولي، مفسر، محدث، توفي سنة ٨٥٥هـ. تراجع ترجمته في: البدر الطالع ٢/ ٢٩٤، والفوائد البهية، ص: ٢٠٧.

(٢) عمدة القاري ٢٥/ ٨١.

(٣) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن مسلم المزني، صاحب الإمام الشافعي، العلامة الشهير، توفي سنة ٢٦٤هـ. تراجع ترجمته في: طبقات فقهاء الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ٢٧، ووفيات الأعيان ١/ ٢١٧.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٦.

(٥) مجموعة الرسائل والمسائل ١/ ٣٤.

والصفات، وهو الذي جاءت به الرسل، وحرص على نشره والدعوة إليه أهل السُّنة عمومًا، وعلى رأسهم الأئمَّة الأربعة رحمهم اللَّه أجمعين.

■ **المطلبُ الثَّاني: بيانُ أقسام التَّوحيد، وأدلَّة التقسيم:**

تنوَّعت طرق علماء أهل السُّنة والجماعة في ذكر أقسام التوحيد:

- فمنهُم من قسَّمه إلى قسمين.

- ومنهم من قسَّمه إلى ثلاثة أقسام.

«والسَّببَ في ذلك هو أنَّ تلك التَّقسيماتِ مأخوذةٌ من استقراء النُّصوص، ولم يُنصَّ عليها باللَّفظ مباشرةً»[(١)]، وفيما يلي ذكر تلك التقسيمات:

● **أوَّلًا: تقسيمُ التَّوحيد قسمةً ثنائيَّة:**

قسَّم جماعة من علماء أهل السُّنة والجماعة التوحيد قسمةً ثنائية، «وهذا هو الأغلب في كلام أهل العلم المتقدمين»[(٢)]، وقد تنوعت عباراتهم في التعبير عن ذينك القسمين على النحو التالي[(٣)]:

**منهم من قال**: توحيد المعرفة والإثبات، وتوحيد القصد والطلب.

---

(١) معتقد أهل السُّنة والجماعة في أسماء اللَّه الحسنى، ص: ٤٢.

(٢) المصدر السابق، ص: ٤٣.

(٣) انظر: الماتريدية، لشمس الدين الأفغاني ٢/ ٣٩٤-٣٩٥، وقد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند كل قسم من قال به من أهل العلم. وانظر كذلك: تيسير العزيز الحميد، ص: ٣٨، ومعتقد أهل السُّنة، ص: ٤٣-٤٦.

**ومنهم من قال**: التوحيد في العلم والاعتقاد، والتوحيد في الإرادة والقصد.

**ومنهم من عبّر بقوله**: التوحيد في العلم والقول، والتوحيد في الإرادة والعمل.

**وقال بعضهم**: التوحيد العلمي، والتوحيد العملي.

**ومنهم من قال**: توحيد السيادة، وتوحيد العبادة.

- **ثانيًا: تقسيمُ التَّوحيد إلى ثلاثة أقسام:**

من علماء أهل السُّنة والجماعة من قسَّم التَّوحيد إلى ثلاثةِ أقسامٍ، وهذه الأقسام هي:

١- **توحيد الربوبيَّة**: وهو إفراد اللَّه بأفعاله من الخلق والملك والتدبير[١].

٢- **توحيد الأسماء والصِّفات**: وهو إفراد اللَّه بأسمائه الحسنى وصفاته العُلا الواردة في القرآن والسنة، والإيمان بمعانيها وأحكامها[٢].

٣- **توحيد الألوهيَّة**: وهو إفراد اللَّه تعالى بأفعال العباد التعبدية الظاهرة والباطنة قولًا وعملًا، ونفي العبادة عن كل ما سوى اللَّه تعالى كائنًا من كان[٣].

---

(١) انظر: القول المفيد ١/ ٥، ومعتقد أهل السُّنة، ص: ٤٢.

(٢) انظر: معتقد أهل السُّنة، ص: ٣١.

(٣) انظر: أعلام السنة المنشورة، ص: ٥١، ومعتقد أهل السُّنة، ص: ٤٢.

وهذه الأقسام قد دلَّ عليها استقراء نصوص الكتاب والسُّنة، فقد استقرأ العلماء نصوص الكتاب والسُّنة فوجدوا أن التوحيد لا يخرج عن هذه الأنواع الثلاثة.

**قال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وغالبُ سور القرآن، بل كلُّ سورةٍ في القرآن فهي متضمنةٌ لنوعي التوحيد، بل نقول قولًا كليًّا: إنَّ كلَّ آيةٍ في القرآن فهي متضمنةٌ للتَّوحيد، شاهدةٌ به، داعيةٌ إليه؛ فإنَّ القرآن:**

**إمَّا خبرٌ عن اللَّه، وأسمائه وصفاته، وأفعاله؛ فهو: التوحيد العلمي الخبري.**

**وإمَّا دعوةٌ إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع كلِّ ما يعبد من دونه؛ فهو التوحيد الإرادي الطلبي.**

**وإمَّا أمرٌ ونهيٌ وإلزامٌ بطاعته في نهيه وأمره؛ فهي حقوق التوحيد، ومكملاته.**

**وإمَّا خبرٌ عن كرامة اللَّه لأهل توحيده وطاعته، وما فعل بهم في الدُّنيا، وما يكرمهم به في الآخرة؛ فهو جزاءُ توحيده.**

**وإمَّا خبرٌ عن أهل الشرك، وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحلُّ بهم في العقبى من العذاب؛ فهو خبرٌ عمَّن خرج عن حكم التوحيد، فالقرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه»**(١).

---

(١) مدارج السالكين ٣/ ٤٤٩-٤٥٠.

وقال محمد الأمين الشنقيطي[١] (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد دلَّ استقراء القرآن العظيم على أنَّ توحيد اللَّه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأوَّل: توحيدُه في ربوبيَّته... الثَّاني: توحيدُه -جلَّ وعلا- في عبادته... النوع الثَّالث: توحيدُه -جلَّ وعلا- في أسمائه وصفاته»[٢].

وقال محمد بن صالح بن عثيمين[٣] (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأنواع التوحيد بالنسبة للَّه عَزَّ وَجَلَّ تدخل كلها في تعريف عام، وهو: «إفراد اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بما يختصّ به»، وهي حسب ما ذكره أهل العلم ثلاثة:

الأول: توحيد الربوبية.

الثاني: توحيد الألوهية.

الثالث: توحيد الأسماء والصفات.

---

(١) محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، علم الأعلام، الشيخ الجليل، الإمام الهمام، الفقيه الأصولي، توفي سنة ١٣٩٣هـ. تراجع ترجمته في: ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، جمع الدكتور عبد الرحمن السديس ص ٩ وما بعدها، والعذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير لخالد بن عثمان السبت ١/ ٣٩ وما بعدها.

(٢) أضواء البيان ٣/ ٤١٠-٤١٤.

(٣) أبو عبد اللَّه محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبد الرحمن بن عثمان الوهيبي التميمي، الفقيه، العلامة، ولد عام ١٣٤٧هـ في مدينة عنيزة، من أجلّ تلاميذ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، له تصانيف في شتى الفنون، توفي في جدة عام ١٤٢١هـ. تراجع ترجمته في: الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين، لوليد بن أحمد الحسين.

وعَلِمُوا ذلك بالتَّتبُّع والاستقراء، والنظر في الآيات والأحاديث، فوجدوا أنَّ التَّوحيد لا يخرج عن هذه الأنواع الثَّلاثة؛ فنوَّعُوا التَّوحيد إلى ثلاثة أنواعٍ»[١].

ومن الأدلَّة الشرعية الخاصة في الدلالة على أقسام التوحيد الثلاثة ما يلي:

**الدَّلالةُ الأُولى: دلالةُ اسم اللَّه تعالى «اللَّه» على أقسام التَّوحيد الثَّلاثة:**

فهو دالٌّ دلالةً عظيمةً على أقسام التوحيد الثلاثة، وقد أبدع ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان وجه الدلالة من ذلك، بقوله: «**اسمُ اللَّه دالٌّ على جميع الأسماء الحسنى والصفات العليا بالدلالات الثلاث**[٢]**؛ فإنَّه دالٌّ على إلهيته المتضمِّنة لثبوت صفات الإلهية له، مع نفي أضدادها عنه، وصفات الإلهية هي صفات الكمال المنزهة عن التشبيه والمثال، وعن العيوب والنقائص... فعلم أنَّ اسمه «الله» مستلزمٌ لجميع معاني الأسماء الحسنى، دالٌّ عليها بالإجمال، والأسماء الحسنى تفصيلٌ وتبيينٌ لصفات الإلهية التي اشتق منها اسم «اللَّه».**

**واسم «اللَّه» دالٌّ على كونه مألوهًا معبودًا تألهه الخلائق محبةً وتعظيمًا وخضوعًا وفزعًا إليه في الحوائج والنوائب، وذلك مستلزمٌ لكمال ربوبيَّته ورحمته، المتضمنين لكمال الملك والحمد**»[٣].

---

(١) مجموع فتاوى ورسائل العلامة ابن عثيمين ١/ ١٧-١٨.

(٢) يعني: دلالة المطابقة، والتضمن، واللزوم.

(٣) مدارج السالكين ١/ ٣٢-٣٣.

- **الدَّلالةُ الثَّانية: دلالةُ سورة الفاتحة على أقسام التَّوحيد الثَّلاثة:**

دلَّت سورةُ الفاتحة -التي هي أعظم سورة في القرآن الكريم- على أقسام التوحيد الثلاثة دلالة عظيمة، سواء كان ذلك عن طريق دلالتها على ذلك **بجملتها**، أو عن طريق ما **احتوته في أثناء آياتها**.

**فمن الأوَّل:**

**ما قاله ابنُ القيِّم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تضمَّنت -أي: سورة الفاتحة-: تعريفَ الرَّب، والطريق الموصل إليه، والغاية بعد الوصول.**

**وتضمنَّت: الثناء، والدعاء، وأشرف الغايات وهي: العبودية، وأقرب الوسائل إليها؛ وهي: الاستعانة، مقدمًا فيها الغاية على الوسيلة، والمعبود المستعان على الفعل، إيذانًا لاختصاصه، وإنَّ ذلك لا يصلح إلَّا له سبحانه.**

**وتضمنت: ذكر الإلهية والربوبية والرحمة، فيُثنى عليه، ويعبد بإلهيته، ويخلق ويرزق ويميت ويحيي ويدبر الملك، ويضل من يستحق الإضلال، ويغضب على من يستحق الغضب بربوبيته وحكمته، وينعم ويرحم ويجود ويعفو ويغفر ويهدي ويتوب برحمته.**

**فللَّه كم في هذه السورة من أنواع المعارف والعلوم، والتوحيد، وحقائق الإيمان»**[1].

---

(١) شفاء العليل، ص: ٢٢٨.

**وقال ابنُ سعدي[(١)] (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهذه السُّورة -على إيجازها- قد احتوت على ما لم تحتو عليه سورةٌ من سور القرآن، فتضمَّنت أنواع التَّوحيد الثَّلاثة:**

**توحيد الربوبيَّة: يؤخذ من قوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.**

**وتوحيد الإلهيَّة: وهو إفراد اللَّه بالعبادة؛ يؤخذ من لفظ: «الله»، ومن قوله: «إياك نعبد».**

**وتوحيد الأسماء والصِّفات: وهو إثبات صفات الكمال للَّه تعالى التي أثبتها لنفسه، وأثبتها له رسوله ﷺ من غير تعطيلٍ ولا تمثيلٍ ولا تشبيهٍ، وقد دل على ذلك لفظ: الحمد»[(٢)].**

كما دل على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وسيظهر هذا التقسيم واضحًا في النصوص التي سترد في موضوعات الكتاب المتعلقة بكل نوع من أنواع التوحيد الثلاثة.

كما نصّ الكثير من أهل العلم على تقسيم التوحيد من خلال كتابتهم في العقيدة، **فهذا الطحاوي (٣٢١هـ)** أبان في مقدمة عقيدته أنه إنما يذكر عقيدة أهل السُّنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة، أبي حنيفة وتلميذيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن، وقال: «**نقول في توحيد اللَّه معتقدين**

---

(١) عبد الرحمن بن ناصر السعدي التميمي، من كبار علماء نجد المعاصرين، تَلْمَذَ على يديه كبار العلماء في هذا الزمان، من أبرز تلاميذه العلامة محمد بن صالح بن عثيمين، توفي سنة ١٣٧٦هـ. تراجع ترجمته في: الأعلام ٣/ ٣٤٠.

(٢) تيسير الكريم الرحمن ١/ ٣٧.

**بتوفيق اللَّه : أن اللَّه واحد لا شريك له ، ولا شيء مثله ، ولا شيء يعجزه ، ولا إله غيره»**[١] .

فقوله : «**واحد لا شريك له**» شامل لأنواع التوحيد الثلاثة ، ثم فصلها بقوله : «**لا شيء مثله**» ، وهذا في أسمائه وصفاته ، وقوله : «**ولا شيء يعجزه**» هذا في قدرته ومقدوراته ، وهو من توحيد الربوبية ، وقوله : «**ولا إله غيره**» هذا في توحيد الألوهية ، فلا إله غيره يعني معبودًا يستحق العبادة .

وهذا ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ يقول في كتابه الإبانة : «**إن أصل الإيمان باللَّه الذي يجب على الخلق اعتقاده في إثبات الإيمان به ثلاثة أشياء :**

**أحدها : أن يعتقد العبد ربانيته ليكون بذلك مباينًا لمذهب أهل التعطيل الذين لايثبتون صانعًا .**

**والثاني : أن يعتقد وحدانيته ليكون مباينًا بذلك مذاهب أهل الشرك الذين أقروا بالصانع وأشركوا معه في العبادة غيره .**

**الثالث : أن يعتقده موصوفًا بالصفات التي لايجوز إلا أن يكون موصوفًا بها**» .

ومن أثبت ذلك أيضًا : ابن منده (٣٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «كتاب التوحيد ومعرفة أسماء اللَّه عَزَّ وَجَلَّ وصفاته على الاتّفاق والتفرد» ، فعقد فيه أبوابًا في توحيد الربوبية ، مثل : بدء الخلق ، وخلق العرش ، وتقدير

---

(١) متن الطحاوية بتعليق الألباني (ص : ٣١) .

المقادير، وخلق السماوات والأرض، وغير ذلك مما هو دليل على توحيد الربوبية. ثم ذكر أبوابًا متعلقة بتوحيد الألوهية، مثل: الدعاء، والذكر، واسم اللَّه الأعظم، وهو لفظ الجلالة، ثم ذكر أبوابًا متعلقة بتوحيد الأسماء والصفات. وغيرهم كثير(١).

## ■ المطلبُ الثَّالثُ: العلاقةُ بين أقسام التَّوحيد:

هذه التَّقسيمات -الثُّنائية والثُّلاثية- متفقةٌ في المضمون؛ فلا منافاة بين التَّقسيمين، ولا مناقضة بين الطريقتين، بل هما متَّفقتان في المضمون، مجتمعتان في المدلول، والخلاف بينهما في طريقة التَّقسيم وتعداد الأقسام إنَّما هو مجرَّد خلافٍ في الألفاظ، وتنوُّعٍ في العبارات والتعبيرات، وبيان ذلك(٢):

١- أنَّ من قسَّم التَّوحيد إلى قسمين قد جعل القسم الأوَّل -وهو توحيد المعرفة والإثبات، أو نحوه- شاملًا لتوحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، وذلك بالنَّظر إلى أن المقصود بهما هو جانب العلم باللَّه والمعرفة له، وإثبات ما يتعلق به سبحانه من أفعاله وأسمائه وصفاته، وهو ما يعبر عنه بتوحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات في التقسيم الثلاثي، في حين أنه جعل القسم الثاني وهو توحيد القصد والطلب متعلقًا بما يجب على العبد من الإرادة والعبادة العملية، وهو

---

(١) من أراد الاستزادة فليرجع إلى الكتاب النافع في هذا، كتاب أ.د. عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر «القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد».
(٢) انظر: سبيل الهدى والرشاد، ص: ٤٣، ومعتقد أهل السُّنة، ص: ٤٤.

أداء حق اللَّه تعالى على العبد، وهو ما يعبر عنه بتوحيد الألوهية في التقسيم الثلاثي، فظهر أنَّ التَّقسيمين يشتملان على الأنواع نفسها، ولكنَّ أحدهما فصَّل والآخر أجمل؛ لاعتبار معيَّن، وهو ما سيأتي بيانه في النقطة التالية:

٢- أن الاختلاف في طريقة التقسيم سببه اختلاف اعتبار التقسيم:

- فتقسيم التَّوحيد إلى قسمين فيه مراعاةٌ لاعتبار ما يجب على المُوحِّد من العلم والعمل، فجاء التَّقسيم إلى جانبين: علمي، وعملي.

- وتقسيم التَّوحيد إلى ثلاثة أقسام فيه مراعاةٌ لاعتبار متعلَّق التَّوحيد، فجاء تقسيمه إلى الربوبيَّة، والأسماء والصفات، والألوهيَّة.

وتوحيد الربوبيَّة وتوحيد الأسماء والصفات يشملهما الجانب العلمي، وتوحيد الألوهيَّة هو الجانب العملي، فاتَّفق التَّقسيمان في المضمون.

العلاقة بين أقسام التَّوحيد الثَّلاثة -الربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات-، هي: علاقةُ تلازمٍ، وتضمُّنٍ، وشُمولٍ؛ «**فتوحيد الربوبيَّة مستلزمٌ لتوحيد الألوهيَّة، وتوحيدُ الألوهيَّة متضمِّنٌ لتوحيدِ الربوبيَّة، وتوحيدُ الأسماء والصفات شاملٌ للنَّوعين**»[1]؛ فمن آمن بتوحيد الربوبية لزمه الإيمان بالألوهية، ومن كان مؤمنًا بالألوهية إيمانًا حقيقيًّا كان ذلك متضمنًا إيمانه بالربوبية، والإيمان بتوحيد الأسماء والصفات شاملٌ للتوحيدين باعتبار دلالة الأسماء والصفات على معاني الربوبية

(١) معتقد أهل السُّنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، ص: ٤٧.

والألوهية.

ويزيد ذلك وضوحًا أنَّ «توحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية والعبادة، فهو منه كالمقدمة من النتيجة، فإنه إذا علم أنه سبحانه هو الرب وحده لا شريك له في ربوبيته؛ كانت العبادة حقه الذي لا ينبغي إلا له، فإنه لا يصح أن يعبد الا من كان ربًّا خالقًا مالكًا مدبرًا، ما دام ذلك له وحده وجب أن يكون هو المعبود وحده الذي لا يجوز أن يكون لأحد معه شركة في شيء من صور العبادة كلها...»(١).

«وأمَّا توحيد الألوهيَّة فهو متضمِّن لتوحيد الربوبيَّة، ومعنى ذلك: أنَّ توحيد الربوبيَّة داخل ضمن الألوهية، فإن من عبد اللَّه وحده ولم يشرك به شيئًا لا بُدَّ أن يكون قد اعتقد أن اللَّه هو ربه ومالكه الذي لا ربَّ له غيره، ولا مالك له سواه، فهو يعبده لاعتقاده أن أمره كله بيده، وأنه هو الذي يملك ضره ونفعه، وأن كل ما يدعى من دونه فهو لا يملك لعابديه ضرًا ولا نفعًا ولا موتًا ولا حياةً ولا نشورًا.

وأمَّا توحيد الأسماء والصفات، وأنَّه شامل للنَّوعين؛ فهو يقوم على إفراد اللَّه سبحانه بكلِّ ما له من الأسماء الحسنى والصفات العليا، التي لا تنبغي إلَّا له، ومن جملتها: كونه ربًّا واحدًا لا شريك له في ربوبيَّته، وكونه إلهًا واحدًا لا شريك له في إلهيَّته، فاسم «الربِّ» لا ينصرف إلَّا إليه عند الإطلاق، فله وحده الربوبيَّة المطلقة الشاملة لجميع خلقه،

---

(١) الكواشف الجلية، ص: ٢٤٤-٢٤٥، وانظر: معتقد أهل السُّنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، ص: ٤٧-٤٩.

وكذلك اسم الجلالة «الله» لا يطلق إلَّا عليه وحده، فهو ذو الألوهيَّة على جميع خلقه، وليس لهم إلهٌ غيره»[(١)].

فأقسامُ التَّوحيد الثَّلاثة متلازمةٌ يكمِّل بعضُها بعضًا، ولا ينفكُّ قسمٌ منها عن الآخر، فيجب الإيمان بها جميعًا على ما ورد في الكتاب والسُّنة، ومن جاء بقسمٍ منها دون الآخرَين لم ينفعهُ ذلك، ومن أشركَ في قسمٍ منها فهو مُشركٌ في البقيَّةِ.

**ويتضِّحُ ذلك من خلال المثالين الآتيين:**

**المثالُ الأوَّل:** مَن عبدَ اللَّه وحده ولم يشرك به شيئًا في عبادته، ولكنه اعتقد مع ذلك أنَّ لغيره قدرةً على ما لا يقدر عليه إلا اللَّه، أو أنَّه يملك نفع العباد أو ضرَّهم، ونحو ذلك من خصائص الربوبيَّة؛ لم تصحَّ عبادته ولم تنفعه، ولا يكونُ بها موحِّدًا.

وقس على ذلك: من أقرَّ بالربوبيَّة وجحد الألوهيَّة، أو أقرَّ بالربوبيَّة والألوهيَّة وجحد حقائق أسماء اللَّه ومعانيها، أو شبَّه اللَّه بأحدٍ من خلقه.

**المثالُ الثَّاني:** من دعا غير اللَّه سبحانه وسأله ما لا يقدر عليه إلا اللَّه؛ من جلبِ نفعٍ أو دفع ضُرٍّ؛ فإنَّه أشرك في الإلهية؛ لأنَّ الدعاء عبادةٌ، وصرفه لغير اللَّه شركٌ، وهو مع ذلك مشركٌ في الربوبيَّة؛ لأنَّه اعتقد أنَّ المدعوَّ له قدرة على ما لا يقدر عليه إلا اللَّه، وهو في الوقت نفسه مشركٌ في الأسماء والصفات؛ لأنَّه لم يدع ذلك المخلوق إلَّا وقد

---

(١) معتقد أهل السُّنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، ص: ٤٩.

اعتقد أنَّه يسمعه على البُعد والقُرب في أيِّ وقتٍ كان، وفي أيٍّ مكانٍ كان، واللَّه المستعان.

* * *

# المبحثُ الثَّاني

## توحيدُ الرُّبوبيَّة

وفيه ثلاثةُ مطالب :

- المطلب الأوَّل : تعريف الربوبيَّة لغةً وشرعًا .
- المطلب الثَّاني : أدلة ثبوته ، وفيه خمس مسائل :

– المسألة الأوَّلى : أدلَّة ثبوته من الشرع

– المسألة الثَّانية : أدلَّة ثبوته من الفطرة .

– المسألة الثَّالثة : أدلَّة ثبوته من العقل .

– المسألة الرَّابعة : دليل الخلق والعناية على الربوبية .

– المسألة الخامسة : أدلَّة ثبوته من إجماع الأمم .

- المطلب الثَّالث : بيان أنَّ الإقرار به لا يكفي لنجاة العبد يوم القِّيامة .

* * *

# المبحثُ الثَّاني
# توحيدُ الرُّبوبيَّة

وفيه ثلاثةُ مطالب:

■ **المطلب الأوَّل: تعريف الربوبيَّة لغةً وشرعًا:**

● **أولًا: الربوبيَّة لغةً:**

«الربوبيَّة» الربوبية مأخوذة من كلمة «الربِّ»؛ «**الرَّبُّ يطلق في اللَّغة على: المالك، والسَّيِّد، والمدبِّر، والمربِّي، والقيِّم، والمنعم.**

**ولا يُطلق غير مضافٍ إلَّا على اللَّه ﷻ، وإذا أطلق على غيره أُضيف؛ فقيل: ربُّ كذا... وقد جاء في الشعر مُطلقًا على غير اللَّه تعالى، وليس بالكثير، ولم يذكر في غير الشعر**»(١).

كما يُطلق «الربُّ» أيضًا في اللُّغة على: **المستحق للشيء، والصاحب، والسيد المطاع، والمصلح، والمتمِّم**(٢).

«وأمَّا (الربُّ) من حيث إنَّه اسمٌ من أسماء اللَّه، فمعناه: من له الخلق، والأمر، والملك، قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:

---

(١) لسان العرب ١/ ٣٣٩-٤٠٠.

(٢) انظر: لسان العرب ١/ ٣٣٩-٤٠٠، وتهذيب اللغة ١٥/ ١٢٨، والمعجم الوسيط ١/ ٣٢١، وتاج العروس ٢/ ٤٥٩، وغيرها.

٥٤]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ [فاطر: ١٣]»[١].

«والربُّ: هو اللَّه ﷻ، هو ربُّ كلِّ شيءٍ؛ أي: مالكه، وله الربوبيَّة على جميع الخلق لا شريك له، وهو ربُّ الأرباب، ومالك الملوك والأملاك»[٢].

● **ثانيًا: الربوبية شرعًا:**

(الرُّبوبيَّة) في (الشَّرع) مأخوذة من معنى الرب في اللغة، والمقصود به أن «اللَّه ربُّ كلِّ شيءٍ، ومليكه، وخالقه»[٣].

أما توحيد الرُّبوبيَّة فهو: «الإقرار بأنَّ اللَّه خالقُ كلِّ شيءٍ وربُّه»[٤].

وفي هذا المعنى قال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «توحيد الربوبيَّة المتضمِّن أنَّه وحده الربُّ، الخالق، الفاطر»[٥].

وقال ابن أبي العزِّ (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «توحيد الربوبيَّة: الإقرار بأنَّه خالقُ كلِّ شيءٍ، وأنَّه ليس للعالم صانعان متكافئان في الصِّفات والأفعال»[٦].

وقيل بأنَّه: «الإقرار بأنَّ اللَّه تعالى ربُّ كلِّ شيءٍ، ومالكه، وخالقه،

---

(١) رسائل في العقيدة -الرسالة الرابعة: توحيد الربوبية-، ص: ١٣٦.
(٢) لسان العرب ١/ ٣٣٩.
(٣) الاستقامة ١/ ١٧٩.
(٤) منهاج السنة ٣/ ٢٨٩، وانظر: مجموع الفتاوى ١١/ ٥٠، و١٠/ ٣٣١، ودرء التعارض ١/ ٢٢٥.
(٥) بدائع الفوائد ٤/ ١٣٢.
(٦) شرح الطحاوية ١/ ٢٥، بتصرف يسير.

ورازقه، وأنَّه المحيي المميت، النَّافع الضَّار، المتفرِّد بإجابة الدُّعاء عند الاضطرار، القادر على ما يشاء، ليس له في ذلك شريكٌ، ويدخل في ذلك الإيمان بالقدر»(١).

وقال ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هو إفراد اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في أمور ثلاثة: في الخلق، والملك، والتدبير»(٢).

فـ «الخلقُ» يدخل فيه: الإبداع، والإيجاد، والإنشاء، وفق تقدير سابق.

و «الملك والتَّدبير» يدخل فيه: تصرُّفه سبحانه في خلقه؛ من إحياءٍ، وإماتةٍ، ورزقٍ، إلى غير ذلك من تدبيره لمخلوقاته، كما يتضمَّن غناه سبحانه عنهم، وفقرهم إليه، وهذه صفات الربِّ(٣).

## ■ المطلب الثَّاني: أدلَّة ثبوت الربوبية:

وفيه خمس مسائل:

### ● المسألة الأوَّلى: أدلَّة ثبوت الربوبية من الشرع:

المقصود بأدلة الشرع هنا هو النصوص الشرعية التي صرحت بإثبات أن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ هو ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكه، والخالق لهذا الكون المدبِّر لشؤونه، وأن الواجب عبادته وحده، والقرآن مليءٌ بالآيات الَّتي

---

(١) انظر: لوامع الأنوار البهية ١/ ١٢٨، ولوائح الأنوار ١/ ٢٥٧، وتيسير العزيز الحميد، ص: ٣٣، وفتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم ١/ ٨٠، وغيرها.

(٢) شرح العقيدة الواسطية ١/ ٢١.

(٣) انظر: الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية، ص: ٤١.

تخاطب الإنسانَ، وتدعوه إلى استخدام العقل ليتأمَّل في الآيات الكونيَّة والنفسيَّة، وربطه ذلك بالنُّصوص الشرعيَّة الَّتي تقودُ إلى الإيمانِ باللَّه ﷻ وتوحيده.

وقد قرر ذلك أئمَّة المذاهب الأربعة تقريرًا واضحًا وصريحًا، ويتَّضح ذلك من خلال النُّقول التَّالية:

● **أولًا: من تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قد نبّه علماءُ الحنفيَّة -رحمهم اللَّه تعالى- على اهتمام القرآن الكريم بتقرير توحيد الربوبيَّة للتوصّل إلى تقرير توحيد الألوهية، وبيان أنَّه هو الغاية الَّتِي من أجلها خُلق الثقلان.

**قال ابنُ أبي العزِّ الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والقرآن مملوءٌ من تقرير هذا التوحيد- يقصد توحيد الألوهية- وبيانِه وضرب الأمثال له، ومن ذلك أنه يقرّر توحيد الربوبية، ويبين أنَّه لا خالق إلا اللَّه، وأنَّ ذلك مستلزمٌ أن لا يُعبد الا اللَّه، فيجعل الأوَّل دليلًا على الثَّاني»**(١).

**قال أبو اللَّيث السَّمرقندي (٣٧٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قول اللَّه تعالى:** ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ [الطور: ٣٥- ٣٦]: **«يعني: هل خُلقوا من غير ربٍ؟ كانوا هكذا خلقًا من غير شيء؟ ومعناه: كيف لا يعتبرون بأن اللَّه تعالى خلقهم فيوحّدونه ويعبدونه؟ ثم قال:** ﴿أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾**؛ يعني: أهُم خلقوا الخلق أم اللَّه تعالى؟ ومعناه أن اللَّه تعالى خلق الخلق، وهو الذي يبعثهم**

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٨٧.

**يوم القيامة، ثم قال: ﴿أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾؛ يعني: بل اللَّه تعالى خلقهم، ثم قال: ﴿بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾، بتوحيد اللَّه الذي خلقهما أنه واحد لا شريك له»**(١).

فهذه الآية الكريمة من أقوى الأدلة وأصرحها في تقرير ربوبية الرب سبحانه، والرد على الملاحدة المنكرين للخالق سبحانه، حيث بيّن سبحانه فيها أنَّ الإنسان إمَّا أن يكون خُلق من غير شيءٍ وهو محال؛ لأنَّه ما من موجودٍ إلَّا وله موجدٌ، أو أن يكون خلق نفسه وهو محال أيضًا ببدائه العقول، أو أن يكون هو الذي خلق السماوات والأرضين وهو باطل أيضًا بإجماع الأمم، فتعيّن أنَّ هناك ربًا خالقًا، والعبدُ مخلوقٌ مربوبٌ، وبذلك تتقرَّر ربوبيَّة الربِّ سبحانه، وأنه هو المستحقُّ للعبادة دون سواه.

وذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [فاطر: ٣] دليلٌ على ربوبيَّته سبحانه، وفي ذلك قال: «**يعني: أنتم تعلمون أنَّه لا يخلق أحدٌ سواه، ولا يرزقكم أحدٌ سواه، ثم وحّد نفسه فقال: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، يفعل بكم ذلك، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾؛ يعني: من أين تكذّبون، وأنتم تعلمون أنَّه لا يخلق أحدٌ سواه»**(٢).

**ويقول الكمال ابن الهمام**(٣) **(٨٦١هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ **في معرض كلامه على**

---

(١) تفسير بحر العلوم ٣/ ٢٨٥.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٨٠.

(٣) كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بـ (ابن الهمام)، كان إمامًا في الفقه، =

ثبوت ربوبيَّة الربِّ سبحانه: «**وأولى ما يُستضاء به من الأنوار، ويُسلك من طرق الاعتبار: ما اشتمل عليه القرآن فليس بعد بيان اللَّه بيان، وقد أرشد سبحانه إلى وجوده تعالى بآيات نحو قوله تعالى:** ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، **ونحو قوله تعالى:** ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨- ٥٩]، **ونحو قوله:** ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِي تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ ﴿٦٩﴾ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ [الواقعة: ٦٨- ٧٠]. . . »[1].

وبيّن الملّا علي القاري الهروي[2] (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ القرآن الكريم أرشد إلى أنَّه لا خلاف بين بني آدم على اختلاف طوائفهم في وجود اللَّه وربوبيته، ولهذا السبب لم يفصّل الإمام أبو حنيفة في بيان توحيد الربوبية، فقال: «**وقد أعرض الإمام** -يعني: أبا حنيفة- **عن بحث الوجود اكتفاءً بما هو ظاهرٌ في مقام الشهود، ففي التنزيل:**

---

= وانتهت إليه رئاسة الحنفية في زمنه، وله العديد من المؤلفات؛ منها: المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة، توفي سنة ٨٦١هـ. تراجع ترجمته في: شذرات الذهب ٧/ ٢٩٨، والفوائد البهية في تراجم الحنفية، ص: ١٨٠.

(١) المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة مع شرحها المسامرة ١/ ١٦.

(٢) علي بن سلطان محمد الهروي المكي، المعروف بالملا علي القاري، له مؤلفات قيّمة نافعة، ومنها شمّ العوارض في ذمّ الروافض، وإبطال وحدة الوجود، توفي سنة ١٠١٤هـ. تراجع ترجمته في: التعليقات السّنيّة على الفوائد البهيّة، ص: ٧.

﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] **فوجود الحق ثابتٌ في فطر الخلق، كما يشير إليه قوله ﷻ**: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]. . . **وإنما جاء الأنبياء عليهم السلام لبيان التوحيد وتبيان التَّفْريد...**»[1].

**وذكر محمد بشير السّهسواني الهندي**[2] **(١٣٢٦هـ)** رحمه الله جملةً كبيرةً من الآيات الدَّالة على ربوبية اللَّه تعالى[3] ليس هذا موضع بسطها.

- **ثانيًا: من تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

من تقريرات أئمَّة المالكيَّة ما قاله **أبو عمرو الداني**[4] **(٤٤٤هـ)** رحمه الله: «**ومن قولهم** [يعني قول أهل السُّنة والجماعة من المسلمين المتقدمين والمتأخرين. . .]: إنَّ اللَّه سبحانه مقدِّرُ أرزاق الخلق، ومؤقت لآجالهم، وخالق لأفعالهم، وقادر على مقدوراتهم، وأنَّه إله

---

(١) شرح الفقه الأكبر ص ١٧.

(٢) محمد بشير بن بدر الدين بن صدر الدين العمري الهندي، كان محدثًا فقيهًا، وهو من أكابر علماء الحنفية، وله مناظرات في الرد على المبتدعة، توفي سنة ١٣٢٦هـ. تراجع ترجمته في: نزهة الخواطر لصديق حسن خان ٨/ ٤١٥، والأعلام للزركلي ٦/ ٥٣.

(٣) ذكر السهسواني في كتابه صيانة الإنسان (٢/ ٣١٤-٣١٧) أكثر من ثلاثين آيةً دالةً على وحدانية اللَّه في الربوبية المستلزمة لتوحيد الألوهية.

(٤) أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان المقرئ، القرطبي ثم الداني، المعروف بابن الصيرفي، أحد الأئمّة في علوم القرآن، وكان عارفًا بالحديث وعلومه، واللغة وغريبها، مشهورًا بالفضل والدراية. تراجع ترجمته في: جذوة المقتبس للحميدي، ص: ٢٨٦، والسير للذهبي ١٨/ ٧٧، والديباج المذهب لابن فرحون ٢/ ٨٤.

ورب لنا، لا خالق غيره، ولا رب سواه، على ما أخبر به جل ثناؤه في قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [الروم: ٤٠]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، وقال: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [فاطر: ٣]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [النحل: ٢٠]، وقال: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]»[(١)].

وقال أبو عبد اللَّه القرطبي[(٢)] (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ [الطور: ٣٥ - ٣٦]: «التقدير: أخلقوا من غير شيء. قال ابن عباس: من غير رب خلقهم وقدّرهم. وقيل: من غير أم ولا أب، فهم كالجماد لا يعقلون، ولا تقوم للَّه عليهم حجة، ليسوا كذلك! أليس قد خُلقوا من نطفة وعلقة ومضغة؟ قاله ابن عطاء. وقال ابن كيسان: أم خُلِقوا عبَثًا وتُركوا سُدًى ﴿مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾؛ أي: لغير شيء، فـ(من) بمعنى اللام. ﴿أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾؛ أي: أيقولون إنهم خلقوا أنفسهم فهم لا يأتمرون لأمر اللَّه، وهم لا يقولون ذلك، وإذا أقروا أن ثَمَّ خالقًا غيرهم فما الذي يمنعهم من الإقرار له بالعبادة دون الأصنام، ومن الإقرار بأنه

---

(١) الرسالة الوافية لمذهب أهل السُّنة في الاعتقادات وأصول الديانات لأبي عمرو الداني، ص: ٣٦.

(٢) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، أبو عبد اللَّه الأنصاري الخزرجي القرطبي الأندلسي، المالكي المفسر، توفي سنة ٦٧١هـ. تراجع ترجمته في: تاريخ الإسلام للذهبي (٥٠/ ٧٤-٧٥)، وشجرة النور الزكية (ص ١٩٧).

قادر على البعث. ﴿أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾؛ أي: ليس الأمر كذلك فإنهم لم يخلقوا شيئًا ﴿بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ بالحق»(١).

وقال ابن أبي الربيع عبيد اللَّه بن أحمد القرشي العثماني الإشبيلي السبتي(٢) (٦٨٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]: «الرب هو: المالك، والرب أيضًا هو: المصلح، وهو سبحانه مالك للخلق، ومصلح لأمورهم فهو الرب على الحقيقة، وقال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، وكانوا يسمّون أصنامهم التي يعبدونها أربابًا، فقال سبحانه: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾؛ أي: انظروا من الذي خلقكم فاعبدوه، والأحبار لم يخلقوا، ولا العباد خَلقوا بل خُلقوا، ولا الأصنام بل عُملت، فالذي يستحق العبادة الربُّ الذي خلق الخلق ولم يستعن على خلقهم بشيء، بل قال: كن فكانوا، هذا هو الذي يستحق أن يعبد»(٣).

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]: «﴿أَندَادًا﴾ وأتى بالجمع على جهة الاستبعاد لقولهم؛ لأنَّ جعلهم للَّه أندادًا من سخف عقولهم وضعفها؛ لأنَّه سبحانه لا ند له

---

(١) تفسير القرطبي (١٧/ ٧٤).

(٢) أبو الحسين عبيد اللَّه بن أحمد بن عبيد اللَّه الأموي العثماني الإشبيلي السبتي، كان إمامًا مقرئًا لغويًّا مفسرًا متفننًا في علوم شتَّى، وله آثار عديدة في علوم القرآن والعربية. تراجع ترجمته في: غاية النهاية لابن الجزري ١/ ٤٣١، ومقدمة تفسير القرآن الكريم له بقلم صالحة آل غنيم ١/ ١٥-٢٢.

(٣) تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع، ص: ٣١٣-٣١٤.

ولا مثل، فإذا لم يكن له ند واحد فكيف تكون له أنداد، وهذه القاعدة أنَّه سبحانه لا ندَّ له مسلّمة عند العقلاء كلهم؛ لأنَّه الخالق والرازق والنَّافع والضَّار، وليس غيره يخلق ولا يرزق ولا يضر ولا ينفع، فكيف يكون ندًّا»[1].

وقال محمد الطاهر بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [فاطر: ٣]: «قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ «قد تضمن الدعوة إلى النظر في دليل الوحدانية والقدرة والفضل... لأن المقصود التذكير بنعم اللَّه تعالى ليشكروا، ويكون ذلك كناية عن الاستدلال على انتفاء وصف الخالقية عن غيره تعالى؛ لأنه لو كان غيره خالقًا لكان رازقا؛ إذ الخلق بدون رزق قصور في الخالقية؛ لأن المخلوق بدون رزق لا يلبث أن يصير إلى الهلاك والعدم، فيكون خلقه عبثًا ينزه عنه الموصوف بالإلهية المقتضية للحكمة، فكانت الآية مذكرة بنعمتي الإيجاد والإمداد.

وزيادة ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ تذكير بتعدد مصادر الأرزاق، فإن منها سماوية كالمطر الذي منه شراب، ومنه طهور، وسبب نبات أشجار وكلأ، وكالمن الذي ينزل على شجر خاص من أندية في الجو، وكالضياء من الشمس، والاهتداء بالنجوم في الليل، وكذلك أنواع الطير الذي يصاد، كل ذلك من السماء.

---

(١) المصدر السابق، ص: ٣٢٢.

ومن الأرض أرزاق كثيرة من حبوب وثمار وزيوت وفواكه ومعادن وكلأ وكمأة وأسماك البحار والأنهار.

وفي هذا القيد فائدة أخرى، وهي دفع توهم الغفل أن أرزاقًا تأتيهم من غير اللَّه من أنواع العطايا التي يعطيها بعضهم بعضًا، والمعاوضات التي يعاوضها بعضهم مع بعض، فإنها لكثرة تداولها بينهم قد يلهيهم الشغل بها عن التدبر في أصول منابعها، فإن أصول موادها من صنع اللَّه تعالى، فآل ما يعطاه الناس منها إلى أنه من اللَّه...

﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ هذا نتيجة عقب ذكر الدليل؛ إذ رتب على انفراده بالخالقية والرازقية انفراده بالإلهية؛ لأن هذين الوصفين هما أظهر دلائل الإلهية عند الناس، فجملة (لا إله إلا هو) مستأنفة. وفرّع عليه التعجيب من انصرافهم عن النظر في دلائل الوحدانية بجملة: فأنى تؤفكون»[1].

● **ثالثًا: من تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قد أكد علماء الشافعية -رحمهم اللَّه- هذه المعاني أيضًا:

قال ابن جرير الطبري[2] (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى:

---

(١) التحرير والتنوير (٢٢/ ٢٥٣).

(٢) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري، صاحب التصانيف، له كتاب التفسير الذي لم يصنف مثله، وكتب غير كتاب التفسير كثيرة، حتى قيل إنه قسمت مصنفاته على عمره منذ احتلم فصار لكل يوم أربع عشرة ورقة، توفي سنة ٣١٠هـ. تراجع ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢/ ١٨٤، و٣/ ٨٠، وطبقات الشافعية لابن شهبة ١/ ٨، تذكرة الحفاظ ٢/ ٧١٠-٧١٦.

﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ۝٣٥ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ [الطور: ٣٥ - ٣٦]: «أخلق هؤلاء المشركون من غير شيء؟ أي: من غير آباء ولا أمَّهات، فهم كالجماد، لا يعقلون ولا يفهمون للَّه حجة، ولا يعتبرون له بعبرة، ولا يتعظون بموعظة... أم هم الخالقون هذا الخلق، فهم لذلك لا يأتمرون لأمر اللَّه، ولا ينتهون عما نهاهم عنه؛ لأن للخالق الأمر والنهي ﴿أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ﴾ يقول: أخلقوا السماوات والأرض فيكونوا هم الخالقين، وإنما معنى ذلك: لم يخلقوا السماوات والأرض، ﴿بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ يقول: لم يتركوا أن يأتمروا لأمر ربهم، وينتهوا إلى طاعته فيما أمر ونهى؛ لأنهم خلقوا السماوات والأرض، فكانوا بذلك أربابًا، ولكنهم فعلوا؛ لأنهم لا يوقنون بوعيد اللَّه، وما أعدّ لأهل الكفر به من العذاب في الآخرة»[1].

وقال ابن كثير[2] (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ [النمل: ٥٩-٦٠]: «يبين أنه المنفرد بالخلق والرزق والتدبير دون غيره، فقال: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾؛ أي: تلك السماوات بارتفاعها وصفائها، وما

---

(١) جامع البيان للطبري ٢٢/ ٤٨١.

(٢) هو عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير، الدمشقي الشافعي، فقيه متقن، ومحدث محقق، ومفسر نقاد، ولد سنة سبعمائة، وتوفي سنة (٧٧٤هـ)، من مؤلفاته: تفسير القرآن العظيم، البداية والنهاية، التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، وغيرها. انظر: طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ١١٢)، ذيل تذكرة حفاظ الذهبي لأبي المحاسن الدمشقي (ص: ٥٧).

جعل فيها من الكواكب النيرة والنجوم الزاهرة والأفلاك الدائرة، والأرض باستفالها وكثافتها، وما جعل فيها من الجبال والأوعار والسهول والفيافي والقفار والأشجار والزروع والثمار والبحور والحيوان، على اختلاف الأصناف والأشكال والألوان، وغير ذلك، وقوله: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾؛ أي: جعله رزقا للعباد، ﴿فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ﴾؛ أي: بساتين ﴿ذَاتَ بَهۡجَةٖ﴾؛ أي: منظر حسن وشكل بهي، ﴿مَّا كَانَ لَكُمۡ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآۗ﴾؛ أي: لم تكونوا تقدرون على إنبات شجرها، وإنما يقدر على ذلك الخالق الرازق، المستقل بذلك المتفرد به، دون ما سواه من الأصنام والأنداد، كما يعترف به هؤلاء المشركون، كما قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ مَوۡتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ [العنكبوت: ٦٣]؛ أي: هم معترفون بأنه الفاعل لجميع ذلك وحده لا شريك له، ثم هم يعبدون معه غيره مما يعترفون أنه لا يخلق ولا يرزق، وإنما يستحق أن يُفرَدَ بالعبادة مَن هو المتفرد بالخلق والرزق؛ ولهذا قال: ﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾؛ أي: أإله مع اللَّه يعبد. وقد تبين لكم ولكل ذي لب مما يعرفون به أيضًا أنه الخالق الرازق».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن المفسرين من يقول: معنى قوله: ﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾؛ أي: أإله مع اللَّه فعل هذا. وهو يرجع إلى معنى الأول؛ لأن تقدير الجواب أنهم يقولون: ليس ثَمَّ أحدٌ فعل هذا معه، بل هو المتفرد به، فيقال: فكيف تعبدون معه غيره وهو المستقل المتفرد بالخلق والتدبير؟

كما قال: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]»(١).

• **رابعًا: من تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

من تقريرات أئمة الحنابلة: ما قاله **ابن منده (٣٩٥هـ)**(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «التوحيد»: «**ذكر الآيات المتفقة المنتظمة الدالة على توحيد الله عَزَّ وَجَلَّ في صفة خلق السماوات التي ذكرها في كتابه، وبينها على لسان رسوله ﷺ تنبيهًا لخلقه، قال الله عَزَّ وَجَلَّ:** ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٢]، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥] الآية، وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد: ٢]، **وقال تعالى:** ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]، **الآية، فأخبر أن في السماوات والأرض آية لذوي العقول والألباب، ثم أمرهم بالتفكر في خلقهما فقال:** ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩١]، **الآية**»(٣).

**ويؤكد ذلك ما ذكره ابن تيمية (٧٢٨هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ **حيث قال: «معلوم بالسمع اتصاف الله تعالى بالأفعال الاختيارية القائمة به، كالاستواء إلى السماء، والاستواء على العرش، والقبض، والطي، والإتيان، والنزول،**

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٦/ ٢٠١-٢٠٢.

(٢) محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى المعروف بابن منده، الإمام، الحافظ، المحدث، له مؤلفات جليلة في العقيدة، منها كتابه: (الإيمان)، و(الرد على الجهمية)، و(كتاب التوحيد)، وغيرها، توفي سنة ٣٩٥هـ. تراجع ترجمته في: شذرات الذهب ٣/ ١٤٦، ومعجم المؤلفين ٩/ ٤٢.

(٣) كتاب التوحيد لابن منده ١/ ١١٣.

**ونحو ذلك. بل والخلق، والإحياء، والإماتة، فإنَّ اللَّه تعالى وصف نفسه بالأفعال اللازمة كالاستواء، وبالأفعال المتعدية كالخلق»**[١].

وقد دعا القرآن إلى الاستدلال بأسماء اللَّه وصفاته على وجود اللَّه -تبارك وتعالى-، **وفي ذلك قال ابن تيمية: «وكما يعلم أن المحدَث لا بد له من محدِث، كما قال تعالى:** ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، **وفي الصحيحين عن جبير بن مطعم، أنه لما قدم في فداء الأسرى عام بدر سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، قال: فلما سمعت قوله:** ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ **أحسست بفؤادي قد انصدع**[٢].

**فإن هذا تقسيم حاصر، يقول: أخلقوا من غير خالق خلقهم؟ فهذا ممتنع في بدائه العقول، أم هم خلقوا أنفسهم؟ فهذا أشد امتناعًا؛ فعلم أن لهم خالقًا خلقهم، وهو ﷻ ذكر الدليل بصيغة استفهام الإنكار؛ ليبين أن هذه القضية التي استدل بها فطرية بديهية مستقرة في النفوس، لا يمكن أحدًا إنكارها، فلا يمكن صحيح الفطرة أن يدّعي وجود حادث بدون محدِث أحدثه، ولا يمكنه أن يقول هو أحدث نفسه»**[٣].

ويقول عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الأنعام: ١٠٢]: «﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾؛ أي:

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢/ ٣، وانظر: مجموع الفتاوى ٤/ ٣٩-٤٠.

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٤٨٥٤) ومسلم برقم: (٤٦٣).

(٣) الرد على المنطقيين (٢٥٢-٢٥٣).

المألوه المعبود، الذي يستحق نهاية الذل، ونهاية الحب، الرب، الذي ربى جميع الخلق بالنعم، وصرف عنهم صنوف النقم.

﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُ﴾؛ أي: إذا استقر وثبت، أنه اللَّه الذي لا إله إلا هو، فاصرفوا له جميع أنواع العبادة، وأخلصوها للَّه، واقصدوا بها وجهه. فإن هذا هو المقصود من الخلق، الذي خلقوا لأجله ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾؛ أي: جميع الأشياء، تحت وكالة اللَّه وتدبيره، خلقًا، وتدبيرًا، وتصريفًا.

ومن المعلوم، أن الأمر المتصرف فيه يكون استقامته وتمامه، وكمال انتظامه، بحسب حال الوكيل عليه. ووكالته تعالى على الأشياء، ليست من جنس وكالة الخلق، فإن وكالتهم وكالة نيابة، والوكيل فيها تابع لموكله، وأما الباري -تبارك وتعالى- فوكالته من نفسه لنفسه، متضمنة لكمال العلم، وحسن التدبير والإحسان فيه، والعدل، فلا يمكن لأحد أن يستدرك على اللَّه، ولا يرى في خلقه خللًا ولا فطورًا، ولا في تدبيره نقصًا وعيبًا، ومن وكالته: أنه تعالى، توكل ببيان دينه، وحفظه عن المزيلات والمغيرات، وأنه تولى حفظ المؤمنين وعصمتهم عما يزيل إيمانهم ودينهم»(١).

فتبيّن بهذا: أن القرآن الكريم اهتمّ بتقرير توحيد الربوبية، وذلك لاستلزامه لتوحيد الألوهية الذي لأجله خلق اللَّه الخلق، وأرسل

(١) تيسير الكريم الرحمن (ص: ٢٦٨).

الرسل، وأنزل الكتب، وأقام سوق الجنة والنار، وأن أئمة المذاهب الأربعة متفقون على تقرير ذلك كما تقرر في الكتاب والسُّنة.

**• المسألة الثَّانية: أدلَّة ثبوت الربوبية من الفطرة:**

**المراد بدليل الفطرة**: أنَّ اللَّه تعالى خلق العباد مفطورين على الإقرار به سبحانه، واعتقاد أنَّه خالقهم وربُّهم؛ كما يشهد لذلك القرآن الكريم في قول اللَّه -جلَّ وعلا-: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

ودليلُ الفطرة من أعظمِ الأدلَّة الدَّالة على وجود اللَّه ﷻ وربوبيته وألوهيته؛ لأنَّ ذلك مركوزٌ في نفس ابن آدم، وإذا كان الدليل راسخًا في نفسه فلا يحتاج معه إلى الاستدلال؛ فكل مخلوق قد فُطر على الإيمان بخالقه من غير سبق تفكيرٍ أو تعليمٍ، ولا ينصرف عن مقتضى هذه الفطرة إلا من طرأ على قلبه ما يصرفه عنها؛ لقول النبي ﷺ: «**ما من مولودٍ إلَّا يولد على الفطرة؛ فأبواه يهوِّدانه، أو ينصِّرانه، أو يمجِّسانه، كما تنتج البهيمةُ بهيمةً جمعاء، هل تُحسُّون فيها من جدعاء**»(١).

وكما جاء في حديث عياض بن حمار المجاشعي، أن رسول اللَّه ﷺ، قال ذات يوم في خطبته: «**ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني يومي هذا، كل مال نحلته عبدًا حلال، وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم**

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: ١٣٥٩.

ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانًا ...»[١].

وقد قرَّر أئمَّة المذاهب الأربعة هذا الدليل، وأوضحوه في مصنَّفاتهم، يتَّضح ذلك من خلال النُّقول التَّالية:

● **أولًا: من تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قد نصَّ الإمامُ أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أنَّ العباد مفطورون على التوحيد، فقال: «**أخرج ذرية آدم من صلبه، فجعلهم عقلاء، فخاطبهم وأمرهم بالإيمان، ونهاهم عن الكفر، فأقرُّوا له بالربوبيَّة، فكان ذلك منهم إيمانًا، فهم يُولدون على تلك الفطرة...**»[٢].

**وقال ابن أبي العزِّ الحنفي (٧٩٢هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وهذا التوحيد -يقصد توحيد الربوبية- لم يذهب إلى نقيضه طائفةٌ معروفة من بني آدم، بل القلوب مفطورةٌ على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرسل فيما حكى اللَّه عنهم:** ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]... **بل هو سبحانه أعرف وأظهر وأبين من أن يُجهل؛ بل معرفته مستقرة في الفِطَر أعظم من معرفة كل معروف، ولم يعرف عن أحدٍ من الطوائف خلافه**»[٣].

واستدلّ ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأدلَّة عديدة لهذا الأمر، ومن ذلك آية الميثاق: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ

(١) أخرجه مسلم برقم: ٢٨٦٥.

(٢) الفقه الأكبر بشرح القاري ص ١٠٨، وما بعدها.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٧٩-٨٠.

ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآۚ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، حيث دلّت الآية على أنَّ الربَّ سبحانه أخرج ذريةَّ آدم من صلبه، وخاطبهم: (ألستُ بربكم)، فأقرُّوا له بذلك شاهدين على أنفسهم، فوُلدوا على تلك الفطرة[١].

وقال الكمال ابن الهمام (٨٦١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -بعد أن ذكر كفر أهل الديانات الباطلة-: «**واعترف الكلُّ بأن خلق السماوات والأرض والألوهية الأصلية للَّه تعالى، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ﴾ [لقمان: ٢٥]، فهذا الاعتراف كان ثابتًا في فِطرهم، ولذا كان المسموع من الأنبياء دعوة الخلق إلى التوحيد شهادة أن لا إله إلا اللَّه، دون أن يشهدوا أنّ للخلق إلهًا**»[٢].

وقال الملَّا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وفي فِطر الخلق إثبات وجود الباري، ولهذا لم يُبعث الأنبياء إلَّا للتَّوحيد [أي: توحيد العبادة]، لا لإثبات وجود الصانع...**»[٣].

واستدل رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتقرير ذلك بقوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ﴾ [الروم: ٣٠]، وبقول النَّبي ﷺ: «**كلُّ مولودٍ يُولد على الفطرة...**»[٤].

---

(١) انظر: المصدر السابق ١/ ٣٢٣، والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده، ح (٢٤٥٥) وصححه الشيخ أحمد شاكر.
(٢) المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة مع شرحها المسامرة ١/ ١٧.
(٣) ضوء المعالي شرح منظومة بدء الأمالي ص ٩٤.
(٤) انظر: شرح الفقه الأكبر، ص: ١٧، والحديث سبق تخريجه.

## • ثانيًا: من تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

ممَّا جاء عن أئمَّة المالكية في هذا الباب:

قال ابنُ بطَّال المالكي(١) (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ [الأعراف: ١٧٢]: «فأقرُّوا له في أصل خلقهم بالربوبيَّة، وأذعنوا له بالوحدانيَّة»(٢).

وقال أبو الوليد الباجي المالكي(٣) (٤٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله ﷺ: «كلُّ مولودٍ يولد على الفطرة»، والفطرةُ في كلام العرب: الخِلقة، يقال: فطر اللَّه الخلق، بمعنى: خلقهم، وهو في الشرع: الحالة التي خلقوا عليها من الإيمان، والمعرفة، والإقرار بالربوبيَّة؛ فمعنى هذا الحديث: أنَّ كلَّ مولودٍ يولد على الفطرة التي خُلق عليها من الإيمان»(٤).

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اللَّه تعالى لمَّا أخرج ذريَّة آدم من صلبه في صورة الذرِّ أقرُّوا له بالربوبيَّة، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ

---

(١) أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكري القرطبي، ثم البلنسي، ويعرف: بابن اللجام، كان من أهل العلم والمعرفة، عني بالحديث العناية التامة، وكان من كبار المالكية، توفي سنة ٤٤٩هـ. تراجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٧-٤٨.

(٢) شرح صحيح البخاري، لابن بطال ١٠/ ٧٦.

(٣) الإمام العلامة الحافظ ذو الفنون، القاضي سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب، أبو الوليد الأندلسي القرطبي الباجي الذهبي، صاحب التصانيف المشهورة، توفي سنة ٤٧٤هـ. تراجع ترجمته في: ترتيب المدارك ٤/ ٨٠٢، والسير ١٨/ ٥٣٥، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١١٧٨.

(٤) المنتقى شرح الموطأ ٢/ ٣٣.

مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدۡنَآۚ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ثمَّ أعادهم في صلب آدم بعد أن أقرُّوا له بالربوبيَّة»(١).

وقال ابن عاشور(٢) (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في تفسير الآية نفسها-: «وذلك أمرٌ أودعه اللَّه في فطرة البشر، فنشأ عليه أصلهم، وتقلده ذريته، واستمرَّ اعترافهم للَّه بأنه خالقهم، وذلك من آثار عهد اللَّه، وطرأ عليهم بعد ذلك تحريف عهدهم؛ فأخذوا يتناسون، وتشتبه الأمور على بعضهم، فطرأ عليهم الإشراك؛ لتفريطهم [في] النظر في دلائل التوحيد، ولأنه بذلك العهد قد أودع اللَّه في فطرة العقول السليمة دلائل الوحدانية لمن تأمل وأسلم للدليل»(٣).

- **ثالثًا: من تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدۡنَآۚ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]:

---

(١) تفسير القرطبي ١٤/ ٢٩.

(٢) محمد الطاهر بن محمد بن الطاهر بن عاشور: الإمام الضليع في العلوم الشرعية واللغوية والأدبية والتاريخية، رئيس المفتين المالكيين بتونس، وشيخ جامع الزيتونة وفروعه بتونس. مولده سنة ١٢٩٦هـ، وفي جمادى الأولى سنة ١٣٥١ سمي شيخ الإسلام المالكي، وشيخًا لجامع الزيتونة وفروعه، ثم اقتصر على وظيفة شيخ الإسلام. وهو من أعضاء المجمعين العربيين في دمشق والقاهرة، توفي في تونس سنة ١٣٩٣هـ. الأعلام للزركلي (٦/ ١٧٤) تراجم المؤلفين التونسيين (٣/ ٣٠٤)

(٣) التحرير والتنوير ١٢/ ١٧٢.

«يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: واذكر يا محمد ربَّك إذ استخرج ولد آدم من أصلاب آبائهم، فقرَّرهم بتوحيده، وأشهد بعضهم على بعض شهادَتَهم بذلك، وإقرارَهم به»(١).

وقال قِوَام السنَّة (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يبين المراد بالفطرة: «قد ذكر بعض أهل العلم: أن الفطرة هاهنا هي الفطرة الغريزية التي هي موجودة في كل إنسان، فإنَّ كل أحد يرجع إلى غريزته عَرَف خالقه، وذلك معنى قوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، وهذه المعرفة هي المعرفة التي أخبر اللَّه تعالى بوجودها من الكفار، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، فحين ظهرت لهم حال الضرورة، وانقطعوا عن أسباب الخلق، ولم يبق لهم تعلق بأحد؛ ظهرت فيهم المعرفة الغريزية، إلا أنها غير نافعة، إنما النافعة هي المعرفة الكسبية»(٢).

وقال الشهرستاني (٥٤٨هـ)(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فما عددت هذه المسألة [يعني: توحيد الربوبية] من النظريات التي يقام عليها برهان؛ فإن الفطر

---

(١) جامع البيان للطبري (١٣/ ٢٢٢).

(٢) الحجة في بيان المحجة لقوام السنة ٢/ ٤٠-٤١.

(٣) محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح الشهرستاني، من كتبه: نهاية الإقدام في علم الكلام، والملل والنحل، وتلخيص الأقسام لمذاهب الأعلام، كان إمامًا فقيهًا متكلمًا واعظًا، توفي سنة ٥٤٨. تراجع ترجمته في: طبقات الشافعية لابن شهبة ١/ ٣٦٦، والطبقات الكبرى للسبكي ٦/ ١٢٨.

السليمة الإنسانية شهدت بضرورة فطرتها، وبدهية فكرتها على صانع حكيم، عالم قدير ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، وإن هم غفلوا عن هذه الفطرة في حال السراء، فلا شك أنهم يلوذون إليه في حال الضراء، ﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢]، ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧]، ولهذا لم يرد التكليف بمعرفة وجود الصانع، وإنما بمعرفة التوحيد ونفي الشريك: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا اللَّه»[(١)] ولهذا جعل محل النزاع بين الرسل وبين الخلق في التوحيد ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟﴾ الآية [غافر: ١٢]. . .

وأقول: ما شهد به الحدوث أو دلّ عليه الإمكان بعد تقديم المقدمات، دونَ ما شهدت به الفطرة الإنسانية من احتياجٍ في ذاته إلى مدبر هو منتهى الحاجات؛ فيُرغب إليه ولا يرغب عنه، ويُستغنى به ولا يُستغنى عنه، ويتوجه إليه ولا يعرض عنه، ويُفزع إليه في الشدائد والمهمات، فإن احتياجَ نفسه أوضح له من احتياج الممكن الخارج إلى الواجب، والحادث إلى المحدث...»[(٢)].

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: ١٣٩٩، ومسلم في صحيحه، برقم: ١٢٤.
(٢) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني، ص: ١٢٤-١٢٥.

﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]: «**أفي وجوده شك؛ فإنَّ الفطر شاهدة بوجوده، ومجبولة على الإقرار به، فإن الاعتراف به ضروري في الفطر السليمة**»(١).

● **رابعًا: من تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرَّر أئمة الحنابلة -رحمهم اللَّه- هذا الأصل العظيم تقريرًا واضحًا، يتضح ذلك من خلال النقول الآتية:

أوضح ابن منده (٣٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الإنسان بفطرته التي جُبل عليها يشهد على نفسه بوجود اللَّه وربوبيته حيث قال في كتاب «الرد على الجهمية»: «**باب في قوله -جل وعز-:** ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، **وذكر ما ثبت عن النبي ﷺ في ذلك وما جاء عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في معنى صفة خلقهم وإقرارهم وإشهادهم على أنفسهم...**»(٢).

ولقد حكى ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ إجماعَ الأمم على هذا الأمر الضروري، فقال: «**أما إثبات الصانع فطرقه لا تحصى، بل الذي عليه جمهور العلماء أن الإقرار بالصانع فطريّ ضروري مغروز في الجبلة**»(٣).

وذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «**أنَّ أصل الإقرار بالصانع والاعتراف به مستقرٌّ**

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤/ ٤٨٢.

(٢) كتاب الرد على الجهمية، ص: ٥٣.

(٣) منهاج السنة النبوية ٢/ ١٥٨.

في قلوب جميع الإنس والجن، وأنَّه من لوازم خلقهم، ضروري فيهم... كما أن اغتذاءهم بالطعام والشراب هو من لوازم خلقهم، وذلك ضروري فيهم»(١).

وقد نبَّه ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أنَّ الإنسان يهتدي لمعرفة خالقه بفطرته التي لا ينبغي أن يعتريها أدنى شك في وجود اللَّه تعالى، حيث قال: «فطرق العلم بالصانع فطرية ضرورية، ليس في العلوم أجلى منها، وكل ما استدل به على الصانع فالعلم بوجوده أظهر من دلالته، ولهذا قالت الرسل لأممهم: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، فخاطبوهم مخاطبة من لا ينبغي أن يخطر له شك ما في وجود اللَّه سبحانه، ونصب من الأدلة الدالة على وجوده ووحدانيته وصفات كماله على اختلاف أنواعها، ولا يُطيق حصرَها إلا اللَّه، ثم رَكَزَ ذلك في الفطرة(٢)، ووضعه في العقل جملة، ثم بعث الرسل مذكّرين به»(٣).

وقال السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ أي: أخرج من أصلابهم ذريتهم،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨/ ٤٨٢، وانظر أيضًا: رسالة في الكلام على الفطرة لابن تيمية ضمن مجموعة (الرسائل الكبرى) ٢/ ٣٣٧.

(٢) ويدل على ذلك ما تقدم من حديث عياض بن حمار المجاشعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أن رسول اللَّه ﷺ قال: قال اللَّه تعالى: «وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم...»، أخرجه مسلم، برقم: ٢٨٦٥.

(٣) مفتاح دار السعادة ٢/ ٢٤٣.

**وجعلهم يتناسلون ويتوالدون قرنًا بعد قرن.**

**﴿وَ﴾ حين أخرجهم من بطون أمهاتهم وأصلاب آبائهم ﴿أَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾** [الأعراف: ١٧٢]؛ **أي: قررهم بإثبات ربوبيته، بما أودعه في فطرهم من الإقرار، بأنه ربهم وخالقهم ومليكهم»**[(١)].

فهذه الأقوال لعلماء المذاهب الأربعة الأعلام تبين أنَّ معرفة اللَّه تعالى، والإقرار بربوبيته ووحدانيته، مركوزٌ مرسوخٌ في الإنسان، وأن العبد مفطور على توحيد اللَّه والاعتراف بأنه الخالق المدبر المتصرف فيه، وفي الكون كله.

- **المسألة الثَّالثة: أدلَّة ثبوت الربوبية من العقل:**

المقصود بإثبات الربوبية من العقل: الأدلة التي يُستَدَلُّ بالعقل بها على ربوبية الخالق.

وقد يكون الدليل العقلي مذكورًا في الشرع؛ فيستفاد من كلام أهل العلم على النص الشرعي في استنباط الدليل العقلي.

ولا شكَّ أنَّ العقول الصريحة لا تخالف الفطر في معرفة اللَّه وإثبات وجوده وكمال صفاته وربوبيته، كما أنها لا تتعارض مع النقل المشتمل على الآيات الشرعية الدالة على إثبات وحدانيته، ومباينته لمخلوقاته وربوبيته.

وقد قرَّر أئمة المذاهب الأربعة هذه المسألة، ووضحوها توضيحًا

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (ص: ٣٠٨).

بَيِّنًا يتَّضح من خلال النقول الآتية:

- **أولًا: من تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

أشار كثيرٌ من علماء الحنفية إلى الأدلَّة العقلية المتنوعة الدالة على ربوبية اللَّه -تبارك وتعالى-، ومنهم:

**الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ حيث رُوي عنه أنّ قومًا من الملاحدة أرادوا البحث معه في تقرير توحيد الربوبية، فقال لهم: **«أخبروني قبل أن نتكلم في هذه المسألة عن سفينة في دجلة، تذهب فتمتلئ من الطعام والمتاع وغيره بنفسها، وتعود بنفسها فتُرسي بنفسها، وتتفرّغ وترجع، كلّ ذلك من غير أن يُدبّرها أحد؟! فقالوا: هذا محالٌ لا يمكن أبدًا!، فقال لهم: إذا كان هذا محالًا في سفينة فكيف في هذا العالم كله عُلوّه وسُفله؟!»**[(١)].

فأبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ ألجم الملاحدة والدهريين وأخرسهم بهذه الحجج العقلية الدامغة، وأظهر خزيهم وعوارهم، ولذلك لم يجدوا جوابًا.

**واستدلّ ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ لتقرير توحيد الربوبية بمراحل خلق الإنسان وتكوينه، بطريقة عقلية تكون نافعة في مناظرة أهل الضلال من الملاحدة والمشركين، حيث قال: **«فإن توحيد الربوبية لا يحتاج إلى دليل؛ فإنه مركوزٌ في الفطر، وأقرب ما ينظر فيه المرء أمر**

---

(١) نقل ذلك شارح الطحاوية ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٨٦، والقاري في شرح الفقه الأكبر ص ٣٨، والمكّي في مناقب أبي حنيفة ص ١٥١.

نفسه لمّا كان نطفة، وقد خرج من بين الصُّلب والترائب، ثم صارت تلك النطفة في قرار مكين في ظلمات ثلاث، وانقطع عنها تدبير الأبوين وسائر الخلق، ولو كانت موضوعة على لوح أو طبقٍ واجتمع حكماء العالم على أن يصوّروا منها شيئًا لم يقدروا، ومحال توهّم عملِ الطبائع فيها؛ لأنها مواتٌ عاجزة ولا توصف بحياة، ولن يتأتى من الموت فعلٌ وتدبير، فإذا تفكر في ذلك وتفكر في انتقال هذه النطفة من حال إلى حال، علِم بذلك توحيد الربوبية...»[١].

واستشهد الملَّا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة كتابه «شرح الفقه الأكبر» بالمناظرة التي حُكيت عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ على تقرير ربوبية اللَّه ووحدانيته، ثم عقبها بأبيات شعرية لأبي العتاهية[٢]:

فَواعجبًا كيف يُعصى الإلهُ أمْ كيف يجحدُه الجاحدُ
ولله في كلّ تحْريكةٍ وتسكينةٍ أبدًا شاهدُ
وفي كلّ شيءٍ له آيةٌ تدلّ على أنّه واحدُ»[٣].

- **ثانيًا: من تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن جُزَيّ[٤] (٧٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ

---

(١) شرح الطحاوية ١/ ٨٦.

(٢) إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني العنزي، من الشعراء المكثرين ومن النوابغ في علم الشعر، توفي سنة ٢١١هـ. تراجع ترجمته في: الأعلام للزركلي ١/ ٣٢١.

(٣) شرح الفقه الأكبر، ص: ٣٨-٣٩.

(٤) محمد بن أحمد بن محمد بن جزي الكلبي، أبو القاسم الغرناطي، كان فقيهًا حافظًا مشاركًا في فنون شتى من علوم العربية والأصول والتفسير، وكان خطيب المسجد=

ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١]، «هذا برهان على الوحدانية، وبيانه أن يقال: لو كان مع اللَّه إله آخر لانفرد كل واحد منهما بمخلوقاته عن مخلوقات الآخر، واستبدّ كل واحد منهما بملكه وطلب غلبة الآخر والعلو عليه، كما ترى حال ملوك الدنيا، ولكن لما رأينا جميع المخلوقات مرتبطة بعضها ببعض حتى كأن العالم كله كرة واحدة: علمنا أن مالكه ومدبّره واحد، لا إله غيره»(١).

ومن الآيات التي استدل بها على إثبات وحدانية ربوبية اللَّه بالأدلة العقلية: قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢].

وقال ابن جُزَيّ (٧٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تأويل هذه الآية: «هذا احتجاج على الوحدانية، وفي معناه قولان: أحدهما: أن المعنى لو كان مع اللَّه آلهة لابتغوا سبيلًا إلى التقرب إليه بعبادته وطاعته، فيكونون من جملة عباده، والآخر: لابتغوا سبيلًا إلى إفساد ملكه ومعاندته في قدرته، ومعلوم أن ذلك لم يكن فلا إله إلا هو»(٢).

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معنى الآية الكريمة: لو كان مع اللَّه آلهة أخرى كما يزعم الكفار لابتغوا- أي:

---

= الأعظم بغرناطة على حداثة سنه، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٧٤١هـ. تراجع ترجمته في: الديباج المذهب ٢/ ٢٧٤، وشجرة النور الزكية، ص: ٢١٣.

(١) التسهيل لعلوم التنزيل ٢/ ٧٧، وانظر: التحرير والتنوير ١٨/ ١١٤.

(٢) المصدر السابق ١/ ٤٨٨.

الآلهة المزعومة- أي: لطلبوا إلى ذي العرش -أي: إلى اللَّه- سبيلًا؛ أي: إلى مغالبته وإزالة ملكه؛ لأنهم إذا يكونون شركاءه كما يفعل الملوك بعضهم مع بعض، سبحان اللَّه وتعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا!...

ومن الآيات الشاهدة لهذا المعنى: قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١-٩٢]، وقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢]».

ثم بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذا المعنى هو المتبادر من هذه الآية بخلاف من زعم أنَّ المقصود منها أن تلك الآلهة ابتغت طريقًا ووسيلة تقربهم إلى اللَّه؛ «لأن في الآية فرض المحال، والمحال المفروض الذي هو وجود آلهة مع اللَّه مشاركة له لا يظهر معه أنها تتقرب إليه، بل تنازعه لو كانت موجودة، ولكنها معدومة مستحيلة الوجود، والعلم عند اللَّه تعالى»(١).

وبيّن محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: أن الحصر العقلي الوارد في قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]. قطعي لا شك فيه؛ فقال: «لا يخلو الأمر من واحدة من ثلاث حالات بالتقسيم الصحيح. الأولى: أن يكونوا خلقوا من غير شيء؛ أي: بدون خالق أصلًا. الثانية: أن يكونوا خلقوا أنفسهم. الثالثة: أن يكون خلقهم خالق غير أنفسهم. ولا شك أن القسمين الأولين باطلان، وبطلانهما

---

(١) أضواء البيان ٣/ ٧٠٣.

ضروري كما ترى، فلا حاجة إلى إقامة الدليل عليه لوضوحه. والثالث: هو الحق الذي لا شك فيه، أنه هو -جل وعلا- خالقهم المستحق منهم أن يعبدوه وحده -جل وعلا-»(١).

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢]: «ووجه انتظام هذا الاستدلال أنه لو تعددت الآلهة للزم أن يكون كل إله متصفًا بصفات الإلهية المعروفة آثارها، وهي الإرادة المطلقة، والقدرة التامة على التصرف، ثم إن التعدد يقتضي اختلاف متعلقات الإرادات والقُدَر؛ لأن الآلهة لو استوت في تعلقات إراداتها ذلك لكان تعدد الآلهة عبثًا للاستغناء بواحد منهم، ولأنه إذا حصل كائن فإن كان حدوثه بإرادة متعددين لزم اجتماع مؤثرين على مؤثر واحد، وهو محال؛ لاستحالة اجتماع علتين تامتين على معلول واحد. فلا جرم أن تعدد الآلهة يستلزم اختلاف متعلقات تصرفاتها اختلافًا بالأنواع، أو بالأحوال، أو بالبقاع، فالإله الذي لا تنفذ إرادته في بعض الموجودات ليس بإله بالنسبة إلى تلك الموجودات التي أوجدها غيره.

ولا جرم أن تختلف متعلقات إرادات الآلهة باختلاف مصالح رعاياهم أو مواطنهم أو أحوال تصرفاتهم، فكل يغار على ما في سلطانه.

فثبت أن التعدد يستلزم اختلاف الإرادات وحدوث الخلاف.

ولما كان التماثل في حقيقة الإلهية يقتضي التساوي في قوة قدرة كل

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٤٦٠-٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٤.

إله منهم، وكان مقتضيًا تمام المقدرة عند تعلق الإرادة بالقهر للضد بأن لا يصده شيء عن استئصال ضده، وكل واحد منهم يدفع عن نفسه بغزو ضده، وإفساد ملكه وسلطانه، تعين أنه كلما توجه واحد منهم إلى غزو ضده أن يهلك كل ما هو تحت سلطانه، فلا يزال يفسد ما في السماوات والأرض عند كل خلاف، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١].

فلا جرم دلت مشاهدة دوام السماوات والأرض على انتظامهما في متعدد العصور والأحوال على أن إلهها واحد غير متعدد.

فأما لو فرض التفاوت في حقيقة الإلهية فإن ذلك يقتضي رجحان بعض الآلهة على بعض، وهو أدخل في اقتضاء الفساد؛ إذ تصير الغلبة للأقوى منهم، فيجعل الكل تحت كلاكله[١] ويفسد على كل ضعيف منهم ما هو في حوزته، فيكون الفساد أسرع»[٢].

وأوضح محمد تقي الدين الهلالي[٣] (١٤٠٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن في الآية

---

(١) كُلاكله من كُلاكل، يقال رَجُلٌ كُلْكُلٌ: ضَرْبٌ، وَقِيلَ: الكُلْكُل والكُلاكِل، بالضم، القصير الغليظ الشديد. لسان العرب (١١/ ٥٩٧) فيظهر أنه يقصد فيضع الكل تحت غلظته وشدته.

(٢) التحرير والتنوير (١٧/ ٣٩)

(٣) محمد تقي الدين بن عبد القادر الهلالي، ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، مولده بتافيلالت من أرض المغرب الأقصى، تعلم مذهب مالك، ونشأ تيجانيًا، ثم عرف السنة وذب عنها، وصار علمًا من أعلام السلفية، وله مؤلفات ورحلات عديدة، توفي سنة ١٤٠٧هـ. تراجع ترجمته في: مقدمة كتابه سبيل الرشاد بقلم أبي عبيدة ١/ ٨٩، وأحال=

**إشارة إلى أن «توحيد النظام يدل على وحدة المنظم، ووحدة الخط وتناسقه يدلان على وحدة الكاتب، وهكذا يقال في جميع الصنائع، ولله المثل الأعلى»**(١).

- **ثالثًا: من تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

من دلالة العقل على وجود الخالق وتفرده بالربوبية -ممَّا قرره الشافعية-: **أنَّ بعض الدهرية سألوا الإمام الشافعي (٢٠٤هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: **«ما الدليل على وجود الصانع؟ فقال: ورقة الفرصاد**(٢) **طعمها ولونها وريحها وطبعها واحد عندكم؟ قالوا: نعم! قال: فتأكلها دودة القز فيخرج منها الإبريسم، والنحل فيخرج منها العسل، والشاة فيخرج منها البعر، ويأكلها الظباء فينعقد في نوافحها المسك، فمن الذي جعل هذه الأشياء كذلك مع أن الطبع واحد؟ فاستحسنوا منه ذلك وأسلموا على يده وكان عددهم سبعة عشر»**(٣).

**قال أبو الحسن الأشعري**(٤) **(٣٣٠هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: **«إن القطن لا يجوز أن**

= على مصادر كثيرة جدًّا في ترجمته.

(١) سبيل الرشاد في هدي خير العباد ٢/ ٥٥-٥٦، وانظر أيضًا ٢/ ٩٧.

(٢) الفرصاد: هو التوت. القاموس المحيط للفيروزآبادي، ص: ٢٩٠.

(٣) مفاتيح الغيب للرازي ٢/ ١٠٨، (القول في إقامة الدلالة على التوحيد والنبوة والمعاد).

(٤) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد اللَّه بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، أخذ علم الكلام أولًا عن أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة، ثم فارقه ورجع عن الاعتزال، وشرع في الرد عليهم، ثم رجع في آخر عمره إلى مذهب السلف وألّف كتابه الإبانة، لكن الأشاعرة يقلدونه في عقيدته في الطور الثاني، توفي سنة: ٣٣٠هـ. تراجع ترجمته في: طبقات الشافعية لابن شهبة ١/ ١١، =

يتحول غزلًا مفتولًا، ثم ثوبًا منسوجًا بغير ناسج ولا صانع مدبر، ومن اتخذ قطنًا ثم انتظر أن يصير غزلًا مفتولًا، ثم ثوبًا منسوجًا بغير ناسج كان عن المعقول خارجًا، وفي الجهل والجًا، كذلك من قصد إلى البرية لم يجد فيها قصرًا مبنيًّا فانتظر أن يتحول الطين إلى الآجر، وينتضد بعضه على بعض بغير صانع ولا بانٍ كان جاهلًا، وإذا كان تحول النطفة علقة، ثم مضغة، ثم لحمًا ودمًا وعظمًا أعظم في الأعجوبة، كان أولى أن يدل على صانع صنع النطفة ونقلها من حال إلى حال، وقد قال اللَّه تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨-٥٩]، فما استطاعوا أن يقولوا بحجة إنهم يخلقون ما يمنون مع تمنيهم الولد فلا يكون، ومع كراهيتهم له فيكون، وقد قال اللَّه تعالى منبّهًا لخلقه على وحدانيته: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]، بين لهم عجزهم وفقرهم إلى صانع صَنَعهم ومدبر دبّرهم»[(١)].

وقال البغوي[(٢)] (٥١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]-: «قال ابن عباس: من غير رب، ومعناه: أخلقوا من غير شيء خلقهم فوجدوا بلا خالق؟ وذلك مما لا يجوز أن يكون؛ لأن تعلُق الخلق بالخالق من ضرورة الاسم، فإن

= وطبقات الشافعية الكبرى السبكي ٣/ ٢١٩.

(١) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع لأبي الحسن الأشعري، ص: ١٨-١٩.

(٢) الحسين بن مسعود بن محمد، أبو محمد البغوي، قال الذهبي: كان إمامًا في التفسير، إمامًا في الحديث، إمامًا في الفقه. توفي سنة ٥١٦. تراجع ترجمته في: السير للذهبي ١٩/ ٤٣٩، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٧/ ٣٧، وطبقات الشافعية لابن شهبة ١/ ٤٧.

**أنكروا الخالق لم يجز أن يوجدوا بلا خالق، ﴿أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ لأنفسهم، وذلك في البطلان أشد؛ لأن ما لا وجود له كيف يخلق؟ فإذا بطل الوجهان قامت الحجة عليهم بأن لهم خالقًا فليؤمنوا به»**[1].

وذكر الرازي[2] (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ كذلك أن أعرابيًّا سئل عن الدليل على وجود اللَّه تعالى فقال: «**البعرة تدل على البعير، والروث على الحمير، وآثار الأقدام على المسير، فسماء ذات أبراج، وأرض ذات فجاج، وبحار ذات أمواج، أما تدل على الصانع الحليم العليم القدير؟!**»[3].

**وقال الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا**: إن طبيبًا قيل له: بم عرفت ربك؟ قال: «**عرفته بنحلة بأحد طرفيها تعسل، والآخر تلسع، والعسل مقلوب اللسع**»[4].

وهذا الجواب الذي نقله الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ من أقصر الأدلة وأصرحها وأقواها على وجود اللَّه تعالى وتفرده بالخلق، إذ خلق اللَّه تعالى النحلة وجعلها تعسل بأحد طرفيها، وهو طرفها الأمامي أي من جهة الفم، وجعلها تلسع بطرفها الآخر، وهو طرفها الخلفي، والعسل من أحلى ما

---

(١) معالم التنزيل للبغوي ٧/ ٣٩٢.

(٢) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي التيمي، المعروف بالفخر الرازي، وبابن خطيب الري. مفسر، متكلم، فقيه، أصولي، أديب، شاعر، طبيب، مشارك في كثير من العلوم الشرعية والعربية والرياضية، وتوفي بهراة (٦٠٦هـ). الأعلام للزركلي (٦/ ٣١٣).

(٣) مفاتيح الغيب للرازي ٢/ ١٠٨.

(٤) المصدر السابق ٢/ ١٠٨.

يتلذذ به البشر، واللسع من أشد ما يتألم منه البشر، وأشار أيضًا إلى طرفة عجيبة وهي أن العسل مقلوب اللسع، فكذلك التألم باللسع عكس التلذذ بالعسل.

● **رابعًا: من تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرَّر أئمة الحنابلة -رحمهم اللَّه- هذا الأصل العظيم في عدد من النصوص، منها:

ذكر ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ طريقة الاستدلال العقلي على وجود اللَّه فقال: «**فمن المعلوم بالمشاهدة والعقل وجود موجودات، ومن المعلوم أيضًا أن منها ما هو حادث بعد أن لم يكن، كما نعلم نحن أنا حادثون بعد عدمنا، وأن السحاب حادث، والمطر والنبات حادث، والدواب حادثة، وأمثال ذلك من الآيات التي نبه اللَّه تعالى عليها بقوله:** ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، **وهذه الحوادث المشهورة يمتنع أن تكون واجبة الوجود بذاتها؛ فإن ما وجب وجوده بنفسه امتنع عدمه ووجب قدمه، وهذه كانت معدومة ثم وجدت؛ فدل وجودها بعد عدمها على أنها يمكن وجودها ويمكن عدمها، فإن كليهما قد تحقق فيها[1]؛ فعلم بالضرورة اشتمال الوجود على موجود محدث ممكن. فنقول حينئذ:**

(١) المقصود أن جميع هذه الموجودات المخلوقة قد كانت معدومة ثم وجدت.

**الموجود والمحدث الممكن لا بد له من موجد قديم واجب بنفسه؛ فإنه يمتنع وجود المحدث بنفسه، كما يمتنع أن يخلق الإنسان نفسه، وهذا من أظهر المعارف الضرورية»**[١].

وقد أوضح ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أن معرفة العقول بربها هي من الأمور الجلية البيّنة، حيث قال: «**فليس في العقول أبين ولا أجلى من معرفتها بكمال خالق هذا العالم، وتنزيهه عن العيوب والنقائص، وجاءت الرسل بالتذكرة بهذه المعرفة وتفصيلها**»[٢].

ومن الأدلة العقلية التي ذكرها في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١] قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فتأمل هذا البرهان الباهر بهذا اللفظ الوجيز البين، فإن الإله الحق لا بد أن يكون خالقًا فاعلًا، يوصل إلى عابده النفع، ويدفع عنه الضر، فلو كان معه سبحانه إله لكان له خلق وفعل، وحينئذ فلا يرضى بشركة الإله الآخر معه، بل إن قدر على قهره وتفرده بالإلهية دونه فعل، وإن لم يقدر على ذلك انفرد بخلقه وذهب به، كما ينفرد ملوك الدنيا عن بعضهم بعضًا بممالكهم.**

**إذا لم يقدر المنفرد على قهر الآخر والعلو عليه فلا بد من أحد أمور ثلاثة: إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه.**

---

(١) شرح حديث النزول، ص: ١٢٣-١٢٤.

(٢) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ص: ٣٠٢، وانظر أيضًا: مفتاح دار السعادة ١/ ١٨٦-١٨٧.

وإما أن يعلو بعضهم على بعض.

وإما أن يكون كلهم تحت قهر إله واحد وملك واحد يتصرف فيهم، ولا يتصرفون فيه، ويمتنع من حكمهم عليه، ولا يمتنعون من حكمه عليهم، فيكون وحده هو الإله الحق، وهم العبيد المربوبون المقهورون.

وانتظام أمر العالم العلوي والسفلي، وارتباط بعضه ببعض، وجريانه على نظام محكم لا يختلف ولا يفسد: من أدل دليل على أن مدبره واحد لا إله غيره، كما دل دليل التمانع على أن خالقه واحد لا رب له غيره، فذاك تمانع في الفعل والإيجاد، وهذا تمانع في العبادة والإلهية، فكما يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان يستحيل أن يكون له إلهان معبودان.»[١].

وقال السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في قوله تعالى ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]. «وهذا استدلال عليهم بأمر لا يمكنهم فيه إلا التسليم للحق، أو الخروج عن موجب العقل والدين، وبيان ذلك: أنهم منكرون لتوحيد الله، مكذبون لرسوله، وذلك مستلزم لإنكار أن الله خلقهم.

وقد تقرر في العقل مع الشرع، أن الأمر لا يخلو من أحد ثلاثة أمور:

إما أنهم خلقوا من غير شيء؛ أي: لا خالق خلقهم، بل وجدوا من غير إيجاد ولا موجد، وهذا عين المحال.

---

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٤٦٣).

**أم هم الخالقون لأنفسهم، وهذا أيضًا محال، فإنه لا يتصور أن يوجدوا أنفسهم.**

**فإذا بطل هذان الأمران، وبان استحالتهما، تعين القسم الثالث أن اللَّه الذي خلقهم، وإذا تعين ذلك، علم أن اللَّه تعالى هو المعبود وحده، الذي لا تنبغي العبادة ولا تصلح إلا له تعالى»**(١).

**فتبين مما سبق**: أن الأئمة من المذاهب الأربعة قد قرروا وجود اللَّه ﷻ وربوبيته بالدليل العقلي الذي يقيم الحجة على كل ملحد.

- **المسألة الرَّابعة: دليل الخلق والعناية على الربوبية:**

إنَّ النَّاظر في الآيات الكونيَّة، وما فيها من عجائب الصنع، وبديع انتظام الكون، وما فيه من عناية الباري -جلَّ وعلا- بمخلوقاته؛ ليجدها دالةً على عظم قدرة اللَّه تعالى، ووحدانيَّة خالقها، وانفراده بالربوبيَّة.

وفي كلام أئمة المذاهب الأربعة ما يبين هذا الدليل بوضوح، يتضح ذلك من خلال النقول التالية:

- **أولًا: من تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

ذكر علماءُ الحنفيَّة أنَّ هذا الكون وما فيه من عجائب الصنع والخلق والإتقان يَلفت نظر الإنسان إلى أنَّ لذلك خالقًا ومدبِّرًا.

**فقد رُوي أن رجلًا سأل الإمام أبا حنيفة (١٥٠هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الدليل

---

(١) تفسير السعدي تيسير الكريم الرحمن (ص: ٨١٦).

على الصانع؟ فأجاب: «أعجب دليلٍ: النطفة التي في الرحم، والجنين في البطن، يخلقه اللَّه في ظلمة البطن وظلمة الرحم وظلمة المشيمة... فلمّا رأينا المرأة تلِد مرةً ذكرًا، ومرةً أنثى، ومرةً توأمين، وطورًا ثلاثة، وتريد أن تلد فلا تلد، وتريد ألَّا تلد فتلد، وتريد الذكر فيكون الأنثى، وتريد الأنثى فيكون الذكر، على اختلاف اختيار الأبوين، فعرفنا قطعًا قدرةَ قادرٍ عالمٍ حكيم»(١).

وقال أبو البركات النَّسفي (٧١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ۝٣٥ أَمۡ خَلَقُواْ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ [الطور: ٣٦]: «أي: ألا يتدبرون في الآيات فيعلموا خالقهم وخالق السماوات والأرض؟»(٢).

وقال الكمال ابن الهمام (٨٦١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر جملةً من الآيات في خلق الأراضين والسماوات والإنسان والنبات: «فمن أدار نظره في عجائب تلك المذكورات اضطرّه إلى الحكم بأنَّ هذه الأمور مع هذا الترتيب المحكم الغريب لا يستغني كلٌّ منها عن صانعٍ أوجده، وحكيمٍ رتّبه، وعلى هذا درَج كل العقلاء إلا من لا عبرة بمكابرته...»(٣).

ونصّ على ذلك الملَّا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «فمن أدار نظره في عجائب هذه المذكورات من خلق الأرضين

---

(١) ذكر ذلك صاحب كتاب قلائد عقود العقيان في مناقب أبي حنيفة النعمان (ق٧٧-ب)، والملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر ص ٤١.

(٢) تفسير مدارك التنزيل ٤/ ١٩٢.

(٣) المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة مع شرحها المسامرة ١/ ١٦.

والسماوات، وبدائع فطرة الحيوانات والنباتات، وسائر ما اشتملت عليه الآيات الآفاقية والأنفسية، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٤]، وقد قال الله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، ... ألجأه ذلك إلى الحكم بأن هذه الأمور العجيبة مع هذه التراتيب المحكمة الغريبة، لا يستغني كلٌّ منها عن صانع أوجده من العدم، وعن حكيم رتّبه على قانون أودع فيه فنونًا من الحِكم، وعلى هذا درج كل العقلاء إلا من لا عبرة بمكابرته»(١).

- **ثانيًا: من تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

بيّن ابن رشد (٥٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ دليل العناية على أنه أحد الطرق الواردة في القرآن الكريم فقال: «**طريق الوقوف على العناية بالإنسان، وخلق جميع الموجودات من أجله، وتسمى هذه دليل العناية، فتبنى على أصلين:**

**أحدهما: أن جميع الموجودات التي ها هنا موافقة لوجود الإنسان.**

**والأصل الثاني: أن هذه الموافقة هي ضرورة من قِبَلِ فاعلٍ قاصدٍ لذلك مريد؛ إذ ليس يمكن أن تكون هذه الموافقة بالاتفاق، فأما كونها موافقة لوجود الإنسان فيحصل اليقين بذلك؛ بدليل موافقة الليل**

---

(١) شرح الفقه الأكبر ص ٤١-٤٢.

والنهار والشمس والقمر لوجود الإنسان، وكذلك موافقة الأزمنة الأربعة له، والمكان الذي هو فيه أيضًا وهو الأرض، وكذلك أيضًا يظهر موافقة كثير من الحيوان له والنبات والجمادات وجزيئات كثيرة: مثل الأمطار، والأنهار، والبحار، وما تحمله الأرض، والماء، والهواء، والنار، وكذلك أيضًا تظهر العناية في أعضاء الإنسان، وأعضاء الحيوان؛ أعني كونها موافقة لحياته ووجوده.

وبالجملة فمعرفة منافع الموجودات داخلة في هذا الجنس، ولذلك وجب على من أراد أن يعرف اللَّه تعالى المعرفة التامة أن يفحص عن صانع جميع الموجودات»[١].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤]-: «فإنه نبه سبحانه بقوله: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾ على أنَّ ذلك كله ليس إلا بمشيئته وإرادته، وأنه مقدور بقدرته، وهذا أدل دليل على بطلان القول بالطبع، إذ لو كان ذلك بالماء والتراب والفاعل له الطبيعة لما وقع الاختلاف»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذهبت الكفرة- لعنهم اللَّه- إلى أن كل حادث يحدث

---

(١) الكشف عن مناهج الأدلة لابن رشد (ص٤١-٤٥)، وقد نقله شيخ الإسلام في موضعين: درء التعارض ٩/ ٣٢١-٣٢٢، وبيان تلبيس الجهمية ١/ ٢٥٧، وما بعدها، وقد ذكر ابن رشد الأصل الثاني بقوله: «وأما الأصل الثاني: فهو أنَّ كل مُخترَع فله مُخْترِع».

(٢) تفسير القرطبي ٩/ ٢٨١.

بنفسه لا من صانع، وادعوا ذلك في الثمار الخارجة من الأشجار، وقد أقروا بحدوثها، وأنكروا محدثها، وأنكروا الأعراض. وقالت فرقة بحدوث الثمار لا من صانع، وأثبتوا للأعراض فاعلًا، والدليل على أن الحادث لا بد له من محدِث أنه يحدث في وقت، ويحدث ما هو من جنسه في وقت آخر، فلو كان حدوثه في وقته لاختصاصه به لوجب أن يحدث في وقته كل ما هو من جنسه، وإذا بطل اختصاصه بوقته صح أن اختصاصه به لأجل مخصِّص خَصصه به، ولولا تخصيصه إياه به لم يكن حدوثه في وقته أولى من حدوثه قبل ذلك أو بعده»[١].

وقال ابن عاشور المالكي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ -في تفسير قول اللّه تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [البقرة: ٣٢-٣٤]- : «فجيء في هذه الآية بنعم عامة مشهودة محسوسة لا يستطاع إنكارها، إلا أنها للتذكير بأن المنعم بها وموجدها هو اللّه تعالى»[٢].

- **ثالثًا: من تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

أكد علماء الشافعية دليل العناية على تفرد اللّه بالربوبية، ومن

---

(١) المصدر السابق ٩/ ٢٨٢.

(٢) التحرير والتنوير ١٢/ ٢٥٨.

أقوالهم في ذلك:

نقل الثعلبي[١] (٤٢٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، «عن ابن كيسان: شهد اللَّه بتدبيره العجيب، ووضعه المتقن، وأموره المحكمة من خلقه أنه لا إله إلا هو، وهذا كقول القائل:

وللَّه في كل تحريكة وتسكينة أبدًا شاهد
وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد»[٢].

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الاعتقاد بعد ذكر قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]: «ذكر اللَّه عَزَّ وَجَلَّ خلق السماوات بما فيها من الشمس، والقمر والنجوم المسخرات، وذكر خلق الأرض بما فيها من البحار والأنهار، والجبال والمعادن، وذكر اختلاف الليل والنهار وأخذ أحدهما من الآخر، وذكر الفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس، وذكر ما أنزل من السماء من المطر الذي فيه حياة البلاد، وبه وبما

---

(١) أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق: مفسر، من أهل نيسابور، له اشتغال بالتاريخ، من كتبه (عرائس المجالس) في قصص الأنبياء، و(الكشف والبيان في تفسير القرآن) يعرف بتفسير الثعلبي، كان أحد أوعية العلم، توفي في المحرم سنة سبع وعشرين وأربع مائة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٣٦-٤٣٧)، والأعلام للزركلي (١/ ٢١٢).

(٢) تفسير الكشف والبيان للثعلبي ٣/ ٣٢.

وضع اللَّه في الليل والنهار من تعاقب الحر والبرد يتم رزق العباد والبهائم والدواب، وذكر ما بث في الأرض من كل دابة مختلفة الصور والأجساد، مختلفة الألسنة والألوان، وذكر تصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض، وما فيهما من منافع الحيوانات، وما في جميع ذلك من الآيات البينات لقوم يعقلون.

ثم أمر في آية أخرى بالنظر فيهما، فقال لنبيه ﷺ: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ﴾ [يونس: ١٠١]: يعني -واللَّه أعلم-: من الآيات الواضحات والدلالات النيرات، وهذا لأنك إذا تأملت هيئة هذا العالم ببصرك، واعتبرتها بفكرك، وجدته كالبيت المبني المعد فيه جميع ما يحتاج إليه ساكنه من آلة وعتاد، فالسماء مرفوعة كالسقف، والأرض مبسوطة كالبساط، والنجوم منضودة كالمصابيح، والجواهر مخزونة كالذخائر، وضروب النبات مهيأة للمطاعم والملابس والمآرب، وصنوف الحيوان مسخرة للمراكب، مستعملة في المرافق، والإنسان كالمملَّك للبيت المخول ما فيه، وفي هذا دلالة واضحة على أن العالم مخلوق بتدبير وتقدير ونظام، وأن له صانعًا حكيمًا تام القدرة بالغ الحكمة»[(١)].

وذكر ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [العنكبوت: ١٩]: «السماوات وما فيها من الكواكب النيرة: الثوابت، والسيارات،

(١) الاعتقاد للبيهقي ص: ٨.

والأرضين وما فيها من مهاد وجبال، وأودية وبرار وقفار، وأشجار وأنهار، وثمار وبحار، كل ذلك دال على حدوثها في أنفسها، وعلى وجود صانعها الفاعل المختار، الذي يقول للشيء: كن فيكون»(١).

● **رابعًا: من تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرَّر أئمَّة الحنابلة -رحمهم اللَّه- هذا الأصل العظيم أيضًا كبقية الأئمة من المذاهب الأخرى، يتضح ذلك من خلال ما يلي:

**فقد سئل الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: ما الدليل على وجود الرب تعالى؟، فقال: «**هٰهنا حصن حصينٌ أملس، ليس له باب ولا منفذ، ظاهره كالفضة البيضاء، وباطنه كالذهب الإبريز، فبينا هو كذلك إذ انصدع جداره، فخرج منه حيوان سميعٌ بصيرٌ ذو شكل حسنٍ وصوتٍ مليح**»، يعني بذلك: البيضة إذا خرج منها الدجاجة(٢).

**وقد ذكر ذلك أيضًا ابن منده (٣٩٥هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «من الآيات الواضحة التي جعلها اللَّه عَزَّ وَجَلَّ **دليلًا لعباده من خلقه على معرفة وحدانيته من انتظام صنعته، وبدائع حكمته في خلق السماوات والأرض وما أحكم فيها، وخلق الإنسان والأرواح وما ركب فيها، قال اللَّه منبهًا على قدرته**: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُۚ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، **وقال تعالى**: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٖۖ فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ﴾ [الملك: ٣]، **وقال تعالى**: ﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٦/ ٢٧٠.

(٢) أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ١/ ١٩٧-١٩٨.

جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١]، **وقال تعالى**: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]»[١].

**وقد وضَّح ذلك أيضًا القاضي أبو يعلى[٢] (٤٥٨هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ **بقوله**: «**فإنّ جميع ما خلق اللَّه من الجواهر والأجسام العلوية والسفلية والأعراض التي هي صفات الجواهر والأجسام كلها يدل على اللَّه سبحانه، وعلى وحدانيته وربوبيته وصفاته، فلولا أن الفكر والاعتبار في كل شيء من هذه المخلوقات التي ذكرناها وما عداه من آياته طريق إلى معرفته تعالى لم يكن لتعداد ذلك وجه بحال**»[٣].

**وأشار ابن تيمية (٧٢٨هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ **إلى حسن هذه الطريقة، ودلالة الشرع عليها؛ حيث يقول**: «**فالاستدلال على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحسن والاستقامة، وهي طريقة عقليّة صحيحة، وهي شرعيّة؛ دلّ القرآن عليها، وهدى النّاس إليها وبيّنها وأرشد إليها، وهي عقليّة؛ فإنّ نفس كون الإنسان حادثًا بعد أن لم يكن، ومولودًا ومخلوقًا من نطفة، ثمّ من علقة، هذا لم يُعلم بمجرّد خبر الرسول ﷺ، بل هذا يعلمه النّاس كلهم بعقولهم؛ سواء أخبر به الرسول أو لم يُخبر، لكنّ الرسول أمر أن**

---

(١) كتاب التوحيد لابن منده ١/ ٩٧.

(٢) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، أبو يعلى الحنبلي القاضي، عالم عصره في الأصول والفروع وأنواع الفنون، من أهل بغداد، لُقب بالقاضي لتوليه منصب القضاء بعد وفاة القاضي ابن ماكولا، توفي سنة ٤٥٨هـ. تراجع ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/ ١٩٣، وتاريخ بغداد ٢/ ٢٥٦، والمنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ٢/ ١٢٨.

(٣) الإيمان للقاضي أبي يعلى، ص: ٣٣٣.

يُستدلّ به، ودلّ به، وبيّنه، واحتجّ به؛ فهو دليل شرعيّ؛ لأنّ الشارع استدلّ به، وأمر أن يُستدلّ به؛ وهو عقليّ؛ لأنّه بالعقل تُعلم صحته»[١].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «والقرآن يثبت دلائل الربوبية بهذه الطريق؛ تارة يدلهم بالآيات المخلوقة على وجود الخالق، ويثبت علمه وقدرته ومشيئته، وتارة يدلهم بالنعم والآلاء على وجود بره وإحسانه المستلزم رحمته»[٢].

وقال عبد الرحمن ابن سعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند قول اللَّه تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧]: «وعلى كل حال، فالنفس آية كبيرة من آياته التي يحق الإقسام بها، فإنها في غاية اللطف والخفة، سريعة التنقل والحركة والتغيير والتأثر، والانفعالات النفسية من الهمة والإرادة والقصد والحب والغضب، وهي التي لولاها لكان البدن مجرد تمثال لا فائدة فيه، وتسويتها على ما هي عليه آية من آيات اللَّه العظيمة»[٣].

فتبين مما سبق: اتفاق الأئمة الأربعة وأتباعهم على تقرير هذا الدليل على ربوبية اللَّه ووحدانيته.

● **المسألة الخامسة: أدلَّة ثبوت الربوبية من إجماع الأمم:**

من المعلوم أنَّ توحيد الربوبية لم ينازع فيه أحدٌ مطلقًا إلَّا من كابر

---

(١) النبوات ١/ ٢٩٢-٢٩٣.

(٢) شرح الأصفهانية، ص٣٧-٣٨.

(٣) تيسير الكريم الرحمن (ص: ٩٢٦)

وعاند، فجميع الأمم مسلمهم وكافرهم، صغيرهم وكبيرهم، قد أقرُّوا واعترفوا بربوبية اللَّه لهم؛ بل حتى البهائم والجمادات عرفت ربها، وسبّحت بحمده؛ قال سبحانه: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ﴾ [الإسراء: ٤٤].

ولذا لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم غير الملحدين والدهريين ومن نحا نحوهم -لفظًا لا حقيقةً وصدقًا-، بل القلوب مفطورة على الإقرار به؛ أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، كما نصّ على ذلك علماء المذاهب الأربعة:

● **أولًا: من تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**يقول الكمال ابن الهمام (٨٦١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر كفر الدهرية والمجوس والصابئة والمشركين: «واعترف الكلُّ بأن خلق السماوات والأرض والألوهية الأصلية للَّه تعالى، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ [لقمان: ٢٥]»(١).**

**وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا التوحيد -يعني: توحيد الربوبية- لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم، بل القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرسل فيما حكى اللَّه عنهم: ﴿قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وأشهر من عرف تجاهله وتظاهره بإنكار الصانع فرعون، وقد كان مستيقنًا به في**

---

(١) المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة - مع شرحها المسامرة (ص ١٧).

الباطن، كما قال له موسى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقال تعالى عنه وعن قومه: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، ولهذا لما قال: وما رب العالمين؟ على وجه الإنكار له تجاهل العارف، قال له موسى: ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٤- ٢٨]»(١).

وقال مؤكدًا ذلك: «فإن المشركين من العرب كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وأن خالق السماوات والأرض واحد، كما أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤ - ٨٥]. . . »(٢).

وقرَّر ذلك نعمان خير الدين الألوسي(٣) (١٣١٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «والمشركون من العرب كانوا معترفين بتوحيد الربوبية، ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة للّٰه في الربوبية، وكذلك من سبقهم من مشركي الأمم السالفة، بل كان أصل شركهم في توحيد العبادة»(٤).

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٧٩.

(٢) المصدر السابق ١/ ٨٦.

(٣) واعظ فقيه باحث، من أعلام الأسرة الألوسية في العراق، ولد ونشأ ببغداد، وولي القضاء في بلاد متعددة، منها الحلة. من كتبه: «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين»، توفي عام (١٣١٧هـ). الأعلام للزركلي (٨/ ٤٢).

(٤) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، ص: ٥٢١-٥٢٢.

وأكَّد ذلك محمود شكري الألوسي(١) (١٣٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «توحيد الربوبية هو الذي أقرت به الكفار جميعهم... فقد اتفقوا على أن خالق العالم ورازقهم ومدبر أمرهم ونافعهم وضارهم ومجيرهم واحد... كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٤ - ٨٥] ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٣١]، وإذا علمتَ هذا تبيّن لك أن المعركة بين أهل التوحيد والمشركين في الألوهية فقط...»(٢).

- **ثانيًا: من تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

ممَّا جاء في تقريرات المالكية من تقرير هذا الأصل العظيم؛ وهو أنَّ توحيد الربوبية مما حصل فيه الإجماع بين الأمم جميعًا إلا من كابر:

قال ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مقرّرًا ذلك: «إن العرب كلها تعترف بوجود الباري سبحانه، ولذلك قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]»(٣).

---

(١) أبو المعالي جمال الدين محمود شكري بن عبد اللَّه بن شهاب الدين الألوسي الحسيني، كان من العلماء الذين نفع اللَّه بهم، وكان معروفًا بمجادلة المبتدعة من الرافضة والصوفية، بحيث شدّد عليهم الخناق بعبارات بليغة، وألف مؤلفات كثيرة مفيدة نافعة، توفي سنة ١٣٤٢هـ. انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي ٧/ ١٧٢، ومعجم المؤلفين ١٢/ ١٦٩.

(٢) فتح المنان تتمة منهاج التأسيس في الرد على صلح الإخوان، ص: ٤٥١-٤٥٢، وانظر: محاسن الإسلام وشرائع الإسلام لمحمد بن عبد الرحمن البخاري الحنفي، ص: ٦.

(٣) الكشف عن مناهج الأدلة، ص: ٢٩.

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنكار فرعون لهذا النوع من التوحيد في قوله: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، تجاهل من عارف أنه عبد مربوب، بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢] الآية، وقوله: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]»[١].

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]: «صرّح اللَّه تعالى في هذه الآية الكريمة بأن الكفار يقرون بأنه -جل وعلا- هو ربهم الرازق المدبر للأمور، المتصرف في ملكه بما يشاء، وهو صريح في اعترافهم بربوبيته، ومع هذا أشركوا به -جل وعلا-»[٢].

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]: «فهي مسوقة لإثبات الوحدانية، لا لإثبات وجود الصانع؛ إذ لا نزاع فيه عند المخاطبين، ولا لإثبات انفراده بالخلق؛ إذ لا نزاع فيه كذلك»[٣].

وقال تقي الدين الهلالي (١٤٠٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مستنبطًا من قول اللَّه تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ ۚ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟

---

(١) أضواء البيان ٣/ ٤٨٨.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٥٦٦.

(٣) التحرير والتنوير ١٧/ ٢٩.

كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٦]، على أنَّ جميع الأمم قد أرسل اللَّه إليها من يدعوها إلى عبادة اللَّه واجتناب الشرك في توحيد خالقهم ورازقهم: «**إن كل أمة من أمم الأرض بعث اللَّه إليها رسولًا يدعوها إلى توحيد اللَّه واتباع شرعه، فبعض هذه الأمم استجابت لداعي اللَّه بالسمع والطاعة، ولم تمنعهم أغراض الدنيا الفانية كالجاه والمال أن يستجيبوا لرسل اللَّه، فأدركوا بذلك سعادة الدنيا والآخرة، وبعضهم منعتهم أهواؤهم وأغراضهم الفاسدة، فأبوا أن يستجيبوا لداعيهم، فأضلهم اللَّه، واللَّه حكم عدل**»(١).

- **ثالثًا: من تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

ممَّا جاء في تقريرات الشَّافعية أيضًا من تقرير هذا الأصل العظيم؛ وهو أنَّ توحيد الربوبية مما حصل فيه الإجماع بين الأمم جميعًا إلَّا من كابر وعاند:

ما قاله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (٥٤٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**أما تعطيل العالم عن الصانع العالم القادر الحكيم، فلست أراها مقالة لأحد، ولا أعرف عليه صاحب مقالة، إلا ما نقل عن شرذمة قليلة من الدهرية**»(٢).

وقال الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**اعلم أنه ليس في العالم أحد يثبت للَّه شريكًا يساويه في الوجود والقدرة والعلم والحكمة، وهذا مما لم**

(١) سبيل الرشاد في هدي خير العباد ١/ ٥٩٧.
(٢) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني، ص: ١٢٣.

**يوجد إلى الآن»**[١].

**وقال أيضًا** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«إن طوائف المشركين أطبقوا واتفقوا على أن اللَّه خالق هؤلاء الشركاء»**[٢].

**وقال المقريزي الشافعي (٨٤٥هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«فتوحيد الربوبية هو الذي اجتمعت فيه الخلائق مؤمنها وكافرها، وتوحيد الإلهية مفرق الطرق بين المؤمنين والمشركين»**[٣].

- **رابعًا: من تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرَّر أئمَّة الحنابلة -رحمهم اللَّه- هذا الأصل العظيم أيضًا كبقية الأئمة من المذاهب الأخرى، يتَّضح ذلك من خلال ما يأتي:

**قال أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي (٤١٠هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«جملة اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **والذي كان يذهب إليه، أن اللَّه** عَزَّ وَجَلَّ **... موصوفٌ بما أوجبه السمع والإجماع، وذلك دليل إثباته، وأنه موجود»**[٤].

**وقال عبد الغني المقدسي**[٥] **(٦٠٠هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«اعلم -وفقنا اللَّه**

---

(١) مفاتيح الغيب للرازي ٢/ ١٢٣.

(٢) المصدر السابق ١٤/ ١٣-١٤.

(٣) تجريد التوحيد المفيد، ص: ٨.

(٤) اعتقاد الإمام المنبل أحمد بن حنبل، ص: ٥٧.

(٥) تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الأصل، الجَمّاعيلي ثم الدمشقي الحنبلي، العالم، الحافظ، الفقيه، له كتاب الأحكام على مذهب الإمام أحمد، ومصنفات أخرى في العقائد والحديث والفضائل وغيرها، توفي=

وإياك لما يرضيه من القول والنية والعمل، وأعاذنا وإياك من الزيغ والزلل- أن صالح السلف، وخيار الخلف، وسادة الأئمة، وعلماء الأمة، اتفقت أقوالهم، وتطابقت آراؤهم على الإيمان باللَّه ﷻ، وأنه أحد فرد صمد، حي قيوم، سميع بصير، لا شريك له ولا وزير، ولا شبيه له ولا نظير، ولا عِدْل ولا مثل»[(١)].

وقد ساق ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله إجماع أهل الملل على ذلك فقال: «**أهل الفطر كلهم متفقون على الإقرار بالصانع**»[(٢)]؛ يعني: أن من انحرفت فطرته من أهل الملل لا عبرة بخلافهم.

وقال رحمه الله أيضًا: «**...فمنه ما هو متفق عليه بين جميع المؤمنين من الأولين والآخرين وجميع الكتب الإلهية: مثل الإقرار بالله**»[(٣)].

وقد بيَّن ابن القيم (٧٥١هـ) رحمه الله: أن الإجماع على الإيمان باللَّه هو أحد الأصول الثلاثة المتفق عليها بين جميع الملل حيث قال: «**الأصول الثلاثة التي اتفق عليها جميع الملل وجاءت بها جميع الرسل وهي: الإيمان باللَّه، واليوم الآخر، والأعمال الصالحة**»[(٤)].

وقال حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) رحمه الله: «**أكثر شرك الأمم التي بعث**

---

= في مصر سنة ٦٠٠هـ. تراجع ترجمته في: السير ٢١/ ٤٤٣، وذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٥، والبداية والنهاية ١٣/ ٣٨.

(١) الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي، ص: ٧٨.

(٢) الفتاوى الكبرى ٦/ ٣٦٨.

(٣) مجموع الفتاوى ١٢/ ٤٧٥.

(٤) الصواعق المرسلة ٣/ ١٠٩٦.

**اللَّه إليها رسله وأنزل كتبه غالبهم إنما أشرك في الإلهية، ولم يذكر جحود الصانع إلا عن الدهرية والثنوية، وأما غيرهم ممن جحدها عنادًا كفرعون ونمرود وأضرابهم، فهم مقرون بالربوبية باطنًا كما قدمنا، وقال اللَّه ﷻ عنهم: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا﴾ [النمل: ١٤]، وبقية المشركين يقرون بالربوبية باطنًا وظاهرًا كما صرّح بذلك القرآن»**(١).

فعُلِمَ من خلال هذه النقول عن علماء المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه جميعًا- أنَّ توحيد الربوبية مجمعٌ عليه بين الملل، ولا يوجد أحدٌ ينكر ذلك إلَّا شرذمة قلية من الدهرية، وهم موقنون في قرارة أنفسهم، ومغلوبون في الحجة والبرهان.

**▪ المطلب الثَّالث: بيان أنَّ الإقرار بالربوبية لا يكفي لنجاة العبد يوم القِّيامة:**

ممَّا تقدَّم تفصيله من دلالات توحيد الربوبية يتبين: أنَّ جميعها دالٌّ على تركّز توحيد الربوبيَّة في قلوب بني آدم، إذ هم مفطورون على الإقرار بالخالق، معترفون بربوبيَّته في قرارة أنفسهم، ولذلك لم يرسل اللَّه ﷻ الأنبياء والرُّسل في الحياة الدُّنيا لدعوة الخلق لتوحيده في ربوبيَّته -مع احتجاجهم به، وتذكيرهم به-، وإنَّما بعثهم لدعوتهم لأن يعبدوه وحده ولا يشركوا به شيئًا، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فلا يعبدُ سواه، ولا يسجدُ ولا يذبحُ لغيره، ولا يتألّه ويخضع ويذلُّ إلَّا له سبحانه، فهو الإله المعبود بحقٍّ، دون

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/ ٤٧٤).

غيره من المعبودات.

ولأجل ذلك كان من أقرَّ بتوحيد اللَّه في ربوبيَّته دون أن يوحدّه في ألوهيَّته لم يوحدّ اللَّه حقَّ التَّوحيد، بل منتهى توحيده أن اعترف بما هو مركوز في فطرته، وقد ترك الغاية التي من أجلها خلق، وهذا الذي كان عليه مشركو قريش وغيرهم من العرب، الذين دعاهم النبي ﷺ إلى شهادة أن لا إله إلا اللَّه ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡۖ وَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٞ كَذَّابٌ ۝٤ أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ ۝٥ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٞ يُرَادُ ۝٦ مَا سَمِعۡنَا بِهَٰذَا فِي ٱلۡمِلَّةِ ٱلۡأٓخِرَةِ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا ٱخۡتِلَٰقٌ﴾ [ص: ٤-٧]، فأنكروا ذلك وهم مقرُّون بأنَّ اللَّه خالقهم ورازقهم، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١]، ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ مَوۡتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٣].

وقد قرَّر أئمة وعلماء المذاهب الأربعة هذا الأصل العظيم فيما سطروه في مصنفاتهم، وما نقله عنهم أتباعهم، وقرروه، كما يتضح ذلك من خلال النقول الآتية:

- **أولًا: من تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

أكّد علماء الحنفيَّة هذا الأمر غاية التَّأكيد، وبيّنوا أنَّ الإقرار بتوحيد الربوبيَّة لا يكفي صاحبه ما لم يأت بتوحيد الألوهيَّة؛ وبيّنوا أنَّ الكفار بجميع أصنافهم كانوا معترفين بتوحيد الربوبية ومع ذلك لم ينفعهم إيمانهم ذاك من عذاب اللَّه وعقابه.

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا ذلك: «**اعلمْ أن التوحيد** [أي: توحيد العبادة] **أول دعوة الرسل ...**».

ثم ذكر عدة آياتٍ كريماتٍ للبرهنة على أنَّ الرسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ إنَّما أرسلوا للدَّعوة إلى توحيد العبادة وتحقيقه لا للدَّعوة إلى توحيد الربوبيَّة، ثم قال: «**فلو أقرّ رجلٌ بتوحيد الربوبية الذي يقرّ به هؤلاء النظّار**[1]**، ويفنى فيه كثير من أهل التصوف، ويجعلونه غاية السائلين، وهو مع ذلك لم يعبد اللَّه وحده، ولم يتبرأ من عبادة ما سواه كان مشركًا من جنس أمثاله من المشركين**».

إلى أن قال: «**فعُلم أن التوحيد المطلوب هو توحيد الإلهية الذي يتضمن توحيد الربوبية**»[2].

**وقال محمد بشير السهسواني (١٣٢٦هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**اعلم أن اللَّه لم يبعث رسله ولم ينزل كتبه لتعريف خلقه بأنه الخالق لهم والرازق لهم ونحو ذلك؛ فإن هذا يقر به كل مشرك قبل بعثة الرسل**».

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدة آيات كريمات[3] لتحقيق أنَّ المشركين كانوا معترفين بتوحيد الربوبية، وأن إشراكهم إنما كان في العبادة، وأن حقيقة إشراكهم هي التوسل والتشفع بالصالحين قربة وتوصلًا إلى اللَّه تعالى[4].

---

(١) يقصد: أهل الكلام والفلسفة ومن شابههم.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٧٥ وما بعدها.

(٣) تقدم ذكر طرف منها قريبًا.

(٤) انظر: صيانة الإنسان ١/ ٣٠٥ وما بعدها.

وقال المعصومي الخجندي[(١)] (١٣٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أنَّ (لا إله إلا اللَّه) هي الكلمة الفارقة بين الكفر والإسلام، فمن قالها عالمًا بمعناها ومعتقدًا إياها، فقد دخل في الإسلام وصار من أهل دار السلام، وأما من قال: لا خالق إلا اللَّه، أو لا رازق إلا اللَّه، أو لا رب إلا اللَّه، أو نحو ذلك... فلا يكون مسلمًا، ولا يكون من أهل دار السلام، وهذه الكلمات وإن كانت حقًّا؛ لكن يشترك في القول بها سائر الناس من المشركين والمجوس والنصارى واليهود وغيرهم... كما يشهد القرآن بذلك، فتنبّه وتدبّر»[(٢)].

وقد استدلّ كثير من علماء الحنفية -رحمهم اللَّه- لتقرير هذا الأمر بكثير من الآيات القرآنية التي ذكرت اعتراف المشركين بتوحيد الربوبية ومع ذلك لم ينفعهم ذلك من عذاب اللَّه تعالى، ومن تلك الآيات:

قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [لقمان: ٢٥].

وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٥].

وقوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ

---

(١) أبو عبد الكريم محمد سلطان بن محمد أورون المعصومي الخجندي نسبة إلى بلده (خُجندة) من بلاد ما وراء النهر على شاطئ سيحون، كان من كبار علماء الحنفية، توفي سنة ١٣٧٩هـ. تراجع ترجمته لنفسه في كتابه: حكم اللَّه الواحد الصمد، ص: ٤٥-٩٩.

(٢) مفتاح الجنة ص ٤٠-٤١.

وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١] وغير ذلك من الآيات التي لا يسع المقام لذكرها، ويلاحظ في هذه الآيات ونظائرها أن اللَّه تعالى وبّخ المشركين وعاتبهم ودعاهم إلى إفراده بالعبادة مع إقرارهم بتوحيد الربوبية(١).

- **ثانيًا: من تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

ممَّا جاء في تقريرات المالكية لهذا الأصل العظيم؛ وهو أن الإقرار بتوحيد الربوبية لا يكفي في دخول العبد الجنة حتى يأتي بلازمه؛ وهو توحيد الألوهية:

**يقول محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]: **«صرَّح اللَّه تعالى في هذه الآية الكريمة بأن الكفار يقرون بأنَّه -جلَّ وعلا- هو ربهم الرازق المدبر للأمور، المتصرف في ملكه بما يشاء، وهو صريح في اعترافهم بربوبيته، ومع هذا أشركوا به -جلَّ وعلا-.**

**والآيات الدالة على أن المشركين مقرون بربوبيته -جل وعلا- ولم**

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٨٢، وزيارة القبور الشرعية والشركية للبركوي، ص: ٣٤، وشرح الفقه الأكبر للقاري، ص: ٣٩، وصيانة الإنسان للسهسواني ٢/ ٣٤٢، والبدور البازغة للشاه ولي اللَّه الدهلوي، ص: ١٦٧-١٧٠، وجلاء العينين للنعمان الألوسي، ص: ٥٢١-٥٢٢.

**ينفعهم ذلك لإشراكهم معه غيره في حقوقه -جل وعلا- كثيرة، كقوله:** ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، **وقوله:** ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، **وقوله:** ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ **إلى قوله:** ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٩]، **إلى غير ذلك من الآيات، ولذا قال تعالى:** ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

**والآيات المذكورة صريحة في أن الاعتراف بربوبيته -جل وعلا- لا يكفي في الدخول في دين الإسلام إلا بتحقيق معنى «لا إله إلا اللَّه» نفيًا وإثباتًا»**(١).

وقال أيضًا عند بيانه أقسام التَّوحيد الثلاثة بعد ذكره الأوَّل منها - وهو توحيده في ربوبيته-: «**وهذا النوع من التوحيد لا ينفع إلا بإخلاص العبادة للَّه، كما قال تعالى:** ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، **والآيات الدالة على ذلك كثيرة جدًّا**»(٢).

وبيّن أنَّه على رغم اعتراف الكفَّار بربوبيَّة اللَّه ﷻ إلَّا أنَّ القرآن نزل معاتبًا لهم ومتوعدًا لهم على تركهم تحقيق توحيد العبادة، ممَّا يدلُّ على أنَّ التَّوحيد الذِّي يرضاه اللَّه ﷻ، والمتعلَّق به النَّجاة يوم القيامة؛ هو: المتحقِّق فيه التوحيدان جميعًا، فقال: «ويكثر في القرآن العظيم الاستدلال على الكفَّار باعترافهم بربوبيَّته ﷻ: **على وجوب توحيده في عبادته، ولذلك يخاطبهم في توحيد الربوبية باستفهام التقرير، فإذا**

(١) أضواء البيان ٢/ ٥٦٦.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٤٨٨.

أقروا بربوبيته احتج بها عليهم على أنه هو المستحق لأن يعبد وحده، ووبّخهم منكرًا عليهم شركهم به غيره، مع اعترافهم بأنه هو الرب وحده؛ لأن من اعترف بأنه هو الرب وحده لزمه الاعتراف بأنه هو المستحق لأن يعبده وحده.

ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾، إلى قوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ فلمَّا أقرُّوا بربوبيته وبّخهم منكرًا عليهم شركهم به غيره بقوله: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]».

ثم ضرب أربعةَ عشرَ مثالًا من القرآن الكريم على إنكار اللَّه ﷻ على الكفَّار الشرك به في عبادته رغم إقرارهم بربوبيَّته ثم قال: «والآيات بنحو هذا كثيرة جدًّا، ولأجل ذلك ذكرنا في غير هذا الموضع: أن كل الأسئلة المتعلقة بتوحيد الربوبية استفهامات تقرير، يراد منها أنهم إذا أقروا رتّب لهم التوبيخ والإنكار على ذلك الإقرار؛ لأن المقرّ بالربوبية يلزمه الإقرار بالألوهية ضرورة؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وقوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وإن زعم بعض العلماء أن هذا استفهام إنكار؛ لأن استقراء القرآن دلَّ على أنَّ الاستفهام المتعلق بالربوبية استفهامُ تقريرٍ، وليس استفهام إنكار؛ لأنهم لا ينكرون الربوبية، كما رأيت كثرة الآيات الدالة عليه»[١].

وقال تقيُّ الدِّين الهلالي (١٤٠٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا ما دلَّت عليه آيتان من سورة البقرة وهما قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ

(١) المصدر السابق ٣/ ٤٩٠-٤٩٣.

مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١-٢٢]: «في هاتين الآيتين نوعان من التوحيد: أولهما: توحيد العبادة في قوله: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾، والثاني: توحيد الربوبية، وتوحيد الربوبية إذا لم يكن معه توحيد العبادة لا ينفع صاحبه شيئًا، فإن أكثر الكفار يعتقدون أن اللَّه ربهم وخالقهم ومليكهم والمنعم عليهم فلم ينفعهم ذلك شيئًا؛ لأنهم لم يخصّوه بالعبادة والتوجه والقصد والطلب»[1].

وأوضح في موضع آخر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٦-١١٧] أنَّ توحيد العبادة وتوحيد الربوبية: «متلازمان لتحقيق الإيمان باللَّه، فإن توحيد العبادة يستلزم توحيد الربوبية؛ لأن من وحّد اللَّه في عبادته، قد علم وأيقن وآمن أنه لا رب له ولا خالق ولا رازق ولا محيي ولا مميت ولا حافظ لوجوده ولا متصرف فيه إلا واحد، وهو اللَّه تعالى، أما توحيد الربوبية فإنه لا ينفع إلا إذا كان معه توحيد العبادة، ولكن لما كان النصارى قد اتخذوا ادّعاء بنوة عيسى للَّه تعالى ذريعة لعبادته وإشراكه مع اللَّه تعالى؛ كانت هناك مناسبة لإدخال الآيتين في قسم توحيد العبادة، وهكذا جميع المشركين حين يعبدون غير اللَّه تعالى يزعمون أنهم ما عبدوا ذلك المعبود إلا لقربه من اللَّه تعالى وعلو مكانته عنده،

(١) سبيل الرشاد في هدي خير العباد لتقي الدين الهلالي ١/ ١٤٧.

كما قال تعالى في أول سورة الزمر: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ فِي مَا هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ كَفَّارٞ﴾ [الزمر: ٣]، فجعلهم اللَّه تعالى كاذبين وكافرين أشد الكفر بقولهم ذلك»[١].

● **ثالثًا: من تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

ممَّا جاء في تقريرات الشَّافعية أيضًا من تقرير هذا الأصل العظيم، ما يلي:

قال ابن جرير (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]: «**يقول تعالى ذكره: وما يُقِرُّ أكثر هؤلاء الذين وصَفَ عَزَّ وَجَلَّ صفتهم بقوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا وَهُمۡ عَنۡهَا مُعۡرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥] - باللَّه أنه خالقه ورازقه وخالق كل شيء ﴿إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ﴾ في عبادتهم الأوثان والأصنام، واتخاذهم من دونه أربابًا، وزعمهم أنَّ له ولدًا، تعالى اللَّه عما يقولون**»[٢].

ونقل الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ عن مجاهد قوله: «**إيمانهم قولهم: اللَّه خالقنا، ويرزقنا، ويميتنا، فهذا إيمان مع شرك عبادتهم غيره**»[٣].

ونقل رَحِمَهُ اللَّهُ عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قوله: «**ليس أحد يعبد**

---

(١) المصدر السابق ١/ ١٩١.

(٢) جامع البيان للطبري ١٦/ ٢٨٦.

(٣) المصدر السابق ١٦/ ٢٨٧.

مع اللَّه غيره إلا وهو مؤمن باللَّه، ويعرف أن اللَّه ربُّه، وأنَّ اللَّه خالقُه ورازقُه، وهو يشرك به، ألا ترى كيف قال إبراهيم: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٥- ٧٧]»[(١)].

وقال الشهرستاني الشافعي (٥٤٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يرد التكليف بمعرفة وجود الصانع، وإنما معرفة التوحيد ونفي الشريك: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا اللَّه»[(٢)]، ولهذا جعل محل النزاع بين الرسل وبين الخلق في التوحيد: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟﴾ الآية [غافر: ١٢]، ...»[(٣)].

وقال المقريزي (٨٤٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا ولي ولا حَكَم ولا رب إلا اللَّه الذي من عدل به غيره فقد أشرك في ألوهيته، ولو وحّد ربوبيته، فتوحيد الربوبية هو الذي اجتمعت فيه الخلائق مؤمنها وكافرها، وتوحيد الإلهية مفرق الطرق بين المؤمنين والمشركين، ولهذا كانت كلمة الإسلام: لا إله إلا اللَّه، ولو قال: لا رب إلا اللَّه لما أجزأه عند المحققين، فتوحيد الألوهية هو المطلوب من العباد»[(٤)].

- **رابعًا: من تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرَّر أئمَّة الحنابلة -رحمهم اللَّه- ما قرَّره أئمَّة المذاهب الأخرى من

---

(١) المصدر السابق ١٦/ ٢٨٩.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: ١٣٩٩، ومسلم في صحيحه، برقم: ١٢٤.

(٣) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني، ص: ١٢٤-١٢٥.

(٤) تجريد التوحيد المفيد، ص: ٨.

أنَّ الاعتراف والإقرار بتوحيد الربوبيَّة وحده لا يكفي في النَّجاة من النَّار يوم القيامة، كما يتَّضح ذلك من خلال النُّقول الآتية:

يقول ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن المعلوم أن التوحيد الذي بعث اللَّه به رسوله ﷺ وأنزل به كتابه، والتنزيه الذي بعث اللَّه به رسوله ﷺ وأنزل به كتابه، هو ما دل عليه الكتاب والسُّنة والإجماع؛ مثل عبادة اللَّه وحده لا شريك له، فمن عبد غيره كان مشركًا ولم يكن موحدًا، وإن أقر أنه خالق كل شيء، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [المؤمنون]، وقال تعالى: ﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٥١]، وأمثال هذه الآيات»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «والشهادة تتضمن الإقرار بالصانع تعالى وبرسوله ﷺ، لكن مجرد المعرفة بالصانع لا يصير به الرجل مؤمنًا، بل ولا يصير مؤمنًا بأن يعلم أنَّه ربُّ كلِّ شيءٍ حتى يشهد أن لا إله إلَّا اللَّه، ولا يصير مؤمنًا بذلك حتَّى يشهد أنَّ محمدًا رسول اللَّه ﷺ»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «وإلَّا فمجرد توحيد الربوبية قد كان المشركون يقرون به، وذلك وحده لا ينفع»[٣].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١/ ٤٢٨.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٨/ ١١-١٢.

(٣) المصدر السابق ٩/ ٣٤٥، وانظر أيضًا: مجموع الفتاوى ١٤/ ٣٨٠.

ثم أوضح رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلك بقوله: «وذلك أنَّ الرَّجل لو أقرَّ بما يستحقُّه الربُّ تعالى من الصِّفات، ونزّهه عن كل ما ينزَّه عنه، وأقرَّ بأنَّه وحده خالقُ كلِّ شيءٍ = لم يكن موحدًا بل ولا مؤمنًا حتى يشهد أن لا إله إلا اللَّه، فيقرَّ بأنَّ اللَّه وحده هو الإله المستحقُّ للعبادة، ويلتزم بعبادة اللَّه وحده لا شريك له»[١].

أمَّا ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد أكَّد على أن المقرَّ بتوحيد الربوبيَّة لا يكون ناجيًا من الشرك؛ بقوله: «ولذلك كان توحيد الإلهية هو المنجِّي من الشِّرك دون توحيد الربوبيَّة بمجرده، فإنَّ عبَّاد الأصنام كانوا مقرِّين بأنَّ اللَّه وحده خالقُ كلِّ شيءٍ وربُّه ومليكه، ولكن لما لم يأتوا بتوحيد الإلهيَّة، وهو: عبادته وحده لا شريك له، لم ينفعهم توحيدُ ربوبيته»[٢].

ويقول محمد بن عبد الوهاب[٣] (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعرفت أن رسول اللَّه ﷺ قاتلهم على هذا الشرك ودعاهم إلى إخلاص العبادة للَّه وحده... وتحققت أن رسول اللَّه ﷺ قاتلهم ليكون الدعاء كله للَّه، والنذر كله للَّه، والاستغاثة كلها باللَّه، وجميع أنواع العبادات كلها للَّه.

(١) المصدر السابق ١/ ١٢٩.

(٢) عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، ص: ٨٠.

(٣) الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي التميمي الحنبلي، ولد في العيينة (بنجد) سنة ١١١٥هـ، ونشأ فيها، ثم رحل في طلب العلم إلى الحجاز والشام والبصرة، دعا إلى التوحيد الخالص، وحارب الشرك والبدع حتى أعزه اللَّه على أعدائه، وله مؤلفات عدة في العقيدة والفقه والسيرة، توفي سنة ١٢٠٦هـ. تراجع ترجمته في: الأعلام للزركلي ٦/ ٢٥٧، والدرر السنية ١٦/ ٣١٥.

**وعرفت أنَّ إقرارهم بتوحيد الربوبية لم يدخلهم في الإسلام»**[١].

وبتمام الكلام على هذه المسألة يتم الكلام على المبحث الثاني، المتعلق بتوحيد الربوبية، والله الموفق لا إله غيره.

* * *

(١) كشف الشبهات، ص: ٤.

# المبحثُ الثَالث

# توحيدُ الألوهيَّة

وفيه تسعة مطالب :

- المطلب الأوَّل : تعريف توحيد الألوهيَّة لغةً وشرعًا .
- المطلب الثَّاني : معنى شهادة أن لا إله إلَّا اللَّه ، وأركانها وشروطها .
- المطلب الثَّالث : تعريف العبادة ، وبيان شروطها وأنواعها .
- المطلب الرَّابع : فضل التَّوحيد ، وأنَّ من حقَّقه دخل الجنَّة بغير حسابٍ ولا عذابٍ .
- المطلب الخَّامس : وجوب البداءة بالتَّوحيد في الدَّعوة إلى اللَّه تعلمًا وتعليمًا .
- المطلب السَّادس : حماية النَّبي ﷺ جناب التوحيد ، وسدُّه كلَّ طريقٍ يوصل إلى الشِّرك .
- المطلب السَّابع : نواقض توحيد الألوهيَّة ونواقصه .
- المطلب الثَّامن : تحقيق شهادة أنَّ محمدًا رسول اللَّه ، معناها ، ومقتضاها .
- المطلب التَّاسع : البدعة .

* * *

# المبحث الثَّالث
# توحيدُ الألوهيَّة

وفيه تسعة مطالب :

■ **المطلب الأَّول: تعريف توحيد الألوهيَّة لغةً وشرعًا:**

سبق تعريف كلمة «التَّوحيد» في اللُّغة والشرع، وبقي تعريف «الألوهيَّة»، وذلك من خلال التَّالي :

● **أولًا: تعريف «الألوهيَّة» في اللُّغة:**

حتى تتضح كلمة «الألوهية» في اللغة لابدَّ من تحديد معنى كلمة «الإله»؛ لأنَّ «الجهلَ بمعنى «الإله» يلزم منه الجهلُ بمعنى كلمة التَّوحيد (لا إله إلا اللَّه)»[1].

● **تعريف «الإله» في اللُّغة:**

الذي تدلُّ عليه شواهد اللغة: أنَّ «الإله» هو المعبود؛ لأن «الإله» من: أله، يأله؛ أي: عبد يعبد؛ وعليه: فـ«إلهٌ» فِعالٌ بمعنى مفعول، **وهذا إجماعٌ من أهل اللُّغة.**

**قال ابن جرير (٣١١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن قال: وما دلّ على أنَّ الألوهية هي: العبادة، وأنّ الإله هو: المعبود، وأنّ له أصلًا في «فعل ويفعل»؟**

---

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله ص: ٣٢.

قيل: لا تمانع[١] بين العرب في الحكم لقول القائل -يصف رجلًا بعبادة، وبطلب مما عند اللَّه -جلَّ ذكره-: «تألَّه فلان» - بالصحَّة، ولا خلاف»[٢].

وعلى هذا توارد أئمة اللغة:

يقول ابنُ فارس[٣] (٢٩١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أله إلاهة؛ كعبد وعبادة، والمتأله: المتعبد، وبذلك سمي الإله»[٤].

وقال أيضًا: «الهمزة واللام والهاء: أصل واحد، وهو: التعبد، فالإله: اللَّه تعالى، وسمي بذلك لأنَّه معبود، ويقال: تأله الرجل إذا تعبد»[٥].

وفي «المحُكم»[٦]: «الإله اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، وكل ما اتخذ من دون اللَّه معبودًا إلهٌ عند متخذه[٧]، والجمع: آلهة... والإلاهة، والألوهة،

(١) قال العلَّامة محمود شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ في حاشية التفسير: «قوله: «لا تمانع»؛ أي: لا اختلاف بينهم، يدعو بعضهم إلى دفع ما يقوله الآخر»، وانظر: تيسير العزيز الحميد ١/ ٢١٢.

(٢) تفسير الطبري ١/ ١٢٣.

(٣) أحمد بن زكريا بن فارس اللغوي الأديب الفقيه المالكي، كان إمامًا في رجال خراسان، غلب عليه علم النحو ولسان العرب فشهر به، توفي سنة ٢٩١هـ، قال الإمام الذهبي: «كان رأسًا في الأدب، بصيرًا بفقه مالك، مناظرًا متكلمًا على طريقة أهل الحق». تراجع ترجمته في: الديباج المذهب لابن فرحون المالكي، ص ٩٤، والوافي بالوفيات للصفدي ٧/ ١٨١-١٨٣، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٧/ ١٠٣-١٠٦.

(٤) مجمل اللغة ١/ ١٠١.

(٥) مقاييس اللغة ١/ ١٢٧.

(٦) لابن سيده ٤/ ٣٥٨.

(٧) تنبيه: بعض أهل العلم من أئمة اللغة يرون أن تعريف الإله بالمعبود مطلقًا غير صحيح؛ وإنما الإله هو: المستحق للعبادة. انظر على سبيل المثال: اشتقاق أسماء اللَّه للزجاج، =

**والألوهية: العبادة»**.

وفي «القاموس»: «**أله إلاهة وألوهة وألوهية: عبد عبادة، ومنه لفظ الجلالة... وأصله «إله» كفعال بمعنى: مألوه، وكل ما اتخذ معبودًا إلهٌ عند متخذه؛ بيِّن الإلاهة، والأُلهانية: بالضَّم**»، ثم قال: «**والتأله: التنسك والتعبد**»[1].

- **ثانيًا: تعريف «الألوهيَّة» في الشرع:**

«الألوهيَّة» -وهو في نفس الوقت: تعريف لتوحيد الألوهية- في الشرع هو امتداد لتعريفها في اللغة، ويتضح ذلك من خلال تعريفات أهل العلم، على النحو التالي:

١- عرفه ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «**أن يعبد اللَّه وحده لا شريك له**»[2].

٢- وعرَّفه ابن القيِّم بقوله: «**إفراده بالتأله**»[3]، وقال أيضًا: «**أن لا يعطى المخلوق شيئًا من حق الخالق وخصائصه**»[4].

٣- وقال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**هو استحقاقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن يعبد وحده لا شريك له**»[5].

---

= ص: ٣٠، والفروق للعسكري، ص: ١٥٢.

(١) ٤/ ٢٨٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/ ١٠١، وانظر: ١١/ ٥٠، ودرء التعارض ٩/ ٣٧٧.

(٣) شفاء العليل، ص: ١٣٩.

(٤) الروح، ص: ٣٥٤.

(٥) شرح الطحاوية ١/ ٢٤.

٤- وقال عبد الرَّحمن بن حسن[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هو إفراد اللَّه تعالى بأنواع العبادة الظاهرة والباطنة»[٢].

٥- وقال عبد الرحمن ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «توحيد الإلهية والعبادة؛ وهو: إفراده وحده بأجناس العبادة وأنواعها وأفرادها، من غير إشراك به في شيء منها، مع الاعتراف بكمال ألوهيته»[٣].

٦- وقال عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «توحيد الألوهية: إفراد اللَّه بالعبادة قولًا وقصدًا وفعلًا»[٤]، إلى غير ذلك من التعريفات، والتي تؤدي نفس المعنى المشار إليه[٥].

## ■ المطلب الثَّاني: معنى شهادة «أن لا إله إلَّا اللَّه»، وأركانها وشروطها:

هذه الكلمة هي كلمة التوحيد، وهي شعار الملة، ورأس الإسلام، ومفتاح الدخول فيه، وزبدة دعوة الرسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، وهي الكلمة الباقية التي جعلها اللَّه في عقب إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ولا تنفع قائلها إلَّا إذا عرف معناها، وعمل بمقتضاها، وأتى بأركانها، والتزم بشروطها وواجباتها.

---

(١) عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، العالم الفقيه الحنبلي، حفيد العلامة المجدد محمد بن عبد الوهاب، له مصنفات عدة في العقيدة والتوحيد، توفي في الرياض سنة ١٢٨٥هـ. تراجع ترجمته في: الأعلام للزركلي ٣/ ٣٠٤.

(٢) قرة عيون الموحدين، ص: ١١.

(٣) الفتاوى السعدية، ص ١٠، وانظر: التوضيح المبين، ص: ١٤، وتوضيح الكافية، ص: ٢١٠.

(٤) مذكرة التوحيد، ص: ٢٩.

(٥) انظر: تأسيس التقديس للعلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن، ص: ١١٥، ١٣٤، وفتاوى العلامة محمد بن صالح العثيمين ١/ ٢٠، ٢٧.

وقد قرر هذه المسألة العظيمة علماء وأئمة المذاهب الأربعة، كما يتضح ذلك من خلال النقول التالية:

- **الفرع الأول: معنى شهادة أن لا إله الا اللَّه وأركانها.**

هذه الكلمة العظيمة لا تنفع صاحبها ما لم يدرك معناها ويلتزم بمقتضاها؛ فلذا وجب البدء بذلك؛ وهو من ألزم مايجب على المسلم إدراكه وفهمه؛ ولهذا فقد اعتنى أئمة المذاهب وعلماء الإسلام ببيان معناها وبيان ركنيها النفي والإثبات كما سيتضح من خلال النقول الآتية:

- **أولًا: تقريرات أئمة الحنفية:**

بيّن علماء الحنفية -رحمهم اللَّه- في كتبهم ومصنفاتهم معنى شهادة أن لا إله إلا اللَّه وبينوا أركانها، وفي النقول التالية ما يوضح ذلك ويبينه:

**قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ في شأن هذه الكلمة، وبيان ركنيها: «**هذه كلمة التوحيد التي دعت إليها الرسل كلّهم.**

**وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والإثبات المقتضي للحصر؛ فإن الإثبات المجرد قد يتطرق إليه الاحتمال، ولهذا -واللَّه أعلم- لمّا قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾** [البقرة: ١٦٣]، **قال بعده: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾، فإنه قد يخطر ببال أحدٍ خاطرٌ شيطاني: هبْ أنّ إلهنا واحد، فلغيرنا إله غيره، فقال تعالى: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ . . .**»(١).

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١١٩، وانظر أيضًا: إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان للقاضي كمال الدين البياضي، ص: ٥٨-٥٩.

وقال الملَّا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أنّ هذه الكلمة هي أساس دعوة الرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: «وإنما جاء الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لبيان التوحيد وتِبيان التفريد، ولذا أطبقت كلمتهم، وأجمعت حجتهم على كلمة «لا إله إلا اللَّه»، ولم يُؤمروا بأن يَأمروا أهل ملتهم بأن يقولوا: «اللَّه موجود»، بل قصدوا إظهار أن غيره ليس بمعبود، ردًا لِما توهّموا وتخيّلوا حيث قالوا -كما حكى اللَّه عنهم- ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾، و﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ . . . »[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح حديث: «ما من أحد يشهد أن لا إله إلا اللَّه وأنَّ محمدًا رسول اللَّه صدقًا من قلبه، إلا حرّمه اللَّه على النار»[2]: «يعني: من قال هذه الكلمة، وأدى حقها وفرائضها، فيكون الامتثال والانتهاء مندرجين تحت الشهادة»[3].

وقال أيضًا: «ويتعيّن على كل موقنٍ أن يعتني بشأنها -أي: بشأن كلمة التوحيد- مبنًى ومعنًى، لينتقل من إفادة مبناها إلى إعادة معناها؛ فإنها مفتاح الجنة، وعن النار بمنزلة الجُنّة للناس والجِنّة.

وقد نصّ الأئمة من سادات الأمة أنه لا بدّ من فهم معناها المترتب على علم مبناها؛ ليخرج عن رِبقة التقليد، ويدخل في رِفعة التحقيق والتأييد، وقد قال تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]»[4].

---

(١) شرح الفقه الأكبر، ص: ٤١.

(٢) أخرجه البخاري، برقم: ١٢٨.

(٣) مرقاة المفاتيح ١/ ١٩٧.

(٤) التجريد في إعراب كلمة التوحيد، ص: ١٤.

وقال أبو السعود العمادي الحنفي (٩٨٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله تعالى ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]: «قوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ﴾ خطابٌ عام لكافة الناس؛ أي: المستحِقُّ منكم للعبادة ﴿إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾؛ أي: فرد في الإلهية، لا صحة لتسمية غيرِه إلهًا أصلًا، ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ خبرٌ ثانٍ للمبتدأ، أو صفةٌ أخرى للخبر، أو اعتراض، وأيًّا ما كان فهو مقرِّرٌ للوحدانية، ومزيح لما عسى يُتوهّم أن في الوجود إلهًا لكن لا يستحق العبادة»[1].

وأكّد ذلك المعصومي الخُجندي (١٣٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر فضلها، قائلًا: «واعلم أن لا إله إلا اللَّه هي الكلمة الفارقة بين الكفر والإسلام، وهي كلمة التقوى التي ألزمهم، وهي العروة الوثقى، وهي التي جعلها إبراهيم كلمةً باقية في عقبه لعلهم يرجعون، وليس المراد قولها باللسان فقط، مع الجهل بمعناها، فإن المنافقين يقولونها، وهم تحت الكفار في الدرك الأسفل من النار، وهم يصلّون ويحجّون ويطوفون ويقرؤون القرآن ويتصدّقون، ولكن المراد قولها مع معرفتها بالقلب، والإذعان بها، ومحبتها، ومحبة أهلها، وبغض ما خالفها، ومعاداته»[2].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان معناها: «فمعنى لا إله إلا اللَّه: لا معبود بحق إلا اللَّه؛ لأنَّ الإله هو المعبود المطاع، فإن الإله هو المألوه الذي يستحق

(١) تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (١/ ١٨٣).
(٢) مفتاح الجنة، ص: ٣٨.

أن يُعبد، وكونه يستحق هو بما اتصف من الصفات التي تستلزم أن يكون هو المحبوب غاية الحب، المخضوع له غاية الخضوع، والإله هو المحبوب الذي تألهه القلوب بحبها، وتخضع له وتذلّ له وتخافه وترجوه، وتنيب إليه في شدائدها، وتدعوه في مهمّاتها، وتتوكل عليه في مصالحها، وتلجأ إليه، وتطمئن بذكره، وتسكن إلى حُبّه، وليس ذلك إلا للَّه وحده»[١].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

مما جاء عن أئمة المالكية في معنى شهادة أن لا إله إلا اللَّه، وأركانها:

**ما قاله الإمام مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير هذه الكلمة العظيمة** «لا إله إلا اللَّه»: بالتوحيد؛ فقد «**قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: سُئلَ مالكٌ عن الكلام والتوحيد، فقال: محال أن نظنَّ بالنَّبي ﷺ أنه علّم أمته الاستنجاء، ولم يعلّمهم التوحيد، والتوحيد ما قاله النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا اللَّه»[٢]، فما عُصم به الدم والمال حقيقة التوحيد**»[٣].

**وقال ابن بطال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مقررًا معنى كلمة التوحيد: «وقال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلَّا اللَّه»: وحديث هذا الباب**

---

(١) المصدر السابق ص: ٥٩-٦٠.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٦.

إنما قاله ﷺ في حال قتاله لأهل الأوثان الذين كانوا لا يقرون بتوحيد اللَّه، وكانوا إذا قيل لهم: لا إله إلا اللَّه يستكبرون، فدعاهم النبي ﷺ إلى الإقرار بالوحدانية، وخلع ما دونه من الأوثان»(١).

وقال الطرطوشي(٢) (٥٢٠هـ) رحمه الله: «فإذا قلت: لا إله إلا اللَّه نفيت ما لا يجوز في صفته من شريك في عبادته، مع الإقرار بأنه الإله وحده»(٣).

وقال القرافي(٤) (٦٨٤هـ) رحمه الله: «والإله المعبود، وليس المراد نفي المعبود كيف كان، لوجود المعبودين في الوجود، كالأصنام والكواكب، بل ثم صفة مضمرة تقديرها: لا معبود مستحق للعبادة إلا اللَّه، ومن لم يضمر هذه الصفة لزمه أن يكون تشهّده كذبًا»(٥).

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشافعيَّة:**

قرر أئمة الشافعية في كتبهم بيان معنى كلمة التوحيد مما يوجب

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢/ ٥٢.

(٢) أبو بكر محمد بن الوليد بن خلف الأندلسي الطرطوشي، كان إمامًا عالمًا، زاهدًا ورعًا، ديِّنًا متواضعًا، متقشفًا متقللًا من الدنيا، راضيًا باليسير، توفي بالإسكندرية سنة ٥٢٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٩٠-٤٩٦.

(٣) الدعاء المأثور وآدابه، ص: ١٧٨.

(٤) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين الصنهاجي، من علماء المالكية، نسبته إلى قبيلة صنهاجة من برابرة المغرب، وإلى القرافة محلة بالقاهرة، وهو مصري المولد والمنشأ والوفاة، له مصنفات جليلة في الفقه والأصول؛ منها: الذخيرة في فقه المالكية، توفي سنة ٦٨٤هـ. تراجع ترجمته في: الأعلام للزركلي ١/ ٩٤-٩٥.

(٥) الذخيرة ٢/ ٥٧.

إدراك هذه الحقيقة، وبيان ذلك على النحو التالي:

**قال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥]- : «يقول: لا معبود بحق تجوز عبادته وتصلح الألوهة له إلا اللَّه الذي هذه الصفات صفاته، فادعوه أيها الناس مخلصين له الدين، مخلصين له الطاعة، مفردين له الألوهة، لا تشركوا في عبادته شيئًا سواه»(١).**

**وقال البيضاوي (٦٨٥هـ)(٢) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في معنى قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾- : «مبتدأ وخبر، والمعنى أنه المستحق للعبادة لا غيره»(٣).**

**وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [طه: ٩٨]- : «يقول لهم موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ليس هذا إلهكم، ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ أي: لا يستحق ذلك على العباد إلا هو، ولا تنبغي العبادة إلا له، فإنَّ كلَّ شيءٍ فقيرٌ إليه، عبدٌ لربه»(٤).**

---

(١) جامع البيان للطبري ٢١/ ٤١٠.

(٢) عبد اللَّه بن أبي القاسم عمر بن محمد بن أبي الحسن، علي البيضاوي الشيرازي الشافعي، قاض مفسر، ولد في المدينة البيضاء قرب شيراز بفارس، من مؤلفاته: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، طوالع الأنوار في أصول الدين، الغاية القصوى في دراية الفتوى على مذهب الشافعية، وغيرها، توفي بتبريز سنة ٦٨٥هـ. تراجع ترجمته في: طبقات الشافعية لابن شهبة ١/ ١٠٣، والطبقات الكبرى للسبكي ٨/ ٧٦، والأعلام للزركلي ٤/ ١١٠.

(٣) أنوار التنزيل للبيضاوي ١/ ٢٥٧.

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٥/ ٣١٤.

**وقال الزركشي (٧٩٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قول «لا إله إلا اللَّه»؛ أي: على هذه الصيغة الخاصة الجامعة بين النفي والإثبات، ليدل على حصر الإلهية للَّه تعالى، فإن الجمع بين النفي والإثبات أبلغ صيغ الحصر، وقد ثبت العلم الضروري بالاكتفاء بهذه الكلمة الشريفة في إثبات التوحيد للَّه تعالى، من غير نظر إلى واسطة بين النفي والإثبات، ولا انضمام لفظ آخر إليه»[(١)].**

**وقال جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في معنى قوله تعالى -: «﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ﴾؛ أي: لا معبود بحق في الوجود ﴿إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ﴾ الدَّائم بالبقاء»[(٢)].**

**وقال ابن حجر الهيتمي[(٣)] (٩٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح كلام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ««وأشهد»؛ أي: أعلم وأبين، «أن لا إله» لا معبود بحق في الوجود «إلا اللَّه الواحد»»[(٤)].**

**وقال المناوي (١٠٣١هـ)[(٥)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند شرحه مقدمة الجامع**

---

(١) رسالة: (معنى لا إله إلا اللَّه) للزركشي، ص: ١٥، (التاسع).

(٢) تفسير الجلالين، ص: ٥٣.

(٣) أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين، أبو العباس: فقيه باحث مصري، ولد في محلة أبي الهيتم (من إقليم الغربية بمصر) عام ٩٠٩هـ، وإليها نسبته. تلقى العلم في الأزهر، ومات بمكة. له تصانيف كثيرة، منها: مبلغ الأرب في فضائل العرب. انظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول (١/ ٢٣٠)، والأعلام للزركلي (١/ ٢٣٤).

(٤) الفتح المبين بشرح الأربعين للهيتمي، ص: ٨٢.

(٥) هو زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي القاهري الشافعي، المشهور: بالمناوي، توفي سنة: ١٠٣١، من مؤلفاته: فيض=

الصغير: «جمع في الشهادتين بين النفي والإثبات، مع تنزيه الإله الحق المثبت له ذلك عما لا يليق بكمال جلال وحدانيته»[(١)].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرَّر أئمَّة الحنابلة -رحمهم اللَّه- معنى لا إله إلا اللَّه كما قرره أئمة المذاهب الأخرى، فمن تقريرات أئمَّة الحنابلة في معنى لا إله الا اللَّه:

قال أحمد بن محمد أبو الحارث الصائغ[(٢)] رَحِمَهُ اللَّهُ: «سألت أبا عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، قلت: إذا قال الرجل: لا إله إلا اللَّه، فهو مؤمن؟ قال: كذا كان بدء الإيمان، ثم نزلت الفرائض: الصلاة، والزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت»[(٣)].

فالإمامُ أحمد يريد أن يبيِّن أنَّ لـ «لا إله إلا اللَّه» مقتضى، وهو العمل بشروطها[(٤)] ولوازمها.

وقال الوزير أبو المظفر ابن هبيرة (٥٦٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإذا قلت: لا إله إلا اللَّه، فقد اشتمل نطقك هذا على أن ما سوى اللَّه ليس بإله، فيلزمك إفراده سبحانه بذلك وحده. قال: وجملة الفائدة في ذلك، أن تعلم أن هذه الكلمة هي مشتملة على الكفر بالطاغوت والإيمان باللَّه،

---

= القدير، الفتوحات السبحانية، الصفوة. تراجع ترجمته في: الأعلام للزركلي ٦/ ٢٠٤، ومعجم المؤلفين لكحالة ٤/ ١٩٦.

(١) فيض القدير للمناوي ١/ ٣١.

(٢) من تلاميذ الإمام أحمد روى عنه مسائل عدة. انظر: طبقات الحنابلة ١/ ٧٤.

(٣) السنة للخلال ٣/ ٥٦٤.

(٤) وسيأتي بعض هذه الشروط ضمن كلام الأئمة الآتي.

فإنك لما نفيت الإلهية وأثبت الإيجاب للَّه سبحانه كنت ممن كفر بالطاغوت وآمن بالله»(١).

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمَّا التوحيد الذي ذكره اللَّه في كتابه، وأنزل به كتبه، وبعث به رسله، واتفق عليه المسلمون من كل ملة، فهو كما قال الأئمة: شهادة أن لا إله إلا اللَّه، وهو عبادة اللَّه وحده لا شريك له، كما بين ذلك بقوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، فأخبر أن الإله: إله واحد، لا يجوز أن يتخذ إله غيره، فلا يعبد إلَّا إيَّاه، كما قال في السورة الأخرى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١]. . . . . . . ثم قال: والشرك الذي ذكره اللَّه في كتابه إنما هو عبادة غيره من المخلوقات: كعبادة الملائكة، أو الكواكب، أو الشمس، أو القمر، أو الأنبياء، أو تماثيلهم، أو قبورهم، أو غيرهم من الآدميين، ونحو ذلك»(٢).

ثم قرَّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ «لا إله إلا اللَّه» تقوم على ركنين عظيمين هما النفي والإثبات، حيث يقول: «إذا شهد أنه لا إله إلا هو فقد أخبر وبين وأعلم أن ما سواه ليس بإله فلا يعبد، وأنه وحده الإله الذي يستحق العبادة، وهذا يتضمن الأمر بعبادته والنهي عن عبادة ما سواه، فإن النفي والإثبات في مثل هذا يتضمن الأمر والنهي، ... والعابدون إنما مقصودهم أن يعبدوا من هو إله يستحق العبادة، فإذا قيل لهم كل ما سوى اللَّه ليس بإله، إنما الإله هو

---

(١) نقله الشيخ سليمان بن عبد اللَّه في تيسير العزيز الحميد (ص: ٥٥).

(٢) الفتاوى الكبرى ٦/ ٥٦٤.

اللَّه وحده، كان هذا نهيًا لهم عن عبادة ما سواه وأمرًا بعبادته»(١).

وقال البهوتي الحنبلي (١٠٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال: (وأشهد)؛ أي: أعلم (أن لا إله)؛ أي: معبود بحق في الوجود (إلا اللَّه وحده»)(٢).

وقال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ودليل الشهادة قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]، ومعناها: لا معبود بحق إلا اللَّه؛ وحد النفي من الإثبات: لا إلَه نافيًا جميع ما يعبد من دون اللَّه، إلا اللَّه مثبتًا العبادة للَّه وحده، لا شريك له في عبادته، كما أنه لا شريك له في ملكه، وتفسيرها الذي يوضحها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ٦٤]»(٣).

وقال سليمان بن عبد اللَّه (١٢٣٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومعنى لا اله الا اللَّه؛ أي: لا معبود بحق إلا إله واحد، وهو اللَّه وحده لا شريك له، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] مع قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]»(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى ١٤/ ١٧١-١٧٣.

(٢) كشاف القناع عن متن الإقناع (١/ ١٥).

(٣) الدرر السنية في الأجوبة النجدية ١/ ١٣٠.

(٤) تيسير العزيز الحميد (ص: ٥٣).

### • الفرع الثاني: شروط شهادة أن لا إله إلا اللَّه:

كما أن شهادة أن لا إله إلا اللَّه لها معنى لا تصح من قائلها حتى يدرك معناها، فكذلك لها شروط لا يتحقق معناها إلا بها، وهي من مقتضى وحقوق هذه الكلمة، وهي سبعة شروط دلت عليها نصوص الوحي، وقد جمعها بعض أهل العلم في قوله:

«العلم واليقين والقبول والانقياد فادر ما أقول
والصدق والإخلاص والمحبه وفقك اللَّه لما أحبه»[1]

وتفصيلها هو:

**الأول**: العلم بكلمة التوحيد المنافي للجهل.

**الثاني**: اليقين بها المنافي للشك.

**الثالث**: القبول لها المنافي للرد.

**الرابع**: الانقياد لها المنافي للترك.

**الخامس**: الإخلاص فيها المنافي للشرك.

**السادس**: الصدق المنافي للكذب.

**السابع**: المحبة للتوحيد المنافي لضدها وهو البغضاء.

وهذه الشروط لها أدلتها الصريحة التي تدل على أن صاحبها لا ينتفع بها مالم تتحقق فيه وتوجد منه تلك الشروط، وسترد هذه الشروط بأدلتها في كلام أهل العلم من المذاهب الأربعة، إلا أن بعض أهل العلم ذكرها

---

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/ ٤١٨).

كاملة، وبعضهم اقتصر على ذكر بعضها؛ إلا أنه ومن خلال النصوص وكلام أهل العلم يتضح أن لشهادة أن لا إله إلا اللَّه سبعة شروط، وقد يضيف بعضهم النطق بها ليكون شرطًا ثامنًا، وإليك كلام أئمة المذاهب الأربعة في تلك الشروط وتفصيلاتهم لها:

- **أولًا: تقريرات أئمة الحنفية**

قد حدد أهل العلم من الحنفية مجموعة من الشروط المهمة لشهادة أن لا إله إلا اللَّه:

**١- وجوب نطق اللسان مقرونًا بتصديق القلب.**

**قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهنا أصل آخر، وهو: أن القول قسمان: قول القلب وهو الاعتقاد، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام. والعمل قسمان: عمل القلب، وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح. فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب لم ينفع بقية الآخر، فإن تصديق القلب شرط في اعتبارها وكونها نافعة»**(١).

**وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: في شرح حديث «من لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا اللَّه مستيقنًا بها قلبه فبشره بالجنة»**(٢)**: قوله: (يشهد)؛ أي: حال كونه (أن لا إله إلا اللَّه): ويلزم منه شهادة أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ، (مستيقنًا بها)؛ أي: بمضمون هذه**

(١) شرح الطحاوية (ص: ٣٢٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم: (٣١).

الكلمة (قلبه)؛ أي: منشرحًا بها صدره، غير شاكٍّ ومتردد في التوحيد والنبوة، اللذين هما الإيمان الإجمالي. (فبشره بالجنة) معناه: أخبر أن من كان هذه صفته فهو من أهل الجنة، وإلا فأبو هريرة لا يعلم استيقانهم، وفي هذا دلالة ظاهرة لمذهب أهل الحق أن اعتقاد التوحيد لا ينفع دون النطق عند القدرة أو عند الطلب، ولا النطق دون الاعتقاد بالإجماع، بل لا بد منهما»(١).

٢- العلم.

قال الكاساني (٥٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن أبا يوسف روى عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ هذه العبارة فقال: كان أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: لا عذر لأحد من الخلق في جهله معرفة خالقه؛ لأن الواجب على جميع الخلق معرفة الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وتوحيده، لما يرى من خلق السماوات والأرض، وخلق نفسه، وسائر ما خلق اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى»(٢).

قال بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح قول البخاري (٢٥٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب العلم قبل القول والعمل؛ لقوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، فبدأ بالعلم». «أي: هذا باب في بيان أن العلم قبل القول والعمل: أراد أن الشيء يعلم أولًا، ثم يقال، ويعمل به؛ فالعلم مقدم عليهما بالذات، وكذا مقدم عليها بالشرف؛ لأنه عمل بالقلب، وهو أشرف أعضاء البدن... وقال ابن المنير: أراد: أن العلم

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ١١١).
(٢) بدائع الصنائع (٧/ ١٣٢).

شرط في صحة القول والعمل؛ فلا يعتبران إلا به؛ فهو متقدم عليهما؛ لأنه مصحح النية المصححة للعمل؛ فنبه البخاري على ذلك»(١).

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فيتعين على كلِّ موقنٍ أن يعتنيَ بشأنها [كلمة التوحيد] مَبْنًى ومعنًى؛ ليُنقل من إفادة مبناها إلى إعادة معناها، فإنها مفتاح الجنة، وعن النار بمنزلة الجُنَّة للنّاس والجِنَّة.

وقد نصّ الأئمة من سادات الأمة، أنه لا بُدَّ من فهم معناها المترتب على علم مبناها؛ ليخرج عن رِبقة التقليد، ويدخل في رفعة التحقيق والتأييد، وقد قال تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]»(٢).

وقال الخجندي (١٣٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان شروط هذه الكلمة: «ولا إله إلا اللَّه هي كلمة الإخلاص المنافية للشرك، وكلمة التقوى التي تقي قائلها من الشرك باللَّه، ولكن لا تنفع قائلها عند اللَّه وفي الدار الآخرة إلا بشروط:

الأوَّل: العلم بمعناها نفيًا وإثباتًا.

الثَّاني: اليقين، وهو كمال العلم بها المنافي للشك.

الثَّالث: الإخلاص المنافي للشرك.

فمن يقول لا إله إلا اللَّه ولكن لا يفهم معناها ولا يعمل به فهو

---

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢/ ٣٩).

(٢) التجريد في إعراب كلمة التوحيد، ص: ١٤.

**كمثل الحمار يحمل أسفارًا؛ ... لأن اللَّه قال: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾** [محمد: ١٩]»[١].

**٣- اليقين.**

من الأدلة التي استدل بها الحنفية على اشتراط اليقين القلبي المنافي للظن والشك حديث أبي هريرة رضي الله عنه عندما قال له النبي ﷺ: **«من لقيت يشهد أن لا إله إلا اللَّه مستيقنًا بها قلبه فبشره بالجنة»**[٢].

**قال الملا علي القاري (١٠١٤هـ)** رحمه الله عند شرحه لهذا الحديث: **«(مستيقنًا بها)؛ أي: بمضمون هذه الكلمة. (قلبه)؛ أي: منشرحًا بها صدره غير شاكٍّ ومتردد في التوحيد»**[٣].

وقد تقدم اشتراط اليقين في كلام الخجندي.

**٤- الإخلاص.**

**قال أبو البركات النسفي (٧١٠هـ)** رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢]: **«أي: ممحضًا له الدين من الشرك والرياء بالتوحيد وتصفية السر»**[٤].

**وقال البدر العيني (٨٥٥هـ)** رحمه الله: **«والإخلاص في الإيمان ترك الشرك، وفي الطاعة ترك الرياء»**[٥].

---

(١) مفتاح الجنة، ص: ٥٩-٦٠.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) المرقاة (١/ ١١٢).

(٤) تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٣/ ١٦٨).

(٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢/ ١٢٨).

قال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: ««وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا اللَّه خالصًا من قلبه»[١]؛ أي: لا يشوبه شك وشرك، ولا يخلطه نفاق وسمعة ورياء»[٢].

وقد تقدم اشتراط الإخلاص في كلام الخجندي.

٥- الصدق.

قال الحكيم الترمذي (نحو ٣٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وثمرة هذه الكلمة لأهلها، وأهلها من رعاها حتى قام بوفائها وصدقها، ومن لم يرعها فليس من أهل لا إله إلا اللَّه، إنما هم من أهل قول لا إله إلا اللَّه، فأهل قول لا إله إلا اللَّه من كان مرجعه إلى القول به والعمل بهواه، وأهل لا إله إلا اللَّه من كان مرجعه إلى إقامة هذا القول وفاءً وصدقًا»[٣].

قال بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ - عند شرحه لحديث: «ما من أحد يشهد أن لا إله إلا اللَّه وأن محمدًا رسول اللَّه ﷺ صدقًا من قلبه إلا حرمه اللَّه على النار»[٤]-: «قوله: (صدقًا من قلبه) احترز به عن شهادة المنافقين»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٩٩).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/ ٣٥٤٥).

(٣) نوادر الأصول في أحاديث الرسول (٣/ ١٧).

(٤) تقدم تخريجه قريبًا.

(٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢/ ٢٠٧).

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند شرحه لنفس الحديث: «وقوله: (من قلبه) صفة «صدقًا»؛ لأن الصدق قد لا يكون (من قلبه)؛ أي: اعتقاد، كقول المنافق: إنك لرسول اللَّه»[(١)].

٦- المحبة:

قال شمس الدين الحنفي (٨٤٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وقد سئل عن الولي-: «هو من قال لا إله إلا اللَّه، وقام بشروطها، وشروطها أن يوالي اللَّه ورسوله، بمعنى: أن يواد اللَّه بشهادته له بالوحدانية ولمحمد ﷺ بالرسالة»[(٢)].

وقال بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -عند شرحه لحديث: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان» الحديث-: «قال النووي: هذا حديث عظيم، أصل من أصول الإسلام، قلت: كيف لا، وفيه محبة اللَّه ورسوله ﷺ التي هي أصل الإيمان، بل عينه»[(٣)].

- **ثانيًا: تقريرات أئمة المالكية**

ذكر أئمة المالكية كذلك الشروط للشهادة بما يبين أن قائل هذه الكلمة إنما يحققها في حالة التزامه بتلك الشروط، ومن ذلك:

١- وجوب نطق اللسان مقرونًا بتصديق القلب.

قال الخراشي[(٤)] (١١٠١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يتقرَّر الإسلام إلَّا بالنطق

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٩٩).

(٢) الطبقات الكبرى للشعراني (ص ٤٤٥).

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ١٤٨).

(٤) محمد بن عبد اللَّه الخراشي المالكي، أبو عبد اللَّه، ولد سنة ١٠١٠هـ، أول من تولى=

بالشهادتين، والتزام أحكامهما»[١].

وقال ابن أبي زيد القيرواني[٢] (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجب أمور الديانات: من ذلك الإيمانُ بالقلب، والنُّطقُ باللِّسان أنَّ اللَّه إلَهٌ واحدٌ لا إله غيرُه»[٣].

وذكر ابن عبد البر[٤] (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ النية لا تكفي للدخول في الإسلام، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وذلك أن أحدًا لا يكون بالنية مسلمًا دون القول حتى يلفظ شهادة الإيمان وكلمة الإسلام، ويكون قلبه مصدقًا للسانه في ذلك، فكما لا يكون مسلمًا حتى يشهد بشهادة الحق، فكذلك لا يكون

---

= مشيخة الأزهر، نسبته إلى قرية يقال لها: أبو خراش من البحيرة، بمصر، كان فقيهًا فاضلًا ورعًا، أقام وتوفي بالقاهرة سنة ١١٠١هـ، من كتبه: الشرح الكبير على متن خليل في فقه المالكية. تراجع ترجمته في: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (٤/ ٦٣)، الأعلام للزركلي ٦/ ٢٤٠-٢٤١.

(١) شرح الخرشي على مختصر خليل ٨/ ٦٢.

(٢) الإمام العلامة القدوة الفقيه، عالم أهل المغرب، أبو محمد عبد اللَّه بن أبي زيد القيرواني المالكي، ويقال له: مالك الصغير، وكان أحد من برز في العلم والعمل، حاز رئاسة الدين والدنيا، ورحل إليه من الأقطار، ونجب أصحابه، وكثر الآخذون عنه، وهو الذي لخّص المذهب، وملأ البلاد من تواليفه، صنّف كتاب: النوادر والزيادات، واختصر في المدونة، وعلى هذين الكتابين المعول في الفتيا بالمغرب، وكتاب الرسالة، توفي سنة ٣٨٩هـ. تراجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٠-١٣.

(٣) قطف الجني الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني (ص: ٤٤).

(٤) يوسف بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد البر النمري الحافظ، شيخ علماء الأندلس وكبير محدّثيها في وقته، وأحفظ من كان بها لسنة مأثورة، توفي سنة ٤٦٣هـ، تراجع ترجمته في: ترتيب المدارك (٢/ ٣٥٢).

متطهرًا ولا مصليًّا حتى ينطق بالشهادة، وإن ما تعتقده الأفئدة من الإسلام والإيمان ما تنطق به الألسنة»(١).

وقال محمد بن يحيى المختار(٢) (١٣٣٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسيره قول البخاري للمعرفة بأنها: «فعل القلب»؛ أي: «اعتقاده أنَّ اللَّه واحد لا شريك له، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله... وأمَّا مجرَّد التَّلفظ بالشهادتين من غير اعتقاد لما تضمنتا فليس بمعرفة، بل هو نفاق»(٣).

٢- العلم بمعنى كلمة التوحيد:

قال القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديث: «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا اللَّه دخل الجنة»(٤): «ومذهب (أهل السُّنة): أنَّ المعرفةَ مُرْتَبطة بالشهادتين، لا تنفع إحداهما، ولا تنجي من النَّار دون الأخرى، إلَّا لمن لم يقدر عليها من آفةٍ بلسانه»(٥).

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿وَلَا يَمۡلِكُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [سورة

---

(١) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ١/ ١٥٢-١٥٣.

(٢) محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد اللَّه الشنقيطي الولاتي، عالم بالحديث، من فقهاء المالكية، شنقيطي الأصل، كان قاضيًا بجهة الحوض بصحراء الغرب الكبرى، وتردَّد إلى تونس، نسبته إلى مدينة (ولاتة) ببلاد الحوض، له كتب منها: «فتح الودود على مراقي الصعود»، في الأصول، و«شرح البخاري»، ويبلغ عدد كتبه ورسائله المائة، توفى سنة ١٣٣٠هـ. تراجع ترجمته في: الأعلام للزركلي ٧/ ١٤٢-١٤٣.

(٣) نور الحق الصبيح في شرح بعض أحاديث الجامع الصحيح ١/ ٦٠.

(٤) رواه مسلم، برقم: ٤٣.

(٥) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم ١/ ٢٥٣.

الزخرف: ٨٦]- : «قال ابن عباس رضي الله عنهما : «إلا من شهد بالحق : أي شهد أن لا إله إلا اللَّه وأنَّ محمدًا رسول اللَّه»[١] .

ثم قال القرطبي رحمه الله : «إنَّ شرط سائر الشهادات في الحقوق وغيرها أن يكون الشاهد عالمًا بها»[٢] .

قال ابن المنيّر (٦٨٣هـ) رحمه الله : «أراد أن العلم شرط في صحة القول والعمل، فلا يعتبران إلا به»[٣] .

وقال مبارك الميلي[٤] (١٣٦٤هـ) رحمه الله : «مجرد النطق بالشهادتين لا يطرد عن ساحة القلب شبح الشرك، ولا سيما نطق من لُقِّنَهما تقليدًا عاديًّا خاليًا من فهم معناهما، وإنما اعترف بهما بحكم الوسط لا باضطرار العلم، ولم ينطق المشركون بالشهادتين لما دعاهم رسول اللَّه ﷺ؛ لأنهم عالمون بمعناهما، ويرون النطق بهما التزامًا لما يدعو إليه الرسول، ونبذًا لما يخالف دعوته، وقد أصابوا في هذا الرأي، ثم اختاروا بعد ذلك الرأي الناشئ عن العلم باللغة ومعاني الكلام

(١) تفسير القرطبي ١٦/ ١٢٢.

(٢) المصدر السابق ١٦/ ١٢٣.

(٣) نقل ذلك القاري في عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢ / ٣٩) تحت باب العلم قبل القول والعمل لقوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، فبدأ بالعلم.

(٤) هو مبارك بن محمد إبراهيمي الميلي الجزائري. ولد رحمه الله سنة (١٣١٦هـ) تقريبًا في «دوار أولاد أمبارك» من قرى الميلية من أحواز قسنطينة في الجزائر، التحق بجامع الزيتونة بتونس، وبعد عودته إلى بلاده كان له نشاط قوي في الدعوة، وخاصة إلى التوحيد ونبذ الشرك وتصحيح عقائد أهل وطنه الجزائر. توفي رحمه الله سنة ١٣٦٤هـ عن ٤٧ سنة. ملخصًا من مقدمة كتاب «الشرك ومظاهره» للمحقق.

التمسك بما وجدوا عليه آباءهم، وقد أخطأوا في هذا الاختيار، ولو رأوا مجرد التشهد كافيًا في رفع وصف الشرك عنهم مع بقائهم على عقائدهم الباطلة وعوائدهم القبيحة؛ لأقروا واستراحوا»[١].

٣- اليقين.

قال ابن أبي زمنين[٢] (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات: ١٥] لم يشكّوا»[٣].

وقال القرطبي (٦٥٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يكفي مجرد التلفظ بالشهادتين، بل لا بد من استيقان القلب»[٤].

وقال أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات: ١٥]، وانتفاء الريبة يجب أن يقارن الإيمان»[٥].

وقال الثعالبي (٨٧٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾؛ أي: لم يشكّوا»[٦].

---

(١) رسالة الشرك ومظاهره (ص: ٥٧-٥٨).

(٢) محمد بن عبد اللَّه بن عيسى بن أبي زمنين المري القرطبي المالكي، صاحب أصول السنة، توفي سنة: ٣٩٩هـ، تراجع ترجمته في: ترتيب المدارك (٢/ ٢٥٩)، وشجرة النور الزكية (١/ ٢٣٨).

(٣) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٤/ ٢٦٦).

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/ ١٢٠).

(٥) البحر المحيط في التفسير (٩/ ٥٢٤).

(٦) تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٢٧٨).

٤- الإخلاص.

قال ابن بطال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الشفاعة إنما تكون في أهل الإخلاص خاصة، وهم أهل التصديق بوحدانية الله، ورسله، لقوله ﷺ: «خالصًا من قلبه، أو نفسه»»[١].

وقال ابن العربي (٥٤٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعليقًا على قول الإمام مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قوله تعالى: ﴿وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤] قال: «لا بأس أن يحب الرجل الثناء الحسن إذا خلصت فيه النية». قال القاضي: «صدق مالك، مدار كل نية وعمل على الإخلاص»[٢].

٥- الصدق.

قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وذلك أن أحدًا لا يكون بالنية مسلمًا دون القول حتى يلفظ شهادة الإيمان وكلمة الإسلام، ويكون قلبه مصدقًا للسانه في ذلك»[٣].

قال القرطبي (٦٥٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله في حديث معاذ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»[٤]، هكذا وقع هذا الحديث في «كتاب مسلم» عن جميع رواته فيما عَلِمْتُهُ، وقد زاد البخاريُّ فيه: صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، وهي زيادةٌ حسنةٌ تنصُّ على

(١) شرح صحيح البخاري ١/ ١٧٦.
(٢) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس لابن العربي (ص: ١٠٧٨)
(٣) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ١/ ١٥٣.
(٤) أخرجه البخاري برقم: (١٢٨)، ومسلم برقم: (٣٢).

صحَّةِ ما تضمَّنَتْهُ الترجمة المتقدِّمة، وعلى فساد مذهب المرجئة؛ كما قدَّمناه.

ومعنى صدق القلب: تصديقُهُ الجازمُ بحيث لا يخطُرُ له نقيضُ ما صدَّق به، وذلك إمَّا عن برهان، فيكونُ عِلْمًا، أو عن غيره، فيكونُ اعتقادًا جَزْمًا»[(١)].

٦- المحبة.

قال ابن جُزَيّ (٧٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «محبة اللَّه تعالى وهي نوعان: عامة وخاصة، فالعامة لجميع المسلمين، ولا يصح الإيمان إلا بها، وهو مقام أصحاب اليقين، والخاصة مقام المقربين، وهي أعلى المقامات وأرفع الدرجات»[(٢)].

٧- الانقياد.

قال الخرشي (١١٠١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا يتقرَّر الإسلام إلَّا بالنطق بالشهادتين والتزام أحكامهما»[(٣)].

وقال ابن بطال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولو أن أهل الأوثان وحّد بعضهم وشهد أن لا إله إلا اللَّه، وحكم له بحكم الإسلام فى منع نفسه وماله، ثم عرضت عليه شرائع الإسلام بعد ذلك فامتنع من الإقرار برسول اللَّه ﷺ كان لا شك باللَّه كافرًا»[(٤)].

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/ ١٢٦).

(٢) القوانين الفقهية (ص: ٢٨٥).

(٣) شرح الخرشي على مختصر خليل ٨/ ٦٢.

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢/ ٥٣).

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] أقسم تعالى في هذه الآية الكريمة بنفسه الكريمة المقدسة، أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم رسوله ﷺ في جميع الأمور، ثم ينقاد لما حكم به ظاهرًا وباطنًا، ويسلمه تسليمًا كليًّا، من غير ممانعة ولا مدافعة ولا منازعة، وبين في آية أخرى أن قول المؤمنين محصور في هذا التسليم الكلي، والانقياد التام ظاهرًا وباطنًا لما حكم به ﷺ»[١].

● ثالثًا: تقريرات أئمة الشافعية.

بيَّن أئمة الشافعية وفصلوا في بيان الشروط الواجبة لتحقيق كلمة التوحيد وبيان ذلك على النحو التالي:

١- التَّلفُّظ بها باللِّسان مع التصديق:

قال الآجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ -بعد نقله حديث: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا اللَّه وأني رسول اللَّه»-: «فهذا الإيمان باللسان نطقًا فرض واجب»[٢].

وقال محمد بن نصر المروزي (٣٩٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والشاهد بلا إله إلا اللَّه، هو المصدق المقر بقلبه، يشهد بها للَّه بقلبه ولسانه، يبتدئ

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٢٤٥-٢٤٦).

(٢) الشريعة للآجري ١/ ٢٧٥: (القول بأن الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح).

بشهادة قلبه والإقرار به، ثم يثني بالشهادة بلسانه والإقرار به»[١].

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «شعب الإيمان»[٢]: «باب الدليل على أن التصديق بالقلب والإقرار باللسان أصل الإيمان، وأن كليهما شرط في النقل عن الكفر عند عدم العجز».

٢، ٣، ٤- العلم والإخلاص واليقين:

قال الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]: «وهم الذين يشهدون شهادة الحقّ فيوحدون الله، ويخلصون له الوحدانية، على علم منهم ويقين بذلك»[٣].

وقال ابن حبان البستي[٤] (٣٥٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذكر البيان بأن الجنة إنما تجب لمن شهد لله -جل وعلا- بالوحدانية، وكان ذلك عن يقين من قلبه، لا أن الإقرار بالشهادة يوجب الجنة للمقر بها، دون أن يقر بها بالإخلاص»[٥].

---

(١) تعظيم قدر الصلاة للمروزي، ص: ٤٦٢.

(٢) شعب الإيمان للبيهقي ١/ ٢٧.

(٣) جامع البيان للطبري ٢١/ ٦٥٥.

(٤) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم البستي، الإمام المحدث، من مؤلفاته: معرفة المجروحين، الصحابة، الثقات، وغيرها، توفي سنة: ٣٥٤. تراجع ترجمته في: طبقات الشافعية لابن شهبة ١/ ١٤، والطبقات الكبرى للسبكي ٣/ ٨٢.

(٥) صحيح ابن حبان ١/ ٤٢٩.

وقال الخطابي (٣٨٨هـ)[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ -عند شرحه حديث جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ المشهور-: «وأمَّا قوله: (ما الإحسان)؛ فإنَّ معنى الإحسان هاهنا: الإخلاص، وهو شرطٌ في صحَّة الإيمان والإسلام معًا، وذلك أنَّ من وصف الكلمة وجاء بالعمل من غير نية وإخلاص لم يكن محسنًا، ولا كان إيمانه في الحقيقة صحيحًا كاملًا، وإن كان دمه في الحكم محقونًا، وكان بذلك في جملة المسلمين معدودًا»[(٢)].

وقال أبو منصور البغدادي (٤٢٩هـ)[(٣)] رَحِمَهُ اللَّهُ: «الرُّكن الأوَّل من أركان الإسلام كما ورد به الخبر، شهادة أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا رسول اللَّه ﷺ، ولهذه الشهادة شروط؛ منها: أنها لا تقبل ولا يثاب عليها صاحبها إلا إذا عرف صحتها وقالها عن معرفة وتصديق لها بالقلب، فأما إذا أطلقها المنافق الذي يعتقد خلافها فإنه لا يكون عند اللَّه

(١) أبو سليمان حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم البستي، أخذ الفقه الشافعي عن القفال الشاشي وأبي علي بن أبي هريرة، من مؤلفاته: معالم السنن، والغنية عن الكلام وأهله، وغريب الحديث، وغيرها، توفي سنة: ٣٨٨. تراجع ترجمته في: السير للذهبي ١٧/ ٢٣، والطبقات الكبرى للسبكي ٣/ ٢٨٢.

(٢) معالم السنن للخطابي ٤/ ٢٩٦.

(٣) هو أبو منصور، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي التميمي، متكلم من أئمة الأصوليين، وأعيان فقهاء الشافعية. ولد في بغداد ونشأ فيها، ثم رحل مع أبيه إلى خراسان، واستقرّ في نيسابور، توفي سنة: ٤٢٩، من مؤلفاته: تفسير أسماء اللَّه الحسنى، وفضائح المعتزلة، وفضائح القدرية، والإيمان وأصوله، ونفي خلق القرآن، والفرق بين الفرق، وغيرها. تراجع ترجمته في: السير للذهبي ١٧/ ٥٧٢، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٥/ ٨٦، برقم: ٤٦٨.

مؤمنًا ولا ناجيًا من عقاب الآخرة، وإنما يجرى عليه في الظاهر حكم الإسلام في سقوط الجزية عنه، وفي دفنه في مقابر المسلمين»(١).

ونقل الذهبي (٧٤٨هـ)(٢) حديث: «من علم أن لا إله إلا اللَّه دخل الجنة»(٣) فقال عقبه: «ولا يعلم العبد أنه لا إله إلا اللَّه حتى يبرأ من كل دين غير الإسلام، وحتى يتلفظ بلا إله إلا اللَّه موقنًا بها»(٤).

٥- الصِّدق المنافي للكذب:

قال الآجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد نقله قول اللَّه تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]: «فهذا يدلك على أن على القلب: الإيمان، وهو التصديق والمعرفة، ولا ينفع القول إذا لم يكن القلب مصدقًا بما نطق به اللسان مع العمل...»(٥).

وقال أبو منصور البغدادي (٤٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الرُّكن الأوَّل من أركان الإسلام كما ورد به الخبر، شهادة أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا

(١) أصول الدين للبغدادي، ص: ١٨٨-١٨٩.

(٢) الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني، الدمشقي الشافعي المعروف بالذهبي، من مصنفاته: تاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء، والميزان، وغيرها، توفي سنة (٧٤٨هـ). انظر: الدرر الكامنة لابن حجر ١/ ٤٥٨، وطبقات الحفاظ للسيوطي، ص: ١٠٨، والأعلام للزركلي ٥/ ٣٢٦.

(٣) قال محققو السير: إسناده حسن، ومتنه صحيح، فقد أخرجه أحمد في مسنده ١/ ٦٥، ١/ ٦٩، ومسلم برقم: (٢٦).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي ١٤/ ٣٠٦، في آخر ترجمة أبي قريش.

(٥) الشريعة للآجري ١/ ٢٧٤.

رسول اللَّه، ولهذه الشهادة شروط، منها: أنها لا تقبل ولا يثاب عليها صاحبها إلا إذا عرف صحتها، وقالها عن معرفة وتصديق لها بالقلب»[١].

وقال البغوي (٥١٦هـ) في تفسير قوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]: «فأخبر أن حقيقة الإيمان التصديق بالقلب، وأن الإقرار باللسان وإظهار شرائعه بالأبدان لا يكون إيمانًا دون التصديق بالقلب والإخلاص»[٢].

٦- القبول والخضوع المنافي للرَّد.

قال محمد بن نصر المروزي (٣٩٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ««الإيمان أن تؤمن بالله» أن توحده وتصدق به بالقلب واللِّسان، وتخضع له ولأمره، بإعطاء العزم للأداء لما أمر، مجانبًا للاستنكاف والاستكبار والمعاندة، فإذا فعلت ذلك لزمتَ محابه، واجتنبتَ مساخطه»[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من دان بدين محمد ﷺ فليقبل ما أتاه على ما وافق رأيه أو خالفه»[٤].

٧- المحبة.

قال محمد بن نصر المروزي (٣٩٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكذلك محال أن يفارق الإيمان الحب، وكان عزيزًا أن يفارق أحدهما الآخر، فإذا لم يجز

---

(١) أصول الدين للبغدادي، ص: ١٨٨-١٨٩.

(٢) معالم التنزيل للبغوي ٧/ ٣٥٠.

(٣) تعظيم قدر الصلاة للمروزي، ص: ٢٥٥.

(٤) المصدر السابق ص: ٤٢٦.

**أن يفارق البغض الكفر، فالحبُّ الإيمانُ لا غيرُه، والبغض من الكفر جزء لا غيره»[١].**

**وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب في محبة اللَّه، قال اللَّه:** ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] **قال البيهقي: فدل ذلك على أن حب اللَّه جَلَّجَلَالُهُ من الإيمان»[٢].**

هذه الأقوال من علماء الشَّافعيَّة الأعلام تبيِّن أنَّ لكلمة التَّوحيد «لا إله إلا اللَّه» شروطًا يجب تحقُّقها في قائلها، وإلَّا لم ينتفع قائلها بها.

- **رابعًا: تقريرات أئمة الحنابلة:**

قرر أئمة الحنابله ما قرره أصحاب المذاهب الأخرى من شروط لا إله إلا اللَّه التي لا ينتفع بها قائلها إلا بتحقيقها، ومن ذلك:

**١- التلفظ بها باللسان مع تصديق القلب وإقراره.**

**قال ابن منده (٣٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والشاهد بلا إله إلا اللَّه هو المصدق المقر بقلبه، يشهد بها للَّه بقلبه ولسانه، يبتدئ بشهادة قلبه والإقرار به، ثم يثني بالشهادة بلسانه والإقرار به، بنية صادقة يرجع بها إلى قلب مخلص، فذلك المؤمن المسلم»[٣].**

**وقال سليمان بن سحمان (١٣٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلا بدّ في شهادة أن**

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٧٤١).

(٢) شعب الإيمان (٢/ ٥).

(٣) الإيمان لابن منده ١/ ٣٥٠.

لا إله إلا اللَّه من اعتقاد بالجنان، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، فإن اختل نوع من هذه الأنواع لم يكن الرجل مسلمًا»[(١)].

٢- العلم

قال الوزير أبو المظفر ابن هبيرة (٥٦٠هـ) رحمه الله: «قوله: «شهادة أن لا إله إلا اللَّه»، يقتضي أن يكون الشاهد عالمًا بأن: لا إله إلا اللَّه، كما قال اللَّه: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]»[(٢)].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رحمه الله: «والقلب عليه واجبان، لا يصير مؤمنًا إلا بهما جميعًا: واجب المعرفة والعلم، وواجب الحب والانقياد والاستسلام، فكما لا يكون مؤمنًا إذا لم يأت بواجب العلم والاعتقاد لا يكون مؤمنًا إذا لم يأت بواجب الحب والانقياد والاستسلام، بل إذا ترك هذا الواجب مع علمه ومعرفته به كان أعظم كفرًا وأبعد عن الإيمان من الكافر جهلًا»[(٣)].

قال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رحمه الله عند كلامه على تفسير كلمة التوحيد: «وليس المراد قولها باللسان مع الجهل بمعناها، فإن المنافقين يقولونها وهم تحت الكفار في الدرك الأسفل من النار، مع كونهم يصلون ويتصدقون، ولكن المراد قولها مع معرفتها بالقلب، ومحبتها ومحبة أهلها، وبغض من خالفها ومعاداته»[(٤)].

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ٣٥٠).

(٢) تيسير العزيز الحميد (ص ٥٣).

(٣) مفتاح دار السعادة (١/ ٩٥).

(٤) مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن=

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «لا يتم إسلام الإنسان حتى يعرف معنى لا إله إلا اللَّه»(١).

وقال عبد الرحمن بن حسن (١٢٨٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا بد في شهادة أن لا إله إلا اللَّه من سبعة شروط، لا تنفع قائلها إلا باجتماعها. أحدها: العلم المنافي للجهل. الثاني: اليقين المنافي للشك. الثالث: القبول المنافي للرد. الرابع: الانقياد المنافي للترك. الخامس: الإخلاص المنافي للشرك. السادس: الصدق المنافي للكذب. السابع: المحبة المنافية لضدها»(٢).

وقال حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر الشروط السبعة إجمالًا: ذكر تفصيلها بأدلتها فقال: ««العلم» بمعناها المراد منها نفيًا وإثباتًا، المنافي للجهل بذلك، قال اللَّه: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقال تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [الزخرف: ٨٦]؛ أي: بلا إله إلا اللَّه ﴿وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ بقلوبهم معنى ما نطقوا به بألسنتهم... ثم قال: وفي الصحيح عن عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا اللَّه، دخل الجنة»(٣)»(٤).

---

= عبد الوهاب، الجزء الأول) (١/ ٣٦٣).

(١) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء السادس) (ص١٢، و٦٤).

(٢) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (ص: ٧٨).

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/ ٤١٩).

٣- اليقين.

قال الحسن بن علي البربهاري[(١)] (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ شهادة أن لا إله إلا اللَّه لا تقبل من صاحبها إلَّا بصدق النِّية، وخالص اليقين»[(٢)].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ): رَحِمَهُ اللَّهُ «فلا يكون الرجل مؤمنًا ظاهرًا حتى يظهر أصل الإيمان وهو: شهادة أن لا إله إلا اللَّه، وشهادة أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ، ولا يكون مؤمنًا باطنًا حتى يقرّ بقلبه بذلك؛ فينتفي عنه الشك ظاهرًا وباطنًا؛ مع وجود العمل الصالح»[(٣)].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا منزلة اليقين من الإيمان: «وهو من الإيمان بمنزلة الروح من الجسد، وبه تفاضل العارفون، وفيه تنافس المتنافسون، وإليه شمّر العاملون... فاليقين روح أعمال القلوب التي هي أرواح أعمال الجوارح»[(٤)].

وقال عبد الرحمن بن حسن (١٢٨٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله: «من شهد أن لا إله إلا اللَّه»؛ أي: من تكلم بها عارفًا لمعناها، عاملًا بمقتضاها، باطنًا وظاهرًا، فلا بد في الشهادتين من العلم واليقين والعمل بمدلولها؛ كما قال اللَّه تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا﴾ [محمد: ١٩]، وقوله: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ

---

(١) الإمام شيخ الحنابلة في عصره، أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري، أخذ عن المروزي صاحب أحمد، وعن غيره، وكان شديدًا على أهل البدع، توفي سنة: ٣٢٩هـ. تراجع ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/ ١٨.

(٢) شرح السنة للبربهاري، ص: ١٠١.

(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٨٦).

(٤) مدارج السالكين (٢/ ٣٩٧).

بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، أما النطق بها من غير معرفة لمعناها ولا يقين ولا عمل بما تقتضيه: من البراءة من الشرك، وإخلاص القول والعمل: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، فغير نافع بالإجماع»[(١)].

وقال حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في ذكره لشروط شهادة التوحيد: «اليقين المنافي للشك: بأن يكون قائلها -أي: الشهادة- مستيقنًا بمدلول هذه الكلمة يقينًا جازمًا، فإن الإيمان لا يغني فيه إلا علم اليقين لا علم الظن، فكيف إذا دخله الشك، قال اللَّه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، فاشترط في صدق إيمانهم باللَّه ورسوله كونهم لم يرتابوا؛ أي: لم يشكوا، فأما المرتاب فهو من المنافقين، ...ثم قال: وفي الصحيح من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول اللَّه، ﷺ: «أشهد أن لا إله إلا اللَّه وأني رسول اللَّه، لا يلقى اللَّه بهما عبد غير شاكٍّ فيهما إلا دخل الجنة»[(٢)] ...وفيه عنه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ من حديث طويل أن النبي ﷺ بعثه بنعليه فقال: «من لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا اللَّه مستيقنًا بها قلبه فبشره بالجنة»[(٣)] الحديث، فاشترط في دخول قائلها الجنة أن يكون مستيقنًا بها قلبه، غير شاكٍّ فيها، وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط»[(٤)].

(١) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (ص: ٣٥).
(٢) صحيح مسلم برقم (٤٤).
(٣) تقدم تخريجه قريبًا.
(٤) معارج القبول (٢/ ٤٢٠).

٤- الإخلاص.

قال ابن الجوزي (٥٩٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي﴾ [الزمر: ١٤] بالتوحيد»(١).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الشهادة للَّه بأنه لا إله إلا هو تتضمن إخلاص الإلهية له، فلا يجوز أن يتأله القلب غيره، لا بحب ولا خوف ولا رجاء، ولا إجلال ولا إكرام، ولا رغبة ولا رهبة؛ بل لا بد أن يكون الدين كله للَّه، كما قال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾ [الأنفال: ٣٩]. فإذا كان بعض الدين للَّه، وبعضه لغير اللَّه كان في ذلك من الشرك بحسب ذلك»(٢).

وقال محمد بن علي بن غريب(٣) (١٢٠٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأهل القبلة هم أهل الإسلام، وهو الاستسلام والانقياد للَّه وحده، وترك جميع الآلهة سواه، وهذا هو تحقيق معنى لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وإخلاصها له، فمن استسلم وانقاد للَّه ولغيره في معناها فهو مشرك، واللَّه لا يغفر أن يشرك به، فلفظ الإسلام يتضمن الاستسلام والانقياد، ويتضمن الإخلاص»(٤).

---

(١) زاد المسير (٧/ ١٦٩).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٧٤).

(٣) محمد بن علي بن غريب، أحد المدافعين عن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وكان زوج ابنته، وقد قتل سنة ١٢٠٩هـ. انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم ص١٦٦.

(٤) نقلًا عن: التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق، وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٨٩).

وقال حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في ذكره لشروط شهادة التوحيد: «الإخلاص» وهو تصفية العمل بصالح النية عن جميع شوائب الشرك، قال اللَّه -تبارك وتعالى-: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ [البينة: ٥]، الآية...، وغير ذلك من الآيات. وفي الصحيح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «أسعد الناس بشفاعتي من قال: لا إله إلا اللَّه خالصًا من قلبه أو نفسه»[١]، وفي الصحيح عن عتبان بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «إن اللَّه حرم على النار من قال: لا إله إلا اللَّه يبتغي بذلك وجه اللَّه»[٢]. وذكر أحاديث أخر بهذا المعنى[٣].

٥- الصدق.

قال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم -رحمك اللَّه- أنه لا يتم إسلام عبد حتى يكون متبعًا مصدقًا مسلمًا»[٤].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والشهادة لا بد فيها من علم الشاهد وصدقه وبيانه، لا يحصل مقصود الشهادة إلا بهذه الأمور»[٥].

وقال أيضًا: «والصدق والإخلاص هما في الحقيقة تحقيق الإيمان

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) صحيح البخاري برقم (٤٢٥)، وصحيح مسلم برقم (٢٦٣).

(٣) انظر: معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/ ٤٢٣).

(٤) شرح السنة للبربهاري (ص ٣٩).

(٥) مجموع الفتاوى (١٤/ ١٨٧).

والإسلام، فإن المظهرين للإسلام ينقسمون إلى مؤمن ومنافق، والفارق بين المؤمن والمنافق هو الصدق»[١].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أهمية الصدق: «وبه تميز أهل النفاق من أهل الإيمان، وسكان الجنان من أهل النيران، وهو سيف الله في أرضه، الذي ما وضع على شيء إلا قطعه، ولا واجه باطلًا إلا أرداه وصرعه، من صال به لم تردّ صولته، ومن نطق به علت على الخصوم كلمته، فهو روح الأعمال، ومحك الأحوال، والحامل على اقتحام الأهوال، والباب الذي دخل منه الواصلون إلى حضرة ذي الجلال، وهو أساس بناء الدين، وعمود فسطاط اليقين، ودرجته تالية لدرجة النبوة... والإيمان أساسه الصدق، والنفاق أساسه الكذب»[٢].

وقال حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في ذكره لشروط شهادة التوحيد: ««الصدق» فيها -يعني: الشهادة- المنافي للكذب، وهو أن يقولها صدقًا من قلبه، يواطئ قلبه لسانه، قال الله: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ١ - ٣]، إلى آخر الآيات... ثم قال: وفي الصحيحين عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله صدقًا من قلبه إلا حرمه الله على النار»[٣]، فاشترط في إنجاء من قال هذه

(١) المصدر السابق (١٠/ ١١).

(٢) مفتاح دار السعادة (١/ ٩٥).

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

الكلمة من النار أن يقولها صدقًا من قلبه، فلا ينفعه مجرد اللفظ بدون مواطأة القلب...»[١].

٦- المحبة

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن تحقيق الشهادة بالتوحيد يقتضي أن لا يحب إلا للَّه ولا يبغض إلا للَّه، ولا يوالي إلا للَّه، ولا يعادي إلا للَّه، وأن يحب ما يحبه اللَّه، ويبغض ما أبغضه»[٢].

وقال أيضًا: «فالإيمان لا بد فيه من هذين الأصلين: التصديق بالحق، والمحبة له، فهذا أصل القول، وهذا أصل العمل»[٣].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالمحبة أصل كل خير في الدنيا والآخرة... فإنها عمود الإيمان وعمدته وساقه الذي لا يقوم إلا عليه، فلا إيمان بدونها البتة»[٤].

وقال عبد الرحمن ابن سعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أصل التوحيد وروحه: إخلاص المحبة للَّه وحده، وهي أصل التأله والتعبد له، بل هي حقيقة العبادة، ولا يتم التوحيد حتى تكمل محبة العبد لربه، وتسبق محبته جميع المحاب وتغلبها، ويكون لها الحكم عليها، بحيث تكون سائر محاب العبد تبعًا لهذه المحبة التي بها سعادة العبد وفلاحه»[٥].

---

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/ ٤٢٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٣٧).

(٣) المصدر السابق (٧/ ٥٤١).

(٤) طريق الهجرتين (ص: ٤٧٦).

(٥) القول السديد شرح كتاب التوحيد (ص: ١١٤).

وقال حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذكره لشروط شهادة التوحيد: «"المحبة" لهذه الكلمة -أي: الشهادة- ولما اقتضته ودلت عليه، ولأهلها العاملين بها، الملتزمين لشروطها، وبغض ما ناقض ذلك، قال اللَّه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ﴾ [المائدة: ٥٤]، فأخبرنا اللَّه عَزَّ وَجَلَّ أن عباده المؤمنين أشد حبًّا له؛ وذلك لأنهم لم يشركوا معه في محبته أحدًا، كما فعل مدّعو محبته من المشركين الذين اتخذوا من دونه أندادًا يحبونهم كحبه، وعلامة حب العبد ربه تقديم محابه وإن خالفت هواه، وبغض ما يبغض ربه وإن مال إليه هواه، وموالاة من والى اللَّه ورسوله، ومعاداة من عاداه، واتباع رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واقتفاء أثره، وقبول هداه. وكل هذه العلامات شروط في المحبة، لا يتصور وجود المحبة مع عدم وجود شرط منها... ثم قال: وقال رسول اللَّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: أن يكون اللَّه ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا للَّه، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه اللَّه منه كما يكره أن يقذف في النار» أخرجاه من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[(١)]»[(٢)].

٧- القبول والخضوع المنافي للرَّد.

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا فرق بين من يعتقد أن اللَّه ربه

---

(١) صحيح البخاري برقم (١٦)، وصحيح مسلم برقم (٦٧).

(٢) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/ ٤٢٤).

وأن اللَّه أمره بهذا الأمر ثم يقول: إنه لا يطيعه لأن أمره ليس بصواب ولا سداد، وبين من يعتقد أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ وأنه صادق واجب الاتباع في خبره وأمره، ثم يسبه أو يعيب أمره أو شيئًا من أحواله، أو تنقصه انتقاصًا لا يجوز أن يستحقه الرسول ﷺ؛ وذلك أن الإيمان قول وعمل، فمن اعتقد الوحدانية في الألوهية للَّه ﷻ، والرسالة لعبده ورسوله، ثم لم يتبع هذا الاعتقاد موجبه من الإجلال والإكرام، والذي هو حال في القلب يظهر أثره على الجوارح، بل قارنه الاستخفاف والتسفيه والازدراء بالقول أو بالفعل، كان وجود ذلك الاعتقاد كعدمه، وكان ذلك موجبًا لفساد ذلك الاعتقاد، ومزيلًا لما فيه من المنفعة والصلاح؛ إذ الاعتقادات الإيمانية تزكي النفوس وتصلحها، فمتى لم توجب زكاة النفس ولا صلاحًا فما ذاك إلا لأنها لم ترسخ في القلب، ولم تصر صفة ونعتًا للنفس وصلاحًا، وإذا لم يكن علم الإيمان المفروض صفة لقلب الإنسان لازمة لم ينفعه، فإنه يكون بمنزلة حديث النفس وخواطر القلب، والنجاة لا تحصل إلا بيقين في القلب، ولو أنه مثقال ذرة، هذا فيما بينه وبين اللَّه، وأما في الظاهر فتجري الأحكام على ما يظهره من القول والفعل»[١].

وقال عبد الرحمن بن حسن بن محمد عبد الوهاب (١٢٨٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، فمعناها يقبل الزيادة لقوة العلم، وصلاح العمل. فلا بد من العلم بحقيقة

(١) الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص: ٣٦٩-٣٧٠).

معنى هذه الكلمة علمًا ينافي الجهل، بخلاف من يقولها وهو لا يعرف معناها... ثم قال: ولا بد من القبول المنافي للرد، بخلاف من يقولها ولا يعمل بها. ولا بد من المحبة لما دلت عليه من التوحيد والإخلاص وغير ذلك، والفرح بذلك لخلاف هذين الأمرين. ولا بد من الانقياد بالعمل بها وما دلت عليه، مطابقةً وتضمنًا والتزامًا، وهذا هو دين الإسلام الذي لا يقبل اللَّه دينًا سواه»(١).

وقال حافظ بن أحمد الحكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في ذكره لشروط شهادة التوحيد: «القبول» لما اقتضته هذه الكلمة -يعني: الشهادة- بقلبه ولسانه، وقد قص اللَّه علينا من أنباء ما قد سبق من إنجاء من قَبِلها، وانتقامه ممن ردها وأباها، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ ﴿٢٣﴾ ۞ قَٰلَ أَوَلَوۡ جِئۡتُكُم بِأَهۡدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمۡ عَلَيۡهِ ءَابَآءَكُمۡۖ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٢٤﴾ فَٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡۖ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ [الزخرف: ٢٣ - ٢٥]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيۡنَا نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣]، ..ثم قال: وكذلك أخبرنا بما وعد به القابلين لها من الثواب، وما أعده لمن ردها من العذاب، كما قال تعالى: ﴿۞ ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ ﴿٢٣﴾ وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾ مَا لَكُمۡ لَا تَنَاصَرُونَ ﴿٢٥﴾ بَلۡ هُمُ ٱلۡيَوۡمَ مُسۡتَسۡلِمُونَ ﴿٢٦﴾ وَأَقۡبَلَ بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٢٧﴾ قَالُوٓاْ إِنَّكُمۡ كُنتُمۡ تَأۡتُونَنَا عَنِ ٱلۡيَمِينِ ﴿٢٨﴾ قَالُواْ بَل لَّمۡ تَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴿٢٩﴾ وَمَا كَانَ لَنَا عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭۖ بَلۡ كُنتُمۡ قَوۡمٗا طَٰغِينَ ﴿٣٠﴾ فَحَقَّ عَلَيۡنَا قَوۡلُ رَبِّنَآۖ

---

(١) رسائل وفتاوى عبد الرحمن بن حسن بن محمد عبد الوهاب (ص: ٢٨-٢٩).

إِنَّا لَذَآئِقُونَ ﴿٣١﴾ فَأَغْوَيْنَٰكُمْ إِنَّا كُنَّا غَٰوِينَ ﴿٣٢﴾ فَإِنَّهُمْ يَوْمَئِذٍ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٣﴾ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَفْعَلُ بِٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٤﴾ إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ [الصافات: ٢٢ - ٣٦]، **فجعل الله تعالى علة تعذيبهم وسببه هو استكبارهم عن قول: لا إله إلا الله، وتكذيبهم من جاء بها، فلم ينفوا ما نفته، ولم يثبتوا ما أثبتته، بل قالوا إنكارًا واستكبارًا:** ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ ﴿٦﴾ مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْـَٔاخِرَةِ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾ [ص: ٥ - ٧]، ... **ثم قال: ثم قال في شأن من قبلها:** ﴿إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤١﴾ فَوَٰكِهُ ۖ وَهُم مُّكْرَمُونَ ﴿٤٢﴾ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [الصافات: ٤٠ - ٥٠]، **إلى آخر الآيات. وقال تعالى:** ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾ [النمل: ٨٩]، **وفي الصحيح عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضًا، فكان منها نقية قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس، فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيعان، لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ، فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلّم، ومثل من لم يرفع بذلك رأسًا، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به»(١)(٢).**

---

(١) صحيح البخاري برقم (٧٩)، وصحيح مسلم برقم (١٥).

(٢) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/ ٤٢٠).

## ٨- الانقياد

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا بد أن يقترن بالعلم في الباطن مقتضاه من العمل الَّذي هو المحبة والتعظيم والانقياد ونحو ذلك، كما أنَّه لا بد أن يقترن بالخبر الظاهر مقتضاه من الاستسلام والانقياد»(١).

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والقلب عليه واجبان، لا يصير مؤمنًا إلا بهما جميعًا: واجب المعرفة والعلم، وواجب الحب والانقياد والاستسلام، فكما لا يكون مؤمنًا إذا لم يأت بواجب العلم والاعتقاد، لا يكون مؤمنًا إذا لم يأت بواجب الحب والانقياد والاستسلام، بل إذا ترك هذا الواجب مع علمه ومعرفته به كان أعظم كفرًا وأبعد عن الإيمان من الكافر جهلًا»(٢).

وقال ابن رجب الحنبلي(٣) (٧٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمان هو تصديق القلب، وإقراره، ومعرفته، والإسلام: هو استسلام العبد للَّه، وخضوعه، وانقياده له، وذلك يكون بالعمل، وهو الدين، كما سمى اللَّه في كتابه الإسلام دينًا»(٤).

---

(١) التسعينية (٢/ ٦٧٣-٦٧٤).

(٢) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (١/ ٩٥).

(٣) هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السّلامي البغدادي ثم الدمشقيّ، أبو الفرج، زين الدين، حافظ للحديث، ولد في بغداد، ونشأ وتوفي في دمشق سنة ٧٩٥هـ. من كتبه: شرح جامع الترمذي، وجامع العلوم والحكم في الحديث، وهو المعروف بشرح الأربعين، وفتح الباري شرح صحيح البخاري لم يتمه. الأعلام للزركلي (٣/ ٢٩٥)

(٤) جامع العلوم والحكم (١/ ١٠٨).

وقال حافظ بن أحمد الحكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في ذكره لشروط شهادة التوحيد: «الانقياد» لما دلت عليه -يعني: الشهادة- المنافي لترك ذلك، قال الله: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ﴾ [الزمر: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥]. وقال تعالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان: ٢٢]؛ أي: بلا إله إلا الله ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ ومعنى يسلم وجهه؛ أي: ينقاد وهو محسن موحد، ومن لم يسلم وجهه إلى الله ولم يك محسنًا فإنه لم يستمسك بالعروة الوثقى، وهو المعني بقوله بعد ذلك: ﴿وَمَن كَفَرَ فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ ۚ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ فَنُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٢٣﴾ نُمَتِّعُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [لقمان: ٢٣ - ٢٤]، وفي حديث صحيح أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به»[(١)]، وهذا هو تمام الانقياد وغايته»[(٢)].

وبه يتبين توارد علماء المذاهب الأربعة على أن شهادة أن لا إله إلا الله لا بد من تحقيقها، وأن تحقيقها إنما يتم بتحقيق شروطها السبعة التي دلت عليها النصوص الشرعية.

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٢) وضعفه الألباني، والبغوي في شرح السنة (١/ ٢١٣).

(٢) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/ ٤٢١).

■ **المطلبُ الثَّالث: تعريفُ العبادة، وبيانُ شروطها، وأنواعها:**

● **أولًا: تعريف العبادة:**

**١- تعريفُ العبادَة في اللُّغة:**

العبادة في اللغة مصدر على وزن فِعالة، لـ «عَبَد، يعبُد»، وهو من باب نَصَر ينصُر[1]؛ أي: بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، فمن معانيها: الخضوع والخشوع، والذلة، والطاعة، والمملوكية، والتنسك[2].

قال الراغب رَحِمَهُ اللَّهُ: «**العبودية إظهار التذلل، والعبادة أبلغ منها؛ لأنها غاية التذلل**»[3].

وقال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**أصل العبودية: الخضوع والذل، والتعبد التذلل**»[4].

وقال محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**العبادة لغة: الذل والخضوع، فكل مذلل معبد، ومنه قيل للرقيق: عبد**»[5].

**٢- تعريفُ العبادة شرعًا:**

عبّر أهل العلم عن العبادة في الشرع بعبارات متقاربة.

---

(١) انظر: معجم تصريف الأفعال العربية، ص: ١٢٦، ٤٩٨.

(٢) انظر: مختار الصحاح، ص: ١٧٢، ولسان العرب ٦/ ٥٠، وجامع البيان ١/ ١٦١.

(٣) المفردات في غريب القرآن، ص: ٣١٩.

(٤) تفسير القرطبي ١٧/ ٥٦.

(٥) معارج الصعود، ص: ٤٠-٤١.

**قال ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «**العبادة اسم يجمع كمال الحب للَّه ونهايته، وكمال الذل للَّه ونهايته**»(١).

**وقال أيضًا** رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «**العبادة اسم جامع لكل ما يحبه اللَّه ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة**»(٢).

**وقال ابن كثير** رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «**العبادة عبارة عما يجمع كمال المحبة والخضوع والخوف**»(٣).

وتتجلَّى مناسبةُ المعنى الشَّرعيِّ للمعنى اللُّغويِّ: من حيث إنَّ العبادة في اللُّغة تطلق على الذُّلِّ والخضوع والطَّاعة والتَّنسُّك... وغير ذلك، وهذه المعاني كلها موجودة في المعنى الشرعي(٤).

- **ثانيًا: شروط قبول العبادة:**

ذكر العلماءُ لقبول العمل ثلاثة شروط(٥):

- **الشَّرط الأوَّل: الإيمان.**

العبادة يشترط أن يسبقها الإيمان باللَّه ورسوله ﷺ؛ إذ إن الأعمال

---

(١) مجموع الفتاوى ١٠/ ١٩.

(٢) العبودية، ص: ٣٠.

(٣) تفسير القرآن العظيم ١/ ٢١٤.

(٤) انظر: موقف الإسلام من الانحرافات المتعلقة بتوحيد العبادة، عبد الرزاق بن محمد بشر ١/ ٧٧.

(٥) انظر: أضواء البيان ٣/ ٣٢١، والكلام هنا إنما هو في شروط القبول العامة في كل الأعمال الصالحة، وإن كان قد يكون لبعض الأعمال -زيادة على ذلك- شروط مفردة تختص بها.

لا تقبل من كافر، كما قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

- **الشَّرط الثَّاني: الإخلاص:**

لا يقبل من الأعمال إلا ما كان خالصًا للَّه، ولم يشرك فيه معه غيره، ولم يقصد فيه الرياء أو السمعة ونحوهما.

- **الشَّرط الثَّالث: المتابعة:**

يشترط لقبول العمل أيضًا: أن يكون وفق ما شرع اللَّه ورسوله ﷺ، فالبدع مردودة على أصحابها وإن كان قصد بها وجه اللَّه؛ لقوله ﷺ: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**»[1].

وقد جُمعت هذه الشروط الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٩]، فاشترط اللَّه سبحانه ثلاثة شروط لقبول العمل؛ وهي: إرادة الدار الآخرة؛ وألَّا يكون ذلك إلا بالإخلاص، وأن يسعى العامل السعي اللائق؛ وهو متابعة الشرع، وأن يكون مؤمنًا[2].

وممَّا جاء من الأدلة على الشَّرط الأوَّل «**الإيمان**»: قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا

(١) أخرجه مسلم برقم ١٧١٨.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير ٣/ ٣٦، وفتح القدير ٣/ ٢١٧، وأضواء البيان ٣/ ٤٤٨.

﴿يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤].

قال ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا شرطٌ لجميع الأعمال، لا تكون صالحةً، ولا تقبل، ولا يترتب عليها الثواب، ولا يندفع بها العقاب إلَّا بالإيمان.

فالأعمال بدون الإيمان كأغصان شجرة قُطع أصلها، وكبناء بني على موج الماء، فالإيمان هو: الأصلُ والأساسُ والقاعدةُ الَّتي يبنى عليه كلُّ شيءٍ، وهذا القيد ينبغي التفطُّن له في كلِّ عملٍ أطلق، فإنَّه مقيِّدٌ له»[1].

وممَّا جاء في بيان الشَّرط الثَّاني والثَّالث «**الإخلاص والمتابعة**»: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

يقول ابنُ كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ ما كان موافقًا لشرع اللَّه، ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ وهو الذي يراد به وجه اللَّه وحده لا شريك له، وهذان ركنا العمل المتقبل. لا بد أن يكون خالصًا للَّه، صوابًا على شريعة رسول اللَّه ﷺ»[2].

- **ثالثًا: أنواع العبادة:**

تنقسم العبودية إلى قسمين[3]:

١- عبودية عامَّة. ٢- عبودية خاصَّة.

---

(١) تيسير الكريم الرحمن، ص: ٢٠٥، وانظر: الفوائد، ص: ٢١٥.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٥/ ٢٠٥.

(٣) انظر: معارج القبول ١/ ٣٤١، والقول المفيد ١/ ١٠.

**فالعبودية العامَّة**: هي عبودية أهل السماوات والأرض كلهم، مؤمنهم وكافرهم، بأنهم مسخرون، ومملوكون، وهذه العبودية متعلقة بربوبية اللَّه ﷻ، وهي المقصود في قول اللَّه تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا﴾ [مريم: ٩٣]، وحقيقة هذه العبودية: هي الخضوع لأمر اللَّه الكوني طوعًا وكرهًا، فجميع من في السماوات والأرض خاضعون، ومستسلمون، وقانتون(١).

**والعبودية الخَّاصة**: هي عبودية الطاعة الشرعية والمحبة واتباع الأوامر، المتعلقة بالإلهية، وهي المأمور بها في قوله ﷻ: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [النساء: ٣٦]، وحقيقة هذه العبودية الخضوع لأمر اللَّه الشرعيِّ رغبةً، ورهبةً، ومحبةً، وتعظيمًا(٢).

وكلُّ ما تقدم في المعنى الشَّرعي للعبادة وشروطها، هي كلُّها للعبودية الخَّاصة؛ لأنَّ العبادة إذا أطلقت من غير قيدٍ يقصد بها العبودية الخَّاصة غالبًا.

والعبودية الخَّاصة تشمل الدِّين كلَّه، وهذه العبودية ليست محصورةً في أركان الإسلام؛ بل جميع شعب الإيمان تدخل تحت مسمَّى العبادة.

وحصر أنواع العبودية الخاصة كلها أمر فيه صعوبة كبيرة؛ لكثرة الأفعال والأقوال، والإرادات، والاعتقادات التي يطلق عليها اسم العبادة.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ١/ ٤٥.

(٢) انظر: المصدر السابق ١/ ٤٥.

والعلماء -رحمهم اللَّه- قسموا تلك الأنواع باعتبارات مختلفة، ليسهل على العبد المؤمن إدراك أنواع العبادة كلها.

**أ- فمن العلماء من قسَّم العبادة إلى[(١)]:**

**١- عبادة ماليَّة؛ كالزَّكاة.**

**٢- عبادة بدنيَّة، كالصَّلاة.**

**٣- عبادة مركبَّة منهما؛ كالحجِّ.**

**ب- ومن العلماء من قسَّم العبادة إلى[(٢)]:**

**١- عبادة ظاهرة**؛ وهي التي تظهر على الجوارح؛ كالدعاء والذبح، وغيرهما.

**٢- وعبادة باطنة**؛ وهي الأعمال القلبية؛ كالمحبة، والخوف، والرجاء، ونحوها.

**ج- ومن العلماء من قسَّم العبادة إلى[(٣)]:**

**١- عبادة بالقلب.**

**٢- وعبادة باللِّسان.**

**٣- وعبادة بالبدن.**

**قال أبو حاتم ابن حبان البستي رَحِمَهُ اللَّهُ: «عبادة اللَّه: إقرار باللسان،**

(١) انظر: الدر المختار مع رد المحتار لابن عابدين الحنفي ٢/ ٦٥٧-٦٥٨.
(٢) انظر: جهود علماء الشافعية للعنقري، ص: ٢٠٣.
(٣) انظر: مدارج السالكين ١/ ١٠٩.

وتصديق بالقلب، وعمل بالجوارح»(١).

د- ومن العلماء من فصَّل أكثر، فقسَّم العبادة إلى(٢):

١- عبادة لفظيَّة.

٢- وعبادة بدنيَّة.

٣- وعبادة ماليَّة.

٤- وعبادة اعتقاديَّة.

هـ- وزاد بعض أهل العلم(٣) -إضافةً إلى ما سبق أخيرًا-: عبادة مركبَّة من قوليَّة، وبدنيَّة، وماليَّة؛ كالحجِّ.

ومهما تعدَّدت التقسيمات وتنوَّعت؛ فالعبادة كما قال ابن تيمية (٧٢٨هـ): «**اسم جامع لكل ما يحبه اللّه ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة**»(٤).

**■ المطلبُ الرَّابع: فضل التَّوحيد، وأنَّ من حقَّقه دخل الجنَّة بغير حسابٍ ولا عذابٍ:**

لا شك أن التوحيد فضله عظيم؛ لأنَّ من حققه فاز بالخلود في الجنان، والنجاة من النيران، ومن أنكره وأتى بما ينقضه من الشرك

---

(١) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ١/ ٤٤٢، ونقله عنه الحافظ ابن حجر في الفتح ١١/ ٤١٢.

(٢) انظر: صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان، للسهسواني، ص: ١٥٧-١٥٨.

(٣) انظر: جهود العلماء الحنفية لشمس الدين الأفغاني ١/ ٣٣٠.

(٤) العبودية، ص: ٣٠.

والكفر استحق الخلود في النيران، والحرمان من الجنان؛ لأنه رأس الأمر وأصل الدين الذي لا يقبل اللَّه من الأولين والآخرين دينًا غيره، وغاية خلق الخلق، وبه أرسل اللَّه الرسل وأنزل الكتب، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]؛ فبالتوحيد تُكفر الذنوب، وتُمحى الخطايا، وتحصل النجاة والسعادة، ويسعد صاحبه بشفاعة النبي ﷺ يوم القيامة.

وعن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال -في السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب-: «**هم الذين لا يرقون، ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون**»(١).

وعن أبي هريرة، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأني رسول اللَّه، لا يلقى اللَّه بهما عبد غير شاكٍّ فيهما، إلا دخل الجنة**»(٢).

وعن عتبان بن مالك أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**فإن اللَّه قد حرم على النار من قال: لا إله إلا اللَّه، يبتغي بذلك وجه اللَّه**»(٣).

وقد بيَّن الأئمَّة العلماء من أتباع الأئمَّة الأربعة فضل التَّوحيد، وأنَّ من حقَّقه دخل الجنَّة بغير حسابٍ ولا عذابٍ:

---

(١) أخرجه مسلم برقم (٣٧٤).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

● **أولًا: تقريرات علماء الحنفيَّة:**

**قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في فضل التوحيد ونقله عنه** الملَّا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: **«غالب سور القرآن وآياته متضمنة لنوعي التَّوحيد[1]، بل كل سورة في القرآن، فالقرآن إما خبرٌ عن اللَّه وأسمائه وصفاته، وهو التوحيد العلمي الخبري، وإما دعوةٌ إلى عبادته وحده لا شريك له وخلْعِ ما يُعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي، وإما أمرٌ ونهيٌ وإلزامٌ بطاعته، فذلك من حقوق التوحيد ومكمّلاته، وإما خبرٌ عن إكرامه لأهل توحيده وما فعل بهم في الدنيا وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاءُ توحيده، وإما خبرٌ عن أهل الشرك وما فعل بهم في الدنيا من النّكال وما يحلّ بهم في العقبى من العذاب، فهو جزاءُ من خرج عن حكم التوحيد»**[2].

**ومن فضائله**: أنَّ من مات عليه وخلط عملًا صالحًا وآخر سيئًا أنه لا يُخلّد في النار إن أراد اللَّه تعذيبه، قال الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: **«وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلّدون، إذا ماتوا وهم موحّدون، إن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا اللَّه عارفين، وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر عَزَّ وَجَلَّ في كتابه:**

---

(١) يقصد بنوعي التوحيد: توحيد الطلب والقصد، وتوحيد المعرفة والإثبات، والأول يُعبّر عنه بتوحيد الألوهية، والثاني يُعبر عنه بتوحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، وكلا الاصطلاحين دأب عليهما أهل العلم، انظر لمعرفة ذلك شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٩٢.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٨٩، وشرح الفقه الأكبر للملا علي القاري، ص: ٣٩.

﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]، وإن شاء عذّبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته، وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته...»[١].

قال العيني (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ شارحًا حديث أبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: أتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض وهو نائم، ثم أتيته وقد استيقظ فقال: **ما من عبد قال: لا إله إلا اللَّه، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة**. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: **وإن زنى وإن سرق**... الحديث[٢]، قال العيني: «**ومعنى الحديث: إن من مات على التوحيد دخل الجنة وإن ارتكب الذنوب، ولا يخلد في النار**»[٣].

ومن فضائله: ما جاء في حديث أبي إسحاق، عن الأغر أبي مسلم، أنه شهد على أبي هريرة، وأبي سعيد، أنهما شهدا على رسول اللَّه ﷺ قال: «**إذا قال العبد: لا إله إلا اللَّه، واللَّه أكبر، قال يقول اللَّه: صدق عبدي، لا إله إلا أنا، وأنا أكبر، وإذا قال العبد: لا إله إلا اللَّه وحده، قال: صدق عبدي، لا إله إلا أنا وحدي، وإذا قال: لا إله إلا اللَّه لا شريك له، قال: صدق عبدي، لا إله إلا أنا ولا شريك لي، وإذا قال: لا إله إلا اللَّه له الملك وله الحمد، قال: صدق عبدي، لا إله إلا أنا لي الملك ولي الحمد، وإذا قال: لا إله إلا اللَّه، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه، قال: صدق عبدي لا إله إلا أنا، ولا حول ولا قوة إلا بي**»، قال

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٩٩.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٥٨٢٧).

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٢ / ٨).

أبو إسحاق: ثم قال الأغر شيئًا لم أفهمه، قال: فقلت لأبي جعفر: ما قال؟ فقال: «من رزقهن عند موته لم تمسّه النار»(١).

**قال أبو الحسن السِّندي (١١٣٨هـ) معلقًا على هذا الحديث: «أي: من أعطاه اللَّه تعالى هذه الكلمات عند الموت ووفقه لها لم تمسه النار، بل يدخل الجنة ابتداء مع الأبرار»(٢).**

**وقال نعمان خير الدين الألوسي (١٣١٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ** -في سياق كلامه على الشهادتين-: «**فمن قال هاتين الكلمتين الطيبتين خالصًا... فهو من أهل الإيمان وأصحاب الجنان**»(٣).

فهذا هو فضل التوحيد وجزاؤه في الدنيا والآخرة، جعلنا اللَّه من أهله بلطفه وفضله ومنه وكرمه.

- **ثانيًا: تقريرات علماء المالكيَّة:**

**قال القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «كل من مات على الإيمان، وشهد مخلصًا من قلبه بالشهادتين، فإنه يدخل الجنة»(٤).**

**وقال أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ): «قوله ﷺ: «من مات وهو يعلم أنَه لا إله إلا اللَّه دخل الْجنّة»، حقيقة العلم: هي وضوح أمر ما، وانكشافه على غايته، بحيث لا يبقى له بعد ذلك غاية في الوضوح.**

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن برقم (٣٧٩٤).

(٢) حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٢/ ٤١٩).

(٣) غالية المواعظ، للألوسي (ص ١٠٩).

(٤) إكمال المعلم ١/ ٢٥٥.

ولا شكّ في أنّ من كانت معرفته باللَّه تعالى ورسوله كذلك، كان في أعلى درجات الجنة، وهذه الحالة هي حالةُ النبيِّين والصِّدِّيقين.

ولا يلزمُ فيمنْ لم يكن كذلك ألا يدخل الجنة؛ فإنّ من اعتقد الحقّ وصدّق به تصديقًا جازمًا لا شك فيه ولا ريب، دخل الجنة؛ كما قدّمناه.

وكما دلّ عليه قوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «من لقي اللَّه وهو يشهد أن لا إله إلَّا اللَّه وأني رسول اللَّه- غير شاكّ فيهما- دخل الجنّة»[1]، وكما قال ﷺ: «من كان آخر قوله: لا إله إلَّا اللَّه دخل الجنة»[2].

فحاصل هذين الحديثين: أنّ من لقي اللَّه وهو موصوف بالحالة الأولى أو الثانية دخل الجنَّة؛ غير أنّ ما بين الدرجتين كما بين الحالتَين»[3].

وقال ابن عاشور رحمه الله (١٣٩٣هـ): «﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]؛ أي: الذين آمنوا باللَّه، وحقيقة ﴿يَلۡبِسُوٓاْ﴾ يخلطوا، والظلم: الاعتداء على حق صاحب حق، والمراد به هنا: إشراك غير اللَّه مع اللَّه في اعتقاد الإلهية وفي العبادة، إذ هو اعتداء على المستحق المطلق العظيم؛ لأنه من حقه أن يفرد بالعبادة

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) أخرجه أبو داود برقم (٣١١٦)، وقال الألباني: صحيح. صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١١٠٥ رقم: ٦٤٧٩).

(٣) المفهم ١/ ١١٤.

اعتقادًا وعملًا وقولًا؛ لأن ذلك حقه على مخلوقاته، والمعنى: الذين آمنوا بالله ولم يشركوا به غيره في العبادة، ﴿لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ﴾، والمراد: الأمن من عذاب الدنيا بالاستئصال ونحوه وما عذبت به الأمم الجاحدة، ومن عذاب الآخرة إذ لم يكن مطلوبًا منهم حينئذ إلا التوحيد»[١].

- **ثالثًا: تقريرات علماء الشافعيَّة:**

قد بيَّن النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ فضل التوحيد -كما بينه غيره من أئمة الشافعية-، وأنَّ من حققه دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب، وذلك فيما نقله عن القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن أشار إلى حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**من قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له... أدخله الله الجنة من أي أبواب الجنة الثمانية شاء**»[٢]: «**دخوله من أيِّ أبواب الجنة شاء يكون خصوصًا لمن قال ما ذكره النبي ﷺ، وقرن بالشهادتين حقيقة الإيمان والتوحيد الذي ورد في حديثه، فيكون له من الأجر ما يرجح على سيئاته، ويوجب له المغفرة والرحمة ودخول الجنة لأول وهلة إن شاء الله تعالى**»[٣].

وقال ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح حديث: «**يا ابن آدم إنك لو أتيتني بقراب الأرض خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئًا لأتيتك بقرابها مغفرة**»[٤]: «**إن الإيمان شرط في مغفرة ما عدا**

---

(١) التحرير والتنوير ٦/ ١٨٨-١٨٩.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ١٣٩.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ١٦٨.

(٤) أخرجه الترمذي في جامعه برقم: ٣٥٤٠، وقال: حديث حسن، وصححه الألباني في=

الشرك؛ لأنه الأصل الذي ينبني عليه قبول الطاعة وغفران المعصية، وأما الشرك فلا أصل ينبني عليه ذلك: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] فالسبب الأعظم للمغفرة هو التوحيد، فمن فقده فقد فقدها، ومن أتى به ولو وحده بأن لم يكن له عمل خير غيره؛ فقد أتى بأعظم أسبابها، لكنه تحت المشيئة، وعلى كلٍّ فمآله إلى الجنة، وأما من كمُل توحيده وإخلاصه، وقام بشرائطه وأحكامه؛ فإنه يُغفر له ما سلف من ذنوبه، ولا يدخل النار إلا لتحلة القسم[1]، فقد أخرج أحمد: «لا إله إلا اللَّه لا تترك ذنبًا، ولا يسبقها عمل»[2]»[3].

وقال المناوي (١٠٣١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في فيض القدير في شرح حديث: «سبعون ألفًا يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب»: «إن النبي ﷺ جعل الوصف الذي استحق به هؤلاء دخولها بغير حساب تحقيق التوحيد وتجريده، فلا يسألون غيرهم أن يرقيهم، «ولا يتطيرون»؛ لأن الطيرة نوع من الشرك، «وعلى ربهم يتوكلون» قدّم الظرف ليفيد الاختصاص؛ أي: عليه لا على غيره»[4].

---

= صحيح سنن الترمذي برقم: ٣٥٤٠.

(١) أي: إلا قدر ما يبر اللَّه قسمه فيه، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١]، وقيل: القسم في قوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَـٰطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾ [مريم: ٦٨].

(٢) أخرجه ابن ماجه برقم (٣٧٩٧)، وضعّفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته برقم (٦١٧٧).

(٣) الفتح المبين بشرح الأربعين للهيتمي، ص: ٦٣٢-٦٣٣.

(٤) فيض القدير للمناوي ٤/ ١٢١.

هذا بعض ما قاله علماء الشافعية -رحمهم اللَّه- في فضل التوحيد، وأنَّ من حققه دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب، اللهم اجعلنا منهم.

● **رابعًا: تقريرات علماء الحنابلة:**

قرّر أئمة الحنابلة -رحمهم اللَّه- هذا الأمر العظيم، كما قرره بقية أئمة المذاهب الأخرى، ومن تلك التقريرات:

ما قاله ابن منده (٣٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ التوحيد أعلى مراتب الإيمان؛ فيقول: «**إن الإيمان ذو شعب، أعلاها شهادة أن لا إله إلا اللَّه**»(١).

ويخبر ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عن فضائل وحقائق كلمة التوحيد، فيقول: «**وفضائل هذه الكلمة وحقائقها، وموقعها من الدين فوق ما يصفه الواصفون، ويعرفه العارفون؛ وهي حقيقة الأمر كله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾** [الأنبياء: ٢٥]، **فأخبر سبحانه أنه يوحي إلى كل رسول بنفي الألوهية عما سواه، وإثباتها له وحده**»(٢).

وبيّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن سعادة النفس وتزكيتها لا تكون إلا بالتوحيد، فيقول: «**فالغاية الحميدة التي بها يحصل كمال بني آدم وسعادتهم ونجاتهم، عبادة اللَّه وحده، وهي حقيقة قول القائل: لا إله إلا اللَّه، ولهذا بعث اللَّه جميع الرسل، وأنزل جميع الكتب، ولا تصلح النفس وتزكو وتكمل إلا بهذا**»(٣).

---

(١) الإيمان لابن منده ١/ ٣٥٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٢/ ٢٥٦.

(٣) الجواب الصحيح ٦/ ٢٩، وانظر أيضًا: مجموع الفتاوى ١/ ٧٠، و١٥/ ٢٥.

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان فضل شهادة أن لا إله إلا اللَّه: «وهي الكلمة التي قامت بها الأرض والسماوات، وفطر اللَّه عليها جميع المخلوقات، وعليها أسست الملة، ونصبت القبلة، وجردت سيوف الجهاد، وهي محض حق اللَّه على جميع العباد، وهي الكلمة العاصمة للدم والمال والذرية في هذه الدار، والمنجية من عذاب القبر وعذاب النار، وهي المنشور الذي لا يدخل أحد الجنة إلا به، والحبل الذي لا يصل إلى اللَّه من لم يتعلق بسببه، وهي كلمة الإسلام، ومفتاح دار السلام.

وبها انقسم الناس إلى شقي وسعيد، ومقبول وطريد، وبها انفصلت دار الكفر من دار الإيمان، وتميّزت دار النعيم من دار الشقاء والهوان، وهي العمود الحامل للفرض والسنة، ومن كان آخر كلامه لا إله إلا اللَّه دخل الجنة... ولهذا حرّم اللَّه على النار من شهد أن لا إله إلا اللَّه حقيقة الشهادة، ومحال أن يدخل النار من تحقق بحقيقة هذه الشهادة وقام بها»(١).

وقال ابن رجب (٧٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأما كلمة التوحيد فإنها تهدم الذنوب وتمحوها محوًا، ولا تبقي ذنبًا، ولا يسبقها عمل، وهي تعدل عتق الرقاب الذي يوجب العتق من النار... ومن قالها خالصًا من قلبه حرمه اللَّه على النار»(٢).

---

(١) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، ص: ٤٥٦-٤٥٧، بتصرف يسير.

(٢) لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، ص: ٣٨٢-٣٨٣، وانظر: كلمة الإخلاص، ص: ٥٢، وما بعدها.

**وقال سليمان بن عبد الله آل الشيخ (١٢٣٣هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ **في كلامه على قوله تعالى:** ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]: **«فدلت -يعني الآية- على فضل التوحيد وتكفيره للذنوب؛ لأن من أتى به تامًا فله الأمن التام والاهتداء التام، ودخل الجنة بلا عذاب، ومَن أتى به ناقصًا بالذنوب التي لم يتب منها، فإن كانت صغائر كفرت باجتناب الكبائر، لآية النّساء (٣١)، والنّجم (٣٢)، وإن كانت كبائر فهو في حكم المشيئة، إن شاء اللَّه غفر له، وإن شاء عذبه، ومآله إلى الجنة»**[١].

وبه يتبين فضل التوحيد، وأنه أعظم الأصول الدينية، وأن أهل العلم من أتباع المذاهب الأربعة قد بينوا فضيلته، وأنه الفارق بين أهل النجاة وأهل الخسران والبوار.

**▪ المطلب الخَّامس: وجوب البداءة بالتَّوحيد في الدَّعوة إلى اللَّه تعلمًا وتعليمًا:**

بعد أن تبيَّن لنا فضل التَّوحيد العظيم، ومكانته السنية، بات لازمًا على كل داعية إلى اللَّه تعالى على حق وبصيرة أن يبتدئ به في دعوة الناس، ولا يتجاوزه إلى غيره إلا بعد إتقانه؛ لأنَّه الأصل والقاعدة التي تُبنى عليها سائر الأحكام.

والعناية بالتوحيد والبدء به هو منهج الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- في الدعوة، ومن سلك غير هذا السبيل فقد خالف سبيل

---

(١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق اللَّه على العبيد (ص: ٥١)

الأنبياء الذي أمرنا اللَّه باتباعه، والسير على نهجه، قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾ [الأنعام: ٩٠].

فهو مفتاح دعوة الرسل والأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-، وهو أول ما أوصى به النبي ﷺ معاذًا رضي الله عنه لما بعثه داعيًا إلى اليمن، حيث قال له: «**فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا رسول اللَّه...**»(١)، الحديث.

وقد قرَّر علماء وأئمة المذاهب الأربعة هذه المسألة المهمة العظيمة، كما يتضح ذلك من خلال النقول التالية:

- **أولًا: تقريرات علماء الحنفيَّة:**

ذكر علماء الحنفية أنَّ من أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة أنَّه يجب البدء بالتَّوحيد تعلّمًا وتعليمًا، ولذلك صدّر كثيرٌ من أهل العلم مؤلفاتهم في العقيدة بالتوحيد.

**فها هو الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ)** رحمه الله بدأ كتابه (الفقه الأكبر) بتوحيد اللَّه تعالى، فقال: «**أصل التوحيد وما يصح الاعتقاد عليه: يجب أن يقول: آمنت باللَّه... واللَّه تعالى واحد لا شريك له... لا يشبهه شيءٌ من الأشياء من خلقه، ولا يشبه شيئًا من خلقه...**»(٢).

ومثله صنع **الطحاوي (٣٢١هـ)** رحمه الله في عقيدته التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه، حيث قال: «**نقول في توحيد اللَّه معتقدين**

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ١٢١.
(٢) الفقه الأكبر بشرح القاري، ص: ١٥، باختصار.

بتوفيق اللَّه: إن اللَّه واحدٌ لا شريك له...»[(١)].

قال أبو شجاع نجم الدين الناصري[(٢)] (٦٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا سبب تقديم الطحاوي التوحيدَ على غيره: «إنما ابتدأ بالتوحيد؛ لأنه أول خطاب يجب على المكلفين، وإليه دعت الرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وبه نزلت الكتب السماوية»، ثم ذكر الأدلة من الكتاب والسُّنة على ذلك في كلام طويل له[(٣)].

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أن التوحيد هو أول ما يجب الدعوة إليه، وهو أول ما يجب معرفته على المكلف: «اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى اللَّه عَزَّ وَجَلَّ»، ثم استشهد لذلك ببعض الآيات القرآنية، ومنها:

قول اللَّه تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

إلى أن قال: «ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف: شهادة أن لا إله إلا اللَّه، لا النظر، ولا القصد إلى النظر، ولا الشك، كما هي أقوال أرباب الكلام المذموم، بل أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد: الشهادتان... وهو أول واجب وآخر

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٧٥.

(٢) أبو شجاع نجم الدين «بكبرس» بن «يلنقلج» التركي، من كبار الحنفية ورؤساء الماتريدية، توفي سنة: ٦٥٢هـ. تراجع ترجمته في: الجواهر المضية ١/ ٣٢٨.

(٣) النور اللامع (ق ١٨)، ومثله كلام لأكمل الدين البابرتي في شرحه للطحاوية ص ٢٨.

**واجب، وهو أول الأمر وآخره»[١].**

**واستدلّ بدر الدين العيني العينتابي (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله ﷺ: «فليكن أوّلَ ما تدعوهم إليه عبادة اللَّه...»[٢] على أن التوحيد أول واجب في دعوة الناس وتعليمهم»[٣].**

- **ثانيًا: تقريرات علماء المالكيَّة:**

مِمَّا جاء من تقريرات أئمة المالكية في بيان أول ما يجب الدعوة إليه:

ما قاله القرطبي (٦٥٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند شرحه لحديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا لما بعث النبي ﷺ معاذًا إلى اليمن قال له: «**فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة اللَّه...**»[٤]: «**وعلى هذا: فلا يكون في حديث معاذ حجة لمن تمسك به من المتكلمين على أن أول واجب على كل مكلف: معرفة اللَّه تعالى بالدليل والبرهان، بل هو حجة لمن يقول: إن أول الواجبات التلفظ بكلمتي الشهادة، مصدقًا بها**»[٥].

وقال ابن أبي جمرة (٦٩٩هـ) عند شرحه لحديث وفد عبد القيس «**شهادة أن لا إله إلا اللَّه وأن محمد رسول اللَّه...**»[٦]: «**فيه دليل لمن يقول بأن أول الواجبات الإيمان قبل النظر والاستدلال**»[٧].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٧٦-٧٧، وانظر: شرح الفقه الأكبر للقاري، ص: ٣٩.
(٢) وقد أخرجه بهذا اللفظ البخاري في صحيحه، برقم: ١٣٨٩.
(٣) عمدة القاري ٨/ ٢٣٥، وانظر: إبطال القول بوحدة الوجود للقاري، ص: ٤٥.
(٤) تقدم تخريجه قريبًا.
(٥) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/ ١٨٢).
(٦) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ١٢١.
(٧) بهجة النفوس (١/ ٩٨).

وقال مبارك الميلي (١٣٦٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن القرآن العظيم يقص علينا في جلاء ووضوح أن أول ما يدعو إليه الأنبياء والمرسلون -صلوات اللَّه عليهم أجمعين- هو توحيد اللَّه، وأول ما ينكرونه على قومهم الشرك ومظاهره»(١).

- **ثالثًا: تقريرات علماء الشافعيَّة:**

صرح أئمة الشافعية بوجوب البداءة بالتوحيد في الدعوة إلى اللَّه تعلمًا وتعليمًا، وبينوا أن التوحيد أول واجب على الإطلاق:

**قال الخطابي (٣٨٨هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في شرحه لحديث معاذ عندما بعثه ﷺ إلى اليمن قال له: «**إنك تأتى قومًا من أهل الكتاب؛ فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا اللَّه...**»(٢)-: «**في هذا الحديث من العلم أنه رتب واجبات الشريعة؛ فقدّم كلمة التوحيد، ثم أتبعها فرائض الصلاة لأوقاتها**»(٣).

**وقال اللالكائي (٤١٨هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة بعد الخطبة مباشرة: «**أما بعد: فإن أوجب ما على المرء معرفة اعتقاد الدين، وما كلف اللَّه به عباده من فهم توحيده وصفاته وتصديق رسله بالدلائل واليقين، والتوصل إلى طرقها والاستدلال عليها بالحجج والبراهين**»(٤).

---

(١) رسالة الشرك ومظاهره، مبارك محمد الميلي (ص ٤٤).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه، برقم: ١٢١.

(٣) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري للخطابي ١/ ٧٢٦.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة لهبة اللَّه اللالكائي ١/ ٢.

● **رابعًا: تقريرات علماء الحنابلة:**

قرّر أئمة الحنابلة -رحمهم اللَّه- هذا الأصل العظيم كما قرره بقية أئمة وعلماء المذاهب الأخرى:

**فقد قال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أنَّ أول الإسلام: شهادة أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا عبده ورسوله»**[١].

**وقال ابن منده (٣٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب الإيمان: «ذِكر أمر النبي ﷺ أمراء الأجناد وسراياه أن يدعوا الناس إلى شهادة أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا عبده ورسوله ﷺ»**[٢]. ثم أورد حديث معاذ بن جبل وأمر النبي ﷺ له لما أرسله إلى اليمن بأن أول ما يدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا اللَّه. . .، الحديث.

**وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والتوحيد أول الدين وآخره، فأول ما دعا إليه الرسول ﷺ شهادة أن لا إله إلا اللَّه»**[٣].

**وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «والنبي ﷺ لم يدْعُ أحدًا من الخلق إلى النظر ابتداءً. ولا إلى مجرد إثبات الصانع، بل أول ما دعاهم إليه الشهادتان، وبذلك أمر أصحابه»** ثم ذكر الأدلة على ذلك، ثم قال: **«وهذا مما اتفق عليه أئمة الدين، وعلماء المسلمين، فإنهم مجمعون على ما عُلم بالاضطرار من دين الرسول، أن كل كافر فإنه يُدعى إلى الشهادتين،**

---

(١) شرح السنة للبربهاري، ص: ٨٨.

(٢) الإيمان لابن منده ١/ ٢٥٢.

(٣) مجموع الفتاوى ٨/ ٣٤.

سواء كان معطلًا، أو مشركًا، أو كتابيًّا، وبذلك يصير الكافر مسلمًا، ولا يصير مسلمًا بدون ذلك»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمقصود هنا أن السلف والأئمة متفقون على أن أول ما يؤمر به العباد الشهادتان، ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقب البلوغ»(٢).

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مقام التوحيد أولى المقامات أن يبدأ به، كما أنه أول دعوة الرسل كلهم، وقال النبي ﷺ لمعاذ بن جبل: «فليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا اللَّه»(٣)، ولأنه لا يصح مقام من المقامات، ولا حال من الأحوال إلا به... وهو مفتاح دعوة الرسل، وأول فرض فرضه اللَّه على العباد،... بل أول الواجبات مفتاح دعوة المرسلين كلهم، وهو أول ما دعا إليه فاتحهم نوح، فقال: ﴿فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وهو أول ما دعا إليه خاتمهم محمد ﷺ»(٤).

وقال محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «التوحيد أول واجب»(٥).

فتبين مما سبق: أن أئمة الحنابلة رحمهم اللَّه -وغيرهم من الأئمة

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨/ ٦-٧.

(٢) المصدر السابق ٨/ ١١.

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) مدارج السالكين ١/ ٤٤٨-٤٥٠.

(٥) التوحيد لابن عبد الوهاب (ص: ٢١).

والعلماء من سائر المذاهب الأربعة- قد قرروا وجوب البداءة بالتوحيد في الدعوة، وأن الأنبياء جميعًا كانوا أول ما يدعون أقوامهم إلى توحيد اللَّه، والبراءة من الشرك وأهله.

**■ المطلب السَّادس: حماية النَّبي ﷺ جناب التوحيد، وسدُّه كلَّ طريقٍ يوصل إلى الشِّرك:**

لقد قام نبيُّنا محمَّد ﷺ بحماية حمى الَّتوحيد، وسد كل طريق يوصل إلى الشرك، فكانت حياته كلها دعوة إلى توحيد اللَّه، وحماية له، كل ذلك حرصًا على أمته، وخوفًا عليهم من الوقوع فيما يناقض التوحيد، واستمرَّ جهاد النبي ﷺ في حماية هذا التَّوحيد، وحراسة جنابه، حتى قام صرح عقيدة التوحيد، وسطع نوره، فتركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلَّا هالك.

فعن أبي هُريرة، قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «**لا تجعلوا بيوتَكُم قُبورًا، ولا تجعلُوا قَبْرِي عِيدًا؛ وصلُّوا عليَّ فإن صلاتكُم تُبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ**»(١).

وعن عائشة، أن أم سلمة، ذكرت لرسول اللَّه ﷺ كنيسة رأتها بأرض الحبشة يقال لها مارية، فذكرت له ما رأت فيها من الصور، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح، أو الرجل الصالح، بنوا على قبره مسجدًا، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار**

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٢٠٤٢)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود برقم (١٧٨٠).

**الخلق عند اللَّه»**(١).

وقد بيَّن علماء وأئمة المذاهب الأربعة هذا الأمر العظيم الذي قام به نبينا محمَّد ﷺ نصحًا للأمة ودعوة لها، بأن تكون على ما كان عليه نبينا ﷺ من هذا الأمر الجليل، كما يتضح ذلك من خلال النقول التالية:

- **أولًا: تقريرات علماء الحنفيَّة:**

أكَّد علماء الحنفية -رحمهم اللَّه تعالى- على بيان حماية النبي ﷺ لجناب التوحيد والتحذير من كل ما يناقضه أو ينقصه.

قال محمد بن أحمد علاء الدين السمرقندي (نحو ٥٤٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: **«وكره أبو حنيفة أن يوطأ على قبر، أو يجلس عليه، أو ينام عليه، أو يقضي عليه حاجة من غائط أو بول، على ما روي عن النبي عليه السلام أنه نهى عن الجلوس على قبر؛ ولأن في هذه الأشياء ترك تعظيم الميت، وكذا يكره أن يصلى عند القبر، على ما روي عن النبي عليه السلام أنه قال: «لا تتخذوا قبري مسجدًا، كما اتخذت بنو إسرائيل قبور أنبيائهم مساجد»»**(٢).

وذكر محيي الدين البركوي (٩٨١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ نماذج كثيرة من اهتمام النبي ﷺ بجناب التوحيد وسدّ جميع الطرق المفضية إليه، حيث قال: **«ولمّا كان مبدأ عبادة الأصنام ومنشؤها من فتنة القبور، نهى رسول اللَّه ﷺ**

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٣٤)، ومسلم برقم (٥٢٨).

(٢) تحفة الفقهاء (١/ ٢٥٧). ولم أقف على الحديث بهذا اللفظ، لكن صحت أحاديث كثيرة فيها تحريم اتخاذ القبور مساجد، ومن ذلك ما جاء في حديث جندب رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «... **ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك**» أخرجه مسلم برقم: ٥٣٢

أمته عن الافتتان بها بوجوه كثيرة:

منها: أنه -عليه الصلاة والسلام- نهى عن اتخاذها مساجد، فقال قبل أن يموت بخمسٍ: «ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»(١).

ومنها: أنه -عليه الصلاة والسلام- نهى عن إيقاد السُّرج على القبور، بقوله: «لعن اللَّه زائرات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج»(٢)، فكلّ ما لعن عليه رسول اللَّه ﷺ فهو من الكبائر، وقد صرّح الفقهاء بتحريمه.

ومنها: أنه عليه السلام نهى عن تجصيصها، والبناء عليها، أو الكتابة عليها، أو الزيادة عليها من غير ترابها، كما في حديث جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنهما نهى رسول اللَّه ﷺ أن يبنى على القبر، أو يجصّص، أو يكتب عليه»(٣).

ومنها: أنه ﷺ نهى عن اتخاذ قبره عيدًا، فقال: «لا تجعلوا بيوتكم قبورا، ولا تجعلوا قبري عيدًا، وصلّوا عليّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم»(٤).

ومنها: أنه ﷺ نهى عن السفر إليها؛ لقوله: «لا تشدّوا الرّحال إلا إلى

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ٥٣٢.

(٢) أخرجه أبو داود في السنن، برقم: ٢٠٤٣، وضعفه الألباني في الضعيفة، برقم: ٢٢٥، وله شواهد يتقوى بها.

(٣) أخرجه أبو داود في السنن، برقم: ٢٠٢٧، وصححه الألباني، كما في الإرواء، برقم: ٧٥٧.

(٤) تقدم تخريجه قريبًا.

ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى»[١].

ومنها: أنه ﷺ نهى عن الصلاة عندها؛ لقوله: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلّوا إليها»[٢] والأحاديث في النهي عن ذلك والتغليظ فيه كثيرة؛ وذلك لأن تخصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها والتقرب إليها».

إلى أن قال رحمه الله: «وبالجملة: إنّ من له معرفة بالشرك وأسبابه وذرائعه وفهِم عن الرسول -عليه الصلاة والسلام- مقاصده، جزم جزمًا لا يحتمل النقيض: أن هذه المبالغة منه ﷺ واللّعن والنهي بالصيغة التي هي: (لا تفعلوا)، وصيغة: (إني أنهاكم) لأجل نجاسة الشرك اللاحقة بمن عصاه، وارتكب ما نهاه عنه واتبع هواه، ولم يخش ربه ومولاه، وقلّ نصيبه أو عدِم من تحقيق شهادة أن لا إله إلا اللّه، فإن هذا وأمثاله من النبي ﷺ صيانةٌ لحمى التوحيد من أن يلحقه الشرك ويغشاه، وتجريد له أن يُعدل به سواه»[٣].

وذكر محمود شكري الألوسي (١٣٤٢هـ) رحمه الله نماذج أخرى من اهتمام النبي ﷺ بشأن التوحيد والتحذير من ضده، حيث قال: «وقد اشتهر عنه ﷺ أنه منع من تعليق الأوتار والتمائم وأمر بقطعها، وبعث رسوله بذلك كما في السنن وغيرها[٤]. بل قال: «من تعلّق شيئًا

(١) أخرجه أبو داود في السنن، برقم: ٢٠٣٣، وصححه الألباني.
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٩٧٢).
(٣) زيارة القبور الشرعية والشركية، ص: ٩-١٦، باختصار.
(٤) أخرج البخاري في صحيحه، عن أبي بشير الأنصاري رضي الله عنه أنَّ رسول اللَّه ﷺ: «أمر أن=

وُكِل إليه»(١).

بل نهى عن قول الرجل: ما شاء اللَّه وشئتَ. وقال لمن قال ذلك: «أجعلتني للَّه ندًّا؟»(٢).

ومنع من التبرك بالأشجار والأحجار، ونهى عن الذبح للَّه في مكان يُذبح فيه لغير اللَّه»(٣) حسمًا لمادة الشرك، وقطعًا لوسائله، وسدًّا لذرائعه، وحماية لجنابه»(٤).

- **ثانيًا: تقريرات علماء المالكيَّة:**

قال أبوعمر ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: في حديث «اللهم لاتجعل قبري وثنًا يعبد»(٥): «الوثن: الصنم، وهو الصورة من ذهب كان

---

= لا يبقينّ في رقبة بعيرٍ قلادة من وَتَرٍ -أو قلادة- إلا قطعت».

وعند ابن ماجه في السنن، برقم: ٣٥٣١، أن النبي ﷺ رأى رجلًا وفي يده حلقة من صُفر، فقال: «ما هذه الحلقة؟» قال: هذه من الواهنة، قال: «انزعها، فإنها لا تزيدك إلا وهنًا».

(١) كما عند الترمذي في جامعه، برقم: ٢٠٧٢، وصححه الألباني.

(٢) كما عند الطبراني في المعجم الكبير، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، برقم: ١٣٨.

(٣) يشير إلى حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه قال نذر رجل على عهد رسول اللَّه أن ينحر إبلًا ببوانة، فذكر ذلك لرسول اللَّه ﷺ، فقال له النبي ﷺ: «هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟»، قالوا: لا، فقال: «هل كان فيها عيدٌ من أعيادهم؟» فقالوا: لا: فقال: «أوفِ بنذرك؛ فإنه لا وفاء لنذر في معصية اللَّه»، أخرجه أبو داود في السنن، برقم: ٣٣١٢، وصححه الألباني في تخريجه للمشكاة، برقم: ٣٤٣٧.

(٤) فتح المنان، ص: ٤٤٥-٤٤٦، و٤٢١.

(٥) أخرجه مالك في الموطأ برقم (٥٩٣)، والإمام أحمد في المسند برقم (٧٣٥٢)، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح.

أو من فضة أو غير ذلك من التمثال، وكل ما يعبد من دون اللَّه فهو وثن، صنمًا كان أو غير صنم، وكانت العرب تصلي إلى الأصنام وتعبدها، فخشي رسول اللَّه ﷺ على أمته أن تصنع كما صنع بعض من مضى من الأمم، كانوا إذا مات لهم نبي عكفوا حول قبره كما يصنع بالصنم، فقال ﷺ: (اللهم لا تجعل قبري وثنًا يصلى إليه، ويسجد نحوه، ويعبد، فقد اشتد غضب اللَّه على من فعل ذلك)، وكان رسول اللَّه ﷺ يحذر أصحابه وسائر أمته من سوء صنيع الأمم قبله، الذين صلوا إلى قبور أنبيائهم واتخذوها قبلة ومسجدًا، كما صنعت الوثنية بالأوثان التي كانوا يسجدون إليها ويعظمونها، وذلك الشرك الأكبر؛ فكان النبي ﷺ يخبرهم بما في ذلك من سخط اللَّه وغضبه، وأنه مما لا يرضاه خشية عليهم امتثال طرقهم، وكان ﷺ يحب مخالفة أهل الكتاب وسائر الكفار، وكان يخاف على أمته اتباعهم»[١].

قال أبو عبد اللَّه القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «التمسك بسد الذرائع وحمايتها وهو مذهب مالك وأصحابه وأحمد بن حنبل في رواية عنه، وقد دل على هذا الأصل الكتاب والسُّنة»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ -بعد حديث: «لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها»[٣]-؛ أي: «لا تتخذوها قبلة فتصلوا عليها أو إليها كما فعل اليهود والنصارى، فيؤدي إلى عبادة من فيها، كما كان السبب في عبادة

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٥/ ٤٥)

(٢) تفسير القرطبي ٢/ ٥٧.

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

الأصنام، فحذر النبي ﷺ عن مثل ذلك، وسد الذرائع المؤدية إلى ذلك»[١].

وقال عبد الحميد بن محمد بن باديس المالكي[٢] (١٣٥٩هـ) رحمه الله في كلامه على حديث عائشة السابق: «هذا الحديث أحد الأحاديث الكثيرة المستفيضة التي جاءت في التحذير من بناء المساجد على القبور، والتنبيه على أن ذلك يؤدي إلى عبادتها، والتأكيد لذلك بذكر ما كان ممن قبلنا من ذلك، وما أداهم إليه، فأخبر النبي ﷺ في هذا الحديث أن أصحاب تلك الكنيسة كانوا يبنون المساجد على قبور صلحائهم، ويصورون صورهم، وإنما يفعلون ذلك تعظيمًا لهم، واستئناسًا بصورهم، وليعبدوا اللَّه تعالى عند قبورهم تبركًا بهم، فكانوا بسبب فعلهم من بناء المساجد على القبور، ونحتهم للصور شرار الخلق عند اللَّه يوم القيامة؛ لأن تعريف المسند إليه بالإشارة -وهو: أولئك- يفيد أن المشار إليه الموصوف بصفات -وهي بناء المساجد على القبور، وتصوير الصور- حقيق وجدير بما يذكر بعد اسم الإشارة، وهو قوله: شرار الخلق، من أجل اتصافه بتلك الصفات؛ وذلك لأن القبر المعظم ببناء المسجد عليه، والصورة المعظمة لتمثيلها ذلك الصالح يصيران

(١) تفسير القرطبي ١٠/ ٣٨٠.

(٢) عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكي ابن باديس: رئيس جمعية العلماء المسلمين بالجزائر، ولد في قسنطينة سنة ١٣٠٥، وتوفي بها ١٣٥٩هـ، أتم دراسته في الزيتونة بتونس. وأصدر مجلة (الشهاب) علمية دينية أدبية، وكان شديد الحملات على الاستعمار، له: (تفسير القرآن الكريم) اشتغل به تدريسًا زهاء ١٤ عامًا، جمع تفسيره لآيات من القرآن، باسم (مجالس التذكير). الأعلام للزركلي (٣/ ٢٨٩).

مما يعبد ويعتقد فيه النفع والضر، والعطاء والمنع، فيدعى ويسأل، وتطلب منه الحوائج وتخشع عنده القلوب، وتنذر له النذور، وهذه من العبادة التي لا تكون إلا للَّه، وقد جاء في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما: (أن وُدًّا وسُوَاعًا ويَغُوثَ ويَعُوقَ ونَسْرًا التي كانت أصنامًا لقوم نوح، وعبدتها العرب من بعدهم - كانت أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك -الذين نصبوها- وتنسَّخ - تغير - العلم عبدت، فعلم من هذا أن ما يكون موضوعًا في أصله بقصد حسن يمنع وينهى عنه إذا كان يؤدي بعد ذلك إلى مفسدة... ثم قال: هذا الحديث نص صريح في المنع من بناء المساجد على قبور الصالحين، وتصوير صورهم، وفيه الوعيد الشديد على ذلك، ونظيره حديث جندب رضي الله عنه عند مسلم سمع رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم يقول- قبل أن يموت عليه السلام بخمسة أيام-: «ألا وإن من كان قبلكم يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك» هذه هي حالتنا اليوم معشر مسلمي الجزائر، وأحسب غيرنا مثلنا، تجد أكثر أو كثيرًا من مساجدنا مبنية على القبور المنسوب أصحابها إلى الصلاح، ومنهم من كانوا معروفين بذلك، ومنهم المجهولون. فإن قيل: إنما بنيت المساجد على تلك القبور للتبرك بأصحابها لا لعبادتهم. قلنا: إن النهي جاء عامًّا لبناء المسجد على القبر، بقطع النظر عن قصد صاحبه به، ولو كانت صورة البناء للتبرك مرادة بالنهي لاستثناها الشرع، فلما لم يستثنها علمنا أن

النهي على العموم، وذلك لأنها وإن لم تؤد إلى عبادة المخلوق في الحال فإنها في مظنة أن تودي إلى ذلك في المآل. وذرائع الفساد تسد، لا سيما ذريعة الشرك ودعاء غير اللَّه التي تهدم صروح التوحيد، وانظر إلى ما جاء في حديث ابن عباس في أصنام قوم نوح، وكيف كان أصل وضعها، وكيف كان مآلها، وتعال إلى الواقع المشاهد نتحاكم إليه، فإننا نشاهد جماهير العوام يتوجهون لأصحاب القبور ويسألونهم، وينذرون لهم، ويتمسحون بتوابيتهم، وقد يطوفون بها، ويحصل لهم من الخشوع والابتهال والتضرع ما لا يشاهد منهم إذا كانوا في بيوت اللَّه التي لا مقابر فيها، فهذا هو الذي حذّر منه الشرع قد أدت إليه كله، وهبها لم تؤد إلى شيء منه أصلًا، فكفانا عموم النهي وصراحته، والعاقل من نظر بإنصاف ولم يغتر بكل قول قيل»(١).

● **ثالثًا: تقريرات علماء الشافعيَّة:**

يقول الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن نقل قول النبي ﷺ: «قاتل اللَّه اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد...»: «وأكره هذا للسنة والآثار أن يُعظم أحد من المسلمين، يعني: يُتخذ قبره مسجدًا، ولم تؤمن في ذلك الفتنة والضلال على من يأتي بعد»(٢).

وقال النووي (٦٧٦هـ) في بيان حماية النبي ﷺ جناب التوحيد عند شرحه حديث: «ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم

(١) مجالس التذكير من حديث البشير النذير (ص: ١٤٧).
(٢) الأم للإمام الشافعي ١/ ٣١٧.

وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك»[١] : «قال العلماء: إنما نهى النبي ﷺ عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجدًا خوفًا من المبالغة في تعظيمه والافتتان به، فربما أدّى ذلك إلى الكفر، كما جرى لكثير من الأمم الخالية»[٢] .

وقال المقريزي (٨٤٥هـ) رحمه الله بعد أن ذكر عدة أحاديث في حماية النبي ﷺ جناب التوحيد: «وقد حمى النبي ﷺ جانب التوحيد أعظم حماية؛ تحقيقًا لقوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾، حتى نهى عن الصلاة في هذين الوقتين لكونه ذريعة إلى التشبه بعبّاد الشمس، الذين يسجدون لها في هاتين الحالتين، وسد الذريعة بأن منع من الصلاة بعد العصر والصبح، لاتصال هذين الوقتين اللذين يسجد المشركون فيهما للشمس. وأما السجود لغير الله فقد قال النبي ﷺ : «لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد إلا لله»[٣] . و«لا ينبغي» في كلام الله ورسوله، إنما يستعمل للذي هو في غاية الامتناع، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢]»[٤] .

ونقل السويدي الشافعي[٥] (١٢٣٧هـ) رحمه الله عن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) تقدم تخريجه قريبًا.
(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٥/ ١٤.
(٣) أخرج الترمذي نحوه برقم (١١٥٩)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٧/ ٥٤).
(٤) تجريد التوحيد المفيد للمقريزي، ص: ٢٠-٢١.
(٥) أبو المعالي علي بن محمد سعيد بن عبد الله بن حسين بن مرعي البغدادي الشافعي، الشهير بالسويدي، قيل: كان يحفظ عشرين ألف حديث من كتب الصحاح، من مؤلفاته: العقد الثمين في بيان مسائل الدين، وشرح التعرف في الأصلين والتصوف، ورد على الإمامية، وشرح مقاصد النووي، ورسالة في الخضاب، توفي بدمشق ١٢٣٧. تراجع=

كلامه في سبب شرك قوم نوح، وأنه كان بسبب عكوفهم عند المقابر، ثم قال: «**فلما كان منشأ عبادة الأصنام من جهة القبور نهى النبي ﷺ أصحابه في أول الإسلام عن زيارة القبور؛ سدًّا لذريعة الشرك**»[1].

- **رابعًا: تقريرات علماء الحنابلة:**

ممَّا جاء من تقريرات أئمَّة الحنابلة:

**ما قاله ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن تحري الصلاة فيها -أي: في البقاع التي صلى فيها النبي ﷺ اتفاقًا- ذريعة إلى اتخاذها مساجد، والتشبه بأهل الكتاب مما نهينا عن التشبه بهم فيه، وذلك ذريعة إلى الشرك بالله، والشارع قد حسم هذه المادة بالنهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، وبالنهي عن اتخاذ القبور مساجد، فإذا كان قد نهى عن الصلاة المشروعة في هذا المكان وهذا الزمان، سدًّا للذريعة، فكيف يستحب قصد الصلاة والدعاء في مكان اتفق قيامهم فيه، أو صلاتهم فيه، من غير أن يكونوا قد قصدوه للصلاة فيه والدعاء فيه؟»**[2].

**وقال -في معرض كلامه على حديث: «لا تتخذوا قبري عيدًا، ولا بيوتكم قبورًا»-: «ووجه الدلالة: أن قبر رسول الله ﷺ أفضل قبر على وجه الأرض، وقد نهى عن اتخاذه عيدًا، فقبر غيره أولى بالنهي كائنًا**

---

= ترجمته في: فهرس الفهارس للكتاني ٢/ ١٠٠٨، والأعلام للزركلي ٥/ ١٧، ومقدمة كتاب العقد الثمين، ص: ٢.

(١) العقد الثمين في بيان مسائل الدين للسويدي، ص: ١٧٦.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٢٧٩.

من كان، ثم إنه قرن ذلك بقوله ﷺ: «ولا تتخذوا بيوتكم قبورًا»[١]؛ أي: لا تعطلوها عن الصلاة فيها والدعاء والقراءة، فتكون بمنزلة القبور، فأمر بتحري العبادة في البيوت، ونهى عن تحريها عند القبور، عكس ما يفعله المشركون من النصارى، ومن تشبه بهم»[٢].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونهى -أي: النبي ﷺ- عن بناء المساجد على القبور، ولعن فاعله، ونهى عن تعلية القبور وتشريفها، وأمر بتسويتها، ونهى عن البناء عليها، وتجصيصها، والكتابة عليها، والصلاة إليها وعندها، وإيقاد المصابيح عليها، كل ذلك سدًّا لذريعة اتخاذها أوثانًا، وهذا كله حرام على من قصده ومن لم يقصده... سدًّا للذريعة. ونهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها؛ لكون هذين الوقتين وقت سجود الكفار للشمس، ففي الصلاة نوع تشبهٍ بهم في الظاهر، وذلك ذريعةٌ إلى الموافقة والمشابهة في الباطن، وأكد كذلك بالنهي عن الصلاة بعد العصر، وبعد الفجر، وإن لم يحضر وقت سجود الكفار للشمس؛ مبالغة في هذا المقصود، وحماية لجانب التوحيد، وسدًّا لذريعة الشرك بكل ممكن»[٣].

وقال عبد الرحمن بن حسن (١٢٨٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذه الألفاظ المنهيُّ عنها: وإن كانت تطلق لغة، فالنبي ﷺ نهى عنها تحقيقًا للتوحيد، وسدًّا لذرائع الشرك؛ لما فيها من التشريك في اللفظ؛ لأن اللَّه تعالى هو

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ١٧٢.

(٣) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان ١/ ٣٦٢.

رب العباد جميعهم. فإذا أطلق على غيره شاركه في الاسم، فيُنهى عنه لذلك، وإن لم يقصد بذلك التشريك في الربوبية التي هي وصف اللَّه تعالى، وإنما المعنى أن هذا مالك له؛ فيطلق عليه هذا اللفظ بهذا الاعتبار، فالنهي عنه حسمًا لمادة التشريك بين الخالق والمخلوق، وتحقيقًا للتوحيد، وبعدًا عن الشرك حتى في اللفظ. وهذا من أحسن مقاصد الشريعة، لما فيه من تعظيم الرب تعالى، وبعده عن مشابهة المخلوقين. فأرشدهم ﷺ إلى ما يقوم مقام هذه الألفاظ، وهو قوله: (سيدي ومولاي). وكذا قوله: (ولا يقل أحدكم: عبدي وأمتي)؛ لأن العبيد عبيد اللَّه، والإماء إماء اللَّه... ففي إطلاق هاتين الكلمتين على غير اللَّه تشريكٌ في اللفظ، فنهاهم عن ذلك تعظيمًا للَّه تعالى، وأدبًا وبعدًا عن الشرك، وتحقيقًا للتوحيد، وأرشدهم إلى أن يقولوا: (فتاي وفتاتي وغلامي). وهذا من باب حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، فقد بلغ ﷺ أمته كلَّ ما فيه لهم نفع، ونهاهم عن كل ما فيه نقص في الدين. فلا خير إلا دلهم عليه، خصوصًا في تحقيق التوحيد، ولا شر إلا حذرهم منه، خصوصًا ما يقرب من الشرك لفظًا، وإن لم يُقصد»(١).

فتبين مما سبق: أن أئمَّة الحنابلة رحمهم اللَّه -ومن قبلهم أئمة المذاهب الأخرى- قد بينوا أنَّ النبي ﷺ قد سدَّ جميع الوسائل المفضية إلى الشرك، حفاظًا على جناب التوحيد، وخوفًا على أمته من أن يشوب توحيدَهم ما يقدح فيه أو يضعفه.

(١) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، ص: ٥٤١ -٥٤٢.

## ■ المطلب السَّابع: نواقضُ توحيد الألوهيَّة ونواقصُه:

سيكون الكلام في هذا المطلب في توطئة ومسألتين:

### • التوطئة: في تعريف الشِّرك باللَّه ﷻ، وأقسامه.

الشرك باللَّه هو أعظم ناقض للتوحيد، وموجب للكفر والشرك والخلود في النار لمن مات عليه، وقد حذر اللَّه ﷻ منه في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥] وغيرهما من الآيات.

### • تعريف الشرك لغةً وشرعًا:

### • تعريف الشرك لغةً:

هو الاشتراك مطلقًا، وعدم الانفراد، يقول ابنُ فارسٍ: «**الشين والراء والكاف أصلان: أحدهما: يدل على اقتران، وعدم انفراد... وهو أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما، ويقال: شاركت فلانًا في الشيء، إذا صرت شريكه، وأشركت فلانًا إذا جعلته شريكًا لك...**

**والآخر: يدل على امتداد واستقامة، ومنه شرك الصائد، سمي بذلك لامتداده...**»(١).

والشَّريك: المشارك، والشِّرك كالشَّريك، والجمع: أشراك

---

(١) مقاييس اللغة ٣/ ٢٦٥.

وشركاء، كما يقال: شريف، وأشراف، وشرفاء[١].

والشِّرْك: الحصة والنصيب؛ كما في الحديث: «**من أعتق شركًا له في عبدٍ...**»[٢].

**وقال الراغب الأصفهاني[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ: «الشِّرْكة والمشاركة: خلط المِلكين، وقيل: هو أن يوجد شيء لاثنين فصاعدًا عينًا كان ذلك الشيء أو معنى...»**[٤].

**وممَّا سبق يتبيَّن:** أنَّ الشَّرك في اللُّغة يطلق على الاشتراك مطلقًا، وعدم الانفراد.

- **ثانيًا: تعريف الشِّرك شرعًا:**

الشِّرك ضدُّ التَّوحيد، وهو: «**أن يجعل الإنسان للَّه ندًّا في ربوبيته، أو ألوهيته، أو أسمائه وصفاته**»[٥].

**يقول أبو العبَّاس ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأصل الشِّرك أن تعدل باللَّه تعالى مخلوقاته في بعض ما يستحقه وحده؛ فإنه لم يعدل أحدٌ باللَّه شيئًا من المخلوقات في جميع الأمور، فمن عبد غيره، أو توكل عليه؛ فهو**

(١) انظر: لسان العرب ٤/ ٢٢٤٨، وتهذيب اللغة ١٠/ ١٦.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: ٢٥٢٤.

(٣) الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني، المعروف بالراغب، من أئمة اللغة والأدب، من تصانيفه: المفردات في غريب القرآن، ومحاضرات الأدباء، وغيرهما، توفي سنة: ٥٠٢هـ. تراجع ترجمته في: الأعلام ٢/ ٢٥٥، ومعجم المؤلفين ٤/ ٥٩.

(٤) المفردات في غريب القرآن، ص: ٤٥١.

(٥) معارج القبول ١/ ٢٦٨، وفتاوى اللجنة الدائمة ١/ ٥١٦.

مشركٌ به»(١).

ويقول عبد اللَّطيف بن عبد الرَّحمن بن حسن(٢) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والشِّرك قد عرَّفه النبي ﷺ بتعريف جامع، كما في حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أنه قال: يا رسول اللَّه؛ أي: الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل للَّه ندًّا وهو خلقك»(٣)؛ والنِّد: المثل، والشبيه.

فمن صرف شيئًا، من العبادات، لغير اللَّه، فقد أشرك به شركًا يبطل التوحيد وينافيه؛ لأنَّه شبّه المخلوق بالخالق، وجعله في مرتبته، ولهذا كان أكبر الكبائر على الإطلاق، ولما فيه من سوء الظَّن به تعالى»(٤).

ويقول ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وحقيقة الشِّرك بالله: أن يعبد المخلوق كما يعبد اللَّه، أو يعظّم كما يعظّم اللَّه، أو يصرف له نوع من خصائص الربوبية والإلهية، وإذا ترك العبد الشرك كلَّه صار موحدًا، مخلصًا للَّه في جميع أحواله، فهذا حقُّ اللَّه على عباده، أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا»(٥).

والشرك إذا أطلق في الكتاب والسُّنة وكلام السلف فإنه ينصرف إلى

---

(١) الاستقامة ١/ ٣٤٤.

(٢) عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، ولد في الدرعية، ودرس في الأزهر مختلف العلوم، له رسائل ومؤلفات وشعر، توفي في الرياض سنة ١٢٩٣هـ. تراجع ترجمته في: علماء نجد خلال ستة قرون ١/ ٦٣، ومعجم المؤلفين ٦/ ١٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: ٤٤٧٧، ومسلم في صحيحه، برقم: ١٤١.

(٤) الدرر السنية ٢/ ٣١٩.

(٥) تفسير ابن سعدي ٢/ ٤٩٩.

الشرك في الألوهية؛ وهو مقصودنا في هذا المبحث؛ إذ إنه هو أول ما نهت عنه الرسل، وهو أكثر شرك الأمم، وهو الذي عمت به البلوى في كل زمان، مع أن الشرك في الألوهية مستلزم للشرك في الربوبية والأسماء والصفات؛ فإنَّ أنواع التوحيد الثلاثة متلازمة، لا ينفك نوع منها عن الآخر[1].

- **ثالثًا: بيانُ أقسام الشِّرك:**

تنوعت عبارات أهل العلم في بيان أقسام الشرك؛ ولكنها لا تخرج عن المدلول الشرعي للشرك الذي سبق معنا، فمن عباراتهم في بيان أنواع الشرك ما يلي:

١- أن الشَّرك ينقسم إلى: أكبر، وأصغر[2].

٢- ومنهم من يقول: إنه ثلاثة أقسام: أكبر، وأصغر، وخفي[3].

٣- والبعض يقسِّمه حسب أنواع التوحيد؛ فيجعله ثلاثة أنواع: شرك في الربوبية، وفي الأسماء والصفات، وفي الألوهية[4].

٤- والبعضُ يقسِّمه قسمين: الشرك في الربوبية، والشرك في الألوهية، بإدخال الشرك في الأسماء والصفات ضمن الشرك

---

(١) انظر: معارج القبول ١/ ١٧٩، وحاشية ابن قاسم على كتاب التوحيد، ص: ١٢.

(٢) انظر: مدارج السالكين ١/ ٣٣٩، والدرر السنية ٢/ ٨٥.

(٣) انظر: أنواع التوحيد وأنواع الشرك للشيخ عبد الرحمن بن حسن -ضمن: الجامع الفريد-، ص: ٣٤١.

(٤) انظر: تيسير العزيز الحميد، ص: ٤٣.

في الربوبية[١].

«هذه الأقوال ليست متباينة، بل بعضها يوافق بعضًا:

فمن قسَّم الشرك إلى قسمين: أكبر وأصغر، نظر إلى حقيقة الشرك وأحكامه من حيث خروجه من الإسلام، وعدم خروجه.

والذي قسَّم الشرك إلى ثلاثة أنواع: الأكبر والأصغر والخفي؛ فإنه لم يخالف القول السابق؛ لأنه إنما أراد إظهار أهمية الشرك الخفي، وإلا فالشرك الخفي داخل تحت النوعين السابقين؛ فإن الشرك الخفي بعضه من الشرك الأكبر المخرج من الملة، وبعضه من الشرك الأصغر الذي هو أكبر من المعاصي «الكبائر»، ولكنها لا تخرج من الملة، وإنما أراد من أَبرزها كنوع ثالث بيان خفائها على كثير من الناس وكثرة وقوعها...

أمَّا الذي قسَّمه حسب أنواع التوحيد الثلاثة، والذي قسمه إلى نوعي الشرك في الربوبية وفي الألوهية فليس بينهما إلَّا إجمال وتفصيل، فهذه الأقوال صحيحة وشاملة»[٢].

**ومن أوضح تلك التقسيمات تقسيم الشرك إلى قسمين:**

**الأوَّل: الشرك الأكبر.**

**والثَّاني: الشرك الأصغر**، وفيما يلي تعريف لكلا النوعين:

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ١/ ٩١-٩٤، ودرء التعارض ٧/ ٣٩٠، وتجريد التوحيد المفيد، ص: ٨.

(٢) الشرك في القديم والحديث ١/ ١٣٨-١٣٩.

**١- تعريف الشِّرك الأكبر:**

اختلفت عبارات العلماء في بيان الشرك الأكبر وإن اتفقت في مدلولاتها ومعانيها، ومنها:

قول ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«أن يتَّخذ من دون اللَّه ندًّا يحبُّه كما يحب اللَّه، وهو الشِّرك الذي تضمَّن تسوية آلهة المشركين برب العالمين»**(١).

وقول ابن سعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«إنَّ حد الشرك الأكبر وتفسيره الذي يجمع أنواعه وأفراده: أن يصرف العبد نوعًا أو فردًا من أفراد العبادة لغير اللَّه؛ فكل اعتقاد أو قول أو عمل ثبت أنه مأمور به من الشارع فصرفه للَّه وحده توحيد وإيمان وإخلاص، وصرفه لغيره شرك وكفر»**(٢).

وقول ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«أن يسوي غير اللَّه باللَّه فيما هو من خصائص اللَّه»**(٣).

والشرك الأكبر -كما ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: **«أنواع كثيرة لا يحصيها إلا اللَّه»**(٤).

**٢- تعريف الشرك الأصغر:**

اختلفت تعريفات أهل العلم أيضًا في بيان معنى الشرك الأصغر؛

---

(١) مدارج السالكين ١/ ٣٦٨.

(٢) القول السديد في مقاصد التوحيد للسعدي، ص: ٤٨.

(٣) حاشية كتاب التوحيد لابن قاسم، ص: ٥٠.

(٤) مدارج السالكين ١/ ٣٧٦.

فبعضهم يعرفه بالحدِّ[١]، وبعضهم يعرفه ببيان بعض أنواعه[٢]، ومن ذلك[٣]:

**قول ابن سعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: - «الشِّرك الأصغر هو كل وسيلة وذريعة يتطرق منها إلى الشرك الأكبر، من الإرادات والأقوال والأفعال التي لم تبلغ رتبة العبادة»[٤].**

**وقول ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: - «ما أتى في النصوص أنه شرك ولم يصل إلى حد الشرك الأكبر»[٥].**

**وما ذكرته اللجنة الدائمة أن الشرك الأصغر هو: «كل ما نهى عنه الشَّرع مما هو ذريعة إلى الشَّرك الأكبر، ووسيلة للوقوع فيه، وجاء في النُّصوص تسميته شركًا»[٦].**

ولعلَّ من المناسب بعد عرض تعريف الشرك الأكبر، والأصغر ذكر الفروق بين النوعين[٧]:

١- الشرك الأكبر مخرج من الملة، بخلاف الشرك الأصغر، فإنه

---

(١) الحد: قول دال على ماهية الشيء، والمراد به التعريف. انظر: التعريفات للجرجاني، ص: ٨٣.

(٢) كقولهم: الشرك الأصغر كيسير الرياء.

(٣) انظر: الشرك الأصغر، حقيقته وأحكامه وأنواعه، ص: ٣٢.

(٤) القول السديد، ص: ٤٨.

(٥) حاشية ابن قاسم على كتاب التوحيد، ص: ٥٠.

(٦) فتاوى اللجنة الدائمة ١/ ٥١٧.

(٧) انظر: الإخلاص والشرك الأصغر، ص: ٣٥، والشرك الأصغر حقيقته وأحكامه، ص: ٣٨، والقول المفيد على كتاب التوحيد ١/ ١١١.

لا يخرج عن الإسلام.

٢- الشرك الأكبر محبط لجميع الأعمال، بخلاف الشرك الأصغر فإنه يحبط العمل الذي قارنه على تفصيل.

٣- الشرك الأكبر موجب للخلود في النار، بخلاف الشرك الأصغر؛ فإنه لا يوجب ذلك.

٤- الشِّرك الأكبر لا يغفر إلَّا بالتوبة منه، بخلاف الشرك الأصغر، فإنه تحت المشيئة على الصحيح من أقوال أهل العلم.

- **المسألة الأولى: تحقيق التَّوحيد لا يكون إلَّا بالبراءة من الشِّرك وأهله:**

إنَّ تحقيق التَّوحيد قائمٌ على ركنين عظيمين؛ عبادة اللَّه، والبراءة من الشرك وأهله، ولا يكون العبدُ موحدًا إلَّا بالإتيان بهما معًا، وهذا ما قامت عليه كلمة الشهادة «لا إله إلَّا اللَّه»؛ فهي: نفي لجميع ما يعبد من دون اللَّه، وإثبات العبادة للَّه وحده، لا شريك له في عبادته.

وقد بيَّن علماء وأئمَّة المذاهب الأربعة هذا الأصل العظيم، والملحظ المهم، الذي يجب على كل مسلم مراعاته حتى يحقق معنى الشهادتين، وهاك تقريرات الأئمة في ذلك:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

نصّ علماء الحنفية -رحمهم اللَّه- على أن التوحيد له ركنان هما: عبادة اللَّه تعالى وحده لا شريك له، والكفر بكل ما عُبد سواه، لقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

قال ابن أبي العزِّ الحنفي (٧٩١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح قول الطّحاوي: «ولا إله غيره»: «هذه كلمة التوحيد التي دعتْ إليها الرسل كلهم، كما تقدم ذكره، وإثبات التوحيد لهذه الكلمة باعتبار النفي والإثبات المقتضي للحصر؛ فإن الإثبات المجرد قد يتطرق إليه الاحتمال، ولهذا -والله أعلم- لما قال الله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، قال بعده: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ فإنه قد يخطر ببال أحدٍ خاطرٌ شيطاني: هبْ أن إلهنا واحد، فلغيرنا إله غيره، فقال تعالى: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾»(١).

وقال أحمد السَّرهندي (١٠٣٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والتبرّؤ من الكفر شرط الإسلام، والاجتناب عن شائبة الشرك توحيد، والاستمداد من الأصنام والطواغيت في دفع الأمراض والأسقام عين الشرك والضلالة... ولا يجوز إشراك أحدٍ به تعالى في عبادة من العبادات»(٢).

وقال الخجندي (١٣٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذكره لعدة قبور جعلت أوثانًا تُعبد من دون الله: «فلا يكون إيمان العبد صحيحًا حتى يكفر بهذه كلها، ويؤمن بالله وحده، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وهذا معنى «لا إله إلا الله»، فتنفي الآلهة كلّها من كلّ الوجوه، وتثبت الإله الحق الواحد الأحد الصمد الذي: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾،

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١١٦.

(٢) المكتوب السابع عشر من المجلد الثالث من مكتوبات السرهندي: نقلًا عن: جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية ١/ ١٥٤ للدكتور شمس الدين الأفغاني.

فهذا التوحيد الخالص إنما هو مفتاح الجنة بلا ريب ولا شبهة... فقائل لا إله إلا اللَّه يجب عليه أن يستمر عليه وعلى موجبه، وأن لا يبطله بما ينافيه من الشرك واتخاذ الأنداد واعتقاد التصرف الغيبيّ لغير اللَّه، وإلا بطل ولا تبقى له منفعة... فلا بدّ من الاستمرار على التوحيد، وعلى كل ما يقتضيه التوحيد، ولا بدّ من الكفر بالطاغوت، وكل آلهة دون اللَّه»[١].

وقال أيضًا: «فلا بدّ من نفي الشرك في العبادة رأسًا، والبراءة منه وممن فعله، قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤]، فأصل دين الإسلام هو عبادة اللَّه وحده لا شريك له، والتحريض على ذلك، فمن قال لا إله إلا اللَّه وهو مع ذلك يفعل الشرك الأكبر، كدعاء الموتى والغائبين، وسؤالهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، والتقرب إليهم بالنذر والذبائح، فهذا مشرك شاء أم أبى»[٢].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

ممَّا جاء عن المالكيَّة في بيان أنَّ تحقيق التَّوحيد لا يكون إلَّا بالبراءة من الشرك وأهله:

قول ابن عطية الأندلسي[٣] (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقدم تعالى ذكر الكفر

---

(١) مفتاح الجنة، ص: ٣٣-٣٦.

(٢) المصدر السابق ص: ٦٨.

(٣) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي، مفسر فقيه أندلسي، من أهل غرناطة. عارف بالأحكام والحديث، له شعر، ولي قضاء المرية،=

بالطاغوت على الإيمان بالله ليظهر الاهتمام بوجوب الكفر بالطاغوت»[١].

وقول أبي عبد الله القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]: «أي: بأن اعبدوا الله ووحدوه، ﴿وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾؛ أي: اتركوا كل معبود دون الله، كالشيطان والكاهن والصنم، وكل من دعا إلى الضلال»[٢].

وقول محمَّد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأشار إلى أنه لا يؤمن أحد حتى يكفر بالطاغوت، بقوله: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾، ومفهوم الشرط أن من لم يكفر بالطاغوت لم يستمسك بالعروة الوثقى، وهو كذلك، ومن لم يستمسك بالعروة الوثقى فهو بمعزل عن الإيمان؛ لأن الإيمان بالله هو العروة الوثقى، والإيمان بالطاغوت يستحيل اجتماعه مع الإيمان بالله؛ لأن الكفر بالطاغوت شرط في الإيمان بالله أو ركن منه، كما هو صريح قوله: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ﴾، الآية»[٣].

---

= وتوفي عام ٥٤٢هـ، له المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. انظر: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: ٣٨٩)، والأعلام للزركلي (٣/ ٢٨٢).

(١) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٣٤٤).

(٢) تفسير القرطبي (١٠/ ١٠٣).

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ١/ ٢٤٤-٢٤٥.

• **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعية:**

**قال الرازي (٦٠٦هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسير قوله تعالى:** ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]: **«ففيه إشارة إلى أنه لا بد للكافر من أن يتوب أولًا عن الكفر، ثم يؤمن بعد ذلك»**[1].

**وقال ابن كثير (٧٧٤هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسير قوله تعالى حكاية عن إبراهيم** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٦٩-٧٧]: **«هذا إخبار من اللَّه تعالى عن عبده ورسوله وخليله إبراهيم إمام الحنفاء، أمر اللَّه رسوله محمدًا -صلوات اللَّه وسلامه عليه- أن يتلوه على أمته، ليقتدوا به في الإخلاص والتوكل، وعبادة اللَّه وحده لا شريك له، والتبرؤ من الشرك وأهله...»**[2].

**وقال البقاعي**[3] **(٨٨٥هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسير سورة الكافرون: «بدأ بما هو الأحق بالبداءة، وهو البراءة من الشرك، والطهارة من وضر الإفك؛ لأنه من درء المفاسد، فأبلغ في ذلك بما هو الحقيق بحاله** ﷺ، **وكانوا هم يعبدون اللَّه تعالى على وجه الإشراك، وكانت العبادة مع الشرك غير**

---

(١) مفاتح الغيب للرازي ٣/ ٤٥٥.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٦/ ١٤٥.

(٣) برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّبَاط بن علي بن أبي بكر البقاعي الشافعي، أصله من البقاع في سورية، وسكن دمشق، ورحل إلى بيت المقدس والقاهرة، وتوفي بدمشق سنة: ٨٨٥، من مؤلفاته: الآيات البينات في غرائب الأرض والسماوات، نظم الدرر في تناسب السور. تراجع ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي ١/ ٦٣، والأعلام للزركلي ١/ ٥٦.

**معتد بها بوجه»(١).**

**وقال السويدي (١٢٣٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معنى كلمة التوحيد لا إله إلا اللَّه: «وهذه الكلمة الطيبة قد اشتملت على الكفر بالطاغوت والإيمان باللَّه وحده؛ لأنك نفيت الآلهة فكفرت بالطاغوت، وأثبت الألوهية للَّه وحده فآمنت به»(٢).**

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرَّر هذا المعنى أئمة الحنابلة -رحمهم اللَّه-، ومن تلك التقريرات:

**قال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فدعا -أي: النبي ﷺ- الناس إلى الإقرار بتوحيد اللَّه ومعرفته، والبراءة من الأضداد والأنداد»(٣).**

**ويقول ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن أهل الملل متفقون على أن الرسل جميعهم نهوا عن عبادة الأصنام، وكفّروا من يفعل ذلك، وأن المؤمن لا يكون مؤمنًا حتى يتبرأ من عبادة الأصنام، وكل معبود سوى اللَّه»(٤).**

**وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «وأما المؤمن نفسه فهو مأمور بأن ينشئ قوة**

---

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي ١٠/ ٦١١.

(٢) العقد الثمين في بيان مسائل الدين للسويدي، ص: ٥٦.

(٣) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الأول: الإيمان- ٢/ ٦٢٥.

(٤) مجموع الفتاوى ٢/ ١٢٨.

الإخلاص للَّه وحده وعبادته وحده، والبراءة من كل معبود سواه وعبادته، وبراءته منه ومن عابديه»[(١)].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلا تصح الموالاة إلا بالمعاداة، كما قال تعالى عن إمام الحنفاء المحبين أنه قال لقومه: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٥-٧٧]، فلم يصح لخليل اللَّه هذه الموالاة والخلة إلا بتحقيق هذه المعاداة، فإنه لا ولاء إلا ببراء، ولا ولاء للَّه إلا بالبراءة من كل معبود سواه، قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٨]؛ أي: جعل هذه الموالاة للَّه والبراءة من كل معبود سواه كلمة باقية في عقبه، يتوارثها الأنبياء وأتباعهم بعضهم عن بعض، وهي كلمة: لا إله إلا اللَّه، وهي التي ورّثها إمام الحنفاء لأتباعه إلى يوم القيامة»[(٢)].

وقال عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (١٢٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الكفر بالطاغوت وما عبد من دون اللَّه شرط في تحريم الدم والمال، وأنه لا عصمة بمجرد القول والمعرفة، ولا بمجرد ترك عبادة ما

---

(١) المصدر السابق ١٦/ ٥٥٩.

(٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، ص: ٤٥٥-٤٥٦.

عبد من دون اللَّه، بل لا بد من الكفر بما عبد من دون اللَّه، والكفر فيه بغضه وتركه ورده، والبراءة منه ومعرفة بطلانه، وهذا لا بد منه في الإسلام، قال تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فجمع بين الإيمان باللَّه والكفر بالطاغوت في هذه الآية، ولها نظائر في كتاب اللَّه كقوله تعالى عن إبراهيم: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٦ - ٢٨]، فدلت هذه الآية وما قبلها على أن الكفر بالطاغوت شرط لا يحصل الإسلام بدونه»(١)

فتبين مما سبق: أن أهل العلم من أتباع الأئمة الأربعة -رحمهم اللَّه- قد قرَّروا أنَّ الولاء للَّه لا يكون ولا يتحقق إلَّا إذا قُرن بالبراء من كل معبود سواه ﷻ.

- **المسألة الثانية: نواقض التوحيد، ونواقصه:**

نواقض التوحيد: «**هي التي تُفسد الإسلام، وتُخرج منه**»(٢)، ومن أعظمها: الشرك الأكبر، وقد سبق تعريفه قريبًا.

نواقص التوحيد: «**هي الأمور التي تقدح في التوحيد، وتضعفه وتنقص كماله**».

وسيتبيَّن من خلال الأمثلة الآتية جملةٌ من نواقض التَّوحيد ونواقصه

---

(١) مصباح الظلام في الرد على من كذب الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام (٢/ ٢٦٦).

(٢) إعانة المستفيد ١/ ٥٤.

حتَّى يحذرها المؤمن الموفَّق، ويكون على بيِّنة منها، فيحافظ على إيمانه وتوحيده ممَّا ينقضه أو ينقصه.

- **المثال الأوَّل: دعاء غير اللَّه:**

معنى الدعاء: **«استدعاء العبد ربه ﷻ العناية، واستمداده إياه المعونة، وحقيقته: إظهار الافتقار إليه، والتبرؤ من الحول والقوة، وهو سمة العبودية، واستشعار الذلة البشرية»**(١).

والدعاء على نوعين(٢):

١- دعاء مسألة.

٢- دعاء عبادة.

وهما متلازمان؛ فكلُّ دعاء عبادةٍ مستلزمٌ لدعاء المسألة، وكلُّ دعاء مسألةٍ متضمنٌ لدعاء العبادة(٣).

فدعاء المسألة كأن يسأل المسلم ربه بقوله: رب اغفر لي وارحمني وارزقني ونحوها، فهو بهذا القول سائل للَّه وعابد، ودعاء العبادة هو: أن يؤدي عبادة للَّه ﷻ مثل الصلاة والزكاة والحج فإنها متضمنة للسؤال؛ لأن مراد العابد هو تحقيق مراده من ربه ﷻ بالمغفرة والرحمة والرزق والإعانة ونحوها، فهذا وجه كون الدعاء هو العبادة، كما قال

(١) شأن الدعاء، للخطابي، ص: ٤.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١٥/ ١١.

(٣) انظر: المصدر السابق ١٥/ ١٠.

النبي ﷺ: «**الدعاء هو العبادة**»(١).

**قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فكل عابد سائل، وكل سائل عابد. فأحد الاسمين يتناول الآخر عند تجرده عنه، ولكن إذا جمع بينهما فإنه يراد بالسائل الذي يطلب جلب المنفعة ودفع المضرة بصيغ السؤال والطلب. ويراد بالعابد من يطلب ذلك بامتثال الأمر، وإن لم يكن في ذلك صيغ سؤال»(٢).**

وقد قرَّر أئمة المذاهب الأربعة وعلماؤهم خطورة دعاء غير اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، تحذيرًا للأمة، وصيانة للتوحيد، وحماية لحياضه، كما يتضح ذلك من خلال ما يلي:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

اهتمَّ علماء الحنفية -رحمهم اللَّه تعالى- ببيان هذا الأمر وتوضيحه في كتبهم ومصنفاتهم، ومن ذلك:

**ما قاله الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا ينبغي لأحدٍ أن يدعو اللَّه تعالى إلَّا به، وأكره أن يقول: أسألك بمعقد العزّ من عرشك، أو بحقّ فلان...»(٣).**

---

(١) أخرجه أبو داود برقم: (١٤٧٩)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود برقم: (١٣٢٩).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١٠/ ٢٤٠.

(٣) ذكر هذه الرواية شيخ الإسلام ابن تيمية في التوسل والوسيلة، ص: ٨٦، وابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٣١٧، والبركوي في زيارة القبور، ص: ٥٣، ونعمان خير الدين الألوسي في جلاء العينين، ص ٤٥٢، ٤٧٠.

وفي روايةٍ أخرى عنه قال: «لا ينبغي لأحد أن يدعو اللَّه إلا به، والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استُفيد من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]»(١).

فهذا تصريح منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتحريم دعاء غير اللَّه، ووجوب إخلاص الدُّعاء له سبحانه بأسمائه الحسنى وصفاته العلى.

وصرح محيي الدين البركوي (٩٨١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنَّ دعاء غير اللَّه محرَّمٌ باتِّفاق المسلمين، وهو شرك باللَّه جَلَّ جَلَالُهُ؛ فقال: «ودعاء أصحاب القبور، والاستعانة بهم، وسؤالهم النصر، والرزق، والعافية، والولد، وقضاء الديون، وتفريج الكربات، وإغاثة اللّهفات، وغير ذلك من الحاجات التي كان عُبّاد الأوثان يسألونها من أوثانهم، فليس شيء من ذلك مشروعًا باتفاق أئمة المسلمين؛ إذ لم يفعله رسول اللَّه ﷺ، ولا أحد من الصحابة والتابعين وسائر أئمة الدين، بل أصل هذه الزيارة البدعية الشركية مأخوذة عن عبّاد الأصنام»(٢).

وقال مؤكدًا ذلك ومبينًا أنَّ دعاء غير اللَّه تعالى مخالف لعمل خير القرون: «ومن المحال أن يكون دعاء الموتى والدعاء بهم والدعاء عند قبورهم مشروعًا وعملًا صالحًا، ويُصرف عنه القرون الثلاثة المفضلة بنصّ رسول اللَّه ﷺ، ثم يظفر به الخلوف الذين يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يُؤمرون، فإن كنت في شكٍ من هذا فانظر: هل يمكن بشرًا

---

(١) ذكر هذه الرواية ابن عابدين في حاشيته ٦/ ٣٩٦، ٣٩٧.

(٢) زيارة القبور الشرعية والشركية، ص: ٣٣.

على وجه الأرض أن يأتي عن أحد منهم بنقل صحيح أو حسن أو ضعيف أو منقطع أنهم كانوا إذا كان لهم حاجة قصدوا القبور فدعوا عندها وتمسحوا بها؟! فضلًا أن يصلّوا عندها ويسألوا اللّه تعالى بأصحابها ويسألوهم حوائجهم، فليوقفونا على أثر واحد منها في ذلك ...»[١].

وقال نعمان خير الدين الألوسي (١٣١٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونحن نعلم بالضرورة أن الرسول -عليه أفضل الصلاة والسلام- لم يشرع لأمته أن يدعوا أحدًا من الأموات، لا الأنبياء، ولا الصالحين، ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة، ولا بغيرها، كما أنه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يشرع لأمته السجود لميت ولا إلى ميت، ونحو ذلك، وأن ذلك من الشرك الذي حرمه اللّه تعالى ورسوله»[٢].

وقال الخجندي (١٣٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الدعاء لغيره تعالى سواء كان المدعو حيًّا، أو ميّتًا، وسواء كان من الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ أو غيرهم، بأن يقال: يا سيدي فلان أغثني، أو أنا مستجير بك، أو نحو ذلك، فهذا شرك باللّه تعالى، وهو مثل عُبّاد الأصنام في القرون الماضية»[٣].

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال الطرطوشي (٥٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ

---

(١) المصدر السابق ص: ٤٣-٤٤.

(٢) جلاء العينين، ص: ٤٨٤، وانظر: غاية الأماني لمحمود شكري الألوسي ١/ ٤٣٢، ٢/ ٣٤٤، وإرشاد الطالبين للباني بتي، ص: ٢١.

(٣) حكم اللّه الواحد الصمد في حكم الطالب من الميت المدد، ص: ٢٤.

صَٰدِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤]- : «فجمع اللَّه تعالى بين الأصنام وبين آدم في اسم العبودية، فدلت الآية على أن من دخل العبودية لا يضر ولا ينفع ولا يستأهل كل ذلك التعظيم، بل هو خلق محتاج، قد لحقه ذل التكوين، مفتقر إلى ما يفتقر إليه من دعاه»(١).

وقال القرطبي (٦٥٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في تفسير قول اللَّه تعالى ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٞ مِّنَ ٱلۡإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٖ مِّنَ ٱلۡجِنِّ فَزَادُوهُمۡ رَهَقٗا﴾ [الجن: ٦]: «ولا خفاء أن الاستعاذة(٢) بالجن دون الاستعاذة باللَّه كفر وشرك»(٣).

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في تفسير: ﴿وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ فَإِن فَعَلۡتَ فَإِنَّكَ إِذٗا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦]- : «والمقصود من هذا الغرض تنبيه الناس على فظاعة عظم هذا الفعل، حتى لو فعله أشرف المخلوقين لكان من الظالمين، على حد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]»(٤).

وقال عبد الحميد بن باديس (١٣٥٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يجوز دعاء غير اللَّه، ولا أحد مع اللَّه، الدعاء عبادة، وكل عبادة فإنها لا تكون إلا للَّه: فالدعاء لا يكون إلا للَّه.... وقال: لما كان الدعاء عبادة فمن دعا فقد

(١) الدعاء المأثور، ص: ٣١-٣٢.

(٢) الاستعاذة نوع من أنواع الدعاء، فكلام الشيخ هنا صريح في أن من استعاذ أو دعا غير اللَّه فقد أشرك.

(٣) تفسير القرطبي ١٩/ ٩-١٠.

(٤) التحرير والتنوير ١١/ ١٩١-١٩٢.

**عبد، ومن دُعي فقد عُبد، ولهذا تواردت نصوص الآيات والأحاديث على النهي عن دعاء غير اللَّه دون استثناء لشيء من مخلوقاته، مثل قوله تعالى:** ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ﴾ [الأعراف: ٥٥]، ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ﴾ [الأعراف: ٥٦] ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢]، ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلۡبَحۡرِ ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُۖ﴾ [الإسراء: ٦٧]، ﴿فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا﴾ [الجن: ١٨]»(١).

### • ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:

حذر أئمة الشافعية أشد التحذير من صرف الدعاء لغير اللَّه، ولما كان للدعاء أقسام عديدة كالاستمداد، والاستعاذة، وطلب الشفاعة، وطلب حاجة، وغيرها ممَّا لا يقدر عليه إلَّا اللَّه؛ فقد بذل علماء الشافعية جهودهم في التحذير من صرف شيءٍ من أنواع الدعاء لغير اللَّه، وبيَّنوا أنَّ من صرف شيئًا من أنواع الدعاء لغير اللَّه فقد ضلَّ ضلالًا بعيدًا، وخرج من جماعة المؤمنين، والتحق بزمرة المشركين.

قال ابن خزيمة (٣١١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مستنكرًا: **«هل سمعتم عالمًا يُجيز أن يقول الداعي: أعوذ بالكعبة من شر خلق اللَّه؟ أو يجيز أن يقول: أعوذ بالصفا والمروة؟ أو أعوذ بعرفات ومنى من شر ما خَلَقَ؟ هذا لا يجيزه ولا يقول به مسلم يعرف دين اللَّه، محال أن يستعيذ مسلم بخلق اللَّه من شر خلقه»**(٢).

وقال الخطابي (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: **«لا يستعاذ بغير اللَّه أو صفاته؛ إذ**

---

(١) مجالس التذكير من حديث البشير النذير لابن باديس، ص: ٢٥٠.

(٢) كتاب التوحيد لابن خزيمة، ص: ١٦٥-١٦٦.

كل ما سواه تعالى وصفاته مخلوق؛ ولذلك وصفت كلماته بالتمام، وهو الكمال، وما من مخلوق إلا وفيه نقص، والاستعاذة بالمخلوق شرك منافٍ لتوحيد الخالق؛ لما فيه من تعطيل معاملته تعالى الواجبة على عبده»(١).

وقال السمعاني (٤٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [غافر: ٦٥]-: «والدعاء على الإخلاص أن لا يدعو معه سواه»(٢).

وقال الذهبي الشافعي (٧٤٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مستنكرًا عمل بعض الجهلة عند قبر السيدة نفيسة بنت الحسن -رحمهما اللَّه-: «وللجهلة المصريين فيها اعتقادٌ يتجاوز الوصف، ولا يجوز، مما فيه من الشرك، ويسجدون له، ويلتمسون منها المغفرة، وكان ذلك من دسائس العبيدية»(٣).

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] «يقول تعالى آمرًا عباده أن يُوَحِّدوه في مجال عبادته، ولا يُدْعى معه أحد، ولا يشرك به، كما قال قتادة: كانت اليهود والنصارى إذا دخلوا كنائسهم وبِيَعِهِم أشركوا باللَّه، فأمر اللَّه نبيه ﷺ أن يوحدوه وحده»(٤).

---

(١) تفسير أبي المظفر السمعاني ٥/ ٣٠.
(٢) نقله عنه السويدي في العقد الثمين في بيان مسائل الدين، ص: ٢٢٥.
(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي ١٠/ ١٠٦.
(٤) تفسير ابن كثير (٨/ ٢٤٤).

وقسم المقريزي الشافعي (٨٤٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ زيارة القبور إلى ثلاثة أقسام وقال: «قوم يزورون الموتى فيدعون لهم، وهذه الزيارة شرعية، وقوم يزورونهم يدعون بهم، فهؤلاء هم المشركون في الألوهية والمحبة، وقوم يزورونهم فيدعونهم أنفسهم، وهؤلاء هم المشركون في الربوبية»[1].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرَّر أئمة الحنابلة -رحمهم اللَّه- ما قرره علماء المذاهب الأخرى، ومن ذلك:

أنَّه قد صرّح أبو الوفاء ابن عقيل[2] (٥١٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بكفر من دعا غير اللَّه تعالى، حيث يقول: «إنَّ من يعظِّم القبور، ويخاطب الموتى بقضاء الحوائج، ويقول: يا مولاي ويا سيدي عبد القادر: افعل لي كذا، هو كافر بهذه الأوضاع، ومن دعا ميتًا وطلب قضاء الحوائج فهو كافر»[3].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «لما صَعُبت التكاليف على الجهال والطَّغام، عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم، فسهلت

---

(١) تجريد التوحيد المفيد للمقريزي، ص: ٢٠.

(٢) العلامة شيخ الحنابلة، صاحب التصانيف، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي، له تصانيف في أصول الفقه وغيره، ظهر منه في بعض الأحيان نوع انحراف عن السنة، وتأول لبعض الصفات، ثم تاب عن ذلك وصحت توبته، توفي سنة ٥١٣هـ. تراجَع ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/ ٢٥٩، وشذرات الذهب ٤/ ٣٥.

(٣) نقلًا عن: حكم اللَّه الواحد الصمد في حكم الطالب من الميت المدد لمحمد بن سلطان المعصومي، ص: ٤٤.

عليهم، إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم، وهم عندي كفار بهذه الأوضاع، مثل: تعظيم القبور وإكرامها بما نهى عنه الشرع: من إيقاد النيران، وتقبيلها، وتخليقها، وخطاب الموتى بالحوائج، وكَتب الرقاع فيها: يا مولاي! افعل بي كذا وكذا، وأخذ تربتها تبركًا، وإفاضة الطيب على القبور، وشد الرحال إليها، وإلقاء الخِرق على الشجر اقتداء بمن عبد اللات والعزى»[(١)].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «نعلم بالضرورة أنه لم يشرع لأمته أن تدعو أحدًا من الأموات، لا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة ولا بغيرها، ولا بلفظ الاستعاذة ولا بغيرها، كما أنه لم يشرع لأمته السجود لميت ولا لغير ميت ونحو ذلك، بل نعلم أنه نهى عن كل هذه الأمور، وأن ذلك من الشرك الذي حرّمه اللَّه تعالى ورسوله ﷺ»[(٢)].

وبيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ انعقاد إجماع المسلمين على كفر من جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم من دون اللَّه؛ حيث قال: «فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب، وهداية القلوب، وتفريج الكروب، وسد الفاقات: فهو كافر بإجماع المسلمين»[(٣)].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أنَّ دعاء غير اللَّه من أنواع

(١) إغاثة اللهفان ١/ ١٩٥، وتلبيس إبليس، ص: ٣٨٧.
(٢) الرد على البكري ٢/ ٧٣١.
(٣) مجموع الفتاوى ١/ ١٢٤.

الشرك: «ومن أنواعه -أي: الشرك-: طلب الحوائج من الموتى، والاستغاثة بهم، والتوجه إليهم، وهذا أصل شرك العالم، فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نفعًا، فضلًا عمن استغاث به، وسأله قضاء حاجته، أو سأله أن يشفع له إلى اللَّه فيها»(١).

وقال سليمان بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٣٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]: «والآية نص في أن دعاء غير اللَّه والاستغاثة به شرك أكبر»(٢).

- **المثال الثَّاني: الاستغاثة بغير اللَّه:**

الاستغاثة: «طلب الإغاثة، والتخلُّص من الكربة والشدة»(٣).

والفرق بين الاستغاثة والدعاء: أنَّ الاستغاثة لا تكون إلَّا من مكروبٍ، والدعاء أعمُّ من الاستغاثة؛ لأنَّه يكون من المكروب وغيره(٤).

وقد تقدم أنَّ دعاء غير اللَّه تعالى شرك وكفر باللَّه تعالى، ومن ذلك الاستغاثة بغير اللَّه فيما لا يقدر عليه إلَّا اللَّه تعالى، كالاستغاثة بالأموات وأصحاب القبور أو دعاء الغائبين، ولذلك اعتنى علماء وأئمَّة

---

(١) مدارج السالكين ١/ ٣٤٦.

(٢) تيسير العزيز الحميد (ص: ١٩٥)

(٣) الرد على البكري، ص: ٨٨، وانظر: ٢٦٢، و٢٨٨ منه، والرد النضيد للشوكاني -ضمن الرسائل السلفية-، ص: ٣.

(٤) انظر: فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، ص: ١٩٣.

المذاهب الأربعة ببيان خطورة الاستغاثة بغير اللَّه -تبارك وتعالى-، وشاهد ذلك ما هو مبين في النقول التالية:

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفية:**

من تقريرات أئمة الحنفية في بيان أن من استغاث بغير اللَّه فقد أشرك باللَّه وخرج من دين اللَّه:

**قول صنع اللَّه الحلبي (١١٢٠هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أنَّ الاستغاثة بغير اللَّه مصادمة صريحة لنصوص القرآن الكريم وهو شرك باللَّه تعالى: «**وأما قولهم** [أي: قول القبوريين]، **إنه يُستغاث بالأولياء في الشدائد والبلِيّات، وبهم تنكشف المهمّات، فهذا أقبح وأبدع، وأفْظع في الأسماع وأشنع؛ لمصادرته قوله جلّ ذكره:** ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [النمل: ٦٢]. **وقوله سبحانه:** ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَـٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ﴾ [الزمر: ٣٨]. **وما هو نحو ذلك من الآيات؛ فإنه جلّ ذكره قرّر أنه الكاشف للضُرّ لا غيره، وأنه المُتعيِّن لكشف الشدائد والكُرَب، وأنه المنفرد لإجابة دعاء المضطرين لا غيره، وأنه المستغاث لذلك كله، وأنه القادر على إيصال الخير، فهو المنفرد بذلك... وهذا إشراكٌ مع اللَّه؛ إذ لا قادر على الدفع غيره**»(١).

**وقال أبو الثناء محمود الألوسي (١٢٧٠هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن وصف حال الناس بأنهم يقسمون على اللَّه بالأولياء: «**وأعظم من ذلك أنهم**

---

(١) سيف اللَّه على من كذب على أولياء اللَّه، ص: ٤٦-٥٩.

يطلبون من أصحاب القبور، نحو إشفاء المريض، وإغناء الفقير، ورد الضالّة، وتيسير كل عسير، وتوحي إليهم شياطينهم خبر: «إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور»، وهو حديث مفترى على رسول اللَّه ﷺ بإجماع العارفين بحديثه، لم يروِه أحد من العلماء، ولا يوجد في شيء من كتب الحديث المعتمدة[(١)]، وقد نهى النبي ﷺ عن اتخاذ القبور مساجد، ولعن على ذلك، فكيف يُتصوّر منه -عليه الصلاة والسلام- الأمر بالاستغاثة من أصحابها؟!»[(٢)].

وقال الخُجندي (١٣٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن الشرك أن يستغيث بغير اللَّه أو يدعو غيره، والاستغاثة طلب الغوث، وهو إزالة الشدة، كالاستنصار طلب النصر، والاستعانة طلب العون، فكل ما قصد به غير اللَّه مما لا يقدر عليه إلا اللَّه كدعوات الأموات والغائبين، فهو من الشرك الذي لا يغفره اللَّه، قال اللَّه تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٥-٦]، فأخبر اللَّه تعالى أنه لا أضل ممن يدعو أحدًا دونه كائنًا من كان، فليس لمن دعا غير اللَّه إلا الخيبة والخسران، فلا يحصل للمشرك يوم القيامة إلا نقيض قصده، وصار المدعوّ للداعي عدوًّا، فالداعي للغير في غاية الضلال»[(٣)].

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «هو مكذوب باتفاق أهل العلم، لم يروه عن النبي ﷺ أحد من علماء الحديث»، انظر: الرد على البكري (تلخيص الاستغاثة)، ص: ٣١٧.

(٢) روح المعاني ٦/ ١٢٧-١٢٨، وانظر: جلاء العينين للنعمان الألوسي، ص: ٥٠٠.

(٣) مفتاح الجنة، ص: ٥٣-٥٤.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فتوحيد العبادة أن تخُصَّ جميع أنواع العبادة للَّه وحده، ومن أنواعها الاستعانة، والاستغاثة، والنداء في الشدائد، والرجاء، واللّجاء، والنذر، والنحر، فلا يكون شيء منها إلا للَّه وحده، فمن يفعل شيئًا من ذلك لمخلوق فقد أشرك في العبادة...»(١).

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

عني علماء المالكية ببيان هذا النوع من الشرك وحذروا منه؛ فمن تحذيرهم منه:

قال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤]: «قوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾؛ أي: إن تستغيثوا بهم في النوائب لا يسمعوا دعاءكم؛ لأنها جمادات لا تبصر ولا تسمع؛ إذ ليس كل سامع ناطقًا. وقال قتادة: المعنى لو سمعوا لم ينفعوكم. وقيل: أي لو جعلنا لهم عقولًا وحياة فسمعوا دعاءكم لكانوا أطوع للَّه منكم، ولما استجابوا لكم على الكفر، ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾؛ أي: يجحدون أنكم عبدتموهم، ويتبرءون منكم»(٢).

وقال إبراهيم بن مرعي(٣) (١١٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «(وإذا استعنت)؛ أي:

---

(١) المصدر السابق ص: ٦٣-٦٤.

(٢) تفسير القرطبي (١٤/ ٣٣٦).

(٣) إبراهيم بن مرعي بن عطية، برهان الدين الشبرخيتي: من أفاضل المالكية بمصر، توفي غريقًا في النيل وهو متوجه إلى رشيد، من كتبه (شرح مختصر خليل)، و(الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين حديثًا النووية)، توفي سنة: ١١٠٦هـ. تراجع ترجمته في: =

طلبت الإعانة على أمر من أمور الدنيا والدين. . . «فاستعن بالله» ؛ لأنَّه القادر على كلِّ شيء، وغيره عاجز عن كل شيء، والاستعانة إنما تكون بقادر على الإعانة، وأما من هو كلٌّ على مولاه، لا يقدر على إنفاذ ما يهواه لنفسه فضلًا عن غيره، فكيف يؤهل للاستعانة أو التمسك بسببه؟! ومن كان عاجزًا عن النفع والدفع عن نفسه، فهو عن غيره أعجز، ليتَ الفحلَ يهضم نفسه، فاستغاثة مخلوق بمخلوق كاستعانة مسجون بمسجون، فلا تستعن إلا بمولاك، فهو دليلك في أخراك وأولاك، كيف تستعين بعبد مع علمك بعجزه؟! فمن لا يستطيع دفع نازلة عن نفسه كيف يدفعها عن غيره من أبناء جنسه؟! فلا تنتصر إلا به فهو الولي الناصر، ولا تعتصم إلا بحبله فإنه العزيز القادر»[١].

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال السيوطي (٩١١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ -بعد نقله قول اللَّه تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]-: «فلا تعبد إلا إياه، ولا تدْعُ إلا هو، ولا تستغث إلا به، ولا تستعن إلا به، فإنه لا مانع ولا معطي ولا ضار ولا نافع إلا هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ»[٢].

وقال السويدي (١٢٣٧هـ) بعد أن ذكر شبه المستغيثين بغير اللَّه من الأنبياء والأولياء الصالحين، ثم أردف عليها بالردود: «إذا علمت هذا فاعلم أن الاستغاثة بالشيء: طلب الإغاثة والغوث منه، كما أن

---

= الأعلام للزركلي ١/ ٧٣.

(١) الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين النووية، للشيخ إبراهيم بن مرعي المالكي، ص: ١٧٨.

(٢) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي، ص: ١٤٠.

الاستعانة: طلب العون منه، فإذا كانت بنداء من المستغيث لمستغاث كان ذلك سؤالًا منه... ثم قال: فهذه الاستغاثة وتوجه القلب إلى المسؤول بالسؤال والإنابة محظورة على المسلمين، لم يشرعها لأحد من أمته رسول رب العالمين، وهل سمعتم أن أحدًا في زمانه ﷺ، أو من بعده في القرون المشهود لأهلها بالنجاة والصدق -وهم أعلم منا بهذه المطالب، وأحرص على نيل مثل تلك الرغائب- استغاث بمن يزيل كربته التي لا يقدر على إزالتها إلا اللَّه، أم كانوا يقصرون الاستغاثة على مالك الأمور، ولم يعبدوا إلا إياه، ولقد جرت عليهم أمور مهمة، وشدائد مدلهمة في حياته ﷺ، وبعد وفاته فهل سمعت عن أحد منهم، أنه استغاث بالنبي ﷺ؟ أو قالوا: إنا مستغيثون بك يا رسول اللَّه؟ أم بلغك أنهم لاذوا بقبره الشريف، وهو سيد القبور، حين ضاقت منهم الصدور، كلا، لا يمكن لهم ذلك.

وإن الذي كان بعكس ما هنالك، فلقد أثنى اللَّه عليهم ورضي عنهم، فقال عز من قائل: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩]، مبينًا لنا أن هذه الاستغاثة أخص الدعاء، وأجلى أحوال الالتجاء، وهي من لوازم السائل المضطر الذي يضطر إلى طلب الغوث من غيره فيخص نداءه لدى استغاثته بمزيد الإحسان في سرِّه وجهره، ففي استغاثته بغيره تعالى عند كربته تعطيل لتوحيد معاملته»[1].

---

(١) العقد الثمين في بيان مسائل الدين للسويدي، ص: ١٠٩-١١٠.

**وقال جمال الدين القاسمي الشافعي (١٣٣٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ[١]**، نقلًا عن شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان) مستحسنًا له في بيان أولياء الشيطان وبعض صفاتهم: «**إذا كان الشخص مباشرًا للنجاسات والخبائث التي يحبها الشيطان، أو يأوي إلى الحمّامات والحشوش التي تحضرها الشياطين، أو يأكل الحيات والعقارب والزنابير وآذان الكلاب التي هي خبائث وفواسق، أو يشرب البول ونحوه من النجاسات التي يحبها الشيطان، أو يدعو غير اللَّه فيستغيث بالمخلوقات، ويتوجه إليها، أو يسجد إلى ناحية شيخه ولا يخلص الدين لرب العالمين... فهذه علامات أولياء الشيطان**»[٢].

- **رابعًا: تقريرات أئمة الحنابلة:**

قرَّر أئمَّة الحنابلة -رحمهم اللَّه- ما قرره أئمَّة المذاهب الثلاثة الباقية تأكيدًا لعظم الاستغاثة بغير اللَّه سبحانه جل في علاه:

**قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا يجوز لأحد أن يستغيث بأحد من المشايخ الغائبين ولا الميتين، مثل أن يقول: يا سيدي فلانُ أغثني، وانصرني، وادفع عني، أو أنا في حسبك، ونحو ذلك؛ بل كل هذا من الشرك الذي حرم اللَّه ورسوله ﷺ، وتحريمه مما يعلم بالاضطرار من**

---

(١) هو محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق، من سلالة الحسين السبط: إمام الشام في عصره، علمًا بالدين، وتضلعًا من فنون الأدب. مولده ووفاته في دمشق. كان سلفي العقيدة لا يقول بالتقليد. توفي ١٣٣٢هـ. الأعلام للزركلي (٢/ ١٣٥)

(٢) محاسن التأويل للقاسمي (٦/ ٤٥)

**دين الإسلام»**[١] .

ونقل رَحِمَهُ اللَّهُ اتفاق المسلمين على أن الاستغاثة بالأموات والغائبين من الشرك، فقال: «**ومن الشرك أن يدعو العبد غير اللَّه، كمن يستغيث في المخاوف والأمراض والفاقات بالأموات والغائبين، فيقول: يا سيدي الشيخ فلان، لشيخ ميت أو غائب، فيستغيث به ويستوصيه ويطلب منه ما يطلب من اللَّه من النصر والعافية؛ فإن هذا من الشرك الذي حرمه اللَّه ورسوله ﷺ باتفاق المسلمين»**[٢] .

**وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قول الداعي: يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث، فإن الرحمة هنا صفته -تبارك وتعالى-، وهي متعلق الإستغاثة، فإنه لا يستغاث بمخلوق، ولهذا كان هذا الدعاء من أدعية الكرب؛ لما تضمنه من التوحيد والاستغاثة برحمة أرحم الراحمين»**[٣] .

**وقال عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٩٣هـ): «لا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين أنه جوَّز مطلق الاستغاثة بغير اللَّه، وكذا الاستعانة أيضًا»**[٤] .

**وقال محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ**[٥] **(١٣٨٩هـ)**

---

(١) مجموع الفتاوى ١/ ٣٥٩.

(٢) المصدر السابق ١١/ ٦٦٣-٦٦٤.

(٣) بدائع الفوائد (٢/ ١٨٤).

(٤) منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس (ص: ١٣٢).

(٥) هو العلامة محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب التميمي، من علماء نجد، تولى منصب مفتي عام المملكة العربية=

رَحِمَهُ اللَّهُ : «والاستغاثة الشركية التي أنكرناها هي ما يأتي بيانه؛ وهي الاستغاثة بالغائب أو الميت أو الحي الحاضر الذي لا يقدر، وأما الجائزة فهي طلب الحي الحاضر»(١).

وقال عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الحنبلي (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ : «فكل استغاثة دعاء، وليس كل دعاء استغاثة، والمراد بيان تحريم الاستغاثة بغير اللَّه، أو دعاء غيره من الأموات والغائبين، وأنه من الشرك الأكبر»(٢).

- **المثال الثَّالث: الذَّبح لغير اللَّه:**

الذبح هو: «ذبحُ مقدورٍ عليه، أو نحرُ مقدورٍ عليه مباحٍ أكلُه، من حيوانٍ يعيش في البَّر؛ بقطعِ حُلقومٍ أو مَريءٍ أو عقر إذا تعذَّر»(٣)، والمقصود الأعظم من الذبح في هذا الباب: إزهاق الرُّوح بإراقة الدم تقربًا إلى اللَّه عَزَّوَجَلَّ .

وعليه فإن الذبح لغير اللَّه هو: كل ذبح على نصب أوعند وثن تقربًا إليه، أو ذكر اسم على الذبح غير اسم اللَّه عَزَّوَجَلَّ .

فهذا الذَّبح الذي صرف لغير اللَّه عَزَّوَجَلَّ هو شركٌ باللَّه -تبارك وتعالى-؛

---

= السعودية، توفي سنة (١٣٨٩هـ). انظر: الدرر السنية (١٦/ ٤٧٤)، الأعلام للزركلي (٥/ ٣٠٦)، علماء الحنابلة بكر أبو زيد برقم: ٤٠٦٦

(١) شرح كشف الشبهات لمحمد بن إبراهيم آل الشيخ (ص: ١١٩).

(٢) حاشية كتاب التوحيد (ص: ١١٣).

(٣) كشاف القناع ٦/ ٢٥٧.

لأن الذبح تقربًا عبادة، ومن صرف شيئًا من العبادة لغير اللَّه فقد أشرك، وهذا الذي قرَّره أئمة الإسلام من الأئمة الأربعة، وأتباع مذاهبهم، كما يتضح ذلك من خلال النقول التالية:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قرر علماء الحنفية -رحمهم اللَّه تعالى- في كتبهم ومصنفاتهم أن الذبح لغير اللَّه شرك، ومما جاء في ذلك:

**ما قاله محيي الدين البركوي (٩٨١هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ واصفًا حال المُشركين، ومبينًا حكم الذبح لغير اللَّه: «**ثم يقرّبون لذلك الوثن القرابين، وتكون صلاتهم ونسكهم وقربانهم لغير رب العالمين، والحاصل أنهم مناقضون لما أمر به الرسول** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ **ونهى عنه، ومحادّون لِما جاء به**»(١).

وبيّن صنع اللَّه الحلبي (١١٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بطلان الذبح لغير اللَّه تعالى، فقال: «**الذبح والنذر إن كان على اسم فلان وفلان، فهو لغير اللَّه، فيكون باطلًا، وفي التنزيل:** ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، و﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٦٢ - ١٦٣]؛ **أي: إنّ صلاتي وذبحي للَّه، كما فُسّر به نظيرُ قولِه جلّ ذكره:** ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]»(٢).

**وعدّ الشاه ولي اللَّه الدهلوي (١١٧٦هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذبح لغير اللَّه نوعًا

---

(١) زيارة القبور ص ٢٣-٢٤، باختصار.

(٢) سيف اللَّه على من كذب على أولياء اللَّه، ص: ٨٠-٨١.

من أنواع الشرك، فقال: «ومن أقسام الشرك: **أنهم كانوا يتقربون إلى الأصنام والنجوم بالذبح لأجلهم، إما بالإهلال عند الذبح بأسمائهم، وإما بالذبح على الأنصاب المخصوصة لهم، فنُهوا عن ذلك**»(١).

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

من تقريرات أئمة المالكية في تحريم الذبح لغير اللَّه تعالى:

**قول الإمام مالك (١٧٩هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قول اللَّه -تبارك وتعالى-: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة١٩٧]: «... **الفسوق: الذبح للأنصاب**»(٢).

**وقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ذبائح أهل الكتاب المخصصة لعيدهم: «**تؤكل ذبائحهم المطلقة إلا ما ذبحوا يوم عيدهم أو لأنصابهم**»(٣).

**قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وكره مالك(٤) ما صنعه الكفار لأعيادهم من الطعام، وخشي أن يكون مما أُهلّ لغير اللَّه به**»(٥).

**وقال ابن القاسم (١٩١هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد سئل: «**كيف التسمية عند**

---

(١) حجة اللَّه البالغة ١/ ٦٢.

(٢) الموطأ ١/ ٥٢٢.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٥٥٤.

(٤) وقول ابن عبد البر: «وكره مالك» هو على طريقة السلف، حيث يطلقون لفظ الكراهة ويريدون به التحريم، خاصة إذا كان هناك نص بالتحريم. قال ابن القيم: «وقد قال مالك في كثير من أجوبته: أكره كذا، وهو حرام؛ فمنها أن مالكًا نص على كراهة الشّطْرَنْج، وهذا عند أكثر أصحابه على التحريم». إعلام الموقعين (٢/ ٧٩).

(٥) الكافي في فقه أهل المدينة ١/ ٤٣٨-٤٣٩.

**مالك على الذبيحة؟ قال: باسم اللَّه واللَّه أكبر. قلت: هل كان مالك يكره أن يذكر على الذبيحة صلى اللَّه على رسول اللَّه بعد التسمية، أو يقول محمد رسول اللَّه بعد التسمية؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئًا، وذلك موضع لا يذكر هنالك إلا اسم اللَّه وحده»**(١).

وقال ابن بطَّال (٤٤٩هـ) في معنى التكبيرأيام التشريق الوارد في قوله تعالى: ﴿لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [الحج: ٣٧]: **«كانت الجاهلية تذبح لطواغيتها ونُصُبِهَا، فجعل التكبير استشعارًا للذبح للَّه تعالى، حتى لا يذكر في أيام الذبح غيره، ومعنى اشتراط التسمية على الذبح لئلا يذكر غيره، ويعلن بذكره حتى تنسى عبادة الجاهلية»**(٢).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

من تقريرات أئمة الشافعية في بيان تحريم الذبح لغير اللَّه وأن ذلك شرك باللَّه:

قول الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]: **«قال العلماء: لو أن مسلمًا ذبح ذبيحة، وقصد بذبحها التقرب إلى غير اللَّه صار مرتدًّا، وذبيحته ذبيحة مرتد»**(٣).

إنما حكم بارتداده لذبحه لغير اللَّه؛ لأنَّ الذبح لغير اللَّه شرك أكبر،

---

(١) المدونة الكبرى ١/ ٥٤٤.

(٢) شرح صحيح البخاري ٢/ ٥٦٤.

(٣) مفاتح الغيب للرازي ٥/ ١٣.

فإذا قصد مسلم بذبحه التقرب إلى غير اللَّه صار مشركًا، وخرج من الإسلام، وارتد إلى دين المشركين.

وقال الرافعي (٦٢٣هـ)[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**اعلم أن الذبح للمعبود وباسمه نازلة منزلة السجود له؛ وكل واحد منهما نوع من أنواع التعظيم والعبادة المخصوصة باللَّه تعالى، الذي هو مستحق للعبادة؛ فمن ذبح لغيره من حيوان أو جماد كالصنم على وجه التعظيم والعبادة لم تحل ذبيحته، وكان ما يأتي به كفرًا، كمن سجد لغيره سجدة عبادة، كذلك لو ذبح له ولغيره على هذا الوجه**»[٢].

ونقل السويدي (١٢٣٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام مجموعة من العلماء في تحريم الذبح لغير اللَّه، ثم قال: «**فقد تبيّن لك من هذه النقول كلها أن ما يقرّب لغير اللَّه تقربًا إلى ذلك الغير ليدفع عنه ضيرًا أو يجلب له خيرًا تعظيمًا له، من الكفر الاعتقادي والشرك الذي كان عليه الأوَّلون**»[٣].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرَّر أئمة الحنابلة -رحمهم اللَّه- أن الذبح لغير اللَّه شرك، ومن ذلك:

---

(١) أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسين بن الحسن الشافعي القزويني الرافعي، توفي سنة ٦٢٣، من مؤلفاته: الفتح العزيز شرح الوجيز، وشرح مسند الشافعي، وأمالي على ثلاثين حديثًا، والتذنيب. تراجع ترجمته في: طبقات الشافعية لابن شهبة ١/ ٧٦، والطبقات الكبرى للسبكي ٨/ ١٦٣.

(٢) العزيز شرح الوجيز ١٢/ ٨٤-٨٥.

(٣) العقد الثمين في بيان مسائل الدين للسويدي، ص: ١٢٣-١٢٤.

قول الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أكره[١] كلَّ شيءٍ يذبح لغير اللَّه»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أكره كلَّ ما ذبح لغير اللَّه، والكنائس إذا ذبح لها»[٣].

ثم بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ ما ذُبح على الأصنام فإنه يحرم أكله، حيث قال: «﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣]، قال: على الأصنام، وقال: كل شيء ذبح على الأصنام لا يؤكل»[٤].

وقد صرَّح الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بخروج من ذبح لغير اللَّه عن الإسلام، حيث قال: «ولا يخرج أحد من أهل القبلة من الإسلام حتى يرد آية من كتاب اللَّه، أو يرد شيئًا من آثار رسول اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو يصلي لغير اللَّه، أو يذبح لغير اللَّه، وإذا فعل شيئًا من ذلك فقد وجب عليك أن تخرجه من الإسلام»[٥].

وقد أكَّد ذلك أيضًا عبد الوهاب ابن الحنبلي[٦] (٥٣٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «ولا يخرج عن الإسلام إلا من ردّ على شيء من الأوامر

(١) يريد به كراهة التحريم. انظر: إعلام الموقعين لابن القيم ١/ ٣٩-٤١.
(٢) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد اللَّه ٣/ ٨٧٤.
(٣) أحكام أهل الملل للخلال، ص: ٣٧٢.
(٤) المصدر السابق ص: ٣٧٢.
(٥) شرح السنة للبربهاري، ص: ٧٣-٧٤.
(٦) هو شرف الإسلام عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي المقدسي الدمشقي، أبو القاسم ابن الحنبلي، كان إمامًا عارفًا بالفقه والأصول، توفي سنة (٥٣٦هـ). انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ١٩٨)، السير (٢٠/ ١٠٣)، المقصد الأرشد لابن مفلح (٢/ ١٤٧).

**والنواهي، وصلى لغير اللَّه، أو ذبح لغير اللَّه»**[١].

وقد ذكر ابن تيميَّة (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عدم جواز الذبح لغير اللَّه، وكذلك تسمية غير اللَّه على الذبائح، حيث قال: «**فالذبح للمعبود غاية الذل والخضوع له، ولهذا لم يجز الذبح لغير اللَّه، ولا أن يسمى غير اللَّه على الذبائح، وحرّم سبحانه ما ذبح على النصب، وهو ما ذبح لغير اللَّه، وما سمي عليه غير اسم اللَّه، وإن قصد به اللحم لا القربان، ولعن النبي ﷺ من ذبح لغير اللَّه، ونهى عن ذبائح الجن، وكانوا يذبحون للجن، بل حرم اللَّه ما لم يذكر اسم اللَّه عليه مطلقًا، كما دل على ذلك الكتاب والسُّنة في غير موضع**»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «**ومما يتقرب به إلى الجن: الذبائح، فإنَّ من النَّاس من يذبح للجنِّ، وهو من الشِّرك الذي حرمه اللَّه ورسوله ﷺ**»[٣].

وأوضح ابن القيم (٧٥١هـ) أن الذبح يجري مجرى العبادة، حيث يقول: «**إنَّ الذبيحة تجري مجرى العبادة، ولهذا يقرن اللَّه سبحانه بينهما كقوله:** ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]»[٤].

---

(١) الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة لابن الحنبلي ٢/ ١٠٥٠.
(٢) مجموع الفتاوى ١٧/ ٤٨٤-٤٨٥.
(٣) المصدر السابق ١٩/ ٥٢.
(٤) إعلام الموقعين ٢/ ١٧٤.

وقال محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الذبح لغير اللَّه كفر والذبيحة حرام»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أن من أعظم نواقض الإسلام عشرة: الأول: الشرك في عبادة اللَّه وحده لا شريك له، والدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]؛ ومنه: الذبح لغير اللَّه، كمن يذبح للجن أو القباب»[٢].

وقال سليمان بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٣٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]: «وفي الآية دلائل متعددة على أن الذبح لغير اللَّه شرك، كما هو بين عند التأمل»[٣].

وقال محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما الذبح لغير اللَّه فهو شرك أكبر والعياذ بالله؛ لأن الذبح لله عبادة، قال تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]، فمن صرف شيئًا من هذه العبادة لغير اللَّه فهو مشرك كافر»[٤].

---

(١) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء السادس) (ص: ١٢).

(٢) المصدر السابق (ص: ٢١٢).

(٣) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق اللَّه على العبيد (ص: ١٥٢).

(٤) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١/ ١٠٥-١٠٦).

- **المثال الرَّابع: النذر لغير اللَّه:**

المقصودُ بالنَّذر: «**إلزامُ مكلَّفٍ مختارٍ نفسَه للَّه تعالى شيئًا غيرَ مُحالٍ بكلِّ قولٍ يدلُّ عليه**»(١).

وقيل في تعريفه أيضًا: «**إيجاب عبادة في الذمة بشرط أو بغير شرط**»(٢).

هذا النَّذر إن صرف لغير اللَّه فهو شرك به سبحانه، كما قرر ذلك علماء وأئمة المذاهب الأربعة، وشاهد ذلك تقريراتهم الكثيرة التي منها:

- **أولًا: تقريرات أئمة الحنفيَّة:**

قرَّر علماءُ الحنفيَّة -رحمهم اللَّه تعالى- في كتبهم ومصنفاتهم أن النذر لغير اللَّه شرك، ومن ذلك:

قول قاسم بن قطلوبغا الحنفي (٨٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونقله عنه ابن نجيم الملقب بأبي حنيفة الثاني (٩٧٠هـ): «**وأمَّا النَّذر الذي ينذره أكثر العوام -على ما هو مشاهد- كأن يكون لإنسان غائب، أو مريض، أو له حاجة ضرورية فيأتي بعض قبور الصُّلَحاء، فيجعل ستره على رأسه فيقول: يا سيدي فلان! إن رُدّ غائبي، أو عُوفي مريضي، أو قُضِيتْ حاجتي، فلك من الذهب كذا، ومن الفضة كذا، ومن الطعام كذا، ومن الماء كذا، ومن الشمع كذا، ومن الزيت كذا، فهذا النذر باطل بالإجماع، لوجوه:**

**منها: أنه نذرٌ لمخلوق، والنذر للمخلوق لا يجوز؛ لأنه عبادة،**

---

(١) الروض المربع للبهوتي، ص: ٥١٤.

(٢) النظم المستعذب ١/ ٢٢١.

والعبادة لا تكون للمخلوق.

ومنها: أنَّ المنذور له ميّت، والميت لا يملك.

ومنها: أنه إن ظنّ أن الميت يتصرف في الأمور دون اللَّه تعالى واعتقد ذلك كفَر...»[(١)].

وقال محيي الدين البركوي (٩٨١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال العلماء: لا يجوز أن يُنذر للقبور، لا شمعٌ ولا زيتٌ ولا غير ذلك؛ فإنه نذر معصية لا يجوز الوفاء به اتفاقًا...»[(٢)].

وقال محمد علاء الدين الحصفكي[(٣)] (١٠٨٨هـ): «واعلم أن الذي يقع للأموات من أكثر العوام، وما يؤخذ من الدراهم للشمع والزيت ونحوها إلى ضرائح الأولياء الكرام تقربًا إليهم، هو بالإجماع باطل وحرام»[(٤)]، ونصّ على ذلك ابن عابدين (١٢٥٢هـ)[(٥)] في حاشيته[(٦)].

(١) البحر الرائق لابن نجيم ٢/ ٢٩٨، وانظر كلامًا مقاربًا له في: حاشية ابن عابدين ٢/ ٤٣٩-٤٤٠، وحجة اللَّه البالغة للشاه ولي اللَّه الدهلوي ١/ ٦٢، وفتح المنان لمحمود شكري الألوسي، ص: ٤١٧.

(٢) زيارة القبور ص ١١.

(٣) محمد بن علي بن محمد الحصني، المعروف بعلاء الدين الحصفكي، مفتى الحنفية في دمشق، ومن تصانيفه: الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، توفي سنة ١٠٨٨هـ. تراجع ترجمته في: الأعلام ٦/ ٢٩٤.

(٤) انظر: حاشية ابن عابدين ٢/ ٤٣٩.

(٥) محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم، المعروف بابن عابدين، تفقه في المذهب الحنفي، وألّف العديد من المؤلفات ومنها: ردّ المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، توفي سنة ١٢٥٢هـ. تراجع ترجمته في: الأعلام ٦/ ٤٢.

(٦) رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) ٢/ ٤٤٩-٤٤٠.

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قرر أئمة المالكية تحريم النذر لغير اللَّه، ومن ذلك:

**قال أبو العباس القرطبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٦٥٦هـ): **«النذر إمَّا طاعة، فيجب الوفاء به بالاتفاق، أو: معصية، فيحرم الوفاء به بالاتفاق»**(١)، والنذر لغير اللَّه من أكبر المعاصي.

**وقال محمد الدسوقي** (١٢٣٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **«قوله: (ولا يلزم بعث شمع، ولا زيت)؛ أي: نذره، أو حلف به وحنث. (قوله: يوقد على القبر)؛ أي: قبر الولي أو على قبر النبي** ﷺ**؛ لأن إيقاده على القبر حرام»**(٢).

**وقال مبارك الميلي المالكي** (١٣٦٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«النذر المشروع لا يكون إلا للَّه**... ثم قال: **فإن كان النذر للمخلوق من نبي أو ولي، فهو شرك باللَّه في هذه العبادة، يحرم الإقدام عليه والوفاء به معًا، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؛ أن النبي** ﷺ قال: **«لا نَذْرَ إلا فِيمَا أُبْتُغِيَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى»**.

**نذر العوام:**

**وقد أصبح الناس في جاهليتهم الحاضرة ينذرون لمن يعتقدون فيه من الأحياء والأموات والمزارات الأموال والثياب والحيوانات والشموع والبخور والأطعمة وسائر المتمولات، ويعتقدون أن نذرهم سبب يقربهم من رضا المنذور له، وأن لذلك المنذور له دخلًا في حصول**

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ١٥/ ٦٣.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٧/ ١٣٣)

غرضهم؛ فإن حصل مطلوبهم، ازدادوا تعلقًا بمن نذروا له، واشتدت خشيتهم منه، وبذلوا أقصى طاقتهم في الاحتفال بالوفاء له، ولم يستسيغوا لأنفسهم التقصير أو التأخير كما استساغته جاهلية العرب في تعويض الغنم بالظباء؛ فالعرب مع أصنامهم أقل هيبة من هؤلاء مع أوليائهم، وإن تساوى الفريقان في حق من ألَّهوه أكثر من اعتبار حق الإله الحق، ذلك أن جاهليتنا على شدة اهتمامها بحق أوليائها منها من لا يبالي مع ذلك بالصلاة أو بالزكاة أو بهما معًا .....»

ثم نقل كلام الصنعاني في سبل السلام مستحسنًا له: «وأما النذور المعروفة في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والأموات؛ فلا كلام في تحريمها؛ لأن الناذر يعتقد في صاحب القبر أنه ينفع ويضر، ويجلب الخير ويدفع الشر، ويعافي الأليم ويشفي السقيم، وهذا هو الذي كان يفعله عباد الأوثان بعينه؛ فيحرم كما يحرم النذر على الوثن، ويحرم قبضه لأنه تقريرعلى الشرك ويجب النهي عنه وإبانة أنه من أعظم المحرمات وأنه الذي كان يفعله عباد الأصنام، لكن طال الأمد، حتى صار المعروف منكرًا والمنكر معروفًا، وصارت تعقد اللواءات لقباض النذور على الأموات، ويجعل للقادمين إلى محل الميت الضيافات، وينحر في بابه النحائر من الأنعام، وهذا هو بعينه الذي كان عليه عباد الأصنام؛ فإنا للَّه وإنا إليه راجعون»[١].

قال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أنه قد دل

(١) رسالة الشرك ومظاهره (ص: ٣٩٦)

الحديث على أن من نذر أن ينحر تقربًا للَّه في محل معين، فلا بأس بإيفائه بنذره، بأن ينحر في ذلك المحل المعين، إذا لم يتقدم عليه أنه كان به وثن يعبد، أو عيد من أعياد الجاهلية. ومفهومه أنه إن كان قد سبق أن فيه وثنًا يعبد، أو عيدًا من أعياد الجاهلية: أنه لا يجوز النحر فيه... ثم ذكر حديث ثابت بن الضحاك، قال: نذر رجل على عهد رسول اللَّه ﷺ أن ينحر إبلا ببوانة، فأتى النبي ﷺ فقال: إني نذرت أن أنحر إبلًا ببوانة فقال النبي ﷺ: «هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟ قالوا: لا، قال: «هل كان فيها عيد من أعيادهم؟» قالوا: لا، قال رسول اللَّه ﷺ: «أوف بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية، ولا فيما لا يملك ابن آدم» انتهى منه.

وفيه الدلالة الظاهرة على أن النحر بموضع كان فيه وثن يعبد أو عيد من أعياد الجاهلية من معصية اللَّه تعالى، وأنه لا يجوز بحال، والعلم عند اللَّه تعالى»[(١)].

فإذا قرَّر الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ أن النذر بذبح في مكان فيه وثن أو عيد من أعياد الجاهلية محرم؛ فمن باب أولى لو نذر لقبر أو ميت أن يكون ذلك أشد حرمة.

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرر أئمة الشافعية كذلك أن النذر لغير اللَّه محرم، وهو شرك باللَّه، ومن ذلك:

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٥/ ٢٤٨)

قول الأذرعي الشافعي[١] (٧٨٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «النذر للمشاهد التي بنيت على قبر ولي أو شيخ أو على اسم من حلها من الأولياء، أو تردد في تلك البقعة من الأنبياء والصالحين؛ فإن قصد الناذر بذلك -وهو الغالب أو الواقع- من قصود العاقد في تعظيم البقعة والمشهد والزاوية، أو تعظيم من دفن بها أو نسبت إليه أو بنيت على اسم؛ فهذا النذر باطل غير منعقد، فإن معتقدهم أن لهذه الأماكن خصوصيات لأنفسها، ويرون أنها مما يدفع به البلاء ويستجلب به النعماء ويستشفى بالنذر لها من الأدواء، حتى إنهم ينذرون لبعض الأحجار لما قيل: إنه جلس إليها أو استند إليها عبد صالح. وينذرون لبعض القبور السرج والشموع والزيت، ويقولون: القبر الفلاني أو المكان الفلاني يقبل النذر، يعنون بذلك أنه يحصل به الغرض المأمول، من شفاء مريض، وقدوم غائب، وسلامة مال، وغير ذلك من أنواع نذر المجازاة، فهذا النذر على هذا الوجه باطل لا شك فيه، بل نذر الزيت والشمع ونحوهما للقبور باطل مطلقًا، من ذلك نذر الشموع الكثيرة العظيمة وغيرها لقبر الخليل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ولقبر غيره من الأنبياء والأولياء؛ فإن الناذر لا يقصد بذلك إلا الإيقاد على القبر تبركًا وتعظيمًا، ظانًّا أن ذلك قربة؛ فهذا مما لا ريب في بطلانه، والإيقاد

---

(١) أبو العباس أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد الغني بن محمد بن أحمد بن سالم شيخ الشافعية بالشام، تَلْمَذَ للحافظين الذهبي والمزي، توفي سنة ٧٨٣، من مؤلفاته: غنية المحتاج شرح المنهاج للنووي، وقوت المحتاج شرح المنهاج للنووي، والتنبيهات على أوهام المهمات وغيرها، تراجع ترجمته في: الدرر الكامنة لابن حجر ١/ ١٢٥، وطبقات الشافعية لابن شهبة ١/ ١٧٥.

المذكور محرم، سواء انتفع به هناك منتفع أم لا»[(١)].

وقال ابن النحاس الشافعي[(٢)] (٨١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يسرد البدع والمحدثات: «ومنها: إيقادهم السرج عند الأحجار والأشجار، والعيون والآبار، ويقولون: إنها تقبل النذر، وهذه كلها بدع شنيعة، ومنكرات قبيحة، يجب إزالتها ومحو أثرها؛ فإن أكثر الجهال يعتقدون أنها تضر وتنفع، وتجلب وتدفع، وتشفي المريض، وترد الغائب إذا نذر لها، وهذا شرك ومحادة للّه ورسوله ﷺ»[(٣)].

وقال السيوطي (٩١١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر أنواعًا من البدع المنكرة المتعلقة بالبقاع: «وأقبح من ذلك أن ينذر لتلك البقعة دهنًا لتنويرها أو شمعًا، ويقول: إنها تقبل النذر، كما يقول بعض الضالين، أو ينذر ذلك لقبر -أي: قبر كان- فإن هذا نذر معصية باتفاق العلماء، لا يجوز الوفاء به، بل عليه كفارة يمين عند كثير من العلماء، منهم أحمد وغيره، وكذلك إذا نذر خبزًا وغيره للحيتان أو لعين أو لبئر، وكذلك إذا نذر مالًا ما:

---

(١) نقله عنه سليمان آل الشيخ في تيسير العزيز الحميد، ص: ١٦٢.

(٢) أحمد بن إبراهيم بن محمد، أبو زكريا، محيي الدين الدمشقي ثم الدمياطي، المعروف بابن النحاس من فقهاء الشافعية، فاضل مجاهد، قتل شهيدًا في معركة مع الفرنج، بقرب الطينة سنة ٨١٤، من مؤلفاته: المغنم في الورد الأعظم، مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق، ومثير الغرام إلى دار السلام، وشرح المقامات الحريرية، وتنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين. تراجع ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي ١/ ١٢٨، والأعلام للزركلي ١/ ٨٧، معجم المؤلفين لكحّالة ١/ ١٤٣.

(٣) تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين، وتحذير السالكين من أفعال الهالكين لابن النحاس، ص: ٣٣٣.

دراهم، أو ذهبًا، أو بقرًا، أو جملًا، أو معزًا للمجاورين عند القبور، أو عند هذه الأماكن المنذور لها، ويسمون السدنة، فهذا أيضًا نذر معصية، وفيه شبه من النذر لسدنة الأصنام»[(١)].

ونقل السويدي (١٢٣٧هـ) كلام كثير من العلماء في أنَّ النذر لغير اللَّه شرك أكبر من نوع الشرك الاعتقادي، وذكر أمثلة لذلك، منها: «لو نذر للأنبياء أو للأولياء، أو للملائكة، فلا خلاف بين من يعلم ذلك ويتنبه أنه من شرك الاعتقاد؛ لأن الناذر لم ينذر هذا النذر إلا لاعتقاده في المنذور له، أنه يضر وينفع، ويعطي ويمنع، إما بطبعه، وإما بقوة السببية فيه، والدليل على اعتقادهم هذا قولهم: وقعنا في شدة فنذرنا لفلان؛ فانكشفت شدتنا، ويقول بعضهم: هاجت علينا الأمواج فندبت الشيخ فلانَ؛ فسلمت سفينتنا، وبعضهم يقول: خرجت علينا الأعداء وكنا نستأسر فندبت فلانَ؛ ، ونذرت له الشيء الفلاني فسلمنا، وتراهم إذا لم يفوا وحصلت لهم بعض الآلام، قيل للناذر: أوف بنذرك، وإلا يفعل بك كذا وكذا، فيسارع بالوفاء، ولو أنه يستدين على ذمته، ولو كان مديونًا أو مضطرًّا، ولربما لا يعبأ بوفائه، وربما يموت وهو مديون، كل ذلك خوفًا من المنذور له وطلبًا لرضاه، وهل هذا إلا من سوء اعتقاده، وقلة دينه وكساده...»[(٢)].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرر أئمة الحنابلة أن النذر لغير اللَّه محرم، وهو من الشرك، ومن ذلك:

---

(١) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي، ص: ٩.

(٢) العقد الثمين في بيان مسائل الدين للسويدي، ص: ١٢٣-١٢٤.

قول إسحاق بن منصور الكوسج: قلت -أي: للإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: «قول من يقول: النذر نذران، فنذر للَّه عَزَّوَجَلَّ ونذر للشيطان، فما كان للَّه عَزَّوَجَلَّ ففيه الوفاء، وما كان للشيطان فلا وفاء فيه ولا كفارة؟ قال: «النذر للشيطان: هي المعصية، وعليه الكفارة»»[١].

ونقل ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتفاق العلماء على عدم جواز النذر لغير اللَّه، حيث قال: «وقد اتفق العلماء على أنه لا يجوز لأحد أن ينذر لغير اللَّه، لا لنبي ولا لغير نبي، وأن هذا النذر شرك لا يوفَّى به»[٢].

وقرر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من نذر لغير اللَّه فهو مشرك، كمن صام لغير اللَّه وسجد لغير اللَّه، حيث قال: «فمن نذر لغير اللَّه فهو مشرك كمن صام لغير اللَّه وسجد لغير اللَّه»[٣].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «وليس لأحدٍ أن يعبد إلا اللَّه وحده، فلا يصلي إلا للَّه، ولا يصوم إلا للَّه، ولا يحج إلا بيت اللَّه، ولا يتوكل إلا على اللَّه، ولا يخاف إلا اللَّه، ولا ينذر إلا للَّه، ولا يحلف إلا باللَّه... وإذا كان الحالف بغير اللَّه قد أشرك، فكيف الناذر لغير اللَّه؟! والنذر أعظم من الحلف، ولهذا لو نذر لغير اللَّه فلا يجب الوفاء به باتفاق المسلمين، مثل أن ينذر لغير اللَّه صلاة، أو صومًا، أو حجًّا، أو عمرة، أو صدقة. وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ: «أنه نهى عن النذر وقال: إنه لا يأتي

---

(١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ٥/ ٢٤٦٢-٢٤٦٣.

(٢) مجموع الفتاوى ١/ ٢٨٦.

(٣) منهاج السنة النبوية ٢/ ٢٧٠.

بخير وإنما يستخرج به من البخيل»[١] فإذا كان النذر لا يأتي بخير، فكيف بالنذر للمخلوق؟! ولكن النذر للَّه يجب الوفاء به إذا كان في طاعة، وإذا كان معصية لم يجز الوفاء باتفاق العلماء.

فمن ظن أن النذر للمخلوقين يجلب له منفعة، أو يدفع عنه مضرة، فهو من الضالين، كالذين يظنون أن عبادة المخلوقين تجلب لهم منفعة، أو تدفع عنهم مضرة»[٢].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن أنواعه -أي: الشرك-: النذر لغير اللَّه، فإنه شرك وهو أعظم من الحلف بغير اللَّه، فإذا كان من حلف بغير اللَّه فقد أشرك فكيف بمن نذر لغير اللَّه»[٣].

قال الشيخان عبد اللَّه وحسين أبناء محمد بن عبد الوهاب: «النذر الذي يكون شركًا: النذر لغير اللَّه، كالنذر لولي يعبد من دون اللَّه، أو لقبة، أو لخدمتها وسدنتها، فهذا هو الذي يكون شركًا، وهو نذر معصية، لا يجوز نذره، ولا الوفاء به»[٤].

- **المثال الخامس: الشَّفاعة، أنواعها، وأحكامها:**

«الشَّفاعة» في الأصل: «سؤال الخير للغير»[٥]، وشرعًا: «التوسط

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: ٦٢٣٤، ومسلم في صحيحه، برقم: ١٦٣٩.

(٢) مجموع الفتاوى ١/ ٨٠-٨٢.

(٣) مدارج السالكين ١/ ٣٤٥.

(٤) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٧/ ٥١٦).

(٥) لوائح الأنوار السنية ٢/ ٢٤٦.

للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة»[١]. والشفاعة في الآخرة قسمان:

شفاعة مثبتة: وهي ما تحققت فيها الشروط الشرعية للشفاعة وهي: رضا اللَّه عن المشفوع له، وإذنه للشافع أن يشفع، والدليل على ذلك: قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وهذه الشفاعة لا تكون إلا لأهل التوحيد؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أسعد الناس بشفاعتي....»[٢].

وشفاعة منفية: وهي الشفاعة الشركية، وهي: ما يطلبه المشركون من معبوداتهم، كما قال اللَّه تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، فنفى اللَّه تعالى هذه الشفاعة بقوله ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨].

وقد ابتلي كثير من الناس بما كان عليه المشركون الذين كانوا يعبدون الأصنام رجاء شفاعتها في الآخرة، كما سبق في الآيات، فهذه الحالة تكررت عند العديد ممن ينتسب للإسلام بأن يطلبوا من الأولياء والصالحين ما يطلبونه من اللَّه، ويعكفون عند قبورهم رجاء شفاعتهم يوم القيامة، وكل ذلك مناف لما بعث اللَّه به محمدًا ﷺ من التوحيد،

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٣٣٠).

(٢) انظر: مدارج السالكين ١/ ٣٦٩، والدرر السنية ٢/ ١٥٨.

وأن الشفاعة للَّه تبارك تعالى وحده، كما قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ﴾ [الزمر: ٤٤] وعلى بيان حرمة طلب الشفاعة في الدنيا من المخلوق تتابع كلام أهل العلم ومن ذلك:

- **أوَّلًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قرَّر علماء الحنفية أنَّ طلب الشفاعة من الأموات شركٌ باللَّه تعالى، وهو من جنس شرك المشركين الأوَّلين الذين قاتلهم النَّبيُّ ﷺ، بل إنَّ أصل شرك بني آدم هو بسبب هذه الشفاعة المحرَّمة.

قال محيي الدين البركوي (٩٨١هـ) رحمه الله مبيِّنًا بطلان شفاعة المشركين، وفساد قياسهم فيها: «**وقالوا: إن العبد إذا تعلّقت روحه بروح الوجيه المقرَّب عند اللَّه تعالى، توجّه إليه بهمّته، وعكف بقلبه عليه، صار بينه وبينه اتصالٌ يفيضُ به عليه نصيب مما يحصِّل له من اللَّه تعالى، وشبّهوا ذلك بمن يخدم ذا جاهٍ وقربٍ من السلطان، وهو شديد التعلّق به فيما يحصِّل من السلطان من الإنعام والإفضال، ينال ذلك المتعلِّق به من حصّته بحسب تعلّقه به، وبهذا السبب عبدوا القبور وأصحابها، واتخذوهم شفعاء على ظن أن شفاعتهم تنفعهم عند اللَّه تعالى في الدنيا والآخرة. والقرآن العظيم من أوله إلى آخره مملوء من الرد عليهم وإبطال رأيهم؛ فإن اللَّه تعالى علّق الشفاعة في كتابه بأمرين:**

**أحدهما: رضاه عن المشفوع له، والآخر: إذنه للشافع، فعُلِم من هذا أن الشفاعة لا يمكن حصولها ما لم يوجد مجموع هذين الأمرين**»[1].

---

(١) زيارة القبور، ص: ٣٤-٣٥، وانظر في هذا المعنى: شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٣١٩.

وحَكَمَ رَحِمَهُ اللَّهُ بكفر من اتَّخذ من دون اللَّه شفعاء، وبيّن السرّ في سبب كفرهم، فقال: «فمن اتخذ شفيعًا من دون اللَّه فهو مشركٌ لا تنفعه شفاعته ولا يُشفع فيه، ومن اتخذ الرب تعالى وحده إلهه ومعبوده ومحبوبه الذي يتقرب إليه ويطلب رضاه ويتجنب سخطه، فهو الذي يأذن الرب تعالى للشافع أن يشفع فيه، ولهذا كان أولى الناس بشفاعة سيد الشفعاء يوم القيامة أهل التوحيد، الذين جرّدوا توحيدهم وخلصوه من تعلّقات الشرك وشوائبه، وأما أهل الشرك الذين اتخذوا من دون اللَّه تعالى شفعاء؛ فإنه تعالى لا يرضى عنهم، ولا يأذن للشفعاء أن يشفعوا فيهم.

وسِرُّ ذلك: أن الأمر كله للَّه وحده، ليس لأحد معه من الأمر شيء، وأعلى الخلق وأفضلهم وأكرمهم عنده الرسل والملائكة المقربون، وهم مملوكون مربوبون، أفعالهم وأقوالهم مقيّدة بأمره وإذنه، لا يسبقونه بالقول، ولا يفعلون شيئًا إلا بإذنه وأمره، فإذا أشركهم أحدٌ باللَّه تعالى واتخذهم شفعاء من دونه ظنًا منه أنه إذا فعل ذلك يتقدمون بين يديه ويشفعون له، فهو من أجهل الناس بحقه تعالى، وما يجب له وما يمتنع عليه؛ حيث قاسوا الرب تعالى على الملوك والكبراء الذين يتخذون بعضًا من خواصهم وأوليائهم من يشفع لهم عندهم في الحوائج والمهِمّات، وبهذا القياس الفاسد عُبدت الأصنام، واتخذت من دون اللَّه شفعاء، وهذا أصل شرك الخلق، ومع هذا فهو تنقيص لجانب الربوبية وهضمٌ لحقّها»[(١)].

وقرّر ذلك محمد بشير السهسواني (١٣٢٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال:

---

(١) المصدر السابق ص: ٣٥-٣٦.

«والمقصود أن الكتاب والسُّنة دلّا على أن من جعل الملائكة والأنبياء أو غيرهم وسائط بينه وبين اللَّه يشفعون له عندهم لأجل قربهم من اللَّه -كما يُفعل عند الملوك- أنه كافرٌ مشرك حلال المال والدم، وإن قال: أشهد أن لا إله إلا اللَّه وأشهد أنَّ محمدًا رسول اللَّه ﷺ، وصلّى وزعم أنه مسلم، بل هو من الأخسرين أعمالًا، الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا»[١].

وقال محمود شكري الألوسي (١٣٤٢هـ) رحمه الله: «الالتجاء بطلب الشفاعة ورجائها عبادة لا تصلح إلا للَّه، وهي حقه على خلقه بصفة ربوبيته وتفضله ورحمته، لا ينبغي أن يصرف منها شيءٌ لغيره، فمن صرف شيئًا من حق اللَّه لغيره فقد أشرك شرك الأولين.

فإن قلت: إن الأولين كانوا يعبدونهم، ونحن لا نعبدهم؟

فالجواب: أن عبادتهم هي نداء الالتجاء الذي أنت فيه، وكما أنك تدعو النبي ﷺ الذي بُعث بإخلاص الدعوة للَّه -وحاشاه أن يرضى بذلك، ولا يرضيه إلا ما يُرضي ربه من التوحيد، فإنه قد أمر ونهى، وحذّر وبصّر، وأرشد وبلّغ ونصح الأمة، وأزال عنها الغُمّة، فهدانا إلى الصراط المستقيم، والنعيم المقيم- وتدعو غيره ملتجئًا إليهم بطلب الشفاعة منهم، فكذلك المشركون الأولون كانوا يدعون صالحين وأنبياء ومرسلين، طالبين منهم الشفاعة عند ربِّ العالمين، فبهذا الالتجاء والتوكل على هذه الشفاعة والرجاء أشركوا»[٢].

---

(١) صيانة الإنسان، ص: ٣٤٢.

(٢) فتح المنان، ص: ٤٦٦، وانظر للاستزادة: جلاء العينين للنعمان الألوسي، ص: ٥٠٩.

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قرر علماء المالكية أن الشفاعة بيد اللَّه، ليس للمشركين فيها نصيب، ومن ذلك:

**قول القرطبي (٦٧١هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، مقرِّرًا شروط الشفاعة: «**وتقرر في هذه الآية أن اللَّه يأذن لمن يشاء في الشفاعة، وهم الأنبياء والعلماء والمجاهدون والملائكة، وغيرهم ممن أكرمهم وشرفهم اللَّه، ثم لا يشفعون إلا لمن ارتضى، كما قال:** ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]»(١).

**وقال** رَحِمَهُ اللَّهُ عن الشفاعة المنفية: «﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١]؛ **أي: من غير اللَّه «شَفِيعٌ» هذا ردٌّ على اليهود والنصارى في زعمهما أنَّ أباهما يشفع لهما، حيث قالوا:** ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨]، **والمشركون حيث جعلوا أصنامهم شفعاء لهم عند اللَّه، فأعلم اللَّه أن الشفاعة لا تكون للكفار**»(٢).

**وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: «**الشفاعةُ المنفيةُ الأخرى هي الشفاعةُ بدونِ إِذْنِ رَبِّ السماواتِ والأرضِ، فهذه ممنوعةٌ بَتَاتًا بإجماعِ المسلمين، وبدلالةِ القرآنِ العظيم، كقوله:** ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. **وادعاءُ هذه الشفاعةِ شِرْكٌ باللَّه وكُفْرٌ به، كما قال -جل وعلا-:** ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ

---

(١) تفسير القرطبي ٣/ ٢٧٣.

(٢) المصدر السابق ٦/ ٤٣١.

ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]. وَوَجْهُ كونِ هذه الشفاعةِ من أنواعِ الشركِ -ولله الْمَثَلُ الأعلى-: أن ملوكَ الدنيا قد يتمكنونَ من مجرمٍ يتقطعونَ عليه غَيْظًا، ويريدونَ أن يُقَطِّعوه عُضْوًا عُضْوًا، فيأتي بعضُ أهلِ الجاهِ والشرفِ ويشفعُ عندهم له، فيضطرون إلى قَبُولِ شفاعتِه؛ لأنهم لو رَدُّوا شفاعتَه لَصَارَ عَدُوًّا لهم، وَتَرَقَّبُوا منه بعضَ الغوائلِ، فيضطرون إلى أن يُشفِّعُوهُ وهم كَارِهُونَ، خَوْفًا من سُوئِهِ، وربُّ السماواتِ والأرضِ لا يخافُ أحدًا، ولَا يمكن أن يَضُرَّهُ أحدٌ، فلا يمكنُ أن يتجاسرَ أحدٌ عليه بمثلِ هذا، وله المثلُ الأَعْلَى؛ ولذا قال -جل وعلا-: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

أما الشفاعةُ للمؤمنين بإذنِ رَبِّ السماواتِ والأرضِ فهي جائزةٌ شَرْعًا وواقعةٌ، كما دَلَّتْ عليه نصوصُ الكتابِ وَالسُّنَّةِ، كما في قوله: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقوله -جل وعلا-: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥۚ﴾ [سبأ: ٢٣]، ونحو ذلك من الآياتِ والأحاديثِ»(١).

• **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشافعيَّة:**

كما قرر علماء الشافعية أن الشفاعة بيد الله، ليس للمشركين فيها نصيب، ومن ذلك:

قول البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن أورد عدة أحاديث في شفاعة

(١) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (١/ ٦٧).

النبي ﷺ لأهل الكبائر: «قد يكون القصد منه بيان كون المشفوع له مرتضى بإيمانه، وإن كانت له كبائر الذنوب دون الشرك، فيكون المراد بالآية نفي الشفاعة للكفار، وأنَّ أحدًا من الملائكة المقربين ولا من الأنبياء المرسلين لا يجترئ على أن يشفع لأحد من الكافرين، فإن اللَّه تعالى لم يأذن به ولم يرتض اعتقاده»[(١)].

وقال الرازي (٦٠٦هـ) في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]: «أنهم وضعوا هذه الأصنام والأوثان على صور أنبيائهم وأكابرهم، وزعموا أنهم متى اشتغلوا بعبادة هذه التماثيل، فإن أولئك الأكابر تكون شفعاء لهم عند اللَّه تعالى، ونظيره في هذا الزمان اشتغال كثير من الخلق بتعظيم قبور الأكابر، على اعتقاد أنهم إذا عظموا قبورهم فإنهم يكونون شفعاء لهم عند اللَّه»[(٢)].

وقال أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢]: «واعلم أنَّ المذاهب المفضية إلى الشرك أربعة...»، فذكر ثلاثة ثم قال: «رابعها: قول من قال: إنا نعبد الأصنام التي هي صور الملائكة ليشفعوا لنا، فقال تعالى في إبطال قولهم: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣]، فلا فائدة لعبادتكم غير

---

(١) البعث والنشور للبيهقي، ص: ٥٥.

(٢) مفاتح الغيب للرازي ٢٥/ ٢٥٤.

اللَّه، فإن اللَّه لا يأذن في الشفاعة لمن يعبد غيره؛ فبطلبكم الشفاعة تفوتون على أنفسكم الشفاعة»[١].

وقال المقريزي (٨٤٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الشرك في الإلهية والعبادة هو الغالب على أهل الإشراك، وهو شرك عبّاد الأصنام، وعبّاد الملائكة، وعبّاد الجن، وعبّاد المشايخ والصالحين الأحياء والأموات، الذين قالوا: إنما نعبدهم ليقربونا إلى اللَّه زلفى، ويشفعوا لنا عنده، وينالنا بسبب قربهم من اللَّه وكرامته لهم قربٌ وكرامة، كما هو المعهود في الدنيا من حصول الكرامة والزلفى لمن يخدم أعوان الملك وأقاربه وخاصته، والكتب الإلهية كلها من أوّلها إلى آخرها تبطل هذا المذهب وتردّه، وتقبِّح أهله، وتنصّ على أنهم أعداء اللَّه تعالى، وجميع الرسل صلوات اللَّه عليهم متفقون على ذلك من أوّلهم إلى آخرهم، وما أهلك اللَّه تعالى من أهلك من الأمم إلا بسبب هذا الشرك ومن أجله»[٢].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرر أئمة الحنابلة ما قرره أهل العلم من أن الشفاعة يوم القيامة لن ينالها مشرك، ولا تنال إلا برضا اللَّه عن المشفوع له، وإذنه للشافع أن يشفع.

قال أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي[٣] (٥٩٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن

(١) المصدر السابق ١٧/ ٥٩.

(٢) تجريد التوحيد المفيد للمقريزي، ص: ٥٥.

(٣) جمال الدين أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد اللَّه التيمي البكري البغدادي، الحنبلي الحافظ المفسر، صاحب التصانيف، توفي سنة ٥٩٧هـ. تراجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٦٦-٣٨٤، والوفيات لابن خلكان ٣/ ١٤٠.

تلبيسه عليهم أن يكون لأحدهم نسب معروف، فيغتر بنسبه فيقول: أنا من أولاد أبي بكر، وهذا يقول: أنا من أولاد علي، وهذا يقول: أنا شريف من أولاد الحسن أو الحسين، أو يقول: أنا قريب النسب من فلان العالم، أو من فلان الزاهد، وهؤلاء يبنون أمرهم على أمرين: أحدهما: أن يقولوا: من أحب إنسانًا أحب أولاده وأهله. والثاني: أن هؤلاء لهم شفاعة، وأحق من شفعوا فيه أهلهم وأولادهم. وكلا الأمرين غلط، أما المحبة: فليس محبة اللَّه كمحبة الآدميين، وإنما يحب من أطاعه فإن أهل الكتاب من أولاد يعقوب ولم ينتفعوا بآبائهم...، وأما الشفاعة فقد قال اللَّه تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، ولما أراد نوح حمل ابنه في السفينة، قيل له: إنه ليس من أهلك، ولم يشفع إبراهيم في أبيه، ولا نبينا في أمّه، وقد قال ﷺ لفاطمة رضي الله عنها: «لا أغني عنك من اللَّه شيئًا»(١)، ومن ظن أنه ينجو بنجاة أبيه كان كمن ظن أنه يشبع بأكل أبيه»(٢).

ويقول ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله عن الشفاعة التي أثبتها المشركون: «فهذه الشفاعة التي أثبتها المشركون للملائكة والأنبياء والصالحين، حتى صوّروا تماثيلهم وقالوا: استشفاعنا بتماثيلهم استشفاع بهم، وكذلك قصدوا قبورهم وقالوا: نحن نستشفع بهم بعد مماتهم ليشفعوا لنا إلى اللَّه، وصوّروا تماثيلهم فعبدوهم كذلك، وهذه

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: ٢٧٥٣، ومسلم في صحيحه، برقم: ٥٢٥.

(٢) تلبيس إبليس، ص: ٣٧٩.

الشفاعة أبطلها اللَّه ورسوله ﷺ، وذم المشركين عليها، وكفّرهم بها»[١].

ويبين رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ هذه الشفاعة ليست من شرع اللَّه ولا فعلها أحد من السلف، حيث قال: «دعاء الملائكة والأنبياء بعد موتهم وفي مغيبهم، وسؤالهم والاستغاثة بهم والاستشفاع بهم في هذه الحال، ونصب تماثيلهم -بمعنى طلب الشفاعة منهم- هو من الدين الذي لم يشرعه اللَّه، ولا ابتعث به رسولًا، ولا أنزل به كتابًا، وليس هو واجبًا ولا مستحبًّا باتفاق المسلمين، ولا فعله أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا أمر به إمام من أئمة المسلمين»[٢].

وقال محمد بن عبد الهادي[٣] (٧٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في رده على السبكي: «وقوله: إن المبالغة في تعظيمه -أي: النبي ﷺ- واجبة، أيريد بها المبالغة بحسب ما يراه كل أحد تعظيمًا، حتى الحج إلى قبره، والسجود له، والطواف به، واعتقاد أنه يعلم الغيب، وأنه يعطي ويمنع، ويملك لمن استغاث به من دون اللَّه الضر والنفع، وأنه يقضي حوائج السائلين، ويفرج كربات المكروبين، وأنه يشفع فيمن يشاء، ويدخل الجنة من يشاء، فدعوى وجوب المبالغة في هذا التعظيم مبالغة في الشرك، وانسلاخ من جملة الدين»[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى ١/ ١٥١.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٥٩.

(٣) محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الأصل، ثم الدمشقي، شمس الدين أبو عبد اللَّه الحنبلي، حافظ فقيه مجوّد، توفي سنة ٧٤٤هـ. تراجع ترجمته في: هدية العارفين ١/ ٥٣٠.

(٤) الصارم المنكي في الرد على السبكي، ص: ٣٤٦.

وبين ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بطلان الشفاعة التي لا تتوفر فيها الشروط فقال: «فإنه سبحانه نفى الشفاعة الشركية التي كانوا يعتقدونها وأمثالهم من المشركين، وهي شفاعة الوسائط لهم عند اللَّه في جلب ما ينفعهم، ودفع ما يضرهم بذواتها وأنفسها، بدون توقف ذلك على إذن اللَّه ومرضاته لمن شاء أن يشفع فيه الشافع، فهذه الشفاعة التي أبطلها اللَّه سبحانه ونفاها وهي أصل الشرك كله وقاعدته التي عليها بناؤه وآخِيتُه التي يَرجع إليها، وأثبت سبحانه الشفاعة التي لا تكون إلا بإذن اللَّه للشافع، ورضاه عن المشفوع قوله وعمله، وهي الشفاعة التي تنال بتجريد التوحيد»(١).

وقال حمد بن ناصر بن عثمان بن معمر الحنبلي (١٢٢٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فصارت الشفاعة في الحقيقة إنما هي له تعالى، والذي يشفع عنده إنما شفع بإذنه له وأمره بعد شفاعته سبحانه إلى نفسه، وهي إرادته أن يرحم عبده، وهذا ضد الشفاعة الشركية التي أثبتها المشركون ومن وافقهم، وهي التي أبطلها سبحانه في كتابه بقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٞ﴾ [البقرة: ١٢٣]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ﴾ [البقرة: ٢٥٤]. ولهذا كان أسعد الناس بشفاعة سيد الشفعاء يوم القيامة أهل التوحيد، كما صرحت بذلك النصوص»(٢).

وقال عبد اللَّه بن عبد الرحمن الملقب بـ«أبابطين» (١٢٨٢هـ)

---

(١) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ٣/ ٣٧٨.
(٢) الفواكه العذاب في الرد على من لم يحكم السنة والكتاب (ص: ٥٠).

رَحِمَهُ اللَّهُ : «﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، **وهذا من عظمته سبحانه وجلاله وكبريائه ألا يتجاسر أحد أن يشفع عنده حتى يؤذن له، فالقرآن صرح بنفي الشفاعة في الكفار مطلقًا، ونفاها عن غيرهم بغير إذنه، ونحن إنما ننفي الشفاعة الشركية التي نفاها القرآن، وهو أن أحدًا يشفع عنده بغير إذنه...**»[١].

● **المثال السَّادس: التَّبرُّك، أنواعه، وأحكامه:**

أصلُ «البركة»: «**تحصيلُ للخير، وإدامةٌ له، وتثبيتُه، وتنميتُه**»[٢]، وهي: «**ثبوت الخير الإلهي في الشيء**»[٣].

**قال النّووي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «**البركة: زيادة وثبوت الخير والإمتاع به**»[٤].

**والتَّبرُّك**: مصدر تبرك يتبرك تبركًا، وهو: «**طلب البركة**»، والتبرك بالشيء طلب البركة بواسطته.[٥].

**والتبرك ينقسم إلى**: مشروعٍ وممنُوعٍ[٦].

**فالمشرُوع**: مادلَّت النُّصوص على تحصيل البركة منه؛ كالتبرك

(١) الرد على البردة (ص: ٢٧).

(٢) بدائع الفوائد ٢/ ١٨٢.

(٣) المفردات، مادة (برك).

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ١٣/ ٢٩٨.

(٥) انظر: الصِّحاح ٤/ ١٥٧٥، واللسان ١٠/ ٣٩٦.

(٦) انظر لتفصيل ذلك: التبرك المشروع والممنوع للدكتور علي بن نفيع العياني، ص: ٢٥، وما بعدها، والتبرك أنواعه وأحكامه للدكتور ناصر بن عبد الرحمن الجديع، ص: ٣٩، وما بعدها.

بالنبي ﷺ، وبذاته الشريفة، وما اتصل بذاته: كشعره وعرقه وثيابه، والتبرك بذكر اللَّه والأعمال الصالحة؛ ومن أخصها المتابعة، والتبرك بما ثبتت بركته من المطعومات والمشروبات؛ كزيت الزيتون والعسل واللبن وماء زمزم، وما إلى ذلك، وكذلك التبرك بالأماكن التي وُصفت بأنها مباركة؛ ومن أخصها بيت اللَّه الحرام، وعموم المساجد فهي بيوت اللَّه تعالى، والتبرك بهذه الأشياء إنما يكون وفق ما دلَّت النُّصوص عليه.

**وأمَّا الممنوع**: فالتبرك بما منع الإسلام التبرك به، وهو ما نص الشرع على النهي عنه والتحذير من فعله، وما تجاوز حدود التبرك المشروع، وما لم يكن له مستند من الشرع أصلًا[1].

وممَّا جاء الشرع بالنهي عن التبرك به؛ التبرك بقبور الصالحين أو بذواتهم وآثارهم؛ لأنَّ البركة إنما هي من اللَّه ﷻ كما قال النبي ﷺ: «**البركة من اللَّه**»[2]، فتطلب فيما أذن اللَّه بالتبرك به بالكيفية التي أذن بها، وإذا تبيَّن ذلك، فإنَّه من تبرَّكَ بالأولياء والصالحين، أو تمسح بقبورهم، أو بشيءٍ من آثارهم طلبًا للبركة منهم، فقد خالف الشرع، ويخاف عليه من الوقوع في الشرك.

وهذا الذِّي قرَّره علماء وأئمَّة المذاهب الأربعة؛ كما يتَّضح ذلك من خلال ما يلي:

---

(١) انظر: التبرك أنواعه وأحكامه للدكتور ناصر بن عبد الرحمن الجديع، ص: ٣١٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: ٥٦٣٩.

- **أوَّلًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال محيي الدين البركوي (٩٨١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فزيارة القبور لأجل الصلاة عندها، والطواف بها، وتقبيلها، واستلامها، وتعفير الخدود عليها، وأخذ ترابها، فليس شيء من ذلك مشروعًا باتفاق أئمة المسلمين؛ إذ لم يفعله رسول اللَّه ﷺ، ولا أحدٌ من الصحابة، والتابعين، وسائر أئمة الدين»[1].

وقال أيضًا: «ولقد أنكر السلف الصالح التمسح بحجر المقام الذي أمر اللَّه تعالى أن يُتخذ منه مصلّى، فعن قتادة في قوله: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، قال: إنما أُمروا أن يُصلّوا عنده، ولم يؤمروا أن يمسحوه»[2].

وقال أيضًا: «وقد أنكر الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ما هو دون هذا[3] بكثير، كما روى غير واحد عن المعرور بن سويد أنه قال: صليت مع عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في طريق مكة صلاة الصبح، فقرأ فيها: سورة الفيل وسورة قريش، ثم رأى الناس يذهبون مذاهب، فقال: أين يذهب هؤلاء؟ فقيل: يا أمير المؤمنين، مسجدٌ فيه صلّى رسول اللَّه ﷺ فهم يصلّون فيه، فقال: إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا، كانوا يتبعون آثار أنبيائهم، ويتخذونها كنائس وبِيعًا، فمن أدركته الصلاة في هذه المساجد فليصلّ،

---

(١) زيارة القبور، ص: ٣٣، باختصار.

(٢) المصدر السابق ص: ٥٨.

(٣) يقصد الدعاء عند القبور، كما صرح به قبل ذلك، انظر: زيارة القبور، ص: ٥٨.

ومن لا فليمضِ، ولا يتعمّدها[١]. وكذلك لـمّا بلغه أن الناس ينتابون الشجرة التي بايع تحتها رسول اللَّه ﷺ، أرسل فقطعها...»[٢].

وقال الشاه ولي اللَّه الدهلوي (١١٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكره لحديث النهي عن شدّ الرِّحال إلى غير المساجد الثلاثة: «كان أهل الجاهلية يقصدون مواضع معظّمة بزعمهم، يزورونها ويتبرّكون بها، وفيه من التَّحريف والفساد ما لا يخفى، فسدّ النبي ﷺ الفساد؛ لئلَّا يلتحق غير الشعائر بالشعائر، ولئلَّا يصير ذريعة لعبادة غير اللَّه تعالى»[٣].

وقال محمد بشير السهسواني (١٣٢٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولو كان للدعاء عند القبور والتبرّك بها فضيلة، لنصب المهاجرون والأنصار هذا القبر -يقصد قبر النبي ﷺ- علَمًا ودعوا عنده، فقد كانوا السابقين إلى كل خير، وكذلك التابعون كان عندهم من قبور أصحاب الرسول ﷺ بالأمصار عدد كثير»[٤].

وقال محمود شكري الألوسي (١٣٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومنع النبي ﷺ من التبرك بالأشجار والأحجار»[٥].

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، برقم: ٢٧٣٤، وصححه الألباني كما في تعليقه على كتاب: إصلاح المساجد من البدع والعوائد لجمال الدين القاسمي، ص: ٢٠٤.

(٢) زيارة القبور، ص: ٤٧، وانظر: قصة قطع الشجرة في الطبقات الكبرى لابن سعد ٢/ ١٠٠.

(٣) حجة اللَّه البالغة ١/ ١٩٢.

(٤) صيانة الإنسان، ص: ٢٠١.

(٥) فتح المنَّان، ص: ٤٤٥.

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن وضَّاح (٢٨٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**إنَّ مالكًا وغيره من علماء المدينة كانوا يكرهون إتيان تلك المساجد، وتلك الآثار للنبي ﷺ ما عدا قباء وحده، وجميع هذا سدًا للذريعة؛ لئلا يتخذ سنة ما ليس بسنة، أو يعد مشروعًا ما ليس بمشروع**»[1].

ونقل ابن بطَّال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عن المهلب[2] في سياق الكلام على التبرك بالنبي ﷺ: «**وأمَّا الشعر فإنما استعمله الناس على سبيل التبرك به من النبي ﷺ خاصة، وليس ذلك من غيره بتلك المنزلة، وكذلك النعلان من باب التبرك أيضًا، ليس لأحدٍ في ذلك مزية رسول اللَّه ﷺ، ولا يتبرك من غيره بمثل ذلك، وأما طلب المسور لسيف الرسول ﷺ من علي بن حسين، فإنَّه أراد التبرك به**»[3].

ونقل الطرطوشي (٥٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ فيما يتعلق بالتبرك الممنوع: «ما رواه الأزرقي بإسناده عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، قال: «**إنما أمروا أن يصلوا عنده، ولم يؤمروا بمسحه، ولقد تكلفت هذه الأمة شيئًا ما تكلفته الأمم قبلها، ولقد ذكر لنا بعض من رأى أثره وأصابعه، فما زالت هذه الأمة تمسحه حتى اخلولق وانمحى**»[4].

---

(١) البدع والنهي عنها لمحمد بن وضاح القرطبي، ص: ٥٠.

(٢) المهلب بن أحمد بن أبي صفرة الأسدي الأندلسي المالكي، من مؤلفاته: شرح صحيح البخاري، توفي سنة: ٤٣٣هـ. تراجع ترجمته في: ترتيب المدارك (٢/ ٣١٣)، والديباج (٢/ ٢٧٩).

(٣) شرح ابن بطال ٩/ ٣٤١.

(٤) الحوادث والبدع، ص: ١٣٣-١٣٤، والأثر في أخبار مكة للأزرقي ٢/ ٢٩.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولا يتمسح بقبر النبي ﷺ، وكذلك المنبر**»[١].

وذلك لأن التمسح بالقبر محرم، وليس فيه أثر من آثار النبي ﷺ، أما المنبر فلأن منبره -عليه الصلاة والسلام- الذي كان يجلس عليه ويخطب عليه قد احترق في منتصف القرن السابع الهجري[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذكره لحديث ذات أنواط: «**فانظروا -رحمكم الله- أينما وجدتم سدرة أو شجرة يقصدها النَّاس، ويعظمون من شأنها، ويرجون البرء والشفاء من قبلها، وينوطون بها المسامير والخرق، فهي ذات أنواط فاقطعوها**»[٣].

وأنكر ابن الحاج (٧٣٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ الطواف بقبر النبي ﷺ، والتمسح به، وتقبيله، وإلقاء المناديل عليه والثياب، بقصد التبرك، مبينًا أنَّ هذا هو سبب عبادة الأصنام في الجاهلية، ثم قال: «**ولذلك كره علماؤنا -رحمهم اللَّه- التمسح بجدار الكعبة، أو بجدران المسجد، أو بالمصحف، إلى غير ذلك مما يتبرك به؛ سدًّا لهذا الباب**»[٤].

وقال محمد بن يوسف الحيدري التونسي الكافي المالكي (١٣٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وفي الدر المنظم أيضًا: يكره الانحناء للقبر الشريف، وأقبح منه تقبيل الأرض، ذكره ابن جماعة ولفظه: قال**

---

(١) الحوادث والبدع، ص: ١٥٦.

(٢) انظر: وفاء الوفا للسمهودي (٢/ ١٥٠).

(٣) الحوادث والبدع، ص: ٣٨-٣٩.

(٤) المدخل ١/ ١٩١، لابن الحاج.

العلماء: إن ذلك من البدع؛ أي: القبيحة، ويظن من لا علم له أنه من شعار التعظيم، وأقبح منه تقبيل الأرض له؛ لأنه لم يفعله السلف الصالح، والخير كله في اتباعهم، ومن خطر بباله أن تقبيل الأرض أبلغ في البركة فهو من جهالته وغفلته؛ لأن البركة إنما هي فيما وافق الشرع، وأقوال السلف وعملهم، وليس عجبي ممن جهل ذلك فارتكبه، بل عجبي ممن أفتى بتحسينه مع علمه؛ أي: لو تأمل قبحه ومخالفته لعمل السلف، واستشهد لذلك بالشعر، قال السيد: ولقد شاهدت بعض جهال القضاة فعل ذلك بحضرة الملأ، وزاد بوضع الجبهة كهيئة الساجد، فتبعه العوام. اهـ.

وقال العلامة خليل المالكي في مناسكه: وليحذر مما يفعله بعضهم من طوافه بقبره -عليه الصلاة والسلام-، وكذلك تمسحهم بالبناء، ويلقون عليه مناديلهم وثيابهم، وذلك كله من البدع؛ لأن التبرك إنما يكون بالاتباع له ﷺ، وما كانت عبادة الأصنام إلا من هذا الباب، ولأجل ذلك كره علماؤنا التمسح بجدار الكعبة، أو بجدار المسجد، والتقبيل للمصحف، وتعظيم المصحف قراءته والعمل بما فيه، لا تقبيله، ولا القيام له، كما يفعله بعضهم في زماننا، والمسجد تعظيمه الصلاة فيه واحترامه، لا التمسح بجدرانه، وكذلك الورقة يجدها الإنسان مطروحة فيها اسم من أسمائه تعالى أو نبي أو غير ذلك ترفيعها إزالتها من موضع المهنة، لا تقبيلها، وكذلك الولي تعظيمه اتباعه، لا تقبيل يده. اهـ.

وقال العلامة سيدي علي النوري صاحب «غيث النفع» بعد أن ذكر

أشياء مخالفة للشرع تفعل عند قبر الرسول ﷺ: ومن هذا المعنى التمسح بجدار الكعبة وتقبيلها، وبالمصحف الشريف، ويبالغ بعض العوام حتى يفعل ذلك بالمساجد، وقبور الأولياء، وليس هذا كله بتعظيم شرعي، بل التعظيم الشرعي للكعبة الطواف بها، والصلاة إليها، والنظر إليها، وتعظيم المصحف قراءته، والعمل بما فيه، وتعظيم المسجد تعميره بالصلاة وأنواع العبادات، وتعظيم الولي الاقتداء بما كان عليه، والتضرع إلى اللَّه تعالى في الترحم عليه، ورفع درجته»(١)

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

نقل ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) عن قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]: «إنما أمروا أن يصلوا عنده، ولم يؤمروا بمسحه، ولقد تكلفت هذه الأمة شيئًا ما تكلفته الأمم قبلها، ولقد ذكر لنا بعض من رأى أثر عقبه وأصابعه، فما زالت هذه الأمم يمسحونه حتى اخلولق وانمحى»(٢).

قال الحليمي (٤٠٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شأن مقام إبراهيم: «ومن رأى مقام إبراهيم -صلوات اللَّه عليه- فليصلِّ عليه، ولا يلتمس المقام، ولا يقبله، رأى ابن الزبير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قومًا يمسحون المقام، فقال: لم تؤمروا بهذا، إنما أمرتم بالصلاة عنده، وقال مجاهد: لا يقبّل المقام ولا يلمس»(٣).

---

(١) الأجوبة الكافية عن الأسئلة الشامية (ص: ١٥٩).

(٢) جامع البيان للطبري ٢/ ٣٥.

(٣) المنهاج في شعب الإيمان للحليمي ٢/ ٤٥٣.

ومنع الغزالي[١] (٥٠٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ تقبيل قبر النبي ﷺ ومسه للبركة، فقال في زيارة قبر النبي ﷺ: «لا تقرب من قبره إلا كما كنت تقرب من شخصه الكريم لو كان حيًّا، وكما كنت ترى الحرمة في أن لا تمس شخصه ولا تقبله، بل تقف من بعد ماثلًا بين يديه، فكذلك فافعل؛ فإن المس والتقبيل للمشاهد عادة النصارى واليهود»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في زيارة القبور عامة: «والمستحب في زيارة القبور أن يقف مستدبر القبلة مستقبلًا بوجهه الميت، وأن يسلم، ولا يمسح القبر، ولا يمسه، ولا يقبله، فإن ذلك من عادة النصارى»[٣].

وقال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في منع التبرك بقبر النبي ﷺ: «لا يجوز أن يطاف بقبر النبي ﷺ، ويكره إلصاق البطن والظهر بجدار القبر، ويكره مسحه باليد وتقبيله، بل الأدب أن يبعد منه كما يبعد منه لو حضر في حياته ﷺ، هذا هو الصواب، وهو الذي قاله العلماء، وأطبقوا عليه، وينبغي أن لا يغتر بكثير من العوام في مخالفتهم ذلك، فإن الاقتداء والعمل إنما يكون بأقوال العلماء، ولا يلتفت إلى محدثات العوام وجهالاتهم...

ومن خطر بباله أنَّ المسح باليد ونحوه أبلغ في البركة، فهو من

---

(١) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، أبو حامد الشافعي الطوسي الغَزَالي، نسبة إلى قرية يقال لها: غزالة، توفي سنة: ٥٠٥، من مؤلفاته: المنقذ من الضلال، وتهافت الفلاسفة الذي كشف فيه عور الفلاسفة، ووافقهم في مواضع ظنًّا منه أن ذلك حق. تراجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٩/ ٣٢٢، والطبقات الكبرى للسبكي ٦/ ١٩١.

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي ١/ ٢٧١.

(٣) المصدر السابق ٤/ ٤٩١.

جهالته وغفلته؛ لأن البركة إنما هي في ما وافق الشرع، وأقوال العلماء، وكيف يبتغي الفضل في مخالفة الصواب؟!»[١].

وقال السيوطي (٩١١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في منع التبرك بقبر النبي ﷺ: «ومن البدع أيضًا: أكل العوام التمر الصيحاني في الروضة الشريفة بين المنبر والقبر، وطوافهم بالقبر الشريف، ولا يحل ذلك، وكذلك إلصاقهم بطونهم وظهورهم بجدار القبر، وتقبيلهم إياه بالصندوق الذي عند رأس النبي ﷺ ومسحه باليد، وكل ذلك منهي عنه»[٢].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرر أئمة الحنابلة ما قرره أهل العلم في مسألة التبرك وأن ذلك لا يطلب إلا وفق ما جاء في الشرع، وما عدا ذاك فهو محرم، وقد يكون شركًا، ومن أقوالهم في ذلك:

أن الإمام أحمد (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ سُئل عمّن يتمسح بقبر النبي ﷺ؟ فقال: «ما أعرف هذا، أهل العلم كانوا لا يمسونه، ويقومون ناحية فيسلمون»[٣].

وقال علي بن عبد اللَّه الطيالسي: مسحت يدي على أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم مسحت يدي على بدني وهو ينظر، فغضب غضبًا شديدًا، وجعل ينفض نفسه، ويقول: «عمن أخذتم هذا؟ وأنكره إنكارًا شديدًا»[٤].

(١) الإيضاح في المناسك للنووي، ص: ١٦١، والمجموع للنووي ٨/ ٢٧٥.
(٢) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي، ص: ٢٥٨.
(٣) المستوعب لنصير الدين محمد بن عبد اللَّه السامري ١/ ٥٢٤.
(٤) طبقات الحنابلة ١/ ٢٢٨، وانظر أيضًا: المنهج الأحمد ١/ ٤٢٨، وفيه: «فجعل=

وقال أبو بكر الأثرم[١] (٢٦٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ فيمن يأتي حائط قبر النبي ﷺ فيمسه ويلصق به صدره: «**ذلك من فعل الجاهلية**»[٢].

وقال ابن قدامة المقدسي[٣] (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ولا يستحب التمسح بحائط قبر النبي ﷺ ولا تقبيله**»[٤].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا النَّهي عن التمسح بالقبور، وأنه ليس من فعل السلف: «**وأما التمسح بالقبر أي قبر كان وتقبيله، وتمريغ الخد عليه، فمنهي عنه باتفاق المسلمين، ولو كان ذلك من قبور الأنبياء، ولم يفعل هذا أحد من سلف الأمة وأئمتها، بل هذا من الشرك**»[٥].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «**ولما كان للمشركين شجرة يعلقون عليها أسلحتهم، ويسمونها ذات أنواط؛ «فقال بعض الناس: يا رسول اللَّه اجعل لنا ذات أنواط، كما لهم ذات أنواط، فقال: اللَّه أكبر، قلتم كما**

---

= ينفض يده...».

(١) أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الإسكافي الأثرم الطائي، أحد الأعلام، مصنف السنن، وتلميذ الإمام أحمد، نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، مات بمدينة إسكاف في حدود الستين ومائتين قبلها أو بعدها. تراجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٦٢٦-٦٢٧، وطبقات الحنابلة ١/ ٦٦-٧٤.

(٢) المستوعب ١/ ٥٢٤.

(٣) موفق الدين، عبد اللَّه بن أحمد بن محمد بن مقدام، أبو محمد المقدسي، شيخ المذهب في زمانه، له تصانيف عدة في الفقه والعقيدة، توفي سنة: ٦٢٠هـ. تراجع ترجمته في: شذرات الذهب ٥/ ٨٨.

(٤) المغني في فقه الإمام أحمد ٣/ ٥٩٩.

(٥) مجموع الفتاوى ٢٧/ ٩١-٩٢.

قال قوم موسى: اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة، إنها السنن لتركبن سنن من كان قبلكم»[١]، فأنكر النبي ﷺ مجرد مشابهتهم للكفار في اتخاذ شجرة يعكفون عليها، معلقين عليها سلاحهم، فكيف بما هو أعظم من ذلك من مشابهتهم المشركين، أو هو الشرك بعينه؟

فمن قصد بقعة يرجو الخير بقصدها، ولم تستحب الشريعة ذلك، فهو من المنكرات، وبعضه أشد من بعض، سواء كانت البقعة شجرة، أو عين ماء، أو قناة جارية، أو جبلًا، أو مغارة، وسواء قصدها ليصلي عندها، أو ليدعو عندها، أو ليقرأ عندها، أو ليذكر اللَّه سبحانه عندها، أو ليتنسك عندها، بحيث يخص تلك البقعة بنوع من العبادة التي لم يشرع تخصيص تلك البقعة به لا عينًا ولا نوعًا»[٢].

وقال عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٨٥هـ) رحمه الله: «فالعكوف على القبور والتمسح بها وتقبيلها والدعاء عندها هو أصل الشرك وعبادة الأوثان. ولهذا اتفق العلماء على أن من زار قبر النبي ﷺ، أو قبر غيره من الأنبياء والصالحين، فإنه لا يتمسح به، ولا يقبله، وليس في الدين ما شرع تقبيله إلا الحجر الأسود. وقد ثبت في الصحيحين أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: واللَّه إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول اللَّه ﷺ يقبّلك ما قبّلتك. ولهذا لا يسن أن يقبّل الرجل ركني البيت اللذين يليان الحجر، ولا يستلمهما،

---

(١) أخرجه الترمذي في الفتن، برقم: ٢١٨٠، وأحمد في المسند برقم ٢١٨٩٧.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ١٥٧-١٥٨.

ولا مقام إبراهيم، ولا صخرة بيت المقدس، ولا قبر أحد من الأنبياء والصالحين»(١)

وقال عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن (١٢٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما ما يفعله بعض الناس مع من يقدم من المدينة، من الاستشفاء بريقهم على الجراح، فهذا لا أصل له، ولم يجئ فيمن أتى من المدينة خصوصية توجب هذا، والحاج أفضل منه، ولا يعرف أن أحدًا من أهل العلم فعل هذا مع الحاج»(٢).

وقال حمود بن عبد اللَّه التويجري (١٤١٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «التبرك بالقبور والدعاء عندها من أعظم الأسباب للإشراك بأصحابها، وقد نهى رسول اللَّه ﷺ عن اتخاذ قبره عيدًا، ونهيه عن ذلك يدل بطريق الأولى على النهي عن اتخاذ قبور الصالحين أعيادًا، والعيد اسم لما يعتاد مجيئه وقصده من زمان ومكان مأخوذ من المعاودة والاعتياد. ومنه اعتياد المجيء إلى القبور للتبرك بها، والدعاء عندها»(٣).

وقال صالح الفوزان(٤) -حفظه اللَّه-: «من البدع المحدثة: التبرك

---

(١) المطلب الحميد في بيان مقاصد التوحيد (ص: ٨٨).
(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٥/ ٧٣).
(٣) الإجابة الجلية على الأسئلة الكويتية (ص: ١٠).
(٤) هو فضيلة الشيخ العلامة صالح بن فوزان بن عبد اللَّه، من آل فوزان من أهل الشماسية، الوداعين من قبيلة الدواسر، ولد عام ١٣٥٤هـ، وهو عضو في هيئة كبار العلماء، وعضو في المجمع الفقهي بمكة المكرمة التابع للرابطة، وعضو في لجنة الإشراف على الدعاة في الحج، إلى جانب عمله عضوًا في اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وله مؤلفات=

بالمخلوقين، وهو لونٌ من ألوان الوثنية، وشبكة يصطاد بها المرتزقة أموال السذج من الناس، والتبرك: طلب البركة، وهي: ثبوت الخير في الشيء وزيادته، وطلبُ ثبوت الخير وزيادته إنما يكونُ ممن يَملك ذلك ويقدر عليه، وهو اللَّه سبحانه، فهو الذي ينزل البركة ويثبتها، أما المخلوق فإنه لا يقدر على منح البركة وإيجادها، ولا على إبقائها وتثبيتها، فالتبرك بالأماكن والآثار والأشخاص - أحياء وأمواتًا - لا يجوز؛ لأنه إما شرك، إن اعتقد أنَّ ذلك الشيء يمنحُ البركة، أو وسيلة إلى الشرك إن اعتقد أن زيارته وملامسته والتمسح به سبب لحصولها من اللَّه.

وأما ما كان الصحابة يفعلونه من التبرك بشعر النبي ﷺ وريقه وما انفصل من جسمه ﷺ خاصة...؛ فذلك خاص به ﷺ، ولم يكن الصحابة يتبركون بحجرته وقبره بعد موته، ولا كانوا يقصدون الأماكن التي صلَّى فيها أو جلس فيها؛ ليتبركوا بها، وكذلك مقامات الأولياء من باب أولى، ولم يكونوا يتبركون بالأشخاص الصالحين، كأبي بكر وعمر وغيرهما من أفاضل الصحابة، لا في الحياة ولا بعد الموت، ولم يكونوا يذهبون إلى غار حراء ليصلوا فيه أو يدعوا، ولم يكونوا يذهبون إلى الطور الذي كَلَّم اللَّه عليه موسى ليصلوا فيه ويدعوا، أو إلى غير هذه الأمكنة من الجبال التي يُقالُ إنَّ فيها مقامات الأنبياء أو غيرهم، ولا إلى مشهد مبني على أثر نبي من الأنبياء.

---

= عديدة في الفقه والعقيدة والفتاوى. نقلًا عن: موقع الإفتاء التابع للجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية.

وأيضًا فإن المكان الذي كان النبي ﷺ يصلي فيه بالمدينة النبوية دائمًا لم يكن أحد من السلف يستلمه ولا يُقبِّله، ولا الموضع الذي صلى فيه بمكة وغيرها، فإذا كان الموضع الذي كان يطؤه ﷺ بقدميه الكريمتين، ويُصلي عليه، لم يشرع لأمته التمسح به، ولا تقبيله، فكيف بما يقال إن غيره صلى فيه أو نام عليه؟ فتقبيل شيء من ذلك والتمسّح به قد علم العلماء بالاضطرار من دين الإسلام: أن هذا ليس من شريعته ﷺ»[١].

فتبيَّن ممَّا سبق: أن أئمة المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه- قد قرَّروا عدم مشروعية التبرك بذوات الصالحين أو بقبورهم أو بآثارهم، وذلك لدلالة النصوص على تحريمه، إضافة إلى أنه لم يرد عن أحدٍ من السَّلف الصَّالح أنه فعله، فتعين الحذر منه والبعد عنه.

- **المثال السَّابع: التَّوسُّل، أنواعه، وأحكامه:**

**التَّوسُّل لُغةً**: التقرُّب، والوسيلة هي ما يتوصَّل به إلى الشَّيء، ويتقرَّب به، وجمعها: وسائل، يقال: وسل إليه وسيلةً، وتوسل[٢].

**وللتَّوسُّل معنيان**: معنى عامٌّ، وآخر خاصٌّ:

**فالمعنى العامُّ للتَّوسل هو**: «التَّقرب إلى اللَّه بطاعته، وهذا يدخل فيه كل ما أمرنا اللَّه به ورسوله ﷺ»[٣].

---

(١) عقيدة التوحيد، وبيان ما يضادها من الشرك الأكبر والأصغر والتعطيل والبدع وغير ذلك (ص: ١٩٤).

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث ٥/ ١٨٥.

(٣) مجموع الفتاوى ١/ ٢٤٧.

وقيل: «ما يتقرَّب به إلى اللَّه من صالح القول والعمل»[١].

**وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ابتغاء الوسيلة: العمل بطاعة اللَّه تعالى، والتقرب إليه بالصالح من الأعمال»[٢].**

وأمَّا المعنى الخاص للتوسل، فـ: «التوسل في دعاء اللَّه تعالى: أن يقرن الداعي بدعائه ما يكون سببًا في قبول دعائه»[٣].

**قال السَّعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإذا أتى العبد بالسَّبب والوسيلة، وهو الدُّعاء للَّه المقرون بالاستجابة له: بالإيمان به، والانقياد لطاعته، فليبشر بالإجابة في دعاء الطلب والمسألة، وبالثواب والأجر والرشد إذا دعا دعاء العبادة»[٤].**

**وقال ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما النَّوع الثَّاني من الوسيلة فهو ما يتخذ وسيلة لإجابة الدعاء»[٥].**

والتَّوسل في الدعاء ينقسم إلى: مشروعٍ وممنوعٍ:

**أمَّا التَّوسل المشروع: فينقسم إلى[٦]:**

**١- التَّوسل بذات اللَّه، وأسمائه، وصفاته:**

كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ

---

(١) جامع الأصول ٩/ ٣٨٠.

(٢) الرد على البكري، ص: ٢٨٤.

(٣) فتاوى ابن عثيمين ٢/ ٣٤٠.

(٤) تيسير اللطيف المنان، ص: ٧٦.

(٥) فتاوى ابن عثيمين ٥/ ٢٨٠.

(٦) انظر: التوصُّل إلى حقيقة التَّوسل المشروع والممنوع، ص: ١٧-١٥٤.

فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وفي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعۡلَمُ مَا نُخۡفِي وَمَا نُعۡلِنُۗ وَمَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٣٨﴾ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى ٱلۡكِبَرِ إِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَۚ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٨-٤٠].

## ٢- التوسل بالأعمال الصالحة:

كما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٦].

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلۡتَ وَٱتَّبَعۡنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٥٣].

وقوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ أَنۡ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمۡ فَـَٔامَنَّاۚ رَبَّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرۡ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣].

وعن عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: **«انطلق ثلاثةُ رهطٍ ممَّن كان قبلكم حتى أووا المبيت إلى غار، فدخلوه، فانحدرت صخرةٌ من الجبل فسدت عليهم الغار، فقالوا: إنَّه لا ينجيكم من هذه الصخرة إلَّا أن تدعوا اللَّه بصالح أعمالكم.**

**فقال رجلٌ منهم: اللهم كان لي أبوان شيخان كبيران، وكنت لا أغبق قبلهما أهلًا ولا مالًا، فنأى بي في طلب شيء يومًا، فلم أرح عليهما حتى ناما، فحلبت لهما غبوقهما، فوجدتهما نائمين، فكرهت أن أغبق قبلهما أهلًا أو مالًا، فلبثت والقدح على يدي أنتظر استيقاظهما حتى برق الفجر،**

فاستيقظا فشربا غبوقهما، اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك ففرج عنَّا ما نحن فيه من هذه الصخرة.

فانفرجت شيئًا لا يستطيعون الخروج.

قال النبي ﷺ: وقال الآخر: اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس إلي، فأردتها عن نفسها فامتنعت مني، حتى ألمت بها سنة من السنين، فجاءتني فأعطيتها عشرين ومائة دينار على أن تخلي بيني وبين نفسها ففعلت، حتى إذا قدرت عليها قالت: لا أحل لك أن تفض الخاتم إلا بحقه، فتحرجت من الوقوع عليها، فانصرفت عنها وهي أحب الناس إلي، وتركت الذهب الذي أعطيتها، اللهم إن كنت فعلت ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه.

فانفرجت الصخرة غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها.

قال النبي ﷺ: وقال الثالث: اللهم إني استأجرت أجراء فأعطيتهم أجرهم غير رجل واحد ترك الذي له وذهب، فثمرت أجره حتى كثرت منه الأموال، فجاءني بعد حين، فقال: يا عبد اللَّه أد إلي أجري، فقلت له: كل ما ترى من أجرك من الإبل والبقر والغنم والرقيق، فقال: يا عبد اللَّه لا تستهزئ بي، فقلت: إني لا أستهزئ بك، فأخذه كله فاستاقه فلم يترك منه شيئًا، اللهم فإن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه.

فانفرجت الصخرة، فخرجوا يمشون»(١).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: ٢٢٧٢.

**٣- التَّوسل بدعاء أخيه المؤمن:**

كما قال تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا ٱسۡتَغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ﴾ [يوسف: ٩٧].

**والتَّوسل الممنوعُ: ينقسم إلى أقسامٍ؛ منها[١]:**

**١- التَّوسل إلى اللَّه ﷻ بذات الشخص.**

**٢- التَّوسل إلى اللَّه بجاه فلانٍ، أو حقِّه، أو حرمته.**

**٣- الإقسام على اللَّه بالمتوسَّل به.**

وقد نصَّ علماء وأئمَّة المذاهب الأربعة على خطورة وشناعة التَّوسل الممنوع الذي يقع من بعض الجهلة من المسلمين، وفي النُّقول التَّالية عن الأئمَّة والعلماء ما يدل على المنع من التوسل في الدعاء بالذوات والجاه ونحوها:

- **أوَّلًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

بيّن علماء الحنفيَّة أنَّ التَّوسل لا يكون إلَّا بما شرعه اللَّه تعالى، كما حذّروا من التَّوسل المحرَّم الممنوع أشدَّ التحذير، وبيَّنوا أنَّ شرك الأوَّلين والآخرين إنَّما هو غالبًا من هذا القبيل.

**ومن أقوالهم في ذلك:**

**ما قاله الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا ينبغي لأحدٍ أن يدعو اللَّه تعالى إلَّا به، وأكره[٢] أن يقول: أسألك بمعقد العزّ من عرشك،**

---

(١) انظر: التوصل إلى حقيقة التوسل المشروع والممنوع، ص: ١٧٧.

(٢) ذكر الشيخ محيي الدين البركوي (٩٨١هـ) أنَّ الكراهة عند أبي حنفية وأصحابه=

وأكره أن يقول: وبحق أنبيائك ورسلك، وبحق البيت الحرام»[١].

وفي روايةٍ عنه قال: «لا ينبغي لأحدٍ أن يدعو اللَّه إلَّا به[٢]، والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استُفيد من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]»، وكره قوله: بحقّ رسلك، وأنبيائك، وأوليائك، أو بحقّ البيت. . . »[٣].

وفي رواية أخرى ذكرها أبو بكر الكاساني[٤] (٥٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وفيها: «أنَّ الإمام أبا حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ كرِه أن يقول الرجل في دعائه: أسألك بحقّ أنبيائك ورُسلك، وبحقّ فلان؛ لأنه لا حقّ لأحدٍ على اللَّه تعالى»[٥].

فنهى رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن التوسل الممنوع المحرم، كالتوسل بحقّ أحد أو جاهه؛ لكونه ليس مشروعًا، ولأنه ليس لأحدٍ حق على اللَّه تعالى.

---

= المتقدمين بمعنى النهي والتحريم، انظر: زيارة القبور، ص: ٥٤.

(١) ذكر هذه الرواية المرغيناني في الهداية شرح البداية ٤/ ٤٣١-٤٣٢، وابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٣١، والبركوي في زيارة القبور، ص: ٥٣.

(٢) قال ابن عابدين الشامي في شرح قول أبي حنيفة (إلَّا به)؛ أيْ: بذاته وصفاته وأسمائه، انظر: الدّر المختار مع حاشية ردّ المحتار لابن عابدين الشامي ٦/ ٣٩٦-٣٩٧.

(٣) الدّر المختار مع حاشية ردّ المحتار لابن عابدين الشامي ٦/ ٣٩٦-٣٩٧، وجلاء العينين، ص: ٤٥٢.

(٤) الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، الملقب بملك العلماء، من كبار فقهاء الحنفية، صنّف بدائع الشرائع، وتحفة الفقهاء، والسلطان المبين في أصول الدين، توفي سنة: ٥٨٧هـ. تراجع ترجمته في: الجواهر المضية ٤/ ٢٤، وتاج التراجم، ص: ٣٢٧.

(٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٦/ ٥٠٤.

وقرَّر ذلك تلميذه أبو يوسف القاضي (١٨٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «وأكره أن يقول: بحق فلان، أو بحق أنبيائك ورسلك، وبحق البيت الحرام والمشعر الحرام»(١).

وبيّن ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ التوسل بحق أحدٍ أو جاهه مخالف لعمل أصحاب النبي ﷺ، وفي ذلك قال: «أو يقول الداعي: نتوسل إليك بأنبيائك ورسلك وأوليائك، ومراده أن فلانًا عندك ذو وجاهة وشرف ومنزلةٍ، فأجِبْ دعاءنا، وهذا أيضًا محذور؛ فإنه لو كان هذا هو التوسل الذي كان الصحابة يفعلونه في حياة النبي ﷺ لفعلوه بعد موته، وإنما كانوا يتوسلون في حياته بدعائه، يطلبون منه أن يدعو لهم، وهم يؤمّنون على دعائه، كما في الاستسقاء وغيره، فلما مات ﷺ قال عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لمّا خرجوا يستسقون: «اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتُسقينا، وإنا نتوسل إليك الآن بعم نبينا»(٢) معناه بدعائه، ليس المراد أنا نقسم عليك به، أو نسألك بجاهه عندك؛ إذ لو كان ذلك مرادًا كان جاه النبي ﷺ أعظم وأعظم من جاه العباس»(٣).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان التوسل المشروع: «وتارة يقول الداعي: أسألك باتباعي لرسولك، ومحبتي له وإيماني به وبسائر أنبيائك ورسلك وتصديقي لهم، فهذا من أحسن ما يكون في الدعاء والتوسل والاستشفاع ... ومنه حديث الثلاثة الذين أووا إلى الغار، وانطبقت

---

(١) إتحاف السادة المتقين للزبيدي ٢/ ٢٨٥، وشرح العقيدة الطحاوية ١/ ٣١٧.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: ٤٧١٢.
(٣) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٣١٧.

عليهم الصخرة، فتوسلوا إلى اللَّه بذكر أعمالهم الصالحة الخالصة، فانفرجت الصخرة، فخرجوا يمشون، فهؤلاء دعوا اللَّه بصالح الأعمال؛ لأن الأعمال الصالحة هي أعظم ما يتوسل به العبد إلى اللَّه، ويتوجه به إليه، ويسأل به؛ لأنه وعد أن يستجيب للذين آمنوا وعملوا الصالحات، ويزيدهم من فضله»[(١)].

وقال نعمان خير الدِّين الألوسي (١٣١٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ محذّرًا من التوسل الشركي: «ومن نظر بعين الإنصاف، وتجنّب سُبل الاعتساف، ونظر إلى ما كان عليه الأولون، وعرف كيف كان شركهم وما عليه المشركون اليوم، وعرف بماذا أُرسل إليهم النبي ﷺ وكيف التوحيد، وما معنى الإله والتألّه؟ وتبصّر في العبادات وأنواعها، تحقّق أن هذا الالتجاء والتوكل والرجاء بمثل طلب الشفاعة: هو الذي نُهِي عنه الأولون، وأُرسل لأجل قمعه المرسلون، وبذلك نطق الكتاب، وبيّنه لنا خيرُ من أُوتي الحكمة وفصل الخطاب... إذا علمتَ هذا، فاعلم أن الاستغاثة بالشيء: طلبُ الإغاثة والغوث منه، كما أن الاستغاثة بشيءٍ: طلب الإعانة منه، فإذا كانت بنداءٍ من المستغيث للمستغاث، كان ذلك سؤالًا منه، وظاهرٌ أن ذلك ليس توسّلًا به إلى غيره، بل طلبٌ منه، فإن هذا غير معروفٍ في لغة العرب بالتوسّل، بل هو عين الاستغاثة، فما قدّر فاعلُه عِظَم المتوسَّل إليه حقّ قدره وتعظيمه، وقد رجا وتوكل والتجأ إلى غيره...»[(٢)].

---

(١) المصدر السابق ١/ ٣١.

(٢) جلاء العينين، ص: ٤٤٧-٤٤٨ باختصار.

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

كما قرر أئمة المالكية ما قرره أهل العلم من تحريم التوسل بالذوات، ومن ذلك:

قول مبارك الميلي (١٣٦٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن حكم التوسل بالجاه: «**إن هذا الضرب من التوسل إن لم يكن شركًا؛ فهو ذريعة إليه**»[١].

**وقال عبد الرحمن بن محمد النتيفي الجعفري (١٣٨٥هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**التوسل بالجاه فيه ثلاث مذاهب: الأول: التفريط في ذلك حتى ربما يتوسل بجاه من لا خلاق لهم أو الزنادقة. الثاني: لا يجوز التوسل إلا بجاه رسول اللَّه ﷺ. الثالث: لا يتوسل بجاه أحد وإنما يستشفع بدعاء الصالحين والأنبياء والرسل حين يكونون أحياء، وهذا الذي مال إليه المحققون من أهل السُّنة**»[٢].

والذي ذكر الشيخ أنه القول الذي مال إليه المحققون هو صريح في إثبات أن التوسل لا يكون لا بالجاه ولا بالذوات، وإنما بالتوسل بأسماء اللَّه وصفاته في الدعاء، وكذلك التوسل بالعمل الصالح، وبدعاء الرجل الصالح، كما سبق ذكره وسيتبين في كلام أهل العلم.

**وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا حرمة التوسل بالذوات، وجعلهم وسائط بين العبد وربه، وذلك في قوله تعالى:

---

(١) رسالة الشرك ومظاهره (ص: ٣١٤).

(٢) الدلائل البينات في البحث في دلائل الخيرات وشرحه مطالع المسرات، ص١٠٧ مخطوط.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [سورة المائدة] : حيث قال : «اعلم أن جمهور العلماء على أن المراد بالوسيلة هنا هو القربة إلى اللَّه تعالى ، بامتثال أوامره واجتناب نواهيه على وفق ما جاء به محمد ﷺ بإخلاص في ذلك للَّه تعالى ؛ لأن هذا وحده هو الطريق الموصلة إلى رضا اللَّه تعالى ، ونيل ما عنده من خير الدنيا والآخرة ، وأصل الوسيلة : الطريق التي تقرب إلى الشيء ، وتوصل إليه ، وهي العمل الصالح ، بإجماع العلماء ؛ لأنه لا وسيلة إلى اللَّه تعالى إلا باتباع رسوله ﷺ ، وعلى هذا فالآيات المبينة للمراد من الوسيلة كثيرة جدًّا ، كقوله : ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر : ٧] ، وبهذا تعلم أن ما يزعمه كثير من ملاحدة أَتباعِ الجُهَّال المدعين للتصوف من أن المراد بالوسيلة في الآية الشيخ الذي يكون له واسطة بينه وبين ربه ، أنه تخبط في الجهل والهوى وضلال مبين ، وتلاعب بكتاب اللَّه تعالى ، واتخاذ الوسائط من دون اللَّه من أصول كفر الكفار ، كما صرح به تعالى في قوله عنهم : ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر : ٣] ، فيجب على كل مكلف أن يعلم أن الطريق الموصلة إلى رضا اللَّه هي اتباع رسوله ﷺ»[١] .

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرَّر أئمة الشافعية ما قرره أهل العلم من تحريم التوسل بالذوات ، ومن ذلك :

---

(١) انظر : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ١/ ٤٠٣-٤٠٤.

قال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد قال القاضي حسين من أصحابنا وغيره في صلاة الاستسقاء كلامًا معناه: أنه يُستحبّ لمن وقعَ في شدّة أن يدعوَ بصالح عمله، واستدلوا بهذا الحديث، وقد يُقال: في هذا شيء؛ لأن فيه نوعًا من ترك الافتقار المطلق إلى اللَّه تعالى، ومطلوبُ الدعاء الافتقار»[١].

فإذا كان النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يخاف من ترك الافتقار المطلق في التوسل بالأعمال مع ثبوته ومشروعيته، فكيف يكون الأمر في التوسل بالذوات؟ حيث علق الداعي قلبه بغير اللَّه، والتفت في دعائه إلى غير اللَّه تعالى؟[٢].

وذكر سعد الدين التفتازاني (٧٩١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن شرك المشركين وقع: «لما مات منهم من هو كامل المرتبة عند اللَّه تعالى، اتخذوا تمثالًا على صورته، وعظموه تشفعًا إلى اللَّه تعالى وتوسلًا»[٣].

وقال السيوطي (٩١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ ردًّا على التوسل الممنوع: «الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وقد أجدبوا مراتٍ، ودهمتهم نوائب بعد موته ﷺ، فهلَّا جاءوا فاستسقوا واستغاثوا عند قبر النبي ﷺ، وهو أكرم الخلق على اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، بل خرج فيهم سيدنا عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بالعباس عم النبي ﷺ إلى المصلى فاستسقى به، ولم يستسقوا عند قبر النبي ﷺ»[٤].

---

(١) الأذكار للنووي (ص: ٣٩٨).

(٢) انظر: الدعاء ومنزلته من العقيدة الإسلامية (٢/ ١٢٦).

(٣) شرح المقاصد في علم الكلام (٢/ ٦٥).

(٤) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي، ص: ١٣٩-١٤٠.

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرر أئمة الحنابلة -رحمهم اللَّه- ما قرره أهل العلم من المنع من التوسل بالذوات، ومن ذلك:

**قال شمس الدين ابن مفلح المقدسي[١] (٧٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويجوز التوسل بصالح[٢]، وقيل: يستحب، قال أحمد في منسكه الذي كتبه للمروذي: إنه يتوسل بالنبي ﷺ في دعائه... والتوسل بالإيمان به وطاعته ومحبته، والصلاة والسلام عليه ﷺ، وبدعائه وشفاعته، ونحوه مما هو من فعله، وأفعال العباد المأمور بها في حقه مشروع، وهو من الوسيلة المأمور بها في قوله تعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]»[٣].**

**وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولم يذكر أحد من العلماء أنه يشرع التوسل والاستسقاء بالنبي والصالح بعد موته، ولا في مغيبه، ولا استحبوا ذلك في الاستسقاء، ولا في الاستنصار، ولا غير ذلك من الأدعية. والدعاء مخ العبادة، والعبادة مبناها على السنة والاتباع، لا على**

---

(١) محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد اللَّه، شمس الدين المقدسي: أعلم أهل عصره بمذهب الإمام أحمد بن حنبل، ولد ونشأ في بيت المقدس، وتوفي بصالحية دمشق سنة: ٧٦٣هـ، من تصانيفه: كتاب الفروع، والآداب الشرعية الكبرى، وغيرها. تراجع ترجمته في: الأعلام للزركلي ٧/ ١٠٧.

(٢) أي: التوسل بدعاء الرجل الصالح، كما كان الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ يتوسلون بدعاء النبي ﷺ في حياته، وتوسل عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بدعاء العباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بعد وفاة النبي ﷺ، وتوسل معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بدعاء يزيد الجرشي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) الفروع لابن مفلح ٣/ ٢٢٩، وانظر: مجموع الفتاوى ١/ ١٤٠.

الأهواء والابتداع، وإنما يعبد اللَّه بما شرع، لا يعبد بالأهواء والبدع»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكره توسلَ العامة في دعائهم بجاه فلان، أو ببركة فلان، أو بحرمة فلان: «فهذا يفعله كثير من الناس؛ لكن لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين وسلف الأمة أنهم كانوا يدعون بمثل هذا الدعاء، ولم يبلغني عن أحد من العلماء في ذلك ما أحكيه»[٢].

ثم بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ معنى الوسيلة، وأنواع التوسل فقال: «إن لفظ «الوسيلة»، و«التوسل» فيه إجمال واشتباه يجب أن تعرف معانيه، ويعطى كل ذي حق حقه، فيُعرف ما ورد به الكتاب والسُّنة من ذلك ومعناه، وما كان يتكلم به الصحابة ويفعلونه ومعنى ذلك، ويعرف ما أحدثه المُحْدِثون في هذا اللفظ ومعناه، فإن كثيرًا من اضطراب الناس في هذا الباب هو بسبب ما وقع من الإجمال والاشتراك في الألفاظ ومعانيها، حتى تجد أكثرهم لا يعرف في هذا الباب فصل الخطاب.

فلفظ «الوسيلة» مذكور في القرآن في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِى سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٣٥]، وفي قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ۝٥٦ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧].

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٧/ ٨٦.

(٢) المصدر السابق ٢٧/ ٨٣.

فالوسيلة التي أمر اللَّه أن تُبتغى إليه، وأخبر عن ملائكته وأنبيائه أنهم يبتغونها إليه، هي ما يتقرب به إليه من الواجبات والمستحبات، فهذه الوسيلة التي أمر اللَّه المؤمنين بابتغائها تتناول كل واجب ومستحب، وما ليس بواجب ولا مستحب لا يدخل في ذلك، سواء كان محرمًا أو مكروهًا أو مباحًا... فجماع الوسيلة التي أمر اللَّه الخلق بابتغائها هو التوسل إليه باتباع ما جاء به الرسول ﷺ، لا وسيلة لأحد إلى اللَّه إلا ذلك.

والثاني: لفظ الوسيلة في الأحاديث الصحيحة كقوله ﷺ: «سلوا اللَّه لي الوسيلة، فإنها درجة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد اللَّه، وأرجو أن أكون أنا ذلك العبد، فمن سأل اللَّه لي الوسيلة حلت عليه شفاعتي يوم القيامة»[1] . . . فهذه الوسيلة للنبي ﷺ خاصة، وقد أمرنا أن نسأل اللَّه له هذه الوسيلة، وأخبر أنها لا تكون إلا لعبد من عباد اللَّه، وهو يرجو أن يكون ذلك العبد.

وأما التوسل بالنبي ﷺ والتوجه به في كلام الصحابة فيريدون به التوسل بدعائه وشفاعته، والتوسل به في عرف كثير من المتأخرين يراد به الإقسام به، والسؤال به، كما يقسمون بغيره من الأنبياء والصالحين، ومن يعتقدون فيه الصلاح.

وحينئذ فلفظ التوسل به يراد به معنيان صحيحان باتفاق المسلمين، ويراد به معنى ثالث لم ترد به سنة.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ٨٧٥.

فأما المعنيان الأولان -الصحيحان باتفاق العلماء-:

فأحدهما: هو أصل الإيمان والإسلام، وهو التوسل بالإيمان به وبطاعته.

والثاني: دعاؤه وشفاعته كما تقدم.

فهذان جائزان بإجماع المسلمين، ومن هذا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «اللهم إنا كنا إذا أجدبنا توسلنا إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا»[1]؛ أي: بدعائه وشفاعته، وقوله تعالى: ﴿وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]؛ أي: القربة إليه بطاعته... فهذا التوسل، وأما التوسل بدعائه وشفاعته -كما قال عمر- فإنه توسل بدعائه لا بذاته؛ ولهذا عدلوا عن التوسل به إلى التوسل بعمه العباس، ولو كان التوسل هو بذاته لكان هذا أولى من التوسل بالعباس، فلما عدلوا عن التوسل به إلى التوسل بالعباس: عُلم أن ما يفعل في حياته قد تعذر بموته؛ بخلاف التوسل الذي هو الإيمان به والطاعة له فإنه مشروع دائمًا.

فلفظ التوسل يراد به ثلاثة معان:

أحدها: التوسل بطاعته، فهذا فرض لا يتم الإيمان إلا به.

والثاني: التوسل بدعائه وشفاعته، وهذا كان في حياته، ويكون يوم القيامة يتوسلون بشفاعته.

والثالث: التوسل به، بمعنى الإقسام على الله بذاته، والسؤال بذاته،

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

**فهذا هو الذي لم تكن الصحابة يفعلونه في الاستسقاء ونحوه، لا في حياته ولا بعد مماته، لا عند قبره ولا غير قبره، ولا يعرف هذا في شيء من الأدعية المشهورة بينهم، وإنما ينقل شيء من ذلك في أحاديث ضعيفة مرفوعة وموقوفة، أو عمن ليس قوله حجة»**(١).

**وسئل سليمان بن عبد اللَّه (١٢٣٣هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: هل يجوز التوسل بجاه النبي ﷺ، أو غيره من الأنبياء والمرسلين والصالحين في الدعاء؟

**فأجاب: «التوسل المشروع، الذي جاء به الكتاب والسُّنة، هو: التوسل إلى اللَّه** تعالى بالأعمال الصالحات، والأسماء والصفات اللائقة بجلال رب البريات. . .

**وأما التوسل بجاه المخلوقين، كمن يقول: اللهم إني أسألك بجاه نبيك محمد ﷺ، ونحو ذلك، فهذا لم ينقل عن النبي ﷺ، وأكثر العلماء على النهي عنه، وحكى ابن القيم -رحمه اللَّه تعالى- أنه بدعة إجماعًا»**(٢).

**وسئل حمد بن ناصر بن معمر (١٢٥٥هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ، **عن قوله:** «أسألك بحق السائلين عليك». . . ؟ إلخ.

**فأجاب: «أما السؤال عن قول الخارج إلى الصلاة: «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك»، فهذا ليس فيه دليل على جواز السؤال بالمخلوق، كما قد توهم بعض الناس فاستدل به على جواز التوسل**

---

(١) مجموع الفتاوى ١/ ١٩٩-٢٠٢.

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ١٦٠- ١٦٢).

**بذوات الأنبياء والصالحين، وإنما هو سؤال اللَّه تعالى بما أوجبه على نفسه فضلًا وكرمًا؛ لأنه يجيب سؤال السائلين إذا سألوه، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾** [البقرة آية: ١٨٦] . **ونظيره قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾** [الروم آية: ٤٧]، **وقوله: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾** [هود آية: ٦]، **وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾** [الأنبياء آية: ٨٨] . **هذا ما ذكره العلماء في الحديث الوارد في ذلك إن صح، وإلا فهو ضعيف، وعلى تقدير صحته فهو من باب السؤال بصفات اللَّه، لا من باب السؤال بذوات المخلوقين، واللَّه أعلم»**[1] .

فتبين مما سبق: أن أئمة الإسلام -رحمهم اللَّه- قد قرروا أن التوسل منه ما هو مشروع، كسؤال اللَّه بأسمائه الحسنى، والتقرب إليه بالإيمان والأعمال الصالحة، ومنه ما هو محرم كالتوسل بذوات المخلوقين، أو الإقسام بها على اللَّه تعالى.

● **المثال الثامن: الرُّقى:**

«**الرُّقى**»: من معانيها في اللُّغة أنها عُوذَةٌ يُتعوَّذ بها، تقول: رقَيْت الإنسانَ، من الرُّقية[2] .

وهي: «**العُوذة التي يرقى بها صاحب الآفة؛ كالحمى والصرع وغير ذلك من الآفات**»[3] .

---

(١) المصدر السابق (٢/ ١٦٠).

(٢) انظر: مقاييس اللغة ٢/ ٤٢٦.

(٣) النهاية لابن الأثير ٢/ ٢٥٤، وانظر: لسان العرب ١٤/ ٣٣٢.

وقيل: «**ما يرقى به من الدّعاء لطلب الشِّفاء**»(١).

**وللرقية الشرعية شروط:**

١- أن تكون بكلام اللَّه تعالى، أو بأسمائه وصفاته.

٢- أن تكون باللسان العربي، أو بما يعرف معناه من غيره.

٣- أن يعتقد أنَّ الرقية لا تؤثِّر بذاتها، بل بتقدير اللَّه تعالى.

**ومما يدل على ذلك:**

قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢].

وعن عوف بن مالك الأشجعي، قال: كنا نرقي في الجاهلية فقلنا: يا رسول اللَّه كيف ترى في ذلك؟ فقال: «**اعرضوا علي رقاكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك**»(٢).

وعن أبي سعيد الخدري ﵁، أن ناسًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ كانوا في سفر، فمروا بحي من أحياء العرب، فاستضافوهم فلم يضيفوهم، فقالوا لهم: هل فيكم راق؟ فإن سيد الحي لديغ أو مصاب، فقال رجل منهم: نعم، فأتاه فرقاه بفاتحة الكتاب، فبرأ الرجل، فأعطي قطيعًا من غنم، فأبى أن يقبلها، وقال: حتى أذكر ذلك للنبي ﷺ، فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له، فقال: يا رسول اللَّه، واللَّه ما رقيت إلا بفاتحة

---

(١) فيض القدير للمناوي ١/ ٤٩٠.

(٢) أخرجه مسلم برقم: (٢٢٠٠).

الكتاب، فتبسم وقال: «**وما أدراك أنها رقية؟**» ثم قال: «**خذوا منهم، واضربوا لي بسهم معكم**»[١].

وعن عثمان بن أبي العاص الثقفي، أنه شكا إلى رسول اللَّه ﷺ وجعًا يجده في جسده منذ أسلم فقال له رسول اللَّه ﷺ: «**ضع يدك على الذي تألم من جسدك، وقل: باسم اللَّه ثلاثًا، وقل سبع مرات: أعوذ باللَّه وقدرته من شر ما أجد وأحاذر**»[٢].

وعن أبي سعيد رضي الله عنه، أن جبريل أتى النبي ﷺ فقال: يا محمد اشتكيت؟ فقال: «**نعم**» قال: «**باسم اللَّه أرقيك، من كل شيء يؤذيك، من شر كل نفس، أو عين حاسد، اللَّه يشفيك، باسم اللَّه أرقيك**»[٣].

وعن عبد العزيز، قال: دخلت أنا وثابت على أنس بن مالك رضي الله عنه، فقال ثابت: يا أبا حمزة، اشتكيت، فقال أنس: ألا أرقيك برقية رسول اللَّه ﷺ؟ قال: بلى، قال: «**اللهم رب الناس، مذهب الباس، اشف أنت الشافي، لا شافي إلا أنت، شفاء لا يغادر سقمًا**»[٤].

**قال القسطلاني (٩٢٣هـ) رحمه الله: «جواز الرقية لكن بشروط: أن تكون بكلام اللَّه تعالى، أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربي، أو بما يعرف معناه من غيره، وأن يعتقد أن الرقية غير مؤثرة بنفسها، بل بتقدير اللَّه**»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٧٣٦)، ومسلم برقم: (٢٢٠١).

(٢) أخرجه مسلم برقم: (٢٢٠٢).

(٣) أخرجه مسلم برقم: (٢١٨٦).

(٤) أخرجه البخاري برقم: (٥٧٤٢).

(٥) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٨/ ٣٨٨).

وقال ابن حجر (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد أجمع العلماء على جواز الرُّقى عند اجتماع ثلاثة شروط»، وذكر الشروط السابقة(١).

وفي تقريرات أئمَّة وعلماء المذاهب الأربعة ما يبيّن ذلك ويوضِّحه:

● **أوَّلًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تحريم الرقى الشركية والبدعية: «واتفقوا كلّهم -أي: العلماء- أيضًا على أن كلَّ رقيةٍ أو تعزيم فيه شركٌ بالله؛ فإنه لا يجوز التكلّم به، وإنْ أطاعتْه به الجنّ أو غيرهم، وكذلك كلُّ كلامٍ فيه كفرٌ لا يجوز التكلّم به، وكذلك الكلام الذي لا يعُرف معناه لا يُتكلّم به؛ لإمكان أن يكون فيه شركٌ لا يعرف، ولهذا قال النبي ﷺ: «لا بأس بالرّقى ما لم تكن شركًا»(٢)»(٣).

وقال ولي اللَّه الدهلوي (١١٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في التفريق بين الرقى الشرعية والرقى الشركية: «وَأما الرقى فحقيقتها التَّمَسُّك بِكَلِمَات لَهَا تَحَقُّقٌ فِي الْمثل وَأثر، وَالْقَوَاعِد المِلِّية لَا تدفعها مَا لم يكن فِيهَا شرك، لَا سِيمَا إِذا كَانَ من الْقُرْآن أَو السّنة أَو مِمَّا يشبههما من التضرعات إِلَى اللَّه»(٤).

وقال نعمان بن محمود الألوسي (١٣١٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «في الصحيح

(١) انظر: فتح الباري ١٠/ ٢٤٠.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢٦٦.

(٤) حجة اللَّه البالغة (٢/ ٣٠٠).

**عنه -عليه الصلاة والسلام- أنه قال: «لا بأس بالرقى ما لم تكن شركًا»(١)، فنهى عن الرقى (التي) فيها شرك، كالتي فيها الاستغاثة بالجن، ولهذا نهى العلماء عن التعازيم والإقسام الَّتي يستعملها بعض الناس في حق المصروع وغيره، الَّتي تتضمن الشرك، بل نهوا عن كل ما لا يعرف معناه، خشية أن يكون فيه شرك، بخلاف ما كان من الرقى المشروعة فإنه جائز»(٢).**

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

**قال الإمام مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الرقى بغير العربية: «وما يدريك لعله كفر»(٣).**

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الرقى بالحديد والملح وعقد الخيط، فكره ذلك كله، وكان العقد عنده في ذلك أعظم كراهية(٤).

**وقال أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فجازت الرُّقية من كل الآفات من الأمراض، والجراح، والقروح، والحمة، والعين، وغير ذلك؛ إذا كان الرُّقى بما يفهم، ولم يكن فيه شرك، ولا شيء ممنوع. وأفضل ذلك، وأنفعه: ما كان بأسماء اللَّه تعالى وكلامه، وكلام رسوله ﷺ»(٥).**

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (ص: ٥٤٥-٥٤٦).

(٣) المدخل لابن الحاج ٤/ ١٣١.

(٤) انظر: البيان والتحصيل ١٧/ ١٦٥.

(٥) المفهم ٥/ ٥٨١.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «وأمّا الرقى والاسترقاء، فما كان منه من رقى الجاهليّة أو بما لا يعرف، فواجب اجتنابه على سائر المسلمين»(١).

ونقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الخطابي (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقرًّا له قال: «وإنّما جاءت الكراهية والمنع فيما كان منها بغير لسان العرب، فإنّه ربّما كان كفرًا، أو قولًا يدخله الشرك.

قال: ويحتمل أن يكون الذي يُكره من الرقية ما كان منها على مذاهب الجاهليّة التي كانوا يتعاطونها، وأنّها تَدفع عنهم الآفات، ويعتقدون أنّ ذلك من قِبَل الجنّ ومعونتهم»(٢).

وقال ابن بطال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «ما رُوي عن عليٍّ وابن مسعود أنهما قالا: الرقى والتمائم والتولة شرك، أن المراد بذلك رقى الجاهلية، وما يضاهي السحر من الرقى المكروهة، روى ابن وهب عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، قال: بلغني عن رجال من أهل العلم أنهم كانوا يقولون: إن رسول الله ﷺ نهى عن الرقى حتى قدم المدينة، وكان الرقى في ذلك الزمان فيها كثير من كلام الشرك»(٣).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قد أجاز الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ الرقية بشروط، فعندما سأله تلميذه الربيع بن سليمان عن الرقية قال: «لا بأس أن يرقى الرجل بكتاب

---

(١) المصدر السابق ١/ ٤٦٦.

(٢) المصدر السابق ١/ ٤٦٢.

(٣) شرح صحيح البخاري ٩/ ٤٣١-٤٣٢.

**اللَّه، وما يعرف من ذكر اللَّه. قلت: أيرقي أهل الكتاب المسلمين؟ فقال: نعم إذا رقوا بما يعرف من كتاب اللَّه، أو ذكر اللَّه، فقلت: وما الحجة في ذلك؟ قال: غير حجة»**(١)؛ أي: الحجة ليست واحدة، بل عندنا في ذلك حجج كثيرة، وذكر بعض تلك الحجج.

**وقال الخطابي (٣٨٨هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ في الرقية: «**كُره من الرقى ما لم يكن بذكر اللَّه وأسمائه وبكتابه، واللسان الذي يعرف بيانه ويفهم معناه، ليكون بريئًا من شوب الشرك**»(٢).

**وذكر ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ للرقية المشروعة شروطًا فقال: «**أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط: أن يكون بكلام اللَّه تعالى أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بذات اللَّه تعالى...**»(٣).

**وقال** رَحِمَهُ اللَّهُ في الرقى التي لا يعرف معناها: «**مهما كان من الرقى يؤدي إلى الشرك يمنع، وما لا يعقل معناه لا يؤمن أن يؤدي إلى الشرك؛ فيمتنع احتياطًا**»(٤).

**وقال المناوي (١٠٣١هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح حديث: (**لا بأس بالرقى ما**

---

(١) الأم للشافعي ٧/ ٢٤١، والمجموع للنووي ٩/ ٦٥، وفتح الباري لابن حجر ١٠/ ١٩٦.
(٢) أعلام الحديث للخطابي ٣/ ٢١٣٢.
(٣) فتح الباري لابن حجر ١٠/ ١٩٥.
(٤) المصدر السابق ١٠/ ١٩٥.

لم يكن شرك «شرك»؛ أي: شيء يوجب اعتقاد الكفر، أو شيء من كلام أهل الشرك الذي لا يوافق الأصول الإسلامية؛ فإن ذلك محرم. ومن ثم منعوا الرقى بالعبراني والسرياني ونحو ذلك مما جهل معناه، خوف الوقوع في ذلك»(١).

● رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:

سأل إسحاق بن منصور الكوسج الإمام أحمد (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: ما يكره من الرقى، وما يرخص منها؟ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «التعليق كله يكره، والرقى ما كان من القرآن فلا بأس»(٢).

وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «رأيت أبي رَحِمَهُ اللَّهُ يكتب التعويذ للذي يفزع، والحمى لأهله وقراباته، ويكتب للمرأة إذا عسُر عليها الولادة في جام(٣) أو شيء لطيف، ويكتب حديث ابن عباس(٤)، إلا أنه كان يفعل ذلك عند وقوع البلاء، ولم أره يفعل هذا

---

(١) فيض القدير للمناوي ١/ ٥٥٨.

(٢) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه رواية الكوسج ٩/ ٤٧١٢.

(٣) الجام: إناء من فضة، لسان العرب ١٤/ ٣٧٩.

(٤) قال عبد اللَّه بن أحمد قرأت على أبي رَحِمَهُ اللَّهُ: يعلى بن عبيدة، قال: حدثنا سفيان، عن محمد بن أبي ليلى، عن الحكم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: «إذا عسر على المرأة ولادتها فلتكتب: بسم اللَّه الذي لا إله إلا هو الحليم الكريم، سبحان اللَّه رب العرش العظيم، الحمد اللَّه رب العالمين: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسۡتَعۡجِل لَّهُمۡۚ كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَ مَا يُوعَدُونَ لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٞۚ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥] قال أبي: وزاد فيه وكيع: وينضح ما دون سرتها»، مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد اللَّه ٣/ ١٣٤٧.

قبل وقوع البلاء، ورأيته يعوذ في الماء ويشربه المريض، ويصب على رأسه منه»(١).

وسئل ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عمن يقول: يا أزران، يا كيان، هل صح أن هذه أسماء وردت بها السنة لم يحرم قولها؟ فأجاب: «الحمد للَّه، لم ينقل هذه عن الصحابة أحد، لا بإسناد صحيح ولا بإسناد ضعيف، ولا سلف الأمة ولا أئمتها، وهذه الألفاظ لا معنى لها في كلام العرب؛ فكل اسم مجهول ليس لأحد أن يرقي به فضلًا عن أن يدعو به، ولو عرف معناها وأنه صحيح لكره أن يدعو اللَّه بغير الأسماء العربية»(٢).

وقال فيصل بن عبد العزيز المبارك (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط: أن يكون بكلام اللَّه تعالى أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره، وأن يعتقد أنَّ الرقية لا تؤثر بذاتها»(٣).

وقد فصّل حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ الكلام على الرقى، حيث قال: «فإن تكن أي: الرقى من خالص الوحيين: الكتاب والسُّنة، بأن لا يدخل فيه غيره من شعوذة المشعوذين، ولا يكون بغير اللغة العربية، بل يتلو الآيات على وجهها، والأحاديث كما رويت، وعلى ما

---

(١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد اللَّه ٣/ ١٣٤٦-١٣٤٧.
(٢) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٢٨٣).
(٣) تطريز رياض الصالحين (ص: ٥٩٢).

تُلقِّيت عن النبي ﷺ، بلا همز ولا رمز، فذلك أي: الرقى من الكتاب والسُّنة هو من هدي النبي ﷺ الذي كان عليه هو وأصحابه والتابعون بإحسان، ومن شرعته التي جاء بها مؤديًا عن اللَّه ﷻ» إلى أن قال: «أما الرقى التي ليست بعربية الألفاظ، ولا مفهومة المعاني، ولا مشهورة ولا مأثورة في الشرع البتة، فليست من اللَّه في شيء، ولا من الكتاب والسُّنة في ظلٍّ ولا فيء، بل هي وسواسٌ من الشيطان أوحاها إلى أوليائه، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وعليه يحمل قول النبي ﷺ في حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «إن الرقى والتمائم والتولة شرك»(١)؛ وذلك لأن المتكلم به لا يدري أهو من أسماء اللَّه تعالى أو من أسماء الملائكة أو من أسماء الشياطين؟ ولا يدري هل فيه كفر أو إيمان؟ وهل هو حق أو باطل؟ أو فيه نفع أو ضر؟ أو رقية أو سحر؟ ولَعَمْرُ اللَّه لقد انهمك غالبُ الناس في هذه البلوى غاية الانهماك، واستعملوه على أضرُبٍ كثيرة وأنواع مختلفة»(٢).

فتحصل ممَّا سبق: أنَّ أئمة المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه- قد قرروا أن الرقى الشرعية لا بد لها من شروط: أن تكون من الكتاب والسُّنة، وأن تكون باللغة العربية مفهومة الألفاظ والمعاني، وأن يُعتقد أنها سبب من الأسباب لا تأثير لها إلا بإذن اللَّه ﷻ، فإذا تخلَّف أحد هذه الشروط فإنها رقية غير شرعية.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند برقم ٣٦١٥، وأبو داود، برقم: ٣٨٨٥.
(٢) معارج القبول بشرح سلم الوصول ٢/ ٦٣٠-٦٣٥.

● **المثال التاسع: تعليق التمائم.**

«التَّمائم»: «**واحدها تميمة، وهي خرزات، كان الأعراب يعلقونها على أولادهم، يتقون بها النفس؛ أي: العين بزعمهم، وهو باطل**»[(١)].

قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**التميمة في كلام العرب: القلادة، هذا أصلها في اللغة، ومعناها- عند أهل العلم- ما علق في الأعناق من القلائد؛ خشية العين، أو غيرها من أنواع البلاء**»[(٢)].

ولمَّا كانت هذه الوسائل من وسائل الشِّرك فقد جاء الإسلام بتحريمها، ونهى أن يتعلَّق قلب الإنسان بغير خالقه ومعبوده؛ لأنَّ من تعلَّق قلبه بغير اللَّه فقد اتخذ معه شريكًا، لذا حرم الإسلام تعليق التمائم عمومًا؛ لأن في تعليقها اعتقادًا بأنها تجلب النفع وتدفع الضر، وهذا ينافي التَّوحيد، وإخلاص العبادة للَّه تعالى.

**وقد دلت الأدلة على تحريم تعليق التمائم، ومن ذلك:**

عن أبي بشير الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه كان مع رسول اللَّه ﷺ، في بعض أسفاره، قال عبد اللَّه: حسبت أنه قال: والناس في مبيتهم، فأرسل رسول اللَّه ﷺ رسولًا أن: «**لا يبقين في رقبة بعير قلادة من وتر، أو قلادة إلا قطعت**»[(٣)].

وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إن الرقى**

---

(١) تهذيب اللُّغة ١٤/ ٢٦٠.

(٢) التَّمهيد ١٥/ ٣٢٧.

(٣) أخرجه البخاري برقم: (٣٠٠٥)، ومسلم برقم: (٢١١٥).

**والتمائم والتولة شرك**»[١].

وعن عبد اللَّه بن عكيم مرفوعًا: «**من تعلق شيئًا وكل إليه**»[٢].

وفي تقريرات أئمَّة وعلماء المذاهب الأربعة ما يبيّن ذلك ويوضِّحه:

- **أوَّلًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

نبّه علماء الحنفية على أنَّ التَّمائم محرَّمة شرعًا؛ حسمًا لمادة الشِّرك، وسدًا لذرائعه، وحماية للتَّوحيد، وصيانةً لجنابه.

**قال عثمان بن علي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (٧٤٣هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الرَّتِيمَةُ**[٣] **قَدْ تَشْتَبَهُ بِالتَّمِيمَةِ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَهِيَ خَيْطٌ كَانَ يربط في العنق أو في اليد في الجاهلية؛ لدفع المضرة عن أنفسهم على زعمهم، وهو منهي عنه، وذكر في حدود الإيمان أنه كفر. والرتيمة مباح؛ لأنها تربط للتذكر عند النسيان، وليست كالتميمة... وتعلق بها غرض صحيح فلا يكره، بخلاف التميمة، فإنه -عليه الصلاة والسلام- قال فيها: إن الرقى والتمائم والتولة شرك**»[٤].

**وقال الملا علي بن سلطان القاري (١٠١٤هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**(وعقد التمائم): جمع تميمة، والمراد بها التعاويذ التي تحتوي على رقى**

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) أخرجه الترمذي برقم: (٢٠٧٢)، وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ٣٤٨) برقم: (٣٣١).

(٣) الرَّتيمَةُ: خيطٌ يُشدُّ في الإصبع لتستذكر به الحاجة. وكذلك الرَّتَمَةُ. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥/ ١٩٢٧)

(٤) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (٦/ ١٦-١٧).

الجاهلية من أسماء الشياطين وألفاظ لا يعرف معناها.

وقيل: التمائم خرزات كانت العرب في الجاهلية تعلقها على أولادهم يتقون بها العين في زعمهم، فأبطله الإسلام لأنه لا ينفع ولا يدفع إلا اللَّه تعالى»(١).

وقال محمود شكري الألوسي (١٣٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تحريم التمائم: «وقد اشتهر عنه ﷺ أنه منع من تعليق الأوتار، والتمائم، وأمر بقطعها، وبعث رسوله بذلك، كما في السنن وغيرها، وقال: «من تعلّق شيئًا وُكِل إليه»(٢)... حسمًا لمادة الشرك، وقطعًا لوسائله، وسدًّا لذرائعه، وحمايةً للتوحيد، وصيانةً لجانبه»(٣).

● ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال الإمام مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما جاء في نزع المعاليق والجرس من العين»(٤).

وقال ابن بطال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وذلك أن الذي قلدها إذا اعتقد أنها ترد العين فقد ظن أنها ترد القدر، ولا يجوز اعتقاد هذا»(٥).

وقال ابن عبد البرِّ (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عن النهي عن تعليق التمائم:

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٧/ ٢٨٠٣).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) فتح المنان ص ٤٤٥، وانظر: مجالس الأبرار مع خزينة الأسرار لأحمد الرومي، ص: ١٢٩.

(٤) موطأ مالك (٥/ ١٣٧١).

(٥) شرح صحيح البخاري (٥/ ١٥٩).

«وهذا كله تحذير ومنع مما كان أهل الجاهلية يصنعون، من تعليق التمائم والقلائد، يظنون أنها تقيهم وتصرف البلاء عنهم، وذلك لا يصرفه إلا اللَّه، وهو المعافي والمبتلي لا شريك له؛ فنهاهم رسول اللَّه ﷺ عمَّا كانوا يصنعون من ذلك في جاهليتهم»(١).

وقال الزرقاني (١١٢٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه للموطأ: «(قال مالك: أرى ذلك من العين)؛ أي: أنهم كانوا يقلدون الإبل أوتارًا لئلا تصيبها العين بزعمهم، فأمروا بقطعها إعلامًا بأن الأوتار لا ترد من أمر اللَّه شيئًا، ويؤيده حديث عقبة بن عامر رفعه: «من علق تميمة فلا أتم اللَّه له»، رواه أبو داود، والتميمة: ما علق من القلائد خشية العين ونحو ذلك. قال ابن عبد البر: إذا اعتقد الذي قلدها أنها ترد العين، فقد ظن أنها ترد القدر، وذلك لا يجوز اعتقاده»(٢).

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال ابن حبان (٣٥٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ذكر الزجر عن تعليق التمائم التي فيها الشرك باللَّه -جل وعلا-». ثم روى بسنده عن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «من علق تميمة فلا أتم اللَّه له، ومن علق ودعة فلا ودع اللَّه له»(٣).

وسئل العز بن عبد السلام (٦٦٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «هل يجوز للمكلف أن

---

(١) التمهيد ١٧/ ١٦٣.

(٢) شرح الزرقاني على الموطأ (٤/ ٥٠٣).

(٣) صحيح ابن حبان (١٣/ ٤٥٠).

يكتب حرزًا فيه قرآن يستمر تعليقه على الخيل رجاء الحراسة مع غلبة الظن أنها تتمرغ في النجاسة؟ الجواب: هذه بدعة، وتعريض لكتاب اللَّه للإهانة بما يتعلق به من النجاسة، ولم يكن الصحابة يصنعون شيئًا من ذلك، واللَّه أعلم»(١).

وقال ابن حجر (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ معقبًا على حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «إن الرقى والتمائم والتولة شرك»(٢): «وإنما كان ذلك من الشرك؛ لأنهم أرادوا دفع المضار وجلب المنافع من عند غير اللَّه، ولا يدخل في ذلك ما كان بأسماء اللَّه وكلامه»(٣).

وقال عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «من علق تميمة من تمائم الجاهلية يظن أنها تدفع أو تنفع فإن ذلك حرام، والحرام لا دواء فيه»(٤).

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال إسحاق بن منصور الكوسج -للإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ-: تكره التعاليق؟ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «كل شيء معلق فهو مكروه، قال: من تعلق بشيء وكل إليه»(٥).

وقال أيضًا -للإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ-: ما يكره من الرقى، وما يرخص

---

(١) كتاب الفتاوى للإمام العز بن عبد السلام (ص ١٠٠).
(٢) تقدم تخريجه قريبًا.
(٣) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ١٩٦).
(٤) فيض القدير (٦/ ١٠٧).
(٥) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه رواية الكوسج ٩/ ٤٩٠٨.

منها؟ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**التعليق كله يكره، والرقى ما كان من القرآن فلا بأس**»(١).

وقال -**له أيضًا**-: «من يعلق شيئًا من القرآن؟ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **التعليق كله مكروه**»(٢).

وقال أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (٥٩٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعريف التمائم، وبيان حكمها: «**هي خرزات كانت العرب تعلقها على الصبيان، يتقون بها العين بزعمهم، فلما أرادوا دفع المقادير بذلك كان شركًا**»(٣).

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلامه على تقليد الخيل الأوتار: «**لا يقلدها وترًا من أجل العين، كما كان أهل الجاهلية تفعله، وكذلك لا يعلق عليها خرزة ولا عظمًا ولا تميمة، فإن ذلك كله من عمل الجاهلية**»(٤).

وقال حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حكم التمائم التي تكون من القرآن: «**ولا شك أن منع ذلك أسدُّ لذريعة الاعتقاد المحظور، لا سيما في زماننا هذا، فإنه إذا كرهه أكثر الصحابة والتابعين في تلك العصور الشريفة المقدسة، والإيمان في قلوبهم أكبرُ من الجبال، فلأن يكره في**

(١) المصدر السابق ٩/ ٤٧١٢.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٧٥٥.

(٣) غريب الحديث لابن الجوزي ١/ ١١٢.

(٤) الفروسية، ص: ١٣٤.

وقتنا هذا وقتَ الفتن والمحن أولى وأجدر بذلك، كيف وهم قد توصلوا بهذه الرخص إلى محض المحرمات؟ وجعلوها حيلة ووسيلة إليها؟ فمن ذلك: أنهم يكتبون في التعاويذ آية أو سورة أو بسملة أو نحو ذلك، ثم يضعون تحتها من الطلاسم الشيطانية ما لا يعرفه إلا من اطلع على كتبهم، ومنها: أنهم يصرفون قلوب العامة عن التوكل على الله عز وجل إلى أن تتعلق قلوبهم بما كتبوه، بل أكثرهم يرجفون بهم، ولم يكن قد أصابهم شيء»[1].

ويقول رحمه الله في حكم التمائم التي تكون من طلاسم اليهود وعباد الهياكل: «والمقصود أن هذه التمائم التي من غير القرآن والسنة شريكة للأزلام وشبيهة بها، من حيث الاعتقاد الفاسد، والمخالفة للشرع «في البعد عن سيمى أولي الإسلام»؛ أي: عن زي أهل الإسلام، فإن أهل التوحيد الخالص من أبعد ما يكون عن هذا وهذا، والإيمان في قلوبهم أعظم من أن يدخل عليه مثل هذا، وهم أجل شأنا وأقوى يقينًا من أن يتوكلوا على غير الله أو يثقوا بغيره»[2].

- **المثال العاشر: لبس الحلقة والخيط ونحوهما:**

لقد حرمت الشريعة أن يتعلق القلب فيما يضر وينفع بغير الله تبارك وتعالى، فمن لبس حلقةً أو خيطًا أو تميمة واعتقد أنها سبب لرفع البلاء أو دفعه، فقد وقع في الشرك الأصغر؛ لأنه جعل سببًا ليس بمأذون به في الشرع،

---

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول ٢/ ٦٣٨-٦٣٩.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٦٤٠.

ولا هو ثابت كونًا ؛ لأن إثبات الأسباب المؤثرة لا يجوز إلا أن يكون من جهة الشرع أو القدر، فالذي علق الخيط أو لبس الحلقة، لم يفعل ذلك إلَّا وهو يعتقد أن في الحلقة تأثيرًا من جهة رفع البلاء، أو دفع الضر، وهذا شرك في الاعتقاد.

وقد دلت الأدلة الشرعية على حرمة تعلق المسلم بما لم يجعله اللَّه سببًا لحصول منفعة أو دفع مضرة، ومن ذلك: لبس الحلقة والخيط لرفع البلاء أو دفعه، قال اللَّه تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].

وعن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أن النبي ﷺ رأى رجلًا في يده حلقة من صفر فقال: ما هذه؟ قال: من الواهنة. فقال: انزعها، فإنها لا تزيدك إلا وهنًا؛ فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبدًا**»[١].

وعن عقبة بن عامر مرفوعًا: «**من تعلق تميمة فلا أتم اللَّه له، ومن تعلق ودعة فلا ودع اللَّه له**»[٢]، وفي رواية: «**من تعلق تميمة فقد أشرك**»[٣].

ولابن أبي حاتم عن حذيفة «**أنه رأى رجلًا في يده خيط من الحمى،**

(١) رواه أحمد برقم (٢٠٠٠٠)، وابن ماجه برقم (٣٥٣١)، والحاكم في المستدرك برقم (٧٥٠٢)، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي، وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣/ ١٠١) برقم: ١٠٢٩.

(٢) أخرجه الإمام أحمد برقم: (١٧٤٠٤)، وقد حسنه محققو المسند بمجموع طرقه.

(٣) أخرجه الإمام أحمد برقم: (١٧٤٢٢)، وقال محققو المسند: إسناده قوي.

فقطعه وتلا قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]»(١).

ولا بُدَّ هنا من بيان أن لبس الحلقة والخيط لرفع البلاء أو دفعه محرم، وهو من جنس التمائم، إلا أن التمائم التي يكتب فيها شيء من القرآن أو الأدعية وتعلق، بعض العلماء أجازها وبعضهم لم يجزها، لكنهم متفقون على حرمة التمائم التي ليس فيها اسم اللَّه وذكره، وكذلك مايعلق من الخرز، وكذلك الخيط والحلقة ونحوها، وأن ذلك من الشرك الأصغر إن اعتقد أنها سبب، ومن الشرك الأكبر إن اعتقد أنها تستقل بالنفع والضر.

وقد جاء كلام أهل العلم وتقريراتهم في بيان حرمة تعلق المسلم في رفع البلاء أو دفعه بغير اللَّه ﷻ، سواء كان ذلك بخيط يعلق، أو حلقة توضع على الإنسان أو الدابة أو نحوها، ومن ذلك:

- **أولًا: تقريرات أئمة الحنفية:**

لقد حذّر علماء الحنفية رحمهم اللَّه تعالى من جميع الوسائل التي تفضي بصاحبها إلى الشرك باللَّه تعالى، ومن ذلك لبس الحلقة والخيط وتقليد الأوتار ونحوها؛ حسمًا لمادة الشرك، وقطعًا لوسائله، وحماية لجناب التوحيد.

**استشهد محيي الدين البركوي (٩٨١هـ) رحمه الله على حرمة لبس الحلقة والخيط بحديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: حيث قال لرجلٍ جعل**

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٧/ ٢٢٠٨).

في يده خيطًا من الحمى: لو متَّ وهي عليك لم تُفلح أبدًا[(١)].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بل قد أنكر رسول اللَّه ﷺ على الصحابة لمّا سألوه أن يجعل لهم شجرة يعلّقون عليها أسلحتهم وأمتعتهم بخصوصها... فمن له خبرةٌ بما بعث اللَّه به رسوله ﷺ، وبما عليه أهل البدع والضلال اليوم في هذا الباب، علِم أن بين السلف وبين هؤلاء الخلوف من البُعد أبعد مما بين المشرق والمغرب»[(٢)].

وقال محمد بن عبد الهادي التتوي السندي (١١٣٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ - تعليقًا على حديث عمران بن الحصين «أن النبي ﷺ رأى رجلًا في يده حلقة من صفر، فقال: ما هذه الحلقة؟ قال: هذه من الواهنة، قال: انزعها، فإنها لا تزيدك إلا وهنًا»-: «وإنما نهاه عنها؛ لأنه إنما أخذها على أنها تعصمه من الألم، فكانت عنده في معنى التمائم المنهي عنها»[(٣)].

وقال محمود شكري الألوسي (١٣٤٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد اشتهر عنه ﷺ

---

(١) وهو حديث أبي واقد الليثي قال: خرجنا مع رسول اللَّه ﷺ قبل حنين ونحن حديثو عهد بكفر، وللمشركين سدرةٌ يعكفون حولها، وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط، فمررنا بسدرة فقلنا: يا رسول اللَّه، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ: **«اللَّه أكبر، إنها السّنن، قلتم كما قالت بنو إسرائيل لموسى: اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة، قال إنكم قوم تجهلون»**. وقد أخرجه الترمذي في السنن، برقم: **٢١٨٠**، وقال: حسن صحيح، وصححه الألباني في تخريجه لأحاديث المشكاة، برقم: **٥٣٦٩**.

(٢) زيارة القبور، ص: **٤٨-٤٩**.

(٣) حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٢/ ٣٦١) وقد نقل المعنى المذكور من النهاية لابن الأثير.

**أنه منع من تعليق الأوتار والتمائم، وأمر بقطعها[١] . . . حسمًا لمادة الشرك، وقطعًا لوسائله، وسدًّا لذرائعه، وحمايةً للتوحيد، وصيانةً لجانبه»[٢].**

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

من كلام أئمة المالكية في تقرير حكم لبس الحلقة والخيط ونحوهما:

**ما روى مالك في الموطأ:** أنَّ أبا بشير الأنصاري أخبره، أنه كان مع رسول اللَّه ﷺ في بعض أسفاره، قال فأرسل رسول اللَّه ﷺ رسولًا قال عبد اللَّه بن أبي بكر: حسبت أنه قال: والناس في مقيلهم: «**لا تبقين في رقبة بعير قلادة من وتر، أو قلادة إلا قطعت**»[٣]، قال يحيى: «**سمعت مالكًا يقول: أرى ذلك من العين**»[٤].

**قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: «**قد فسر مالك هذا الحديث أنه من أجل العين، وهو عند جماعة من أهل العلم كما قال مالك، لا يجوز عندهم أن يعلق على الصحيح من البهائم أو بني آدم شيء من العلائق خوف نزول العين؛ لهذا الحديث**»[٥].

---

(١) يشير إلى حديث أبي بشير الأنصاري رضي الله عنه قال أمر رسول اللَّه ﷺ رسوله أن: «**لا يبقينّ في رقبة بعيرٍ قلادة من وَتَرٍ -أو قلادة- إلا قُطعت**»، رواه البخاري، برقم: ٢٨٤٣.

(٢) فتح المنان ص ٤٤٥.

(٣) الموطأ ٢/ ٥٢٦.

(٤) المصدر السابق (٥/ ١٣٧١).

(٥) التمهيد ١٧/ ١٦٠.

وقال ابن رشد (٥٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن أهل العلم من كره التمائم في كل حال، كان فيها ذكر أو لم يكن، وفي كل حال، كان ذلك في حال الصحة أو المرض»(١).

● **ثالثًا: تقريرات أئمة الشافعية:**

لقد حذّر أئمة الشافعية من جميع الوسائل التي تفضي بصاحبها إلى نقض أو نقص التوحيد، ومن ذلك لبس الحلقة والخيط وتقليد الأوتار ونحوها؛ وذلك سدًّا لذريعة الشرك، وقطعًا لوسائله، وحماية لجناب التوحيد.

**قال الخطابي (٣٨٨هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحه لحديث عمران بن حصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: **«أن النبي ﷺ رأى رجلًا في يده حلقة من صفر، فقال: «ما هذه الحلقة»، قال: هذه من الواهنة. قال: «انزعها فإنها لا تزيدك إلا وهنًا»**(٢): **«وإنما أنكر عليه اتخاذ الحلقة من الصفر؛ لأنه إنما كان اتخذها على أنها تعصمه من ضربان العرق، وكان ذلك عنده في معنى التمائم التي ورد النهي عن تعلّقِها»**(٣).

**وقال ابن الأثير (٦٠٦هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن نقل حديث عمران بن حصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ المتقدم: **«إنما نهاه عنها؛ لأنه إنما اتخذها على أنها تعصمه من الألم، فكان عنده في معنى التمائم المنهي عنها»**(٤).

---

(١) البيان والتحصيل ١٧/ ١٩٦.
(٢) تقدم تخريجه قريبًا.
(٣) غريب الحديث للخطابي ٢/ ٤٤٥.
(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢/ ٨٨٦.

وقال السيوطي (٩١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فطائفة يجعلون على أبواب بيوتهم ودورهم صور الحيات والعقارب والصلبان، يزعمون أنها تطرد الهوام عنهم، وإنما تطرد الملائكة؛ إذ صح عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا صورة»(١)، ويقطعون قرون البقر والغنم والمعز بالنورة لأجل البركة، وكل هذا باطل، لا شك في تحريمه، وقد يبلغ في بعضه إلى أن يكون من الكبائر، وقد يصير كفرًا بحسب المقاصد»(٢).

وبعد أن عدّ ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض الرقى والتمائم من الكبائر قال: «عَدُّ هذين من الكبائر هو ما يقتضيه الوعيد الذي في هذه الأحاديث، لا سيما تسميته شركًا، لكن لم أر أحدًا صرّح بذلك بخصوصه، ولكنهم صرّحوا بما يفهم جريان ذلك فيه بالأولى، نعم يتعين حمله على ما كانوا يفعلونه من تعليق خرزة -يسمونها تميمة- أو نحوها، يرون أنها تدفع عنهم الآفات، ولا شك أن اعتقاد هذا جهل وضلال، وأنه من أكبر الكبائر؛ لأنه إن لم يكن شركًا فهو يؤدي إليه؛ إذ لا ينفع ويضر ويمنع ويدفع إلا اللَّه تعالى»(٣).

وقال أبو المعالي السويدي (١٢٣٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر مجموعة كبيرة مما اعتاد الناس عليه مما لم ينزل اللَّه به من سلطان: «ولو بسطت الكلام في ذلك مما يستعمله الرجال والنساء، أو يختص بالنساء من

(١) رواه البخاري في صحيحه، برقم: ٣٢٢٥.
(٢) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي، ص: ١٤١.
(٣) الزواجر من اقتراف الكبائر للهيتمي ١/ ١٦٦.

أشياء يعلقنها عليهن، ويبين خواصها وتأثيراتها في أزواجهن، ويسمينها بأسماء لو رجعت الجاهلية الأولى لعجزت عن أقل القليل من هذه الجهالات، وسوء الاعتقادات لاحتمل مجلدات، والويل كل الويل لمن أنكر ذلك، أو تكلم بأدنى شيء ينجي من تلكم المهالك»(١).

● **رابعًا: تقريرات أئمة الحنابلة:**

قرَّر هذه المسألة أئمة الحنابلة -رحمهم الله- كما قررها بقية الأئمة الباقية، ومن تقريراتهم في ذلك:

سأل الكوسج الإمام أحمد (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: ما يكره من الرقى، وما يرخص منها؟ قال: «**التعليق كله يكره**»(٢).

وقال محمد بن مفلح الحنبلي (٧٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأما التميمة، وهي عوذة أو خرزة أو خيط ونحوه، فنهى الشارع عنه، ودعا على فاعله**»(٣).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأما الاستعانة عليهم بما يقال ويكتب مما لا يعرف معناه فلا يشرع، لا سيما إن كان فيه شرك؛ فإن ذلك محرم. وعامة ما يقوله أهل العزائم فيه شرك، وقد يقرؤون مع ذلك شيئًا من القرآن ويظهرونه، ويكتمون ما يقولونه من الشرك، وفي الاستشفاء بما شرعه الله ورسوله ﷺ ما يغني عن الشرك وأهله**»(٤).

---

(١) العقد الثمين في بيان مسائل الدين للسويدي، ص: ٢١٦.

(٢) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٩/ ٤٧١٢).

(٣) الفروع وتصحيح الفروع (٣/ ٢٥٠).

(٤) مجموع الفتاوى (١٩/ ٦١).

وقال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب التوحيد: «باب: من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه: عن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **أن النبي ﷺ رأى رجلًا في يده حلقة من صفر، فقال: «ما هذه؟ قال: من الواهنة. فقال: انزعها، فإنها لا تزيدك إلا وهنًا؛ فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبدًا»**[1]، ثم قال: وفيه:

- **التغليظ في لبس الحلقة والخيط ونحوهما لمثل ذلك.**
- **وأن الصحابي لو مات وهي عليه ما أفلح.**
- **وفيه شاهد لكلام الصحابة أن الشرك الأصغر أكبر من الكبائر.**
- **وأنه لم يعذر بالجهالة، وأنها تضرّ لقوله: «لا تزيدك إلا وهنا».**
- **وفيه الإنكار بالتغليظ على من فعل مثل ذلك**»[2].

وقال عبد الرحمن بن حسن (١٢٨٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأما التمائم والخيوط والحروز والطلاسم ونحو ذلك، مما يعلقه الجهال: فهو شرك، يجب إنكاره وإزالته بالقول والفعل، وإن لم يأذن فيه صاحبه**»[3].

وقال محمد ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند ذكره لفوائد حديث عمران بن حصين السابق: «**فيه وجوب إزالة المنكر؛ لقوله: «انزعها»، فأمره بنزعها؛ لأن لبسها منكر، وأيد ذلك بقوله: «إنها لا تزيدك إلا وهنا»؛ أي: وهنا في النفس لا في الجسم، وربما تزيده**

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) كتاب التوحيد الذي هو حق اللَّه على العبيد، ص: ٢٢-٢٣، بتصرف يسير.

(٣) فتح المجيد، ص: ١٤٢-١٤٣.

وهنًا في الجسم، أما وهن النفس؛ فلأن الإنسان إذا تعلقت نفسه بهذه الأمور ضعفت واعتمدت عليها، ونسيت الاعتماد على اللَّه ﷻ، والانفعال النفسي له أثر كبير في إضعاف الإنسان؛ فأحيانًا يتوهم الصحيح أنه مريض فيمرض، وأحيانًا يتناسى الإنسان المرض وهو مريض فيصبح صحيحًا؛ فانفعال النفس بالشيء له أثر بالغ، ولهذا تجد بعض الذين يصابون بالأمراض النفسية يكون أصل إصابتهم ضعف النفس من أول الأمر، حتى يظن الإنسان أنه مريض بكذا أو بكذا، فيزداد عليه الوهم حتى يصبح الموهوم حقيقة. فهذا الذي لبس الحلقة من الواهنة لا تزيده إلا وهنًا؛ لأنه سوف يعتقد أنها ما دامت عليه فهو سالم، فإذا نزعها عاد إليه الوهن، وهذا بلا شك ضعف في النفس»[١].

● **المثال الحادي عشر: الغلوُّ في الصَّالحين:**

إنَّ الغلو على وجه العموم منهي عنه في الشريعة، ومن ذلك أن يغلو المرء في تعظيم الأولياء والصالحين، بالتمسح بهم، أو بقبورهم، أو الطواف حولها، ودعائهم كشفَ الكربات، أو الاستشفاع بهم، أو غير ذلك، فإنه أولُ سبب أوقع بني آدم في الشرك الأكبر، كما حصل لقوم نوح عليه السلام مع صالحيهم، فينبغي للمسلم أن يحذر من التساهل في هذا الباب؛ لأنَّ الغلو في الدين هو مفتاح الشرك الأكبر، وبابه النافذ إليه.

**ومن الأدلة الدالة على ذلك:**

قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد ١/ ١٦٩.

تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول اللَّه ﷺ غداة العقبة وهو على ناقته: «**القط لي حصى**» فلقطت له سبع حصيات، هن حصى الخذف، فجعل ينفضهن في كفه، ويقول: «**أمثال هؤلاء فارموا**» ثم قال: «**أيها الناس، إياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين**»(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبيّ ﷺ قال: «**إنّ الدّين يسر، ولن يشادّ الدّين أحد إلّا غلبه. فسدّدوا وقاربوا وأبشروا، واستعينوا بالغدوة والرّوحة وشيء من الدّلجة**»(٢).

وفي تقريرات علماء وأئمة المذاهب الأربعة ما يؤكد النهي عن هذا الغلو في الصالحين، الذي هو من أعظم أسباب الشرك باللَّه -تبارك وتعالى-:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ)** رحمه الله مبيّنًا كيف أدّى الغلو في الصالحين بأصحابه إلى الوقوع في الشرك: «**وهم -يعني: اليهود والنصارى- قصدوا تعظيم المسيح وأحبارهم ورهبانهم بجهل،**

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم: (٣٠٢٩)، وصححه الألباني في الصحيحة برقم: (١٢٨٣).

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٣٩).

فأشركوا بهم... وكذلك الغلاة في بعضِ الصحابة أو الأئمة أو المشايخ يقصدون تعظيمهم لكن بجهل، فإنهم ينزلونهم منزلة الرسول وإن لم يسموهم رسلًا، بل قد يفضي بهم إلى إنزالهم منزلة الربوبية، وهم لا يشعرون لجهلهم، والمحبة مع التعظيم هي العبادة»[١].

وقال صنع اللَّه الحلبي (١١٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في إبطال بعض صور الغلو في الصالحين: «وأما قولهم -يقصد: الغلاة في الصالحين-: إن للأولياء تصرفاتٍ في حياتهم وبعد الممات: يردّه قوله جلّ ذكره: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٢]، ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٤٩]، وما هو نحوه من الآيات الدالة على أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ المنفرد بالخلق والتصرف والتقدير، ولا شِرْكةَ لغيره في شيءٍ ما بوجهٍ من الوجوه، فالكل تحت ملكه وقهره تصرفًا وملكًا وإحياءً وإماتةً وخلقًا، وعلى ذلك اندرج الأولون ومن بعدهم، وأجمع عليه المسلمون ومن تبعهم، وفاهُوا به[٢] كما فاهوا بقولهم: لا إله إلّا اللَّه، فهل يشكّ اللّبيب في أنّ من وصف غيره تعالى في تصرّفٍ أو تدبيرٍ أو إمدادٍ في أمر مستقلًّا به: ماذا عليه من الفِرْية على ربه؟ إنّ هذا من السّفاهة لقولٌ وخيمٌ، وشرك عظيم»[٣].

وقال أيضًا: «وأما قولهم: إنه يُستغاث بالأولياء في الشدائد والبَلِيّات، وبهم تنكشف المهمّات، فهذا أقبح وأبدع، وأفظع في

(١) الاتباع، ص: ٨٢.

(٢) أي: نطقوا به.

(٣) سيف اللَّه على من كذب على أولياء اللَّه، ص: ٣٧-٣٩، باختصار.

الأسماع وأشنع؛ لمصادرته[١] قوله -جلّ ذكره-: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، وما هو نحو ذلك من الآيات؛ فإنه -جلّ ذكرُه- قرّر أنه الكاشف للضُرّ لا غيره، وأنه المُتَعيّن لكشف الشدائد والكُرَب، وأنه المنفرد لإجابة دعاء المضطرين لا غيره، وأنه المستغاث لذلك كله، وأنه القادر على إيصال الخير، فهو المنفرد بذلك»[٢].

وقال أيضًا: «فمن اعتقد أن لغير اللَّه من نبيٍّ، أو وليٍّ، أو روحٍ، أو غير ذلك من كشف كُربةٍ أو قضاء حاجةٍ تأثيرٍ؛ فقد وقع في وادي جهلٍ خطيرٍ، فهو على شفا حفرةٍ من السعير»[٣].

وقال محمود شكري الألوسي (١٣٤٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، إشارة إلى ذمّ الغالين في أولياء اللَّه، حيث يستغيثون بهم في الشدة غافلين عن اللَّه تعالى، وينذرون لهم النذور...، ورأيت كثيرًا منهم يسجد على أعتاب حجر قبور الأولياء، ومنهم من يثبت التصرف لهم جميعًا في قبورهم، وكلّ ذلك باطل لا أصل له في الكتاب والسُّنة وكلام سلف الأمة»[٤].

وقال أيضًا: «والغلوّ في المخلوق أعظم سببٍ لعبادة الأصنام

(١) أي: مخالفته.

(٢) سيف اللَّه على من كذب على أولياء اللَّه، ص: ٥٨.

(٣) المصدر السابق ص: ٤٦-٥٩.

(٤) غاية الأماني ٢/ ٣١٢، وانظر أيضًا: روح المعاني للألوسي المفسر ١٧/ ٢١٢-٢١٣.

والصالحين، كما كان في قوم نوحٍ عليه السلام من عبادة نَسْرٍ وسُواعٍ ويغُوثَ ونحوهم، وكما كان من عبادة النصارى للمسيح عليه السلام»(١).

● ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال ابن العربي (٥٤٣هـ) رحمه الله: «نَهى عن الصورة، وذكر علة التشبيه بخلق اللَّه، وفيها زيادة علة عبادتها من دون اللَّه، فنبه على أن نفس عملها معصية، فما ظنك بعبادتها، وقد ورد في كتب التفسير شأن يغوث ويعوق ونسرٍ، وأنهم كانوا أناسًا، ثم صُوِّروا بعد موتهم وعُبدوا، وقد شاهدت بثغر الإسكندرية إذا مات منهم ميت صوروه من خشب في أحسن صورة، وأجلسوه في موضعه من بيته، وكسوه بزّته إن كان رجلًا، وحليتها إن كانت امرأة، وأغلقوا عليه الباب.

فإذا أصاب أحدًا منهم كرب أو تجدد له مكروه فتح الباب عليه وجلس عنده يبكي ويناجيه بكان وكان، حتى يكسر سَورة حزنه بإهراق دموعه، ثم يغلق الباب عليه وينصرف عنه، وإن تمادى بهم الزمان يعبدوها من جملة الأصنام والأوثان»(٢).

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رحمه الله: «قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ [النساء: ١٧١]، نهى عن الغلو، ويعني بذلك فيما ذكره المفسرون غلو اليهود في عيسى حتى قذفوا مريم، وغلو النصارى فيه حتى جعلوه ربًا، فالإفراط والتقصير كله سيئة وكفر، ولذلك قال

(١) شرح مسائل الجاهلية، ص: ٨٤ (المسألة الثانية والأربعون).
(٢) أحكام القرآن لابن العربي ٦/ ٤٥٧-٤٥٨.

مطرف بن عبد اللَّه: الحسنة بين سيئتين»[١].

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ [النساء: ١٧١]: «ونهاهم عن الغلو؛ لأنه أصل لكثير من ضلالهم، وتكذيبهم للرسل الصادقين، وغلوّ أهل الكتاب: تجاوزهم الحد الذي طلبه دينهم منهم: فاليهود طولبوا باتباع التوراة ومحبة رسولهم، فتجاوزوه إلى بِغْضَةِ الرسل كعيسى ومحمد عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، والنصارى طولبوا باتباع المسيح فتجاوزوا فيه الحد إلى دعوى إلهيته، أو كونه ابن اللَّه، مع الكفر بمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[٢].

• ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأكره هذا للسنة والآثار أن يعظَّم أحد من المسلمين، يعنى: يُتخذ قبره مسجدًا، ولم تُؤمن في ذلك الفتنة والضلال على من يأتي بعد»[٣].

وقال الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨]: «إنهم وضعوا هذه الأصنام والأوثان على صور أنبيائهم وأكابرهم، وزعموا أنهم متى اشتغلوا بعبادة هذه التماثيل، فإن أولئك الأكابر تكون

---

(١) تفسير القرطبي ٦/ ٢١.

(٢) التحرير والتنوير ٤/ ٣٣٠.

(٣) الأم للإمام الشافعي ١/ ٣١٧.

شفعاء لهم عند اللَّه تعالى، ونظيره في هذا الزمان اشتغال كثير من الخلق بتعظيم قبور الأكابر، على اعتقاد أنهم إذا عظموا قبورهم فإنهم يكونون شفعاء لهم عند اللَّه»(١).

وقال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح حديث: «ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك»(٢): «قال العلماء: إنما نهى النبي ﷺ عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجدًا خوفًا من المبالغة في تعظيمه والافتتان به، فربما أدّى ذلك إلى الكفر كما جرى لكثير من الأمم الخالية»(٣).

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أصل عبادة الأصنام من المغالاة في القبور وأصحابها، وقد أمر النبي ﷺ بتسوية القبور وطمسها، والمغالاة في البشر حرام»(٤).

وقال السيوطي (٩١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن اللّات كان سبب عبادتها تعظيم قبر رجل صالح كان هناك يلت السويق بالسمن ويطعمه للحاج، فلما مات عكفوا على قبره، وقد ذكروا أيضًا أن ودًّا، وسواعًا، ويغوث، ويعوق، ونسرًا، قوم صالحون كانوا بين آدم ونوح عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ، وكان لهم أتباع يقتدون بهم، فلما ماتوا قال أتباعهم: لو صوّرنا صورهم. فلما مات الأتباع،

(١) مفاتح الغيب للرازي ١٧/ ٦٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ١١٨٨.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ٥/ ١٤.

(٤) البداية والنهاية لابن كثير ١٠/ ٢٨٦، قصة السيدة نفيسة.

وجاء بعدهم قوم آخرون، أتاهم إبليس، فقال: إنما كان أولئك يعبدونهم، وبهم يُسقون المطر، فعبدوهم»[١].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال علي بن عبد اللَّه الطيالسي: «مسحت يدي على أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم مسحت يدي على بدني وهو ينظر، فغضب غضبًا شديدًا وجعل ينفض نفسه ويقول: عمن أخذتم هذا؟ وأنكره إنكارًا شديدًا»[٢].

وبيَّن ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ صور غلو الأشخاص في شيوخهم، وأن ذلك من الشرك، حيث قال: «وكذلك أهل الضلال والبدع من أهل القبلة: تجدهم يعظمون شيخًا أو إمامًا أو غير ذلك، ويشركون به، ويدعونه من دون اللَّه، ويستغيثون به، وينذرون له، ويحجون إلى قبره، وقد يسجدون له، وقد يعبدونه أعظم مما يعبدون اللَّه، كما يفعل النصارى، وهم مع ذلك من أجهل الناس بأحواله، ينقلون عنه أخبارًا مسيبة ليس لها إسناد، ولا يعرف صدقها من كذبها؛ بل عامة ما يحفظونه ما فيه غلو وشطح للإشراك به. فأهل الإسلام الذين يعرفون دين الإسلام ولا يشوبونه بغيره، يعرفون اللَّه ويعبدونه وحده، ويعرفون أنبياءه فيقرون بما جاءوا به، ويقتدون به، ويعرفون أهل العلم والدين، وينتفعون بأقوالهم وأفعالهم، وأهل الضلال في ظلمة لا يعرفون اللَّه ولا أنبياءه ولا أولياءه، ولا يميزون بين ما أمر اللَّه به وما نهى عنه، وبين أولياء

---

(١) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي، ص: ١٣٨.

(٢) طبقات الحنابلة ١/ ٢٢٨، وانظر أيضًا: المنهج الأحمد ١/ ٤٢٨، وفيه: «فجعل ينفض يده...».

الرحمن وأولياء الشيطان»[١] .

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يعدد كبائر الذنوب: «ومنها: الغلو في المخلوق حتى يتعدّى به منزلته، وهذا قد يرتقي من الكبيرة إلى الشرك»[٢] .

وقال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... المنتسب إلى الإسلام أو السنة قد يمرق أيضًا من الإسلام في هذه الأزمان، وذلك بأسباب: منها الغلو الذي ذمه اللَّه في كتابه حيث يقول: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ [المائدة: ٧٧]، الآية. وعلي بن أبي طالب حرق الغالية من الرافضة، فأمر بأخاديد خدّت لهم عند باب كندة، فقذفهم فيها. واتفق الصحابة على قتلهم... وكذلك الغلو في بعض المشايخ، بل الغلو في علي بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح ونحوه، فكل من غلا في نبي أو رجل صالح وجعل فيه نوعًا من الإلهية، مثل أن يقول: يا سيدي فلان انصرني! أو أغثني! أو ارزقني! أو اجبرني! أو أنا في حسبك، ونحو هذه الأقوال. فكل هذا شرك وضلال، يستتاب صاحبه؛ فإن تاب وإلا قتل»[٣] .

وقال سليمان بن سحمان (١٣٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الأمر الذي حمل

(١) مجموع الفتاوى ٢٧/ ٢٨٥-٢٨٦.
(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٦/ ٥٨٢).
(٣) مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول) (ص: ٢٩١).

الجاهلية على شركها هو الغلو في الصالحين، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ [النساء: ١٧١]، الآية. والغلو هو الإفراط في التعظيم بالقول والاعتقاد؛ أي: لا ترفعوا المخلوق عن منزلته التي أنزله الله، فتنزلوه المنزلة التي لا تنبغي إلا لله. والخطاب وإن كان لأهل الكتاب، فإنه عام يتناول جميع الأمة، تحذيرًا لهم أن يفعلوا بنبيهم ﷺ فعل النصارى في عيسى، واليهود في العزير، كما قال تعالى: ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلۡحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلُ فَطَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَمَدُ فَقَسَتۡ قُلُوبُهُمۡۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦]»[١].

وقال محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأول ما حدث الشرك في قوم نوح بسبب الغلو؛ وهو مجاوزة الحد في محبة الصالحين وتعظيمهم فوق ما شرعه الله؛ عظموهم تعظيمًا غير سائغ لهم، بأن عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، وإن كانوا ما عبدوهم، وإنما عبدوا الصور؛ لأنهم لم يأمروهم بعبادتهم، وإن كانوا أيضًا لم يعبدوا الصور، إنما عبدوا الشيطان في الحقيقة؛ لأنه الذي أمرهم. وبه تُعرَف مضرة الغلو في الصالحين، فإنه الهلاك كل الهلاك، فإن الشرك بهم أقرب إلى النفوس من الشرك بالأشجار والأحجار، وإذا وقع في القلوب صعب إخراجه منها؛ ولهذا أتت الشريعة بقطع وسائله وذرائعه الموصلة إليه، والمقربة منه»[٢].

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (ص: ٤٣٠-٤٣١).
(٢) شرح كشف الشبهات لمحمد بن إبراهيم آل الشيخ (ص: ٢٣).

- **المثال الثاني عشر: الغلو في القبور، والتعلق بها، وتجصيها، والبناء عليها، والصلاة عندها، والتمسح بها، ونحوه.**

لقد نهى النبي ﷺ عن رفع القبور، وتجصيصها، والبناء عليها، وتحري العبادة عندها، وإيقاد السرج عليها، واتخاذها أعيادًا، وغير ذلك من صور تعظيم أصحاب القبور؛ لأن هذه الأمور تعد ذريعة من ذرائع الشرك، ووسيلة من وسائله؛ ولهذا جاءت الشريعة الإسلامية بالتحذير والنهي عن فعلها؛ لكونها وسيلة مفضية إلى عبادة المقبورين من دون اللَّه تعالى.

**ومن الأدلة على ذلك:**

عن أبي مرثد الغنوي، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**لا تصلوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها**»[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**اللهم لا تجعل قبري وثنًا، لعن اللَّه قومًا اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»[2].

وعن جابر، وعن سليمان بن موسى، قالا: «**نهى رسول اللَّه ﷺ عن تجصيص القبور، والكتاب عليها، والبناء عليها، والجلوس عليها**»[3].

---

(١) أخرجه مسلم برقم: (٩٧٢).

(٢) أخرجه أحمد في المسند برقم: (٧٣٥٨)، وقال محققو المسند: إسناده قوي.

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه برقم: (٣١٦٤)، وقال الشيخ الألباني: صحيح لغيره. أحكام الجنائز (ص٢٠٤).

وعن عائشة رضي الله عنها، أن أم سلمة رضي الله عنها، ذكرت لرسول اللَّه ﷺ كنيسة رأتها بأرض الحبشة، يقال لها: مارية، فذكرت له ما رأت فيها من الصور، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح، أو الرجل الصالح، بنوا على قبره مسجدًا، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند اللَّه**»(١).

وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: «**لعن اللَّه اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**» قالت: «**فلولا ذاك أبرز قبره، غير أنه خشي أن يتخذ مسجدًا**»(٢).

وفي تقريرات علماء وأئمة المذاهب الأربعة ما يؤكد النهي عن هذا التعلق بقبور الصالحين، والعبادة عندها، الذي هو من أعظم أسباب الشرك باللَّه -تبارك وتعالى-:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

لقد اعتنى علماء الحنفيَّة -رحمهم اللَّه- ببيان هذه المسألة حماية لجناب التوحيد، وقطعًا للشرك، وسدًّا لذرائعه.

**قال محيي الدين البركوي (٩٨١هـ)** رحمه الله مبينًا بطلان بعض صور التعلق بأصحاب القبور: «**ودعاء أصحاب القبور، والاستعانة بهم، وسؤالهم النصر، والرزق، والعافية، والولد، وقضاء الديون، وتفريج**

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (٤٣٤)، ومسلم برقم: (٥٢٨).

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٤٣٥)، ومسلم برقم: (٥٢٩).

الكربات، وإغاثة اللّهفات، وغير ذلك من الحاجات التي كان عباد الأوثان يسألونها من أوثانهم، فليس شيء من ذلك مشروعًا باتفاق أئمة المسلمين؛ إذ لم يفعله رسول اللَّه ﷺ، ولا أحد من الصحابة والتابعين وسائر أئمة الدين، بل أصل هذه الزيارة البدعية الشركية مأخوذة عن عبّاد الأصنام»[1].

وقال أيضًا: «ولـمّا كان مبدأ عبادةِ الأصنام ومنشؤها من فتنة القبور، نهى رسول اللَّه ﷺ أمّته عن الافتتان بها بوجوه كثيرة:

منها: أنه -عليه الصلاة والسلام- نهى عن اتخاذها مساجد، فقال قبل أن يموت بخمسٍ: «ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»[2].

ومنها: أنه -عليه الصلاة والسلام- نهى عن إيقاد السُّرج على القبور، بقوله: «لعن اللَّه زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج»، فكلّ ما لعن عليه رسول اللَّه ﷺ فهو من الكبائر، وقد صرح الفقهاء بتحريمه.

ومنها: أنه عليه السلام نهى عن تجْصيصها، والبناء عليها، أو الكتابة عليها، أو الزيادة عليها من غير ترابها، كما في حديث جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنهما نهى رسول اللَّه ﷺ أن يبنى على القبر، أو يجصّص، أو يكتب عليه».

---

(١) زيارة القبور الشرعية والشركية، ص: ٣٣.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

ومنها: أنه ﷺ نهى عن اتخاذ قبره عيدًا، فقال: «لا تجعلوا بيوتكم قبورا، ولا تجعلوا قبري عيدًا، وصلّوا عليّ، فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم».

ومنها: أنه ﷺ نهى عن السفر إليها؛ لقوله: «لا تشدّوا الرّحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى».

ومنها: أنه عليه السلام نهى عن الصلاة عندها؛ لقوله: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها»، والأحاديث في النهي عن ذلك والتغليظ فيه كثيرة؛ وذلك لأن تخصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها والتقرب إليها...»[1]، انتهى كلامه باختصار.

وقال رحمه الله مبينًا فساد التعلق بأصحاب القبور بحيث أدى بأصحابه إلى الإشراك بالله تعالى: «وقد آل الأمر بهؤلاء الضالّين المضلّين - يعني: المتعلقين بأصحاب القبور- إلى أن شرعوا للقبور حجًّا، ووضعوا لها مناسك... ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام، ودخولٌ في دين عبّاد الأصنام... ولا ريب أن في ذلك من المفاسد ما يعجز العبد عن حصره:

فمنها: تعظيمُها المُوقِع في الافتتان بها.

ومنها: تفضيلها على أحبّ البقاع إلى الله تعالى؛ فإنهم يقصدونها

(١) زيارة القبور الشرعية والشركية، ص: ٩-١٦ باختصار، والأحاديث الواردة في كلامه تقدم تخريجها في مطلب حماية النبي ﷺ جناب التوحيد.

مع التعظيم والاحترام والخشوع ورِقّة القلب، وغير ذلك مما لا يفعلونه في المساجد، ولا يحصل لهم فيها نظيره، ولا قريبٌ منه، وذلك يقتضي عمارة المشاهد وخراب المساجد.

ومنها: اعتقاد أن بها يُكشَف البلاء، ويُنصر على الأعداء، ويستنزل الغيب من السماء، إلى غير ذلك من الرجاء.

ومنها: الشرك الأكبر الذي يُفعل عندها، فإن الشرك أظلم الظلم وأقبح القبائح وأنكر المنكر، كان أبغض الأشياء إلى اللَّه تعالى وأكرهها له، ولذلك رتّب عليه من عقوبات الدنيا والآخرة ما لم يرتبه على ذنب آخر سواه، ومنها الدخول في لعنة اللَّه ورسوله باتخاذ المساجد عليها.

ومنها: المشابهة بعبّاد الأصنام بما يفعلونه عندها من العكوف عليها، والمجاورة عندها، وتعليق السُّتور عليها، واتخاذ السّدنة لها، حتى أن عبّادها يرجّحون المجاورة عندها على المجاورة عند المسجد الحرام، ويرون سدانتها أفضل من خدمة المساجد.

ومنها: النذر لها ولسدنتها.

ومنها: المخالفة للَّه ولرسوله، والمناقضة لما شرعه في دينه.

ومنها: إماتة السنن وإحياء البدع.

ومنها: السفر إليها مع التعب الأليم والإثم العظيم.

ومنها: إيذاء أصحابها؛ فإنهم يتأذّون بما يُفعل عند قبورهم، وهم يتبرّؤون منهم يوم القيامة»[(١)]، انتهى كلام البركوي باختصار.

---

(١) زيارة القبور، ص: ٢٥-٢٨.

**وقال نعمان خير الدين الألوسي (١٣١٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونحن نعلم بالضرورة أن الرسول -عليه أفضل الصلاة والسلام- لم يشرع لأمته أن يدعوا أحدًا من الأموات، لا الأنبياء ولا الصالحين، ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة ولا بغيرها، كما أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يشرع لأمته السجود لميّتٍ ولا إلى ميّتٍ، ونحو ذلك، وأن ذلك من الشرك الذي حرمه اللَّه تعالى ورسوله»(١).**

**وبيّن محمود شكري الألوسي (١٣٤٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ** حرمة التعبّد عند القبور وخطورتها، فقال: **«ونهى ﷺ عن الصلاة عند القبور، وإن لم يقصدها المصلّي، ولعَن من فعل ذلك، وأخبر أنهم شرار الخلق عند اللَّه تعالى؛ حسمًا لمادة الشرك، وقطعًا لوسائله، وسدًّا لذرائعه، وحمايةً للتوحيد، وصيانةً لجنابه»(٢).**

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

**قال الإمام مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أكره تجصيص القبور، والبناء عليها، وهذه الحجارة التي يبنى عليها»(٣).**

---

(١) جلاء العينين، ص: ٤٨٤، وانظر: غاية الأماني لمحمود شكري الألوسي ١/ ٤٣ ٢، ٢/ ٣٤٤.

(٢) فتح المنان، ص: ٤٤٥.

(٣) المدونة (١/ ٢٦٣). وقول الامام مالك هنا «أكره» هو على طريقة السلف حيث يطلقون لفظ الكراهة ويريدون به التحريم خاصة إذا كان هناك نص بالتحريم. قال ابن القيم: «وقد قال مالك في كثير من أجوبته: أكره كذا، وهو حرام؛ فمنها أن مالكًا نص على كراهة الشّطْرَنْج، وهذا عند أكثر أصحابه على التحريم». إعلام الموقعين (٢/ ٧٩)

وقال الطرطوشي (٥٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يتمسح بقبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم»[١].

وقال أبو بكر بن العربي المالكي (٥٤٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أمّا تجصيصُ القُبور، فقد نُهِيَ عنه، وعن النَّقْش على القُبور، وكَرِهَ ابنُ القاسم أنّ يجعلَ على القبر بلاطة ويكتب فيها»[٢].

وقال شمس الدين القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فاتخاذ المساجد على القبور، والصلاة فيها، والبناء عليها، إلى غير ذلك مما تضمنته السنة من النهي عنه ممنوع لا يجوز»[٣].

وقال أبو البقاء بهرام بن عبد الله الدَّمِيرِيّ الدِّمْيَاطِيّ المالكي (٨٠٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويكره تجصيص قبر وترصيعه بحجر أو طين، وتحويز عليه ببناء مرتفع كثيرًا»[٤].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والتحقيق الذي لا شك فيه: أنه لا يجوز البناء على القبور، ولا تجصيصها، كما رواه مسلم في صحيحه، وغيره عن أبي الهياج الأسدي: أن عليًّا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال له: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؛ ألا تدع تمثالًا إلا طمسته، ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته»[٥]. ولما ثبت في صحيح مسلم وغيره أيضًا

---

(١) الحوادث والبدع، ص: ١٥٧.

(٢) المسالك في شرح موطأ مالك (٣/ ٥٦١).

(٣) تفسير القرطبي (١٠/ ٣٧٩).

(٤) الشامل في فقه الإمام مالك (١/ ١٦٣).

(٥) أخرجه مسلم برقم (٩٦٩).

**عن جابر رضي الله عنه قال: «نهى رسول اللَّه ﷺ أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه»[(١)][(٢)].**

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قد حذر أئمة الشافعية عن التعلق بالمقبور، والعبادة عند القبور، ومن أقولهم في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر.

**قال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رحمه الله** في شرح حديث: **«لعن اللَّه اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[(٣)]: «إن الوعيد على ذلك يتناول من اتخذ قبورهم مساجد تعظيمًا ومغالاة كما صنع أهل الجاهلية، وجرهم ذلك إلى عبادتهم، ويتناول من اتخذ أمكنة قبورهم مساجد بأن تنبش وترمى عظامهم»[(٤)].**

وقد دفع السيوطي (٩١١هـ) رحمه الله شبهة ما يحصل من إجابة الدعاء أحيانًا عند القبور فقال: **«أما إجابة الدعاء هناك فقد يكون سببه اضطرار الداعي، وقد يكون سببه مجرد رحمة اللَّه له، وقد يكون سببه أمرًا قضاه اللَّه عز وجل لا لأجل دعائه، وقد يكون له أسباب أخرى. وإن كانت فتنة في حق الداعي، وقد كان الكفار يدعون، فيستجاب لهم، فيُسقون، ويُنصرون، ويُعافون مع دعائهم عند أوثانهم، وتوسلهم بها. وقد قال تعالى: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾**

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢/ ٣٠٢).

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) فتح الباري لابن حجر ١/ ٥٢٥.

[الإسراء: ٢٠]، وأسباب المقدورات فيها أمور يطول تعدادها، وإنما على الخلق اتباع ما بعث اللَّه به المرسلين، والعلم بأن فيه خير الدنيا والآخرة... ومن هذه الأمكنة ما له خصيصة لكن لا تقتضي اتخاذها عيدًا، ولا الصلاة عندها، ونحوها من العبادات كالدعاء عندها، فمن هذه الأمكنة قبور الأنبياء والصالحين»[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «تجد أقوامًا كثيرًا من الضالين يتضرعون عند قبور الصالحين، ويخشعون، ويتذللون، ويعبدونهم بقلوبهم عبادة لا يفعلونها في بيوت اللَّه المساجد، بل ولا في الأسحار بين يدي اللَّه تعالى، ويرجون من الصلاة عندها والدعاء ما لا يرجونه في المساجد التي تشد إليها الرحال، فهذه المفسدة هي التي حسم النبي ﷺ مادتها، حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقًا، وإن لم يقصد المصلى بركة البقعة، ولا ذلك المكان؛ سدًا للذريعة إلى تلك المفسدة التي من أجلها عبدت الأوثان. فأما إن قصد الإنسان الصلاة عندها، أو الدعاء لنفسه في مهماته وحوائجه متبركًا بها راجيًا للإجابة عندها، فهذا عين المحادّة للَّه ولرسوله، والمخالفة لدينه وشرعه، وابتداع دين لم يأذن به اللَّه ولا رسوله ﷺ، ولا أئمة المسلمين المتبعين آثاره وسننه. فإن قصد القبور للدعاء رجاء الإجابة منهي عنه، وهو إلى التحريم أقرب»[2].

وقال السويدي (١٢٣٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن أعظم البدع الغلو في تعظيم القبور، فلقد اتخذوها في هذا الزمان معابد يعتقدون أن الصلاة عندها

(١) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي، ص: ١٢٤-١٢٥.
(٢) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي، ص: ١٣٨-١٣٩.

أفضل من الصلاة في جميع بيوت اللَّه، وهم وإن لم يصرحوا ولكن طبعت قلوبهم على ذلك، فتراهم يقصدونها من الأماكن البعيدة، وربما أن تكون بحذائهم مساجد مهجورة؛ فيعطلونها، وإذا لحقوا على الصلاة فيها ولو في أوقات الكراهة كانت أفضل عندهم من الصلاة في الأوقات الفضيلة في المساجد.

وتلك المساجد التي بحذاء القبور ليست مقصودة لكونها بيوتًا للَّه، بل لكونها حضرات لمن انتسبت إليه من أهل تلك القبور، يدل على ذلك كله أنهم لا يسمونها إلا حضرات، فإذا قلت لأحدهم: أين صليت؟ قال لك: صليت في حضرة الشيخ فلان، وليس مقصودهم إلا التقرب به وبحضرته...».

إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولقد امتلأت قلوب العوام من رجائهم ومخافتهم، فتراهم إذا عضلت عليهم الأمور أوصى بعضهم بعضًا بقصد أصحاب القبور. وكذلك إذا وقع على أحد يمين باللَّه حلف به من غير أدنى وجل أو حذر، وإذا قيل له: احلف بفلان عند قبره، خصوصًا إذا أمره بالغُسل لهذا اليمين ليكون ذلك من أقوى العبادات، خاف خوفًا يظهر على جميع جوارحه...»(١).

• **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال أبو الفضل صالح ابن الإمام أحمد -رحمهما اللَّه-: «وَسَأَلته عَن تطيين الْقُبُور وتجصيصها، فَقَالَ: أما التجصيص فمكروه،

(١) العقد الثمين في بيان مسائل الدين للسويدي، ص: ٢١٥.

**والتطيين أسهل»**(١).

**وقال أبو داود السجستاني (٢٧٥هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: سمعت أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ سئل عن القراءة عند القبر؟ فقال: «**لا**»(٢).

**وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا تحريمَ اتخاذ السرج على القبور: «**ولا يجوز اتخاذ السرج على القبور... ولو أبيح لم يلعن النبي** ﷺ **من فعله، ولأن فيه تضييعًا للمال في غير فائدة، وإفراطًا في تعظيم القبور أشبه تعظيم الأصنام**»(٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «**ويكره البناء على القبر، وتجصيصه، والكتابة عليه**»(٤).

**وقد حكى ابن تيمية (٧٢٨هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ اتفاق أئمة الإسلام على عدم مشروعية ذلك حيث قال: «**وقد اتفق أئمة الإسلام على أنه لا يشرع بناء هذه المشاهد على القبور، ولا يشرع اتخاذها مساجد، ولا يشرع الصلاة عندها، ولا يشرع قصدها لأجل التعبد عندها بصلاة أو اعتكاف أو استغاثة أو ابتهال أو نحو ذلك**»(٥).

وبيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ: أن قصد قبور الأنبياء لنفس العلة أيضًا محرم، فلا ميزة

---

(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (١/ ٢٦٣).
(٢) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية أبي داود، ص: ٢٢٤.
(٣) المغني في فقه الإمام أحمد ٢/ ٣٨٢.
(٤) المصدر السابق ٢/ ٣٨٢.
(٥) مجموع الفتاوى ٢٧/ ٤٤٨.

لها عن غيرها، حيث يقول: «وأما زيارة قبور الأنبياء والصالحين لأجل طلب الحاجات منهم، أو دعائهم والإقسام بهم على اللَّه، أو ظن أن الدعاء أو الصلاة عند قبورهم أفضل منه في المساجد والبيوت، فهذا ضلال وشرك وبدعة باتفاق أئمة المسلمين»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «فإن نهيه عن اتخاذ القبور مساجد يتضمن النهي عن بناء المساجد عليها، وعن قصد الصلاة عندها، وكلاهما منهي عنه باتفاق العلماء، فإنهم قد نهوا عن بناء المساجد على القبور، بل صرحوا بتحريم ذلك كما دل عليه النص»(٢).

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما إذا قصد الرجل الصلاة عند القبور متبركًا بالصلاة في تلك البقعة فهذا عين المحادة للَّه ولرسوله ﷺ، والمخالفة لدينه، وابتداع دين لم يأذن به اللَّه تعالى، فإن المسلمين قد أجمعوا على ما علموه بالاضطرار من دين رسول اللَّه ﷺ أن الصلاة عند القبور منهي عنها، وأنه لعن من اتخذها مساجد، فمن أعظم المحدثات وأسباب الشرك: الصلاة عندها، واتخاذها مساجد، وبناء المساجد عليها. وقد تواترت النصوص عن النبي ﷺ بالنهي عن ذلك والتغليظ فيه»(٣).

وقال سليمان بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٣٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد أجمع العلماء على النهي عن البناء على القبور وتحريمه

---

(١) المصدر السابق ١٧/ ٤٧١.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٢٩٨.

(٣) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان ١/ ١٨٥.

ووجوب هدمه»[١].

وقال محمد بن علي بن غريب (١٢٠٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهؤلاء المعظمون للقبور، المتخذونها أعيادًا، الموقدون عليها السرج، الذين يبنون عليها المساجد والقباب، مناقضون لما أمر به رسول اللَّه ﷺ، محادون لما جاء به، وأعظم ذلك اتخاذها مساجد، وإيقاد السرج عليها، وهو من الكبائر»[٢].

وقال عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن (١٢٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كلام العلماء صريح في المنع من صرف النذر لرفع القبور، وتشييدها والبناء عليها وفرشها وسترها، وإيقاد السرج عليها، وجعل السدنة لها، لما في ذلك من مضاهاة اليهود والنصارى والمشركين، وما تفعله عند أوثانها وأصنامها، وهذا مجمع عليه عند الفقهاء فيما نعلم»[٣].

وقال فيصل بن عبد العزيز المبارك (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والظاهر أن رفع القبور زيادة على القدر المأذون فيه محرم»[٤].

فتبين مما سبق في هذا المثال والذي قبله: أن أئمة المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه- قد أغلظوا النكير على من غلا في تعظيم الصالحين، واتخذ قبورهم مساجد، وتحرى العبادة عندها، كل ذلك حسمًا لمادة

---

(١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص: ٢٧٨).

(٢) التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق، وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٢١٦).

(٣) منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس (ص: ١٠٦).

(٤) بستان الأحبار مختصر نيل الأوطار (١/ ٥١٥).

الشرك، وسدا لذرائعه المفضية إلى الخروج عن الإسلام بالكلية.

- **المثال الثالث عشر: السحر:**

«**السِّحر**»: **لغة**: هو كل أمر لطف مأخذه ودق[١].

**وشرعًا**: كما قال الموفق ابن قدامة الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**السحر: عزائم، ورقى، وعقد، تؤثر في الأبدان والقلوب، فيُمرض، ويقتل، ويفرق بين المرء وزوجه، ويأخذ أحد الزوجين عن صاحبه**»[٢].

والسحر قد حرمه اللَّه عَزَّوَجَلَّ ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تعلمًا وتعليمًا وممارسة، بل كفّر أهل العلم الساحر، وأوجبوا قتله، ومن الأدلة الدالة على تحريم السحر قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وعن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**اجتنبوا السبع الموبقات**»، قالوا: يا رسول اللَّه، وما هن؟ قال: «**الشرك باللَّه، والسحر، وقتل النفس التي حرم اللَّه إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي**

---

(١) انظر: المعجم الوسيط (١/ ٤١٩).

(٢) الكافي ٤/ ١٦٤، وانظر: وتيسير العزيز الحميد ٢/ ٦٧٨، وفتح المجيد ص ٣١٥.

**يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات»**[١].

وحد الساحر القتل، كما ثبت عن الصحابة فعل ذلك، فقد روى الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن بجالة التميمي قال: كنت كاتبًا لجزء بن معاوية - عم الأحنف بن قيس - فأتانا كتاب عمر قبل موته بسنة: أن اقتلوا كل ساحر وساحرة... فقتلنا ثلاث سواحر)[٢].

وقد بيَّن أهل العلم من أئمة المذاهب تحريم السحر، بل وتكفير الساحر، ومن ذلك:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

حذّر علماء الحنفية من السحر، وبينوا حرمة السحر على ضوء الأدلة الشرعيَّة من الكتاب والسُّنة وإجماع الأمَّة.

**قال أبو الليث السمرقندي (٣٧٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ﴾** [البقرة: ١٠٢]**؛ أي: ما كان ساحرًا، وفي الآية دليل أن الساحر كافر؛ لأنه سمى السحر كفرًا»**[٣].

**وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهؤلاء الذين يفعلون هذه الأفعال الخارجة عن الكتاب والسُّنة أنواع:**

**نوعٌ منهم: أهل تلبيس وكذبٍ وخداع، الذي يُظهِر أحدهم طاعة الجنّ له، أو يدّعي الحال من أهل المحال، من المشايخ النصّابين،**

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٧٦٦)، ومسلم برقم (٨٩).

(٢) مسند أحمد برقم (١٦٥٧)، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح، وأبوداود برقم (٣٠٤٣).

(٣) تفسير السمرقندي = بحر العلوم (١/ ٧٨).

والفقراء الكاذبين، والطرقية المكّارين، فهؤلاء يستحقّون العقوبة البليغة التي تردعهم وأمثالهم عن الكذب والتلبيس، وقد يكون في هؤلاء من يستحق القتل، كمن يدّعي النبوة بمثل هذه الخزعبلات، أو يطلب تغيير شيءٍ من الشريعة، ونحو ذلك.

ونوعٌ يتكلّم في هذه الأمور على سبيل الجِدّ والحقيقة، بأنواع السِّحر. وجمهور العلماء يوجبون قتل الساحر، كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في المنصوص عنه، وهذا هو المأثور عن الصحابة، كعمر وَابْنِهِ وعثمان وغيرهم»[(١)].

وقال محمد بن إسماعيل بدر الرشيد[(٢)] (٧٨٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الساحر إذا عُلِم أنه ساحر يُقتل ولا يُستتاب، ولا يُقبل قوله: أترك السحر وأتوب، بل إذا أقرّ أنه ساحر فقد حلّ دمه، وكذا إذا شهد الشهود به. ولو قال: إني كنت ساحرًا، وقد تركتُ منذ زمانٍ قبْل الأخذ، قُبِل منه ولم يُقتل، وكذا إذا ثبت ذلك بالشهود، وكذا الكاهن»[(٣)].

وقال محمود شكري الألوسي (١٣٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يتكلم على خصال الجاهلية: «التاسعة عشرة من خصالهم: الاعتياض عن كتاب

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢٦٤-٢٦٥.

(٢) هو محمد بن إسماعيل بن محمود الملقب بـ «بدر الرشيد» الرشيدي نسبة إلى بلدة «رشيد» ناحية بشمال مصر، من كبار فقهاء الحنفية ومشاهيرهم، توفي سنة: ٧٦٨هـ. تراجع ترجمته في: كشف الظنون لحاجي خليفة ٢/ ١٣٩٦، والأعلام للزركلي ٥/ ١٢.

(٣) ألفاظ الكفر بشرح الملا علي القاري، ص: ٢٥٠، وما ذكره بدر الرشيد هو الذي عليه فتوى الحنفية، كما في البحر الرائق لابن نجيم ٥/ ١٣٠.

اللَّه تعالى بكتب السحر ... وهذه الخصلة الجاهلية موجودة اليوم في كثير من الناس، لا سيما من انتسب إلى الصالحين، وهو عنهم بمراحل، فيتعاطى الأعمال السحرية من إمساك الحيات، وضرب السلاح، والدخول في النيران، وغير ذلك مما وردت الشريعة بإبطاله، فأعرضوا ونبذوا كتاب اللَّه وراء ظهورهم، واتبعوا ما ألقاه إليهم شياطينهم، وادعوا أن ذلك من الكرامات، مع أن الكرامة لا تصدر عن فاسق، ومن يتعاطى تلك الأعمال فسقهم ظاهر للعيان، ولذا اتخذوا دينهم لعبًا ولهوًا، وفي مثلهم قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]»[١].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قرر المالكية -رحمهم اللَّه- تحريم السحر، وتكفير السحرة بناء على الأدلة الشرعية، ومن ذلك:

**ذكر الإمام مالك (١٧٩هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يثبت بأن الساحر مشرك بالله؛ فقال في تعريفه للطاغوت: «**كل ما عبد من دون اللَّه: من صنم، أو كاهن، أو ساحر، أو كيفما تصرف الشرك فيه**»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الساحر الذي يعمل السحر ولم يعمل له ذلك غيره هو مثل الذي قال اللَّه -تبارك وتعالى- في كتابه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾** [البقرة: ١٠٢]، **فأرى أن يقتل ذلك إذا**

(١) فصل الخطاب في شرح مسائل الجاهلية (ص: ٤٢).
(٢) أحكام القرآن ١/ ٤٥٦.

عمل ذلك هو نفسه»[١].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «السحر لا يتم إلا مع الكفر والاستكبار، أو تعظيم الشيطان، فالسحر إذًا دالٌّ على الكفر على هذا التقدير»[٢].

وقال القرافي (٦٨٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والسحر لا يتم إلا بالكفر: كقيامه إذا أراد سحر سلطان لبرج الأسد مائلًا خاضعًا متقربًا له، ويناديه: يا سيدي، يا عظيم، أنت الذي إليك تدبير الملك والجبابرة والأسود، أسألك أن تذلل لي قلب فلان الجبار»[٣].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

حذّر علماء الشافعية من السحر، وبينوا حرمة السحرعلى ضوء الأدلة الشرعيَّة من الكتاب والسُّنة وإجماع الأمَّة.

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «السحر اسم جامع لمعانٍ مختلفة، فيقال للساحر: صف السحر الذى تسحر به، فإن كان ما يسحر به كلام كفر صريح، استتيب منه، فإن تاب وإلا قتل وأخذ ماله فيئًا، وإن كان ما يسحر به كلامًا لا يكون كفرًا، وكان غير معروف، ولم يَضُرَّ به أحدًا نُهِيَ عنه، فإن عاد عُزِّر»[٤].

---

(١) الموطأ ٢/ ٤٤٤.

(٢) تفسير القرطبي ٢/ ٤٨.

(٣) الذخيرة ١٢/ ٣٥.

(٤) الأم للشافعي ١/ ٢٩٣.

وقال أيضًا في الساحر: «إذا تعلم السحر قلنا له: صف لنا سحرك. فإن وَصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة، وأنها تفعل ما يلتمس منها، فهو كافر. وإن كان لا يوجب الكفر فإن اعتقد إباحته فهو كافر»[(١)].

وقال الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]: «يقول: قد علم ذلك أهل الكتاب في عهد اللَّه إليهم: أن الساحر لا خلاق له عند اللَّه يوم القيامة»[(٢)].

وقال أبو بكر الإسماعيلي[(٣)] (٣٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في اعتقاد أهل السُّنة: «إن في الدنيا سحرًا وسحرة، وإنّ السحر استعماله كفر من فاعله، معتقدًا له نافعًا ضارًّا بغير إذن اللَّه»[(٤)].

وقال أبو عثمان الصابوني (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عقيدة السلف: «ويشهدون أن في الدنيا سحرًا وسحرة، إلا أنهم لا يضرون أحدًا

---

(١) نقله ابن كثير عنه في تفسير القرآن العظيم ١/ ٣٧١.

(٢) جامع البيان للطبري ٢/ ٤٥١.

(٣) الإمام الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الإسلام، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني الإسماعيلي الشافعي، صاحب «الصحيح»، وشيخ الشافعية. قال الحاكم: كان الإسماعيلي واحد عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء، وأجلهم في الرئاسة والمروءة والسخاء، انظر: تاريخ جرجان (ص: ١٠٩) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣١٤) طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٧)

(٤) اعتقاد أهل السُّنة لأبي بكر الإسماعيلي، ص: ٥٨-٥٩.

**إلا بإذن اللَّه، قال اللَّه ﷻ: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾** [البقرة: ١٠٢]، **ومن سحر منهم واستعمل السحر، واعتقد أنه يضر أو ينفع بغير إذن اللَّه تعالى فقد كفر. وإذا وصف ما يكفر به استتيب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وإن وصف ما ليس بكفر، أو تكلم بما لا يفهم نهى عنه، فإن عاد عُزِّر. وإن قال: السحر ليس بحرام، وأنا أعتقد إباحته، وجب قتله؛ لأنه استباح ما أجمع المسلمون على تحريمه»**(١).

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرَّر أئمة الحنابلة -رحمهم اللَّه- ما قرره الأئمة والعلماء من بقية المذاهب في السحر، ومن ذلك:

**قال حنبل بن إسحاق**(٢) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **سمعت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «**الساحرة تُقتل**». قيل له: فالعراف؟، قال: «**أبعده منه**». قلتُ: فالكاهن؟، قال: «**هو نحو العراف، والساحر أخبث؛ لأن السحر شعبة من الكفر**»(٣).

**وقد بيّن ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم العلم بالسحر -بعد أن ذكر آية السحر من سورة البقرة- بقوله: «**أما ترى كيف أعلمنا أن السحر كفر، وأنه أنزله على هاروت وماروت، وجعلهما فتنة ليكفر مَنْ**

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني، ص: ٨٠.

(٢) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل، أبو علي الشيباني، ابن عم الإمام أحمد بن حنبل، أخذ عن أحمد مسائل جياد، وأغرب بشيء يسير. توفي سنة (٢٧٣هـ)، تراجع ترجمته في: شذرات الذهب ٢/ ١٦٣، المنهج الأحمد ١/ ٢٤٥، طبقات الحنابلة ١/ ١٤٠.

(٣) أحكام أهل الملل للخلال، ص: ٤٦٩.

كَتَبَهُ كافرًا بفتنتهما، وأن السحر الذي يعلمانه الناس كفر، وأنه لا يضر أحدًا؛ إلا من قد أذن اللَّه أن يضره السحر، وذلك عدل منه سبحانه»(١).

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن تعلم السحر وتعليمه حرام لا نعلم فيه خلافا بين أهل العلم، قال أصحابنا: ويكفر الساحر بتعلمه وفعله سواء اعتقد تحريمه أو إباحته»(٢).

وقال نجم الدين أحمد بن حمدان الحنبلي(٣) (٦٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان حكم السحر والكهانة والتنجيم: «والسحر ثابت موجود له حقيقة، لكنه حرام يكفر معلمه ومتعلمه في الأصح والأشهر، وكذا الخلاف في التعزيم والكهانة والعرافة، ويكفر المنجم بمعرفة الأحكام، ومن صدقه أو اعتقد تأثير النجوم، أو علم الغيب»(٤).

وكذا صرح بالإجماع ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «والسحر محرم بالكتاب والسُّنة والإجماع»(٥).

وقال محمد بن عبد الوهاب التميمي (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويحرم

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الثاني: القدر- ١/ ٢٦٨.
(٢) المغني في فقه الإمام أحمد ١٠/ ١٠٤.
(٣) أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان النمري الحراني الحنبلي، نزيل القاهرة، أبو عبد اللَّه نجم الدين، له تصانيف عدة في فقه المذهب، توفي سنة ٦٩٥هـ. تراجع ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٣١، والمقصد الأرشد ١/ ٩٩، وشذرات الذهب ٧/ ٧٤٨.
(٤) نهاية المبتدئين في أصول الدين لابن حمدان، ص: ٥٨.
(٥) الفتاوى الكبرى ١/ ٦١، ومجموع الفتاوى ٣٥/ ١٧١.

تعلم السحر وتعليمه وفعله، وهو عقد، ورقى، وكلام يتكلم به، أو يكتبه، أو يعمل شيئًا يؤثر في بدن المسحور، أو عقله أو قلبه، من غير مباشرة؛ وله حقيقة، فمنه ما يقتل، ومنه ما يمرض، ومنه ما يأخذ الرجل عن امرأته، ومنه ما يفرق بين المرء وزوجته، ومنه ما يبغض أحدهما إلى الآخر، ويحبب بين اثنين، ويكفر بتعلمه وفعله، سواء اعتقد تحريمه أو إباحته، كالذي يركب الجماد من مكة وغيرها، فيطير به في الهواء»(١).

- **المثال الرابع عشر: الكهانة:**

«**الكهانة**»: لغة: مصدر كَهَنَ لَهُ كِهَانَة أخبرهُ بِالغَيْبِ فَهُوَ كَاهِن(٢).

وفي الشرع: كما قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإخبار ببعض المغيبات عن الجنِّ»(٣).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكاهن عند العرب: هو الذي يتكلم بكلام مسجوع، وله قرين من الجن»(٤).

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما الكاهن الذي له رئي الجن تأتيه بالأخبار»(٥).

وقال ابن حجر (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والكهانة: بفتح الكاف ويجوز

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٠/ ٢٣٨).
(٢) انظر: المعجم الوسيط (٢/ ٨٠٣).
(٣) النبوات، ص: ٢٠.
(٤) المصدر السابق ص: ٤١١.
(٥) المغني ٨/ ١٥٥.

**كسرها : ادعاء علم الغيب ، كالإخبار بما سيقع في الأرض ، مع الاستناد إلى سبب ، والأصل فيه استراق الجنّيّ السمع من كلام الملائكة ، فيلقيه في أذن الكاهن ، والكاهن لفظ يطلق على العراف ، والذي يضرب بالحصى ، والمنجم ...»**[١] .

والكهانة محرمة لما فيها من ادعاء علم الغيب ، والكذب والدجل على عباد اللَّه ﷻ ، وقد جاءت النصوص بتحريمها ، وتحريم سؤال الكهان ، ومن ذلك :

عن معاوية بن الحكم السلمي ، قال : قلت : يا رسول اللَّه أمورًا كنا نصنعها في الجاهلية ، كنا نأتي الكهان ، قال : «**فلا تأتوا الكهان**» قال قلت : كنا نتطير قال : «**ذاك شيء يجده أحدكم في نفسه ، فلا يصدنكم**»[٢] .

قالت عائشة : سأل أناس رسول اللَّه ﷺ عن الكهان؟ فقال لهم رسول اللَّه ﷺ : «**ليسوا بشيء**» . قالوا : يا رسول اللَّه فإنهم يحدثون أحيانًا الشيء يكون حقًّا ، قال رسول اللَّه ﷺ : «**تلك الكلمة من الحق ، يخطفها الجني ، فيقرّها في أذن وليه قر الدجاجة ، فيخلطون فيها أكثر من مائة كذبة**»[٣] .

عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ ، أنها سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول :

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٢١٦) .

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٧٤٨) .

(٣) أخرجه البخاري برقم (٥٧٦٢) ، مسلم برقم (٢٢٢٨) .

«**إن الملائكة تنزل في العنان: وهو السحاب، فتذكر الأمر قضي في السماء، فتسترق الشياطين السمع فتسمعه، فتوحيه إلى الكهان، فيكذبون معها مائة كذبة من عند أنفسهم**»(١).

وعن أبي هريرة يقول: إن نبي اللَّه ﷺ قال: «**إذا قضى اللَّه الأمر في السماء، ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانًا لقوله، كأنه سلسلة على صفوان، فإذا فزع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للذي قال: الحق، وهو العلي الكبير، فيسمعها مسترق السمع، ومسترق السمع هكذا بعضه فوق بعض -ووصف سفيان بكفه فحرّفها، وبدد بين أصابعه- فيسمع الكلمة فيلقيها إلى من تحته، ثم يلقيها الآخر إلى من تحته، حتى يلقيها على لسان الساحر أو الكاهن، فربما أدركه الشهاب قبل أن يلقيها، وربما ألقاها قبل أن يدركه، فيكذب معها مائة كذبة، فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا: كذا وكذا، فيصدّق بتلك الكلمة التي سمعت من السماء**»(٢).

وعن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من أتى حائضًا، أو امرأة في دبرها، أو كاهنًا فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل اللَّه على محمد ﷺ**»(٣).

وعلى تحريم الكهانة وإتيان الكهان وسؤالهم جاء كلام أئمة المذاهب، ومن ذلك:

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٢١٠).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٨٠٠).

(٣) أخرجه أحمد برقم (١٠١٦٧)، والترمذي برقم (١٣٥)، وقال الألباني: صحيح.

● **أولًا: تقريرات أئمة الحنفية**

ومن تقريرات أئمة الحنفية في حكم تعاطي الكهانة:

**قال أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه: **«ولا نصدّق كاهنًا ولا عرّافًا، ولا من يدّعي شيئًا يخالف الكتاب والسُّنة وإجماع الأمة»**(١).

**وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح قول الطحاوي هذا: **«روى مسلم والإمام أحمد عن صفية بنت أبي عبيد، عن بعض أزواج النبي ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «من أتى عرّافًا، فسأله عن شيءٍ، لم يُقبل له صلاة أربعين ليلةً»**(٢).

**وروى الإمام أحمد في مسنده عن أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **أن النبي ﷺ قال: «من أتى عرّافًا أو كاهنًا، فصدّقه بما يقول، فقد كفر بما أُنزل على محمد ﷺ»**(٣).

**والمنجِّم يدخل في اسم «العرّاف» عند بعض العلماء، وعند بعضهم هو في معناه، فإذا كانت هذه حال السائل، فكيف بالمسؤول؟**

**وفي الصحيحين عن عائشة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا **قالت: سُئل رسول اللَّه ﷺ عن الكُهّانِ؟ فقال: «ليسوا بشيء»، فقالوا: يا رسول اللَّه، إنهم يحدّثون أحيانًا بالشيء يكون حقًّا؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «تلك الكلمة من الحقّ**

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢٦٢.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ٢٢٣٠.

(٣) سبق تخريجه قريبًا.

يخطَفُها الجنيُّ فيقرُّها في أُذن وليّه، فيخلطون فيها أكثر من مائة كذبة»[١].

وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «ثمن الكلب خبيث، ومهر البغيّ خبيث، وحُلوان الكاهن خبيث»[٢]. وحلوانه: الذي تسميه العامة حلاوته، ويدخل في هذا المعنى: ما تعاطاه المنجِّم وصاحب الأزلام التي يستقسم بها، مثل الخشبة المكتوب عليها (أ ب ج د)، والضارب بالحصى، وما تعاطاه هؤلاء حرام، وقد حكى الإجماع على تحريمه غير واحد من العلماء، كالبغوي والقاضي عياض وغيرهما»[٣].

وقال أيضًا: «والواجب على وليّ الأمر وكلِّ قادر أن يسعى في إزالة هؤلاء المنجِّمين والكهّان والعرّافين وأصحاب الضرب بالرّمْل والحصى، ومنعِهم من الجلوس في الطُّرقات، ويكفي من يَعلم تحريم ذلك ولا يسعى في إزالته مع قدرته على ذلك قوله تعالى: ﴿كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩]. . . »[٤].

وقال محيي الدين البركوي (٩٨١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ محذّرًا من الذهاب إلى السحرة والكهنة والمنجّمين: «والحاصل أن عباد اللَّه الصالحين إذا عرض لهم أمر من أمور الدين والدنيا، يستخيرون اللَّه تعالى فيه، وأما أهل الفسق والجهلة الذين ضلوا عن طريق الهدى، فإن أحدهم إذا عزم على أمرٍ، ذهب إلى المنجّم والكاهن وصاحب الرّمل والحصى، فيلعبون

(١) تقدم تخريجه قريبًا.
(٢) أخرجه الترمذي في الجامع، برقم: ٢٠٧١، وقال: حسن صحيح.
(٣) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢٦٢-٢٦٣.
(٤) المصدر السابق ٢/ ٢٦٤-٢٦٥.

بعقله، ويزداد بسؤالهم جهلًا وخسارًا، ويصدّقهم بما قالوا له، ويعطيهم على ذلك أجرة، ولا يعلم ذلك المسكين أن ذلك يهدم دينه ودنياه.

لِما رُوي أنه عليه السلام قال: «من أتى كاهنًا، فسأله عن أمرٍ، ثم صدّقه بما أَخبر به، لم تقبل صلاته أربعين صباحًا»[1]، وفي رواية: «من صدّق كاهنًا فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»[2]. . . »[3].

● **ثانيًا: تقريرات أئمة المالكية:**

قرر أئمة المالكية -رحمهم اللَّه- تحريم الكهانة وفقًا للأدلة الشرعية، ومن كلامهم في ذلك:

**قال أبو عبد اللَّه القرطبي (٦٧١هـ) رحمه الله: «والعرّاف هو الحازر والمنجم الذي يدعي علم الغيب، وهي من العرافة، وصاحبها عراف، وهو الذي يستدل على الأمور بأسباب ومقدمات يدّعي معرفتها، وقد يعتضد بعض أهل هذا الفن في ذلك بالزجر والطرق والنجوم، وأسباب معتادة في ذلك. وهذا الفن هو العيافة «بالياء»، وكلها ينطلق عليها اسم الكهانة، قاله القاضي عياض. والكهانة: ادعاء علم الغيب.**

**قال أبو عمر ابن عبد البر: من المكاسب المجتمع على تحريمها**

---

(١) تقدم تخريج الحديث بلفظ آخر، والمؤلف هنا نقله بالمعنى.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) زيارة القبور، ص: ٦١، وممن نصّ على تكفير من صدّق الكاهن فيما يدّعيه من أمور الغيب: نجم الدين النسفي (٥٣٧هـ) وسعد الدين التفتازاني (٧٩٣هـ)، كما في العقائد النسفية مع شرح التفتازاني، ص: ١٥٣.

الربا ومهور البغايا والسحت والرُّشا، وأخذ الأجرة على النياحة والغناء، وعلى الكهانة وادعاء الغيب وأخبار السماء، وعلى الزمر واللعب والباطل كله، قال علماؤنا: وقد انقلبت الأحوال في هذه الأزمان بإتيان المنجمين والكهان، لا سيما بالديار المصرية، فقد شاع في رؤسائهم وأتباعهم وأمرائهم اتخاذ المنجمين، بل ولقد انخدع كثير من المنتسبين للفقه والدين فجاءوا إلى هؤلاء الكهنة والعرافين، فبهرجوا عليهم بالمحال، واستخرجوا منهم الأموال، فحصلوا من أقوالهم على السراب والآل[1]، ومن أديانهم على الفساد والضلال. وكل ذلك من الكبائر؛ لقوله عليه السلام: «لم تقبل له صلاة أربعين ليلة»، فكيف بمن اتخذهم وأنفق عليهم معتمدًا على أقوالهم»[2].

وقال أحمد بن غانم شهاب الدين النفراوي المالكي[3] (١١٢٦هـ) رحمه الله: «لا يجوز لأحد تصديق الكاهن وهو الذي يخبر بما يقع في المستقبل، ولا العراف وهو الذي يخبر بما وقع كإخراج المخبآت وكتعيين السارق؛ لأن ذلك من دعوى علم الغيب ولا يعلمه إلا اللّه، ولذا قال ﷺ: «من صدق كاهنًا أو عرافًا أو منجمًا فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»[4].

---

(١) ما يكونُ من حَرِّ الشمسِ السَّرابُ، وهو الذي يتلألأُ كأَنَّهُ سماءٌ، ويكونُ نِصْفَ النهارِ لازِقًا بالأرضِ، وهو الآلُ. الأزمنة وتلبية الجاهلية (ص: ٦٤) لمحمد بن المستنير، الشهير بقُطْرُب (المتوفى: ٢٠٦هـ).

(٢) تفسير القرطبي ٧/ ٣.

(٣) أحمد بن غنيم بن سالم، أبو العباس النفراوي المالكي، توفي سنة ١١٢٥هـ. تراجع ترجمته في: شجرة النور الزكية (٢/ ٢٤٧).

(٤) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٢/ ٣٤٤)، والحديث سبق تخريجه.

● **ثالثًا: تقريرات أئمة الشافعية:**

بيَّن علماء الشافعية -رحمهم اللَّه- ما بينه بقية أهل العلم من حرمة الكهانة، ومن ذلك:

فسَّر **ابن جرير الطبري** (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ الجبت والطاغوت في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]: قال: «**يصدِّقون بالجبت والطاغوت، ويكفرون باللَّه، وهم يعلمون أن الإيمان بهما كفر، والتصديقَ بهما شرك**»، **ثم فسرهما بالساحر والكاهن، وبالشيطان والكاهن**[١].

وقال **النووي** (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**واعلم أن التكهن وإتيان الكهان، وتعلم الكهانة والتنجيم، والضرب بالرمل وبالشعير والحصى، وتعليم هذه كلها حرام**»[٢].

ونقل **ابن حجر العسقلاني** (٨٥٢هـ) عن الخطابي -رحمهما اللَّه- في شأن الكهان: «**هؤلاء الكهان، فيما علم بشهادة الامتحان، قوم لهم أذهان حادة، ونفوس شريرة، وطبائع نارية، فهم يفزعون إلى الجن في أمورهم، ويستفتونهم في الحوادث، فيلقون إليهم الكلمات...**»[٣].

● **رابعًا: تقريرات أئمة الحنابلة.**

بين أئمة الحنابلة حكم الكهانة وأنها محرمة، ومن ذلك:

---

(١) جامع البيان للطبري ٨/ ٤٦١.

(٢) روضة الطالبين وعمدة المفتين (٩/ ٣٤٦).

(٣) فتح الباري لابن حجر ١٠/ ٢١٩.

**قال إبراهيم بن هاشم**: سئل أحمد (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأنا أسمع، عن الكاهن شر أو الساحر؟ قال: «**كلٌّ شر**».

**وفي رواية جعفر بن محمد قال**: سمعت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) سئل عن الساحر والكاهن؛ شيء واحد؟ قال: «**لا؛ الكاهن يدعي الغيب، والساحر يعقد**»[(١)].

**وقال عبد الوهاب ابن الحنبلي (٥٣٦هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولا نُصَدِّقُ المنجمين والكهنة؛ لقوله تعالى**: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥]، **ولا تنظر في كتاب الجمل، ولا في كتاب صِفِّين**[(٢)]، **ولا في العزائم، ولا تنظر في النجوم، إلا فيما يُستعان به على أوقات الصلاة**»[(٣)].

**وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فالكهانة مثلًا: وهو الإخبار ببعض الغائبات عن الجن: أمرٌ معروفٌ عند الناس، وأرض العرب كانت مملوءة من الكهان، وإنّما ذهب ذلك بنبوّة محمد ﷺ. وهم يكثرون في كل موضع نقص فيه أمر النبوة؛ فهم كثيرون في أرض عبّاد الأصنام، ويوجدون كثيرًا عند النصارى، ويوجدون كثيرًا في بلاد**

---

(١) أحكام أهل الملل للخلال، ص: ٤٦٤، وص: ٤٦٩.

(٢) يقصد الكتب التي وضعت لوصف الفتنة التي وقعت بين الصحابة -رضوان اللَّه عليهم-، وقد جاء النهي عن أحمد في ذلك، فقد روى الخلال في السنة ٢/ ٤٦٤، عن حنبل بن إسحاق أنه قال: أردت أن أكتب كتاب صفين والجمل عن خلف بن سالم، فأتيت أبا عبد اللَّه أكلمه في ذاك وأسأله، فقال: وما تصنع بذاك؟! وليس فيه حلال ولا حرام؟!

(٣) الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة لابن الحنبلي ٢/ ١٠٥١.

المسلمين؛ حيث نقص العلم والإيمان بما جاء به الرسول ﷺ؛ لأنّ هؤلاء أعداء الأنبياء، والله تعالى قد ذكر الفرق بينهم وبين الأنبياء؛ فقال: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٣]، فهؤلاء لا بُدّ أن يكون في أحدهم كذب وفجور، وذلك يُناقِض النبوّة»[1].

وقال عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٨٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكهانة والسحر كفر»[2].

وقال حافظ بن أحمد الحكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما كفر الكاهن فمن وجوه:

منها: كونه وليًّا للشيطان، فلم يوح إليه الشيطان إلا بعد أن تولاه، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١].

والشيطان لا يتولى إلا الكفار ويتولونه، قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وهذا وجه ثان.

والثالث: قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ﴾؛ أي: نور الإيمان والهدى، ﴿إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾؛ أي: ظلمات الكفر والضلالة.

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّخِذِ ٱلشَّيْطَٰنَ وَلِيًّا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١١٩]، وهذا وجه رابع.

---

(١) النبوات لابن تيمية (١/ ١٦٦).

(٢) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (ص: ٢٩٧).

والخامس: تسميته طاغوتًا في قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦۖ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا﴾ [النساء: ٦٠]، نزلت في المتحاكمين إلى كاهن جهينة.

وقوله: ﴿وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦۖ﴾؛ أي: بالطاغوت. وهذا وجه سادس.

والسابع: أن من هداه اللَّه للإيمان من الكهان كسواد بن قارب رضي الله عنه لم يأته رئيه بعد أن دخل في الإسلام، فدل أنه لم يتنزل عليه في الجاهلية إلا لكفره وتوليه إياه، حتى إنه رضي الله عنه كان يغضب إذا سئل عنه، حتى قال له عمر رضي الله عنه: ما كنا فيه من عبادة الأوثان أعظم.

الثامن وهو أعظمها: تشبهه باللَّه في صفاته، ومنازعته له تعالى في ربوبيته، فإن علم الغيب من صفات الربوبية التي استأثر اللَّه تعالى بها دون من سواه، فلا سمي له ولا مضاهي ولا مشارك: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام: ٥٩]، . . .

التاسع: أن دعواه تلك تتضمن التكذيب بالكتاب وبما أرسل اللَّه به رسله.

العاشر: النصوص في كفر من سأله عن شيء فصدقه بما يقول، فكيف به هو نفسه فيما ادعاه؟!»[١].

- **المثال الخامس عشر: التنجيم:**

التَّنجيم: لغة: من (نجّم) فلَان: راقب النُّجُوم يحْسب أَوْقَاتها

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/ ٥٧٠-٥٧١).

وسيرها، وَادّعى معرفَة الأنباء بمطالع النُّجُوم، وَنجَّمَ الشَّيْء: قسَّطه أقساطًا، يُقَال: نجَّمَ عَلَيْهِ الدّين، والمنجم: من ينظر فِي النُّجُوم يحْسب مواقيتها وسيرها ويستطلع من ذَلِك أَحْوَال الْكَوْن(١).

**قال الخطَّابي (٣٨٨هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«علم النجوم المنهي عنه هو ما يدعيه أهل التنجيم من علم الكوائن والحوادث التي لم تقع وستقع في مستقبل الزمان، كإخبارهم بأوقات هبوب الرياح، ومجيء المطر، وظهور الحر والبرد، وتغير الأسعار، وما كان في معانيها من الأمور، يزعمون أنهم يدركون معرفتها بسير الكواكب في مجاريها، وباجتماعها واقترانها، ويدّعون لها تأثيرًا في السفليات، وأنها تتصرف على أحكامها، وتجري على قضايا موجباتها»**(٢).

**وعلم النجوم ينقسم إلى قسمين:**

**الأول: علم التأثير**، وهو: أن يستدل بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية؛ فهذا محرم باطل لقول النبي ﷺ: **«من اقتبس شعبة من النجوم؛ فقد اقتبس شعبة من السحر»**(٣)، وقوله في حديث زيد بن خالد: **«من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب»**(٤)، ولقول النبي ﷺ في الشمس والقمر: **«إنهما آيتان من**

---

(١) انظر: المعجم الوسيط (٢/ ٩٠٥).

(٢) معالم السنن ٤/ ٢١٣.

(٣) أخرجه أبو داود برقم: (٣٩٠٥)، وصححه الألباني في الصحيحة برقم: (٧٩٣).

(٤) جزء من حديث أخرجه البخاري برقم: (٨٤٦)، ومسلم برقم: (٧١).

**آيات اللَّه، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته»**[١]، فالأحوال الفلكية لا علاقة بينها وبين الحوادث الأرضية.

**الثاني: علم التسيير**، وهو: ما يستدل به على الجهات والأوقات؛ فهذا جائز، وقد يكون واجبًا أحيانًا، كما قال الفقهاء: إذا دخل وقت الصلاة يجب على الإنسان أن يتعلم علامات القبلة من النجوم والشمس والقمر، قال تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٥]، فلما ذكر اللَّه العلامات الأرضية انتقل إلى العلامات السماوية؛ فقال تعالى: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦]، فالاستدلال بهذه النجوم على الأزمان لا بأس به، مثل أن يقال: إذا طلع النجم الفلاني دخل وقت السيل ودخل وقت الربيع، وكذلك على الأماكن؛ كالقبلة، والشمال، والجنوب»[٢].

فيتبين أن علم النجوم المحرم هو مايدعيه أصحاب الدجل والشعوذة من تأثير للنجوم في الأحداث الأرضية والكونية، وعلى هذا جاء بيان أئمة المذاهب الأربعة:

- **أولًا: تقريرات أئمة الحنفية:**

التنجيم صناعة محرمة إذا تعلقت بدعوى أن للنجوم تأثيرًا مباشرًا في الحوادث، أو أنها دليل عليها، وهذا ما قرره علماء الحنفية

---

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري برقم: (١٠٤٠)، ومسلم برقم: (٩٠١).

(٢) انظر: الإبانة الكبرى ١/ ٢٤٤، ومعالم السنن ٤/ ٢١٣، وشرح السنة ١٢/ ١٨٣، ومجموع الفتاوى ٣٥/ ١٨١، والقول في علم النجوم للخطيب، ص: ١٢٦، والقول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٥١٩) وغيرها.

-رحمهم اللَّه-، ومن ذلك:

قال أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن مَازَةَ البخاري الحنفي (٦١٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وتعلم علم النجوم قدر ما يعرف القبلة، ومواقيت الصلاة لا بأس به، وفيما عدا ذلك فهو حرام»(١).

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وصناعة التَّنْجِيم التي مضمونها الأحكام والتأثير، وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية، صناعةٌ محرّمةٌ بالكتاب والسُّنة، بل هي محرمة على لسان جميع المرسلين، قال تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]، قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره: الجبت: السِّحر...».

إلى أن قال: «واتفقوا -أي: أهل العلم- كلّهم على أن ما كان من جِنس دعوة الكواكب السبعة، أو غيرها، أو خطابها، أو السجود لها، والتقرب إليها بما يناسبها من اللباس والخواتم والبخور، ونحو ذلك؛ فإنه كفرٌ، وهو من أعظم أبواب الشرك، فيجب غَلْقُه، بل سدُّه»(٢).

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومنهم من يسمي المنجم كاهنًا، حيث إنه يخبر عن الأمور: كإتيان المطر، ومجيء الوباء، وظهور القتال، وطالع نحس أو سعيد، وأمثال ذلك. وحديث

---

(١) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٥/ ٤٠٢).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢٦٤، ٢٦٦ باختصار.

النهي عن إتيان الكاهن يشتمل على النهي عن هؤلاء كلهم، وعلى النهي عن تصديقهم والرجوع إلى قولهم»[١].

وقال أيضًا: «وكذا المنجم كافر»[٢].

- **ثالثًا: تقريرات أئمة المالكية:**

قرر أئمة المالكية ما قرره علماء الإسلام من حرمة التنجيم، ومن ذلك:

سئل مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عن الرجل ينظر في النجوم فيقول: الشمس تكسف غدًا، والرجل يقدم غدًا، أو ما أشبه هذا. قال: أرى أن يزجر عن ذلك، فإن لم يفعل أُدِّبَ في ذلك»[٣].

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما قوله حاكيًا عن اللَّه: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر»، فمعناه عندي على وجهين:

أما أحدهما: فإن المعتقد أن النوء هو الموجب لنزول الماء، وهو المنشئ للسحاب دون اللَّه، فذلك كافر كفرًا صريحًا، يجب استتابته عليه وقتله؛ لنبذه الإسلام ورده القرآن.

والوجه الآخر: أن يعتقد أن النوء ينزل اللَّه به الماء، وأنه سبب الماء على ما قدره اللَّه وسبق في علمه، فهذا وإن كان وجهًا مباحًا، فإن فيه أيضًا كفرًا بنعمة اللَّه وجهلًا بلطيف حكمته؛ لأنه ينزل الماء متى شاء مرة بنوء

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٥/ ١٨٩٥).
(٢) المصدر السابق (٧/ ٢٩١٢).
(٣) البيان والتحصيل ٩/ ٣٤٣-٣٤٤.

كذا ومرة دون النوء، وكثيرًا ما يَخْوَى النوء فلا ينزل معه شيء من الماء، وذلك من اللَّه لا من النوء، وكذلك كان أبو هريرة رضي الله عنه يقول إذا أصبح وقد مطر: مطرنا بنوء الفتح، ثم يتلو: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢]، وهذا عندي نحو قول رسول اللَّه ﷺ: مطرنا بفضل اللَّه وبرحمته، ومن هذا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه للعباس بن عبد المطلب رضي الله عنه حين استسقى به: يا عم رسول اللَّه، كم بقي من نوء الثريا؟ فقال العباس: العلماء بها يزعمون أنها تعترض في الأفق سبعًا، فكأن عمر رضي الله عنه قد علم أن نوء الثريا وقت يرجى فيه المطر ويؤمل، فسأله عنه: أَخَرَجَ أم بقيت منه بقية؟»[١].

وقال ابن رشد (٥٩٥هـ) رحمه الله: «وقد اختلف في المنجّم يقضي بتنجيمه، فيقول: إنه يعلم متى يقدم فلان، ووقت نزول المطر، وما في الأرحام، وما يستتر الناس به من الأخبار، وما يحدث من الفتن والأهوال، وما أشبه ذلك من المغيبات، فقيل: إن ذلك كفر، يجب به القتل دون استتابة، لقول اللَّه تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُواْ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠]، ولقول النبي عليه السلام: قال تعالى: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي، فأما من قال: مطرنا بفضل اللَّه ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب»، وقيل: إنه يُزجر عن ذلك ويؤدب عنه»[٢].

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٦/ ٢٨٦).
(٢) البيان والتحصيل ٩/ ٣٤٥-٣٤٦.

- **ثالثًا: تقريرات أئمة الشافعية:**

قال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح باب قول اللَّه: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]: «وفي الآية رد على المنجمين، وعلى كل من يدعي أنه يطلع على ما سيكون من حياة أو موت أو غير ذلك؛ لأنه مكذب للقرآن، وهم أبعد شيء من الارتضاء، مع سلب صفة الرُّسُلِيَّةِ عنهم»(١).

ونقل أيضًا عن قتادة -رحمهما اللَّه- أنه قال: «إن ناسًا جهلة بأمر اللَّه قد أحدثوا في هذه النجوم كهانة: من غَرس بنجم كذا كان كذا، ومن سافر بنجم كذا كان كذا، ولعمري ما من النجوم نجم إلا ويولد به الطويل والقصير والأحمر والأبيض والحسن والدميم، وما عِلْمُ هذه النجوم وهذه الدابة وهذا الطائر شيء من هذا الغيب»(٢).

وقال ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «المنهي عنه من علم النجوم هو ما يدعيه أهلها من معرفة الحوادث الآتية في مستقبل الزمان: كمجيء المطر، ووقوع الثلج، وهبوب الرياح، وتغير الأسعار، ونحو ذلك، يزعمون أنهم يدركون ذلك بسير الكواكب لاقترانها وافتراقها، وظهورها في بعض الأزمان، وهذا علم استأثر اللَّه به، لا يعلمه أحد غيره، فمن ادعى علمه بذلك فهو فاسق، بل ربما يؤدي به ذلك إلى الكفر»(٣).

---

(١) فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٣٦٤-٣٦٥.
(٢) المصدر السابق ٦/ ٢٩٥.
(٣) الزواجر للهيتمي، ص: ٥٠٠.

وقال المناوي (١٠٣١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح حديث: «من اقتبس علمًا من النجوم اقتبس شعبة من السحر، زاد ما زاد»(١): «أي: من علم تأثيرها لا تسييرها، فلا يناقض ما سبق من خبر: «تعلموا من النجوم ما تهتدون به في ظلمات البر والبحر»(٢)، إلى أن قال: «فعلم تأثير النجوم باطل محرم، وكذا العمل بمقتضاه، كالتقرب إليها بتقريب القرابين لها كفر»(٣).

● رابعًا: تقريرات أئمة الحنابلة.

قرَّر أئمة الحنابلة -رحمهم اللَّه- حرمة التنجيم، ومن ذلك:

حذّر الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ من النظر في النجوم لأنه يفضي إلى الزندقة، فقال: «وأقِلّ من النظر في النجوم إلا ما تستعين به على مواقيت الصلاة، والْهَ عما سوى ذلك، فإنه يدعو إلى الزندقة»(٤).

وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مفصِّلًا مسألة النظر في النجوم: «وأمر النجوم على وجهين:

- فأحدهما واجب علمه والعمل به، فأما ما يجب علمه والعمل به: فهو أن يتعلم من النجوم ما يهتدي به في ظلمات البر والبحر، ويعرف به القبلة والصلاة والطرقات، فبهذا العلم من النجوم نطق الكتاب ومضت السنة.

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) شعب الإيمان للبيهقي، برقم: ١٧٢٣، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير، برقم: ٢٤٥٦.

(٣) فيض القدير للمناوي ٦/ ٨٠.

(٤) شرح السنة للبربهاري، (ص١٠٢).

- وأما ما لا يجوز النظر فيه والتصديق به، ويجب علينا الإمساك عنه من علم النجوم: فهو أن لا يحكم للنجوم بفعل، ولا يقضي لها بحدوث أمره، كما يدعي الجاهلون من علم الغيوب بعلم النجوم، ولا قوة إلا بالله»[١].

ونقل ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا الإجماع على تحريم التنجيم فقال: «والتنجيم كالاستدلال بأحوال الفلك على الحوادث الأرضية هو من السحر، ويحرم إجماعًا»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ عن التنجيم حينما سئل عن صناعته: «صناعة «التنجيم» التي مضمونها الأحكام والتأثير وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية، والتمزيج بين القوى الفلكية والقوابل الأرضية: «صناعة محرمة بالكتاب والسُّنة وإجماع الأمة؛ بل هي محرمة على لسان جميع المرسلين في جميع الملل»[٣].

وقال سليمان بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٣٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أن التنجيم على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما هو كفر بإجماع المسلمين، وهو القول بأن الموجودات في العالم السفلي مركبة على تأثير الكواكب والروحانيات، وأن الكواكب فاعلة مختارة، وهذا كفر بإجماع المسلمين، وهذا قول

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الثاني: القدر- ١/ ٢٤٤.
(٢) الفتاوى الكبرى ٥/ ٥٣٦.
(٣) مجموع الفتاوى ٣٥/ ١٩٢، وانظر أيضًا: كلام ابن رجب في كتابه: فضل علم السلف على علم الخلف، ص: ٩-١٢.

الصابئة المنجمين الذين بعث إليهم إبراهيم الخليل عليه السلام . . .

الثاني: الاستدلال على الحوادث الأرضية بمسير الكواكب واجتماعها وافتراقها ونحو ذلك، ويقول: إن ذلك بتقدير الله ومشيئته، فلا ريب في تحريم ذلك، واختلف المتأخرون في تكفير القائل بذلك، وينبغي أن يقطع بكفره؛ لأنها دعوى لعلم الغيب الذي استأثر الله تعالى بعلمه بما لا يدل عليه.

الثالث: ما ذكره المصنف في تعلم المنازل»[١].

وقال محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١٣٨٩هـ) رحمه الله: «أما حديث: «من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر»[٢] فهو يفيد تحريم تعلم التنجيم وأنه يدخل في السحر، وأنه كلما زاد صاحبه توغلًا في علم النجوم المحرم زاد بذلك توغلًا في علم السحر»[٣].

فتبين مما سبق: أن أئمَّة الإسلام من أتباع الأئمة الأربعة -رحمهم اللَّه- قد فصلوا القول في حكم التنجيم وبينوا الأوجه المحرمة منه.

• **المثال السادس عشر: الاستسقاء بالأنواء:**

**الاستسقاء في اللغة:** استفعال من طلب السقيا؛ أي: إنزال الغيث على البلاد والعباد. يقال: سقى اللَّه عباده الغيث، وأسقاهم.

---

(١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص: ٣٧٨-٣٧٩).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١/ ١٦٨-١٦٩).

والاسم: السقيا بالضم. واستسقيتَ فلانًا: إذا طلبتَ منه أن يسقيك[١].

**والأنواء**: في اللغة جمع، واحدها: نوء، وهو النجم. وإنما سمي نوءًا؛ لأنه إذا سقط الساقط منها بالمغرب ناء الطالع بالمشرق، ينوء نوءًا؛ أي: نهض وطلع، وذلك النهوض هو النوء، فسمي النجم به[٢].

**قال سليمان بن عبد اللَّه في معنى الاستسقاء بالأنواء: «والمراد نسبة السقيا ومجيء المطر إلى الأنواء، جمع نوء، وهي منازل القمر»**[٣].

فالاستدلال بمسير الكواكب واجتماعها وافتراقها على نزول الغيث، لا شك في تحريمه؛ لأنه ينافي التوحيد ويناقضه، وهو من ادعاء علم الغيب الذي استأثر اللَّه بعلمه.

فإنَّ إضافة النِّعم إلى غير اللَّه نقص في التوحيد، فمن أضاف النعم إلى غير اللَّه معتقدًا أنها ليست من اللَّه فهو مشرك شركًا أكبر، وإن اعتقد أنها من اللَّه واقتصر على نسبتها إلى غير اللَّه فهو مشرك شركًا أصغر، والقول في الاستسقاء بالأنواء يتنزل على ذلك؛ فمن نسب المطر إلى النوء معتقدًا أنه هو المنزل له دون مشيئة اللَّه وقدرته فهذا شرك أكبر، ومن نسبه إلى النوء معتقدًا أنه مجرد سبب وأن اللَّه هو المنزل للمطر فهذا شرك أصغر؛ لأنه جعل ما ليس بسبب سببًا، واللَّه تعالى لم يجعل شيئًا من النجوم سببًا في نزول الأمطار، ولا صلة للنجوم بنزولها بأي

---

(١) النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٢/ ٣٨١)

(٢) تهذيب اللغة (١٥/ ٣٨٥)

(٣) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص: ٣٨٧)

وجه، ومن الأدلة على ما سبق:

قوله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: مطر الناس على عهد النبي ﷺ، فقال: النبي ﷺ: «**أصبح من الناس شاكر ومنهم كافر، قالوا: هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا**» قال: فنزلت هذه الآية: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، حتى بلغ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]»[١].

وعن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية في إثر السماء كانت من الليل، فلما انصرف أقبل على الناس فقال: «**هل تدرون ماذا قال ربكم؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب**»[٢].

وعن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**أربع في أمتي من أمر الجاهلية، لا يتركونهن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة**»[٣].

وفي تقريرات الأئمة والعلماء من أتباع المذاهب الأربعة بيان

(١) أخرجه مسلم برقم: (٧٣).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) أخرجه مسلم برقم: (٩٣٤).

تحريم الاستسقاء بالأنواء، نصحًا للمسلمين، وتحذيرًا لهم:

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وصناعة التنجيم التي مضمونها الأحكام والتأثير، وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية، صناعةٌ محرّمةٌ بالكتاب والسُّنة، بل هي محرمة على لسان جميع المرسلين»**(١).

**قال الملا علي سلطان القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه على** حديث جابر بن سمرة قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**ثلاث أخاف على أمتي: الاستسقاء بالأنواء، وحيف السلطان، وتكذيب بالقدر» في** معنى قوله: «الاستسقاء بالأنواء» «**أقول: الظاهر من الحديث النبوي؛ هو المنع المطلق سدًّا للباب، وقطعًا للنظر عن الأسباب، مع أنه قد يتخلف بتقدير رب الأرباب، ولذا قال اللَّه تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾** [لقمان: ٣٤]؛ **أي: وفي وقت لا يعلمه إلا اللَّه»**(٢).

**وقال إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي (١٢٤٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن** أورد حديث زيد بن خالد الجهني رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ السابق: «**ومغزى الحديث: أن من اعتقد للنجوم تأثيرًا في العالم، وما يحدث فيه من الحوادث، كان عند اللَّه ممن كفر به، وعبد النجوم، ومن عزا كل ما يحدث في العالم من خير وشرٍّ ومن حوادث وأمور إلى اللَّه وحده كان عند اللَّه من عباده المقبولين،**

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢٦٣-٢٦٤.

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٦/ ٢٤١٦)

الذين تبرؤوا من عبادة النجوم والكواكب»[١].

وقال محمود شكري الألوسي (١٣٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والاستسقاء بالنجوم: اعتقاد نزول المطر بسقوط نجم في المغرب مع الفجر، وطلوع آخر يقابله من المشرق، فقد كانوا يقولون: مطرنا بنوء كذا، وقد قال تعالى: ﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]»[٢].

وقال أيضًا: «ودليل بطلانها -أي: الاستسقاء بالأنواء- قول النبي ﷺ: «أربعٌ في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهنّ: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة»[٣].

● ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح حديث زيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق: «وهذا عند أهل العلم محمول على ما كان أهل الشرك يقولونه من إضافة المطر إلى الأنواء دون اللَّه تعالى، فمن قال ذلك واعتقده فهو كافر باللَّه، كما قال رسول اللَّه ﷺ؛ لأن النوء مخلوق، والمخلوق لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًّا، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، على معنى: مطرنا في وقت كذا وكذا، فإن النوء الوقت في لسان العرب أيضًا، يريد أن ذلك الوقت يعهد فيه ويعرف نزول الغيث بفعل اللَّه وفضله ورحمته، فهذا ليس بكافر، وقد جاء عن عمر أنه قال

(١) رسالة التوحيد (تقوية الإيمان)، ص: ١٥٤.

(٢) شرح مسائل الجاهلية، ص: ١٤٦.

(٣) المصدر السابق ص: ١٤٥، والحديث تقدم تخريجه.

للعباس: ما بقي من نوء الثريا؟ وما بقي من نوء الربيع؟ على العادة والعرف عندهم أن تلك الأوقات أوقات أمطار، إذا شاء ذلك الواحد القهار»[١].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «من قال: مطرنا بفضل اللَّه ورحمته فذلك إيمان بالله؛ لأنه يعلم أنه لا يمطر ولا يعطى إلا اللَّه عَزَّ وَجَلَّ.

وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، على ما كان بعض أهل الشرك يعنون من إضافة المطر إلى أنه أمطره نوء كذا، فذلك كفر كما قال رسول اللَّه ﷺ؛ لأن النوء وقت، والوقت مخلوق لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئًا، ولا يمطر ولا يصنع شيئًا، فأما من قال: مطرنا بنوء كذا، على معنى مطرنا بوقت كذا، فإنما ذلك كقوله: مطرنا في شهر كذا، ولا يكون هذا كفرًا، وغيره من الكلام أحب إليَّ منه، أحب أن يقول: مطرنا في وقت كذا»[٢].

قال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «اختلف العلماء في كفر من قال: مطرنا بنوء كذا، على قولين:

أحدهما: هو كفر بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، سالب لأصل الإيمان، مخرج من ملة الإسلام، قالوا: وهذا فيمن قال ذلك معتقدًا أن الكوكب فاعل مدبر

---

(١) التمهيد ٢٤/ ٣٨٠-٣٨١.

(٢) الأم للشافعي ١/ ٢٨٨.

منشئ للمطر، كما كان بعض أهل الجاهلية يزعم، ومن اعتقد هذا فلا شك في كفره، وهذا القول هو الذي ذهب إليه جماهير العلماء، والشافعي منهم، وهو ظاهر الحديث، قالوا: وعلى هذا لو قال: مطرنا بنوء كذا، معتقدًا أنه من اللَّه تعالى وبرحمته وأن النوء ميقات له وعلامة اعتبارًا بالعادة فكأنه قال: مطرنا في وقت كذا، فهذا لا يكفر...

والقول الثاني: في أصل تأويل الحديث أن المراد كفر نعمة اللَّه تعالى لاقتصاره على إضافة الغيث إلى الكوكب، وهذا فيمن لا يعتقد تدبير الكوكب»[(١)].

قال البقاعي (٨٨٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]: «حظكم ونصيبكم وجميع ما تنتفعون به من هذا الكتاب، وهو نفعكم كله، ﴿أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾؛ أي: توجدون حقيقة التكذيب في الماضي والحال، وتجددون ذلك في كل وقت به، وبما أرشد إليه من الأمور الجليلة، وهي كل ما هو أهل للتصديق به، وتصفونه بالأوصاف المتناقضة، ومن ذلك ما أرشد إليه من أنه لا فاعل إلا اللَّه تعالى، فتقولون أنتم إذا أمطركم ما يرزقكم به: هذا بنوء كذا، معتقدين تأثير ذلك النوء، وإنما هو باللَّه تعالى، فجعلتم جزاء الرزق، وبذل الشكر على الرزق التكذيب»[(٢)].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (٥٩٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٢/ ٦٠-٦١.

(٢) نظم الدرر للبقاعي ١٠/ ٢٤٦.

لحديث: «مطرنا بنوء كذا»[١]: «النوء: واحد الأنواء، وهو ثمانية وعشرون نجمًا معروفة المطالع في أزمنة السنة، تسقط في كل ثلاث عشرة ليلة نجم من المغرب مع طلوع الفجر، ويطلع آخر يقابله من ساعته، وانقضاء هذه الثمانية والعشرين مع انقضاء السنة، وكانت العرب تقول: إذا سقط منها نجم وطلع آخر فلا بد من مطر، وإنما سمي نوءًا؛ لأنه إذا سقط الساقط ناء الطالع، وكانوا ينسبون ذلك إلى فعل النجم، فأما من يقول: مطرنا في نوء كذا فلا بأس»[٢].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد ذم سبحانه من كفر بعد إيمانه، كما قال: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٦٣] الآية. فهذا في كشف الضر، وفي النعم قال: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]؛ أي: شكركم، وشكر ما رزقكم الله، ونصيبكم تجعلونه تكذيبا، وهو الاستسقاء بالأنواء، كما ثبت في حديث ابن عباس الصحيح، قال: مطر الناس على عهد رسول الله ﷺ فقال ﷺ: «أصبح من الناس شاكر ومنهم كافر، قالوا: هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا، قال: فنزلت هذه الآية ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥] - حتى بلغ - ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، رواه مسلم. وفي صحيح مسلم أيضًا عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «ما أنزل من السماء من بركة إلا أصبح فريق من الناس بها كافرين، ينزل الله الغيث فيقول: الكوكب كذا وكذا، وفي لفظ له: «بكوكب كذا

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) غريب الحديث لابن الجوزي ٢/ ٤٣٩-٤٤٠.

وكذا»[١]، وفي الصحيحين عن زيد بن خالد الجهني قال: صلى بنا رسول اللَّه ﷺ صلاة الصبح على إثر سماء كانت من الليل، قال: أتدرون ماذا قال ربكم؟ قالوا: اللَّه ورسوله أعلم، قال: قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فمن قال: مطرنا بفضل اللَّه ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، ومن قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذاك كافر بي مؤمن بالكوكب»[٢]. وهذا كثير جدًّا في الكتاب والسُّنة، يذم سبحانه من يضيف إنعامه إلى غيره، ويشركه به. قال بعض السلف: هو كقولهم: كانت الريح طيبة والملاح حاذقًا. ولهذا قرن الشكر بالتوحيد في الفاتحة وغيرها»[٣].

وقال شمس الدين ابن مفلح المقدسي (٧٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويستحب قول: «مطرنا بفضل اللَّه ورحمته»، ويحرم: بنوء كذا»[٤].

وقال ابن رجب (٧٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا تضاف النعم إلى الأسباب، بل إلى مسببها ومقدرها، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «أنه صلى بهم الصبح في أثر سماء ثم قال: أتدرون ما قال ربكم الليلة؟ قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما المؤمن فقال: مطرنا بفضل اللَّه ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما الكافر فقال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب». وهذا مما يدل على أن

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: ٨٤٦، ومسلم في صحيحه، برقم: ٧١.
(٢) تقدم تخريجه قريبًا.
(٣) مجموع الفتاوى (٨ / ٣٢-٣٣).
(٤) الفروع لابن مفلح (٣ / ٢٣٤).

المراد نفي تأثير هذه الأسباب بنفسها من غير اعتقاد أنها بتقدير اللَّه وقضائه، فمن أضاف شيئًا من النعم إلى غير اللَّه مع اعتقاده أنه ليس من اللَّه فهو مشرك حقيقة، ومع اعتقاد أنه من اللَّه فهو نوع شرك خفي»[١].

وقال برهان الدين إبراهيم بن مفلح[٢] (٨٨٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «يستحب أن يقول: مطرنا بفضل اللَّه ورحمته، ويحرم بنوء كذا، لخبر زيد بن خالد وهو في الصحيحين[٣]. وإضافة المطر إلى النوء دون اللَّه كفر إجماعًا[٤]»[٥].

فتبين مما سبق: أن أئمة المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه- قد قرروا أن نسبة المطر إلى النجوم مع اعتقاد أن الفاعل هو اللَّه سبحانه أنه من الشرك الأصغر، أما إن اعتقد أن النجوم هي التي تنزل المطر من دون اللَّه، فهذا شرك أكبر مخرج من الملة.

- **المثال السابع عشر: التَّطيرُّ:**

الطيرة: «التشاؤم، وأصله: الشيء المكروه من قول أو فعل أو مرئي، وكانوا يتطيرون بالسوانح والبوارح؛ فينفّرون الظباء والطيور؛

---

(١) لطائف المعارف ص١٤٢.

(٢) إبراهيم بن محمد بن عبد اللَّه بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين: مؤرخ، من قضاة الحنابلة، مولده في دمشق، وولي قضاءها سنة ٨٥١هـ، توفي سنة ٨٨٤هـ، من كتبه: المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، والمبدع بشرح المقنع، ومرقاة الوصول إلى علم الأصول. تراجع ترجمته في: الأعلام للزركلي ١/ ٦٥.

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) أي: في حال ما إذا اعتقد أنَّ للنوء تأثيرًا في نزول المطر.

(٥) المبدع شرح المقنع ٢/ ١٩٣.

**فإن أخذت ذات اليمين تبركوا به، ومضوا في سفرهم وحوائجهم، وإن أخذت ذات الشمال رجعوا عن حاجتهم وسفرهم، وتشاءموا به، فكانت تصدهم في كثير من الأوقات عن مصالحهم»**(١).

و «**التطير: الظنُّ السَّيئ الكائن في القلب، والطيرة هو الفعل المرتب على هذا الظن من فرار أو غيره»**(٢).

**قال أبو العباس ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمَّا الطيرة بأن يكون قد فعل أمرًا متوكلًا على اللَّه، أو يعزم عليه، فيسمع كلمة مكروهة: مثل ما يتم، أو ما يفلح، ونحو ذلك. فيتطير ويترك الأمر؛ فهذا منهي عنه»**(٣).

وقد جاءت النصوص الشرعية تبين حرمة التطير؛ لما فيه من سوء الظن بالله؛ ولما فيه من نسبة الأشياء إلى من لا يدري عنها شيئًا فضلًا عن أن يكون مؤثرا في وجودها أو عدم وجودها، وذلك من الشرك المحرم، ومن النصوص في ذلك: قوله تعالى يحكي فيه أن التطير منهج أهل الجاهلية: ﴿قَالُواْ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَۚ قَالَ طَٰٓئِرُكُمْ عِندَ ٱللَّهِۖ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل: ٤٧] وقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهُواْ لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨﴾ قَالُواْ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْۚ أَئِن ذُكِّرْتُمۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٨ - ١٩].

ومن السنة في ذلك حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعت

(١) شرح النووي لصحيح مسلم ١٤/ ٣١٤.

(٢) الفروق للقرافي ٤/ ٤٣٧.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٣/ ٦٧.

رسول اللَّه ﷺ يقول: «**لا طيرة، وخيرها الفأل**» قالوا: وما الفأل؟ قال: «**الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم**»(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر**»(٢).

وعن عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه، عن رسول اللَّه ﷺ قال: «**الطيرة شرك، الطيرة شرك، ثلاثًا، وما منا إلا، ولكن اللَّه يذهبه بالتوكل**»(٣).

وقد نصَّ العلماء والأئمَّة من أتباع المذاهب الأربعة على حرمة التَّطير، وذكروا ذلك في مصنَّفاتهم كما في النُّقول التَّالية:

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قد حذَّر علماء الحنفيَّة من التطير نظرًا لِما يترتب عليه من خلل في الدين والاعتقاد.

**قال يوسف بن موسى أبو المحاسن المَلَطي الحنفي (٨٠٣هـ) رحمه الله: «وعنه ﷺ: «لا طيرة، وخيرها الفال» قيل: ما الفال؟ قال: «الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم»، ففيها أنه لا معنى للطيرة، والأشياء كلها تجري بقدرة اللَّه، ولا تأثير للكلام المسموع مكروهًا كان أو محبوبًا، وإعجابه الفأل الحسن من أجل أنه لا طيرة معه، وسامعوه يعدونه بشارة من اللَّه تعالى لهم بما يحبون، فيحمدون عليه... وعنه ﷺ:**

---

(١) صحيح البخاري برقم (٥٧٥٤)، وصحيح مسلم برقم (٢٢٢٣).
(٢) صحيح البخاري برقم (٥٧٥٧)، وصحيح مسلم برقم (٢٢٢٠).
(٣) سنن أبي داود برقم (٣٩١٠)، وسنن الترمذي برقم (١٦١٤)، وقال: حسن صحيح.

«لا طيرة، والطيرة على من تطير»[(١)]؛ أي: عليه إثم تطيره؛ لأنها نوع شرك»[(٢)].

قال محيي الدين البركوي (٩٨١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ محذرًا من التطير في معرض كلامه على نواقض التوحيد: «ويدخل فيه الفأل الذي يفعل في زماننا[(٣)]، ويسمونه فأل القرآن، وفأل دانيال؛ فإنه من قبيل الاستقسام بالأزلام، فلا يجوز استعمالها، ولا اعتقادها؛ لأن فيها الخبر عن الغيب والتطيّر، وإنما الفأل التيمّن والتبرّك بالكلمة المرافقة للمراد كالرّاشد، والنّجِيح؛ لقوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قال: «لا عدوى، ولا طيرة، ويُعجبني الفأل» قالوا: وما الفأل؟ قال: «كلمة طيبة»[(٤)]. وروى الترمذي عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كان يُعجبه إذا خرج لحاجة أن يسمع: «يا راشد، يا نَجِيح»[(٥)]. والحاصل أنَّ عباد اللَّه الصالحين إذا عرَض لهم أمرٌ من أمور الدين والدنيا، يستخيرون اللَّه تعالى فيه... وأما أهل الفسق والجهلة الذين ضلوا عن طريق الهدى، فإن أحدهم إذا عزم على أمرٍ، ذهب إلى المنجّم والكاهن وصاحب الرّمل والحصى، فيلعبون بعقله، ويزداد بسؤالهم جهلًا وخسارًا، ويصدّقهم بما قالوا له، ويعطيهم على

(١) مشكل الآثار للطحاوي برقم (٢٣٢٣)، وصحيح ابن حبان برقم (٦١٢٣)، عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال الألباني في الصحيحة: حسن.
(٢) المعتصر من المختصر من مشكل الآثار (٢/ ٢٠٦).
(٣) يقصد التشاؤم والتطير، أما الفأل فهو مشروع، كما هو واضح من سياق كلامه.
(٤) تقدم تخريجه قريبًا.
(٥) أخرجه الترمذي في السنن، برقم: ١٦١٦، وصححه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

**ذلك أجرة، ولا يعلم ذلك المسكين أن ذلك يهدم دينه ودنياه»[١].**

وقال الشاه ولي اللَّه الدهلوي (١١٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن استنكر عادات أهل الجاهلية في التطير والتشاؤم: **«فنهى النبي ﷺ عن الطِّيرة، وقال: «خيرُها الفأل»[٢]؛ يعني: كلمة صالحة يتكلم بها إنسان صالح؛ فإنها أبعد من تلك القبائح»[٣].**

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

مما جاء عن أئمَّة المالكيَّة في هذا الباب، ما يلي:

**سئل مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «عن الحجامة والاطّلاء يوم السبت ويوم الأربعاء، قال: لا بأس بذلك، فقيل له: فتفعله أنت؟ قال: نعم، وأكثره وأتعمده، وليس يوم إلا وقد احتجمت فيه، ولا أكره شيئًا من هذا، لا حجامة، ولا طلاء، ولا نكاحًا، ولا سفرًا، في شيء من الأيام»[٤].**

**وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن من تطير فقد أثم، وإثمه على نفسه في تطيره؛ لترك التوكل وصريح الإيمان؛ لأنه يكون ما تطير به على نفسه في الحقيقة؛ لأنه لا طيرة حقيقة، ولا شيء إلا ما شاء اللَّه في سابق علمه، والذي أقول به في هذا الباب: تسليم الأمر للَّه، وترك القطع على اللَّه بالشؤم في شيء»[٥].**

---

(١) زيارة القبور، ص: ٥٩-٦١، باختصار.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا بلفظ آخر.

(٣) حجة اللَّه البالغة ٢/ ١٩٤.

(٤) البيان والتحصيل ١٧/ ٢٢.

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٩/ ٢٨٥.

**وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ يكره الطيرة؛ لأنها من أعمال أهل الشرك، ولأنها تجلب ظن السوء بالله»[(١)].**

**وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال علماؤنا: وأما أقوال الطير فلا تعلق لها بما يجعل دلالة عليه، ولا لها علم بكائن فضلًا عن مستقبل فتخبر به، ولا في الناس من يعلم منطق الطير، إلا ما كان اللَّه تعالى خصّ به سليمان صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من ذلك،** فالتحق التطير بجملة الباطل»[(٢)].

**وقال القرافي (٦٨٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «التطير والطيرة حرام؛ لما في الحديث أنه: «كان يحب الفأل، ويكره الطيرة»، ولأنها من باب سوء الظن باللَّه تعالى، والفرق بينهما: أن التطير هو الظن السيِّئ باللَّه، والطيرة هو الفعل المرتب عليه، ولا يكاد المتطير يسلم مما تطير منه إذا فعله، وغيره لا يتأذى به، سئل عن ذلك بعض العلماء فقال: المتطير اعتقد أن اللَّه يضره فضره عقوبة له على سوء الظن، وغير المتطير لم يسئ ظنه باللَّه فلم يؤاخذه»[(٣)].**

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قد بين علماء الشَّافعية أنَّ التطيُّر مما يخدش في التَّوحيد، ومما جاء عنهم في ذلك:

**ما قاله الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التطير: «كان أحدهم [أي: أحد**

(١) تفسير القرطبي ٦/ ٦٠.

(٢) المصدر السابق ٧/ ٢٦٦.

(٣) الذخيرة ١٣/ ٢٥٤.

**العرب] إذا غدا من منزله يريد أمرًا نَظَر أول طائر يراه، فإن سنح عن يساره واجتاز عن يمينه، قال: هذه طير الأيامن، فمضى في حاجته، ورأى أنه سيستنجحها، وإن سنح عن يمينه فمرّ عن يساره قال: هذه طير الأشائم؛ فرجع وقال: هذه حاجة مشؤومة... وإذا لم يَرَ طائرًا سانحًا فرأى طيرًا في وَكْرِه، حرّكَهُ من وَكْره فيُطَيِّرُه؛ لينظره أَسَلك طريق الأشائم أو طريق الأيامن؟ فيشبه قول النبي ﷺ: «أقروا الطير في مكناتها»(١)؛ أي: لا تحركوها، فإن تحريكها وما تعملون به من الطيرة لا يصنع شيئًا، وإنما يصنع فيما تتوجهون له قضاء الله ﷻ»(٢).**

وهذا التعريف من الإمام الشافعي يُحمل على أغلب صور التطير، وإلا فمن تشاءم بالمسموع أو المرئي ونحوهما فإنه من الطيرة المنهية عنها شرعًا.

وقال الحليمي (٤٠٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الطيرة: **«ما كان يحكى عن العرب من زجر الطير وإزعاجها عن أوكارها عند إرادة الخروج للحاجة، فإن مرت على اليمين تفاءلت به ومضت لوجهها، وإن مرت عن الشمال تشاءمت به وقعدت، وكانوا يتطيرون بصوت الغراب، ويناولونه البين، وكانوا يستدلون بمجاوبات الطير بعضها بعضًا على أمور بأصواتها في غير أوقاتها المعهودة على مثل ذلك، وهكذا الظباء إذا مرت سانحة،**

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ٢٧١٣٩، وأبو داود في السنن، برقم: ٢٨٣٧، وضعفه الالباني سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٢/ ٧٨٤)، برقم: ٥٨٦٢.

(٢) السنن المأثورة للشافعي، ص: ٣٤٢-٣٤٣، برقم ٤١٥، و٤١٨، ورواه عنه ابن أبي حاتم الرازي في آداب الشافعي، ص: ١٥٠.

ويقولون إذا برحت مساء بالسانح بعد البارح، وسموا هذا وما شابهه تطير؛ لأن أمور ذلك عندهم وأكثره كان ما يقع لهم من قبل الطير، فسموا الجميع تطيرًا من هذا الوجه.

ومنها ما يحكى عن الأعاجم أنهم كانوا يتشاءمون عند الخروج بالغداة برؤية الصبي يذهب به إلى المعلم، ويتيمنون إذا خرجوا للحاجة ورأوا صبيًّا يرجع من عند المعلم إلى بيته، ويتشاءمون بالحمال المثقل بالحمل، والدابة الموقرة، ويتيمنون بالحمال الذي وضع حمله...، والدابة حط عنها حملها، فجاء الإسلام بالنهي عن التطير والتشاؤم بما يسمع من صوت طائر مما كان على أي حال»[(١)].

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما التطير بزجر الطائر وإزعاجها عن أوكارها عند إرادة الخروج للحاجة، حتى إذا مرت على اليمين تفاءل به ومضى على وجهه، وإن مرت على الشمال تشاءم به وقعد، فهذا من فعل أهل الجاهلية الذي كانوا يوجبون ذلك، ولا يضيفون التدبير إلى اللَّه عَجَّلَ، فمن فعل من أهل الإسلام على هذا الوجه استحق الوعيد دون الثناء»[(٢)].

وقال ابن الأثير (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح حديث: «الطيرة شرك، وما منا إلا، ولكن اللَّه يذهبه بالتوكل»: «وإنما جعل الطيرة من الشرك لأنهم كانوا يعتقدون أن التطير يجلب لهم نفعًا أو يدفع عنهم ضرًّا إذا عملوا

(١) المنهاج للحليمي ٢/ ٢٠.
(٢) شعب الإيمان للبيهقي ٢/ ٦١.

**بموجبه، فكأنهم أشركوه مع اللَّه في ذلك»**[١].

وبهذه النقول من علماء الشافعية الأعلام يتجلى حكم الطيرة، وأنها تنافي كمال التوحيد، إلا إذا اعتقد المتطيِر أن المتطيَر به مؤثر في الخير أو الشر، فهذا شرك باللَّه ينقض التوحيد من أساسه.

وإلى هذا التفصيل في حكم التطير أشار حفيد التفتازاني (٩١٦هـ)[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «**اعلم أنه من اعتقد أن تلك الأمور أسباب للآثار المترتبة عليها، ولم يضف التدبير إلى اللَّه فهو كافر، وإن علم أن اللَّه هو المؤثر لكنه أضاف ترتب الآثار إلى تلك الأمور بحسب التجربة العادية، فإن وطّن نفسه على ذلك أساء وإن نالته الطيرة واستعاذ به تعالى من الشر ومضى في فعله لم يضره ما وجد في نفسه، وإلا فهو آخذ به، وربما وقع به ذلك المكروه عقوبة له»**[٣].

ومثله قال المناوي (١٠٣١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح: «**الطيرة شرك**»: «**أي: من الشرك؛ لأن العرب كانوا يعتقدون أن ما يتشاءمون به سبب يؤثر في حصول المكروه، وملاحظة الأسباب في الجملة شرك خفي،**

---

(١) النهاية في غريب الحديث لابن الاثير ٢/ ١٣٥.

(٢) هو: سيف الدين أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين مسعود الهروي الشافعي، المعروف بحفيد التفتازاني، قتله الشاه إسماعيل الصفوي مع جماعة من العلماء بهراة عام ٩١٦، من مؤلفاته: الدر النضيد، والفوائد والفرائد، وشرح وقاية الرواية، وغيرها. تراجع ترجمته في: كشف الظنون لحاجي خليفة ١/ ٤٧٥، ومعجم المؤلفين لكحالة ١/ ٣٢٥، والأعلام للزركلي ١/ ٢٧٠.

(٣) الدر النضيد لحفيد التفتازاني، ص: ٦٤.

**فكيف إذا انضم إليها جهالة فاحشة، وسوء اعتقاد، ومن اعتقد أن غير اللَّه ينفع أو يضر استقلالًا فقد أشرك»**[١].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

مما جاء في تقريرات أئمة الحنابلة -رحمهم اللَّه- في بيان حرمة التطير، وأنه ليس لها من الأمر شيء ما يأتي:

قد بيّن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ الصفة التي كان يتطير بها العرب في الجاهلية، وأوضح أنها لا تضر شيئًا. قال أبو داود السجستاني: سمعت أحمد (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول في حديث: **«أقروا الطير على مكناتها»**[٢]، قال: **«كان أحدهم -يعني: أهل الجاهلية- يريد الأمر فيثير الطير، يعني: يتفاءلُ إن جاء عن يمينه كذا، وإن جاء عن يساره قال: كذا، فقال النبي ﷺ: «أقروا الطير»؛ أي: «على مكناتها»؛ أي: إنها لا تضركم»**[٣].

وقال أبو الفرج ابن الجوزي (٥٩٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ معرفًا الطيرة: **«الطيرة: التشاؤم، وكانت العرب تزجر الطير، فإذا مرت من الشمال تطيرت فأبطل رسول اللَّه ﷺ ذلك»**[٤].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«وأما الطيرة بأن يكون قد بدأ في**

---

(١) فيض القدير للمناوي ٤/ ٢٩٤.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية أبي داود، ص: ٣٨٠.

(٤) غريب الحديث لابن الجوزي ٢/ ٤٨.

فعل أمر وعزم عليه، فيسمع كلمة مكروهة مثل: «ما يتم» فيتركه، فهذا منهي عنه»[١].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «التطير هو التشاؤم من الشيء المرئي أو المسموع، فإذا استعملها الإنسان فرجع بها من سفره، وامتنع بها مما عزم عليه، فقد قرع باب الشرك بل ولجه، وبرئ من التوكل على اللَّه، وفتح على نفسه باب الخوف والتعلق بغير اللَّه»[٢].

وبيَّن حكمها بقوله: «فإن الطيرة نوع من الشرك»[٣].

وبيَّن ابن رجب (٧٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الطيرة لا تمنع نفوذ القضاء والقدر حيث قال: «الطيرة من أعمال أهل الشرك والكفر، وقد حكاها اللَّه تعالى في كتابه عن قوم فرعون، وقوم صالح، وأصحاب القرية التي جاءها المرسلون... والبحث عن أسباب الشر: من النظر في النجوم ونحوها، من الطيرة المنهي عنها، والباحثون عن ذلك غالبًا لا يشتغلون بما يدفع البلاء من الطاعات، بل يأمرون بلزوم المنزل وترك الحركة، وهذا لا يمنع نفوذ القضاء والقدر»[٤].

وقال سليمان بن عبد اللَّه آل الشيخ (١٢٣٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقلًا عن ابن القيم مختصرًا: «فأوضح ﷺ لأمته الأمر، وبين لهم فساد الطيرة؛

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ١/ ٢٧.

(٢) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ٢/ ٢٤٦.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٣٤.

(٤) لطائف المعارف، ص: ١٤٢-١٤٣.

ليعلموا أن اللَّه سبحانه لم يجعل لهم عليها علامة، ولا فيها دلالة، ولا نصبها سببًا لما يخافونه ويحذرونه، ولتطمئن قلوبهم، وتسكن نفوسهم إلى وحدانيته تعالى التي أرسل بها رسله، ونزل بها كتبه، وخلق لأجلها السماوات والأرض، وعمر الدارين: الجنة والنار بسبب التوحيد، فقطع ﷺ علق الشرك من قلوبهم، لئلا يبقى فيها علق منها، ولا يتلبسوا بعمل من أعمال أهل النار البتة. فمن استمسك بعروة التوحيد الوثقى، واعتصم بحبله المتين، وتوكل على اللَّه، قطع هاجس الطيرة من قبل استقرارها، وبادر خواطرها من قبل استمكانها. قال عكرمة: «كنا جلوسًا عند ابن عباس فمر طائر يصيح. فقال رجل من القوم: خير خير. فقال ابن عباس: لا خير ولا شر» فبادره بالإنكار عليه لئلا يعتقد تأثيره في الخير والشر. وخرج طاووس مع صاحب له في سفر، فصاح غراب، فقال الرجل: خير، فقال طاووس: وأي خير عند هذا؟ لا تصحبني. انتهى ملخصًا»[١].

فتبين مما سبق: أن أئمة المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه- قد قرَّروا أنَّ المتطير تعلق قلبه بغير اللَّه، وهذا نوع من أنواع الشرك.

- **المثال الثامن عشر: الرِّياء:**

**الرِّياء لغة**: من رَاءَى، فتقول راءَيْت الرجلَ مُراآةً ورِياءً: أَرَيْته أَنِّي على خلاف ما أَنا عليه، وفلان مُراءٍ، وقومٌ مُراؤُونَ، والاسم الرِّياءُ.

---

(١) تيسير العزيز الحميد (ص: ٣٦٦).

يقال: فَعَلَ ذلك رِياءً وسُمْعَةً(١).

**وشرعًا: «هو إيقاع العبادة يُقصدُ بها النَّاس»**(٢).

**وقيل: «الرياء طلب ما في الدنيا بالعبادة، وأصله طلب المنزلة في قلوب الناس»**(٣).

**والمرائي: «هو الذي يرائي الناس بالعمل الذي هو في الظاهر للّه، وفي الباطن عامله مراده به حمد الناس عليه»**(٤).

وليس بخافٍ أن الإخلاص يعتبر الحد الفاصل بين الإيمان والشرك، وهو مقصد دعوة الأنبياء جميعهم، فكلهم دعوا إلى إخلاص العبادة للَّه تعالى، وأن لا يشرك معه أحدٌ في العبادة أو النية أو القصد، فالإخلاص هو أساس هذا الدين، وعليه مدار قبول الأعمال، وبه تفسر كلمة التوحيد «لا إله إلا اللَّه».

والرِّياء ينافي الإخلاص، ويحبط العمل، ويفسد الطاعة، ولا ينال صاحبه الأجر يوم القيامة.

**ومن الأدلة على ذلك:**

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

---

(١) لسان العرب (١٤/ ٢٩١) مختار الصحاح (ص: ٢٦٧)

(٢) الذخيرة للقرافي ١٣/ ٢٥١.

(٣) تفسير القرطبي ٢٠/ ١٢.

(٤) تفسير ابن جرير ٣/ ٦٤.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول اللّٰه ﷺ: «**قال اللّٰه -تبارك وتعالى-: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملًا أشرك فيه معي غيري، تركته وشركه**»[١].

وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: خرج علينا رسول اللّٰه ﷺ ونحن نتذاكر المسيح الدجال، فقال: «**ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال؟، قال: قلنا: بلى. فقال: الشرك الخفي، أن يقوم الرجل يصلي فيزين صلاته لما يرى من نظر رجل**»[٢].

وقد بيَّن علماء وأئمَّة المذاهب حرمة الرياء، وأنه مبطل لعمل صاحبه لمنافاته للإخلاص، ومن كلامهم في ذلك:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

بيّن علماء الحنفيَّة أنَّ الرياء ينافي إخلاص العبادة للّٰه تعالى، ويبطل أجر العمل الذي خالطه أو شابه، ويتحمل صاحبه الوزر والإثم في الآخرة.

**قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ)** رحمه الله: «**والرّياء إذا وقع في عمل من الأعمال؛ فإنه يُبطل أجره، وكذا العُجب**»[٣].

**وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ)** رحمه الله **في شرح قول أبي حنيفة:**

(١) أخرجه مسلم برقم: (٢٩٨٥).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم: (٤٢٠٤)، وحسنه الألباني في مشكاة المصابيح (٣/ ١٤٦٦)، برقم: (٥٣٣٣).

(٣) الفقه الأكبر بشرح القاري، ص: ١٦٧.

[فإنه يُبطل أجره]: «أي: أجر ذلك العمل، بل يثبت وزره؛ حيث ظلم نفسه بوضع الشيء في غير موضعه، قال اللَّه تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]؛ أي: لا شركًا جليًّا ولا خفيًّا.

وفيه إيماءٌ إلى أنه إذا قصدَ الرياء والسُمعة، وقصَد الطاعةَ والعبادة جميعًا، يوصف بالشركة مطلقًا؛ لغلبة أحدهما على الآخر، أو التسوية بينهما؛ فإنه يبطل أجره ويثبت وزره؛ لعموم حديث «من كان أشرك أحدًا في عمل عمله للَّه، فليطلب ثوابه مما سواه، فإن اللَّه أغنى الشركاء عن الشرك»[١]. . . »[٢].

وقال أبو البركات النسفي (٧١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾: «هو نهيٌ عن الشرك، وعن الرّياء، قال ﷺ: «اتقوا الشرك الأصغر»، قالوا: وما الشرك الأصغر؟ قال: «الرِّياء»[٣]. . . »[٤].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]؛ أي: أخلصه وأصوبه، فالخالص أن يكون لوجه اللَّه، والصواب أن يكون على السنة»[٥].

---

(١) أخرجه الترمذي في جامعه، برقم: ٣١٥٤، وحسنه الألباني.

(٢) الفقه الأكبر بشرح القاري، ص: ١٦٧.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند برقم ٢٣٦٣٠، وصححه الألباني في صحيح الجامع، برقم: ١٥٥٥.

(٤) تفسير مدارك التنزيل ٣/ ٢٧.

(٥) المصدر السابق ٤/ ٢٧٣، وقد روي هذا التفسير عن الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ، كما ذكره العلامة ابن القيم في مدارج السالكين ١/ ٩٥، والنعمان خير الدين الألوسي في جلاء=

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

ممَّا جاء عن أئمَّة المالكيَّة في الكلام على خطورة الرياء:

**قال ابن بطال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والرياء ينقسم قسمين: فإن كان الرياء في عقد الإيمان فهو كفر ونفاق، وصاحبه في الدرك الأسفل من النار،... وإن كان الرياء لمن سلم له عقد الإيمان من الشرك، ولحقه شيء من الرياء في بعض أعماله، فليس ذلك بمخرج من الإيمان، إلا أنه مذموم فاعله؛ لأنه أشرك في بعض أعماله حَمْدَ المخلوقين مع حَمْدِ ربه، فَحُرم ثواب عمله ذلك»[١].**

**وقال أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويلي هذا -الشرك الأكبر- في الرتبة: الإشراك في العبادة، وهو الرياء»[٢].**

**وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المخلص في عباداته هو الذي يخلصها من شوائب الشرك والرياء، وذلك لا يتأتى له إلا بأن يكون الباعث له على عملها التقرب إلى اللَّه تعالى، وابتغاء ما عنده، فأما إذا كان الباعث عليها غير ذلك من أعراض الدنيا فلا يكون عبادة، بل يكون مصيبة موبقة لصاحبها، فإما كفر: وهو الشرك الأكبر، وإما رياء: وهو الشرك الأصغر»[٣].**

**وقال ابن جزي (٧٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ**

---

= العينين، ص: ٤٧٦.

(١) شرح البخاري ١/ ١١٣.

(٢) المفهم ٦/ ٦١٥.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٧٤٢.

﴿صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]: «أي: لا أريد بأعمالي غير اللَّه، فيكون نفيًا للشرك الأصغر، وهو الرياء، ويحتمل أن يريد: لا أعبد غير اللَّه، فيكون نفيًا للشرك الأكبر»(١).

• **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

وممَّا جاء عن أئمَّة الشافعية في بيان حرمة الرياء وقدحه في التوحيد:

**قول ابن جرير الطبري (٣١٠هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۖ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا ۖ لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٦٤]: «**أما الصفوان الذي عليه تراب، فأصابه المطر، فذهب ترابه، فتركه صلدًا. فكذلك هذا الذي ينفق ماله رياء الناس، ذهب الرياءُ بنفقته، كما ذهب هذا المطر بتراب هذا الصفا فتركه نقيًّا، فكذلك تركه الرياء لا يقدر على شيء مما قدم، فقال للمؤمنين: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ﴾ فتبطل كما بطلت صَدقة الرياء**»(٢).

**وقال سراج الدين عمر بن علي ابن الملقن الشافعي (٨٠٤هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فالرياء يبطل الصدقة وجميع الأعمال؛ لأن المرائي إنما يفعل ذلك من أجل الناس ليحمدوه على عمله، فلم يحمده اللَّه تعالى حين**

(١) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي ٢/ ٥٠.
(٢) جامع البيان للطبري ٥/ ٥٢٧.

رضي بحمد الناس عوضًا من حمد اللَّه وثوابه، وراقب الناس دون ربه، قَالَ -عليه أفضل الصلاة والسلام-: «من عمل عملًا أشرك فيه غيري فهو له، وأنا أغنى الشركاء عن الشرك[١]»؛ وجاء في الحديث أن الرياء: الشرك الأصغر، وكذلك المن والأذى يبطلان الصدقة؛ لأن المنان بها لم ينو اللَّه فيها ولا أخلصها لوجهه تعالى، ولا ينفع عمل بغير نية...»[٢].

وقال ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكبيرة الثانية: الشرك الأصغر، وهو الرياء، قد شهد بتحريمه الكتاب والسُّنة، وانعقد عليه إجماع الأمة... وذكر الأدلة. ثم قال: وحد الرياء المذموم: إرادة العامل بعبادته غير وجه اللَّه تعالى، كأن يقصد اطلاع الناس على عبادته وكماله، حتى يحصل له منهم نحو مال أو جاه أو ثناء... وأنواع الرياء بالأعمال لا تنحصر، وربما أن المرائي من شدة حرصه على إحكام الرياء وإتقانه يتألف ذلك بفعله في خلواته؛ ليكون ذلك خلقًا له في الملإ، لا للخوف من اللَّه تعالى، والحياء منه...»[٣].

وقال الهيتمي أيضًا: «الرياء ينقسم إلى درجات متفاوتة في القبح، فأقبحها الرياء في الإيمان، وهو شأن المنافقين الذين أكثر اللَّه من ذمهم في كتابه العزيز وتوعدهم بقوله -عز قائلًا-: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]... ويليهم المراؤون بأصول العبادات الواجبة، كأن يعتاد تركها في الخلوة، ويفعلها في الملأ خوف المذمة،

(١) تقدم تخريجه قريبًا.
(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٠/ ٢٦٤).
(٣) الزواجر عن اقتراف الكبائر للهيتمي (١/ ٧٠).

وهذا أيضًا عظيم عند اللَّه تعالى لإنبائه على غاية الجهل، وأدائه إلى أعلى أنواع المقت، ويليهم المراؤون بالنوافل، كأن يعتاد ذلك فيها وحدها خوف الاستنقاص بعدم فعلها في الملأ، وإيثارًا للكسل، وعدم الرغبة في ثوابها في الخلوة، ويليهم المراؤون بأوصاف العبادات: كتحسينها وإطالة أركانها، وإظهار التخشع فيها، واستكمال سائر مكملاتها في الملإ، والاقتصار في الخلوة على أدنى واجباتها، خوف إيثار ما ذكر في النوافل، فهذا محظور أيضًا؛ لأن فيه كالذي قبله تقديم المخلوق على الخالق»[١].

وقد فسر كثير من علماء الشافعية الشرك الوارد في قول اللَّه تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠] بالرياء[٢].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

ممَّا جاء عن أئمَّة الحنابلة في الكلام على حرمة الرياء ومنافاته للإخلاص:

ما قاله الفضل بن زياد: سألتُ أبا عبد اللَّه -يعني: أحمدَ (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ- عن النِّيَّة في العمل، قلت: كيف النيةُ؟ قال: «يُعالج نفسَه، إذا أراد عملًا لا يريدُ به النّاس»[٣].

---

(١) المصدر السابق (١/ ٧٤).

(٢) كالطبري في جامع البيان، والثعلبي في الكشف والبيان، والبغوي في معالم التنزيل، والرازي في مفاتح الغيب، والبيضاوي في أنوار التنزيل، وابن كثير في تفسير القرآن العظيم، والسيوطي في الدر المنثور، وغيرهم في مصنفاتهم.

(٣) أورده ابن رجب في جامع العلوم والحكم ١/ ٦٤.

وقال أبو داود السجستاني[١] (٢٧٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الرياء هو من جنس الشرك، أو مبدأ الشرك. والشرك أعظم الفساد، كما أن التوحيد أعظم الصلاح»[٢].

وقال أبو الفرج ابن الجوزي (٥٩٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأكثر ما يلبس به إبليس على العباد والزهاد خفي الرياء، فأما الظاهر من الرياء فلا يدخل في التلبيس، مثل إظهار النحول وصفار الوجه وشعث الشعر ليستدل به على الزهد، وكذلك خفض الصوت لإظهار الخشوع وكذلك الرياء بالصلاة والصدقة ومثل هذه الظواهر لا تخفى، وإنما نشير إلى خفي الرياء، وقد قال النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»[٣]، ومتى لم يرد بالعمل وجه اللَّه لم يقبل»[٤].

وأوضح ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الرياء ينافي تحقيق الشهادتين، حيث يقول: «وأصل الإسلام: أشهد أن لا إله إلا اللَّه وأن محمدًا رسول اللَّه، فمن طلب بعباداته الرياء والسمعة فلم يحقق شهادة أن لا إله إلا اللَّه، ومن خرج عما أمره به الرسول من الشريعة وتعبد

(١) سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزدي، أبو داود السجستاني، الإمام، من كبار تلاميذ الإمام أحمد، وله عنه مسائل جليلة في الفقه والحديث، وأحد أصحاب كتب الحديث الستّة المشهورة، توفي سنة: ٢٧٥هـ. تراجع ترجمته في: تاريخ بغداد ٩/ ٥٥، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٠٣، وطبقات الحنابلة ١/ ٤٢٧-٤٢٨.

(٢) مجموع الفتاوى ١٨/ ١٦٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: ١.

(٤) تلبيس إبليس ١/ ١٤٧.

**بالبدعة فلم يحقق شهادة أن محمدًا رسول اللَّه»**[١] .

**وقال** رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أن الرياء محبط للعمل: **«فالسالك طريق الزهادة والعبادة إذا كان متبعًا للشريعة في الظاهر وقصد الرياء والسمعة وتعظيم الناس له كان عمله باطلًا لا يقبله اللَّه»**[٢] .

**وقال ابن رجب (٧٩٥هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا عاقبة الرياء يوم القيامة: **«أول من تسعّر به النار من الموحدين العباد المراؤون بأعمالهم، أولهم العالم والمجاهد والمتصدق للرياء؛ لأن يسير الرياء شرك»**[٣] .

**وقال** رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أقسام العمل الذي لا يريد به صاحبه وجه اللَّه: **«واعلم أن العمل لغير اللَّه أقسام: فتارة يكون رياء محضًا، بحيث لا يراد به سوى مراءات المخلوقين لغرض دنيوي، كحال المنافقين في صلاتهم، كما قال اللَّه:** ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ﴾ [الماعون: ٤-٦]، **وكذلك وصف اللَّه تعالى الكفار بالرياء المحض في قوله:** ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [الأنفال: ٤٧]، **وهذا الرياء المحض لا يكاد يصدر عن مؤمن في فرض الصلاة والصيام، وقد يصدر في الصدقة الواجبة والحج وغيرهما من الأعمال الظاهرة، أو التي يتعدى نفعها، فإن الإخلاص فيها**

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٦١٧-٦١٨).

(٢) المصدر السابق ١١/ ٦١٣.

(٣) كلمة الإخلاص، ص: ٣٩، نقلًا عن كتاب: ابن رجب وأثره في تقرير عقيدة السلف ١/ ٣٩٧.

عزيز، وهذا العمل لا يشك مسلم أنه حابط، وأن صاحبه يستحق المقت من اللَّه والعقوبة. وتارة يكون العمل للَّه ويشاركه الرياء، فإن شاركه من أصله فالنصوص الصحيحة تدل على بطلانه وحبوطه أيضًا»(١).

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ): «اعلم أن الإخلاص للَّه أساس الدين، وروح التوحيد والعبادة، وهو أن يقصد العبد بعمله كله وجه اللَّه وثوابه وفضله، فيقوم بأصول الإيمان الستة، وشرائع الإسلام الخمس، وحقائق الإيمان التي هي الإحسان، وبحقوق اللَّه، وحقوق عباده، مكملًا لها، قاصدًا بها وجه اللَّه والدار الآخرة، لا يريد بذلك رياء ولا سمعة ولا رياسة ولا دنيا، وبذلك يتم إيمانه وتوحيده. ومن أعظم ما ينافي هذا: مراءاة الناس والعمل لأجل مدحهم وتعظيمهم، أو العمل لأجل الدنيا، فهذا يقدح في الإخلاص والتوحيد.

واعلم أن الرياء فيه تفصيل: فإن كان الحامل للعبد على العمل قصد مراءاة الناس، واستمر على هذا القصد الفاسد، فعمله حابط، وهو شرك أصغر، ويخشى أن يتذرع به إلى الشرك الأكبر. وإن كان الحامل على العمل إرادة وجه اللَّه مع إرادة مراءاة الناس، ولم يقلع عن الرياء بعمله، فظاهر النصوص أيضًا بطلان هذا العمل. وإن كان الحامل للعبد على العمل وجه اللَّه وحده، ولكن عرض له الرياء في أثناء عمله، فإن دفعه وخلص إخلاصه للَّه لم يضره، وإن ساكنه واطمأن إليه نقص العمل، وحصل لصاحبه من ضعف الإيمان والإخلاص بحسب ما قام في قلبه من

(١) جامع العلوم والحكم ١/ ٧٩.

**الرياء، وتقاوم العمل للَّه وما خالطه من شائبة الرياء. والرياء آفة عظيمة، ويحتاج إلى علاج شديد، وتمرين النفس على الإخلاص، ومجاهدتها في مدافعة خواطر الرياء والأغراض الضارة، والاستعانة باللَّه على دفعها، لعل اللَّه يخلص إيمان العبد ويحقق توحيده»**(١) .

فتبين مما سبق: أن أئمة المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه- قد قرَّروا حرمة الرياء، ومنافاته للتوحيد، وأن كل عمل لا يراد به وجه اللَّه فهو باطل لا ثمرة له في الدنيا والآخرة.

**● المثال التاسع عشر: طاعة غير اللَّه في التحليل والتحريم:**

من معاني توحيد الألوهية، وجوب إفراد اللَّه تعالى بالعبادة والطاعة، والقبول التام لكل ما جاء به نبيه ﷺ، وإن من لوازم «لا إله إلا اللَّه» عدم طاعة غير اللَّه -تبارك وتعالى- في التحليل والتحريم، فليس لأحد سوى اللَّه ﷻ حق في التحليل والتحريم؛ لأن ذلك من خصائص ربوبية اللَّه ﷻ، فمن أطاع أحدًا في التحليل والتحريم فقد اتخذه ربًّا من دون اللَّه ﷻ.

**ومما يدل على ذلك:**

قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ﴾ [التوبة: ٣١].

**وعن عدي بن حاتم رضي الله عنه، قال: أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب. فقال: «يا عدي، اطرح عنك هذا الوثن»، وسمعته يقرأ في سورة**

(١) القول السديد شرح كتاب التوحيد (ص: ١٢٩-١٣٠).

براءة: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ قال: **«أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئًا استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئًا حرموه»**(١).

وقد بيَّن علماء وأئمة المذاهب الأربعة خطورة هذا الأمر العظيم؛ وهو طاعة المخلوق في التحليل والتحريم، كما يتضح ذلك من خلال التقريرات التالية:

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قد نصّ علماء الحنفية على أن هذه الخصلة الذميمة من أبرز سمات اليهود، حيث أطاعوا أحبارهم ورهبانهم في غير طاعة اللَّه(٢).

**قال أبو بكر الجصّاص (٣٧٠هـ)**(٣) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا﴾ [التوبة: ٣١]: **«كانوا -أي: الأحبار والرهبان- إذا حرّموا عليهم شيئًا حرّموه، وإذا أحلّوا شيئًا استحلّوه»** ثم ذكر

---

(١) أخرجه الترمذي برقم: ٣٠٩٥، وحسنه الألباني في غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (ص: ١٩) برقم ٦.

(٢) انظر: أحكام القرآن للجصاص ٣/ ١٥٣، وتفسير بحر العلوم للسمرقندي ٢/ ٤٥-٤٦، وتفسير المدارك للنسفي ٢/ ١٢٤، وروح المعاني للألوسي ١٠/ ٨٣.

(٣) هو أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي، المعروف بالجصاص، الإمام الفقيه المفسر، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، وله العديد من المؤلفات منها: أحكام القرآن، وشرح الأسماء الحسنى، توفي سنة: ٣٧٠هـ. تراجع ترجمته في: الطبقات السنية في تراجم الحنفية للغزي ١/ ٤١٢-٤١٥، والجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ١/ ٢٢٠.

حديث عدي بن حاتم، ثم قال: «ولـمّا كان التحليل والتحريم لا يجوز إلا من جهة العالم بالمصالح، ثم قلّد هؤلاء أحبارَهم ورهبانَهم في التحليل والتحريم، وقبلوه منهم، وتركوا أمر اللَّه فيما حرّم وحلّل، صاروا متخذين لهم أربابًا؛ إذْ نزّلوهم في قبول ذلك منهم منزلة الأرباب»(١).

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: «وقد ذم اللَّه تعالى أهل الكتاب على هذا الوصف فقال: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا﴾ [التوبة: ٣١]، رُوِيَ عن حذيفة رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره أنه قال: لم يعبدوهم من دون اللَّه، ولكنهم أحلّوا لهم وحرموا عليهم فاتبعوهم، وهذا المعنى قاله رسول اللَّه ﷺ لعديّ بن حاتم، وحديثه في المسند والترمذي مطولًا، وهم قصدوا تعظيمَ المسيح وأحبارهم ورهبانهم بجهل، فأشركوا بهم وأعرضوا عن اتباعهم فيما أمروهم به ونهوهم عنه، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا، وكذلك الغلاة في بعض الصحابة أو الأئمة أو المشايخ يقصدون تعظيمهم لكن بجهل؛ فإنهم ينزلونهم منزلة الرسول ﷺ، وإن لم يسموهم رسلًا، ولكنهم يعاملونهم معاملة الرسول ﷺ، بل قد يفضى بهم إلى إنزالهم منزلة الربوبية لجهلهم وهم لايشعرون»(٢).

وقال أيضًا: «فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره،

---

(١) أحكام القرآن ٣/ ١٥٣، وانظر أيضًا: تفسير بحر العلوم للسمرقندي ٢/ ٤٥، وتفسير مدارك التنزيل للنسفي ٢/ ٣٤.

(٢) الاتباع، لابن ابي العز الحنفي ص: ٨١-٨٢.

وتلقّي خبره بالقبول والتصديق، دون أن نعارضه بخيال باطل نسميه معقولًا، أو نحمله شبهة أو شكًا، أو نقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فنوحّده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما نوحّد المرسِل بالعبادة والخضوع والذلّ والإنابة والتوكل.

فهما توحيدان: لا نجاة للعبد من عذاب اللَّه إلا بهما: توحيد المرسِل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا نحاكم إلى غيره، ولا نرضى بحكم غيره، ولا نوقّف تنفيذ أمره وتصديق خبره على عرضه على قول شيخه وإمامه، وذوي مذهبه وطائفته ومن يعظّمه»[١].

وقال الشاه ولي اللَّه الدهلوي (١١٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن أقسام الشرك: أنهم كانوا يتخذون أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون اللَّه تعالى، بمعنى أنهم كانوا يعتقدون أن ما أحله هؤلاء حلالٌ لا بأس به في نفس الأمر، وأن ما حرمه هؤلاء حرامٌ يُؤاخذون به في نفس الأمر، ولمّا نزل قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ﴾ سأل عديّ بن حاتم رسولَ اللَّه ﷺ عن ذلك فقال: «كانوا يحلّون لهم أشياء فيستحلّونها، ويحرّمون عليهم أشياء فيحرّمونها»[٢]، وسِرُّ ذلك أن: التحليل والتحريم عبارة عن تكوين نافذ في الملكوت، وهذا من صفات اللَّه تعالى»[٣].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) حجة اللَّه البالغة ١/ ٦٢.

**وقال الخجندي (١٣٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحلّ اللَّه أو تحليل ما حرّمه اللَّه، فقد اتخذهم أربابًا»**، واستشهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لذلك بقول النبي ﷺ لعدي بن حاتم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[(١)].

**وقال أيضًا: «فالحاكم الحق حقيقةً هو اللَّه وحده، وهو المشرّع وحده، وهو المحلّل وحده، وهو المحرّم وحده، فلا حاكم إلا اللَّه، ولا مشرّع إلا اللَّه، ولا محلِّل إلا اللَّه، ولا محرِّم إلا اللَّه، فمن حكم بحلّ شيء لم يُحِلَّه اللَّه، أو حكم بحرمة شيء لم يحرمه اللَّه، أو شرع ما لم يأذن به اللَّه، فقد أشرك بالله»**[(٢)].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

ممَّا جاء عن أئمَّة المالكية في الكلام على طاعة غير اللَّه في التحليل والتحريم:

**ما قاله ابن عطية (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير:** ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، **وسماهم** ﴿أَرْبَابًا﴾ **وهم لا يعبدوهم، لكن من حيث تلقوا الحلال والحرام من جهتهم، وهو أمر لا يتلقى إلا من جهة اللَّه عَزَّ وَجَلَّ»**[(٣)].

ثم ذكر قصة عدي بن حاتم ثم قال مؤكدًا خطورة هذا العمل:

---

(١) مفتاح الجنة، ص: ٦٢.

(٢) مفتاح الجنة، ص: ٧٥-٧٦.

(٣) المحرر الوجيز ٥/ ٤٢.

«واحتج من يقول إن أهل الكتاب مشركون بقوله تعالى: ﴿عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾، والغير يقول: إن اتخاذ هؤلاء الأرباب ضرب ما من الإشراك»(١).

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير الآية السابقة: «قال أهل المعاني: جعلوا أحبارهم ورهبانهم كالأرباب حيث أطاعوهم في كل شيء»(٢).

قال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعۡبُدِ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ﴾ [مريم: ٤٤]؛ أي: طاعته للشيطان في الكفر والمعاصي، فذلك الشرك شرك طاعة، كما قال تعالى: ﴿أَلَمۡ أَعۡهَدۡ إِلَيۡكُمۡ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعۡبُدُواْ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ [يس: ٦٠](٣).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

حذَّر من ذلك علماء الشافعية في مصنفاتهم، ونذكر هنا نبذة يسيرة من أقوالهم في هذا:

قال اللالكائي (٤١٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد نقله قول اللَّه تعالى: ﴿لَّا تَعۡبُدُواْ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ﴾ [يس: ٦٠]: «لما عملوا بالمعاصي التي نهاهم اللَّه عنها، جعل ذلك عبادة الشيطان؛ لأن ذلك من شأنه، فأضاف ذلك إليه، لا أنهم قصدوا عبادته ولا إجلاله ولا إعظامه، وقال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ

(١) المصدر السابق ٥/ ٤٢.
(٢) تفسير القرطبي ٨/ ١٢٠.
(٣) أضواء البيان ٤/ ٢٨٦.

أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]: قال في التفسير: لم يعبدوهم، ولكنهم كانوا إذا حرموا شيئًا حرموه، وإذا أحلوا أحلوه، لا أنهم اتخذوهم أربابًا، ولكن أطاعوهم فسموا بذلك»(١).

وقال السمعاني (٤٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]: «فإن قال قائل: إنهم لم يعبدوا الأحبار والرهبان فأيش معنى قوله: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾؟ قلنا: معناه أنهم استحلوا ما أحلوا، وحرّموا ما حرموا، فهذا معنى عبادتهم»(٢).

وقال الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾: «إنهم كانوا يطيعونهم في التحليل والتحريم»(٣).

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لو أن رجلًا قَالَ: الخمر حلال، كان رادًا لكتاب اللَّه -تبارك وتعالى-»(٤).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة للالكائي ١/ ٤٥٥، برقم: ١٣٠٦.

(٢) تفسير السمعاني ١/ ٥٨.

(٣) مفاتح الغيب للرازي ٨/ ٩٧.

(٤) أحكام أهل الملل، ص: ٤٨٤.

يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦٠-٦١] الآيات: «وفي هذه الآيات أنواع من العبر من الدلالة على ضلال من يحاكم إلى غير الكتاب والسُّنة، وعلى نفاقه، وإن زعم أنه يريد التوفيق بين الأدلة الشرعية وبين ما يسميه هو «عقليات» من الأمور المأخوذة عن بعض الطواغيت من المشركين وأهل الكتاب وغير ذلك من أنواع الاعتبار»(١) . .

ثم وضح ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ متى تكون طاعة غير اللَّه كفرًا، ومتى لا تكون كفرًا، حيث يقول: «وهؤلاء الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا، حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم اللَّه وتحريم ما أحل اللَّه، يكونون على وجهين:

أحدهما: أن يعلموا أنهم بدلوا دين اللَّه فيتبعونهم على التبديل، فيعتقدون تحليل ما حرم اللَّه، وتحريم ما أحل اللَّه، اتباعًا لرؤسائهم، مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل، فهذا كفر، وقد جعله اللَّه ورسوله شركًا -وإن لم يكونوا يصلون لهم ويسجدون لهم- فكان من اتبع غيره في خلاف الدين مع علمه أنه خلاف الدين واعتقد ما قاله ذلك دون ما قاله اللَّه ورسوله؛ مشركًا مثل هؤلاء.

والثاني: أن يكون اعتقادهم وإيمانهم [بتحريم الحرام وتحليل

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٣١٧.

الحلال ثابتًا][1]، لكنهم أطاعوهم في معصية اللَّه، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاص؛ فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب. ثم ذلك المحرم للحلال والمحلل للحرام إن كان مجتهدًا قصده اتباع الرسول لكن خفي عليه الحق في نفس الأمر، وقد اتقى اللَّه ما استطاع؛ فهذا لا يؤاخذه اللَّه بخطئه، بل يثيبه على اجتهاده الذي أطاع به ربه.

ولكن من علم أن هذا خطأ فيما جاء به الرسول ثم اتبعه على خطئه، وعدل عن قول الرسول ﷺ، فهذا له نصيب من هذا الشرك الذي ذمه اللَّه لا سيما إن اتبع في ذلك هواه، ونصره باللسان واليد، مع علمه بأنه مخالف للرسول؛ فهذا شرك يستحق صاحبه العقوبة عليه»[2].

وقال حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد سمى اللَّه تعالى طاعة العلماء والأمراء في تحليل ما حرم اللَّه أو تحريم ما أحله، سمى ذلك عبادةً وأنه اتخاذٌ لهم أربابًا من دون اللَّه، فقال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، الآية، قال عدي بن حاتم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حين سمع رسول اللَّه ﷺ يتلوها: إنا لسنا نعبدهم قال: «أليس يحلون ما حرم اللَّه فتحلونه، ويحرمون ما أحل اللَّه فتحرمونه؟ قال: بلى قال: فتلك عبادتكم إياهم»[3]؛ ولهذا قال تعالى بعدها: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا

---

(١) العبارة في المطبوع هكذا: «بتحريم الحلال وتحليل الحرام ثابتًا»، ولا شك أنها منقلبة، وصوابها ما ذكر فوق، فإن المقصود بيان أن حال الصنف الثاني على خلاف الصنف الأول الذين يتابعون شيوخهم على تحريم الحلال، وتحريم الحرام، ويعتقدون ذلك.

(٢) مجموع الفتاوى ٧/ ٧٠-٧١.

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١] فإذا كان هذا في طاعة الأحبار والرهبان، فكيف في طاعة الشيطان فيما ينافي الوحي؟! فهل فوق هذا الشرك من كفر؟!»(١).

وقال صالح الفوزان حفظه اللَّه: «فمعنى ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]: أنهم أطاعوهم في تحليل الحرام وتحريم الحلال؛ فدلّ هذا على أن من أطاع مخلوقًا في تحليل ما حرّم اللَّه أو تحريم ما أحل اللَّه، فقد اتخذه ربًّا يعبده من دون اللَّه، وهذا ما يسميه العلماء بشرك الطاعة.

والشاهد من الآية للباب: أنها دلّت على أن من معنى لا إله إلّا اللَّه: أن لا يُطاع إلّا اللَّه ﷻ، وأن من أطاع أحدًا في تحليل ما حرم اللَّه، أو تحريم ما أحل اللَّه فقد اتخذه ربًّا من دون اللَّه.

لكن إذا كان يعتقد أن تحليل الحرام وتحريم الحلال أمر جائز، فهذا شرك أكبر يخرجه من الملّة، أما إذا لم يعتقد جواز هذا، بل يعتقد أن التحليل والتحريم حقٌّ للَّه ﷻ، ولكنه فعله من باب الهوى، أو من باب تحصيل بعض المصالح، فهذه معصية عظيمة، لكنها لا تصل إلى حد الشرك الأكبر فطاعة المخلوقين في تحليل الحرام وتحريم الحلال، لا تجوز أبدًا، لكن فيها تفصيل من حيث الكفر والشرك وعدم ذلك.

والحاصل من هذا كله: أن الآية الكريمة دلّت على أن مِن تفسير التّوحيد وشهادة أن لا إله إلّا اللَّه أن لا يُطاع إلّا اللَّه ﷻ في الحلال

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول ٢/ ٦٨٩-٦٩٠.

**والحرام، وأن من أطاع مخلوقًا في التحليل والتحريم فقد اتخذه ربًّا من دون اللَّه ﷻ.**

**فالتشريع حق للَّه ﷻ، لا يجوز أن يُطاع فيه أحد من المخلوقين غير الرسل، فمن أطاع أحدًا من المخلوقين في التشريع؛ فإنه قد اتخذه شريكًا للَّه ﷻ، وهذا من معنى لا إله إلَّا اللَّه وهو إفراد اللَّه تعالى بالطاعة في تحريم ما حرّمه وتحليل ما أحلّه»**[١].

- **المثال العشرون: الحلف بغير اللَّه:**

لقد حرم اللَّه جميع أنواع الشرك؛ لأنه إما ينقض التوحيد، أو يقدح فيه وينقصه، ومما حرمه من ذلك: الحلف بغير اللَّه، سواء كان الحلف بالنبي ﷺ، أو بالكعبة، أو بالأمانة، أو غير ذلك من الأمور المحترمة، لما في ذلك من تعظيم غير اللَّه تعظيمًا يشبه تعظيم اللَّه -تبارك وتعالى-، ولهذا سُمي شركًا، لكونه أشرك غير اللَّه مع اللَّه تعالى في تعظيمه بالقسم به.

**ومن الأدلة الدالة على ذلك:**

عن سعد بن عبيدة، أن ابن عمر سمع رجلًا يقول: لا والكعبة، فقال ابن عمر: لا يُحلَف بغير اللَّه، فإني سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: **«من حلف بغير اللَّه فقد كفر، أو أشرك»**[٢].

---

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد ١/ ١٣٠-١٣١.

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه، برقم: ١٥٣٥، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم: ١٥٣٥.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «**ألا من كان حالفًا فلا يحلف إلا بالله**»، فكانت قريش تحلف بآبائها، فقال: «**لا تحلفوا بآبائكم**»(١).

وعن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تحلفوا بالطواغيت، ولا بآبائكم**»(٢).

وعن ابن بريدة رضي الله عنه، عن أبيه رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من حلف بالأمانة فليس منا**»(٣).

وعن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه: أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**من حلف على يمين بملة غير الإسلام كاذبًا فهو كما قال، ومن قتل نفسه بشيء عُذِّب به يوم القيامة، وليس على رجل نذر في شيء لا يملكه**»(٤).

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تحلفوا بآبائكم، ولا بأمهاتكم، ولا بالأنداد، ولا تحلفوا إلا باللَّه، ولا تحلفوا باللَّه إلا وأنتم صادقون**»(٥).

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «**لأن أحلف باللَّه كاذبًا أحب إلي من**

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (٣٨٣٦)، ومسلم برقم: (١٦٤٦).

(٢) أخرجه مسلم برقم: (١٦٤٨).

(٣) أخرجه أبوداود برقم: (٣٢٥٣)، وصححه الألباني في الصحيحة برقم: (٣٢٥).

(٤) أخرجه البخاري برقم: (١٣٦٣)، ومسلم برقم: (١١٠).

(٥) أخرجه أبوداود برقم: (٣٢٤٨)، وقال الألباني في إرواء الغليل ٨/ ١٩٢، بعد أن ساق سنده عن طريق الطبراني: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

**أن أحلف بغيره صادقًا»**(١).

وقد حذَّر العلماء والأئمة من هذا الأمر العظيم الذي هو وسيلة وذريعة للشرك الأكبر الناقض للتوحيد من أصله، المقتلع له من جذوره، ومن ذلك ما في التقريرات التالية:

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يَحلِف إلَّا باللَّه متجرّدًا بالتوحيد والإخلاص»**(٢).

**وقال أبو بكر السرخسي**(٣) **(٤٩٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ**: عقب قول عبد اللَّه بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **«لأن أحلف باللَّه كاذبًا، أحب إلى من أن أحلف بغيره وأنا صادق»**(٤): **«ومراده بهذا المبالغة في النهي عن الحلف بغير اللَّه تعالى... فالحلف بغير اللَّه منهيٌ عنه، سواء كان كاذبًا أو صادقًا، وليس المراد الرخصة في الحلف باللَّه كاذبًا؛ فإن الكذب حرام من غير أن يؤكده باليمين، فكيف يرخص فيه مع التأكيد باليمين!»**(٥).

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٨/ ٤٦٩، برقم: ١٥٩٢٩، وصححه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٨/ ١٩١)، برقم (٢٥٦٢).

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ٣/ ٨.

(٣) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر السرخسي، الملقب بشمس الأئمة، الفقيه الأصولي الحنفي، من أكابر فقهاء الحنفية ومن طبقة المجتهدين في المسائل، توفي سنة: ٤٩٠هـ. تراجع ترجمته في: الفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوي، ص: ١٥٨، ومعجم المؤلفين لكحالة ٣/ ٥٢.

(٤) تقدم قريبًا.

(٥) المبسوط ٣٠/ ٢٣٦.

وقال محمد بن إسماعيل البدر الرشيد (٧٦٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «وفي المحيط قال علي الرازي: أخاف على من يقول: بحياتي وحياتك وما أشبه ذلك: الكفرَ؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢]، ولقوله -عليه الصلاة والسلام-: «من حلف بغير اللَّه فقد أشرك»[(١)] . . . وقال ابن مسعود: «لأن أحلف باللَّه كاذبًا أحب إليّ من أن أحلف بغيره صادقًا»[(٢)].

ونقل محمد أشرف بن أمير العظيم آبادي (١٣٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ملا علي القاري، وعن ابن الهمام، قولهما في حديث: (من حلف بغير اللَّه فقد أشرك) قال: «قال القاري: قيل معناه: من أشرك به غيره في التعظيم البليغ فكأنه مشرك إشراكًا جليًّا، فيكون زجرًا بطريق المبالغة. قال ابن الهمام: من حلف بغير اللَّه كالنبي والكعبة لم يكن حالفًا، لقوله ﷺ: (من كان حالفًا فليحلف باللَّه أو ليصمت) متفق عليه»[(٣)].

وقال الشاه ولي اللَّه الدهلوي (١١٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: تحت باب أقسام الشرك: «ومن ذلك: أنهم كانوا يعتقدون في أناسٍ: أنّ أسماءهم مباركة معظَّمة، وكانوا يعتقدون أن الحلف بأسمائهم على الكذب يستوجب حرمًا في ماله وأهله، فلا يقدِمون على ذلك، ولذلك كانوا يستحلفون بأسماء الشركاء بزعمهم، فنُهوا عن ذلك، وقال النبي ﷺ: «من حلف

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) ألفاظ الكفر بشرح الملا علي القاري، ص: ٢٢٧-٢٢٨، ونقلها عن علي الرازي ابن نجيم في البحر الرائق (٥/ ١٢٤). والأثر سبق تخريجه قريبًا.

(٣) عون المعبود وحاشية ابن القيم (٩/ ٥٧).

**بغير اللَّه فقد أشرك»[١] .**

وأورد إسماعيل الدهلوي (١٢٤٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تحت عنوان: «**الحلف بغير اللَّه إشراك بالله**» عدة أحاديث في تحريم الحلف بغير اللَّه، ثم قال: «**وقد دلت هذه الأحاديث على أن الحلف يضر بالإيمان والعقيدة، فإذا صدر هذا من مسلم، فليقل: لا إله إلا اللَّه**»[٢] .

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قد بين علماء المالكية حرمة الحلف بغير اللَّه تعالى[٣] ، ومن ذلك:

**قال الإمام مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «من كان حالفًا فليحلف باللَّه»[٤] .**

**وسئل رَحِمَهُ اللَّهُ: «عن الذي يحلف بحياتي، فكره ذلك، وقال: قال رسول اللَّه ﷺ: «من كان حالفًا فليحلف باللَّه، أو ليصمت»، وإنما هذا من حلف النساء والضعفاء من الرجال، أن يقول: بحياتي، وما أشبه ذلك، فكرهه»[٥] .**

**قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يجوز الحلف بغير اللَّه عَزَّ وَجَلَّ في شيء من الأشياء، ولا على حال من الأحوال، وهذا أمر مجتمع عليه،**

---

(١) حجة اللَّه البالغة ١/ ٦٢-٦٣، وانظر: مفتاح الجنة ص ٤٧.

(٢) رسالة التوحيد (تقوية الإيمان)، ص: ١٦٦.

(٣) إلاّ أنه خالف بعض المتأخرين منهم فقالوا بالكراهة، ذكره القرافي، ونقله عن ابن رشد في تقسيمه لليمين، انظر: الذخيرة ٤/ ٦.

(٤) المدونة الكبرى ١/ ٥٨٣.

(٥) البيان والتحصيل ١٨/ ٢٦.

وقد روى سعيد بن عبيدة، عن ابن عمر فيه حديثًا شديدًا، أنه سمع رسول اللَّه ﷺ يقول: «من حلف بغير اللَّه فقد أشرك» ذكره أبو داود وغيره، وروى محمد بن سيرين، عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لا تحلفوا بآبائكم ولا بأمهاتكم ولا بالأنداد، ولا تحلفوا إلا باللَّه، ولا تحلفوا باللَّه إلا وأنتم صادقون» . . . والحلف بالمخلوقات كلها في حكم الحلف بالآباء، لا يجوز شيء من ذلك»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي غير رواية يحيى عن مالك، أنه بلغه عن ابن عباس أنه كان يقول: لأن أحلف باللَّه بإثم أحب إلي من أن أظاهر، فالمظاهرة أن يحلف بغير اللَّه تعظيمًا للمحلوف به، فشبّه خلق اللَّه به في التعظيم... ومعناه: أن أحلف باللَّه فآثم؛ أي: فأحنث، أحب إلي من أن أحلف بغيره فأبر»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يجوز الحلف بغير اللَّه عَزَّ وَجَلَّ في شيء من الأشياء، ولا على حال من الأحوال، وهذا أمر مجتمع عليه»(٣).

وقال حسين بن غنّام الأحسائي المالكي(٤) (١٢٢٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن

---

(١) التمهيد ١٤/ ٣٦٦-٣٦٧.

(٢) الاستذكار ٥/ ١٨٢.

(٣) التمهيد ١٤/ ٣٦٦.

(٤) حسين بن بكر ابن غنام الأحسائي المالكي مذهبًا التميمي نسبًا. ولد ببلدة المبرز بالأحساء ونشأ بها وقرأ على علماء وقته في الأحساء، ثم نزح من الأحساء إلي مدينة الدرعية واستقر في الدرعية وجلس فيها لطلبة العلم يقرأون عليه «علم النحو والعروض»، فأخذ عنه جملة من علماء الدرعية. توفي بمدينة الدرعية سنة ١٢٢٥هـ. مشاهير علماء نجد وغيرهم (ص: ١٥٦)

ذلك الحلف بغيره، فمن حلف بغيره، معظمًا له تعظيم العبادة، فقد أجمع أهل الإسلام على كفره، وإن لم يقصد ذلك صار كفرًا دون كفر. ففي الحديث: «إن اللَّه ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم وأمهاتكم، من كان حالفًا فليحلف باللَّه أو ليصمت» هذا يروى في الصحاح»[(١)].

وقال مبارك بن محمد الميلي (١٣٦٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الاختلاف في حكم الحلف بغير اللَّه إنما هو مع سلامة الحالف من تعظيم المخلوق تعظيمًا من نوع تعظيم الخالق، وإن النهي حينئذ من فطام النفوس عن مألوفاتها الوثنية بالنظر لمن نشؤوا في الجاهلية، ومن سد الذرائع بالإضافة إلى من نشؤوا في الإسلام، فأما إن حل بالقلب تعظيم المخلوق كتعظيم الخالق؛ فجرى اللسان لذلك بتلك اليمين، وخشيت النفس في الحنث بها ما تخشاه في الحنث باللَّه؛ فهذه اليمين مظهر من مظاهر الشرك لا نزاع في ذلك ولا شك».

ثم ذكر حال عوام المسلمين مع الأيمان فقال: «نهى الرسول ﷺ عن الحلف بالمخلوق؛ فأبى أكثر الناس إلا الحلف به، وأغلظ في النهي، حتى بلغ به نهي الشرك والكفر، فأجروا هذه اليمين على ألسنتهم أكثر من اليمين باللَّه، وأمر من حلف باللَّه أن يصدق، فتلاعبوا باليمين الشرعية، واحترموا اليمين الشركية، وأمر من حُلف له باللَّه أن يرضى ويكل أمر الحالف إلى اللَّه... فلم يطمئنوا إلا للحلف بأوليائهم... وهكذا تراهم يعظمون الأيمان بأوليائهم ويخشون الحنث فيها أكثر من

---

(١) العقد الثمين في شرح أحاديث أصول الدين (ص: ١١٦)

تعظيم اليمين باللَّه وخشية الحنث فيها؛ فيحلفون باللَّه كاذبين في استخفاف وعدم مبالاة، ولا يقتنعون بيمين من حلف لهم باللَّه، ولا يكتفون بها، ولا يقدمون على الحلف بمرابطيهم وشيوخ طرقهم كذبًا، ولا يكذبون من حلف بهم، بل يمتقع لون الواحد منهم إذا حاول الحلف بهم أو سمع من أسرع إلى ذلك الحلف، وكم بلغنا أنهم يستحلفون باللَّه على الشيء فيسرعون إلى الحلف على خلاف الواقع، ثم يستحلفون بشيوخهم أو آبائهم على ذلك الشيء نفسه؛ فتخرس ألسنتهم، وتجف أرياقهم، ويعترفون بكذبهم في اليمين باللَّه ولا يستحون!! يا للَّه للمسلمين: ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

وليست هذه الحالة المنكرة خاصة بعصرنا أو مصرنا.

قال الشوكاني في «نيل الأوطار» عقب ذكر مفاسد البناء على القبور: «وقد توارد إلينا من الأخبار ما لا يشك معه أن كثيرًا من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم إذا توجهت عليه يمين من جهة خصمه؛ حلف باللَّه فاجرًا؛ فإذا قيل له بعد ذلك: احلف بشيخك ومعتقدك الولي الفلاني؛ تلعثم وتلكأ وأبى، واعترف بالحق!! وهذا من أبين الأدلة الدالة على أن شركهم قد بلغ فوق شرك من قال: إنه تعالى ثاني اثنين أو ثالث ثلاثة!!

فيا علماء الدين! ويا ملوك المسلمين! أي رزء للإسلام أشد من الكفر؟!»(١).

---

(١) رسالة الشرك ومظاهره (ص: ٤١٠)

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

**قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «من حلف بشيء غير اللَّه عَزَّ وَجَلَّ مثل أن يقول الرجل: والكعبة، وأبي كذا، وكذا ما كان، فحنث فلا كفارة عليه، ومثل ذلك قوله: لعمري، لا كفارة عليه، وكل يمين بغير اللَّه فهي مكروهة منهى عنها، من قبل قول رسول اللَّه ﷺ: «إن اللَّه ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، ومن كان حالفًا فليحلف باللَّه أو ليسكت»[(١)]. . . فكل من حلف بغير اللَّه كرهت له، وخشيت أن تكون يمينه معصية»[(٢)].**

ففي قول الإمام الشافعي هذا تصريح على أن من حلف بغير اللَّه كُره له، والكراهة هنا كراهة تحريم، كما فسّره بذلك أصحاب مذهب الإمام الشافعي[(٣)]، ويؤيد أن الكراهة كراهة التحريم، قوله: خشيت أن تكون يمينه معصية.

ويزداد تأكيد أن الكراهة هنا للتحريم قول الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: **«أصل النهي من رسول اللَّه ﷺ أن كل ما نهى عنه فهو محرم، حتى تأتي عنه دلالة تدل على أنه إنما نهى عنه لمعنى غير التحريم»[(٤)].**

**وقال الخطابي (٣٨٨هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح حديث: **«من حلف باللات**

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، برقم: ٦٦٤٧، ومسلم في صحيحه، برقم: ٤٢٣٣.
(٢) الأم للإمام الشافعي ٧/ ٦٤.
(٣) انظر: فتح العزيز بشرح الوجيز للرافعي ١٢/ ٢٣٥، وروضة الطالبين للنووي ٨/ ٧، وانظر كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في لفظ الكراهة عند السلف، وأن المقصود به التحريم ما لم يأت صارف له. إعلام الموقعين (١/ ٣٤).
(٤) الأم للإمام الشافعي ٧/ ٢٩١.

والعزى فليقل: لا إله إلا اللَّه»[١]: «إنما أوجب قول: لا إله إلا اللَّه على من حلف باللات والعزى شفقًا من الكفر أن يكون قد لزمه؛ لأن اليمين إنما تكون بالمعبود الذي يعظم، فإذا حلف بهما فقد ضاهى الكفار في ذلك، وأمر أن يتداركه بكلمة التوحيد المبرئة من الشرك»[٢].

وقال المقريزي (٨٤٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «من الشرك المباين لقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ الشرك به في اللفظ، كالحلف بغيره»[٣].

وقد فصّل أبو المعالي السويدي (١٢٣٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ الكلام في حكم الحلف بغير اللَّه، ثم قال: «فقد ظهر لك من جميع ما نقلته أنه متردد بين الإثم والكراهة، والإثم هو القريب، لظاهر الدليل، فيكون حرامًا ما لم يقترن به التعظيم، كتعظيم اللَّه؛ فيكون شركًا ظاهرًا، وعلى كل حال فهو من الشرك الأصغر عند عدم الاقتران»[٤].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال إسحاق بن منصور الكوسج للإمام أحمد (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «تكره أن يحلف الرجل بعتق أو طلاق أو مشي؟ قال: سبحان اللَّه وتعالى! من لا يكره ذلك! لا يُحلف إلا بالله»[٥].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، برقم: ٦٦٥٠، ومسلم في صحيحه، برقم: ٤٢٣٦.

(٢) إعلام الحديث للخطابي ٣/ ١٩١٨.

(٣) تجريد التوحيد المفيد للمقريزي، ص: ٢١.

(٤) العقد الثمين في بيان مسائل الدين للسويدي، ص: ١٤٥.

وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضمن كلامه على المنهيات: «ونهى أن يحلف الرجل بغير اللَّه»[١].

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يجوز الحلف بغير اللَّه وصفاته، نحو أن يحلف بأبيه أو الكعبة أو صحابي أو إمام»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ - معللًا قول النبي ﷺ: «من حلف فقال في حلِفه: باللات والعزى فليقل لا إله إلا اللَّه...»[٣] الحديث-: «لأن الحلف بغير اللَّه سيئة، والحسنة تمحو السيئة... ولأن من حلف بغير اللَّه فقد عظّم غير اللَّه تعظيمًا يشبه تعظيم الرب -تبارك وتعالى-، ولهذا سمي شركًا، لكونه أشرك غير اللَّه مع اللَّه تعالى في تعظيمه بالقسم به، فيقول: لا إله إلا اللَّه توحيدًا للَّه تعالى، وبراءة من الشرك»[٤].

ونقل ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ إجماع الصحابة على تحريم ذلك فقال: «ذكر غير واحد الإجماع على أنه لا يقسم بشيء من المخلوقات، وذكروا إجماع الصحابة على ذلك، بل ذلك شرك منهي عنه»[٥].

وبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر أن الحالف بغير اللَّه لم تنعقد يمينه، ولو كان المحلوف به معظمًا، حيث قال: «فمن حلف بشيخه، أو بتربته، أو

---

(١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، رواية الكوسج ٥/ ٢٤٧٤.
(٢) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة لابن بطة، ص: ٢٣٦.
(٣) المغني في فقه الإمام أحمد ١١/ ١٦٣.
(٤) تقدم تخريجه قريبًا.
(٥) المغني في فقه الإمام أحمد ١١/ ١٦٤.
(٦) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ص: ٢٣٦.

بحياته، أو بحقه على اللَّه، أو بالملوك، أو بنعمة السلطان، أو بالسيف، أو بالكعبة، أو أبيه، أو تربة أبيه، أو نحو ذلك، كان منهيًّا عن ذلك، ولم تنعقد يمينه باتفاق المسلمين»(١).

وقال محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الحلف بغير اللَّه شرك**»(٢).

وقال سليمان بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٣٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على أثر ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ المتقدم في الأدلة: «**فهذا يدل على أن الحلف بغير اللَّه أكبر من الكذب، مع أن الكذب من المحرمات في جميع الملل، فدل ذلك أن الحلف بغير اللَّه من أكبر المحرمات**»(٣).

وقال فيصل بن عبد العزيز المبارك (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**قال العلماء: السر في النهي عن الحلف بغير اللَّه، أن الحلف بالشيء يقتضي تعظيمه، والعظمة في الحقيقة إنما هي للَّه وحده**»(٤).

- **المثال الحادي والعشرون: قول ما شاء اللَّه وشئت:**

من الشرك في الألفاظ: قول الرجل: ما شاء اللَّه وشئت، أو ما شاء اللَّه وشاء فلان؛ لأن العطف في مثل هذا يقتضي التسوية بين المتعاطفين، وهو شرك.

---

(١) مجموع الفتاوى ١١/ ٥٠٦.

(٢) التوحيد لابن عبد الوهاب (ص: ١١٠).

(٣) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص: ٥١١).

(٤) تطريز رياض الصالحين (ص: ٩٦١).

والواجب أن يُعطف بـ «ثم»، فيقال: ما شاء اللَّه ثم شئت؛ لأن العطف بـ «ثم» يقتضي الترتيب والتراخي، فمشيئة العبد تأتي بعد مشيئة اللَّه تعالى، لا أنها مساوية لها، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان: ٣٠].

لقد جاءت الشريعة الإسلامية الغراء بالمنع من الألفاظ التي فيها مساواة بين الخالق العظيم والمخلوق الضعيف، حسمًا لمادة الشرك، وقطعًا لوسائله، وسدًّا لذرائعه، وحمايةً للتوحيد، وصيانةً لجنابه من كل أنواع الشرك، وذلك من أجل تحقيق التوحيد، الذي لا يجوز أن يشوبه أي نوع من أنواع النِّدية، أو المماثلة للخالق -تبارك وتعالى-؛ لأن الشيطان حريص على إغواء الخلق، وأنواع الشرك بعضها دقيق وخفي، فلا بُدَّ للمسلم من التفطن لها والحذر منها، فالتوحيد أعظم الواجبات، والشرك أبغض المحرمات.

**ومما يدل على ذلك:**

ما رواه النسائي عن قتيلة، امرأة من جهينة: أن يهوديًّا أتى النبي ﷺ فقال: إنكم تنددون، وإنكم تشركون تقولون: ما شاء اللَّه وشئت، وتقولون: والكعبة، «**فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: ورب الكعبة، ويقولون: ما شاء اللَّه، ثم شئت**»[1].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال رجل للنبي ﷺ: ما شاء اللَّه وشئت، قال: «**جعلت للَّه ندًّا؟ ما شاء اللَّه وحده**»[2].

---

(١) أخرجه النسائي برقم: (٣٧٧٣)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، برقم: ١٣٦.
(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد برقم: (٧٨٣)، وصححه الألباني في صحيح الأدب=

وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«لا تقولوا: ما شاء اللَّه وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء اللَّه وحده»**[١].

وقد حذَّر العلماء والأئمة من هذا الأمر لقدحه في توحيد المسلم كما في التقريرات التالية:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال أبو بكر الجصاص (٣٧٠هـ) رحمه الله: «رُوي عن النبي ﷺ النهي عن جمع اسم غير اللَّه إلى اسمه بحرف الجمع، فقال: «لا تقولوا: إن شاء اللَّه وشاء فلان، ولكن قولوا: إن شاء اللَّه، ثم شاء فلان»[٢]»[٣].**

**وقال إسماعيل الدهلوي (١٢٤٦هـ) رحمه الله بعد ذكره للحديث المتقدم: «فقد جاء فيه تحريم إشراك مخلوق في فعل ما يختص باللَّه تعالى، ووصفه بصفة لا تليق إلا باللَّه، مهما بلغ هذا المخلوق من جلالة الشأن، وقرب المكان؛ لأن اللَّه وحده يملك هذا العالم، ويتصرف فيه بما شاء»[٤].**

**وقال محمود شكري الألوسي (١٣٤٢هـ) رحمه الله: «بل نهى النبي ﷺ عن قول الرجل: ما شاء اللَّه وشئتَ، وقال لمن قال ذلك: «أجعلتني للَّه**

---

= المفرد، برقم: (٦٠٥).

(١) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده برقم: (٤٣١) وابن ماجه في سننه برقم: (٢١١٨)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، برقم: (١٣٧).

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في السنن، برقم: ٤٩٨٠، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، برقم: ١٣٧.

(٣) أحكام القرآن ٣/ ٢٠٧.

(٤) رسالة التوحيد (تقوية الإيمان)، ص: ١٦٤.

ندًّا»[١]؛ حسمًا لمادة الشرك، وقطعًا لوسائله، وسدًّا لذرائعه، وحمايةً للتوحيد، وصيانةً لجنابه»[٢].

• **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

مما جاء عن علماء المالكية في حكم قول ما شاء اللَّه وشئت:

**قال ابن بطال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ نقلًا عن المهلب ومقرًا له: «وإنما لم يجز أن نقول: ما شاء اللَّه وشئت؛ لأن الواو تشرك المشيئتين جميعًا... وإنما أجاز دخول «ثم» مكان الواو؛ لأن مشيئة اللَّه متقدمة على مشيئة خلقه، قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، فهذا من الأدب، وذكر عبد الرزاق عن إبراهيم النخعي أنه كان لا يرى بأسًا أن يقول: ما شاء اللَّه ثم شئت، وكان يكره أن يقول: أعوذ باللَّه وبك، حتى يقول: ثم بك[٣]...»[٤].**

**وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال الأعرابي: ما شاء اللَّه وشئت، فقال له ﷺ: «أجعلتني للَّه ندًّا؟ قل ما شاء اللَّه وحده»؛ لأن حقيقة المشيئة للَّه تعالى وحده كما في قوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]»[٥].**

---

(١) تقدم تخريجه.
(٢) فتح المنان، ص: ٤٤٥، باختصار.
(٣) مصنف عبد الرزاق رقم (١٩٨١٠)، ورقم (١٩٨١١).
(٤) شرح ابن بطال ١١/ ١١٣-١١٤.
(٥) أضواء البيان ٨/ ٢٢١.

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أثناء كلامه على حديث: «ومن يطع اللَّه ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى، فقال النبي ﷺ: بئس الخطيب أنت قل: ومن يعص اللَّه ورسوله...»[١]: «. . . وقال رجل: يا رسول اللَّه: ما شاء اللَّه وشئت، فقال رسول اللَّه ﷺ: «أمِثْلان؟ قل: ما شاء اللَّه ثم شئت»[٢]، وابتداء المشيئة مخالفة للمعصية؛ لأن طاعة رسول اللَّه ﷺ ومعصيته تبع لطاعة اللَّه -تبارك وتعالى- ومعصيته؛ لأن الطاعة والمعصية منصوصتان بفرض الطاعة من اللَّه عَزَّوَجَلَّ؛ فأمر بها رسول اللَّه ﷺ، فجاز أن يقال فيه: من يطع اللَّه ورسوله، ومن يعص اللَّه ورسوله، لما وصفت، والمشيئة: إرادة اللَّه تعالى، قال اللَّه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩] فأعلَمَ خلْقَه أن المشيئة له دون خَلْقِه، وأن مشيئتهم لا تكون إلا أن يشاء اللَّه عَزَّوَجَلَّ، فيقال لرسول اللَّه ﷺ: ما شاء اللَّه ثم شئت، ولا يقال: ما شاء اللَّه وشئت»[٣].

وقال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «لا يقل أحد: ما شاء اللَّه وشئت؛ إذ قد جعل فاعلين، بل: ما شاء اللَّه ثم شئت»[٤].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ٢٠٠٧.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في السنن والآثار ٤/ ٣٧٢، وورد في الصحاح بلفظ مقارب لهذا.

(٣) الأم للإمام الشافعي ١/ ٢٣٢، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي ٤/ ٣٧٢.

(٤) نقله السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ١٢٩، عن حرملة بن يحيى، عن الإمام الشافعي.

وبيّن **الخطابي** (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ سبب جواز ما شاء اللَّه ثم شاء فلان، وسبب منع ما شاء اللَّه وشاء فلان، فقال: «**ذلك أن «الواو» حرف الجمع والتشريك، و«ثمّ» حرف النسق بشرط التراخي، فأرشدهم في تقديم مشيئة اللَّه سبحانه على مشيئة من سواه**»(١).

وقال **المقريزي** (٨٤٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**من الإشراك قول القائل لأحد من الناس: ما شاء اللَّه وشئت، كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال له رجل: ما شاء اللَّه وشئت، فقال: أجعلتني للَّه ندًّا، قل: ما شاء اللَّه وحده، هذا مع أن اللَّه تعالى أثبت للعبد مشيئة، كقوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]**»(٢).

وقال **ابن حجر العسقلاني** (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عند شرحه قول البخاري: باب لا يقول ما شاء اللَّه وشئت، وهل يقول أنا باللَّه ثم بك؟: «**أراد البخاري أن قوله: ما شاء اللَّه ثم شئت جائز، مستدلًّا بقوله: أنا باللَّه ثم بك، وقد جاء هذا المعنى عن النبي ﷺ، وإنما جاز بدخول ثم؛ لأن مشيئة اللَّه سابقة على مشيئة خلقه**»(٣).

- **رابعًا: تقريرات أئمّة الحنابلة:**

**قال إسحاق بن منصور الكوسج - للإمام أحمد (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -:**

---

(١) معالم السنن للخطابي ٤/ ١٢٢.

(٢) تجريد التوحيد المفيد، ص: ٢٢.

(٣) فتح الباري لابن حجر ١١/ ٥٤٠.

يكره أن يقول الرجل : ما شئت[١]؟ قال : «**كان عثمان رضي الله عنه يكرهه**» ، **وإن قال : إن شئت ، أحسن** .

**قال إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ)** رحمه الله : «**نَهْيُهُما واحد ، إلا أنه يبدأ ما شاء الله عز وجل ثم شئت**»[٢] .

**وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ)** رحمه الله ضمن كلامه على المنهيات : «**ونهى أن يقول الرجل : لا نزال بخير ما بقيت لنا ، وما شاء الله وشئت**»[٣] .

**قال ابن تيمية (٧٢٨هـ)** رحمه الله في حديث الرجل الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم : «**ما شاء الله وشئت ...**»[٤]- : «**فأنكر عليه أن جعله ندًّا لله في هذه الكلمة التي جمع فيها بينه وبين الله في المشيئة ، إذ مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله ، فلا يكون شريكه ، لما يعلم أن كون الشيء ندًّا لله قد يكون بدون أن يعبد العبادة التامة ، فإن ذلك الرجل ما كان يعبد رسول الله تلك العبادة**»[٥] .

**وقال ابن القيم (٧٥١هـ)** رحمه الله في حديث الرجل الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم : «**ما شاء الله وشئت ...**» الحديث : «**فحسم مادة الشرك ، وسد**

---

(١) لعل السؤال هنا عن قول الرجل : «ما شاء الله وشئت» ، كما يُفهم من جواب إسحاق بن راهويه .

(٢) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه رواية الكوسج ٩/ ٤٨٧٠-٤٨٧١.

(٣) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة لابن بطة ، ص : ٢٣٥.

(٤) تقدم تخريجه قريبًا .

(٥) قاعدة في المحبة ، ص : ٨٩.

الذريعة إليه في اللفظ، كما سدها في الفعل والقصد»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن الشرك به سبحانه الشرك به في اللفظ... ومن ذلك: قول القائل للمخلوق: ما شاء اللَّه وشئت»[٢].

وقال سليمان بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٣٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله: «إنكم تشركون، تقولون: ما شاء اللَّه وشئت». هذا نص في أن هذا اللفظ من الشرك؛ لأن النبي ﷺ أقر اليهودي على تسمية هذا اللفظ تنديدًا أو شركًا، ونهى النبي ﷺ عن ذلك، وأرشد إلى استعمال اللفظ البعيد من الشرك. وقول: «ما شاء اللَّه ثم شئت»، وإن كان الأولى قول: ما شاء اللَّه وحده، كما يدل عليه حديث ابن عباس وغيره»[٣].

فتبين مما سبق عرضه: أن أئمة المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه- قد بينوا نهي الشريعة عن أن يقول الرجل: ما شاء اللَّه وشئت، وجعلوا هذا النهي من قبيل الشرك؛ لأنَّه من اتخاذ النِّد مع اللَّه تعالى.

• **المثال الثاني والعشرون: التَّعبيد لغير اللَّه في الأسماء:**

من صور الشرك في الألفاظ: التعبيد لغير اللَّه في الأسماء؛ كالتسمي بعبد النبي، أو عبد الرسول، أو عبد الكعبة، أو عبد الحسين، ونحو ذلك؛ لأن التسمية في هذه الحالة تقتضي التعبيد لغير اللَّه تعالى، وهذا شرك.

---

(١) إعلام الموقعين ٣/ ١٤٦.

(٢) الجواب الكافي، ص: ١٣٤.

(٣) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص: ٥١٩).

**ومما يدل على ذلك :**

أن النبي ﷺ غيَّر أسماء رجال عُبِّدوا لغير اللَّه تعالى :

منهم : عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه .

قال ابن عبد البر رحمه الله : **«كان اسمه في الجاهلية عبد عمرو ، وقيل : عبد الكعبة ، فسماه رسول اللَّه ﷺ : عبد الرحمن»**(١) .

ومنهم : أبو هريرة رضي الله عنه ؛ فقد روى الحاكم ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : **«كان اسمي في الجاهلية عبد شمس بن صخر ، فسميت في الإسلام : عبد الرحمن»**(٢) ؛ ثم قال الحاكم بعد أن ساق الأقوال في اسم أبي هريرة رضي الله عنه : **«أصحها عندي : في الجاهلية عبد شمس ، وفي الإسلام عبد الرحمن»**(٣) .

ولذا جاء في تقريرات الأئمة -عليهم رحمة اللَّه- حرمة تعبيد الأسماء لغير اللَّه عز وجل ، فليس أحد يستحق أن يعبّد الناس له إلا اللَّه عز وجل خالقهم وربهم ومن أمرهم به وإليه ، كما يتضح ذلك من خلال النقول التالية :

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رحمه الله : «وأما ما اشتهر من التسمية**

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ٣٣٣)، وانظر : الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٤١٦) .

(٢) المستدرك (٣/ ٥٧٩) .

(٣) المصدر السابق (٣/ ٥٨١) .

بعبد النبي، فظاهرُه كفرٌ، إلَّا إن أراد بالعبد المملوك»[١].

وقال الشاه ولي اللَّه الدهلوي (١١٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تحت باب أقسام الشرك ومظانّه: «ومنها: أنهم كانوا يسمّون أبناءهم عبد العزّى وعبد شمس ونحو ذلك، وقد ثبت أن النبي ﷺ غيّر أسماء أصحابه عبد العزى وعبد شمس إلى عبد اللَّه وعبد الرحمن، وما أشبهها، فهذه أشباح وقوالب للشرك، نهى الشارع عنها»[٢].

وذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ التعبيد لغير اللَّه في التسمية من صفات المشركين، فقال: «وهذا مرض جمهور اليهود والنصارى والمشركين وبعض الغلاة من منافقي دين محمدٍ[٣] ﷺ إلى يومنا هذا»[٤].

وقال إسماعيل بن ولي اللَّه الدهلوي (١١٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تحت عنوان مظاهر الشرك وأشكاله: «ومن المشاهد اليوم: أن كثيرًا من الناس يستعينون بالمشايخ والأنبياء والأئمة والشهداء والملائكة والجِنّيات عند الشدائد، ويصرخون بأسمائها، ويسألون منها قضاء الحاجات،

---

(١) ألفاظ الكفر بشرح الملا علي القاري، ص: ٢٣٢، والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يقصد بكلامه أن التعبيد لغير اللَّه في التسمية مع التعظيم يكون كفرًا، وأما إذا كان مجرد تسمية من دون تعظيم فلا يكون كفرًا، بل يكون دون ذلك في الإثم. وقد نقل الشيخ سليمان بن عبد اللَّه في كتابه: تيسير العزيز الحميد، ص: ٦٣٢ إجماع العلماء على تحريم التسمية: بعبد النبي، وعبد الرسول، وعبد المسيح، وعبد علي، وعبد الحسين، وعبد الكعبة.

(٢) حجة اللَّه البالغة ١/ ٦٣ باختصار.

(٣) لعلّه يقصد بذلك -فيما أظنّ- الروافض؛ لأنهم يتسمّون بعبد الحسين، وعبد الزهراء، وما أشبه ذلك، ومعلومٌ أن النفاق من أبرز سماتهم.

(٤) حجة اللَّه البالغة ١/ ٦١.

وتحقيق المطالب، وينذرون لها، ويقربون لها قرابين لتُسعِفهم بحاجاتهم، وتقضي مآربهم، وقد ينسبون إليها أبناءهم؛ طمَعًا في ردّ البلاء، فيسمّي بعضهم ابنه بعبد النبي، وبعضهم بعلي بخش[١] . . . وصدق اللَّه العظيم إذ قال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]»[٢].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

مما جاء عن المالكية في النهي عن التعبيد لغير اللَّه تعالى:

قال ابن بطال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقلًا عن ثعلب: «**إنما كنى اللَّه أبا لهب؛ لأن اسمه عبد العزى، واللَّه تعالى لا يجعله عبدًا لغيره**»[٣].

وقال ابن عبد البر (٤٦٣) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يتكلم على اسم أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**محال أن يكون اسمه في الإسلام: عبد شمس أو عبد عمرو أو عبد غنم أو عبد نهم، وهذا إن كان شيء منه فإنما كان في الجاهلية، وأما في الإسلام فاسمه عبد اللَّه، أو عبد الرحمن**»[٤].

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضحًا صور هذا الشرك في التعبيد لغير اللَّه تعالى: «**وبعضهم يسمى ابنه: عبد كذا، مضافا إلى اسم صنم كما سموا عبد العزى، وعبد شمس، وعبد مناة، وعبد ياليل، وعبد ضخم، وكذلك امرؤ القيس، وزيد مناة؛ لأن الإضافة على معنى**

(١) «علي بخش»، معناه: أن عليًّا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ غافر الذنوب، والعياذ باللَّه.

(٢) رسالة التوحيد (تقوية الإيمان)، ص: ٥١-٥٣.

(٣) شرح صحيح البخاري ٩/ ٣٥٥.

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٤/ ٣٣٢-٣٣٣.

**التمليك والتعبيد»**[١] .

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أبي لهب: «**فسماه القرآن بكنيته دون اسمه؛ لأن في اسمه عبادة العزى، وذلك لا يقرّه القرآن»**[٢] .

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

بيّن علماء الشافعية عدم جواز التعبيد في التسمية لغير اللَّه، وما وقع لجهل فيغير الاسم باسم آخر بما لا يكون فيه التعبيد لغير اللَّه، حتى لا يبقى الشرك ولو في اللفظ.

**قال السمعاني (٤٨٩هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سبب ذكر أبي لهب في القرآن بالكنية: «**لأنه كان معروفًا بذلك، أو لأن اسمه عبد العزى؛ فكره أن تنسب عبوديته إلى غيره»**[٣] .

فالسمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشار إلى قباحة نسبة عبودية لغير اللَّه، بحيث لم يرد اللَّه أن يذكرها لأحد، فذكره بكنيته مع كونه عدوًّا للَّه، وكون الكنية أحب إلى صاحبه؛ لشدة كراهية نسبة العبودية لغير اللَّه ولو في التسمية.

**وقال النووي (٦٧٦هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولا بأس بمخاطبة الكافر والفاسق والمبتدع بكنيته إذا لم يعرف بغيرها، أو خيف من ذكره باسمه مفسدة، وإلا فينبغي أن لا يزيد على الاسم... وأما تكنية الكافر فمن دلائلها قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾، واسمه عبد العزى، قيل: إنما ذكر**

---

(١) التحرير والتنوير ٨/ ٣٨٧.

(٢) المصدر السابق ٣٠/ ٥٢٧.

(٣) تفسير السمعاني ٦/ ٢٩٩.

تكنيته لأنه معروف بها، وقيل: كراهةً لاسمه، حيث هو عبد العزى»[١].

وقال ابن حجر (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في ترجمة أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بعد أن ذكر الخلاف في اسمه، هل هو عبد شمس أو عبد نهم أو غيره. . . ثم قال: «فمجموع ما قيل في اسمه وحده نحو من عشرين قولًا: عبد شمس، وعبد نهم، وعبد تيم، وعبد غنم، وعبد العزى، عبد ياليل، وهذه لا جائز أن تبقى بعد أن أسلم، كما أشار إليه ابن خزيمة»[٢].

● رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان المشركون يُعبّدون أنفسهم وأولادهم لغير اللَّه؛ فيسمون بعضهم عبد الكعبة... وبعضهم عبد شمس... وبعضهم عبد اللات، وبعضهم عبد العزى، وبعضهم عبد مناة، وغير ذلك مما يضيفون فيه التعبيد إلى غير اللَّه، من شمس أو وثن أو بشر أو غير ذلك مما قد يشرك باللَّه. ونظير تسمية النصارى عبد المسيح. فغيّر النبي ﷺ ذلك وعبّدهم للَّه... وشريعة الإسلام الذي هو الدين الخالص للَّه وحده: تعبيد الخلق لربهم، كما سنّه رسول اللَّه ﷺ، وتغيير الأسماء الشركية إلى الأسماء الإسلامية، والأسماء الكفرية إلى الأسماء الإيمانية»[٣].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ موجهًا قول النبي ﷺ «أنا

(١) المجموع شرح المهذب للنووي ٨/ ٤٣٨.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٤/ ٢٠٤.

(٣) مجموع الفتاوى ١/ ٣٧٨-٣٧٩.

**ابن عبد المطلب»[١]: «فلا تحل التسمية بعبد علي، ولا عبد الحسين، ولا عبد الكعبة. . . -إلى أن قال: - أما قوله «أنا ابن عبد المطلب»: فهذا ليس من باب إنشاء التسمية بذلك، وإنما هو باب الإخبار بالاسم الذي عُرف به المسمى دون غيره، والإخبار بمثل ذلك على وجه تعريف المسمَّى لا يحرم»[٢].**

**وقال عبد العزيز بن باز[٣] (١٤٢٠هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد أجمع العلماء على أنه لا يجوز التعبيد لغير اللَّه سبحانه، فلا يجوز أن يقال: عبد النبي، أو عبد الحسين، أو عبد الكعبة، أو نحو ذلك؛ لأن العبيد كلهم عبيد اللَّه عَزَّ وَجَلَّ»[٤].

- **المثال الثالث والعشرون: الاستهزاء باللَّه، أو بكتابه، أو برسوله، أو بدين الإسلام:**

إنَّ من نواقض التوحيد: الاستهزاء باللَّه أو بكتابه، أو برسوله، أو بدين الإسلام، أو بشيء من شعائره، ولقد حذّر علماء المذاهب الأربعة من ذلك بشتى الأنواع، وبينوا أن الاستهزاء والاستخفاف بشيء من شعائر الدين الإسلامي ارتداد وكفر، والأصل في ذلك قوله تعالى:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: ٢٨٦٤، ومسلم في صحيحه، برقم: ٤٧١٥.

(٢) تحفة المودود بأحكام المولود، ص: ١٦٥-١٦٦.

(٣) هو عبد العزيز بن عبد اللَّه بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد اللَّه، ابن باز، الإمام القدوة المجدد، تولى منصب مفتي عام المملكة العربية السعودية، ورئيسًا لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، إلى أن توفي سنة: ١٤٢٠هـ. تراجع ترجمته في: الإنجاز في سيرة الإمام عبد العزيز ابن باز لعبد الرحمن الرحمة.

(٤) مجموع فتاوى ابن باز ١٨/ ٥٢.

﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٥ - ٦٦].

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قد بيَّن أئمة الحنفية -رحمة اللَّه عليهم- أن الاستهزاء باللَّه أو رسوله أو دينه كفر مخرج من الملة، ومن أقوالهم في ذلك:

**قال أبو بكر الجصاص (٣٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الاستهزاء بآيات اللَّه وبشيء من شرائع دينه كفرٌ مِن فاعله»[(١)].**

**وقال محمد بن أحمد السرخسي (٤٨٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الاستخفاف بالدين كفر»[(٢)].**

**وقال أبو البركات النسفي (٧١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكان المنافقون يحذرون أن يفضحهم اللَّه بالوحي فيهم، وفي استهزائهم بالإسلام وأهله، حتى قال بعضهم: وددتُ أني قدّمت فجُلدتُ مائة، وأنه لا ينزل فينا شيء يفضحُنا»[(٣)].**

**وقال محمد بن إسماعيل البدر الرشيد (٧٦٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «من استخفّ بالقرآن، أو المسجد، أو بنحوه مما يُعظَّم في الشرع، كفر»[(٤)].**

---

(١) أحكام القرآن ٣/ ٢٠٧، وانظر للاستزادة: تفسير بحر العلوم للسمرقندي ٢/ ٥٩.

(٢) المبسوط للسرخسي (٢٤/ ٥٩).

(٣) تفسير مدارك التنزيل ٢/ ١٣٣-١٣٤.

(٤) ألفاظ الكفر بشرح الملا علي القاري، ص: ١٣٠.

وقال فريد الدين عالم بن العلاء الدهلوي الهندي (٧٨٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا وصف اللَّه بما لا يليق به، أو سخر باسم من أسماء اللَّه تعالى، أو بأمر من أوامره، أو أنكر وعده أو وعيده: يكفر»[١].

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

ومما جاء عن المالكية في ذكر خطورة هذا الباب:

قال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ ناقلًا عن ابن العربي ومقرًّا له في تفسير ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾: «قال القاضي أبو بكر بن العربي: لا يخلو أن يكون ما قالوه من ذلك جدًّا أو هزلًا، وهو كيفما كان كفر، فإن الهزل بالكفر كفر لا خلاف فيه بين الأمة، فإن التحقيق أخو العلم والحق، والهزل أخو الباطل والجهل»[٢].

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير الآية السابقة: «والاستهزاء باللَّه وبآياته إلزام لهم: لأنهم استهزؤوا برسوله وبدينه، فلزمهم الاستهزاء بالذي أرسله بآيات صدقه»[٣].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أن عدم احترام النبي ﷺ المشعر بالغض منه، أو تنقصه ﷺ، والاستخفاف به، أو الاستهزاء به، ردة عن الإسلام وكفر باللَّه، وقد قال تعالى في الذين استهزؤوا بالنبي ﷺ وسخروا منه في غزوة تبوك لما ضلت راحلته:

---

(١) الفتاوى التاتارخانية (٥/ ٤٦١).

(٢) تفسير القرطبي ٨/ ١٩٧.

(٣) التحرير والتنوير ١٠/ ١٤٢.

﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]»[(١)] .

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرر أئمة الشافعية ماقرره أهل العلم من كفر من استهزأ باللَّه أو برسوله أو بدينه، ومما جاء في ذلك:

**نقل المزني (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من ذكر كتاب اللَّه تعالى أو محمدًا ﷺ أو دين اللَّه بما لا ينبغي... فقد نقض عهده، وأحل دمه، وبرئت منه ذمة اللَّه تعالى وذمة رسوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ»[(٢)] .**

**وقال الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥ - ٦٦]: «إنه تعالى حكى عنهم أنهم يستهزئون باللَّه وآياته ورسوله... قوله: ﴿وَءَايَٰتِهِۦ﴾ المراد به القرآن، وسائر ما يدل على الدين، وقوله: ﴿وَرَسُولِهِۦ﴾ معلوم، وذلك يدل على أن القوم إنما ذكروا ما ذكروه على سبيل الاستهزاء... الاستهزاء بالدين كيف كان كفرٌ باللَّه، وذلك لأن الاستهزاء يدل على الاستخفاف، والعمدة الكبرى في الإيمان تعظيم اللَّه تعالى بأقصى الإمكان، والجمع بينهما محال»[(٣)] .**

**وقال الرافعي (٦٢٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حقيقة الردة هي قطع الإسلام،**

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٧/ ٤٠٣-٤٠٤.

(٢) مختصر المزني ١/ ٢٧٧، وانظر: الحاوي الكبير للماوردي ١٤/ ٧٠١.

(٣) مفاتح الغيب للرازي ١٦/ ١٢٦.

**ويحصل ذلك بالقول الذي هو كفر تارة، وبالفعل أخرى، والأفعال التي توجب الكفر هي التي تصدر عن تعمد واستهزاء بالدين صريح، كالسجود للصنم والشمس، وإلقاء المصحف في القاذورات... سواء صدر عن اعتقاد، أو عناد، أو استهزاء... أو سب نبيًّا من الأنبياء ﷷ، أو استخف به، أو استحل محرمًا بالإجماع...»[(١)].**

**وقال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «... والفعل المكفر ما تعمده [صاحبه]، استهزاء صريحًا بالدين، أو جحودًا له، كإلقاء مصحف بقاذورةٍ، وسجود لصنم أو شمس...»[(٢)].**

**وقال ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ ناقلًا عن الروياني الشافعي** (٤٥٠هـ)[(٣)] بعد أن ذكر أن إلقاء المصحف في القاذورات من المكفرات: **«وكالمصحف في ذلك أوراق العلوم الشرعية، ويؤيده ما يأتي فيمن قال: قصعة ثريد خير من العلم وكتب الحديث، وكل ورقة فيها اسم من أسماء اللَّه تعالى أولى بذلك في كون إلقائه في القذر مكفرًا»[(٤)].**

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرر أئمة الحنابلة ما قرره أهل العلم بأن من استهزأ باللَّه أو برسوله أو

---

(١) العزيز شرح الوجيز، المعروف بالشرح الكبير للرافعي ١١/ ٩٨، ٩٩.
(٢) المنهاج للنووي، ص: ٤٢٧، وانظر: مغنى المحتاج للشربيني ٤/ ١٣٦، (كتاب الردة).
(٣) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الطبري، من كبار فقهاء الشافعية، مؤلف الجرجانيات، توفي سنة: ٤٥٠هـ. تراجع ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٤/ ٧٧، والأعلام للزركلي ١/ ٢١٣.
(٤) الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي، ص: ١٩٨، ضمن الجامع في ألفاظ الكفر.

بدينه فقد كفر جادًّا أو هازلًا ، ومما جاء في ذلك :

**قال عبد اللَّه بن أحمد (٢٩٠هـ) : «سألت أبي** رَحِمَهُ اللَّهُ **عن رجل قال لرجل : يا ابن كذا وكذا، أنت ومن خلقك؟ قال أبي : هذا مرتد عن الإسلام. قلت لأبي : تضرب عنقه؟ قال : نعم، تضرب عنقه.**

وسمعت أبي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول : **فيمن سب النبي** ﷺ، قال : **تضرب عنقه»**(١).

**وقال حنبل بن إسحاق** رَحِمَهُ اللَّهُ : سمعت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، قال : «**كل من ذكر شيئًا يعرض به الرب -تبارك وتعالى-، فعليه القتل مسلمًا كان أو كافرًا»**(٢).

**وقال حنبل بن إسحاق** رَحِمَهُ اللَّهُ : سمعت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، يقول : «**كل من شتم النبي** ﷺ، **أو تنقصه، مسلمًا كان، أو كافرًا؛ فعليه القتل»**(٣).

**قال ابن قدامة (٦٢٠هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا عدم التفريق في السب بين الهازل والجاد : «**ومن سبَّ اللَّه تعالى كفر، سواء كان مازحًا أو جادًّا، وكذلك من استهزأ باللَّه تعالى أو بآياته أو برسله أو كتبه»**(٤).

**وقال** رَحِمَهُ اللَّهُ : «**وقذف النبي** ﷺ، **وقذف أمه ردة عن الإسلام، وخروج**

---

(١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد اللَّه ٣/ ١٢٩١-١٢٩٢.

(٢) أحكام أهل الملل، ص : ٢٥٥.

(٣) المصدر السابق ص : ٢٥٥-٢٥٦.

(٤) المغني في فقه الإمام أحمد ١٠/ ١٠٣.

عن الملة، وكذلك سبه بغير القذف»[١].

وقال نجم الدين أحمد بن حمدان الحنبلي (٦٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن سب اللَّه أو رسوله كفر»[٢].

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «من سب اللَّه ورسوله طوعًا بغير كره؛ بل من تكلم بكلمات الكفر طائعًا غير مكره، ومن استهزأ باللَّه وآياته ورسوله فهو كافر باطنًا وظاهرًا»[٣].

وقرَّر رَحِمَهُ اللَّهُ أن سابَّ اللَّه ورسوله يكفر سواء كان مستحلًّا له أو ذاهلًا عن اعتقاده، فقال: «إنْ سبَّ اللَّه أو سبَّ رسوله كفرَ ظاهرًا وباطنًا، وسواء كان السابّ يعتقد أن ذلك محرم، أو كان مستحلًّا له، أو كان ذاهلًا عن اعتقاده، هذا مذاهب الفقهاء وسائر أهل السُّنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل»[٤].

وقال سليمان بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٣٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الاستهزاء بآيات اللَّه ورسوله كفر، يكفر به صاحبه بعد إيمانه»[٥].

وسئل عبد اللَّه بن عبد الرحمن أبا بطين (١٢٨٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عن معنى

(١) المصدر السابق ١٠/ ٢٢٤.
(٢) نهاية المبتدئين في أصول الدين لابن حمدان، ص: ٦٧.
(٣) الإيمان الأوسط، ص: ١٠٢.
(٤) الصارم المسلول ٣/ ٩٥٥.
(٥) المصدر السابق ٣/ ٩٥٥.

قول محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قد صرَّح الفقهاء في باب الردة أن من تكلم بكلمة الكفر يكفر، وإن لم يقصد معناها، فأجاب: «**مرادهم بذلك: من تكلم بكلام كفر مازحًا وهازلًا، وهو عبارة كثير منهم في قولهم: من أتى بقول أو فعل صريح في الاستهزاء بالدين وإن كان مازحًا، لقوله تعالى:** ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥ - ٦٦]»(١).

فتبين مما سبق عرضه أن أئمة الإسلام من مختلف المذاهب - رحمهم اللَّه- قد صرحوا بتكفير من انتقص أو استخف باللَّه أو بكتابه أو برسوله، وحكموا بوجوب إيقاع العقوبة عليه، وهي القتل ردة.

**■ المطلب الثامن: تحقيق شهادة أن محمدًا رسول اللَّه، معناها، ومقتضاها:**

لا يتم إيمان أحد حتى يعتقد برسالة محمد ﷺ، ويحقق هذه الشهادة في أمور حياته اليومية، وذلك بأن يصدّقه فيما أخبر، ويطيعه فيما أمر أو نهى، ولا يعبد اللَّه تعالى إلا بما شرع؛ لأن شهادة أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ مكمّلة لشهادة أن لا إله إلا اللَّه، فهما توحيدان لا يصح إيمان أحد إلا بهما جميعًا: وهما توحيد المرسِل، وهو اللَّه تعالى، وتوحيد المرسَل، وهو نبي اللَّه محمدًا ﷺ.

---

(١) مسائل وفتاوى نجدية (طبع ضمن الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الرابع، القسم الأول) (ص: ٣٧٤-٣٧٥).

**ومن الأدلة على ذلك:**

قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول اللّه ﷺ أنه قال: «**والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي، ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار**»(١).

وفي تقريرات أئمة وعلماء المذاهب الأربعة ما يبين هذا الأصل العظيم بيانًا شافيًا، كما في التقريرات التالية:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

أئمة الحنفية قالوا بما قال به أهل الإسلام عمومًا من وجوب الإقرار برسالة نبينا محمد ﷺ، ووجوب اتباعه وتوقيره وتعظيمه بما أوجب

(١) أخرجه مسلم برقم: (١٥٣).

اللَّه، ووجوب محبته، وتقديم ذلك على كل محبوب من أمر الدنيا .

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومحمدٌ رسولُ اللَّه ﷺ نبيُّه وعبده ورسوله وصفيّه»(١) .

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح كلام الإمام: «فجمع الإمام في كلامه الموجز بين العبودية والرسالة لمحمد ﷺ، وهما ركنا شهادة أن محمدًا رسول اللَّه، وقد قال -عليه الصلاة والسلام- : «لا تطروني(٢) كما أطرتِ النصارى ابنَ مريم، بل قولوا عبد اللَّه ورسوله»(٣)، وقدّم العبودية لتقدّمها وجودًا على الرسالة، وللدلالة على عدم استنكافه(٤) عن ذلك المقام، بل للإشارة إلى أنه مفتخر بذلك المرام، وفي مقام الرسالة إشارة إلى وجوب طاعته، وتصديقه، وأنه ناسخ شرائع من قبله»(٥) .

وقال الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنّ محمدًا عبده المصطفى، ونبيه المجتبى، ورسوله المرتضى، وإنه خاتم الأنبياء، وإمام الأتقياء، وسيّد المرسلين، وحبيب رب العالمين، وكل دعوى النبوة بعده فغَيٌّ وهوى، وهو المبعوث إلى عامة الجن وكافة الورى، بالحق والهدى،

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري، ص: ١٣٥.

(٢) الإطراء: من أطرى إذا مدح الانسان بما ليس فيه، وقيل هو: الزيادة في الثناء. تهذيب اللغة (١٤/ ٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: ٣٢٦١.

(٤) أي: استكباره، انظر: المعجم الوسيط (مادة: نكف)، ص: ٩٥٣.

(٥) انظر: شرح الفقه الأكبر، ص: ١٣٢.

وبالنور والضياء»[١].

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح كلام الطحاوي المتقدم: «اعلم أن كمال المخلوق في تحقيق عبوديته للَّه تعالى، وكلما ازداد العبد تحقيقًا للعبودية ازداد كماله وعلتْ درجته، ومن توهّم أن المخلوق يخرج عن العبودية بوجه من الوجوه، وأن الخروج عنها أكمل، فهو من أجهل الخلق وأضلهم، وقد ذكر اللَّه نبيه ﷺ باسم العبد في أشرف المقامات، فقال في ذكر الإسراء: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، وقال تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، وبذلك استحق التقديم على الناس في الدنيا والآخرة، ولذلك يقول المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ يوم القيامة إذا طلبوا منه الشفاعة بعد الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: «اذهبوا إلى محمدٍ، عبدٌ غُفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر»[٢] فحصلت له تلك المرتبة بتكميل عبوديته للَّه تعالى، وإنكار رسالته طعن في الرب -تبارك وتعالى-، ونسبة له إلى الظلم والسفه، تعالى اللَّه عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وأنه وغيره من الأنبياء والرسل صادقون فيما أخبروا به عن اللَّه تعالى، وأنهم أعلم الخلق وأنصحهم، وأنهم لم يتركوا طريق خير إلا وقد دلّوا أقوامهم عليها، ولم يتركوا طريق شرٍّ إلا وقد حذّروهم منها، وبالجملة: فإرسال الرسل من أعظم نعم اللَّه على خلقه، وخصوصًا

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٧٧ وما بعدها.

(٢) جزء من حديث الشفاعة الطويل أخرجه البخاري برقم: (٤٧١٢)، ومسلم برقم: (١٩٤). انظر: شرح النووي على مسلم ٣/ ٥١.

**محمد ﷺ»[١] .**

**وقال أيضًا : «وأما الإيمان بمحمد ﷺ فتصديقه ، واتباع ما جاء به من الشرائع ، إجمالًا وتفصيلًا»[٢] .**

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

إن أعظم ما يدخل في تحقيق شهادة أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ : الاهتداء بهديه ، وعدم مخالفته . وقد جاء هذا المعنى عن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ ، وحكى ابن العربي عن الزبير بن بكار قال : سمعت مالك بن أنس وأتاه رجل فقال : يا أبا عبد اللَّه ، من أين أحرم؟ **قال : من ذي الحليفة ، حيث أحرم رسول اللَّه ﷺ ، فقال : إني أريد أن أحرم من المسجد ، فقال : لا تفعل ، قال : فإني أريد أن أحرم من المسجد من عند القبر ، قال : لا تفعل ، فإني أخشى عليك الفتنة ، فقال : وأي فتنة هذه؟ إنما هي أميال أزيدها؟ قال : وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قصر عنها رسول اللَّه ﷺ؟** إني سمعت اللَّه يقول : ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣][٣] .

**وقال ابن بطال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ : «أمر اللَّه عباده باتباع نبيه والاقتداء بسنته فقال :** ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨] ، وقال : ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٧٧-١٨٨.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٤.

(٣) الاعتصام للشاطبي ١/ ١٣١.

﴿وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وتوعد من خالف سبيله ورغب عن سنته وترك اتباعه فقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]؛ ولأن الله تعالى فرض اتباعه، وطاعة الرسول ﷺ كطاعة الله، فقال: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]»(١).

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله: «قال بشر بن عمر: سمعت مالك بن أنس كثيرًا إذا حدث عن النبي ﷺ بحديث فيقال له: وما تقول أنت؟ أو رأيك؟ فيقول مالك: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]»(٢).

وقال رحمه الله: «ولا فرق بين ما حرم الله في كتابه أو حرمه على لسان رسوله ﷺ بدليل قول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] وقوله: ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وقوله: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٤] قال أهل العلم: القرآن والسنة، وقوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الشورى: ٥٢]: وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] فقرن الله ﷻ طاعته بطاعته، وأوعد على مخالفته، وأخبر أنه يهدي إلى صراطه، وبسط القول في هذا موجود في

---

(١) شرح صحيح البخاري ٣/ ١١٨، ١٠/ ٣٣٣.
(٢) التمهيد ٨/ ٤١١.

**كتب الأصول»**[١].

**وقال القرطبي (٦٧١هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، **بهذه الآية احتج الفقهاء على أن الأمر على الوجوب، ووجهها أن اللَّه -تبارك وتعالى- قد حذر من مخالفة أمره، وتوعد بالعقاب عليها بقوله:** ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ **فتحرم مخالفته، فيجب امتثال أمره»**[٢].

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

بيَّن أئمة الشافعية -رحمهم اللَّه- مايتعلق بشهادة أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ، وأن تحقيقها هو التزام طاعة الرسول ﷺ، وأن ذلك هو موجب طاعة اللَّه ﷻ، ومن ذلك:

**قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فذكر اللَّه الكتاب، وهو القُرآن، وذكر الحِكْمَة، فسمعتُ مَنْ أرْضى من أهل العلم بالقُرآن يقول: الحكمة سنة رسول اللَّه ﷺ**، وهذا يشبه ما قال، واللَّه أعلم؛ لأن القُرآن ذُكر وأُتْبِعَتْه الحكمة، وذكرَ اللَّه منَّه على خَلْقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يَجُزْ -واللَّه أعلم- أن يقال الحكمة هاهنا إلا سنةُ رسول اللَّه ﷺ؛ وذلك أنها مقرونة مع كتاب اللَّه، وأن اللَّه افترض طاعة رسوله ﷺ، وحتَّم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول: فرضٌ، إلا لكتاب اللَّه، ثم سنة رسوله ﷺ؛ لِمَا وصفنا، من أنَّ اللَّه

---

(١) المصدر السابق ١/ ١٤٥-١٤٦.

(٢) تفسير القرطبي ١٢/ ٣٢٢-٣٢٣.

جَعَلَ الإيمان برسوله مقرونًا بالإيمان به، وسنة رسول اللَّه ﷺ مُبَيِّنَة عن اللَّه معنى ما أراد، دليلًا على خاصِّه وعامِّه، ثم قرن الحكمة بها بكتابه، فأتبَعَها إياه، ولم يجعل هذا لأحد من خلقه غير رسوله ﷺ»(١).

قال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُم بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [المائدة: ٧]: «وميثاقه الذي واثقكم به»، يعني: وعهده الذي عاهدكم به حين بايعتم رسوله محمدًا ﷺ على السمع والطاعة له في المنشط والمكره، والعسر واليسر ﴿إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا﴾ ما قلت لنا، وأخذت علينا من المواثيق، وأطعناك فيما أمرتنا به ونهيتنا عنه، وأنعم عليكم أيضًا بتوفيقكم لقبول ذلك منه بقولكم له: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ يقول: ففُوا للَّه، أيها المؤمنون بميثاقه الذي واثقكم به، ونعمته التي أنعم عليكم في ذلك، بإقراركم على أنفسكم بالسمع له والطاعة فيما أمركم به وفيما نهاكم عنه؛ يَفِ لكم بما ضمن لكم الوفاء به إذا أنتم وفيتم له بميثاقه، من إتمام نعمته عليكم، وبإدخالكم جنته، وإنعامكم بالخلود في دار كرامته، وإنقاذكم من عقابه وأليم عذابه»(٢).

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور: ٥١]: : «فأمرهم أن يسمعوا قوله، ويطيعوا أمره، ويحذروا مخالفته،

(١) الرسالة للشافعي ص (٧٣).
(٢) جامع البيان للطبري ١٠/ ٩٣.

وقال: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢]، فأمرهم بطاعة رسوله ﷺ كما أمرهم بطاعته، ودعاهم إلى التمسك بسنة نبيه ﷺ كما أمرهم بالعمل بكتابه؛ فنبذ كثير ممن غلبت عليهم شقوته، واستحوذ عليهم الشيطان سنن نبي اللَّه ﷺ وراء ظهورهم، ومالوا إلى أسلاف لهم قلدوهم دينهم، ودانوا بديانتهم، وأبطلوا سنن نبي اللَّه -عليه الصلاة والسلام-، ودفعوها وأنكروها، وجحدوها افتراء منهم على اللَّه، ﴿قَدْ ضَلُّوا۟ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٠]»[١].

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢]: ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾: «أي: متبع فيه الرسول ﷺ فإن للعمل المتقبل شرطين:

أحدهما: أن يكون خالصًا للَّه وحده.

والآخر: أن يكون صوابًا موافقًا للشريعة. فمتى كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يتقبل؛ ولهذا قال رسول اللَّه ﷺ: «من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد»[٢] رواه مسلم من حديث عائشة، عنه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

فعمل الرهبان ومن شابههم، وإن فرض أنهم مخلصون فيه للَّه؛ فإنه لا يتقبل منهم، حتى يكون ذلك متابعًا للرسول ﷺ المبعوث إليهم وإلى الناس كافة، وفيهم وأمثالهم قال اللَّه تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ

(١) الإبانة عن أصول الديانة الأشعري ١/ ١١.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ٤٤٦٨.

فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، **وقال تعالى**: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ [النور: ٣٩]»[١].

**وقال ابن كثير (٧٧٤هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضًا في تفسير قوله تعالى**: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]: **«يقسم تعالى بنفسه الكريمة المقدسة: أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم الرسول ﷺ في جميع الأمور، فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطنًا وظاهرًا؛ ولهذا قال**: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾؛ **أي: إذا حكموك يطيعونك في بواطنهم فلا يجدون في أنفسهم حرجًا مما حكمت به، وينقادون له في الظاهر والباطن، فيسلمون لذلك تسليمًا كليًا من غير ممانعة ولا مدافعة ولا منازعة، كما ورد في الحديث: «والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به»[٢]»[٣].**

**وفسَّر ابن كثير (٧٧٤هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قوله تعالى**: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] **بقوله: «عن أمر رسول اللَّه ﷺ، وهو سبيله ومنهاجه وطريقته وسنته وشريعته، فتوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قُبل، وما خالفه فهو**

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/ ٣٨٥.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب رفع اليدين في الصلاة ص ١٠٥، برقم: ٩٨، وصححه النووي في كتاب الأربعين النووية، برقم: ٤١.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/ ٣٤٩.

مردود على قائله وفاعله، كائنًا ما كان، كما ثبت في الصحيحين وغيرهما، عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال: «من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد»(١)؛ أي: فليحذر وليخش من خالف شريعة الرسول باطنًا أو ظاهرًا ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾؛ أي: في قلوبهم، من كفر أو نفاق أو بدعة، ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ أي: في الدنيا، بقتل، أو حد، أو حبس، أو نحو ذلك»(٢).

وقال جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن نقل عن الرازي قوله: «واعلم أن الراضي بحكم الرسول -عليه الصلاة والسلام- قد يكون راضيًا به في الظاهر دون القلب؛ فبيّن في هذه الآية أنه لا بد من حصول الرضا به في القلب... واعلم أن ميل القلب ونفرته شيء خارج عن وسع البشر؛ فليس المراد من الآية ذلك، بل المراد منه أن يحصل الجزم واليقين في القلب بأن الذي يحكم به الرسول ﷺ هو الحق والصدق»(٣).

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرَّر أئمة الحنابلة ماقرره سائر أهل العلم من وجوب طاعة الرسول ﷺ، وأن تحقيق شهادة أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ لايكون إلا بذلك، مع تصديقه في الأخبار، ومحبته، وتقديمه في ذلك على كل أحد من الناس، ومن ذلك:

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٦/ ٩٠.

(٣) محاسن التأويل للقاسمي ٣/ ٢٠٥.

قال أبو العباس الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «**نظرت في المصحف فوجدت فيه طاعة رسول اللَّه ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعًا، ثم جعل يتلو:** ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. **وجعل يكررها، ويقول: وما الفتنة؟ الشرك، لعله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيزيغ فيهلكه، وجعل يتلو هذه الآية:** ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]، **وقال: وسمعت أبا عبد اللَّه** رَحِمَهُ اللَّهُ **يقول: «من رد حديث النبي ﷺ، فهو على شفا هلكة»**[(١)].

وبيَّن ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لا يثبت إسلام من أقرَّ برسالة النبي ﷺ دون الإيمان بأنها لجميع الناس، حيث قال: «**ومن أقر برسالة محمد ﷺ، وأنكر كونه مبعوثًا إلى العالمين، لا يثبت إسلامه حتى يشهد أن محمدًا رسول اللَّه إلى الخلق أجمعين، أو يتبرأ مع الشهادتين من كل دين يخالف الإسلام. وإن زعم أن محمدًا رسول مبعوث بعد غير هذا، لزمه الإقرار بأن هذا المبعوث هو رسول اللَّه ﷺ؛ لأنه إذا اقتصر على الشهادتين احتمل أنه أراد ما اعتقده**»[(٢)].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في معنى شهادة أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ: «**فعلينا أن نؤمن به، ونطيعه، ونتبعه، ونرضيه، ونحبه،**

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الأول: الإيمان- ١/ ٢٦٠، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، ص: ٢٤٩.
(٢) المغني في فقه الإمام أحمد ١٠/ ٩٣.

ونسلم لحكمه، وأمثال ذلك»(١).

وقرر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الخروج عن أمر النبي ﷺ يقدح في تحقيق معنى شهادة أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ حيث يقول: «**وأصل الإسلام: أشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا رسول اللَّه. فمن طلب بعباداته الرياء والسمعة فلم يحقق شهادة أن لا إله إلا اللَّه، ومن خرج عما أمره به الرسول من الشريعة وتعبد بالبدعة فلم يحقق شهادة أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ**»(٢).

وعن وجوب طاعة النبي ﷺ يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ونحن نعلم يقينًا بالاضطرار من دين الإسلام أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ، أوجب اللَّه تعالى علينا طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، ولم يأمر بطاعة غيره**»(٣).

وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الإيمان باللَّه تعالى لا يتم إلا بالإيمان برسول ﷺ حيث قال: «**وأما الإيمان بالرسول ﷺ فهو المهم، إذ لا يتم الإيمان باللَّه بدون الإيمان به، ولا تحصل النجاة والسعادة بدونه، إذ هو الطريق إلى اللَّه سبحانه؛ ولهذا كان ركنا الإسلام: «أشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله**»(٤).

وقال ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ): «**ولا يُنجي من هذه الفتنة إلا تجريد اتباع الرسول ﷺ، وتحكيمه في دِقِّ الدين وجِلِّه، ظاهره وباطنه، عقائده وأعماله، حقائقه وشرائعه، فيتلقى عنه حقائق الإيمان**

(١) الرسالة التدمرية، ص: ٢٠٦.

(٢) مجموع الفتاوى ١١/ ٦١٧-٦١٨.

(٣) الصفدية ١/ ٢٥٨.

(٤) مجموع الفتاوى ٧/ ٦٣٨.

**وشرائع الإسلام»**[١].

**وقال محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومعنى شهادة أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ: طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما عنه نهى وزجر، وأن لا يعبد اللَّه إلا بما شرع»**[٢].

**فتبين مما سبق عرضه**: أن أئمة الإسلام قد قرروا أنَّ الدين لا تكتمل أركانه إلا بالإيمان بالرسول -عليه الصلاة والسلام-، كما لا تحصل نجاة بدون الإيمان به؛ لأنه هو الطريق إلى اللَّه سبحانه، ولذلك كان أول أركان الإسلام: النطق بالشهادتين.

### ■ المطلب التاسع: البدعة:

وفيه ثلاث مسائل:

- **المسألة الأولى: تعريف البدعة لغةً وشرعًا:**

- **أولًا: تعريف البدعة لغةً:**

تدُور المادَّة (ب د ع) في أصل استخدامها اللُّغوي العربي على أصلين، هما[٣]:

**الأصلُ الأوَّل**: ابتداءُ الشَّيء واختراعُه وصنعُه لا عن مثالٍ سابقٍ.

**الأصلُ الثَّاني**: الانقطاعُ والكَلَالُ.

---

(١) المصدر السابق ٧/ ٦٣٨.

(٢) ثلاثة الأصول (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول) (ص: ١٩٠).

(٣) انظر: مقاييس اللغة ١/ ٢٠٩.

**فالأوَّل** -كما يقول ابن فارس- قولهم: أبدعتُ الشَّيءَ قولًا أو فعلًا: إذا ابتدأتُه لا عن سابِقِ مثال، واللَّهُ بديعُ السَّماوات والأَرض؛ أي: خالقها ومبدعها، والعرب تقول: ابتدَعَ فلانٌ الرَّكيَّة[١]: إذا استنبطه، وفلانٌ بِدعٌ[٢] في هذا الأمرِ، قال اللَّه تعالى: ﴿قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾[الأحقاف: ٩]؛ أي: ما كنت أوَّل من أُرسل، بل أُرسل قبلي رُسُلٌ كثيرٌ[٣].

**والأصلُ الآخر**[٤]: قولهم: أُبْدِعَتِ الرَّاحلةُ؛ إذا كَلَّت وعَطِبت، وأُبدِع بالرَّجُل؛ إذا كَلَّتْ رِكابُه، أو عَطِبت وبقي مُنقَطِعًا به[٥].

- **ثانيًا: تعريف البدعة شرعًا:**

اختلفت عبارات أهل العلم في تعريف البدعة، ومن أجمع تلك التعريفات: ما ذكره الشاطبي (٧٩٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «**البدعة عبارة عن طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد للَّه سبحانه**»[٦].

**وعرَّفها أيضًا بقوله: «هي التي خالفت ما وضع الشارع من الأفعال**

---

(١) الرَّكيَّة: البئر، انظر: لسان العرب -مادَّة: ركا- ١٤/ ٣٣٣، في مقاييس اللغة: الرَّكي، والمثبت من اللِّسان.

(٢) البِدعُ -بالكسر-: الأمرُ الذِّي يكونُ أوَّلًا، انظر: تاج العروس ٢٠/ ٣٠٨، ولسان العرب ٨/ ٦.

(٣) انظر: مقاييس اللغة ١/ ٢٠٩، ولسان العرب ٨/ ٦.

(٤) مقاييس اللغة ١/ ٢١٠.

(٥) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ابن سلَّام ١/ ٩، والقاموس المحيط ص: ٧٠٢.

(٦) الاعتصام ١/ ٣٧.

**أو التروك»**[١].

**وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ : **«إن البدعة ما لم يشرعه اللَّه من الدين، فمن دان بشيء لم يشرعه اللَّه فذاك بدعة، وإن كان متأولًا»**[٢].

**فالحاصل**: أن البدعة كل ما دان به العبد مما لم يشرعه اللَّه ولا رسوله ﷺ، سواء كان ذلك في باب الفعل أو الترك.

● **المسألة الثانية: أقسام البدعة:**

للبدعة أنواع وأقسام متعددة باعتبارات مختلفة؛ فهي باعتبار تعلق أصلها بالدليل الشرعي تنقسم إلى قسمين:

١- **بدعة حقيقية**: وهي التي لم يدل عليها دليل شرعي لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع، ولا استدلال معتبر عند أهل العلم، لا في الجملة ولا التفصيل[٣].

٢- **بدعة إضافية**: وهي التي لها شائبتان؛ إحداهما لها من الأدلة الشرعية متعلق؛ فلا تكون بدعة بهذا الاعتبار، والأخرى ليس لها متعلق إلا كما للبدعة الحقيقية[٤]؛ كالأذكار المبتدعة مثلًا؛ فالذكر مشروع من حيث الأصل، ويصير بدعيًّا إذا أدخل عليه ما يصيره كذلك؛ من تقييد مطلق أو إطلاق مقيد، أو التزام هيئة محدثة، وما إلى ذلك.

---

(١) الموافقات ٢/ ٣٤٢.

(٢) الاستقامة ١/ ٤٢.

(٣) انظر: الاعتصام ١/ ٢٨٦.

(٤) انظر: المصدر السابق ١/ ٢٨٦.

كما تنقسم باعتبار حكمها إلى[١] :

١- **بدعة مكفرة**، تخرج عن الملة .

٢- **وبدعة غير مكفرة**، من جنس الكبائر، ولا تخرج عن الملة .

وهناك تقسيمات أخرى للبدعة، وهذه أشهرها .

● **المسألة الثالثة: تحذير الأئمة من البدع وأهلها:**

أجمع أهل السُّنة والجماعة على ذم البدعة، والتحذير منها، ومن أهلها، لأجل علمهم بحقيقة البدعة، وعظم جنايتها، وإدراكهم لأخطارها ومفاسدها العظيمة على الفرد، وعلى الأمة كافة؛ ولِما فيها من القول على اللَّه بغير علم، ولما فيها من الاتهام لمقام النبوة ومقام الصحابة، ولأنها تفسد الدين والقلوب وتورث الفرقة والاختلاف، إلى غير ذلك من المفاسد الكثيرة التي لأجلها أمر أهل العلم بلزوم السنة، والابتعاد من البدع وأهلها .

**ومن الأدلة الدالة على ذم البدع :**

عن عائشة رضي الله عنها، قالت : قال رسول اللَّه ﷺ : «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه، فهو رد**»[٢] .

وعن عائشة رضي الله عنها، أن رسول اللَّه ﷺ قال : «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**»[٣] .

---

(١) انظر : أعلام السنة المنشورة ص : ١٢١-١٢٢.

(٢) أخرجه البخاري برقم : (٢٦٩٧)، ومسلم برقم : (١٧١٨).

(٣) تقدم تخريجه قريبًا .

وعن العرباض بن سارية رضي الله عنه، قال: وعظنا رسول اللَّه ﷺ يومًا بعد صلاة الغداة موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال رجل: إن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا يا رسول اللَّه؟ قال: «**أوصيكم بتقوى اللَّه، والسمع والطاعة، وإن عبد حبشي، فإنه من يعش منكم يرى اختلافًا كثيرًا، وإياكم ومحدثات الأمور، فإنها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فعليه بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ**»(١).

ويتضح موقف أئمّة وعلماء المذاهب الأربعة من خلال التقريرات التالية:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قرر أئمة الحنفية وجوب الاتباع، وحرمة الابتداع، ومن ذلك:

**قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ)** رحمه الله: «**ما الأمرُ إلا ما جاء به القرآن، ودعا إليه النبي ﷺ، وكان عليه أصحابه، فأما ما سوى ذلك فمبتدَع محدَث**»(٢).

**ولما سأله رجلٌ** عما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام قال: «**مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريق السلف، وإياك وكل محدثة؛ فإنها بدعة**»(٣).

---

(١) أخرجه الترمذي في جامعه برقم: (٢٦٧٦) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) النور اللامع للناصري ق ٧٥.

(٣) ذم الكلام للهروي ٥/ ٢٠٧.

وقال أيضًا: «صنفان من شرّ الناس بخراسان: الجهمية والمشبهة»(١).

وقال الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في ختام العقيدة الطحاوية: «فهذا ديننا واعتقادنا ظاهرًا وباطنًا، ونحن براء إلى اللَّه تعالى من كلِّ من خالف الذي ذكرناه وبينّاه، ونسأل اللَّه أن يثبتنا على الإيمان، ويختم لنا به، ويعصمنا من الأهواء المختلفة، والآراء المتفرّقة، والمذاهب الرديئة، مثل المشبهة، والمعتزلة، والجهمية، والجبرية، والقدرية، وغيرهم من الذين خالفوا السنة والجماعة، وحالفوا الضلالة، ونحن منهم براء، وهم عندنا ضلاّلٌ وأردياء»(٢).

وقال عبيد اللَّه أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن رام النجاة من أهل البدع، والسلامة من الأهواء، فليكن ميزانه الكتاب والأثر -في كل ما يسمع ويرى، فإن كان عالمًا بهما عرضه عليهما- واتباعه للسلف، ولا يقبل من أحد قولًا إلا وطالبه على صحته بآية محكمة، أو سنة ثابتة، أو قول صحابي من طريق صحيح، وليكثر النظر في كتب السنن لمن تقدم، وليحذر تصانيف من تغيّرت حالهم؛ فإن فيها العقارب»(٣).

وبعد أن تحدّث عن الفرق الضالة المبتدعة، كالخوارج والمرجئة والمعتزلة والرافضة والقدرية والكرامية، قال: «وكلهم أئمة ضلالة، يدعون الناس إلى مخالفة السنة، وترك الحديث، فمن أنكر قولي فليأت

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢٨٤، وقد نقل مثل ذلك عن أبي يوسف كما في تاريخ بغداد ١٣/ ١٦٤.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٨٤.

(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ٢٣٣-٢٣٤.

بحديث موافق لما قالوه، ولا يجد إلى ذلك والحمد للَّه سبيلًا، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «أخاف على أمتي الأئمة المضلّين»(١)»(٢).

وقال أحمد الرومي(٣) (١٠٤٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا وجوب الاجتناب عن البدعة، وعدم الميل إلى شيء منها: «الواجب على كل مسلم أن يحذر من الاغترار والميل إلى شيء من البدع والمحدثات؛ فإنها سُمٌّ قاتل قلّ من سلم من آفاتها، وظهر له الحق معها... فالحذر الحذر من هذا السّم القاتل، وكن مائلًا إلى الحق، مستفيضًا لخلاص نفسك بالاتباع، وترك الابتداع»(٤).

- ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

ومن تقريرات أئمة المالكية في وجوب الاتباع وتحريم الابتداع:

أنه جاء رجل إلى مالك بن أنس (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: يا أبا عبد اللَّه، الرحمن على العرش استوى، كيف استوى؟ قال: فما رأيت مالكًا وجد من شيء كموجدته من مقالته، وعلاه الرحضاء، يعني: العرق، قال: وأطرق القوم، وجعلوا ينتظرون ما يأتي منه فيه،

---

(١) جزء من حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الفتن، برقم (٢٢٢٩) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وصححه الألباني (طبعة مشهور حسن).

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ٢١٦-٢٢٤

(٣) هو أحمد بن محمد الرومي الأقحصاري، من كبار علماء الحنفية في الدولة العثمانية، وله جهود عظيمة في نشر السنة وإخماد البدع، وألف كتابًا نافعًا سماه مجالس الأبرار، وهو مئة مجلس في شرح مئة حديث من مصابيح البغوي، توفي سنة (١٠٤٣هـ). تراجع ترجمته في: هدية العارفين ١/ ١٥٧.

(٤) مجالس الأبرار ١/ ١٣٠-١٣٣.

قال: فسُرِّي عن مالك، فقال: الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فإني أخاف أن تكون ضالًّا، وأمر به فأخرج»[١].

وقال الإمام مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا تجوز الإجارات في شيء من كتب الأهواء والبدع والتنجيم، وذكر كتبًا»[٢].

وقال ابن خويز منداد المصري المالكي (٣٩٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ معقبًا على كلام مالك: «وكتب أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هي كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم، وتفسخ الإجارة في ذلك»[٣].

وقال ابن بطال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وروى أشهب عن مالك قال: لا أحب الصلاة خلف الإباضية، والواصلية، ولا السكنى معهم في بلد، وقال عنه ابن نافع: وإن كان المسجد إمامه قدريًّا، فلا بأس أن يتقدمه إلى غيره»[٤].

وقال أحمد بن غانم النفراوي الأزهري المالكي (١١٢٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «كل خير في اتباع من سلف، وكل شر في ابتداع من خلف»[٥].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرر أئمة الشافعية كذلك وجوب الاتباع وتحريم الابتداع، وأن

---

(١) اعتقاد أهل السُّنة اللالكائي ٣/ ٣٩٨.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ٩٦.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٩٦.

(٤) شرح صحيح البخاري ٢/ ٣٢٧.

(٥) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ١٠٩).

المبتدع يجب أن يهجر ويجتنب؛ ومن ذلك:

**قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لأن يلقى اللَّه العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير من أن يلقاه بشيء من الأهواء»[(١)].**

**وقال يونس بن عبد الأعلى (٢٦٤هـ)[(٢)] رَحِمَهُ اللَّهُ: قلت لمحمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: قال صاحبنا الليث بن سعد[(٣)]: «لو رأيت صاحب الهوى يمشي على الماء ما قبلته، فقال الشافعي: أما إنه قصّر، لو رأيته يمشي في الهواء ما قبلته»[(٤)].**

**وقال الآجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ألم تسمع رحمك اللَّه إلى ما تقدم ذكرنا له من قول أبي قلابة: لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم، فإني لا آمن أن يغمسوكم في الضلالة، أو يلبّسوا عليكم في الدين بعض ما لبس عليهم، أو لم تسمع إلى قول الحسن وقد سأله عن مسألة فقال: ألا تناظرني في الدين؟ فقال له الحسن: أما أنا فقد أبصرت ديني، فإن كنت أنت أضللت دينك فالتمسه، أو لم تسمع إلى قول عمر بن**

---

(١) مناقب الإمام الشافعي للبيهقي ١/ ٤٥٢، و٤٦١، وتاريخ الإسلام للذهبي ١٤/ ٣٣١.

(٢) هو الإمام أبو موسى يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة بن حفص بن حيان، توفي سنة (٢٦٤هـ). تراجع ترجمته في: السير للذهبي ١٢/ ٣٤٨، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢/ ١٧٠، برقم: ٤٥.

(٣) هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام، أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي المصري المحدث، توفي سنة (١٨٣هـ). تراجع ترجمته في: السير للذهبي ٨/ ١٤٤، وطبقات ابن سعد ٧/ ٥١٧.

(٤) مناقب الإمام الشافعي للبيهقي ١/ ٤٥٢.

عبد العزيز: من جعل دينه غرضًا للخصومات أكثر التنقل...». إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ: قال محمد بن الحسين: «فمن اقتدى بهؤلاء الأئمة سلم له دينه إن شاء اللَّه تعالى»(١).

وذكر أبو عثمان الصابوني (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في صفات أهل السُّنة والجماعة أنهم: «يبغضون أهل البدع الذين أحدثوا في الدين ما ليس منه، ولا يحبونهم، ولا يصحبونهم، ولا يسمعون كلامهم، ولا يجالسونهم، ولا يجادلونهم في الدين، ولا يناظرونهم، ويرون صون آذانهم عن سماع أباطيلهم التي إذا مرت بالآذان وقرّت في القلوب ضرّت، وجرت إليها الوساوس والخطرات الفاسدة، وفيه أنزل اللَّه عَزَّوَجَلَّ قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]»(٢).

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عقب نقله كلام الشافعي (٢٠٤) رَحِمَهُ اللَّهُ: «من ارتدى بالكلام لم يفلح»: «إنما يعني -واللَّه أعلم- كلام أهل الأهواء، الذين تركوا الكتاب والسُّنة، وجعلوا معوِّلهم عقولهم، وأخذوا في تسوية الكتاب عليها، وحين حملت إليهم السنة بزيادة بيان لنقض أقاويلهم، اتهموا رواتها، وأعرضوا عنها»(٣).

وقد نقل البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ إجماع الصحابة والتابعين وعلماء أهل السُّنة على معاداة أهل البدع حيث قال: «قد مضت الصحابة

---

(١) الشريعة للآجري ١/ ١٩٦-١٩٧، باب ذم الجدل والخصومات في الدين.
(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني ص: ٧١.
(٣) مناقب الإمام الشافعي للبيهقي ١/ ٤٦٣.

والتابعون وأتباعهم، وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين، على معاداة أهل البدعة، ومهاجرتهم»[١].

وقال البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التحذير من أهل البدع: «قد أخبر النبي ﷺ عن افتراق هذه الأمة، وظهور الأهواء والبدع فيهم، وحكم بالنجاة لمن اتبع سنته، وسنة أصحابه رضي الله عنهم، فعلى المرء المسلم إذا رأى رجلًا يتعاطى شيئًا من الأهواء والبدع معتقدًا، أو يتهاون بشيء من السنن أن يهجره، ويتبرأ منه، ويتركه حيًّا وميتًا، فلا يسلم عليه إذا لقيه، ولا يجيبه إذا ابتدأ إلى أن يترك بدعته، ويراجع الحق، والنهي عن الهجران فوق الثلاث فيما يقع بين الرجلين من التقصير في حقوق الصحبة والعشرة دون ما كان ذلك في حق الدين، فإن هجرة أهل الأهواء والبدع دائمة إلى أن يتوبوا»[٢].

وقال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في التحذير من أهل البدع والأهواء: «وأما المبتدع ومن اقترف ذنبًا عظيمًا ولم يتب منه، فينبغي أن لا يسلم عليهم، ولا يرد عليهم السلام، كذا قاله البخاري، وغيره من العلماء»[٣].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرر أئمة الحنابلة أن البدع محرمة وأن الواجب على المسلم أن يكون اتباعه لسنة رسوله ﷺ ليسلم له دينه؛ ومن ذلك:

---

(١) شرح السنة للبغوي ١/ ٢٢٧.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٢٤.

(٣) الأذكار للنووي ص: ٢٢٥.

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول اللَّه ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات، وترك الجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين**»[1].

وقال صالح بن أحمد: «كتب رجل إلى أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يسأله عن مناظرة أهل الكلام والجلوس معهم؟ فأملى علي جوابه: **أحسن اللَّه عاقبتك، ودفع عنك كل مكروه ومحذور، الذي كنا نسمع وأدركنا عليه من أدركنا من أهل العلم: أنهم كانوا يكرهون الكلام والخوض مع أهل الزيغ، وإنما الأمر في التسليم والانتهاء إلى ما في كتاب اللَّه جل وعز، لا يعد ذلك، ولم يزل الناس يكرهون كل محدث من وضع كتاب أو جلوس مع مبتدع، ليورد عليه بعض ما يلبّس عليه في دينه، فالسلامة إن شاء اللَّه في ترك مجالستهم والخوض معهم في بدعتهم وضلالتهم**»[2].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب الإيمان: «**باب ذكر ما عابت به العلماء من جعل الإيمان قولًا بلا عمل، وما نهوا عنه من مجالسهم**».

ثم أورد آثارًا عديدة عن السلف فيها التحذير من القائلين ببدعة الإرجاء وغيرها، إلى أن قال: «**والحديث في مجانبة الأهواء كثير، ولكنا إنما قصدنا في كتابنا لهؤلاء خاصة، وعلى مثل هذا القول كان**

---

(١) أصول السنة للإمام أحمد، رواية عبدوس بن مالك ص٢٥-٣٧.

(٢) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه صالح ٢/ ١٦٧.

سفيان والأوزاعي ومالك بن أنس، ومن بعدهم من أرباب العلم وأهل السُّنة، الذين كانوا مصابيح الأرض، وأئمة العلم في دهرهم، من أهل العراق والحجاز والشام وغيرها، زارّين -أي: عائبين- على أهل البدع كلها، ويرون الإيمان: قولًا، وعملًا»[(١)].

وقال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أن الناس لم يبتدعوا بدعة قط حتى تركوا من السنة مثلها، فاحذر المحدثات من الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، والضلالة وأهلها في النار»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ محذرًا ممن يصرّ على مجالسة أهل الأهواء بعدما علم حالهم: «وإذا رأيت الرجل جالسًا مع رجل من أهل الأهواء، فَحَذِّرْهُ وعَرِّفْه، فإن جلس معه بعدما علم فاتَّقِه؛ فإنه صاحب هوى»[(٣)].

وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فاللَّه اللَّه معشر المسلمين، لا يحملن أحدًا منكم حسن ظنه بنفسه، وما عهده من معرفته بصحة مذهبه، على المخاطرة بدينه في مجالسة بعض أهل هذه الأهواء، فيقول: أداخله لأناظره، أو لأستخرج منه مذهبه، فإنهم أشد فتنة من الدجال، وكلامهم ألصق من الجرب، وأحرق للقلوب من اللهب، ولقد رأيت جماعة من الناس كانوا يلعنونهم، ويسبونهم، فجالسوهم على سبيل الإنكار، والرد عليهم، فما زالت بهم المباسطة، وخفي المكر،

---

(١) الإيمان للقاسم بن سلام ص: ٦٢-٦٧.

(٢) شرح السنة للبربهاري ص: ٦٠.

(٣) المصدر السابق ص: ١١٢.

ودقيق الكفر، حتى صبوا إليهم»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ منبهًا على أن من ناصر أهل البدع فإنه يُعطى حكمهم وإن أظهر السنة: «ومن السنة مجانبة كل من اعتقد شيئًا مما ذكرناه -أي: من البدع- وهجرانه، والمقت له، وهجران من والاه، ونصره، وذب عنه، وصاحَبه، وإن كان الفاعل لذلك يظهر السنة»(٢).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فان بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلى ويعتكف أحب إليك، أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: «إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل» فبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد»(٣).

وقرَّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن النهي عن البدع داخل في عموم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقال: «يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب إظهار السنة والشريعة، والنهي عن البدعة والضلالة بحسب الإمكان، كما دل على وجوب ذلك الكتاب والسُّنة وإجماع الأمة»(٤).

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الأول: الإيمان- ٢/ ٤٧٠.

(٢) كتاب الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ص: ٣٠٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٢٣١، وانظر أيضًا كلام ابن مفلح في الآداب الشرعية ١/ ٢١٩.

(٤) الاستقامة ١/ ٤١.

وبيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لا بد من ذكر أهل البدع بأعيانهم إن اقتضى الأمر ذلك، حيث قال: «**فلا بد من التحذير من تلك البدع، وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم**»(١).

**وقال عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الحنبلي (١٣٩٢هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وحذر ﷺ أمته وأنذرهم عن الإحداث في الدين، وابتداع دين لم يشرعه اللَّه، ولعن من فعل ذلك، وأخبر اللَّه -تبارك وتعالى-: أنه أكمل الدين، وأن القول عليه بغير علم رتبة فوق رتبة الشرك، فقال:** ﴿وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، **فكل من أحدث حدثًا ليس في كتاب اللَّه، ولا في سنة نبيه ﷺ فهو ملعون، وحدثه مردود**»(٢).

**فتبين مما سبق**: أن أئمة المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه- قد بينوا أن السلف الصالح متفقون على وجوب التحذير من البدع، وعلى هجر المبتدعة، وترك مجالستهم، نصحًا لدين اللَّه، وأنه لا يُركن إليهم في شيء من أمور المسلمين، فإن في ذلك أعظمَ الضرر على الدين.

* * *

(١) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٢٣٣.
(٢) حاشية كتاب التوحيد (ص: ١٨٢).

# المبحث الرابع
# توحيد الأسماء والصفات

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأوَّل: أهمية العلم بالأسماء والصفات، ومنهج الأئمة في إثباتها.
- المطلب الثَّاني: إثبات أسماء اللَّه تعالى.
- المطلب الثَّالث: إثبات صفات اللَّه تعالى.
- المطلب الرَّابع: تفصيل القول في بعض الصفات وما يتعلق بها.

* * *

# المبحث الرَّابع
# توحيد الأسماء والصفات

وفيه أربعة مطالب :

■ **المطلب الأوَّل: أهمية العلم بالأسماء والصفات، ومنهج الأئمة في إثباتها:**

وفيه سبع مسائل :

● **المسألة الأولى: تعريف توحيد الأسماء والصفات:**

عُرّف توحيد الأسماء والصفات بعدة تعريفات، وكلها تدور على معنى واحد يجتمع فيه إثبات ما أثبته اللَّه لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء الحسنى والصفات العلا، ومن تلك التعريفات :

**ما قاله ابن تيمية (٧٢٨هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ : **«أن يوصف اللَّه تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله نفيًا وإثباتًا، فيُثبَت للَّه ما أثبته لنفسه، ويُنفى عنه ما نفاه عن نفسه»**(١) .

وقال ابن سعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ : **«هو اعتقاد انفراد الرب جَلَّ جَلَالُهُ بالكمال المطلق من جميع الوجوه، بنعوت العظمة والجلالة والجمال،**

(١) التدمرية، ص: ٦-٧.

**التي لا يشاركه فيها مشارك بوجه من الوجوه، وذلك بإثبات ما أثبته اللَّه لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ من جميع الأسماء والصفات، ومعانيها، وأحكامها الواردة في الكتاب والسُّنة، على الوجه اللائق بعظمته وجلاله، من غير نفي لشيء منها، ولا تعطيل، ولا تحريف، ولا تمثيل»(١).**

**وقال ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إفراد اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بما سمى اللَّه به نفسه، ووصف به نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، وذلك بإثبات ما أثبته من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل»(٢).**

● **المسألة الثانية: أهمية العلم بتوحيد الأسماء والصفات(٣):**

يمكن إبراز أهمية العلم والإيمان بتوحيد الأسماء والصفات في النقاط التالية:

١- أنَّ هذا العلم يُعرف به الرب، ويُستدل به على وجوده؛ فاللَّه ليس له مثيل ولا نظير، ولا يمكن رؤيته في الدنيا، فلا يُعرف والحالة هذه إلا بأسمائه وصفاته.

٢- أن العلم باللَّه سبحانه يورث المحبة للَّه تعالى، والمحبة للَّه تعالى تورث العبادة، وبيان ذلك أن الربّ متصف بصفات الكمال من

---

(١) القول السديد ص: ١٠.

(٢) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ١/ ٢١-٢٢، وانظر: ١/ ٢٧، ٨٣، ولواقح الأنوار ١/ ٢٥٧، ولوامع الأنوار ١/ ١٢٩، كلاهما للسفاريني، وغيرها.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ١٠/ ٤٨، ١٧/ ١٠٥، وبدائع الفوائد ١/ ١٤٧، ومدارج السالكين ١/ ٤١٧-٤٢١.

كل وجه، والنفوس جُبلت على محبة الكمال؛ فعلى قدر العلم بالله تكون المحبة، وعلى قدر المحبة تكمل العبادة، يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**محبة الله ورسوله ﷺ أعظم واجبات الإيمان، وأكبر أصوله، وأجل قواعده، بل هي أصل كل عمل من أعمال الإيمان والدين، كما أن التصديق به أصل كل قول من أقوال الإيمان والدين، فإن كل حركة في الوجود إنما تصدر عن محبة: إما عن محبة محمودة، أو عن محبة مذمومة**»[١].

٣- أن العلم بالأسماء والصفات أصل للعلم بكل معلوم، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**إحصاء الأسماء الحسنى والعلم بها أصل للعلم بكل معلوم، فإن المعلومات سواه إما أن تكون خلقًا له تعالى، أو أمرًا، إما علمٌ بما كوّنه، أو علمٌ بما شرعه، ومصدر الخلق والأمر عن أسمائه الحسنى**»[٢].

٤- أن العلم بالأسماء والصفات سبب لدخول الجنة ورضا الله -جل وعلا- على العبد؛ كما في الصحيحين، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «**إنَّ للَّه تسعة وتسعين اسمًا، مائة إلا واحدًا، من أحصاها دخل الجنة**»[٣].

• **المسألة الثالثة: الأصل في هذا الباب هو الاعتماد على الكتاب والسُّنة على فهم سلف الأمة:**

من أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة: أن الأصل في باب

(١) مجموع الفتاوى ١٠/ ١٤٧.
(٢) بدائع الفوائد ١/ ١٤٧.
(٣) أخرجه البخاري، برقم: ٧٣٩٢، ومسلم، برقم: ٦٩٨٦.

أسماء اللَّه وصفاته هو الكتاب والسُّنة على فهم سلف الأمة، وفي مقدمتهم الصحابة ﷺ، الذين تلقّوا هذا الباب عن رسول اللَّه ﷺ، وبلّغوه إلى من بعدهم، ثم التابعون لهم بإحسان.

وقد قرّر أئمة المذاهب الأربعة وأتباع مذاهبهم هذا الأصل العظيم تقريرًا واضحًا، يظهر جليًا من خلال التقريرات التالية:

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قرّر أئمة الأحناف أن الكتاب والسُّنة وفهم السلف من الصحابة ومن تبعهم هو المصدر لمعرفة أسماء اللَّه وصفاته.

ومن أقوالهم في ذلك:

**قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «آخذُ بكتاب اللَّه، فإن لم أجد فبسنّة رسول اللَّه ﷺ، فما لم أجد في كتاب اللَّه ولا سنة رسول اللَّه ﷺ أخذتُ بقول أصحابه»**[(١)].

**وقال مؤكدًا هذا الأصل: «إذا لم يكن في كتاب اللَّه، ولا في سنة رسول اللَّه ﷺ، نظرت في أقاويل أصحابه، ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم...»**[(٢)].

وفي روايةٍ عنه: **«ليس لأحدٍ أن يقول برأيه مع كتاب اللَّه، ولا مع سنة رسول اللَّه ﷺ، ولا مع ما أجمع عليه الصحابة ﷺ»**[(٣)].

(١) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر ص ١٤٢.
(٢) الانتقاء لابن عبد البر ص ١٤٣.
(٣) عقود الجمّان في مناقب أبي حنيفة النعمان لمحمد الصالحي الدمشقي ص ١٧.

وقد استنار بهذه القاعدة صاحبه محمد بن الحسن الشيباني (١٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ فوضع قاعدة عظيمة في باب الأسماء والصفات قال فيها : «اتفق الفقهاء كلّهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث الصحيحة التي جاءت بها الثقات عن رسول اللَّه ﷺ في صفة الرب عَزَّوَجَلَّ من غير وصفٍ[١] ولا تفسيرٍ[٢]، ولا تشبيهٍ، فمن فسّر شيئًا من ذلك[٣]، وقال بقول جهمٍ فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وفارق الجماعة؛ لأنه وصف الرّب بصفة لا شيء»[٤].

وقال أيضًا: «نؤمن باللَّه، وبما جاء من عند اللَّه تعالى على ما أراد اللَّه، وعلى ما أراد به رسوله ﷺ، ولا نشتغل بكيفية مراد اللَّه تعالى، وبما جاء من عند رسول اللَّه ﷺ»[٥].

وعقد عبيد اللَّه أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ فصلًا في كتابه بعنوان: «إقامة البرهان على أن الحجة القاطعة هي التي يرد بها السمع لا غير، وأن العقل آلة للتمييز، فحسب»، ثم استدلّ لذلك بالأدلة من

(١) المقصود به وصف يحدد الصفة بما تخرج به عن ظاهرها اللائق باللَّه عَزَّوَجَلَّ، ويتجاوز ذلك إلى تحديد لم يرد في الشرع.

(٢) المقصود هنا تفسيرها بما يبطل معناها الظاهر؛ لأن إثبات الصفات يتعلق بإثبات المعنى والوصف، وليس التقريب ولا التشبيه.

(٣) يقصد بذلك تفسير المعطلة من الجهمية ومن وافقهم، كما هو واضح من سياق كلامه .

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة ٢/ ٤٣٢-٤٣٣، وأورده شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٤/ ٤-٥ وقال: صحّ ثبوته عن محمد بن الحسن.

(٥) بحر الكلام لأبي المعين النسفي ص ٢٦.

الكتاب والسُّنة وأقوال سلف الأمة(١).

وعدّ رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الأصل عنوان السلامة من الابتداع والهوى والزلل في سائر أبواب الدين، فقال: «**فمن رام النجاة من أهل البدع، والسلامة من الأهواء، فليكن ميزانه الكتاب والأثر في كل ما يسمع ويرى، فإن كان عالمًا بهما عرَضَه عليهما واتّباعَه للسلف، ولا يقبل من أحد قولًا إلا وطالبه على صحته بآية محكمة، أو سنة ثابتة، أو قول صحابي من طريق صحيح**»(٢).

وأكّد على هذا الأصل ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «**بل الواجب أن يجعل ما قاله اللَّه ورسوله ﷺ هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقله، ويعرف برهانه، ودليله القطعي والخبري والسمعي**»(٣).

وبيّن ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ أن الضلال في باب الأسماء والصفات هو بسبب مفارقة هذا الأصل العظيم، حيث قال: «**وينبغي أن يُعرَف أنّ عامة من ضلّ في هذا الباب -يقصد باب الأسماء والصفات- أو عجز فيه عن معرفة الحق، فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول ﷺ، وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفته، فلمّا أعرضوا عن كتاب اللَّه ضلوا**»(٤).

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ٩١ وما بعدها.
(٢) المصدر السابق ص ٢٣٣-٢٣٤.
(٣) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٦٦.
(٤) المصدر السابق ١/ ٢٥٢.

**• ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

مما جاء عن علماء المالكية في أن الأصل في هذا الباب الكتاب والسُّنة على فهم السلف الصالح:

ما قال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«واعلم أن أهل العلم بالله وبما جاءت به أنبياؤه ورسله يرون الجهل بما لم يخبر به -تبارك وتعالى- عن نفسه علمًا، والعجز عما لم يدع إيمانًا، وأنهم إنما ينتهون من وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ»**[١].

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مشيرًا إلى أن هذا الباب مبناه على النصوص وإجماع الأمة، وأول من يدخل فيهم السلف الصالح: **«الذي لا يبلغ من وصفه إلا ما وصف به نفسه أو وصفه به نبيه ورسوله ﷺ أو اجتمعت عليه الأمة الحنيفية عنه»**[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«في قوله ﷺ: «أنت كما أثنيت على نفسك» دليل على أنه لا يبلغ وصفه، وأنه لا يوصف إلا بما وصف به نفسه، تبارك اسمه، وتعالى جده، ولا إله غيره»**[٣].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا أن الأصل في هذا الباب الإيمان بما في الكتاب والسُّنة: «الثاني: **من هذه الأسس -**

---

(١) أصول السنة لابن أبي زمنين ص: ٦٠.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٧/ ١٣٦.

(٣) المصدر السابق ٢٣/ ٣٥٠.

في باب الأسماء والصفات-: هو الإيمان بما وصف اللَّه به نفسه؛ لأنه لا يصف اللَّه أعلم باللَّه من اللَّه ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، والإيمان بما وصفه به رسوله ﷺ لأنه لا يصف اللَّه بعد اللَّه أعلم باللَّه من رسول اللَّه ﷺ، الذي قال في حقه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣-٤]، فيلزم كل مكلف أن يؤمن بما وصف اللَّه به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ»[١].

• **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعية:**

هذا الأصل قرّره علماء الشافعية ومن ذلك:

قول الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن للَّه -تبارك وتعالى- أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ أمته، لا يسع أحدًا من خلق اللَّه عَزَّ وَجَلَّ قامت لديه الحجة إلا الإيمان بها؛ إذ القرآن نزل به، ووضح عنده قول النبي ﷺ فيما روى عنه العدل؛ فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو باللَّه كافر، أما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذور بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالدراية والفكر...»[٢].

وقال أيضًا في الحث على فهم السلف الصالح، وفي مقدمتهم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «وقد أثنى اللَّه -تبارك وتعالى- على أصحاب رسول اللَّه ﷺ في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان

---

(١) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص٤٦، ط٤/ ١٤٠٤.

(٢) اعتقاد الشافعي للهكّاري ص: ٢٠، واعتقاد الشافعي للبرزنجي ص: ٨٨، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٠/ ٧٩.

رسول الله ﷺ من الفضل ما ليس لأحد بعدهم، فرحمهم الله وهنَّأهم بما آتاهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصديقين والشهداء والصالحين، هم أدَّوا إلينا سنن رسول الله ﷺ، وشاهدوه والوحي ينزل عليه، فعلموا ما أراد رسول الله ﷺ عامًّا وخاصًّا، وعزمًا وإرشادًا، وعرفوا من سنته ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استُدرِك به علم واستُنبِط به، وآراؤهم لنا أحمد من آرائنا عندنا لأنفسنا»[1].

وقد طبق الشافعية أصل الأخذ بالكتاب والسُّنة على فهم السلف الصالح في باب الأسماء والصفات.

قال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «...ولله تعالى ذكره أسماءٌ وصفاتٌ جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ أمته، لا يسع أحدًا من خلق الله قامت عليه الحجة بأن القرآن نزل به، وصح عنده قول رسول الله ﷺ فيما روي عنه به الخبر منه خلافه؛ فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه به من جهة الخبر على ما بينت فيما لا سبيل إلى إدراك حقيقة علمه إلا حسًا؛ فمعذورٌ بالجهل به الجاهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالروية والفكرة. وذلك نحو إخبار الله تعالى ذكره إيانا أنه سميعٌ بصيرٌ...»[2].

---

(١) مناقب الشافعي للبيهقي ١/ ٤٤٣، ومناقب الشافعي للرازي ص: ٤٩.

(٢) التبصير في معالم الدين للطبري ص: ١٣٤. ومن الواضح أنها نقل حرفي عن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والأئمة يقررون كثيرًا المعتقد وفق كلام من سبقهم، ولا غرو في ذلك ولا شنئآن لأن مقصودهم هو الاتّباع والاقتداء والتزام نهج الكتاب والسُّنة، ونهج من سبقهم من أهل العلم الراسخين في فهم السنة والتزامها.

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا جَلَّ جَلَالُهُ، وبسنة نبينا ﷺ، وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون»(١).

وقال أبو المظفر السمعاني (٤٨٩هـ)(٢) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جواب من سأله ما الذي تعتقدون في صحة أصول دينكم، ومن أي طريق تتوصلون إلى معرفة حقائقها: «قد دلّلنا فيما سبق بالكتاب الناطق من اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، ومن قول النبي ﷺ، ومن أقوال الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أنا أُمرنا بالاتباع، ونُدبنا إليه، ونُهينا عن الابتداع، وزُجرنا عنه، وشعار أهل السُّنة: اتباعهم للسلف الصالح، وتركهم كل ما هو مبتدع محدث...»(٣).

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرّر أئمة الحنابلة أن باب الاسماء والصفات، بل وسائر مسائل الدين مصدرها الكتاب والسُّنة وفهم الصحابة ومن تبعهم، وليس العقل كما يدعيه أهل الكلام، ومن أقوالهم في ذلك:

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يوصف اللَّه -تبارك

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري ص: ٤٣.

(٢) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد السمعاني الشافعي، أبو المظفر، المفسر، كان حنفيًّا وتحول شافعيًّا، من مؤلفاته: الانتصار لأصحاب الحديث، وقواطع الأدلة، والمنهاج لأهل السُّنة وغيرها، ولد سنة (٤٢٦هـ)، وتوفي سنة(٤٨٩هـ). تراجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٩/ ١١٤، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٤/ ١٢٦٦.

(٣) الانتصار لأصحاب الحديث للسمعاني ص: ٣١.

وتعالى- إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، لا يتجاوز القرآن والحديث»(١).

وبيّن ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله وجوب الاقتداء بأئمة السلف الذين اتفقت كلمتهم على إثبات الصفات الواردة في الكتاب والسُّنة من غير تعرّض لتأويلها، فقال: «**ومذهب السلف رحمة الله عليهم: الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله، أو على لسان رسوله ﷺ، من غير زيادة عليها، ولا نقص منها، ولا تجاوز لها، ولا تفسير ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدَثين، بل أَمَرُّوها كما جاءت**»(٢).

وقد حكى ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله اتفاق السلف على هذا الأصل العظيم حيث قال: «**فالذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فإنه قد عُلم بالشرع مع العقل أن الله تعالى ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله**»(٣).

وقال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رحمه الله واصفًا مستنده في دعوته «**فنحن مقلدون الكتاب والسُّنة، وصالح سلف الأمة، وما عليه**

---

(١) أورده شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٥/ ٢٦، وانظر: الإبانة الكبرى لابن بطة - الكتاب الثالث: الرد على الجهمية- ٢/ ٣٣، وطبقات الحنابلة ٢/ ٢١٢.

(٢) ذم التأويل ص: ٩.

(٣) العقيدة الأصفهانية ص: ٣٤-٣٥.

الاعتماد من أقوال الأئمة الأربعة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت، ومالك بن أنس، ومحمد بن إدريس، وأحمد بن حنبل، -رحمهم اللَّه تعالى-»[١].

وقال عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٨٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر أن اثبات الاستواء على العرش من الصفات الثابتة بالأدلة الشرعية: «وهذا مذهب سلف الأمة وأئمتها ومن تبعهم من أهل السُّنة والجماعة: يثبتون للَّه ما أثبت لنفسه، وما أثبته له رسول اللَّه ﷺ، من صفات كماله، ونعوت جلاله، على ما يليق بجلال اللَّه وعظمته، إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل، تعالى اللَّه عما يقول المحرّفون المخرّفون عن الحق علوًّا كبيرًا»[٢].

وقال أيضًا: «فإن هؤلاء الجهمية ومن وافقهم من أهل الكلام على التعطيل جحدوا ما وصف اللَّه به نفسه، ووصفه به رسول اللَّه ﷺ من صفات كماله ونعوت جلاله، وبنوا هذا التعطيل على أصل فاسد أصّلوه من عند أنفسهم، ولم يفهموا من صفات اللَّه إلا ما فهموه من خصائص صفات المخلوقين، فشبّهوا اللَّه في ابتداء آرائهم الفاسدة بخلقه، ثم عطّلوه من صفات كماله، وشبّهوه بالناقصات والجمادات والمعدومات، فشبّهوا أولًا، وعطّلوا ثانيًا، وشبّهوا ثالثًا بكل ناقص أو معدوم، فتركوا ما دل عليه صريح الكتاب والسُّنة، وما عليه سلف الأمة من إثبات ما وصف

---

(١) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء السادس) ص: ٩٦.

(٢) المطلب الحميد في بيان مقاصد التوحيد (ص: ٢٤١).

اللَّه به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ على ما يليق بجلاله وعظمته، إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١](١).

فتبين مما سبق: أن أئمة الإسلام من مختلف المذاهب الأربعة قد قرروا أن توحيد الأسماء والصفات توقيفي، لا مدخل للعقل فيه، مع وجوب حمل نصوص الأسماء والصفات على حقيقتها اللائقة باللَّه تعالى.

● **المسألة الرابعة: أن أحاديث الآحاد إذا صحت فهي حجة في هذا الباب وغيره.**

لم تزل الصحابة ﵃ والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بأخبار الآحاد في مسائل الصفات، والقدر، والأسماء والأحكام، وسائر أبواب الدين، ولم ينقل عن أحد منهم البتة أنه جوّز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن اللَّه وأسمائه وصفاته، وكان حديث رسول اللَّه ﷺ أجلّ في صدورهم من أن يقابَل بذلك، وكان أحدهم إذا روى لغيره حديثًا عن رسول اللَّه ﷺ في الصفات تلقاه بالقبول، واعتقد تلك الصفة على القطع واليقين.

**ومما يدل على ذلك:**

ما تواتر من إرسال رسول اللَّه ﷺ رسله وسعاته إلى الآفاق والملوك المجاورين لجزيرة العرب والقبائل لتبليغ الرسالة.

---

(١) كتاب التوحيد وقرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين (ص: ٢٠٠).

**ومن الأدلة على ذلك:**

عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول اللَّه ﷺ لما بعث معاذًا رضي الله عنه إلى اليمن، قال: «**إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة اللَّه، فإذا عرفوا اللَّه، فأخبرهم أن اللَّه قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا فعلوا، فأخبرهم أن اللَّه فرض عليهم زكاة تؤخذ من أغنيائهم فتُردّ على فقرائهم، فإذا أطاعوا بها، فخذ منهم وتوقّ كرائم أموالهم**»(١).

فمعاذ رضي الله عنه فردٌ بعثه رسول اللَّه ﷺ لأهل اليمن داعيًا للدين كله، ويشمل ذلك ما كان من باب الاعتقاد والأحكام.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: قال: إن وفد عبد القيس لما أتوا النبي ﷺ قال: «**من القوم؟ أو من الوفد؟**» قالوا: ربيعة. قال: «**مرحبًا بالقوم، أو بالوفد، غير خزايا ولا ندامى**»، فقالوا: يا رسول اللَّه إنا لا نستطيع أن نأتيك إلا في الشهر الحرام، وبيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر، فمرنا بأمر فَصلٍ، نخبر به من وراءنا، وندخل به الجنة، وسألوه عن الأشربة: فأمرهم بأربع، ونهاهم عن أربع، أمرهم: بالإيمان باللَّه وحده، قال: «**أتدرون ما الإيمان باللَّه وحده**» قالوا: اللَّه ورسوله أعلم، قال: «**شهادة أن لا إله إلا اللَّه وأن محمدًا رسول اللَّه، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس**»، ونهاهم عن أربع: عن الحنتم والدباء والنقير والمزفت»، وربما قال:

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (١٤٥٨)، ومسلم برقم: (١٩).

«المقير»، وقال: «**احفظوهن وأخبروا بهن من وراءكم**»[١].

وهذا دليل آخر صريح على العمل بخبر الآحاد في العقائد والأحكام لافرق، ووفد عبد القيس المذكورون في الحديث كانوا أربعة عشر راكبًا، كبيرهم الأشجّ[٢]، ثم أمرهم في آخر الحديث بقوله: «**احفظوهن وأخبروا بهن من وراءكم**»، وهو أمر يتوجه عليهم جميعًا مجتمعين ومنفردين.

وعن زيد بن ثابت، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**نضّر اللَّه امرأً سمع مقالتي فبلّغها، فرُبّ حامل فقه ليس بفقيه، ورُبّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه**»[٣].

وهذا صريح في وجوب العمل بخبر الواحد، وإلا لما أمر الرسول ﷺ المرء الواحد بالتبليغ، ولما استحق هذا الدعاء وهو لا يتحقق بنقله للخبر فائدة دينية.

فالقول بعدم الاحتجاج بأخبار الآحاد في العقيدة قولٌ مبتدع مخالف لطريقة سلف الأمة ومن سلك منهجهم، كما نبّه عليه أئمة المذاهب الأربعة.

ويتضح ذلك من خلال التقريرات التالية:

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (٥٣)، ومسلم برقم: (١٧).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٣٠).

(٣) أخرجه ابن ماجه في السنن برقم: (٢٣٠)، وقال المحقق شعيب الأرنؤوط: صحيح بطرقه.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قرَّر الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الأصل بوضع قاعدةٍ عظيمة حذّر فيها من ردّ السنة دون أن يفرِّق بين متواترها وآحادها، فقال: «**إذا صحّ الحديث فهو مذهبي**»[١].

وقال أيضًا: «**لولا السّنة ما فهم أحدٌ منا القرآن**»[٢]، وقال ذلك لرجلٍ من أهل الكوفة إذ دخل عليه والحديث يُقرأ عنده، فقال الرجل: دعونا من هذه الأحاديث، فزجره الإمام أشدّ الزجر ثم قال له هذه المقولة.

واستدلّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بخبر الآحاد في جوانب من العقيدة كاستدلاله بحديث الجارية[٣] على علوّ اللَّه على خلقه، ولا شك أن علو اللَّه عَزَّ وَجَلَّ على خلقه ثابت بآيات قرآنية كثيرة، وأحاديث متواترة[٤]، ولكن عدول أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن تلك الآيات القرآنية والأحاديث المتواترة واحتجاجه بحديث الجارية أكبر دليل على أنه يأخذ بأخبار الآحاد، ويستدلّ بها في أبواب العقيدة.

وكاستدلاله بحديث جبريل المشهور[٥] على أصل التوحيد وما يصحّ الاعتقاد عليه.

---

(١) نقله ابن تيمية في رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص ١٦٥، وابن عابدين في حاشيته ١/ ٣٥٨، والدهلوي في حجة اللَّه البالغة ١/ ١٠٠.

(٢) الانتقاء لابن عبد البر ص ١٤٥.

(٣) حديث الجارية من أخبار الآحاد، وقد أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ٥٣٧.

(٤) كما نص على ذلك شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٥/ ١٥.

(٥) حديث جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، برقم: ٥، وهو من أخبار الآحاد.

وأكّد هذا الأمر أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العقيدة التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه حيث قال: «**وكل ما جاء في ذلك -أيْ: في باب الصفات- من الحديث الصحيح عن رسول اللَّه ﷺ، فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، ولا ندخل في ذلك متأوّلين بآرائنا، ولا متوهّمين بأهوائنا**»[١].

فالطحاوي لم يفرق بين آحاد ومتواتر، بل جعل الشرط صحة الحديث، فمتى ما صح فهو الدليل للصفات وسائر مسائل الاعتقاد والأحكام.

وقال عبيد اللَّه أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مشنّعًا على من ردّ خبر الواحد بحجة أنه لا يوجب العلم أو أنه يخالف المعقول: «**ومعلومٌ أن من قال في نفسه قولًا وزعم أنه مقتضى عقله، وأن الحديث المخالف له لا ينبغي أن يُلتفت إليه بكونه من أخبار الآحاد، وهي لا توجب علمًا، وعقله موجِبٌ للعلم، يستحق أن يسمّى محدِثًا مبتدعًا مخالفًا**»[٢].

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول، عملًا به وتصديقًا له، يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة، وهو أحد قسمي المتواتر، ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع**»، ثم ذكر الأمثلة على ذلك[٣].

---

(١) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢٦-٢٧.

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٠١.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٨١.

**وقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ مؤكدًا على وجوب العمل بأخبار الآحاد، وذاكرًا بعض الأمثلة على وجوب العمل به في سائر أبواب الدين، ومنها باب الصفات: «**وكان رسول اللّه ﷺ يرسل رسله آحادًا، ويرسل كتبه مع الآحاد، ولم يكن المرسل إليهم يقولون: لا نقبله لأنه خبر واحد**»[١].

**فتبيّن بهذا**: وجوب العمل بما صحّ من أخبار الآحاد في سائر أبواب الدين عمومًا، وباب الأسماء والصفات خصوصًا، ومن خالف هذا الأصل فقد شابه أهل البدع من الجهمية والمعتزلة والقدرية وأهل الكلام:

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

مما جاء عن علماء المالكية في الاحتجاج في هذا الباب بما صحَّ من أحاديث الآحاد.

**قول ابن عبد البر (٤٦٣هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار فيما علمت على قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العمل به إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تعدّ خلافًا، وقد أجمع المسلمون على جواز قبول الواحد السائل المستفتي لما يخبره به العالم الواحد إذا استفتاه فيما لا يعلمه، وقبول خبر الواحد العدل فيما يخبر به مثله، وقد ذكر الحجة عليهم في ردهم أخبار الآحاد جماعة من أئمة الجماعة،**

(١) المصدر السابق ٢/ ٨١.

وعلماء المسلمين»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الذي نقول به أنه -خبر الواحد- يوجب العمل دون العلم[٢]، كشهادة الشاهدين والأربعة سواء، وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر، وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعًا ودينًا في معتقده، على ذلك جماعة أهل السُّنة، ولهم في الأحكام ما ذكرنا، وباللَّه توفيقنا»[٣].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليس في الاعتقاد كله في صفات اللَّه وأسمائه إلا ما جاء منصوصًا في كتاب اللَّه، أو صح عن رسول ﷺ، أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يسلّم له، ولا يناظر فيه»[٤].

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١/ ٢.

(٢) ليس مراده هنا أن المسائل العلمية وهي الاعتقاد لا تثبت بحديث الآحاد وإنما مراده ما ذكره قبل هذا النص حيث قال: «والذي عليه أكثر أهل العلم منهم أنه يوجب العمل دون العلم وهو قول الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر، ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شهد به على اللَّه وقطع العذر بمجيئه قطعًا لا خلاف فيه» التمهيد (١/ ٧)، فكأنه يرى أن ما يوجب العلم هو الأمر اليقيني الذي لا يدخل سامعه شك بحال في وقوعه، وحديث الآحاد دون ذلك عنده، وهو مع ذلك يثبت به العقائد، بل حكى إجماع أهل السُّنة على ذلك، وبناء عليه قال ابن النجار: «ويعمل بآحاد الأحاديث في أصول الديانات، وحكى ذلك ابن عبد البر إجماعًا». شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٥٢)، والنص الآخر بعد هذا عن ابن عبد البر يثبت ذلك، أعني: أن العقائد تثبت بخبر الواحد خلافًا لأهل البدع.

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١/ ٨.

(٤) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٣).

وقال القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد تقدم هذا في أول الكتاب، وفيه ما عرف من فعل السلف، في قبول خبر الواحد، والعمل به في الديانات»(١).

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أن التحقيق الذي لا يجوز العدول عنه أن أخبار الآحاد الصحيحة تقبل في الأصول، فما ثبت عن النبي ﷺ بأسانيد صحيحة من صفات اللَّه يجب إثباته واعتقاده على الوجه اللائق بكمال اللَّه وجلاله، على نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، وبهذا تعلم أن ما أطبق عليه أهل الكلام ومن تبعهم: أن أخبار الآحاد لا تقبل في العقائد ولا يثبت بها شيء من صفات اللَّه، زاعمين أن أخبار الآحاد لا تفيد اليقين، وأن العقائد لا بد فيها من اليقين باطل لا يعوّل عليه، ويكفي من ظهور بطلانه أنه يستلزم ردّ الروايات الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ بمجرد تحكيم العقل، والعقول تتضاءل أمام عظمة صفات اللَّه»(٢).

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرّر أئمة الشافعية الاحتجاج بحديث الآحاد كما قرّره غيرهم من أهل العلم، ومن ذلك:

**الإمام الشافعي (٢٠٤هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ له كلام جميل، وبنفس طويل في

---

(١) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم (٢/ ٣١٤).

(٢) مذكرة أصول الفقه للشيخ الشنقيطي ١/ ١٠٥-١٠٦.

كتاب «اختلاف الحديث»[١] أفاد فيه وأجاد، وردّ على من لم يأخذ بأخبار الآحاد، أو يفرّق في الأخذ بأخبار الآحاد بين الأسماء والصفات، أو غيره من أبواب أصول الدين أو فروعه[٢].

**وله نصوص أخرى في ذلك منها:**

**قول الإمام الشافعي (٢٠٤هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: **«وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصح الإسناد به فهو سنة»**[٣].

فقد قرر هنا الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ قاعدة مهمة، وهي الأخذ بالحديث الصحيح، ولا فرق في ذلك بين المتواتر والآحاد، كما أنه لا فرق في هذا بين باب الأسماء والصفات أو غيره من أبواب فروع الدين وأصوله.

**ونقل الإمام الشافعي (٢٠٤هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ إجماع الفقهاء في الأخذ بخبر الواحد بعد أن ذكر مجموعة من الأدلة في حجية خبر الواحد حيث قال: **«وفي تثبيت خبر الواحد أحاديث يكفي بعض هذا منها، ولم يزل سبيل سلفنا والقرون بعدهم إلى من شاهدنا هذه السبيل، وكذلك حكي لنا عمن حكي لنا عنه من أهل العلم بالبلدان ...**

[وذكر رَحِمَهُ اللَّهُ مجموعة كبيرة من الصحابة والتابعين الذين يأخذون بأخبار الأحاد في العقائد والأحكام وذكر أمثلة على ذلك]

---

(١) انظر: اختلاف الحديث للشافعي المطبوع مع كتابه الأم ١٠/ ٥، وما بعدها.

(٢) اختلاف الحديث للشافعي(٨/ ٥٨٨) بهامش كتاب الأم له، رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم الرازي ص: ١٧٧.




ثم قال: «ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديمًا وحديثًا على تثبيت خبر الواحد والانتهاء إليه؛ بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبته جاز لي، ولكن أقول لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد ما وصفت من أن ذلك موجودًا على كلهم»[١].

وقال ابن خزيمة[٢] (٣١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «لا نصف معبودنا إلا بما وصف به نفسه، إما في كتاب الله، أو على لسان نبيه ﷺ، بنقل العدل عن العدل موصولًا إليه، لا نحتج بالمراسيل، ولا بالأخبار الواهية، ولا نحتج أيضًا في صفات معبودنا بالآراء والمقاييس»[٣].

وقال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأخذ بأخبار الآحاد: «لم تزل كتب النبي ﷺ، وآحاد رسله يعمل بها، ويلزمهم النبي ﷺ العمل بذلك، واستمرّ على ذلك الخلفاء الراشدون فمن بعدهم، ولم تزل الخلفاء الراشدون وسائر الصحابة فمن بعدهم من السلف والخلف على امتثال خبر الواحد»[٤].

وعلق النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حديث تحويل القبلة وحديث

---

(١) الرسالة للشافعي ص: ٤٥٣-٤٥٧.

(٢) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة النيسابوري الشافعي ولد عام٢٣٢هـ، وتوفي عام٣١١هـ، تراجع ترجمته في: السير للذهبي ١٤/ ٣٦٥، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣/ ٦٨، وطبقات الشافعية لابن شهبة ١/ ٨.

(٣) كتاب التوحيد لابن خزيمة ١/ ١٣٦.

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي ١/ ٨٩.

الجسّاسة الطويل، فقال في كل منهما: «**وفيه قبول خبر الواحد**»[١].

**وقال ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أسماء اللَّه توقيفية على الأصح، فلا يجوز اختراع اسم أو وصف له تعالى إلا بقرآن، أو خبر صحيح وإن لم يتواتر ...»**[٢].

هذه بعض أقوال علماء الشافعية في وجوب الأخذ بخبر الآحاد في جميع مسائل الدين، بما فيها مسائل العقيدة، ومنها باب الأسماء والصفات.

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قد نصّ أئمة الحنابلة -رحمهم اللَّه- على الاحتجاج بأحاديث الآحاد في إثبات العقائد:

**قال أبو بكر المروذي (٢٧٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قلت لأبي عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: هاهنا إنسان يقول: إن الخبر يوجب عملًا ولا يوجب علمًا، فعابه، وقال: ما أدري ما هذا! قال القاضي أبو يعلى: وظاهر هذا أنه سوّى فيه بين العمل والعلم»**[٣].

**وقال حنبل بن إسحاق (٢٧٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قلت لأبي عبد اللَّه -**

---

(١) المصدر السابق ٥/ ١٢، و١٨/ ٢٨٢.

(٢) تحفة المحتاج للهيتمي ١/ ١٥.

(٣) أخرجه اللالكائي في أصول اعتقاد أهل السُّنة ٣/ ٥٦٢، برقم: ٨٨٩، وذكره القاضي أبو يعلى في «العدة في أصول الفقه» ٣/ ٨٩٩، ونقله عنه في المسودة في أصول الفقه لآل تيمية ص: ٢٤٢-٢٤٣، وانظر: مختصر الصواعق المرسلة ٤/ ١٤٧٣-١٤٧٤.

يعني: أحمد (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في الرؤية: قال: أحاديث صحاح نؤمن بها ونقرّ، وكل ما روي عن النبي ﷺ بأسانيد جيدة نؤمن به ونقرّ»[١].

وقال أبو بكر المروذي (٢٧٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سألت أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الأحاديث التي تردها الجهمية في الصفات والرؤية، والإسراء، وقصة العرش، فصحّحه أبو عبد اللّه، وقال: تلقتها العلماء بالقبول، تمرّ الأخبار كما جاءت»[٢].

فهذه النصوص عن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيها إيجاب العمل بنصوص السنة إذا صحت ولم يفرق بين آحاد ومتواتر.

وقال القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة المجرد حاكيًا مذهب الحنابلة في قبول الاحتجاج بأخبار الآحاد في أصول الدين: «-فصل- مذهب أصحابنا: أن أخبار الآحاد المتلقاة بالقبول تصلح لإثبات أصول الديانات.

وخبر الواحد يوجب العلم، إذا صحّ، ولم تختلف الرواية فيه، وتلقته

---

(١) العدة في أصول الفقه ٣/ ٩٠٠، ونقله عنه في المسودة ص: ٢٤٣.

(٢) رواه مختصرًا ابن قدامة في ذم التأويل ص: ١٩-٢٠، ورواه بتمامه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ١/ ٥٦، وانظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص: ٢٠٩.
قال أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي (٤١٠هـ) -ضمن ذكره لجملة اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ والذي كان يذهب إليه-: «.. وكان يقول: إن من خالف الإجماع والتواتر فهو ضال مضل، ويفسق من خالف خبر الواحد مع التمكن من استعماله» اعتقاد الإمام المبجل أحمد بن حنبل ص: ١٠٥-١٠٦، ونقله عنه ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٦٥-٦٦.

الأمة بالقبول، وأصحابنا يطلقون القول به، وأنه يوجب العلم، وإن لم تتلقه بالقبول، والمذهب على ما حكيت لا غير»(١).

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأما التعبد بخبر الواحد سمعًا فهو قول الجمهور»(٢).

وبين ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن جمهور أهل العلم على القول بوجوب إفادة خبر الواحد للعلم إذا تُلُقيَ بالقبول، حيث قال: «ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن «خبر الواحد» إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقًا له أو عملًا به: أنه يوجب العلم، وهذا هو الذي ذكره المصنّفون في أصول الفقه، من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد»(٣).

وعقد ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «مختصر الصواعق» فصلًا حكى فيه انعقاد الإجماع على قبول أخبار الآحاد في العقائد، وأن ردَّها انسلاخٌ من الدين والعلم والعقل حيث قال: «وأما المقام الثامن: وهو انعقاد الإجماع المعلوم المتيقن على قبول هذه الأحاديث، وإثبات صفات الرب تعالى بها، فهذا لا يشك فيه من له أقل خبرة بالمنقول، فإن الصحابة هم الذين رووا هذه الأحاديث، وتلقاها بعضهم عن بعض بالقبول، ولم ينكرها أحد منهم على من رواها، ثم تلقاها عنهم جميع

(١) المسوّدة في أصول الفقه لآل تيمية ص: ٢٤٨.
(٢) روضة الناظر ص: ١٠١-١١٠.
(٣) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٥١.

التابعين من أولهم إلى آخرهم، ومن سمعها منهم تلقاها بالقبول والتصديق لهم، ومن لم يسمعها منهم تلقاها عن التابعين كذلك، وكذلك تابع التابعين مع التابعين.

هذا أمر يعلمه ضرورة أهل الحديث، كما يعلمون عدالة الصحابة وصدقهم وأمانتهم، ونقلهم ذلك عن نبيهم ﷺ كنقلهم الوضوء والغسل من الجنابة وأعداد الصلوات وأوقاتها، ونقل الأذان والتشهد والجمعة والعيدين، فإن الذين نقلوا هذا هم الذين نقلوا أحاديث الصفات، فإن جاز عليهم الخطأ والكذب في نقلها جاز عليهم ذلك في نقل غيرها مما ذكرنا، (وحينئذ) فلا وثوق لنا بشيء نقل لنا عن نبينا ﷺ البتة، وهذا انسلاخ من الدين والعلم والعقل»[١].

وأجاب ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن سؤال: عمن يرى أن أحاديث الآحاد لا تثبت بها العقيدة؟

فأجاب بقوله: جوابنا على من يرى أن أحاديث الآحاد لا تثبت بها العقيدة لأنها تفيد الظن، والظن لا تبنى عليه العقيدة أن نقول: هذا رأي غير صواب؛ لأنه مبني على غير صواب وذلك من عدة وجوه:

١- القول بأن حديث الآحاد لا يفيد إلا الظن ليس على إطلاقه، بل في أخبار الآحاد ما يفيد اليقين إذا دلت القرائن على صدقه، كما إذا تلقته الأمة بالقبول مثل حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «إنما الأعمال بالنيات» فإنه خبر آحاد ومع ذلك فإننا نعلم أن النبي ﷺ قاله، وهذا ما حققه شيخ

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ٤/ ١٦٠٩.

الإسلام ابن تيمية والحافظ ابن حجر وغيرهما.

٢- أن النبي ﷺ يرسل الآحاد بأصول العقيدة: شهادة أن لا إله إلا اللَّه وأن محمدًا رسول اللَّه، وإرساله حجة ملزمة، كما بعث معاذًا إلى اليمن، واعتبر بعثه حجة ملزمة لأهل اليمن بقبوله.

٣- إذا قلنا بأن العقيدة لا تثبت بأخبار الآحاد أمكن أن يقال: والأحكام العملية لا تثبت بأخبار الآحاد؛ لأن الأحكام العملية يصحبها عقيدة أن اللَّه -تعالى- أمر بهذا أو نهى عن هذا، وإذا قُبل هذا القول تعطّل كثير من أحكام الشريعة، وإذا رُد هذا القول فليرد القول بأن العقيدة لا تثبت بخبر الآحاد إذ لا فرق كما بيّنا.

٤- أن اللَّه تعالى أمر بالرجوع إلى قول أهل العلم لمن كان جاهلًا فيما هو من أعظم مسائل العقيدة، وهي الرسالة. فقال - تعالى -: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ﴾ [النحل: ٤٣ - ٤٤]. وهذا يشمل سؤال الواحد والمتعدد.

والحاصل: أن خبر الآحاد إذا دلت القرائن على صدقه أفاد العلم وثبتت به الأحكام العملية والعلمية، ولا دليل على التفريق بينهما، ومن نسب إلى أحد من الأئمة التفريق بينهما فعليه إثبات ذلك بالسند الصحيح عنه، ثم بيان دليله المستند إليه»[(١)].

فتبين مما سبق: أن أئمة المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه- قد قرروا

(١) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١/ ٣١).

أن الاحتجاج بمتواتر الأخبار وآحادها على إثبات العقائد -التي منها أسماء اللَّه وصفاته- هو الدين الواجب على المسلمين، وأنه لا فرق بينهما في هذا الباب، ونقلوا الإجماع على ذلك.

**• المسألة الخامسة: وجوب الإيمان بكل ما ثبت في الكتاب والسُّنة أدركه العقل أو لم يدركه:**

من أبرز سمات منهج أهل السُّنة والجماعة: التحاكم إلى دين اللَّه، والإذعان لأوامره، والتسليم لنصوصه، ووجوب الإيمان بها في سائر أبواب الدين عمومًا، وفي باب الصفات خصوصًا، أدرك ذلك العقل أم لم يدركه؛ لأن اللَّه أمر باتباع وحيه، لا باتباع عقل أحد أو رأيه، كما قال سبحانه: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقال سبحانه: ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيۡكُم مَّا حُمِّلۡتُمۡۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]، وقال سبحانه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء: ٦٥].

والآيات في هذا المعنى كثيرة، لم يعلّق الالتزام والطاعة والتسليم لأمر اللَّه بقبول العقل، ولا العرف، ولا الرأي، وإنما أمر بطاعته سبحانه، وطاعة رسوله ﷺ، طاعة مطلقة بلا قيد ولا شرط.

وفي تقريرات الأئمة ما يوضح هذه القاعدة العظيمة، ومما ورد في ذلك:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**يقول محمد بن الحسن الشيباني (١٧٩هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**نؤمن بالله، وبما جاء من عند الله تعالى على ما أراد الله، وعلى ما أراد به رسوله ﷺ، ولا نشتغل بكيفية مراد الله تعالى، وبما جاء من عند رسول الله ﷺ**»(١).

**وأكّد على ذلك أبو جعفر الطحاوي (٣٢٩هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العقيدة التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه، حيث قال: «**وكلُّ ما جاء في ذلك -أي: في باب الصفات- من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، ولا ندخل في ذلك متأوّلين بآرائنا، ولا متوهّمين بأهوائنا**»(٢).

**وعقد عبيد الله أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته إلى أهل زبيد فصلًا بعنوان: «**إقامة البرهان على أن الحجة القاطعة هي التي يَرِد بها السمع لا غير، وأن العقل آلةٌ للتمييز، فحسب**»، واستدلّ لذلك ببعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال السلف.

**ثم بيّن** رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتفاق المسلمين على تحريم معارضة المنقول بالمعقول، وأكّد على أن العقل السليم يوجب الإيمان بكل ما ثبت في الكتاب والسُّنة أدرك ذلك أم لم يدركه فقال: «**ولا خلاف بين المسلمين في أن كتاب الله لا يجوز ردّه بالعقل، بل العقل دل على وجوب قبوله**

(١) نقلًا عن: بحر الكلام لأبي المعين النسفي ص: ٢٦.
(٢) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص: ٢٦-٢٧.

والائتمام به، وكذلك قول الرسول ﷺ إذا ثبت عنه لا يجوز ردّه، وأن الواجب ردّ كل ما خالفهما أو أحدهما»(١).

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن يتكلم برأيه وما يظنه دين اللَّه، ولم يتلقَّ ذلك من الكتاب فهو مأثوم وإن أصاب»(٢).

وقال أيضًا: «فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن نعارضه بخيال باطل نسمّيه معقولًا، أو نحمله شبهة أو شكًّا، أو نقدّم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم»(٣).

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

جاء عن علماء المالكية في وجوب الإيمان بكل ما ثبت في الكتاب والسُّنة أدركه العقل أو لم يدركه ما يلي:

قال ابن بطال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إياكم وأصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي، فضلوا وأضلوا)، فقد بين هذا القول من عمر أنه أمر باتهام الرأي فيما خالف أحكام رسول اللَّه ﷺ وسنته، وذلك أنه قال: (إنهم أعداء السنن، أعيتهم أن يحفظوها)، وأخبر أنه لما أعياهم حفظ سنن رسول اللَّه ﷺ قالوا بآرائهم وخالفوها، جهلًا منهم بأحكام

---

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ٩١- ٩٣.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٤٧.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٥٢.

رسول اللَّه ﷺ وسننه، وذلك هو الجرأة على اللَّه بما لم يأذن به في دينه، والتقدم بين يدي رسول اللَّه ﷺ»[١].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «في قوله تعالى: ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ١]، أصل في ترك التعرض لأقوال النبي ﷺ، وإيجاب اتباعه والاقتداء به»[٢].

وقال مبارك بن محمد الميلي الجزائري (١٣٦٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تحذيره من قصص دعاة الشرك وتزويقهم شركهم بالمكذوبات والقصص التي لا يعلم صحتها وفيها مناقضة للدين: «ولم يزل من يعظ الناس بنحو تلك الحكاية، ويغرس في القلوب ضريب[٣] تلك العقيدة، ولا يرجعون في تمحيص ذلك إلى الكتاب والسُّنة؛ فإن اضطروا إليهما؛ تمسكوا بمتشابه الكتاب؛ ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وبضعيف الحديث المتداعي والموضوع الذي لا تحل روايته إلا للتحذير منه، وتلك عادة المبتدعين من قديم، لا يعنون بمحكم الذكر وصحيح الأثر، ولكن بالحكايات المختلقات والأضاليل الملفقات، فإن نصح لهم ناصح؛ رموه بخبال في الرأي أو ضلال في الفهم أو زيغ في العقد، لا عن حجة وبيان، ولكن ثقة بالذين يصدقونهم في كل بهتان»[٤].

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال ١٠/ ٣٥٤.
(٢) تفسير القرطبي ١٦/ ٣٠٢.
(٣) ضريب الشيء نظيره ومماثله قال الأزهري: يقال: فلان ضريب فلان؛ أي: نظيره. تهذيب اللغة (١٢/ ١٦)
(٤) رسالة الشرك ومظاهره (ص: ٢٨٧)

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

مما جاء عن علماء الشافعية في تقرير هذا الأصل العظيم:

**ما قرره الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال لتلميذه المزني (٢٦٤هـ)(١) -رحمهما اللَّه-: «إذا هجس في ضميرك ذلك، فارجع إلى اللَّه، وإلى قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الآية [البقرة: ١٦٣ - ١٦٤]؛ فاستدل بالمخلوق على الخالق، ولا تتكلف علم ما لم يبلغه عقلك»(٢).**

**وقال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن قال لنا قائلٌ: فما الصواب من القول في معاني هذه الصفات التي ذكرت، وجاء ببعضها كتاب اللَّه عَزَّ وَجَلَّ ووحيه، وجاء ببعضها رسول اللَّه ﷺ؟ قيل: الصواب من هذا القول عندنا، أن نثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات ونفي التشبيه، كما نفى ذلك عن نفسه -جل ثناؤه- فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فيقال: اللَّه سميعٌ بصيرٌ، له سمعٌ وبصرٌ؛ إذ لا يعقل مسمى سميعًا بصيرًا في لغةٍ ولا عقلٍ في النشوء والعادة والمتعارف إلا من له سمعٌ وبصرٌ. كما قلنا آنفًا: إنه لا يعرف مقولٌ فيه: «إنه» إلا مثبتٌ موجودٌ؛ فقلنا ومخالفونا فيه: «إنه» معناه**

---

(١) أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري الشافعي، ونُقل عن الإمام الشافعي أنه قال: إنه ناصر مذهبي، من كتبه: الجامع الكبير، والجامع الصغير، والمختصر توفي سنة (٢٦٤هـ). تراجع ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان ١/ ١٩٦، ومرآة الجنان لليافعي ٢/ ١٧٧.

(٢) السير للذهبي ١٠/ ٣٢.

الإثبات على ما يعقل من معنى الإثبات، لا على النفي، وكذلك سائر الأسماء والمعاني التي ذكرنا. وبعد، فإن سميعًا اسمٌ مبنيٌّ من سمع، وبصيرٌ من أبصر؛ فإن يكن جائزًا أن يقال: سمع وأبصر من لا سمع له ولا بصر، إنه لجائزٌ أن يقال: تكلم من لا كلام له، ورحم من لا رحمة له، وعاقب من لا عقاب له. وفي إحالة جميع الموافقين والمخالفين أن يقال: يتكلم من لا كلام له، أو يرحم من لا رحمة له، أو يعاقب من لا عقاب له، أدل دليلٍ على خطأ قول القائل: يسمع من لا سمع له، ويبصر من لا بصر له. فنثبت كل هذه المعاني التي ذكرنا أنها جاءت بها الأخبار والكتاب والتنزيل على ما يعقل من حقيقة الإثبات، وننفي عنه التشبيه...»[١].

وقال ابن خزيمة (٣١١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا نصف معبودنا إلا بما وصف به نفسه، إما في كتاب اللَّه، أو على لسان نبيه ﷺ، بنقل العدل عن العدل موصولًا إليه، لا نحتج بالمراسيل، ولا بالأخبار الواهية، ولا نحتج أيضًا في صفات معبودنا بالآراء والمقاييس»[٢].

ونقل أبو نعيم الأصفهاني (٣٤٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عن الزهري(١٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مقررًا قوله: «من اللَّه العلم، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم، أمرّوا أحاديث رسول اللَّه ﷺ كما جاءت»[٣].

وقال أبو المظفر السمعاني (٤٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ردِّه على أهل البدع

---

(١) التبصير في معالم الدين ص: ١٤٠-١٤٢.

(٢) كتاب التوحيد لابن خزيمة ١/ ١٣٦.

(٣) حلية الأولياء لأبي نعيم ٣/ ٣٦٩.

والأهواء: «. . . أما أهل الحق فجعلوا الكتاب والسُّنة أمامهم، وطلبوا الدين من قِبَلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسُّنة، فإن وجدوه موافقًا لهما قبلوه، وشكروا اللَّه حيث أراهم ذلك، ووفقهم إليه، وإن وجدوه مخالفًا لهم تركوا ما وقع لهم، وأقبلوا على الكتاب والسُّنة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم، فإن الكتاب والسُّنة لا يهديان إلا إلى الحق، ورأي الإنسان قد يرى الحق، وقد يرى الباطل، وهذا معنى قول أبي سليمان الداراني(1)، وهو واحد زمانه في المعرفة: ما حدّثتني نفسي بشيء إلا طلبت منها شاهدين من الكتاب والسُّنة(2)، فإن أتى بهما، وإلا رددته في نحره...»(3).

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرَّر أئمة الحنابلة أن المصدر هو الكتاب والسُّنة لكل صفات اللَّه ﷻ، ويتوقف بها عند ذلك، فلا يقف الإثبات لذلك على موافقة العقل أو الرأي، ومن ذلك:

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «من صفة المؤمن من أهل السُّنة والجماعة، إرجاء ما غاب عنه من الأمور إلى اللَّه، كما جاءت الأحاديث عن النبي ﷺ: «إن أهل الجنة يرون ربهم»(4) فيصدّقها،

---

(١) عبد الرحمن بن أحمد بن عطية العنسي الداراني من قرية داريا بغوطة دمشق، المتوفَّى (٢١٥هـ). تراجع ترجمته في: السير للذهبي ١٠/ ١٨٢، والأعلام للزركلي ٣/ ٢٩٣.

(٢) وبنحو هذ الكلام نقل عنه في السير للذهبي ١٠/ ١٨٣، و١٨/ ٢٣١، والبداية والنهاية لابن كثير ١٠/ ٢٥٥.

(٣) نقل هذا الكلام عن السمعاني قوام السنة الأصفهاني في الحجة في بيان المحجة ٢/ ٢٢٤.

(٤) أخرجه البخاري، برقم: ٥٥٤، ومسلم، برقم: ٦٣٣.

**ولا يضرب لها الأمثال، هذا ما اجتمع عليه العلماء في الآفاق»**[١] .

**وقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «أصول السنة»: «**الإيمان بالقدر خيره وشرّه، والتصديق بالأحاديث فيه، والإيمان بها، لا يقال: «لِمَ»، ولا «كيف» إنما هو التصديق والإيمان بها، ومن لم يعرف تفسير الحديث، ويبلغه عقله، فقد كُفي ذلك وأحكم له، فعليه الإيمان به والتسليم له، مثل حديث «الصادق المصدوق»**[٢]**، ومثل ما كان في القدر، ومثل أحاديث الرؤية كلها، وإن نبت عن الأسماع، واستوحش منها المستمع، وإنما عليه الإيمان بها، وأن لا ترد منها حرفًا واحدًا، وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثقات، وأن لا يخاصِم أحدًا، ولا يناظره، ولا يتعلم الجدال، فإن الكلام في القدر والرؤية والقرآن وغيرها من السنن مكروه، ومنهي عنه»**[٣] .

**وقال حنبل بن إسحاق** رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: سألت أبا عبد اللَّه أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عن الأحاديث التي تروى عن النبي** ﷺ**: «إن اللَّه ينزل**

---

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص: ٢٠٩-٢١٠.

(٢) لعله يريد حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: حدثنا رسول اللَّه ﷺ وهو الصادق المصدوق: «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفة...**» الحديث. أخرجه البخاري، برقم: ٣٢٠٨، ومسلم، برقم: ٢٦٤٣.

(٣) أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل ص: ٤٢-٤٨. المقصود هنا بنفي الحد هو نفي حد معلوم يعلمه خلقه كيفية أو قدرًا، وقد ورد عن بعض السلف إثبات الحد كقول عبد اللَّه بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما سئل: كيف نعرف اللَّه؟ قال: «على العرش بحد» (الإبانة الكبرى لابن بطة (٧/ ١٥٩). وورد ذلك عن غيره من السلف، ومرادهم بذلك أنه بائن من خلقه، منفصل عنهم، وبائن منهم عال على جميع خلقه. فالمنفي في كلام الامام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المتن؛ ليس هو المثبت في كلام ابن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

إلى السماء الدنيا»[١]؟ فقال أبو عبد الله: نؤمن بها، ونصدّق بها، ولا نرد شيئًا منها، إذا كانت أسانيد صحاح، ولا نرد على رسول الله ﷺ قوله، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق. حتى قلت لأبي عبد الله: ينزل الله إلى سماء الدنيا، قلت: نزوله بعلمه؟ بماذا؟ فقال لي: اسكت عن هذا، مالك ولهذا؟ أمض الحديث على ما روي بلا كيف ولا حد[٢] بما جاءت به الآثار، وبما جاء به الكتاب، قال الله ﷻ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]. ينزل كيف يشاء، بعلمه وقدرته، أحاط بكل شيء علمًا، لا يبلغ قدره واصف، ولا ينأى عنه هرب هارب»[٣].

وعن وجوب الرضا والتسليم لأحاديث الصفات قال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكل ما سمعت من الآثار شيئًا مما لم يبلغه عقلك، نحو قول رسول الله ﷺ: «.. إن الله ينزل إلى سماء الدنيا»[٤]. و«ينزل يوم عرفة»[٥].... وأشباه هذه الأحاديث، فعليك بالتسليم والتصديق والتفويض[٦]، والرضا، ولا تفسّر شيئًا من هذا بهواك، فإن الإيمان بهذا واجب، فمن فسر شيئًا من هذا بهواه، أو رده؛ فهو

---

(١) أخرجه البخاري، برقم: ١١٤٥، ومسلم، برقم: ١٨٠٩.

(٢) المقصود هنا بنفي الحد هو نفي حد معلوم يعلمه خلقه كيفية أو قدرًا.

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة ٣/ ٥٠٢، والقاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات ١/ ٢٦٠.

(٤) تقدم تخريجه قريبًا.

(٥) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه برقم ٢٨٤٠، والبغوي في شرح السنة برقم ١٩٣١، وفي سنده ضعف، انظر: السلسلة الضعيفة للألباني، برقم: ٦٧٩.

(٦) مراده رَحِمَهُ ٱللَّهُ: تفويض العلم بالكيفية فقط، دون المعنى.

جهمي»[١].

ويؤكد ذلك أيضًا: ما قاله ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «وأن اللَّه -تبارك وتعالى- ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا. لا يقال لهذا كله: كيف؟ ولا: لِم؟ بل تسليمًا للقدرة وإيمانًا بالغيب. كل ما عجزت العقول عن معرفته، فالعلم به وعين الهداية فيه الإيمان به، والتسليم له، وتصديق رسول اللَّه ﷺ فيما قاله، هو أصل العلم، وعين الهداية، لا تضرب لهذه الأحاديث وما شاكلها المقاييس، ولا تعارض بالأمثال والنظائر»[٢].

وقرر ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أن العقل عاجز عن إدراك صفات اللَّه تعالى، لذا يجب الاقتصار على ما ورد في النص، حيث قال: «إن صفات اللَّه تعالى وأسماءه لا تدرك بالعقل؛ لأن العقل إنما يعلم صفة ما رآه أو رأى نظيره، واللَّه تعالى لا تدركه الأبصار، ولا نظير له ولا شبيه، فلا تُعلم صفاته وأسماؤه إلا بالتوقيف، والتوقيف إنما ورد بأسماء الصفات دون كيفيتها وتفسيرها، فيجب الاقتصار على ما ورد به السمع، لعدم العلم بما سواه، وتحريم القول على اللَّه تعالى بغير علم»[٣].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «ويجب الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ وصح به النقل عنه فيما شاهدناه، أو غاب عنا، نعلم أنه حق، وصدق، وسواء في

---

(١) شرح السنة ص: ٧٤-٧٦.

(٢) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة لابن بطة ص: ٢٤٠.

(٣) ذم التأويل ص: ٣٩-٤٠.

ذلك ما عقلناه وجهلناه»(١) .

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «ما أخبر به الرسول عن ربه فإنه يجب الإيمان به -سواء عرفنا معناه أو لم نعرف- لأنه الصادق المصدوق؛ فما جاء في الكتاب والسُّنة وجب على كل مؤمن الإيمان به، وإن لم يفهم معناه»(٢) .

ونقل ابن رجب (٧٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكاية إجماع السلف على ذلك فقال: «اتفق السلف الصالح على إمرار هذه النصوص كما جاءت من غير زيادة ولا نقص، وما أشكل فهمه منها، وقصر العقل عن إدراكه وُكل إلى عالمه»(٣) .

وقال ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «القاعدة الخامسة: أسماء اللَّه تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها:

وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسُّنة، فلا يزاد فيها ولا ينقص؛ لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء، فوجب الوقوف في ذلك على النص، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا

(١) لمعة الاعتقاد ص: ٧٤.

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٤١).

(٣) فتح الباري لابن رجب ٢/ ٣٣٤، وانظر: المصدر نفسه ٥/ ١٠٠-١٠١.

**تَعْلَمُونَ﴾** [الأعراف: ٣٣]**، ولأن تسميته تعالى بما لم يُسَمِّ به نفسه، أو إنكار ما سمى به نفسه جناية في حقه تعالى، فوجب سلوك الأدب في ذلك، والاقتصار على ما جاء به النص»**(١).

**فتبين مما سبق**: أن أئمة المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه- قد قرروا أن العلم بكيفية صفات اللَّه تعالى قد استأثر اللَّه به فلم يطلع عليه أحدًا من خلقه، وأن العقل لا يدرك شيئًا من كيفية هذه الحقائق، لذا وجب الإيمان بخبر اللَّه والتسليم به، سواء أدركته عقولنا أم لم تدركه.

- **المسألة السادسة: بيان أن طريقة السلف هي إثبات ما أثبت اللَّه لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ، ونفي ما نفاه اللَّه عن نفسه في كتابه، أو نفاه عنه رسوله ﷺ:**

من أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة في باب أسماء اللَّه وصفاته: أنهم يثبتون ما أثبته اللَّه لنفسه في كتابه أو أثبته له رسوله ﷺ في السنّة الثابتة عنه، إثباتًا بلا تمثيل ولا تشبيه ولا تكييف ولا تحريف، وينفون عنه كل ما نفاه اللَّه عن نفسه في كتابه أو نفاه عنه رسوله ﷺ من غير تعطيل.

وفي تقريرات الأئمة ما يجلّي هذه القاعدة ويوضّحها، ومما ورد في ذلك ما يلي:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قرّر أئمة الحنفية أن إثبات الصفات لله ﷻ بلا تمثيل ولا تكييف

---

(١) القواعد المثلى في صفات اللَّه وأسمائه الحسنى (ص: ١٣).

ومن ذلك:

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نعرف اللَّه حق معرفته كما وصف اللَّه نفسه في كتابه بجميع صفاته»[١].

وقال محمد بن الحسن الشيباني (١٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن، وبالأحاديث الصحيحة التي جاءت بها الثقات عن رسول اللَّه ﷺ في صفة الرب عَزَّوَجَلَّ من غير وصفٍ ولا تفسيرٍ ولا تشبيهٍ، فمن فسّر شيئًا من ذلك[٢]، وقال بقول جهم فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وفارق الجماعة؛ لأنه وصفَ الرب بصفة لا شيء»[٣].

وقال أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يجوز أن يوصف اللَّه سبحانه إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، وذاك إذا ثبت الحديث، ولم يبق شبهة في صحته، وأما ما عدا ذلك من الروايات المعلولة، والطرق الواهية، فلا يجوز أن يعتقد في ذات اللَّه سبحانه، ولا في صفاته ما يوجد فيها، باتفاق العلماء للأثر»[٤].

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالواجب أن يُنظر في

---

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري ص ١٣٢.

(٢) يقصد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذلك تفسير المعطلة من الجهمية ومن وافقهم، كما هو واضح من سياق كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة ٢/ ٤٣٢-٤٣٣، وأورده ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٤/ ٤-٥.

(٤) الرد على من أنكر الحرف والصوت، ص ١٢١-١٢٢.

هذا الباب، أعني: باب الصفات، فما أثبته اللَّه ورسوله ﷺ أثبتناه، وما نفاه اللَّه ورسوله ﷺ نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النصّ يُعتصم بها في الإثبات والنفي، فنُثبت ما أثبته اللَّه ورسوله ﷺ من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفتْه نصوصهما من الألفاظ والمعاني»[(١)].

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والعصمة النافعة من هذا الباب أن يصف اللَّه بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يُثبِت له الأسماء والصفات، وينفي عنه مشابهة المخلوقات، فيكون إثباتك منزهًا عن التشبيه، ونفيك منزهًا عن التعطيل»[(٢)].

ومن الأمور التي يجب معرفتها في هذا الباب: أن كل نفي ورد في نصوص الكتاب والسُّنة فإنما هو لإثبات ضده، فنفى سبحانه الظلم عنه لكمال عدله، ونفى عنه التعب واللغوب لكمال حياته وقيوميته، وهكذا في سائر الصفات التي نفاها اللَّه عن نفسه، وهذا بخلاف النفي المحض الذي لا مدح فيه، بل فيه إساءة أدب، فإن اللَّه سبحانه منزَّه عنه.

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقررًا ذلك: «وكذلك كلُّ نفيٍ يأتي في صفات اللَّه تعالى في الكتاب والسُّنة إنما هو لثبوت كمال ضدِّه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، لكمال عدله، ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]، لكمال علمه،

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٨٣.

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٨/ ٢٥١.

**وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] لكمال حياته وقيوميته، ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، لكمال جلاله وعظمته وكبريائه، وإلا فالنفي الصرف لا مدح فيه»(١).**

**وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فكلّ نفي يأتي في صفات اللَّه إنما هو لكمال ثبوت ضده، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]؛ أي: لكمال عدله. . .وذلك لأن النفي الصرف لا مدح فيه»(٢).**

ومن الأصول التي يجب معرفتها في هذا الباب أيضًا: أن نثبت للَّه تعالى جميع ما أثبته لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ إثباتًا مفصلًا، وأن نجمل في النفي، فننفي عنه سبحانه كل نقص وعيب، على قاعدة القرآن: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وفي تقرير ذلك قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: **«ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب اللَّه مفصّلًا، والنفي مجملًا، عكس طريقة أهل الكلام المذموم؛ فإنهم يأتون بالنفي المفصّل، والإثبات المجمل»(٣).**

**وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن بيّن طريقة القرآن في الإثبات والنفي: **«وعكس المتكلمون، وتركوا الطريق الأمثل حيث أتوا**

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١١٤-١١٥.

(٢) إبطال وحدة الوجود للقاري ص ٥٨.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١١٤-١١٥.

بالإثبات المجمل والنفي المفصّل، وقالوا: ليس بجسم، ولا شبح، ولا جثة، ولا صورة، ولا لحم، ولا دم، ولا شخص... وفي هذا النفي المجرد مع كونه أنه وصف بالمعدوم لا مدح فيه، بل فيه إساءة أدب؛ فإنك لو قلت للسلطان: أنت لست بزبّال، ولا كسّاح، ولا حجّام، ولا حائك، لأدّبك على هذا الوصف وإن كنت صادقًا، وإنما تكون مادحًا إذا أجملت النفي فقلت: أنت لست مثل أحد من رعيّتك، أنت أعلى منهم وأكمل وأشرف وأجلّ، فالصواب هو التعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية»[(١)].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قرَّر أئمة المالكية أن إثبات الصفات لله ﷻ يكون بلا تمثيل ولا تكييف، ومن ذلك:

**قال ابن رشد (٥٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكذلك لا ينبغي عنده -أي: عند مالك- أن يسمى اللَّه تعالى إلا بما سمى به نفسه في كتابه، أو سمّاه به رسوله ﷺ، أو اجتمعت الأمة عليه، والذي يدل على ذلك من مذهبه كراهيته في رسم الصلاة للرجل أن يدعو بيا سيدي، وقال: أحبّ إلي أن يدعوه بما في القرآن، وبما دعت به الأنبياء بيا رب، وكره الدعاء بيا حنان»[(٢)].**

**قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا نسميه ولا نصفه ولا نطلق**

---

(١) إبطال وحدة الوجود للقاري ص ٥٨-٥٩.

(٢) البيان والتحصيل ١٦/ ٤٠٠.

عليه إلا ما سمى به نفسه، على ما تقدّم ذكرنا له من وصفه لنفسه لا شريك له، ولا ندفع ما وصف به نفسه؛ لأنه دفع للقرآن»[١].

وقال أيضًا: «لا يبلغ من وصفه إلا إلى ما وصف به نفسه، أو وصفه به نبيه ورسوله ﷺ، أو اجتمعت عليه الأمة الحنيفية عنه»[٢].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «يلزم كل مكلف أن يؤمن بما وصف اللَّه به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، وينزه اللَّه -جل وعلا- عن أن تشبه صفته صفة الخلق. وحيث أخلّ بأحد هذين الأصلين وقع في هوّة ضلال؛ لأن من تنطّع بين يدى رب السماوات والأرض، وتجرّأ على اللَّه بهذه الجرأة العظيمة، ونفى عن ربه وصفًا أثبته لنفسه، فهذا مجنون؛ فاللَّه -جل وعلا- يثبت لنفسه صفات كمال وجلال، فكيف يليق لمسكين جاهل أن يتقدم بين يدي رب السماوات والأرض، ويقول: هذا الذي وصفت به نفسك لا يليق بك، ويلزمه من النقص كذا وكذا، فأنا أؤوله وألغيه وآتي ببدله من تلقاء نفسي، من غير استناد إلى كتاب أو سنة. سبحانك هذا بهتان عظيم!»[٣].

وقال أيضًا -مبينًا أنه لا ينفى عن اللَّه إلا ما نفاه عن نفسه-: «من نفى عن اللَّه وصفًا أثبته لنفسه فقد جعل نفسه أعلم باللَّه من اللَّه، سبحانك هذا بهتان عظيم»[٤].

---

(١) التمهيد ٧/ ١٣٧.

(٢) المصدر السابق ٧/ ١٣٦.

(٣) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص: ٢٦.

(٤) المصدر السابق ص: ٢٨.

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرّر أئمة الشافعية أن الصفات بابها واحد في الإثبات، فيقرّر منها ما جاء في الكتاب والسُّنة، وينفى عنها التشبيه والتمثيل، ومن ذلك:

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ فيما رواه عنه يونس بن عبد الأعلى: «**نثبت هذه الصفات التي جاء بها القرآن ووردت بها السنة، وننفي التشبيه عنه كما نفى عن نفسه، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾** [الشورى: ١١]»(١).

وقال: «**القول في السنّة التي أنا عليها، ورأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم وأخذت عنهم، مثل سفيان ومالك وغيرهما: الإقرار بشهادة أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا رسول اللَّه ﷺ، وأن اللَّه تعالى على عرشه في سمائه، يقرب من خلقه كيف شاء، وأن اللَّه تعالى ينزل إلى سماء الدنيا كيف شاء**»(٢).

وقال الذهبي (٧٤٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**قلت: رأيت لأبي الحسن (الأشعري) أربعة تواليف في الأصول يذكر فيها قواعد مذهب السلف في الصفات، وقال فيها: تُمرّ كما جاءت. ثم قال: وبذلك أقول، وبه أدين، ولا تؤوّل**»(٣).

(١) السير للذهبي ٢٠/ ٣٤١ في ترجمة جعفر بن زيد ابن جامع.
(٢) إثبات صفة العلو لابن قدامة (ص: ١٨٠)ونقلها بالسند عنه، وذكرها ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ٢/ ١٦٥.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٨٦ ترجمة أبي الحسن الأشعري.

وقال أبو عثمان الصابوني (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في صفات أهل السُّنة: «يثبتون له جَلَّ جَلَالُهُ ما أثبت لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا يعتقدون تشبيهًا لصفاته بصفات خلقه... وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها الأخبار الصحاح، من السمع، والبصر، والعين، والوجه، والعلم، والقوة، والقدرة، والعزة، والعظمة، والإرادة، والمشيئة، والقول، والكلام، والرضا، والسخط، والحب، والبغض، والفرح، والضحك، وغيرها، من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، بل ينتهون فيها إلى ما قاله اللَّه تعالى، وقاله رسوله ﷺ، من غير زيادة عليه، ولا إضافة إليه، ولا تكييف له، ولا تشبيه، ولا تحريف، ولا تبديل، ولا تغيير، ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب، وتضعه عليه، بتأويل منكر مستنكر، ويجرونه على الظاهر، ويكلون علمه إلى اللَّه تعالى، ويقرّون بأن تأويله لا يعلمه إلا اللَّه، كما أخبر اللَّه عن الراسخين في العلم أنهم يقولونه في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]. »(١).

وقال الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما الكلام في الصفات: فإن ما روي منها في السنن الصحاح، مذهب السلف إثباتها، وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما ثبّته اللَّه، وحققّها قوم من المثبتين، فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف، والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، ودين اللَّه تعالى بين الغالي فيه والمقصّر عنه.

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني، ص١٦٥

والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلومًا أن إثبات رب العالمين إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد[١]، وتكييف»[٢].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

وكذلك قرّر أئمة الحنابلة أن صفات اللَّه ﷻ لا تشبّه بصفات المخلوقين ولا تكيّف، ومن ذلك:

**قال ابن منده (٣٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فوصف نفسه بالسميع، والبصير، واليمين، وانتفى من التمثيل، والتقدير»[٣].**

**وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن صفات اللَّه تعالى لا تُثبت ولا تُنفى إلا بالتوقيف، وإذا تعذّر هذا بطل تعيين مجمل منها على وجه الصحة، ووجب الإيمان بها بالمعنى الذي أراده المتكلم بها»[٤].**

**وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن اللَّه سبحانه موصوف بالإثبات**

---

(١) المقصود به وصف يحدد الصفة بما تخرج به عن ظاهرها اللائق باللَّه ﷻ، ويتجاوز ذلك إلى تحديد لم يرد في الشرع.

(٢) مسألة في الصفات للخطيب البغدادي، ضمن مجلة الحكمة، العدد الأول (٢٨٧-٢٨٨)، كما نقل كلام الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ بدر الدين ابن جماعة في إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ص: ٥٠، والذهبي في كتاب العرش ٢/ ٤٥٧، وأورده الذهبي كذلك في العلو ص: ٢٥٣، وكذا في سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٨٤، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ١١٤٢.

(٣) كتاب التوحيد ٣/ ١٦.

(٤) ذم التأويل ص: ٤١-٤٢.

والنفي. فالإثبات كإخباره بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك، والنفي كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح كمال، إلا إذا تضمن إثباتًا، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال؛ لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء فهو كما قيل: ليس بشيء، فضلًا عن أن يكون مدحًا أو كمالًا، ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال. فلهذا كان عامّة ما وصف اللَّه به نفسه من النفي متضمنًا لإثبات مدح كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فنفيُ السِنة والنوم: يتضمن كمال الحياة والقيام، فهو مبيِّن لكمال أنه الحي القيوم. وكذلك قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ أي: لا يكرثه ولا يثقله، وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها، وبخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة، فإن هذا نقص في قدرته، وعيب في قوته... وكذلك قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، إنما نفى الإدراك الذي هو الإحاطة، كما قاله أكثر العلماء. ولم ينفِ مجرد الرؤية؛ لأن المعدوم لا يُرى، وليس في كونه لا يُرى مدح؛ إذْ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحًا، وإنما المدح في كونه لا يحاط به وإن رُئي، كما أنه لا يحاط به وإن عُلم، فكما أنه إذا عُلم لا يحاط به علمًا، فكذلك إذا رُئي لا يحاط به رؤية. فكان في نفي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحًا، وصفة كمال، وكان ذلك دليلًا على إثبات الرؤية لا على نفيها، لكنه دليل على

إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، وإذا تأملت ذلك: وجدت كل نفي لا يستلزم ثبوتًا هو مما لم يصف اللَّه به نفسه»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن الأصول الكلية أن يعلم أن الألفاظ نوعان: نوع جاء به الكتاب والسُّنة، فيجب على كل مؤمن أن يقرّ بموجب ذلك، فيثبت ما أثبته اللَّه ورسوله ﷺ، وينفي ما نفاه اللَّه ورسوله ﷺ، فاللفظ الذي أثبته اللَّه أو نفاه حق؛ فإن اللَّه يقول الحق وهو يهدي السبيل، والألفاظ الشرعية لها حرمة، ومن تمام العلم أن يبحث عن مراد رسوله ﷺ بها؛ ليثبت ما أثبته، وينفي ما نفاه من المعاني، فإنه يجب علينا أن نصدّقه في كل ما أخبر، ونطيعه في كل ما أوجب وأمر، ثم إذا عرفنا تفصيل ذلك كان ذلك من زيادة العلم والإيمان، وقد قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]. وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسُّنة ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها، فهذه ليس على أحد أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول ﷺ أقرّ به، وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول ﷺ أنكره»(٢).

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا أن الإثبات المفصّل هو من توحيد الرسل: «إن توحيد الرسل: إثبات صفات الكمال للَّه على وجه التفصيل، وعبادته وحده لا شريك له...».

---

(١) الرسالة التدمرية ص: ٥٧-٥٩.

(٢) مجموع الفتاوى ١٢/ ١١٣-١١٤.

ثم ذكر تنزيه الرسل؛ فقال: «إن الرسل نزّهوه سبحانه عن النقائص والعيوب التي نزّه نفسه عنها؛ وهي المنافية لكماله، وكمال ربوبيته وعظمته، كالسِّنة، والنوم، والغفلة، والموت، واللغوب، والظلم وإرادته والتسمي به، والشريك، والصاحبة، والظهير، والولد، والشفيع بدون إذنه، وأن يترك عباده سدى هملًا، وأن يكون خلَقَهم عبثًا، وأن يكون خلَق السماوات والأرض وما بينهما باطلًا لا لثواب ولا عقاب، ولا أمر ولا نهي، وأن يُسوِّي بين أوليائه وأعدائه، وبين الأبرار والفجار، وبين الكفار والمؤمنين، وأن يكون في ملكه ما لا يشاء أن يحتاج إلى غيره بوجه من الوجوه، وأن يكون لغيره معه من الأمر شيءٌ؛ وأن يعرض له غفلة أو سهوٌ أو نسيان، وأن يُخلف وعدَه، أو تُبدَّل كلماته، أو يضاف إليه الشر اسمًا أو وصفًا أو فعلًا، بل أسماؤه كلها حسنى، وصفاته كلها كمال، وأفعاله كلها خير وحكمة ومصلحة، فهذا تنزيه الرسل لربهم»[1].

وقال محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما مذهب السلف في باب أسماء اللَّه وصفاته نفيًا وإثباتًا، فإنهم يعتقدون أن اللَّه بعث رسله بنفي مجمل وإثبات مفصّل، أما «النفي»: فإنهم ينفون عن اللَّه ما لا يليق بجلاله وعظمته نفيًا مجملًا. وأما «الإثبات المفصل» فإنهم يثبتون له من الأسماء والصفات إثباتًا مفصّلا، أما الأول فكقوله تعالى: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص: ٣ - ٤]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ

(١) الروح لابن القيم ص: ٥٧٦-٥٧٨.

تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]. **وأما الثاني : فكقوله تعالى :** ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥ ]. **إلى قوله تعالى :** ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. . . . ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] . . . »(١).

**فتبين مما سبق :** أن أئمة المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه- قد قرّروا أن الشريعة جاءت بالإثبات المفصل والنفي المجمل، وأن الإثبات للصفات يرافقه نفي التشبيه والتمثيل.

**• المسألة السابعة: بيان أن منهج السلف هو المنهج الصحيح، وهو المنهج الأسلم والأعلم والأحكم:**

من المعلوم أن منهج السلف هو الأعلم والأحكم والأسلم؛ لأنه قائم على الكتاب والسُّنة، بخلاف ما زعم البعض أن منهج السلف هو الأسلم، ومنهج المتأخرين أهلِ الكلام والفلسفة هو الأعلم والأحكم؛ لأنه لا سلامة إلا بالعلم والحكمة، كما أنه لا اعتبار للعلم والحكمة إذا لم يسلَم صاحبها من الزلل والخطأ، والبدعة والهوى، ولم يسلّم نفسه لنصوص الكتاب والسُّنة.

**وإليك تقريرات الأئمة في ذلك :**

**• أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قرّر أهل العلم من أئمة الأحناف ماقرّره أهل العلم من أهل السُّنة والجماعة من أن مذهب السلف هو المنهج الأصوب والأحكم

---

(١) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١٣/ ١٣٣).

والأعلم، وماعداه ضلالة مبتدع .

**قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ : «ما الأمرُ إلا ما جاء به القرآن، ودعا إليه النبي ﷺ ، وكان عليه أصحابه، فأما ما سوى ذلك فمبتدَع محدَث»**(١) .

ولـمّا سأله رجلٌ عما أحدثه الخلَف من الكلام في الأعراض والأجسام قال: «**مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر، وطريق السلف، وإياك وكل محدثة؛ فإنها بدعة**»(٢) .

**وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض ذمّه لطريقة** الخلف من المتكلمين والفلاسفة: «**ومن ذلك مخالفتها للكتاب والسنة، وما فيه من علوم صحيحة، فقد وعّروا الطريق إلى تحصيلها، وأطالوا الكلام في إثباتها مع قلة نفعها... وأحسن ما عندهم فهو في القرآن أصحّ تقريرًا، وأحسن تفسيرًا، فليس عندهم إلا التكلّف والتطويل والتعقيد... فهم يزعمون أنهم يدفعون بالذي وضعوه الشبهَ والشكوكَ، والفاضل الذي يعلم أن الشبه والشكوك زادت بذلك، ومن المحال أن لا يحصل الشفاء والهدى والعلم واليقين من كتاب اللَّه وكلام رسوله ﷺ ، ويحصل من كلام هؤلاء المتحيرين!...**»(٣) .

---

(١) النور اللامع والبرهان الساطع للناصري لوحة: ٧٥، نقلًا عن أصول الدين عند أبي حنيفة للدكتور محمد الخميس.

(٢) ذم الكلام للهروي ١٣/ ٣٣٣.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٦٤.

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونبينا ﷺ أوتي فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه، فبُعث بالعلوم الكلية، والعلوم الأولية والأخروية، على أتمّ الوجوه، ولكن كلما ابتدع شخص بدعة اتّسعوا في جوابها؛ فلذلك صار كلام المتأخرين كثيرًا قليل البركة، بخلاف كلام المتقدمين؛ فإنه قليلٌ كثير البركة، لا كما يقوله ضُلَّال المتكلمين وجهلتهم: إن طريقة القوم أسلم، وإن طريقتنا أحكم وأعلم! ولا كما يقوله من لم يقدّرهم من المنتسبين إلى الفقه: إنهم لم يتفرّغوا لاستنباط الفقه، وضبط قواعده وأحكامه، اشتغالًا منهم بغيره! والمتأخرون تفرّغوا لذلك، فهم أفقه!

فكلّ هؤلاء محجوبون عن معرفة مقادير السلف، وعُمق علومهم، وقلّة تكلّفهم، وكمال بصائرهم، وتاللَّه ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلّف، والاشتغال بالأطراف التي كانت همّة القوم مراعاةُ أصولها، وضبطُ قواعدها، وشدُّ معاقِدها، وهِمَمُهم مشمَّرةٌ إلى المطالب العالية في كل شيء، فالمتأخرون في شأن، والقوم في شأن آخر، وقد جعل اللَّه لكل شيء قدرًا»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذمّ طريقة الخلف الذين زعموا أن منهجهم هو الأعلم والأحكم: «ثم هؤلاء الجهلة بعقولهم الكاسدة وآرائهم الفاسدة يزعمون أنهم يريدون التوفيق بين الدلائل التي عندهم، مما يسمونها العقليات، وهي في الحقيقة محضُ الجهلِيّات، وبين الدلائل المنقولة

(١) إبطال القول بوحدة الوجود ص: ٤٤، وانظر كلامًا مماثلًا له في شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٧٠-٧١.

من الكتاب والسُّنة، وقد يتفوّهون أنهم يريدون التحقيق والتدقيق، بالتوفيق بين الشريعة والفلسفة، كما يقوله كثير من المبتدعة من المتنسِّكة، والجهلة من المتصوّفة، حيث يقولون: إنما نريد الإحسان بالجمع بين الإيمان والإتقان، والتوفيق بين الشريعة والحقيقة، ويدسّون فيها دسائس مذاهبهم الباطلة، ومشاربهم العاطلة، من الاتحاد والحلول والإلحاد... والحال أنهم في عين التفرقة والزندقة»[١].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قرّر أهل العلم من أئمة المذهب المالكي ما قرّره أهل العلم من أن مذهب السلف هو المنهج الحق والدين، وما عداه ضلالة.

**جاء عن الإمام مالك (١٧٩هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يدل على أن منهج السلف هو سبب صلاح الأمة، وفي هذا دليل على صحة منهجهم وسلامته، وأنه الأعلم والأحكم فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**لن يُصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها**»[٢].

**وقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا أن الدين والمنهج الصحيح هو ما كان عليه السلف الصالح: «**من أحدث في هذا الأمة شيئًا لم يكن عليه سلفها فقد زعم أن رسول اللَّه** ﷺ **خان الرسالة؛ لأن اللَّه تعالى يقول:** ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، **فما لم يكن يومئذ دينًا لا يكون اليوم دينًا**»[٣].

(١) المصدر السابق ص: ٤٣.

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢٠٥).

(٣) الاعتصام للشاطبي ٢/ ٥٣، والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٦/ ٥٨.

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا أن الهدى في كلام اللَّه عَزَّ وَجَلَّ وكلام رسوله ﷺ، وماذا بعد الهدى إلا الضلال؟: «**الهدي كل الهدي في اتّباع كتاب اللَّه، وسنة رسول اللَّه ﷺ، فهي المبيّنة لمراد كتاب اللَّه، إذا أشكل ظاهره أبانت السنة عن باطنه، وعن مراد اللَّه منه، والجدال في ما تعتقده الأفئدة من الضلال**»[1].

كما بين رَحِمَهُ ٱللَّهُ موقفه من الكلام والبدع فقال: «**أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار: أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ، ولا يعدّون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم**».

ثم أضاف نقلًا بسنده عن ابن خويز منداد حكمه في كتب الكلام قوله، فقال: «**سمعت أبا عبد اللَّه محمد بن أحمد بن إسحاق بن خواز منداد المصري المالكي في كتاب الإجارات من كتابه في الخلاف، قال مالك: «لا تجوز الإجارة في شيء من كتب أهل الأهواء والبدع والتنجيم»، وذكر كتبًا ثم قال: «وكتب أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هي كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم، وتفسخ الإجارة في ذلك، وكذلك كتب القضاء بالنجوم، وعزائم الجن، وما أشبه ذلك». وقال في كتاب الشهادات في تأويل قول مالك: «لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء». قال: «أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع، أشعريًّا كان أو غير أشعري،**

(١) الاستذكار لابن عبد البر(٨/ ٢٦٥).

ولا تقبل له شهادة في الإسلام، ويُهجر، ويُؤدب على بدعته، فإن تمادى عليها استتيب منها».

وعلّق ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «ليس في الاعتقاد كله في صفات اللَّه وأسمائه إلا ما جاء منصوصًا في كتاب اللَّه، أو صحّ عن رسول اللَّه ﷺ، أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يسلّم له، ولا يناظر فيه»(١).

ومن النصوص المهمة في هذا ما بيّنه ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أن السلف هم أعمق في العلم وأوسع في الفهم فيقول: «ما جاء عن النبي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ﷺ من نقل الثقات، وجاء عن الصحابة، وصحّ عنهم، فهو علم يدأن به، وما أحدث بعدهم ولم يكن له أصل فيما جاء عنهم فبدعة وضلالة، وما جاء في أسماء اللَّه أو صفاته عنهم سلم له، ولم يناظر فيه كما لم يناظروا. قال أبو عمر: «رواها السلف، وسكتوا عنها، وهم كانوا أعمق الناس علمًا، وأوسعهم فهمًا، وأقلّهم تكلفًا، ولم يكن سكوتهم عن عيّ، فمن لم يسعه ما وسعهم فقد خاب وخسر»(٢).

فهذا كله مما لا شك فيه يدل يقينًا على أن المقبول والصحيح دينًا هو مذهب السلف، وأن المبتدعة قوم ضُلَّال، وأقوالهم مركّبة من الضلال والجهل والهوى، فكيف تكون أعلم وأحكم؟

قال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مقارنة بين ما سموه

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٢).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٦).

مذهب السلف ومذهب الخلف... وقولهم: إن مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أحكم وأعلم، فنقول: ما كان يفوق غيره، ويفضله في السلامة، فلا شك أنه أعلم منه وأحكم... وإيضاح المقارنة: أن من كان على معتقد السلف الصالح إذا سمع مثلًا قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، امتلأ قلبه من الإجلال والتعظيم والإكبار لصفة رب العالمين التي مدح بها نفسه... فجزم بأن تلك الصفة التي تمدّح بها خالق السماوات والأرض بالغة من غايات الكمال والجلال ما يقطع علائق أوهام المشابهة بينها وبين صفات الخلق... وبإجلال تلك الصفة وتعظيمها وحملها على أشرف المعاني اللائقة بكمال من وصف بها نفسه وجلاله يسهل على ذلك المؤمن السلفي أن يؤمن بتلك الصفة، ويثبتها للَّه كما أثبتها اللَّه لنفسه على أساس التنزيه، فيكون أولًا منزهًا سالمًا من أقذار التشبيه، وثانيا مؤمنًا بالصفات، مصدقًا بها على أساس التنزيه، فيكون سالمًا من أقذار التعطيل، فيجمع بين التنزيه والإيمان بالصفات على نحو: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فمعتقده طريق سلامة محققة؛ لأنه مبني على ما تضمنته آية: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ الآية، من التنزيه والإيمان بالصفات، فهو تنزيه من غير تعطيل، وإيمان من غير تشبيه ولا تمثيل، وكل هذا طريق سلامة محققة، وعمل بالقرآن، فهذا هو مذهب السلف»[(١)].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرّر أئمة الشافعية -رحمهم اللَّه- ما قرره سواهم من أهل العلم بأن

(١) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، الشيخ: محمد الأمين الشنقيطي ص٤٨.

الأسلم والأعلم والأحكم في الدين كله هو منهج السلف، لا منهج المتكلمين المبتدع، ومن ذلك:

نقل البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ قول ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: **«من كان مستنًّا فليستنّ بمن قد مات، أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا خير هذه الأمة، أبرّها قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلّها تكلفًا، قوم اختارهم اللَّه لصحبة نبيه ﷺ، ونقل دينه، فتشبّهوا بأخلاقهم وطرائقهم، فهم كانوا على الهدي المستقيم»**(١).

وقد أقرّ الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو الذي أسّس أعظم أصول المتكلمين بأن مذهب السلف هو الأعلم والأحكم، فقد قال بعد الندم على ما فعله وأسّسه أبياته المشهورة:

نهاية إقدام العقول عقال ... وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا ... وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا
وكم قد رأينا من رجال ودولة ... فبادوا جميعًا مسرعين وزالوا
وكم من جبال قد علت شرفاتها ... رجال فزالوا والجبال جبال(٢)

وكلام الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا يبين بطلان كلام كل من يدّعي أن مذهب

---

(١) شرح السنة للبغوي ١/ ٢١٤.

(٢) انظر الأبيات في: أقسام اللذات، ص٢٦٢، وترجمة الفخر الرازي في عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي صبيعة ١/ ٤٦٨، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٤/ ٢٥٠، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/ ٩٦.

الخلف هو الأعلم وأحكم، إذ إنه أحد كبار مؤسّسي المذهب الكلامي، وهو هنا يقرّ ببطلان ما كان يفعل، وأن حاصل عمره في تأييد مذهب الخلف كله هو قيل وقالوا، وأن نهاية الاعتماد على العقول أذى ووبال، ويتأسف على تأييده ودعوته لذلك المذهب وهو باطل.

وقد أقرّ الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بأن منهج السلف هو أقرب الطرق إلى وصول الحق؛ لأنه مبني على النصوص، وأما مذهب أهل الكلام؛ فلا يشفي عليلًا، ولا يروي غليلا، فكيف يكون الأحكم والأعلم؟! قال عنه الذهبي (٧٤٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«اعترف في آخر عمره حيث يقول: لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلًا، ولا تروي غليلًا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات:** ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، **وأقرأ في النفي:** ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]، **ومن جرّب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»**(١).

ثم كيف يكون مذهب المتكلمين الذي يقصدونه بمذهب الخلف أعلم وأسلم وأهلها في حيرة من أمرهم ومضطربون في معرفة اللَّه تعالى؟ ويوصون بالتمسك بدين العجائز؟ فقد قال الشهرستاني(٥٤٨هـ) وهو من أشهر المتكلمين:

**«لقد طفت في تلك المعاهد كلها وسيّرت طرفي بين تلك المعالم**

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي ٢١/ ٥٠١، وانظر: العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية لابن عبد الهادي ص: ٩٠.

فلم أرَ إلا واضعًا كف حائر   على ذقن أو قارعًا سن نادم

...فعليكم بدين العجائز فهو من أسنى الجوائز»(١).

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

اتفقت تقريرات أهل العلم من أئمة المذهب الحنبلي مع ما قرّره أهل العلم من أن مذهب السلف هو المنهج الحق والدين، وماعداه بدعة ضلالة.

قال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فبهذه الروايات والآثار التي أثرناها ورويناها عن سلفنا وشيوخنا وأئمتنا نقول، وبهم نقتدي، وبنورهم نستضيء، فهم الأئمة العلماء العقلاء النصحاء، الذين لا يستوحش من ذكرهم، بل تنزل الرحمة إذا نشرت أخبارهم، ورويت آثارهم**»(٢).

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا عاقبة من عدَل عن طريقة السلف: «**قد رضينا لأنفسنا باتّباع سلفنا، واجتناب المحدثات بعدهم. أفلا ترضون لأنفسكم بذلك؟ أوَلا يسعنا ما وسعهم؟ أو ليس لنا في السنة سعة عن البدعة؟ ومن لم يسعه ما وسع رسول اللَّه ﷺ وسلفه وأئمته فلا وسع اللَّه عليه، ومن لم يكتف بما اكتفوا به، ويرضى بما رضوا به، ويسلك سبيلهم وكلّ آخذ منهم، فهو من حزب الشيطان و﴿إِنَّمَا يَدۡعُواْ حِزۡبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾** [فاطر: ٦]، **ومن لم يرض**

(١) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص: ٣-٤.

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة - الكتاب الثالث: الرد على الجهمية- ١/ ٣٤٥.

الصراط المستقيم سلك إلى صراط الجحيم، ومن سلك غير طريق سلفه أفضت به إلى تلفه، ومن مال عن السنة فقد انحرف عن طريق الجنة»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «اعلموا أن دين اللَّه بين الغالي فيه والمقصّر عنه، وأن الطريق المستقيم هي الوسط، وأنه قد هلك في صفات اللَّه طائفتان: طائفة غلت فشبّهت صفاته بصفات خلقه، وحملوا ما سمعوا من صفات اللَّه عل ما عقلوه من مخلوقاته، فصاروا إلى التشبيه والتجسيم، فضلوا عن الصراط المستقيم.

وطائفة رفضت الأخبار الصحيحة، ورغبت عن مقالة سيد الأولين والآخرين ﷺ، وتأوّلت ما لم يمكنها بمقتضى رأيها، وغيّرت ما قال اللَّه وقال رسوله بأهوائها، فضلّت وأضلت.

وأهل الحق سلكوا طريقًا مستقيمًا بين الطريقين: آمنوا فأمنوا، وأسلموا فسلموا، ولم يتجاوزوا المنقول، ولا حكّموا في رد قول الصادق وتفسيره العقول»[٢].

وقد وضح ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أن تفضيل طريقة الخلف على طريقة السلف هو من المبتدعة فقال: «ولا يجوز أيضًا أن يكون الخالفون أعلمَ من السالفين، كما يقوله بعض الأغبياء ممن لم يقدر قدْر السلف، بل، ولا عرف اللَّه ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها، من أن «طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم

(١) تحريم النظر في كتب الكلام ١/ ٧٠-٧١.

(٢) رسالة كتبها ابن قدامة إلى أهل حمص، انظرها في: كتاب عقائد أئمة السلف ص: ١٨١.

وأحكم». فإن هؤلاء المبتدعة، الذين يفضّلون طريقة الخلف على طريقة السلف؛ إنما أُتوا من حيث ظنّوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث، من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات، وغرائب اللغات.

فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها: نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا على طريقة السلف، وضلّوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف، في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف»[١].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان الصحابة أعلم الأمة على الإطلاق، وبينهم وبين من بعدهم في العلم واليقين كما بينهم وبينهم في الفضل والدين. ولهذا كان ما فهمه الصحابة من القرآن أولى أن يصار إليه مما فهمه من بعدهم، فانضاف حسن قصدهم إلى حسن فهمهم، فلم يختلفوا في التأويل في باب معرفة اللّه وصفاته وأسمائه وأفعاله واليوم الآخر، ولا يحفظ عنهم في ذلك خلاف لا مشهور، ولا شاذ، فلما حدث بعد انقضاء عصرهم من ساء فهمه وساء قصده وقعوا في أنواع من التأويل، بحسب سوء الفهم وفساد القصد، وقد يجتمعان وقد ينفردان، وإذا اجتمعا تولّد من بينهما جهل بالحق، ومعاداة لأهله، واستحلال ما

(١) الفتوى الحموية الكبرى ص: ١٨٢-١٨٦.

حرّم اللَّه منهم»(١).

وقال ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «سبق القول في بيان طريقة السلف، وذكر الدليل على وجوب الأخذ بها، أما هنا فإننا نُريد أن نُبرهن على أن مذهب السلف هو المذهب الصحيح؛ وذلك من وجهين:

الأول: أن مذهب السلف دلّ عليه الكتاب والسُّنة؛ فإن من تتبّع طريقتهم بعلم وعدل؛ وجدها مطابقة لما في الكتاب والسُّنة جملة وتفصيلًا، ولا بدّ، فإن اللَّه تعالى أنزل الكتاب ليدّبّر الناس آياته، ويعملوا بها إن كانت أحكامًا، ويصدِّقوا بها إن كانت أخبارًا. ولا ريب أن أقرب الناس إلى فهمها، وتصديقها، والعمل بها، هم السلف؛ لأنها جاءت بلغتهم، وفي عصرهم، فلا جرم أن يكونوا أعلم الناس بها فقهًا، وأقومهم عملًا.

الثاني: أن يقال: إن الحق في هذا الباب إما أن يكون فيما قاله السلف، أو فيما قاله الخلف. والثاني باطل؛ لأنه يلزم عليه أن يكون اللَّه ورسوله ﷺ، والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، قد تكلّموا بالباطل تصريحًا، أو ظاهرًا، ولم يتكلّموا مرة واحدة بالحق الذي يجب اعتقاده لا تصريحًا ولا ظاهرًا. فيكون وجود الكتاب والسُّنة ضررًا محضًا في أصل الدين، وترك الناس بلا كتاب ولا سنة خيرًا لهم وأقوم! وهذا ظاهر البطلان.

هذا وقد قال بعض الأغبياء: طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف

(١) الصواعق المرسلة ٢ / ٥٠٩-٥١٠.

أعلم وأحكم. ومنشأ هذا القول أمران:

الأول: اعتقاد قائله - بسبب ما عنده من الشبهات الفاسدة - أن اللَّه تعالى ليس له في نفس الأمر صفة حقيقية دلّت عليها هذه النصوص.

الثاني: اعتقاده أن طريقة السلف هي الإيمان بمجرد ألفاظ نصوص الصفات من غير إثبات معنى لها، فيبقى الأمر دائرًا بين أن نؤمن بألفاظ جوفاء لا معنى لها - وهذه طريقة السلف على زعمه -، وبين أن نثبت للنصوص معاني تخالف ظاهرها الدال على إثبات الصفات للَّه، وهذه هي طريقة الخلف؛ ولا ريب أن إثبات معاني النصوص أبلغ في العلم والحكمة من إثبات ألفاظ جوفاء ليس لها معنى، ومن ثم فَضَّلَ هذا الغبي طريقة الخلف في العلم والحكمة على طريقة السلف.

وقول هذا الغبي يتضمن حقًّا وباطلًا: فأما الحقّ فقوله: «إن مذهب السلف أسلم»، وأما الباطل فقوله: «إن مذهب الخلف أعلم وأحكم»، وبيان بطلانه من وجوه:

الوجه الأول: أنه يُناقض قوله: «إن طريقة السلف أسلم»؛ فإن كون طريقة السلف أسلم من لوازم كونها أعلم وأحكم؛ إذ لا سلامة إلا بالعلم والحكمة، العلم بأسباب السلامة، والحكمة في سلوك تلك الأسباب، وبهذا يتبين أن طريقة السلف أسلم، وأعلم، وأحكم، وهو لازم لهذا الغبي لزومًا لا محيد عنه.

الوجه الثاني: أن اعتقاده أن اللَّه ليس له صفة حقيقية - دلت عليها هذه النصوص - اعتقاد باطل؛ لأنه مبني على شبهات فاسدة؛ ولأن اللَّه

تعالى قد ثبت له صفات الكمال عقلًا، وحِسًّا وفطرة، وشرعًا... ثم ذكر الدلالات الأربع، ثم قال:

الوجه الثالث: أن اعتقاده أن طريقة السلف مجرد الإيمان بألفاظ النصوص بغير إثبات معناها، اعتقاد باطل، كذب على السلف؛ فإن السلف أعلم الأمة بنصوص الصفات لفظًا ومعنى، وأبلغهم في إثبات معانيها اللائقة بالله تعالى على حسب مراد الله ورسوله.

الوجه الرابع: أن السلف هم ورثة الأنبياء والمرسلين، فقد تلقوا علومهم من ينبوع الرسالة الإلهية، وحقائق الإيمان، أما أولئك الخلف، فقد تلَقوا ما عندهم من المجوس، والمشركين، وضلّال اليهود، واليونان. فكيف يكون ورثة المجوس، والمشركين، واليهود، واليونان، وأفراخهم، أعلم وأحكم في أسماء الله وصفاته من ورثة الأنبياء والمرسلين!؟

الوجه الخامس: أن هؤلاء الخلف الذين فضّل هذا الغبي طريقتهم في العلم والحكمة على طريقة السلف، كانوا حيارى مضطربين بسبب إعراضهم عما بعث الله به محمدًا ﷺ من البينات والهدى، والتماسهم علم معرفة الله تعالى ممن لا يعرفه بإقراره على نفسه، وشهادة الأمة عليه، حتى قال الرازي - وهو من رؤسائهم - مُبيِّنًا ما ينتهي إليه أمرهم:

نهاية إقدام العقول عقال... إلى نهاية كلامه السابق ثم قال:

فكيف تكون طريقة هؤلاء الحيارى الذين أقروا على أنفسهم بالضلال والحيرة أعلم وأحكم من طريقة السلف، الذين هم أعلام

الهدى ومصابيح الدّجَى، الذين وهبهم اللَّه من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء، والذين أدركوا من حقائق الإيمان والعلوم ما لو جُمِع إليه ما حَصَلَ لغيرهم لاستحيا من يطلب المقارنة، فكيف بالحكم بتفضيل غيرهم عليهم؟! وبهذا يتبين أن طريقة السلف أسلم، وأعلم، وأحكم»[1].

وبهذا يتبين لنا: أن أئمة المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه- قد صوّبوا طريقة السلف وقدّموها على غيرها، وبيّنوا أن طريقَ النَّجاة، والسلامة، والهدى، والرشاد؛ يحصل بالتمسك بما كان عليه السلف الصالح -رحمهم اللَّه تعالى-، وأن من خالفهم فقد سلك سبيل الغواية والضلالة.

■ **المطلب الثاني: إثبات أسماء اللَّه تعالى:**

وفيه مسألتان:

● **المسألة الأولى: معرفة القواعد في باب أسماء اللَّه تعالى، وفيه:**

● **القاعدة الأولى: أسماء اللَّه توقيفية:**

يعتقد أهل السُّنة أنه لا يجوز أن يسمى اللَّه تعالى باسم لم يرِد في الكتاب أو السنة الصحيحة؛ لأن هذا الباب توقيفي لا مجال للعقل فيه.

وإليك تقريرات الأئمة في ذلك:

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قرّر أئمة الحنفية أن أسماء اللَّه توقيفية، وأن الواجب عدم النطق في

---

(١) فتح رب البرية بتلخيص الحموية (ص: ٢٣).

باب أسماء اللَّه وصفاته إلا بما نطق به الشرع، ومن ذلك:

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات اللَّه بشيء، بل يصفه بما وصف به نفسه، ولا يقول فيه برأيه شيئًا، تبارك اللَّه رب العالمين**»[١].

وأكّد أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أسماء اللَّه توقيفية، وأنه لا يجوز إطلاق اسم على اللَّه تعالى إلا بإذن من الشارع، فقال: «**أسامي اللَّه تعالى عند أهل السُّنة والجماعة توقيفية؛ لأنه ليس لأحد أن يسمي اللَّه تعالى باسم إلا أن يأذن اللَّه تعالى له ...**»[٢].

وقال بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**إن معرفة أسماء اللَّه تعالى وصفاته توقيفية، تُعلَم من طريق الوحي والسنة، ولم يكن لنا أن نتصرّف فيها بما لم يهتدِ إليه مبلغ علمنا ومنتهى عقولنا، وقد مُنِعنا عن إطلاق ما لم يرد به التوقيف في ذلك، وإن جوّزه العقل، وحكم به القياس، وكان الخطأ في ذلك غير هيّنٍ، والمخطئ فيه غير معذور، والنقصان عنه كالزيادة فيه غير مرضي...**»[٣].

وقال صنع اللَّه الحلبي (١١٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وأسماء اللَّه توقيفية، أيْ لا يجوز إطلاق اسمٍ عليه تعالى، ما لم يرد شرعًا أنه من أسمائه تعالى**»[٤].

---

(١) شرح الطحاوية ٢/ ٤٢٧، وروح المعاني ١٦/ ١٥٦.

(٢) أصول الدين للبزدوي ص: ٢٢٦، وانظر للاستزادة: كلام الطحطاوي في حاشيته على مراقي الفلاح ص ٧.

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٣٣/ ١٦٨.

(٤) سيف اللَّه على من كذب على أولياء اللَّه ص: ١١٣، وانظر للاستزادة: تفسير بحر العلوم للسمرقندي ١/ ٥٨٦.

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قرّر أئمة المالكية أن الواجب عدم النطق في باب أسماء اللَّه وصفاته إلا بما نطق به الشرع، ومن ذلك:

قال ابن رشد (٥٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وكذلك لا ينبغي عنده -أي: عند مالك- أن يسمَّى اللَّه تعالى إلا بما سمّى به نفسه في كتابه، أو سمّاه به رسوله ﷺ، أو اجتمعت الأمة عليه، والذي يدل على ذلك من مذهبه كراهيته في رسم الصلاة للرجل أن يدعو بيا سيدي، وقال: أحب إلي أن يدعوه بما في القرآن وبما دعت به الأنبياء بيا رب، وكره الدعاء بيا حنان**»[١].

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لا نسميه ولا نصفه ولا نطلق عليه إلا ما سمى به نفسه، على ما تقدم ذكرنا له من وصفه لنفسه لا شريك له، ولا ندفع ما وصف به نفسه؛ لأنه دفع للقرآن**»[٢].

وقال ابن عطية (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**واختلف في الاسم الذي يقتضي مدحًا خالصًا، ولا تتعلق به شبهة ولا اشتراك، إلا أنه لم يرد منصوصًا: هل يطلق ويسمى اللَّه به؟ فنصّ ابن الباقلاني على جواز ذلك، ونص أبو الحسن الأشعري على منع ذلك، والفقهاء والجمهور على المنع، والصواب: أن لا يسمّى اللَّه تعالى إلا باسم قد أطلقته الشريعة، وأن يكون مدحًا خالصًا لا شبهة فيه، ولا اشتراك، أمر لا يحسنه إلا الأقل من**

---

(١) البيان والتحصيل ١٦/ ٤٠٠.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٧/ ١٣٧.

أهل العلوم، فإذا أبيح ذلك تسوّر عليه من يظن بنفسه الإحسان، فأدخل في أسماء اللَّه ما لا يجوز إجماعًا»[١].

وقال ابن جُزي (٧٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في قوله تعالى ﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾: «أي: سمّوه بأسمائه، وهنا إباحة لإطلاق الأسماء على اللَّه تعالى، فأما ما ورد منها في القرآن أو الحديث، فيجوز إطلاقه على اللَّه إجماعًا، وأما ما لم يرد وفيه مدح لا تتعلق به شبهة، فأجاز أبو بكر بن الطيب إطلاقه على اللَّه، ومنع ذلك أبو الحسن الأشعري وغيره، ورأوا أن أسماء اللَّه موقوفة على ما ورد في القرآن والحديث»[٢].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قاعدة أن أسماء اللَّه توقيفية قرّرها علماء الشافعية، ومن ذلك:

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن للَّه -تبارك وتعالى- أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ أمته، لا يسع أحدًا من خلق اللَّه عَزَّ وَجَلَّ قامت لديه الحجة إلا الإيمان بها ...»[٣].

وقال أبو منصور البغدادي (٤٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن مأخذ أسماء اللَّه تعالى التوقيف عليها: إما بالقرآن، وإما بالسنة الصحيحة، وإما بإجماع الأمة عليه، ولا يجوز إطلاق اسم عليه من طريق القياس»[٤].

---

(١) المحرر الوجيز ٣/ ١٢٧.

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي ١/ ٥٤١.

(٣) اعتقاد الشافعي للهكّاري ص: ٢٠، واعتقاد الشافعي للبرزنجي ص: ٨٨، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٠/ ٧٩.

(٤) الفرق بين الفرق للبغدادي ص: ٣٢٦.

وقال الزركشي الشافعي (٧٩٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: نقلًا عن القاضي أبي بكر(١) مقررًا قوله: «اعلم أن أسماء اللَّه تعالى توقيفية لا تؤخذ قياسًا واعتبارًا من جهة العقول وقد زل في هذا الباب طوائف من الناس ونحن بعون اللَّه نذكر المقصد منه على السداد، فنقول مأخذ أسماء اللَّه التوقيف، والمعني بالتوقيف: ورود الإذن من اللَّه تعالى، وكل ما ورد في إطلاقه إذن أطلقناه، وما ورد الشرع فيه بالمنع منعناه، وما لم يصح عندنا فيه إذن بالإطلاق ولا المنع منه لم نقض فيه بجواز ولا منع ولا تحليل ولا تحريم؛ إذ هما حكمان لا سبيل إلى القضاء بواحد منهما إلا بالشرع وسبيله سبيل الأحكام قبل ورود الشرع ثم لا يشترط في جواز الإطلاق الخبر القطعي بل يكتفى بالخبر الصحيح...»(٢).

وقال البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]: «وقال أهل المعاني: الإلحاد في أسماء اللَّه تسميته بما لم يتسم به ولم ينطق به كتاب اللَّه ولا سنة رسول اللَّه ﷺ، وجملته أن أسماء اللَّه تعالى على التوقيف، فإنه يسمى جوادًا ولا يسمى سخيًا، وإن كان في معنى الجواد، ويسمى رحيمًا ولا يسمى رفيقًا، ويسمى عالمًا ولا يسمى عاقلًا. وقال تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ

---

(١) هكذا قال الزركشي ولم يتبين لي من يقصد بالقاضي أبي بكر؟ فإن قصد الباقلاني كما ذكر محقق الكتاب، فإني لم أقف على هذا النقل عن الباقلاني، مع ماسبق من كلام ابن عطية وابن جُزي؛ من أن الباقلاني أجاز أن يسمى بكل ما هو مدح له وليس فيه شبهة ولا اشتراك، وهذا يتنافى مع النقل هنا. ولكن المهم هنا هو أن الزركشي وهو من الشافعية قد قرر أن أسماء اللَّه توقيفية ونقل النص مقررًا له. واللَّه أعلم.

(٢) معنى لا إله إلا اللَّه للزركشي ص: ١٤٠.

**خَٰدِعُهُمْ﴾** [النساء: ١٤٢]، **وقال عز من قائل: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾** [آل عمران: ٥٤] ، **ولا يقال في الدعاء: يا مخادع يا مكار، بل يدعى بأسمائه التي ورد بها التوقيف على وجه التعظيم، فيقال: يا اللَّه يا رحمن يا رحيم يا عزيز يا كريم ونحو ذلك»**(١) .

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرّر أئمة الحنابلة أن أسماء اللَّه توقيفية، كما قرّر ذلك أهل العلم، ومن ذلك:

**قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يوصف اللَّه إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يثبتون له ما أثبته لنفسه من الأسماء الحسنى، والصفات العليا، ويعلمون أنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾** [الشورى١١]، **لا في صفاته، ولا في ذاته، ولا في أفعاله»**(٢) .

**وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا منهج السلف في أسماء اللَّه تعالى: «ومذهب السلف -رحمة اللَّه عليهم- الإيمان بصفات اللَّه تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله، أو على لسان رسوله ﷺ، من غير زيادة عليها، ولا نقص منها، ولا تجاوز لها، ولا تفسير ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه بصفات**

---

(١) تفسير البغوي (٢/ ٢٥٤)

(٢) أورده شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٥/ ٢٥٧.

المخلوقين، ولا سمات المحدَثين، بل أَمَرُّوها كما جاءت»(١).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فما يوصف به الباري نفيًا وإثباتًا من الأسماء والصفات فالمتّبع فيه الشريعة، فلا يوصف اللَّه إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، لا من الإثبات، ولا من النفي»(٢).

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما يطلق عليه [يعني: اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ]، في باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفًا، كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه، فهذا فصل الخطاب في مسألة أسمائه: هل هي توقيفية أو يجوز أن يطلق عليه منها بعض ما لم يرد به السمع؟»(٣).

وقال حافظ بن أحمد الحكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أسماء اللَّه تعالى كلها توقيفية، لا يسمى إلا بما سمّى به نفسه في كتابه أو أطلقه عليه رسوله ﷺ»(٤).

قال صالح الفوزان -حفظه اللَّه-: «القاعدة في أسماء اللَّه: أن لا يسمى إلا بما سمى به نفسه، أو سماه به رسوله ﷺ، فما لم يسمّ اللَّه به نفسه، ولم يسمّه به رسوله ﷺ فلا يجوز أن يطلق على اللَّه، لكن المشركون سموا اللَّه بما لم يسمّ به نفسه، وهذا من الإلحاد في أسماء

---

(١) ذم التأويل ص: ٩.

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٤/ ٣٨٩).

(٣) بدائع الفوائد (١/ ١٦٢).

(٤) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة (ص: ٣٤).

اللَّه، كما سمّت النصارى اللَّه عَزَّوَجَلَّ بالأب»[١].

**فتبين مما سبق ذكره**: أن أئمة المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه- قد قرّروا أن الضابط في إثبات أسماء اللَّه عَزَّوَجَلَّ الحسنى ورود النص من الكتاب والسُّنة بذلك الاسم، فلا يسمى اللَّه إلا بما سمى به نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ.

- **القاعدة الثانية: أسماء اللَّه كلّها حسنى:**

يعتقد أهل السُّنة أن أسماء اللَّه كلها حسنى؛ لدلالتها على أحسن ذات وأعظم مسمّى، وهو اللَّه عَزَّوَجَلَّ، ولاختصاصها بمعاني المدح والثناء والتمجيد والتحميد، ولأنها تتضمن صفات الكمال والجمال والإكرام والإجلال، ولأن علميتها لا تخالف الوصف بها، بل أسماؤه سبحانه أعلام لدلالتها على ذاته سبحانه، وأوصاف لدلالتها على صفات الجمال والكمال، قال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨]، وقال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]

وإليك تقريرات الأئمة في ذلك:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قرّر أئمة الحنفية أن أسماء اللَّه كلها حسنى ومن ذلك:

**قال أبو البركات النسفي** (٧١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قول اللَّه تعالى:

---

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (٢/ ٢١٣).

﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]: «هي أحسن الأسماء؛ لأنها تدلّ على معانٍ حسنة»[١].

وقال أيضًا: «ومعنى كونها أحسن الأسماء: أنها مستقلة بمعاني التمجيد والتقديس والتعظيم»[٢].

وقال أبو السعود العمادي (٩٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصف أسماء اللَّه الحسنى: «أي: الأسماء التي هي أحسن الأسماء وأجلّها؛ لإنبائها عن أحسن المعاني وأشرفها»[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وجه حُسن أسمائه سبحانه: «وكونها حسنى؛ لدلالتها على صفات الكمال من الجلالة والجمال والإكرام»[٤].

وأكّد ذلك المفسر أبو الثناء محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «والحسنى تأنيث الأحسن، أفعل تفضيل، ومعنى ذلك أنها أحسن الأسماء وأجلّها؛ لإنبائها عن أحسن المعاني وأشرفها»[٥].

وقال شارحًا لحسن أسماء اللَّه تعالى: «ووصف الأسماء بالحسنى؛ لدلالتها على ما هو جامع لجميع صفات الكمال، بحيث لا يشذّ منها شيء، وما هو من صفات الجلال والجمال والإكرام»[٦].

---

(١) مدارك التنزيل ٢/ ٥٩١.
(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٧٤.
(٣) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٣/ ٢٩٦.
(٤) المصدر السابق ٥/ ٢٠٠.
(٥) روح المعاني ٩/ ١٢٠-١٢١.
(٦) المصدر السابق ١٥/ ١٩٣.

وقد نصّ على هذه المعاني جمعٌ من علماء الحنفية غير من تقدم ذكرهم[١].

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قرَّر أئمة المالكية قاعدة أن أسماء اللَّه حسنى، ومن ذلك:

**قال ابن عطية (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وحسن الأسماء إنما يتوجه بتحسين الشرع لإطلاقها، والنص عليها، وانضاف إلى ذلك أيضًا أنها إنما تضمنت معاني حسانًا شريفة»[٢].**

**وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «سمى اللَّه سبحانه أسماءه بالحسنى؛ لأنها حسنة في الأسماع والقلوب، فإنها تدل على توحيده وكرمه وجوده ورحمته وأفضاله، والحسنى مصدر وصف به، ويجوز أن يُقدّر «الْحُسْنى» فُعلى، مؤنث الأحسن، كالكبرى تأنيث الأكبر»[٣].**

**وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والحسنى مؤنث الأحسن، وهو المتصف بالحسن الكامل في ذاته، المقبول لدى العقول السليمة المجرّدة عن الهوى، وليس المراد بالحسن الملائمة لجميع الناس؛ لأن الملاءمة وصف إضافي نسبي، فقد يلائم زيدًا ما لا يلائم عمرًا، فلذلك فالحسن صفة ذاتية للشيء الحسن.**

---

(١) انظر مثلًا: مجمع البحار للفتني الحنفي ٣/ ١٢٧، وتفسير الشيخ شبير أحمد العثماني ص: ٧٢٧ عند الآية (٢٤) من سورة الحشر.

(٢) المحرر الوجيز ٣/ ١٢٧.

(٣) تفسير القرطبي ٧/ ٣٢٦-٣٢٧.

ووصف الأسماء «الْحُسْنَى»: لأنها دالة على ثبوت صفات كمال حقيقي، أما بعضها فلأن معانيها الكاملة لم تثبت إلا للَّه، نحو الحي، والعزيز، والحكيم، والغني، وأما البعض الآخر فلأن معانيها مطلقًا لا يحسن الاتصاف بها إلا في جانب اللَّه نحو المتكبر، والجبار؛ لأن معاني هذه الصفات وأشباهها كانت نقصًا في المخلوق من حيث إن المتسم بها لم يكن مستحقًّا لها لعجزه أو لحاجته، بخلاف الإله؛ لأنه الغني المطلق، فكان اتصاف المخلوق بها منشأ فساد في الأرض، وكان اتصاف الخالق بها منشأ صلاح؛ لأنها مصدر العدالة والجزاء القسط»(١).

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرّر أئمة الشافعية أن أسماء اللَّه عَزَّ وَجَلَّ كلها حسنى، ومن ذلك:

نقل ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في معنى اسم اللَّه تعالى: الصمد: «**السيد الذي قد كمُل في سُؤدَده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد عظم في عظمته، والحليم الذي قد كمل في حلمه، والغني الذي قد كمل في غناه، والجبَّار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو اللَّه سبحانه هذه صفته، لا تنبغي إلا له**»(٢).

---

(١) التحرير والتنوير ٨/ ٣٦٢.

(٢) جامع البيان للطبري ٢٤/ ٦٩٢.

وقال الحليمي (٤٠٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في معنى اسم اللَّه الجميل: «هذا الاسم في بعض الأخبار عن النبي ﷺ، ومعناه ذو الأسماء الحسنى؛ لأن القبائح إذ لم تَلِقْ به لم يجز أن يشتق اسمه من أسمائها، وإنما تشتق أسماؤه من صفاته التي كلها مدائح»[1].

وقال المفسر علي بن محمد الخازن رَحِمَهُ اللَّهُ (٧٤١هـ)[2]: «إن أسماء اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ المقدّسة كلها حسنى، وليس المراد أن فيها ما ليس بحسن، والمعنى أن الأسماء الحسنى ليس إلا للَّه؛ لأن هذا اللفظ يفيد الحصر. وقيل إن الأسماء ألفاظ دالة على معان، فهي إنما تحسن بمعانيها، ولا معنى للحسن في حق اللَّه -تبارك وتعالى- إلا ذكره بصفات الكمال ونعوت الجلال، وهي محصورة في نوعين: أحدهما: عدم افتقاره إلى غيره. الثاني: افتقار غيره إليه، وإنه هو المسمى بالأسماء الحسنى»[3].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرّر أئمة الحنابلة أن أسماء اللَّه عَزَّ وَجَلَّ كلها حسنى، ومن ذلك:

قال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن اللَّه لم يزل عليمًا سميعًا

---

(١) نقله البيهقي عن الحليمي في الأسماء والصفات ١/ ١١٤.

(٢) هو علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم الشيحيّ المعروف بالخازن: عالم بالتفسير والحديث، من فقهاء الشافعية. بغداديّ الأصل، نسبته الى (شيحة) بالحاء المهملة، من أعمال حلب. ولد ببغداد سنة (٦٧٨هـ)، وتوفي بحلب(٧٤١هـ). من مؤلفاته: لباب التأويل في معاني التنزيل، وعدة الأفهام في شرح عمدة الأحكام، ومقبول المنقول. تراجع ترجمته في: الأعلام للزركلي ٥/ ٥.

(٣) لُباب التأويل للخازن ٢/ ٢٧٥.

بصيرًا متكلمًا، تامًّا بصفاته العليا، وأسمائه الحسنى، قبل كون الكون، وقبل خلق الأشياء، لا يدفع ذلك ولا ينكره إلا الضال الجحود الجهمي المكذب بكتاب اللَّه وسنة نبيه ﷺ»[(١)].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وليس في أسمائه الحسنى إلا اسم يمدح به؛ ولهذا كانت كلها حسنى»[(٢)].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك أسماء الرب تعالى كلها أسماء مدح، ولو كانت ألفاظًا مجردة لا معاني لها لم تدل على المدح، وقد وصفها اللَّه سبحانه بأنها حسنى كلها، فقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فهي لم تكن حسنى لمجرد اللفظ؛ بل لدلالتها على أوصاف الكمال»[(٣)].

قال صالح الفوزان -حفظه اللَّه- في معنى آية سورة الأعراف وآية سورة طه: «يخبر تعالى أن أسماءه حسنى؛ أي: حسان، قد بلغت الغاية في الحسن؛ فلا أحسن منها؛ لما تدل عليه من صفات الكمال ونعوت الجلال؛ فهي أحسن الأسماء وأكملها، وأسماؤه سبحانه توقيفية؛ فلا يجوز لنا أن نسميه إلا بما سمى به نفسه، أو سماه به رسوله ﷺ»[(٤)].

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الثالث: الرد على الجهمية- ١/ ٢١٤-٢١٥.

(٢) منهاج السنة النبوية ٥/ ٢٨٢، وانظر: بيان تلبيس الجهمية ٣/ ٢٩٨، الفتاوى ٦/ ١٤٣.

(٣) جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام ص: ١٨٥، وانظر أيضًا: الصواعق المرسلة ٤/ ١٣٧٠-١٣٧١.

(٤) الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد (ص: ١٤٥).

- **القاعدة الثالثة: أسماء اللَّه أعلام مترادفة باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار دلالتها على الصفات:**

يعتقد أهل السُّنة أن أسماء اللَّه سبحانه أعلام وأوصاف، أعلام باعتبار دلالتها على ذاته سبحانه، وأوصاف باعتبار دلالتها على صفاته ﷻ، وهي كلها أسماء مدح وتمجيد، ولو كانت ألفاظًا مجردة لا معاني لها لم تدلّ على المدح، وقد وصفها اللَّه سبحانه بأنها حسنى كلها، فهي لم تكن حسنى لمجرد اللفظ، بل لدلالتها على أوصاف الكمال والجلال.

**ومن الأدلة الدالة على تقرير هذه القاعدة:**

قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

**قال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أسماء الرب تعالى كلها أسماء مدح، ولو كانت ألفاظًا مجردة لا معاني لها لم تدل على المدح، وقد وصفها اللَّه سبحانه بأنها حسنى كلها ... فهي لم تكن حسنى لمجرد اللفظ، بل لدلالتها على أوصاف الكمال»[١].**

وإليك تقريرات الأئمة في ذلك:

(١) جلاء الأفهام (ص: ١٧٢).

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قرَّر علماء الحنفية -رحمهم اللَّه تعالى- أن أسماء اللَّه ﷻ مترادفة في دلالتها على اللَّه ﷻ، ومن ذلك:

**قال محمد طاهر الفتني (٩٨١هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وأسماء اللَّه تعالى أوصافه، وأوصافه مدائح له، فأمر أن يُدعى بأوصافه؛ ليكون الداعي صادقًا مادحًا**»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح حديث التسعة والتسعين اسمًا: «**والمراد أن معاني الكلّ راجعة إليها**»[٢]، فبيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أوصافه سبحانه الواردة في أسمائه تعود على ذاته.

**وقال محمد ثناء اللَّه العثماني الحنفي المظهري (١٢٢٥هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠] «**وَلِلَّهِ الْأَسْماءُ الْحُسْنى دالة على معان هي أحسن المعاني، والمراد بها الألفاظ الدالة على الذات المتصفة بالصفات، دون الصفات فحسب، وبينهما بون بعيد، فَادْعُوهُ بِها أي: فسمّوه بتلك الأسماء**»[٣].

ووجّه أبو الثناء الألوسي (١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وصف أسماء اللَّه بالحسنى؛ لكون الوصف بها لا ينافي علميّتها، فقال: «**لله تعالى أسماء متفقة في الحُسن؛ لأنها لا تختلف مدلولاتها بالذات، بخلاف**

---

(١) مجمع بحار الأنوار ٣/ ١٢٧.

(٢) المصدر السابق ١/ ٧٧.

(٣) التفسير المظهري (٣/ ٤٣٦).

**غيره سبحانه، فإن أسماءه تختلف»**[١].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قرّر أئمة المالكية أن أسماء اللَّه وإن تعددت وتنوعت فدلالتها على ذات واحدة، وهي ذات اللَّه ﷻ، ومن أقوالهم في ذلك:

قال أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مشيرًا إلى أن تعدد الأسماء الحسنى هو باعتبار دلالتها على الذات: «**أسماء الحق سبحانه وإن تعددت فلا تعدد في ذاته تعالى**»[٢].

وقال أبو عبد اللَّه القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وقال بعض العلماء: إن (بسم اللَّه الرحمن الرحيم) تضمنت جميع الشرع؛ لأنها تدل على الذات، وعلى الصفات**»[٣].

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في سياق ردِّه على من أنكر ترادف الأسماء الحسنى باعتبار دلالتها على الذات: «**وتقديم المجرور المسند على المسند إليه لمجرد الاهتمام المفيد تأكيد استحقاقه إياها -للأسماء الحسنى-، المستفاد من اللام، والمعنى أن اتّسامه بها أمر ثابت... وقد التزم مثل هذا التقديم في جميع الآي التي في هذا الغرض، مثل قوله: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقوله: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨]، وقوله: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٤]، وكل ذلك تأكيد للرد على**

---

(١) روح المعاني ١٥/ ١٩٢.

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٢٢/ ٧٦.

(٣) تفسير القرطبي ١/ ٩١.

**المشركين أن يكون بعض الأسماء الواردة في القرآن أو كلام النبي ﷺ أسماء للَّه تعالى بتخييلهم أن تعدد الاسم تعدد للمسمى تمويهًا على الدهماء»**[١].

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرَّر علماء الشافعية -رحمهم اللَّه تعالى- مذهب أهل السُّنة والجماعة بأن أسماء اللَّه وإن تعددت فدلالتها على اللَّه ﷻ، وهو فرد صمد، ومن ذلك:

**ما قاله عبد العزيز الكناني الشافعي**[٢] **(٢٤٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كما سمي كلامه نورا وهدى وشفاء ورحمة وقرآنًا وفرقانًا، فهذا مثل ذلك، وذلك مثل هذا، وإنما أجرى اللَّه ﷻ مثل هذا على كلامه، كما أجراه على نفسه لأنه من ذاته، فسمى كلامه بأسماء كثيرة، وهي شيء واحد، كما سمى نفسه بأسماء كثيرة، وهو واحد أحد صمد...»**[٣].

**وقال عثمان بن سعيد الدارمي**[٤] **(٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أسماء اللَّه هي**

---

(١) التحرير والتنوير ٨/ ٣٦١.

(٢) عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكنانى المكي، الذي ينسب إليه الحيدة في مناظرته لبشر المريسي، كان يلقب بالغول لدمامته، وذكر داود الظاهري أنه صحب الشافعي مدة، توفي ٢٤٠هـ. انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٦٣٩).

(٣) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن لأبي الحسن عبد العزيز الكناني ص ٤٠.

(٤) هو الإمام الحافظ عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد التميمي الدارمي السجستاني، المكنى بأبي سعيد، أحد كبار أئمة أهل السُّنة والجماعة وعلمائهم، وتعلم الفقه على المذهب الشافعي، توفي سنة (٢٨٠هـ). تراجع ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢/ ٢٢٤، والسير للذهبي ١٣/ ٣١٩.

تحقيق صفاته، سواء عليك قلت: عبدت اللَّه أو عبدت الرحمن، أو الرحيم، أو الملك العزيز الحكيم، وسواء على الرجل قال: كفرت باللَّه، أو قال: كفرت بالرحمن الرحيم، أو بالخالق العزيز الحكيم. وسواء عليك قلت: عبد اللَّه، أو عبد الرحمن، أو عبد العزيز، أو عبد المجيد، وسواء عليك قلت: يا اللَّه، يا رحمن، أو يا رحيم، أو يا ملك، يا عزيز، يا جبار، بأي اسم دعوته من هذه الأسماء، أو أضفته إليه، فإنما تدعو اللَّه نفسه، من شك فيه فقد كفر»(١).

وقال الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقوله ﷺ: «إن للَّه تعالى تسعة وتسعين اسما» فههنا الأسماء كثيرة، والمسمى واحد، وهو اللَّه عَزَّ وَجَلَّ»(٢).

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

بيّن أئمة الحنابلة أن تعدد الأسماء لا يعني تعدد الذوات، وإنما كلها تدل على مسمى واحد، وهو اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، ومن أقوالهم في ذلك:

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «واللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أخبرنا أنه عليم قدير، سميع بصير، غفور رحيم، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته. فنحن نفهم معنى ذلك، ونميز بين العلم والقدرة، وبين الرحمة والسمع والبصر، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذات اللَّه، مع تنوع معانيها، فهي متفقة متواطئة من حيث الذات، متباينة من جهة الصفات»(٣).

---

(١) نقض عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد ١/ ١٥٩.

(٢) تفسير الرازي (١/ ١٠٦).

(٣) التدمرية ص: ١٠٠-١٠١.

ونص رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه القاعدة من وجه آخر حيث قال: «**أسماء الله الحسنى ليست مترادفة بحيث يكون معنى كل اسم هو معنى الاسم الآخر، ولا هي أيضًا متباينة التباين في المسمى وفي صفته، بل هي من جهة دلالتها على المسمى كالمترادفة، ومن جهة دلالتها على صفاته كالمتباينة**»(١).

كما قرر -رحمه الله تعالى- أن أسماء الله مشتركة في الدلالة على الذات، متباينة في الدلالة على معاني الصفات، حيث قال: «**وأسماء الله متضمنة لصفاته، ليست أسماء أعلام محضة، بل أسماؤه تعالى: كالعليم والقدير والسميع والبصير والرحيم والحكيم، ونحو ذلك، كل اسم يدل على ما لم يدل عليه الاسم الآخر من معاني صفاته، مع اشتراكها كلها في الدلالة على ذاته** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ»(٢).

ونصّ ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه القاعدة العظيمة بقوله: «**إن أسماءه الحسنى لها اعتباران: اعتبار من حيث الذات، واعتبار من حيث الصفات، فهي بالاعتبار الأول: مترادفة، وبالاعتبار الثاني: متباينة**»(٣).

وقال ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف، أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني، وهي بالاعتبار الأول مترادفة لدلالتها على مسمى**

---

(١) الفتاوى الكبرى ٦/ ٥٦٩.

(٢) مجموع الفتاوى ٧/ ٥٧٠.

(٣) بدائع الفوائد ١/ ٢٨٥.

واحد، وهو اللَّه ﷻ، وبالاعتبار الثاني متباينة، لدلالة كل واحد منها على معناه الخاص.

فـ«الحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمن، الرحيم، العزيز، الحكيم» كلها أسماء لمسمى واحد وهو اللَّه ﷻ، لكن معنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير، وهكذا.

وإنما قلنا بأنها أعلام وأوصاف لدلالة القرآن عليها، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقوله: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨]، فإن الآية الثانية دلت على أن الرحيم هو المتصف بالرحمة. ولإجماع أهل اللغة والعرف أنه لا يقال: عليم إلا لمن له علم، ولا سميع إلا لمن له سمع، ولا بصير إلا لمن له بصر. وهذا أمر أبين من أن يحتاج إلى دليل»[(١)].

**• القاعدة الرابعة: أن كل اسم من أسماء اللَّه ﷻ يدل على الصفة التي اشتق له منها الاسم:**

مما ينبغي معرفته في باب الأسماء والصفات: أن أسماء اللَّه الحسنى مشتقة من صفاته العلا، فالاسم يتضمن الصفة المشتق منها، فاسمه الحيّ مشتق من صفة الحياة، والسميع مشتق من صفة السمع، والرحمن مشتق من الرحمة، وهكذا في سائر الأسماء الحسنى.

وأما صفاته ﷻ فبابها أوسع من باب الأسماء، ولذلك فليس كل صفة اتصف اللَّه بها يُشتقّ له منها اسم، فالمريد ليس من أسماء اللَّه

---

(١) القواعد المثلى في صفات اللَّه وأسمائه الحسنى (ص: ٨).

الحسنى وإن اتصف اللَّه بصفة الإرادة، والغاضب ليس من أسماء اللَّه الحسنى وإن اتصف سبحانه بصفة الغضب، وهكذا.

وقد ذكر هذه القاعدة علماء المذاهب الأربعة في أثناء كلامهم على أسماء اللَّه الحسنى.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال نور الدين الصابوني[(١)] (٥٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لمّا اتصف اللَّه تعالى بكونه حيًّا، سميعًا، بصيرًا، قديرًا، وهذه أسماء مشتقة من معاني مخصوصة عند أرباب اللّسان، فإذا أطلقت هذه الأسامي على ذاتٍ، يراد إثبات مأخذ الاشتقاق لا مجرد تعريف الذات ...»[(٢)].**

**وقال إسماعيل البروسوي الحنفي[(٣)] (١١٣٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأسماؤه تعالى كلُّها مشتقة من صفاته ...»[(٤)].**

**وقال** رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]: **«أيْ: فادعوا اللَّه بكل اسمٍ مشتق من صفة من صفاته»[(٥)].**

---

(١) هو أحمد بن محمود بن أبي بكر الصابوني، أبو محمد، الملقب نور الدين، من أعيان الحنفية وفقهائهم، ومن مؤلفاته: البداية في أصول الدين، توفي (٥٨٠هـ). تراجع ترجمته في: الجواهر المضية للقرشي ١/ ٣٢٨.

(٢) البداية من الكفاية ص: ٤٩-٥٠ باختصار.

(٣) هو إسماعيل حقي بن مصطفى البروسوي الماتريدي، أبو الفداء، ومن مؤلفاته: روح البيان في تفسير القرآن، توفي سنة (١١٣٧هـ). تراجع ترجمته في: الأعلام ١/ ٣١٣، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٦٦.

(٤) تفسير روح البيان ٣/ ٢١٨.

(٥) المصدر السابق ٣/ ٢١٨.

فصرّح رَحِمَهُ اللَّهُ أن أسماء اللَّه عَزَّوَجَلَّ مشتقة من صفاته، ومفهوم ذلك أن باب الأسماء أخصّ من باب الصفات، فليس كل صفة يشتق له منها سبحانه اسم، كصفة المكر والغضب والإرادة والكلام، ونظائرها من الصفات.

● **ثانيًا: تقريرات أئمّة المالكيّة:**

قال ابن بطال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ -وهو يتكلم على اسمي اللَّه تعالى: السميع البصير-: «**فنقول: هما متضمنان لسمع وبصر بهما كان سميعًا بصيرًا، كما تضمن كونه عالمًا علمًا لأجله كان عالمًا، وكما أنه لا خلاف بين إثباته عالمًا وبين إثباته ذا علم فإن من نفى أحد الأمرين كمن نفى الآخر**»(١).

وقال أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**قالوا: أسماء اللَّه تعالى على ثلاثة أقسام: مظهرات، ومضمرات، ومستترات.**

**فالمظهرات: أسماء ذات، وأسماء صفات، وهذه كلها مشتقة، وأسماء الذات مشتقة، وهي كثيرة**»(٢).

وقال محمد بن محمد المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (٩٥٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**حَيْثُ ذُكِرَ الِاشْتِقَاقُ في أسماء اللَّه تعالى فالمراد منه أن المعنى المذكور ملحوظ في ذلك الاسم، وإلا فشرط**

---

(١) شرح ابن بطال ٢٠/ ٥٣.

(٢) البحر المحيط في التفسير (١/ ٢١٤).

**المشتقّ أن يكون مسبوقًا بالمشتقّ منه»**(١).

**وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«والله -جل وعلا- يقول في كتابه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾** [البقرة: ٢٠]**، ونحن نقطع أنه تعالى متصف بصفة القدرة على الوجه اللائق بكماله وجلاله، ...ووصف نفسه بالسمع والبصر في غير ما آية من كتابه قال: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾** [الحج: ٧٥]**، . . . ونحن لا نشك أن ما في القرآن حق، فله -جل وعلا- سمع وبصر حقيقيان لائقان بجلاله وكماله»**(٢).

فقول ابن بطال ومحمد الأمين يفهم منه أن اسم السميع والبصير والعليم والقدير كلها مشتقة من صفاته السمع والبصر والعلم والقدرة.

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قد بيّن علماء الشافعية هذه القاعدة في كتبهم، منها على سبيل المثال:

قول الحليمي (٤٠٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معنى اسم الله الجميل، حيث قال: **«هذا الاسم في بعض الأخبار عن النبي ﷺ، ومعناه ذو الأسماء الحسنى؛ لأن القبائح إذ لم تَلِقْ به لم يجز أن يشتق اسمه من أسمائها، وإنما تشتق أسماؤه من صفاته التي كلها مدائح»**(٣).

وقال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح الحديث الوارد

---

(١) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (١/ ١٢).

(٢) الأسماء والصفات نقلًا وعقلًا (ص: ١٠-١١).

(٣) نقله البيهقي عن الحليمي في الأسماء والصفات ١/ ١١٤.

في سورة الإخلاص: **«لأنها صفة الرحمن»**: **إنما قال: إنها صفة الرحمن؛ لأن فيها أسماءه وصفاته، وأسماؤه مشتقة من صفاته»**(١).

هذه بعض أقوال الشافعية في أن أسماء اللَّه مشتقة من صفاته؛ أي: ترجع إلى مصادرها اللغوية في اللفظ والمعنى، ولا يلزم أن يُشْتَقَّ من كل صفة اسمٌ للَّه تعالى؛ لأن باب الأسماء أضيق، وباب الصفات أوسع من باب الأسماء، فقد يوصف اللَّه بصفة ولا يلزم أن يشتق له اسمٌ منها، ولكن جميع أسماء اللَّه الحسنى دالة على صفاته العلا.

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: **«ومعنى قولهم -أي: أهل الإثبات- إن صدق المشتق لا ينفك عن صدق المشتق منه؛ أي: إن لفظ «العليم»، و«المتكلم» مشتق من لفظ العلم والكلام، فإذا صدق على الموصوف أنه عليم، لزم أن يصدق حصول العلم والكلام له»**(٢).

ويوضح أيضًا ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ هذه القاعدة بقوله: **«أسماء الرب -تبارك وتعالى- دالة على صفات كماله، فهي مشتقة من الصفات، فهي أسماء، وهي أوصاف، وبذلك كانت حسنى؛ إذ لو كانت ألفاظًا لا معاني فيها لم تكن حسنى، ولا كانت دالة على مدح وكمال»**(٣).

قال ابن باز (١٤٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: **«وهكذا أسماؤه كلها دليل ظاهر على**

---

(١) فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٣٥٦.

(٢) الفتاوى الكبرى ٦/ ٤٢٩.

(٣) مدارج السالكين ١/ ٢٨.

**أنه هو المستحق للعبادة، فهو الرحمن الرحيم، الرزاق العليم، المدبر للأمور، مالك الملك، العالم بكل شيء، والقادر على كل شيء، وهو الفعال لما يريد، فمن كان بهذه المثابة وجب أن يُعبد وحده دون ما سواه، وهذه الأسماء كلها دالة على معان عظيمة: الرحمن يدل على الرحمة، العزيز يدل على العزة، الرؤوف يدل على الرأفة، السميع يدل على أنه يسمع دعوات عباده وكلامهم، والبصير الذي يراهم ويشاهد أحوالهم إلى غير ذلك، فهي أسماء عظيمة حسنى، دالة على معان عظيمة كلها حق، وكلها ثابتة للَّه سبحانه على وجه يليق به سبحانه، لا شبيه له فيها ولا نظير»**[1].

وبذا يتبين أن أهل العلم من المذاهب الأربعة يثبتون أن أسماء اللَّه ﷻ دالة على صفات قائمة بالله ﷻ، وهي مشتقة منها.

● **القاعدة الخامسة: أسماء اللَّه تعالى ليست محصورة بعدد معين.**

إذا تقرر أن للَّه تعالى أسماء سمى بها نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، فإن القول الذي دلت عليه النصوص الشرعية عدم حصرها بعدد معين؛ لأن من أسماء اللَّه سبحانه ما لم يطّلع عليها ملك مقرّب، ولا نبي مرسل، وإنما استأثر بعلمها سبحانه وتعالى.

**ومما يدل على ذلك:**

عن عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: « **ما قال**

---

(١) مجموع فتاوى ابن باز (٩/ ٦٨).

عبد قط إذا أصابه هم وحزن: اللهم إني عبدك، وابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض فيّ حكمك، عدل فيّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علّمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي، إلا أذهب اللَّه ﷿ همه، وأبدله مكان حزنه فرحًا»، قالوا: يا رسول اللَّه ينبغي لنا أن نتعلم هؤلاء الكلمات؟ قال: «أجل، ينبغي لمن سمعهن أن يتعلمهن»(١).

وعن عائشة، قالت: فقدت رسول اللَّه ﷺ ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه، وهو في المسجد، وهما منصوبتان، وهو يقول: «اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»(٢).

وقال ﷺ في حديث الشفاعة: «ثم يفتح اللَّه عليّ من محامده وحسن الثناء عليه شيئًا، لم يفتحه على أحد قبلي»(٣).

وهذا الذي قرره المحققون من علماء المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه تعالى-، ومما ورد في ذلك ما يلي:

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده برقم: ٣٧١٢، وابن حبان في صحيحه برقم ٩٧٢، وصححه الأرناؤوط كما في صحيح ابن حبان، برقم: ٩٧٢، وصححه الألباني في الصحيحة، برقم: ١٩٩.

(٢) أخرجه مسلم برقم: ٤٨٦.

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري برقم: (٤٧١٢)، ومسلم برقم: (١٩٤).

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قرّر العديد من علماء الأحناف أن أسماء اللَّه ﷻ غير محصورة بعدد، ومن ذلك:

**قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رحمه الله: «فهو سبحانه وتعالى موصوف بما وصف به نفسه ووصفه به رسله، ليس كمثله شيء في صفاته، ولا في أسمائه، ولا في أفعاله، مما أخبرنا به من صفاته، وله صفاتٌ لم يطلع عليها أحد من خلقه، كما قال رسوله الصادق ﷺ في دعاء الكرب: اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك»[(١)].**

**وقال بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) رحمه الله: «قوله: (إن للَّه تسعة وتسعين اسمًا)[(٢)] ليس فيه نفي غيرها، والدليل عليه: حديث ابن مسعود يرفعه: (أسألك بكل اسم هو لك، سمّيت به نفسك، أو أنزلته في كتبك، أو علّمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك)... وأما وجه التخصيص بذكرها فلأنها أشهر الأسماء وأبينها معاني»[(٣)].**

**وقال الفتني الحنفي (٩٨١هـ) رحمه الله شارحًا قوله ﷺ: «مائة**

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١١٦.

(٢) أخرجه البخاري، برقم: ٧٣٩٢، ومسلم، برقم: ٦٩٨٦.

(٣) عمدة القاري للعيني ١٤/ ٢٢، وانظر: شرح المواقف للجرجاني ٨/ ٢٢٣، ومجمع البحار للفتني الهندي ١/ ٢٦٦، وروح المعاني للألوسي ٩/ ١٢٣.

**إلا واحدة»(١) : «المراد أسماءٌ من أحصاها دخل الجنة، وإلا فله أسماءٌ غيرها»(٢) .**

**وقال أبو الثناء محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ : «والذي أراه أنه لا حصر لأسمائه في التسعة والتسعين»، وذكر حديث ابن مسعود السابق، ثم قال: «وهو صريح في عدم الحصر»(٣) .**

**وقال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد نقله اتفاق العلماء على كونها غير محصورة: «وأن المقصود من الحديث: الإخبار بأن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة، وهذا لا ينافي أن له تعالى أسماءً غير موصوفة بذلك»(٤) .**

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

كما قرّر العديد من علماء المالكية القول بأن أسماء اللَّه غير محصورة بعدد معلوم، ومن ذلك:

**قال القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح حديث: «إن للَّه تسعة وتسعين اسمًا ....»: «وفيه إثبات الأسماء المحصورة بهذا العدد، وليس مقتضاه أنه ليس له أسماء غيرها، وتمام فائدة الكلام والخبر في قوله: (من**

---

(١) ذكر الحافظ في الفتح: أنه وقع في رواية البخاري في كتاب التوحيد بالتأنيث وقال: «خرج التأنيث على إرادة التسمية، وقال السهيلي: بل أنث الاسم لأنه كلمة، واحتج بقول سيبويه: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، فسمى الاسم كلمة، وقال ابن مالك: أنث باعتبار معنى التسمية أو الصفة أو الكلمة» فتح الباري (١١/ ٢١٩)

(٢) مجمع البحار للفتني ١/ ٧٦.

(٣) روح المعاني ٩/ ١٢٣.

(٤) المصدر السابق ٩/ ١٢٣.

أحصاها) وهو خبر المبتدأ، لا قوله: (تسعة وتسعين)، ودليله قوله في الحديث الآخر: (أسألك بكل اسم سميت به نفسك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك)، قال القاضي أبو بكر ابن الطيب: «ليس في الحديث دليل على أنه ليس فيه سوى هذه الأسماء؛ لأن ظاهره أنه من أحصاها دخل الجنة»(١).

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أن الأسماء الحسنى غير محصورة بعدد: «وليست أسماء اللَّه الحسنى منحصرة في التسعة والتسعين الواردة في الحديث الصحيح عن الأعرج، وعن أبي رافع، وعن همام بن منبه، عن أبي هريرة أن رسول اللَّه ﷺ قال: (إن للَّه تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة)؛ لأن الحديث الصحيح ليس فيه ما يقتضي حصر الأسماء في ذلك العدد، ولكن تلك الأسماء ذات العدد لها تلك المزية»(٢).

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد دل بعض الأحاديث على أن من أسمائه -جل وعلا- ما استأثر به، ولم يعلمه خلقه، كحديث: (أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك) الحديث»(٣).

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨/ ١٧٦).

(٢) التحرير والتنوير ٨/ ٣٦٢-٣٦٣.

(٣) أضواء البيان ٤/ ٧.

**● ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرر العديد من علماء الشافعية أن أسماء اللَّه ﷻ غير محصورة بعدد، ومن ذلك:

**قال أبو سليمان الخطابي (٣٨٨هـ)** رحمه الله بعد ذكره الحديث: **«فيه إثبات هذه الأسماء المحصورة بهذا العدد، وليس فيه نفي ما عداها من الزيادة عليها، وإنما وقع التخصيص بالذكر لهذه الأسماء؛ لأنها أشهر الأسماء، وأبينها معانيَ، وأظهرها»**(١).

**وقال البيهقي(٤٥٨هـ)** رحمه الله: **«باب بيان أن للَّه -جل ثناؤه- أسماء أخرى، وليس في قول النبي ﷺ: «لله تسعة وتسعون اسمًا» نفي غيرها، وإنما وقع التخصيص بذكرها لأنها أشهر الأسماء، وأبينها معانيَ، وفيها ورد الخبر أن من أحصاها دخل الجنة»**(٢).

**وقد حكى النووي (٦٧٦هـ)** رحمه الله إجماع العلماء على أن اسماء اللَّه غير محصورة حيث قال في شرح حديث **«إن للَّه تسعة وتسعين اسمًا...»**: **«اتفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى»**(٣).

**وقال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)** رحمه الله بعد أن ذكر مجموعة من أقوال العلماء بأن أسماء اللَّه غير منحصرة بعدد معين: **«ويدل على عدم الحصر أن أكثرها صفات، وصفات اللَّه لا تتناهى»**(٤).

---

(١) شأن الدعاء للخطابي ص: ٢٣-٢٤.

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي ١/ ٢٧.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ١٧/ ٥.

(٤) فتح الباري لابن حجر ١١/ ٢٢٠.

• **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرَّر أئمة الحنابلة أن أسماء اللَّه غير محصورة بعدد، ومن ذلك:

ذكر ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ قول الجمهور في هذه المسألة وصوّبه حيث قال: «**والصواب الذي عليه جمهور العلماء أن قول النبي ﷺ: «إن للَّه تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة». معناه أن من أحصى التسعة والتسعين من أسمائه دخل الجنة، ليس مراده أنه ليس له إلا تسعة وتسعون اسمًا، فإنه في الحديث الآخر الذي رواه أحمد وأبو حاتم في صحيحه: «أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علّمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب غمي وهمي». وثبت في الصحيح أن النبي ﷺ كان يقول في سجوده: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وبك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك». فأخبر أنه ﷺ لا يحصي ثناء عليه، ولو أحصى جميع أسمائه لأحصى صفاته كلها، فكان يحصي الثناء عليه؛ لأن صفاته إنما يعبّر عنها بأسمائه**»[(١)].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**إن الأسماء الحسنى لا تدخل تحت حصر، ولا تُحدّ بعدد، فإن للَّه تعالى أسماء وصفات استأثر بها في علم الغيب عنده، لا يعلمها مَلَك مقرَّب ولا نبي مرسل، كما في الحديث**

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/ ٣٣٢-٣٣٣، وانظر: مجموع الفتاوى ٦/ ٣٨١، ٢٢/ ٤٨٢، الجواب الصحيح ٣/ ٢٢٣.

الصحيح: «أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك» فجعل أسماءه ثلاثة أقسام:

قسم: سمّى به نفسه، فأظهره لمن شاء من ملائكته أو غيرهم، ولم ينزل به كتابه. وقسم: أنزل به كتابه فتعرَّفَ به إلى عباده. وقسم: استأثر به في علم غيبه، فلم يُطلع عليه أحدًا من خلقه، ولهذا قال: «استأثرتَ به»؛ أي: انفردت بعلمه، وليس المراد انفراده بالتسمي به؛ لأن هذا الانفراد ثابت في الأسماء التي أنزل اللَّه بها كتابه.

ومن هذا قول النبي ﷺ في حديث الشفاعة: «فيفتح عليَّ من محامده بما لا أُحْسِنُه الآن»، وتلك المحامد تفي بأسمائه وصفاته -تبارك وتعالى-. ومنه قوله ﷺ: «لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك».

وأما قوله ﷺ: «إن للَّه تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة». فالكلام جملة واحدة. وقوله: «ومن أحصاها دخل الجنة» صفةٌ لا خبر مستقبل. والمعنى: له أسماء متعددة، مِن شأنها أن من أحصاها دخل الجنة، وهذا لا ينفي أن يكون له أسماء غيرها. وهذا كما تقول: لفلان مئة مملوك قد أعدّهم للجهاد، فلا ينفي هذا أن يكون له مماليك سواهم معدّون لغير الجهاد، وهذا لا خلاف بين العلماء فيه»(١).

وقال ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أسماء اللَّه تعالى غير محصورة بعدد معين لقوله ﷺ في الحديث المشهور: «أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك،

---

(١) بدائع الفوائد ١/ ٢٩٣-٢٩٤.

أو استأثرت به في علم الغيب عندك» الحديث، رواه أحمد وابن حبان والحاكم، وهو صحيح.

وما استأثر اللَّه تعالى به في علم الغيب لا يمكن أحدًا حصره ولا الإحاطة به.

فأما قوله ﷺ: «إن للَّه تسعة وتسعين اسمًا، مائة إلا واحدًا، من أحصاها دخل الجنة»، فلا يدل على حصر الأسماء بهذا العدد، ولو كان المراد الحصر لكانت العبارة: إن أسماء اللَّه تسعة وتسعون اسمًا، من أحصاها دخل الجنة، أو نحو ذلك.

إذًا فمعنى الحديث: أن هذا العدد من شأنه أن من أحصاه دخل الجنة. وعلى هذا فيكون قوله: «من أحصاها دخل الجنة» جملة مكملة لما قبلها وليست مستقلة. ونظير هذا أن تقول: عندي مائة درهم أعددتها للصدقة، فإنه لا يمنع أن يكون عندك دراهم أخرى لم تعدها للصدقة»[1].

**• المسألة الثانية: بيان معنى الالحاد في أسماء اللَّه وصوره:**

حقيقة الإلحاد في أسماء اللَّه تعالى: هو الميل بها وبما تتضمنه من الحقائق والمعاني عن الحق الثابت لها[2]، وقد حذّر اللَّه ﷻ من ذلك في قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

(١) القواعد المثلى في صفات اللَّه وأسمائه الحسنى (ص: ١٣).

(٢) انظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ١/ ١٠٧.

وقد حذّر علماء المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه- من الإلحاد في أسماء اللَّه تعالى أشد التحذير؛ لأنه يؤدي بصاحبه إلى الضلال والغواية، ويعرّضه لسخط اللَّه وعقابه، كما يتضح ذلك من خلال النقول التالية:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال أبو البركات النسفي(٧١٠هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسير قول اللَّه تعالى:** ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠]: **«واتركوا تسمية الذين يميلون عن الحق والصواب فيها فيسمّونه بغير الأسماء الحسنى، وذلك أن يسمّوه بما لا يجوز عليه، نحو أن يقولوا: يا سخي، يا رفيق؛ لأنه لم يسمّ نفسه بذلك، ومن الإلحاد تسميته بالجسم، والجوهر، والعقل، والعلة»**(١).

**وقال القاضي أبو السعود (٩٧٠هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسير:** ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾: **«أي: يميلون في شأنها عن الحق إلى الباطل، بأن يسموه تعالى بما لا توقيف فيه، أو يُوهم معنى فاسدًا، كما في قول أهل البدو: يا أبا المكارم، يا أبيض الوجه، يا سخي، ونحو ذلك، ومن ذلك ما أطلقوه عليه تعالى وسمّوه به على زعمهم، لا أسماؤه تعالى حقيقةً**(٢) **... وإما بأن يعدلوا عن تسميته تعالى ببعض أسمائه الكريمة،**

---

(١) تفسير مدارك التنزيل ٢/ ٨٧.

(٢) كتسميته سبحانه بالجسم، والجوهر، والعقل، والعلة. كما تقدم في قول أبي البركات النسفي.

كما قالوا وما الرحمن؟ ما نعرف سوى رحمان اليمامة ...وإما بأن يطلقوها على غيره تعالى كما سموا أصنامهم آلهة، بأن يشتقّوا من بعضها أسماءً لأصنامهم، كما اشتقّوا اللات من اللَّه، والعزّى من العزيز»[(١)].

وقال أبو شكور السّالمي[(٢)] (بعد ٤٦٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا يجوز أن يُسمّى اللَّه جوهرًا، أو طبعًا؛ لأن أسماء اللَّه تعالى إنما يكون بالمعنى الجامع المتفق عليه، أو بالسّماع ...»[(٣)].

وقال صنع اللَّه الحلبي (١١٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأسماء اللَّه توقيفية؛ أي: لا يجوز إطلاق اسم عليه تعالى ما لم يرد شرعًا أنه من أسمائه تعالى، فلا يطلق عليه تعالى لفظ: «عارف» أو «فقيه» أو «طبيب» أو «عاقل»، ونحوه مما يوهم خلل التعظيم فيه، أو سبق جهلٍ كهذه الأسماء، ومن جهَلة الصوفية من يطلق عليه «أبو الفرج»، وقد قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]»[(٤)].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: « ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ

---

(١) إرشاد العقل السليم لأبي السعود ٣/ ٢٩٦، وانظر: روح المعاني للألوسي ٩/ ١٢٥.

(٢) هو أبو شكور محمد بن عبد السيد بن شعيب الكشي السالمي الحنفي، من فقهاء الحنفية، ومن مؤلفاته كتاب المعراج، والتمهيد في بيان التوحيد، تراجع ترجمته في: كشف الظنون ١/ ٤٨٤، ٢/ ١٤٦٠.

(٣) التمهيد في بيان التوحيد ص: ٢٢، وانظر: كلام الملا علي القاري في تكفير من وصف اللَّه أو سماه بما لم يشرعه، في شرح الفقه الأكبر ص: ٢٢٧.

(٤) سيف اللَّه على من كذب على أولياء اللَّه ص: ١١٣.

﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، **الإلحاد يكون بثلاثة أوجه: أحدها: بالتغيير فيها، كما فعله المشركون، وذلك أنهم عدلوا بها عما هي عليه، فسمّوا بها أوثانهم، فاشتقوا اللات من اللَّه، والعزى من العزيز، ومناة من المنان، قاله ابن عباس وقتادة. الثاني: بالزيادة فيها. الثالث: بالنقصان منها، كما يفعله الجهال الذين يخترعون أدعية يسمون فيها اللَّه تعالى بغير أسمائه، ويذكرون بغير ما يُذكر من أفعاله، إلى غير ذلك مما لا يليق به»**[1].

**وقال ابن جُزي (٧٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإلحادهم في أسماء اللَّه: هو ما قال أبو جهل فنزلت الآية بسببه، وقيل: تسميته الأصنام باسمه، كاشتقاقهم اللات من اللَّه، والعزى من العزيز»**[2].

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: « ومعنى الإلحاد في أسماء اللَّه جعلها مظهرًا من مظاهر الكفر، وذلك بإنكار تسميته تعالى بالأسماء الدالة على صفات ثابتة له، وهو الأحق بكمال مدلولها، فإنهم أنكروا الرحمن، كما تقدم، وجعلوا تسميته به في القرآن وسيلة للتشنيع ولمز النبي -عليه الصلاة والسلام- بأنه عدّد الآلهة، ولا أعظم من هذا البهتان والجور في الجدال، فحق بأن يسمى إلحادًا لأنه عدول عن الحق بقصد المكابرة والحسد»[3].

---

(١) تفسير القرطبي ٧/ ٣٢٨.

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي ١/ ٥٤١.

(٣) التحرير والتنوير ٨/ ٣٦٤.

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قد حذّر علماء الشافعية -رحمهم اللَّه- من الإلحاد في أسماء اللَّه تعالى، ومن أقوالهم ما يلي:

**قال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسير قوله تعالى:** ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]: **«كان إلحادهم في أسماء اللَّه، أنهم عدَلوا بها عمّا هي عليه، فسموا بها آلهتهم وأوثانهم، وزادوا فيها ونقصوا منها، فسموا بعضها «اللات» اشتقاقًا منهم لها من اسم اللَّه الذي هو «الله»، وسموا بعضها «العُزَّى» اشتقاقًا لها من اسم اللَّه الذي هو «العزيز»**»[1].

وقال الثعلبي (٤٢٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]: «الإلحاد في أسماء اللَّه تعالى: يسمّيه بما لم يسمّ به، ولا ينطق به كتاب، ولا دعا إليه رسول»[2].

**وقال الرازي (٦٠٦هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«الإلحاد في أسماء اللَّه يقع على ثلاثة أوجه:**

**الأول: إطلاق أسماء اللَّه المقدسة الطاهرة على غير اللَّه، مثل أن الكفار كانوا يسمون الأوثان بآلهة، ومن ذلك أنهم سموا أصنامًا لهم باللات والعزى والمناة، واشتقاق اللات من الإله، والعزى من العزيز،**

---

(١) جامع البيان للطبري ١٣/ ٢٨١.

(٢) الكشف والبيان للثعلبي ٤/ ٣١١.

واشتقاق مناة من المنان، وكان مسيلمة الكذاب لقب نفسه بالرحمن.

والثاني: أن يسمّوا اللَّه بما لا يجوز تسميته به، مثل تسمية من سماه- أبًا- للمسيح. وقول جمهور النصارى: أب، وابن، وروح القدس، ومثل أن الكرامية يطلقون لفظ الجسم على اللَّه سبحانه، ويسمونه به، ومثل أن المعتزلة قد يقولون في أثناء كلامهم: لو فعل تعالى كذا وكذا لكان سفيهًا مستحقًّا للذم، وهذه الألفاظ مشعرة بسوء الأدب. قال أصحابنا: وليس كل ما صحّ معناه جاز إطلاقه باللفظ في حق اللَّه، فإنه ثبت بالدليل أنه سبحانه هو الخالق لجميع الأجسام، ثم لا يجوز أن يقال: يا خالق الديدان والقرود والقردان، بل الواجب تنزيه اللَّه عن مثل هذا الأذكار، وأن يقال: يا خالق الأرض والسماوات، يا مقيل العثرات، يا راحم العبرات، إلى غيرها من الأذكار الجميلة الشريفة.

والثالث: أن يذكر العبد ربه بلفظ لا يعرف معناه، ولا يتصور مسماه، فإنه ربما كان مسماه أمرًا غير لائق بجلال اللَّه، فهذه الأقسام الثلاثة هي الإلحاد في الأسماء»[1].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قد نصّ على هذه القاعدة العظيمة أئمة الحنابلة -رحمهم اللَّه- ومن ذلك:

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عن الإلحاد في أسماء اللَّه عَزَّ وَجَلَّ:

---

(١) مفاتيح الغيب للرازي ١٥/ ٤١٧.

«وإنما ينكر أن تكون هذه الأسماء حقيقة: النفاة من القرامطة الإسماعيلية الباطنية، ونحوهم من المتفلسفة، الذين ينفون عن اللَّه الأسماء الحسنى، ويقولون: ليس بحي، ولا عالم ولا جاهل، ولا قادر ولا عاجز، ولا موجود ولا معدوم؛ فهؤلاء ومن ضاهاهم ينفون أن تكون له حقيقة! ثم يقول بعضهم: إن هذه الأسماء لبعض المخلوقات، وإنها ليست له حقيقة ولا مجازًا، وهؤلاء الذين يسميهم المسلمون الملاحدة؛ لأنهم ألحدوا في أسماء اللَّه وآياته»[(١)]

وقد بين ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ معنى الإلحاد لغةً وشرعًا، وذكر أنواعه فقال: «الإلحاد في أسمائه هو: العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها، وهو مأخوذ من الميل، كما يدل عليه مادته (ل ح د)[(٢)]. فمنه: اللَّحد، وهو الشَّق في جانب القبر الذي قد مال عن الوسط. ومنه: الملْحِد في الدين المائل عن الحق إلى الباطل... إذا عُرف هذا فالإلحاد في أسمائه تعالى أنواع:

أحدها: أن يسمّى الأصنام بها، كتسميتهم اللات من الإلهية، والعُزَّى من العزيز، وتسميتهم الصنم إلهًا، وهذا إلحاد حقيقةً فإنهم عدلوا بأسمائه إلى أوثانهم وآلهتهم الباطلة.

الثاني: تسميته بما لا يليق بجلاله، كتسمية النصارى له: أبًا، وتسمية الفلاسفة له: موجبًا بذاته، أو عِلَّة فاعلةً بالطبع، ونحو ذلك.

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/ ١٩٧.

(٢) انظر: كتاب العين للفراهيدي ٣/ ١٨٣، والصحاح للجوهري ٢/ ٥٣٤، والمحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده ٣/ ١٩٤.

وثالثها: وصفه بما يتعالى عنه ويتقدس من النقائص، كقول أخبث اليهود: إنه فقير. وقولهم: إنه استراح بعد أن خلق خلقه، وقولهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأمثال ذلك مما هو إلحاد في أسمائه وصفاته.

ورابعها: تعطيل الأسماء عن معانيها، وجحد حقائقها، كقول من يقول من الجهمية وأتباعهم: إنها ألفاظ مجردة لا تتضمَّن صفات ولا معاني، فيطلقون عليه اسم: السميع والبصير والحي والرحيم والمتكلم والمريد، ويقولون: لا حياة له ولا سمع ولا بصر ولا كلام ولا إرادة تقوم به، وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلًا وشرعًا ولغة وفطرة، وهو يقابل إلحاد المشركين، فإن أولئك أعطوا أسماءه وصفاته لآلهتهم، وهؤلاء سلبوه صفات كماله وجحدوها وعطلوها، فكلاهما مُلْحِد في أسمائه. ثم الجهمية وفروخُهم متفاوتون في هذا الإلحاد، فمنهم الغالي والمتوسط والمنكوب. وكل من جحد شيئًا عما وصف اللَّه به نفسَه، أو وصفه به رسولُه ﷺ، فقد ألحد في ذلك، فليستقلّ أو ليستكثر.

وخامسها: تشبيه صفاته بصفات خلقه، تعالى اللَّه عما يقول المشبّهون علوًّا كبيرًا. فهذا الإلحاد في مقابلة إلحاد المعطلة، فإن أولئك نفوا صفة كماله وجحدوها، وهؤلاء شبَّهوها بصفات خلقه، فجمعهم الإلحادُ، وتفرقت بهم طرقه».

ثم ختم كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ ببيان براءة أهل السُّنة والجماعة من الإلحاد في أسماء اللَّه الحسنى الذي وقع فيه أهل البدعة والشناعة، فقال: «وبرّأ اللَّهُ أتباعَ رسوله ﷺ، وورثته القائمين بسنته عن ذلك كله، فلم يصفوه إلا بما وصف به نفسه، ولم يجحدوا صفاته، ولم يشبّهوها بصفات خلقه، ولم

يعدلوا بها عما أنزلت عليه لفظًا ولا معنى، بل أثبتوا له الأسماء والصفات، ونفوا عنه مشابهة المخلوقات، فكان إثباتهم بريئًا من التشبيه، وتنزيههم خليًّا من التعطيل، لا كمن شبَّه حتى كأنه يعبد صنمًا، أو عطَّل حتى كأنه لا يعبد إلا عدمًا»(١).

وقال -رحمه اللَّه تعالى- مبينًا أن القول بالمجاز في أسماء اللَّه هو من أعظم أنواع الإلحاد: «ومن أعظم الإلحاد في أسمائه إنكار حقائقها ومعانيها والتصريح بأنها مجازات»(٢).

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما الإلحاد في أسماء اللَّه وصفاته فإنه ينافي هذا المقصد العظيم أعظم منافاة.

والإلحاد أنواع:

إما أن ينفي الملحد معانيها، كما تفعله الجهمية ومن تبعهم.

وإما بتشبيهها بصفات المخلوقين، كما يفعله المشبهة من الرافضة وغيرهم.

وإما بتسمية المخلوقين بها، كما يفعله المشركون، حيث سموا اللات من الإله، والعزى من العزيز، ومناة من المنان، فاشتقوا لها من أسماء اللَّه الحسنى، فشبّهوها باللَّه ثم جعلوا لها من حقوق العبادة ما هو من حقوق اللَّه الخاصة.

---

(١) بدائع الفوائد ١/ ٢٩٧-٢٩٩.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ٣/ ٨٦٢.

**فحقيقة الإلحاد في أسماء اللَّه: هو الميل بها عن مقصودها لفظا أو معنى، تصريحًا أو تأويلًا أو تحريفًا، وكل ذلك منافٍ للتوحيد والإيمان»**[١].

فتبين لنا من خلال ما سبق عرضه من أقوال **أئمة المذاهب الأربعة** في باب أسماء اللَّه تعالى: أهمية هذه القواعد المستنبطة من الكتاب والسُّنة، وأنها عظيمة النفع جليلة القدر، وإنما ينتفع بها من عرف أحكامها وفقهها، وعمل بمقتضاها.

### ■ المطلب الثالث: إثبات صفات اللَّه تعالى:

وفيه مسألتان:

#### • المسألة الأولى: معرفة القواعد في صفات اللَّه تعالى، وفيه:

#### • القاعدة الأولى: صفات اللَّه تعالى توقيفية:

يعتقد أهل السُّنة والجماعة أن صفات اللَّه ﷻ توقيفية، لا يتجاوز فيها القرآن والحديث، فلا يوصف إلا بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل.

وقد قرّر علماء المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه- ذلك، وحذّروا من مخالفته، كما يتّضح ذلك من التقريرات التالية:

#### • أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:

**قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا ينبغي لأحد أن ينطق في**

(١) القول السديد شرح كتاب التوحيد (ص: ١٦٢).

ذات اللَّه بشيء، بل يصفه بما وصف به نفسه، ولا يقول فيه برأيه شيئًا، تبارك اللَّه رب العالمين»(١).

وقال أيضًا: «نعرف اللَّه ﷻ حق معرفته، كما وصف اللَّه نفسه في كتابه بجميع صفاته»(٢).

فتبيّن بكلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هذا الباب توقيفي، لا يتجاوز القرآن والحديث فيه، وأنه لا مجال للعقل والرأي فيه.

وأكّد ذلك تلميذه أبو يوسف القاضي (١٨٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «يُعرف اللَّه بآياته وبخلقه، ويوصف بصفاته، ويسمّى بأسمائه، كما وصف في كتابه، وبما أدّى إلى الخلق رسوله ﷺ»(٣).

ونبّه على ذلك ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «فهو ﷻ موصوف بما وصف به نفسه، ووصفه به رسله»(٤).

ثم فصّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه المسألة، فقال: «فالواجب أن يُنظر في هذا الباب، أعني: باب الصفات، فما أثبته اللَّه ورسوله ﷺ أثبتناه، وما نفاه اللَّه ورسوله ﷺ نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته اللَّه ورسوله ﷺ من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني، وأما الألفاظ التي لم يرد

(١) شرح الطحاوية ٢/ ٤٢٧.

(٢) الفقه الأكبر بشرح القاري ص: ١٣٢.

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/ ١١٢).

(٤) نقلًا عن: شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١١.

نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها: فإن كان معنى صحيحًا قُبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة، إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك»[(١)].

وقال الشاه ولي اللَّه الدّهلوي (١١٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والحق أن صفاته وأسماءه توفيقية»[(٢)].

• **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قرر أئمة المالكية الحق في مسألة الصفات، وأنها توقيفية، ومن أقوالهم في ذلك:

قال ابن القاسم (١٩١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا ينبغي لأحد أن يصف اللَّه إلا بما وصف به نفسه في القرآن، ولا يشبّه يديه بشيء، ولا وجهه -تبارك وتعالى- بشيء، ولكنه يقول: له يدان كما وصف به نفسه، وله وجه كما وصف نفسه، تقف عندما وصف به نفسه في الكتاب؛ فإنه -تبارك وتعالى- لا مثل له ولا شبيه ولا نظير»[(٣)].

وقال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلم أن أهل العلم باللَّه وبما جاءت به أنبياؤه ورسله يرون الجهل بما لم يخبر به -تبارك وتعالى- عن نفسه علمًا، والعجز عما لم يدع إيمانًا، وأنهم إنما ينتهون من وصفه بصفاته

(١) المصدر السابق ١/ ٢٨٣.
(٢) حجة اللَّه البالغة ١/ ٦٤.
(٣) البيان والتحصيل ١٦/ ٤٠٠.

وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ»[١].

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سياق كلامه على صفات اللَّه تعالى: «فلا يصفه ذوو العقول إلا بخبر، ولا خبر في صفات اللَّه إلا ما وصف نفسه به في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، فلا نتعدى ذلك إلى تشبيه أو قياس أو تمثيل أو تنظير، فإنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»[٢].

● ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:

قرّر علماء الشافعية أن صفات اللَّه توقيفية كأسمائه، بل هذا هو مذهب المحققين من الشافعية، وعلى رأسهم الإمام الشافعي المطلبي (٢٠٤هـ).

قال الربيع بن سليمان[٣] (٢٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سألت الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن صفة من صفات اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، فقال: حرام على العقول أن تمثّل اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، وعلى الأوهام أن تحدّه، وعلى الظنون أن تقطع، وعلى النفوس أن تفكّر، وعلى الضمائر أن تعمق، وعلى الخواطر أن تحيط، وعلى العقول

(١) أصول السنة لابن أبي زمنين ص: ٦٠.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٧/ ١٤٥.

(٣) هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي مولاهم، الشيخ أبو محمد المؤذن، صاحب الإمام الشافعي، وراوية كتبه، والثقة الثبت فيما يرويه، حتى لقد تعارض هو والمزني في رواية فقدم الأصحاب روايته مع علو قدر المزني، توفي سنة (٢٧٠هـ)، تراجع ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٣١، طبقات الشافعية لابن شهبة ١/ ٦٥، والسير للذهبي ١٢/ ٥٨٧.

**أن تعقل، إلا ما وصف به نفسه، أو على لسان نبيه ﷺ»[١].**

**وقال الأزهري[٢] (٣٧٠هـ) رحمه الله: «لا يجوز عند أهل العلم أن يوصف اللَّه -جلّ وعز- بصفة لم ينزلها في كتابه، ولم يبيّنها على لسان نبيه ﷺ»[٣].**

**وقال أيضًا: «فإني لا أحب أن ألفظ بلفظ في صفة اللَّه لم يصف به نفسه في التنزيل، أو في السنة»[٤].**

**وقال ابن خزيمة (٣١١هـ) رحمه الله: «لا نصف معبودنا إلا بما وصف به نفسه، إما في كتاب اللَّه، أو على لسان نبيه ﷺ، بنقل العدل عن العدل موصولًا إليه»[٥].**

**وقال البيهقي(٤٥٨هـ) رحمه الله في صفات اللَّه تعالى: «لا يجوز وصفه إلا بما دل عليه كتاب اللَّه تعالى، أو سنة رسول اللَّه ﷺ، أو أجمع عليه سلف هذه الأمة ...»[٦].**

---

(١) اعتقاد الشافعي للهكّاري ص: ١٩-٢٠.

(٢) محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الهروي، اللغوي الشافعي، كان رأسًا في اللغة والفقه، ثقةً ثبتًا دينًا، له كتاب تهذيب اللغة وغيره، مات سنة ٣٧٠هـ. تراجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣١٥)

(٣) تهذيب اللغة للأزهري ٥/ ١١٢.

(٤) المصدر السابق ٥/ ١٩٨.

(٥) كتاب التوحيد لابن خزيمة ١/ ١٣٦.

(٦) الأسماء والصفات للبيهقي ١/ ٢٧٦، وانظر: الحجة في بيان المحجة لقوام السنة (٢/ ٤٨٣).

نقل النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن المازري المالكي[١] (٤٥٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقررًا قوله: «**لا يوصف اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إلا بما سمى به نفسه، أو سماه به رسول اللَّه ﷺ، أو أجمعت الأمة عليه**»[٢].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرَّر أئمة الحنابلة ما قرره أهل العلم من أن صفات اللَّه عَزَّوَجَلَّ توقيفية، ومن ذلك:

قول الإمام أحمد (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما نقله عنه غير واحد من الحنابلة؛ قال ابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**قال الإمام أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في قول النبي ﷺ: «إن اللَّه ينزل إلى سماء الدنيا»، أو «إن اللَّه يُرى في القيامة»، وما أشبه هذه الأحاديث: نؤمن بها، ونصدّق بها، بلا كيف، ولا معنى[٣]، ولا نردّ شيئًا منها، ونعلم أن ما جاء به الرسول ﷺ حق، ولا نردّ على رسول اللَّه ﷺ، ولا نصف اللَّه بأكثر مما وصف به نفسه، بلا حد[٤]، ولا غاية، ﴿لَيۡسَ**

(١) محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي، من مؤلفاته: المعلم بفوائد شرح مسلم، توفي سنة: ٥٣٦هـ. تراجع ترجمته في: الديباج (٢/ ١٩٦)، وشجرة النور الزكية (١/ ٣١١).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ١٦/ ١٤٥.

(٣) قوله هنا: «ولا معنى» يقصد به معنى غير ما يظهر من إثباته، فلانفسّر ذلك تفسيرًا يخرجه عن معنى النزول المفهوم من لغة العرب، ونسكت عما سوى ذلك من التشبيه أو التكييف أو التأويل.

(٤) المقصود هنا بنفي الحد: هو نفي حد معلوم يعلمه خلقه كيفية أو قدرًا، وقد ورد عن بعض السلف إثبات الحد كقول عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما سئل: كيف نعرف اللَّه؟ قال: =

كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ونقول كما قال، ونصفه بما وصف به نفسه، لا نتعدى ذلك، ولا يبلغه وصف الواصفين، نؤمن بالقرآن كله، محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت، ولا نتعدى القرآن والحديث، ولا نعلم كيف كنه ذلك إلا بتصديق الرسول ﷺ، وتثبيت القرآن»[١].

قال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يتكلم في الرب إلا بما وصف به نفسه ﷻ في القرآن، وما بيّن رسول اللّه ﷺ لأصحابه»[٢].

وقد نصّ ابن منده (٣٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ على منع ما يضادّ هذا الباب من التحريف، والتعطيل، والتكييف، والتمثيل، حيث قال: «قلنا: وكذلك نقول فيما تقدم من هذه الأخبار في الصفات في كتابنا هذا، نرويها من غير تمثيل ولا تشبيه ولا تكييف ولا قياس ولا تأويل، على ما نقلها السلف الصادق عن الصحابة الطاهرة، عن المصطفى ﷺ، ونجهّل من تكلم فيها إلا ببيان عن الرسول ﷺ، أو خبر صحابي حضر التنزيل والبيان،

---

= «على العرش بحد» (الإبانة الكبرى) لابن بطة (٧/ ١٥٩)، وورد ذلك عن غيره من السلف، ومرادهم بذلك: أنه بائن من خلقه منفصل عنهم، وبائن منهم عال على جميع خلقه، فالمقصود بالحد هنا هو حد يمنع امتزاج الخالق بالمخلوق، فالخالق له العلو والمخلوق له السفل. فالمنفي في كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المتن؛ ليس هو المثبت في كلام ابن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) لمعة الاعتقاد لابن قدامة (ص: ٦) وأخرجه الخلال في السنة، كما في بيان تلبيس الجهمية ٦/ ٥١٢-٥١٣، ولم أجده في المطبوع.

(٢) شرح السنة للبربهاري ص: ٦٣.

ونتبرأ إلى اللَّه ﷻ مما يخالف القرآن وكلام الرسول ﷺ»[(١)] .

ويؤكد ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه القاعدة بقوله: «معتمدنا في صفات اللَّه ﷻ إنما هو الاتباع: نصف اللَّه تعالى بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ، ولا نتعدى ذلك، ولا نتجاوزه، ولا نتأوله، ولا نفسره، ونعلم أن ما قال اللَّه ورسوله حق وصدق، ولا نشك فيه ولا نرتاب»[(٢)] .

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب الأسماء والصفات يتّبع فيها الألفاظ الشرعية، فلا نطلق إلا ما يرد به الأثر»[(٣)] .

وقال حمد بن ناصر بن معمر التميمي الحنبلي (١٢٢٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن عقيدة محمد بن عبد الوهاب وتلاميذه: «فشيخنا -رحمه اللَّه وأتباعه- يصفون اللَّه بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ ولا يتجاوزون القرآن والحديث؛ لأنهم متبعون لا مبتدعون، فلا يكيفون ولا يشبهون ولا يعطلون، بل يثبتون جميع ما نطق به الكتاب من الصفات، وما وردت به السنة مما رواه الثقات، يعتقدون أنها صفات حقيقة منزهة عن التشبيه والتعطيل؛ كما أنه سبحانه له ذات حقيقة منزهة عن التشبيه والتعطيل، فالقول عندهم في الصفات كالقول في الذات، فكما أن ذاته ذات حقيقة لا تشبه الذوات، فصفاته صفات حقيقة لا تشبه الصفات، وهذا هو اعتقاد

---

(١) كتاب التوحيد لابن منده ٣/ ٣٠٩.

(٢) حكاية المناظرة في القرآن ص: ٤٤.

(٣) قاعدة في المحبة (ص: ٥٣).

سلف الأمة وأئمة الدين، وهو مخالف لاعتقاد المشبّهين، واعتقاد المعطلين، فهو كالخارج ﴿مِنۢ بَيۡنِ فَرۡثٖ وَدَمٖ لَّبَنًا خَالِصٗا سَآئِغٗا لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦]، فهو وسط بين طرفين، وهدى بين ضلالتين، وحق بين باطلين»(١).

وقال فالح بن مهدي آل مهدي (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الأسماء والصفات توقيفية، فمصدرها الكتاب والسُّنة»(٢).

**● القاعدة الثانية: صفات اللَّه تعالى كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه:**

مما يجب معرفته واعتقاده في باب أسماء اللَّه وصفاته: أن صفاته عَزَّوَجَلَّ كلها صفات كمال، لا نقص ولا عيب فيها بوجه من الوجوه، وذلك لأن اللَّه عَزَّوَجَلَّ هو الكامل ذاتًا وشرفًا، وهو المنزّه من كل عيب ونقص، فهو سبحانه ليس كمثله شيء في ذاته وصفاته وأفعاله، وله المثل الأعلى في السماوات والأرض.

**ومما يدل على ذلك:**

قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوۡءِۖ وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠].

و قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧].

---

(١) التحفة المدنية في العقيدة السلفية (ص: ١٠١).

(٢) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية (١/ ٢٥)

«والمثل الأعلى: هو الوصف الأعلى»[١].

وفي تقريرات الأئمة التالية ما يؤكد ذلك:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قرّر الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه القاعدة حيث قال: **«وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويسمع لا كسمعنا، ويتكلم لا ككلامنا»**[٢].

فقوله: إن صفات اللَّه عَزَّوَجَلَّ كلها خلاف صفات المخلوقين، فيه إشارة إلى أن صفات المخلوقين لا تخلو من نقص وعيب، واللَّه منزه عن ذلك كله.

**قال ابن أبي العز الحنفي(٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يزل متصفًا بصفات الكمال: صفاتِ الذات، وصفاتِ الفعل، ولا يجوز أن يعتقد أن اللَّه وُصف بصفة بعد أن لم يكن متصفًا بها؛ لأن صفاتِه سبحانه صفاتُ كمالٍ، وفقدُها صفة نقصٍ، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفًا بضدّه»**[٣].

واستدلّ ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتقرير هذه القاعدة -أي: قاعدة الكمال- بإثبات المثل الأعلى للَّه تعالى، وفي ذلك قال: «**قال تعالى:**

---

(١) القواعد المثلى في صفات اللَّه وأسمائه الحسنى (ص: ١٨).

(٢) الفقه الأكبر بشرح القاري ص: ٨١، وشرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٣٢.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٤٠.

﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠] مثل أن يُعلم أن كل كمال للممكن أو للمحدَث لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وهو: ما كان كمالًا للوجود غير مستلزم للعدم بوجه فالواجب القديم[1] أولى به، وكلّ كمالٍ لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت نوعه للمخلوق والمربوب المدبَّر، فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبِّره، وهو أحق به منه، وأن كل نقص وعيب في نفسه، وهو ما تضمن سلب هذا الكمال، إذا وجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات؛ فإنه يجب نفيه عن الرب تعالى بطريق الأولى»[2].

وقال في صدد شرحه لقول الطحاوي: «حيٌّ لا يموت، قيومٌ لا ينام»: «بل هو سبحانه موصوف بصفات الكمال؛ لكمال ذاته، فالحيّ بحياة باقية لا يشبه الحيّ بحياة زائلة، وكذلك سائر صفاته... واعلم أن هذين الاسمين -أعني: الحي القيوم- مذكوران في القرآن معًا في ثلاث سور، وهما من أعظم أسماء اللّه الحسنى؛ فإنهما يتضمنان إثبات صفات الكمال أكمل تضمنٍ وأصدقه... وانتظم هذان الاسمان صفات الكمال أتم انتظام»[3].

---

(١) استخدام لفظ القديم في حق اللّه من مصطلحات المتكلمين، يجب تركه، والواجب استخدام اسم اللّه «الأول» لوروده في النصوص، كما نبه على ذلك ابن أبي العز قبل هذا الموضع ١/ ١٢٥، ولكنه رَحِمَهُ اللَّهُ استخدم لفظ القديم هنا في مناظرة الخصم ومخاطبته بما يفهم؛ لإقامة الحجة عليه.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٣٥.

(٣) المصدر السابق ١/ ١٣٨ باختصار.

وقال أبو السعود العمادي الحنفي (٩٨٢) رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿وَلِلَّهِ﴾ سبحانه وتعالى له ﴿ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾؛ أي: الصفةُ العجيبةُ الشأنِ، التي هي مَثَلٌ في العلو مطلقًا، وهو الوجوبُ الذاتيُّ، والغِنى المطلقُ، والجودُ الواسعُ، والنزاهةُ عن صفات المخلوقين، ويدخل فيه علوُّه تعالى عما قالوه علوًا كبيرًا، ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ المتفرد بكمال القدرة، لا سيما على مؤاخذتهم بذنوبهم، ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠]، الذي يفعلُ كلَّ ما يفعلُ بمقتضى الحكمةِ البالغةِ، وهذا أيضًا من جُملة صفاتِه العجيبة تعالى»(١)

وبيّن هذه القاعدة الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، واستدل لها بآية قرآنية هي الأصل والعمدة في هذا الباب، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو مولانا، ونعم المولى، ونعم النصير، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، وهو متصف بأوصاف الكمال من نعوت الجلال، وصفات الجمال الذاتية والأفعالية، والثبوتية والسلبية، فهو كما أنه موصوف بأوصاف الكمال، منزه عن صفات النقصان والزوال»(٢).

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن بطال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وصفات اللَّه تعالى لا نقص فيها»(٣).

وقال ابن جُزي (٧٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل٦٠]: «أي: الوصف الأعلى الذي يصفه به أهل السماوات والأرض: من

---

(١) تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٥/ ١٢٢).

(٢) ضوء المعالي لبدء الأمالي ص: ٤٠.

(٣) شرح ابن بطال ١٩/ ٣٣١.

الغنى عن كل شيء، والنزاهة عن صفات المخلوقين»[١].

وقال الزرقاني (١١٢٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأسماء اللَّه وصفاته وكلامه لا نقص فيها»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «صفات الكمال ثابتة للَّه عَزَّ وَجَلَّ»[٣].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرر علماء الشافعية هذه القاعدة، ومن ذلك:

**قال عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ لبشر المريسي لما نفى عن اللَّه صفات المدح: **«كيف استجزت أن تسمي أهل السُّنة وأهل المعرفة بصفات اللَّه المقدسة: مشبّهة، إذ وصفوا اللَّه بما وصف به نفسه في كتابه بالأشياء التي أسماؤها موجودة في صفات بني آدم تكييف؟ وأنت قد شبّهت إلهك في يديه وسمعه وبصره بأعمى وأقطع، وتوهّمت في معبودك ما توهّمت في الأعمى والأقطع، فمعبودك مجدع منقوص أعمى لا بصر له، وأبكم لا كلام له، وأصم لا سمع له، وأجذم لا يدان له، ومقعد لا حراك به، وليس هذا بصفة إله المصلين؟ فأنت أوحش مذهبًا في تشبيهك إلهك بهؤلاء العميان والمقطوعين...»**[٤].

**فامتدح الدارمي (٢٨٠هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ أهل السُّنة الذين يثبتون للَّه كل

(١) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي ١/ ٨٤٤، ١٤٥٤.

(٢) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ١/ ٢٥١.

(٣) المصدر السابق ٤/ ٥٥٦.

(٤) نقض الدارمي ١/ ٣٠١-٣٠٢.

صفات مدح وكمال: كاليد والسمع والبصر، وشنّع على بشر المريسي الذي نفاها عن اللَّه تعالى، وبيّن أن نفي تلك الصفات يشبه الإله بالأعمى والأقطع والأصم.

وقال أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفرايني (٤٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلموا أسعدكم اللَّه: أن اللَّه تبَارك وَتَعَالَى أَمر عَبده بمعرفته فِي ذَاته وَصِفَاته، وعدله وحكمته، وكماله فِي صفته، ونفوذ مَشِيئَته، وَكَمَال مَمْلَكَته، وَعُمُوم قدرته، وَلَا تتكامل الْمعرفَة بذلك كُله إِلَّا بِنَفْي النقائص عَنهُ، وبإثبات أَوْصَاف الْكَمَال لَهُ»[١].

وقال ابو المظفر السمعاني (٤٨٩) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠] «أي: الصفة العليا، وذلك مثل قولهم: عالم وقادر ورازق وحي، وغير هذا»[٢].

وقرر الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه القاعدة حيث قال: «العلم صفة كمال، والجهل صفة نقص، ويجب تنزيه اللَّه تعالى عن النقائص»[٣].

وقال أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]: «الأسماء ألفاظ دالة على المعاني، فهي إنما تحسن بحسن معانيها ومفهوماتها، ولا معنى للحسن في حق اللَّه تعالى إلا ذكر صفات الكمال ونعوت الجلال»[٤].

---

(١) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص: ١٣).

(٢) تفسير السمعاني (٣/ ١٨١).

(٣) معالم أصول الدين للرازي ص: ٥٧.

(٤) مفاتيح الغيب للرازي ١٥/ ٤١٢.

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال ابن منده (٣٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا صحة استخدام العقل في الدلالة على إثبات الكمال للَّه ونفي العيوب عنه: «**ووصف نفسه بالعلم والقدرة والرحمة، ومنحها عباده للمعرفة عند الوجود فيهم، والنكرة عند وجود المضاد فيهم، فجعل ضد العِلم في خلقه الجهل، وضد القدرة العجز، وضد الرحمة القسوة، فهي موجودة في الخلق غير جائزة على الخالق**»[١].

وقرر ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن كل كمالٍ لا نقص فيه يكون ثابتًا للَّه تعالى، حيث قال: «**إن الكمال ثابت للَّه، بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكملية؛ بحيث لا يكون وجود كمالٍ لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب تعالى، يستحقه بنفسه المقدسة، وثبوت ذلك مستلزم نفي نقيضه. فثبوت الحياة يستلزم نفي الموت، وثبوت العلم يستلزم نفي الجهل، وثبوت القدرة يستلزم نفي العجز. وإن هذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة العقلية، والبراهين اليقينية؛ مع دلالة السمع على ذلك**»[٢].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا تنزيه الرب سبحانه عن كل صفة نقص: «**إن الرب أسماؤه كلها حسنى، ليس فيها اسم سوء، وأوصافه كلها كمال، ليس فيها صفة نقص، وأفعاله كلها حكمة، ليس فيها فعل خالٍ**

---

(١) التوحيد ٣/ ٨.

(٢) مجموع الفتاوى ٦/ ٧١.

**عن الحكمة والمصلحة**، ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧] **موصوف بصفة الكمال، مذكور بنعوت الجلال، منزّه عن الشبيه والمثال، ومنزّه عما يضادّ صفات كماله**»(١).

**وقال سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٣٣هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فلا يضاف الشر إلى ذاته وصفاته، ولا أسمائه ولا أفعاله، فإن ذاته منْزهة عن كل شر، وصفاته كذلك، إذ كلها صفات كمال، ونعوت جلال، لا نقص فيها بوجه من الوجوه**»(٢).

- **القاعدة الثالثة: نصوص الصفات تُجرى على ظاهرها، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل:**

مما يجب معرفته واعتقاده في صفات اللّٰه عَزَّوَجَلَّ: أن تُجرى على ظاهرها اللائق بجلال اللّٰه وعظيم شأنه، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، على حدّ قول اللّٰه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، كما قرّر ذلك الأئمة في النقول التالية:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قرَّر أئمة الحنفية أن صفات اللّٰه عَزَّوَجَلَّ تُجرى على ظاهرها بلا تحريف ولا تأويل ولا تعطيل، ومن ذلك:

**قال محمد بن الحسن الشيباني (١٧٩هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن، وبالأحاديث**

---

(١) طريق الهجرتين وباب السعادتين ١/ ٢٤-٢٤٤.

(٢) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص: ٦٠١).

**الصحيحة التي جاءت بها الثقات عن رسول اللَّه ﷺ في صفة الرب ﷻ، من غير تغيير ولا وصفٍ ولا تشبيه، فمن فسّر شيئًا من ذلك[١]، وقال بقول جهم، فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وفارق الجماعة؛ لأنه وصفَ الرب بصفة لا شيء»[٢].**

فقوله هذا بمثابة القاعدة في جميع مسائل باب الأسماء والصفات، وفيه ردٌ على المعطلة والمشبهة اللذين هما على طرفي نقيض في هذا الباب.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا مؤكدًا هذا الأمر: **«نؤمن باللَّه، وبما جاء من عند اللَّه تعالى، على ما أراد اللَّه، وعلى ما أراد به رسوله ﷺ، ولا نشتغل بكيفية مراد اللَّه تعالى، وبما جاء من عند رسول اللَّه ﷺ»[٣].**

وأكّد هذا المعنى عبيد اللَّه أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال في معرض ذكره لصفات اللَّه تعالى: **«ومن ذلك: الغضب والرضا وغير ذلك، وقد نطق القرآن بأكثرها، وعند أهل الأثر أنها صفات ذاته، لا يُفسّر منها إلا ما فسّره النبي ﷺ أو الصحابي، بل نُمِرُّ هذه الأحاديث كما جاءت، بعد قبولها والإيمان بها، والاعتقاد بما فيها بلا كيفية»[٤].**

---

(١) يقصد بذلك تفسير المعطلة من الجهمية ومن وافقهم، كما هو واضح من سياق كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة ٢/ ٤٣٢-٤٣٣، وأورده شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٤/ ٤-٥.

(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص: ٢٦٧-٢٦٨.

(٤) بحر الكلام لأبي المعين النسفي ص: ٢٦.

ثم نقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتفاق الأئمة على هذا الأمر فقال: «وقد اتفقت الأئمة على أن الصفات لا تؤخذ إلا توقيفًا، وكذلك شرحها لا يجوز إلا بتوقيف، فقول المتكلمين في نفي الصفات أو إثباتها بمجرد العقل، أو حملها على تأويل مخالف للظاهر ضلال، ولا يجوز أن يوصف اللَّه سبحانه إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ، وذاك إذا ثبت الحديث، ولم يبق شبهة في صحته، وأما ما عدا ذلك من الروايات المعلولة والطرق الواهية، فلا يجوز أن يعتقد في ذات اللَّه سبحانه ولا في صفاته ما يوجد فيها، باتفاق العلماء للأثر»(١).

وقرّر ذلك ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «فالواجب أن يُنظر في هذا الباب، أعني: باب الصفات، فما أثبته اللَّه ورسوله ﷺ أثبتناه، وما نفاه اللَّه ورسوله ﷺ نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يُعتصم بها في الإثبات والنفي، فنُثبت ما أثبته اللَّه ورسوله ﷺ من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني...»(٢).

وذكر الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن اتباع الكتاب والسُّنة على مراد اللَّه ورسوله ﷺ في هذا الباب هو طريق العصمة من الخطأ والزلل فيه، فقال: «والعصمة النافعة من هذا الباب: أن يصف اللَّه بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن

---

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص: ١٢١-١٢٢.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٨٣.

**غير تكييف ولا تمثيل، بل يُثبت له الأسماء والصفات، ويَنفي عنه مشابهة المخلوقات، فيكون إثباتك منزهًا عن التشبيه، ونفيك منزها عن التعطيل، فمن نفى حقيقة الاستواء فهو معطل، ومن شبّهه باستواء المخلوقات على المخلوق فهو مشبّه، ومن قال استواء ليس كمثله، فهو الموحِّد المنزِّه»**[١] .

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

مذهب **مالك** -وغيره من الأئمة- أن صفات اللَّه التي وصف بها نفسه، أو وصفه بها رسوله ﷺ، من السمع، والبصر، والوجه، واليدين، وسائر أوصافه، إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور، من غير كيف يتوهم فيه، ولا تشبيه ولا تأويل[٢] .

**قال عبد الرحمن بن القاسم (١٩١هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: **«لا ينبغي لأحد أن يصف اللَّه إلا بما وصف به نفسه في القرآن، ولا يشبّه يديه بشيء، ولا وجهه بشيء، ولكن يقول: له يدان كما وصف نفسه في القرآن، وله وجه كما وصف نفسه، يقف عندما وصف به نفسه في الكتاب، فإنه - تبارك وتعالى- لا مثل له ولا شبيه، ولكن هو اللَّه لا إله إلا هو كما وصف نفسه، ويداه مبسوطتان كما وصفها:** ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، **كما وصف نفسه»**[٣] .

**وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: **«أهل السُّنة مجمعون على**

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٨/ ٢٥١.
(٢) كتاب العرش للذهبي ٢/ ٤٦.
(٣) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ٧٥).

الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئًا منها على الحقيقة»[1].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والحق الذي لا يشك فيه أدنى عاقل أن كل وصف وصف اللَّه به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، فظاهره المتبادر منه السابق إلى فهم من في قلبه شيء من الإيمان، هو التنزيه التام عن مشابهة شيء من صفات الحوادث، فبمجرد إضافة الصفة إليه -جل وعلا- يتبادر إلى الفهم أنه لا مناسبة بين تلك الصفة الموصوف بها الخالق، وبين شيء من صفات المخلوقين، وهل ينكر عاقل أن السابق إلى الفهم المتبادر لكل عاقل: هو منافاة الخالق للمخلوق في ذاته، وجميع صفاته، لا واللَّه لا ينكر ذلك إلا مكابر»[2].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرر علماء الشافعية هذه القاعدة، وأن صفات اللَّه عَزَّ وَجَلَّ ليس لها معنى سوى ظاهرها، بلا تدخل في تكييفها أو تعطيلها أو تأويلها، ومن ذلك:

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «نثبت هذه الصفات التي جاء بها القرآن ووردت بها السنة، وننفي التشبيه عنه كما نفى عن نفسه، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]»[3].

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٧/ ١٤٥.

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢/ ٣٠-٣١).

(٣) السير للذهبي ٢٠/ ٣٤١، في ترجمة جعفر بن زيد بن جامع.

وقال أيضًا: «القول في السنة التي أنا عليها، ورأيت أصحابنا عليها، أهل الحديث الذين رأيتهم وأخذت عنهم، مثل سفيان ومالك وغيرهما: الإقرار بشهادة أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا رسول اللَّه ﷺ، وأن اللَّه تعالى على عرشه في سمائه، يقرب من خلقه كيف شاء، وأن اللَّه تعالى ينزل إلى سماء الدنيا كيف شاء»[(١)].

وقال ابن سريج الشافعي[(٢)] (٣٠٦هـ) رحمه الله وقد سئل عن صفات اللَّه فقال: «حرام على العقول أن تمثّل اللَّه، وعلى الأوهام أن تحدّه، وعلى الألباب أن تصف إلا ما وصف به نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، وقد صحّ عند جميع أهل السُّنة إلى زماننا أن جميع الآي والأخبار الصادقة عن رسول اللَّه ﷺ يجب على المسلم الإيمان بكل واحد منها كما ورد، مثل قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، ونظائرها مما نطق به القرآن، كالفوقية والنفس واليدين والسمع والبصر والضحك والتعجب والنزول... إلى أن قال: اعتقادنا فيه وفي الآي المتشابهة[(٣)]:

---

(١) إثبات صفة العلو لابن قدامة (ص: ١٨٠)ونقلها بالسند عنه، وذكرها ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ٢/ ١٦٥.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، وكان يفضل على جميع أصحاب الإمام الشافعي، حتى على المزني، توفي سنة (٣٠٦هـ) من مؤلفاته: الأقسام والخصال، والودائع لمنصوص الشرائع وغيرهما. تراجع ترجمته في: السير للذهبي ١٤/ ٢٠١، ووفيات الأعيان لابن خلكان ١/ ٦٦.

(٣) يقصد بقوله: «والآي المتشابهة» ما خفي علمه عن العباد، مما استأثر اللَّه بعلمه دون خلقه، وذلك نحو الخبر عن وقت مخرج عيسى ابن مريم، ووقت طلوع الشمس من=

أن نقبلها، ولا نتأولها بتأويل المخالفين، ولا نحملها على تشبيه المشبّهين، ونسلّم الخبر لظاهره، والآية لظاهرها»(١).

وقال أبو بكر بن خزيمة (٣١١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأخبار في الصفات نقلها الخلف عن السلف على سبيل الصفات للَّه، والمعرفة له، والتسليم لما أخبر، مع اجتناب التأويل، وترك التمثيل»(٢).

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «جملة ما عليه أهل الحديث والسنة: الإقرار باللَّه وملائكته وكتبه ورسله، وما جاء من عند اللَّه، وما رواه الثقات عن رسول اللَّه ﷺ لا يردون من ذلك شيئًا...

وأن اللَّه سبحانه على عرشه كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وأن له يدين بلا كيف، كما قال: ﴿خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، وكما قال: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له عينين بلا كيف، كما قال: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وأن له وجهًا، كما قال: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ...

ثم قال في آخر ما حكى عنهم: فهذه جملة ما يأمرون به، ويستعملونه، ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا باللَّه، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وبه نستعين، وعليه نتوكل، وإليه المصير»(٣).

---

= مغربها، وقيام الساعة، وفناء الدنيا، وما أشبه ذلك، وهو مارجحه ابن جرير. انظر: تفسير ابن جرير (١/ ١٨١).

(١) نقله الذهبي عن ابن سريج في كتابه الأربعين في صفات رب العالمين ١/ ٩٠، برقم: ٩٥.

(٢) نقله الذهبي عن ابن خزيمة في كتابه الأربعين في صفات رب العالمين ١/ ٨٧، برقم: ٩٢.

(٣) مقالات الإسلامين للأشعري ٢/ ٢٦٦-٢٢٩.

قال الخطيب البغدادي(٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما الكلام في الصفات: فإن ما روي منها في السنن الصحاح مذهب السلف إثباتها، وإجراؤها على ظواهرها، ونفي التشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته اللَّه تعالى، وحقّقها قوم من المشبّهة فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف، والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، ودين اللَّه بين الغالي والمقصر عنه، والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع الكلام عن الذات، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله»(١).

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرّر أئمة الحنابلة ما قرّره أهل العلم، وهو أن صفات اللَّه تعالى تُجرى على ظاهرها، بدون تحريف أو تأويل أو تعطيل، ومن ذلك:

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «من صفة المؤمن من أهل السُّنة والجماعة: إرجاء ما غاب عنه من الأمور إلى اللَّه، كما جاءت الأحاديث عن النبي ﷺ، : «إن أهل الجنة يرون ربهم»(٢) فيصدّقها، ولا يضرب لها الأمثال، هذا ما اجتمع عليه العلماء في الآفاق»(٣).

وبيّن الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عدمَ جواز التعمق

---

(١) مسألة في الصفات للخطيب البغدادي، ضمن مجلة الحكمة العدد الأول (٢٨٧-٢٨٨)، كما نقل كلام الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ بدر الدين ابن جماعة في إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ص: ٥٠، وشيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٥/ ٥٨)، والذهبي في سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٨٤.

(٢) أخرجه البخاري، برقم: ٥٥٤، ومسلم، برقم: ٦٣٣.

(٣) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص: ٢٠٩-٢١٠.

في صفات الرب تعالى بالسؤال عن كيفيتها، حيث قال: «ولا يقول في صفات الرب تعالى: لِمَ؟ ولا كيف؟ إلا شاكٌّ في اللَّه -تبارك وتعالى-»[1].

وعن طريقة الصحابة ومن بعدهم في نصوص الصفات يقول القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها -أي: نصوص الصفات- على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا صرفها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغًا لكانوا أسبق؛ لما فيه من إزالة التشبيه، ورفع الشبهة، بل قد روي عنهم ما دلّ على إبطاله»[2].

وقال أبو علي الحسن بن البناء الحنبلي[3] (٤٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم -رحمنا اللَّه وإياك- أن هذه الأحاديث التي ذكرنا في صفات اللَّه تعالى قد ذكرها الإمام أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل وأشباهها، ورواها شيوخنا، وجمعها شيخنا الإمام أبو يعلى نضّر اللَّه وجهه على ما ساقها الإمام أبو عبد اللَّه ابن بطة، وأوجبوا كلهم الإيمان بها والتسليم، ولا ترد، ولا تتأول»[4].

وقال عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا طريقة السلف ومنهجهم في باب الصفات: «فآمنوا بما قال اللَّه سبحانه في كتابه،

(١) شرح السنة للبربهاري ص: ٦٤.

(٢) إبطال التأويلات ١/ ٧١.

(٣) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد اللَّه البغدادي، المعروف بابن البناء الحنبلي، له تصانيف عديدة، توفي سنة (٤٧١هـ). تراجع ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/ ٢٤٣، والمنتظم لابن الجوزي ٨/ ٣١٩، والسير ١٨/ ٣٨٠.

(٤) المختار في أصول السنة لابن البنا الحنبلي ص: ١٣٥.

وصح عن نبيه ﷺ، وأمَرّوه كما ورد، من غير تعرض لكيفية، أو اعتقاد شبهة أو مثلية، أو تأويل يؤدي إلى التعطيل»(١).

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله مبينًا أن تأويل نصوص الصفات هي من طريقة أهل البدع: «فإن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على ترك التأويل بما ذكرناه عنهم، وكذلك أهل كل عصر بعدهم، ولم ينقل التأويل إلا عن مبتدع، أو منسوب إلى بدعة. والإجماع حجة قاطعة، فإن الله لا يجمع أمة محمد عليه السلام على ضلالة، ومن بعدهم من الأئمة قد صرّحوا بالنهي عن التفسير والتأويل، وأمروا بإمرار هذه الأخبار كما جاءت، وقد نقلنا إجماعهم عليه فيجب اتّباعه ويحرم خلافه»(٢).

وقال رحمه الله: «وقد اتفقنا على أن الله تعالى لا يشبّه بخلقه، وأنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى١١]»(٣).

وقال رحمه الله في موضع آخر: «وكل ما جاء في القرآن، أو صحّ عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن، وجب الإيمان به، وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل»(٤).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله: «فمذهب السلف -رضوان الله عليهم- إثبات الصفات، وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها؛

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي ص: ٨٠.

(٢) ذم التأويل ص: ٣٨-٣٩.

(٣) حكاية المناظرة في القرآن ص: ٢٣.

(٤) لمعة الاعتقاد ص: ٢٠، وانظر أيضًا: كلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٣/ ٤٦-٤٧، ٦/ ٣٥٥، ١٣/ ٢٩٦، وكلام ابن رجب في فضل علم السلف على الخلف ص: ١٣٩.

**لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات، وعلى هذا مضى السلف كلهم»**[(١)].

فهذا ما صرّح به أئمة المسلمين وعلماؤهم فيما يتعلق بقاعدة مهمة في فهم نصوص الصفات، وأنها تُفهم على ظاهرها بدون تحريف أو تعطيل أو تأويل أو تكييف.

● **القاعدة الرابعة: صفات اللَّه تعالى معلومة باعتبار معانيها، مجهولة باعتبار كيفياتها:**

يعتقد أهل السُّنة أن صفات اللَّه تعالى معلومة باعتبار معانيها؛ لأن الشارع لم يخاطب العباد إلا بما يعقلون ويفهمون، فخاطبهم بلسان عربي مبين، وأرسل إليهم أفصح رسله وأفضلهم محمدًا ﷺ، فمن المحال أن لا يكون بيّن لهم معاني أسماء اللَّه وصفاته التي هي أشرف العلوم وأعلاها على الإطلاق.

ويعتقد أهل السُّنة أن كنهَ صفات اللَّه تعالى وكيفياتها من العلم المحجوب عن العباد؛ لأن كيفية الشيء لا تدرك إلا بمشاهدته أو بمشاهدة نظيره أو بالخبر الصادق، وكل ذلك منتفٍ في حق صفات اللَّه -تبارك وتعالى-، كما قرر ذلك أئمة المذاهب الأربعة:

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وله يدٌ ووجهٌ ونفسٌ، فما**

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٦-٧).

ذكره اللَّه تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس، فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال: إن يدَه قدرته أو نعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف»[(١)].

وقال أيضًا: «والقضاء والقدر والمشيئة صفاته في الأزل بلا كيف»[(٢)].

واستنار بالقاعدة المذكورة التي أشار إليها الإمام أتباعه من بعده، ومنهم حماد بن أبي حنيفة[(٣)] (١٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث ذكر في مناقشته للجهمية في إثبات صفة الإتيان والمجيء: «قلنا لهؤلاء: أرأيتم قول اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، قالوا: أما الملائكة فيجيئون صفًّا صفًّا، وأما الرب تعالى فإنا لا ندري ما عنى بذلك؟ ولا ندري كيف مجيئه؟

فقلت لهم: إنا لم نكلّفكم أن تعلموا كيف جِيئتُه، ولكنا نكلّفكم أن تؤمنوا بمجيئه، أرأيتم من أنكر أن الملك يجيء صفًّا صفًّا، ما هو عندكم؟ قالوا: كافر مكذِّب، قلت: فكذلك إن أنكر أن اللَّه سبحانه

---

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري ص: ٩١ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق ص: ١٠٠.

(٣) هو حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، قال عنه ابن خلّكان: كان على مذهب أبيه، وإنه كان صالحًا خيّرًا. وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكر فيه جرحًا، توفي (١٧٦هـ). تراجع ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان ٢/ ٢٠٥، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ ١٤٩.

**لا يجيءُ، فهو كافر مكذّب»**(١).

فبيّن رَحِمَهُ اللَّهُ أنه يجب الإيمان بمجيئه سبحانه؛ لأن اللَّه أمرنا بذلك، ولا يُعلم كيفية مجيئه؛ لأن اللَّه لم يكلّفنا بذلك، ثم ألزم الجهمية بما لا محيص لهم عنه، وهذا من سنة اللَّه وفضله، فما من دليل يستدل به المبطل إلا وقد انقلب دليله عليه.

ومن نصّ على القاعدة المذكورة عبيد اللَّه أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال في معرض إثباته للصفات: «**ومن ذلك: الغضب والرضا وغير ذلك، وقد نطق القرآن بأكثرها، وعند أهل الأثر أنها صفات ذاته، لا يُفسّر منها إلا ما فسّره النبي ﷺ أو الصحابي، بل نُمِرُّ هذه الأحاديث كما جاءت، بعد قبولها والإيمان بها، والاعتقاد بما فيها بلا كيفية**»(٢).

ومنهم الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال مقرّرًا مقالة الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب: «**ونِعْمَ ما قال الإمام مالك حيث سُئِل عن الاستواء فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب**(٣)**، وهذه طريقة السلف، وهي أسلم**»(٤).

وقال في دفاعه عن ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن نقل كلامه في تقرير هذه

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني ص: ٤٣، ومجموعة الرسائل المنيرية ١/ ١٨.

(٢) بحر الكلام لأبي المعين النسفي ص: ٢٦.

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة ٢/ ٣٩٨، والبيهقي في الأسماء والصفات ٢/ ١٥٠-١٥١.

(٤) شرح الفقه الأكبر ص: ٩٥.

القاعدة: «فظهر بهذا أن معتقده موافق لأهل الحق من السلف وجمهور الخلف، فالطعن الشنيع، والتقبيح الفظيع، غير موجّه عليه، ولا متوجّه إليه؛ فإن كلامه بعينه مطابقٌ لِما قاله الإمام الأعظم، والمجتهد الأقدم، في فقهه الأكبر ما نصّه: وله تعالى يدٌ ووجهٌ ونفسٌ، فما ذكره اللَّه تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس، فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال إن يدَه قدرته أو نعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف»[1].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

لقد جاء عن الإمام مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب كلمة صارت قاعدة في باب الصفات، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: **«الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»**[2]. فالاستواء معلوم، يُعلم معناه وتفسيره، ويترجم بلغة أخرى، وأما كيفية ذلك الاستواء فهي مجهولة، وهي من التأويل الذي لا يعلمه إلا اللَّه تعالى.

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: **«أهل السُّنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيّفون شيئًا من ذلك، ولا يحدّون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة**

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٨/ ٢٥٢.

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة ٢/ ٣٩٨، والبيهقي في الأسماء والصفات ٢/ ١٥٠-١٥١.

كلها والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئًا منها على الحقيقة»(١).

وقال شمس الدين القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإذا كان معلومًا أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود بما ذكرنا، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته على ما يأتي إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد(٢)، وتكييف. فإذا قلنا: يد وسمع وبصر ونحوها، فإنما هي صفات أثبتها اللَّه تعالى لنفسه، لا نقول: إن معنى اليد: القوة والنعمة، ولا معنى السمع والبصر: العلم، ...وكذلك جميع الصفات أَجْرَوْها على ظاهرها، ونفوا الكيفية والتشبيه عنها»(٣).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرّر علماء الشافعية هذه القاعدة، وعلى رأسهم الإمام الشافعي المطلبي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «ثم معنى قوله في الكتاب: ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦، ١٧]، مَنْ فوق السماء على العرش، كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، الآية، وكل ما علا فهو سماء، والعرش أعلى السماوات، فهو على العرش سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كما أخبر بلا كيف، بائن من خلقه، غير مماس من خلقه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»(٤).

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٧/ ١٤٥.

(٢) المقصود به وصف يحدد الصفة بما تخرج به عن ظاهرها اللائق باللَّه عَزَّ وَجَلَّ، ويتجاوز ذلك إلى تحديد لم يرد في الشرع.

(٣) الأسنى في شرح أسماء اللَّه الحسنى ٢/ ١٠

(٤) مناقب الشافعي للبيهقي ١/ ٣٩٧-٣٩٨، تفسير الإمام الشافعي لأحمد الفرّان ٣/ ١٠٦٣.

وقال الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وندين الله عَزَّوَجَلَّ بأنه يقلب القلوب بين أصبعين من أصابعه، وأنه سبحانه يضع السماوات على أصبع، والأرضين على أصبع، كما جاءت الرواية عن رسول الله ﷺ، من غير تكييف»(١).

وقال الأزهري (٣٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والسميع من صفات الله وأسمائه، وهو الذي وسع سمعه كل شيء؛ كما قال النبي ﷺ، قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، وقال في موضع آخر: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠] قلت: والعجب من قوم فسّروا السميع بمعنى المسمع، فرارًا من وصف الله بأن له سمعًا. وقد ذكر الله الفعل في غير موضع من كتابه، فهو سميع ذو سمع، بلا تكييف ولا تشبيه بالسميع من خلقه، ولا سمعه كسمع خلقه، ونحن نصفه بما وصف به نفسه بلا تحديد(٢)، ولا تكييف...»(٣).

وقال قوام السنة إسماعيل الأصفهاني(٤) (٥٤٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكلام

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة ص: ٢٧.

(٢) المقصود به وصف يحدّد الصفة بما تخرج به عن ظاهرها اللائق بالله عَزَّوَجَلَّ، ويتجاوز ذلك إلى تحديد لم يرد في الشرع.

(٣) تهذيب اللغة للأزهري ٢/ ١٢٣-١٢٤.

(٤) هو إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي أحمد بن طاهر التيمي، أبو القاسم الأصبهاني الجزري، له مصنفات كثيرة، منها التفسير الكبير في ثلاثين مجلدًا سماه الجامع، وكتاب الترغيب والترهيب، وشرح صحيح البخاري وصحيح مسلم، والحجة في بيان المحجة، ولد سنة (٤٥٧هـ) وتوفي سنة (٥٣٥هـ). تراجع ترجمته في: طبقات الشافعية لابن شهبة ١/ ٥٣، والسير للذهبي ٢٠/ ٨٠.

في الصفات فرع على الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات، وإنما أثبتناها لأن التوقيف ورد بها، وعلى هذا مضى السلف. قال مكحول والزهري: «أمرّوا هذه الأحاديث كما جاءت». فإن قيل: كيف يصح الإيمان بما لا نحيط علما بحقيقته؟ قيل: إن إيماننا صحيح بحق ما كلفناه، وعلمنا محيط بالأمر الذي ألزمناه، وإن لم نعرف ما تحتها: حقيقة كيفيته، وقد أمرنا بأن نؤمن بملائكة اللَّه وكتبه ورسله وباليوم الآخر وبالجنة ونعيمها، وبالنار وعذابها، ومعلوم أنا لا نحيط علمًا بكل شيء منها على التفصيل، وإنما كلفناه الإيمان بها جملة»[1].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال أبو بكر الخلال (٣١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب السنة: «أخبرني يوسف بن موسى، أن أبا عبد اللَّه -يعني: أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ- قال: قال عبد اللَّه[2]: جرّدوا القرآن[3]. وقال النبي ﷺ: «يضع قدمه»[4] نؤمن به، ولا نحدّه، ولا نردّه على رسول اللَّه ﷺ، بل نؤمن به. قال اللَّه تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، فقد أمر اللَّه عَزَّ وَجَلَّ بالأخذ بما جاء، والنهي عما نهى، وأسماؤه وصفاته غير مخلوقة، ونعوذ باللَّه

---

(١) الحجة في بيان المحجة لقوام السنة إسماعيل الأصفهاني ١/ ١٧٥-١٧٦.

(٢) هو ابن مسعود الهذلي الصحابي الجليل.

(٣) أخرج أثر ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عبد الرزاق في المصنف ٤/ ٣٢٢، وابن أبي شيبة في المصنف ١٠/ ٥٥٠-٥٥١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٨٤٨).

**من الزلل والارتياب والشك، إنه على كل شيء قدير»[١].**

وذكر ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن إثبات الصفات على الوجه اللائق بالله سبحانه هو من علامات أهل الإيمان فقال: **«فمن علامات المؤمنين أن يصِفوا الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، مما نقلته العلماء، ورواه الثقات من أهل النقل، الذين هم الحجة فيما رووه من الحلال والحرام والسنن والآثار، ولا يقال فيما صح عن رسول الله ﷺ: كيف؟ ولا لِمَ؟ بل يتبعون ولا يبتدعون، ويُسلِّمون ولا يعارضون، ويتيقنون ولا يشكون ولا يرتابون»[٢].**

وأشار ابن منده (٣٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى عجز عقول البشر عن إدراك كيفية صفات الله تعالى، حيث قال: **«فمن الصفات التي وصف بها نفسه ومنحها خلقه: الكلام، فالله عَزَّ وَجَلَّ تكلم كلامًا أزليًّا، غير مُعلَّم ولا منقطع فيه بخلق الأشياء، وبكلامه دلَّ على صفاته التي لا يستدرك كيفيتها مخلوق، ولا يبلغها وصف واصف»[٣].**

وقال القاضي ابن أبي يعلى[٤] (٥٢٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حاكيًا اعتقاد والده

---

(١) أورد هذا النقل عن الإمام أحمد شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية ٦/ ٥٠٩-٥١٥، وعزاه إلى (السنة) للخلال.

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الثالث: الرد على الجهمية- ٣/ ٩١.

(٣) كتاب التوحيد ٣/ ٨.

(٤) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد البغدادي، أبو الحسين القاضي الحنبلي، ابن الفراء، ابن شيخ المذهب، صاحب التعليقة الكبرى، والتصانيف المفيدة في المذهب، توفي سنة (٥٢٦هـ). تراجع ترجمته في: شذرات الذهب ٤/ ٧٩، المنهج الأحمد ٢/ ٢٧٥، ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٨٤.

والسلف قبله في الإيمان بصفات اللَّه تعالى: «فاعتقد الوالد السعيد، وسلفه -قدس اللَّه أرواحهم، وجعل ذكرنا لهم بركة تعود علينا- في جميع ما وصف اللَّه تعالى به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ: أن جميع ذلك صفات اللَّه عَزَّوَجَلَّ، **تُمَرُّ كما جاءت، من غير زيادة ولا نقصان، وأقرّوا بالعجز عن إدراك معرفة حقيقة هذا الشأن**»[(١)].

**وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن اللَّه لما أخبر أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، واتفق أهل السُّنة وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره، وأن ظاهر ذلك مراد: كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا، وقدرته كقدرتنا.**

**وكذلك لما اتفقوا على أنه حي حقيقة، عالم حقيقة، قادر حقيقة؛ لم يكن مرادهم أنه مثل المخلوق الذي هو حي عليم قدير.**

**فكذلك إذا قالوا في قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾** [المائدة: ٥٤]، **﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾** [المائدة: ١١٩]، **وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾** [الأعراف: ٥٤]: **إنه على ظاهره، لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق، ولا حبًّا كحبه، ولا رضا كرضاه.**

**فإن كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين، لزمه أن لا يكون شيء من ظاهر ذلك مرادًا، وإن كان يعتقد أن ظاهرها ما يليق بالخالق ويختصّ به، لم يكن له نفي هذا الظاهر، ونفي أن يكون مرادا إلا بدليل يدل على النفي؛ وليس في العقل ولا في السمع ما ينفي**

---

(١) طبقات الحنابلة ٢/ ٢٠٧.

هذا إلا من جنس ما ينفي به سائر الصفات، فيكون الكلام في الجميع واحدًا.

وبيان هذا، أن صفاتنا منها ما هي أعيان وأجسام، وهي أبعاض لنا، كالوجه واليد، ومنها ما هو معان وأعراض، وهي قائمة بنا، كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة. ثم إن من المعلوم أن الرب لما وصف نفسه بأنه حي عليم قدير، لم يقل المسلمون: إن ظاهر هذا غير مراد؛ لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا؛ فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه، لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد؛ لأن مفهوم ذلك في حقه كمفهومه في حقنا، بل صفة الموصوف تناسبه.

فإذا كانت نفسه المقدّسة ليست مثل ذوات المخلوقين، فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين، ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق إليه، وليس المنسوب كالمنسوب، ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه؛ كما قال النبي ﷺ: «ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر»(١)، فشبَّه الرؤية بالرؤية، لا المرئي بالمرئي»(٢).

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن حفظ حرمة نصوص الأسماء والصفات: بإجراء أخبارها على ظواهرها، وهو اعتقاد مفهومها المتبادر إلى أذهان العامة، ولا يُعنى بالعامة: الجهال، بل عامة الأمة.

كما قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد سئل عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ

---

(١) أخرجه البخاري، برقم: ٥٥٤.

(٢) التدمرية ص: ٧٦-٧٨.

﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ فأطرق مالك؛ حتى علاه الرُّحَضاء[١] ثم قال: «الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»[٢].

ففرّق بين المعنى المعلوم من هذه اللفظة، وبين الكيف الذي لا يعقله البشر، وهذا الجواب من مالك رضي الله عنه شافٍ عامٌّ في جميع مسائل الصفات.

فمن سأل عن قوله: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]: كيف يسمع ويرى؟ أُجيب بهذا الجواب بعينه، فقيل له: السمع والبصر معلوم، والكيف غير معقول، وكذلك من سأل عن العلم والحياة والقدرة والإرادة والنزول والغضب والرضا والرحمة والضحك وغير ذلك: فمعانيها كلها مفهومة، وأما كيفيتها: فغير معقولة، إذ تَعَقُّل الكيفية: فرع العلم بكيفية الذات وكنهها، فإذا كان ذلك غير معقول للبشر، فكيف يعقل لهم كيفية الصفات؟»[٣].

وقال ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رحمه الله: «القاعدة الثالثة: ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار، ومجهولة لنا باعتبار آخر، فباعتبار المعنى هي معلومة، وباعتبار الكيفية التي هي عليها مجهولة.

---

(١) الرحضاء: العرق إثر الحمّى. انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٤/ ٢٠٣، ولسان العرب ٣/ ١٥٣-١٥٤.

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة ٢/ ٣٩٨، والبيهقي في الأسماء والصفات ٢/ ١٥٠-١٥١.

(٣) مدارج السالكين ٢/ ٨٥-٨٦، وانظر أيضًا: جامع العلوم والحكم لابن رجب ٤/ ٥٧.

وقد دل على ذلك السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]، وقوله -جل ذكره-: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]. والتدبر لا يكون إلا فيما يمكن الوصول إلى فهمه ليتذكر الإنسان بما فهمه منه. وكون القرآن عربيًّا ليعقله من يفهم العربية، يدل على أن معناه معلوم، وإلا لما كان فرق بين أن يكون باللغة العربية أو غيرها. وبيان النبي ﷺ القرآن للناس شامل لبيان لفظه وبيان معناه.

وأما العقل: فلأن من المحال أن يُنَزِّل الله تعالى كتابًا، أو يتكلم رسوله ﷺ بكلام «يقصد بهذا الكتاب وهذا الكلام أن يكون هداية للخلق»، ويبقى في أعظم الأمور وأشدها ضرورة مجهول المعنى، بمنزلة الحروف الهجائية التي لا يُفهم منها شيء؛ لأن ذلك من السفه الذي تأباه حكمة الله تعالى، وقد قال الله تعالى عن كتابه: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١].

هذه دلالة السمع والعقل على علمنا بمعاني نصوص الصفات.

وأما دلالتهما على جهلنا لها باعتبار الكيفية، فقد سبقت في القاعدة السادسة من قواعد الصفات[1].

وكان قبله قال في بيان معنى الكيفية وحكمها: «وأما التكييف: فهو

(١) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص: ٣٤).

أن يعتقد المثبت أن كيفية صفات اللَّه تعالى كذا وكذا، من غير أن يقيّدها بمماثل. وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، ومن المعلوم أنه لا علم لنا بكيفية صفات ربنا؛ لأنه تعالى أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيتها، فيكون تكييفنا قفوًا لما ليس لنا به علم، وقولًا بما لا يمكننا الإحاطة به.

وأما العقل: فلأن الشيء لا تعرف كيفية صفاته إلا بعد العلم بكيفية ذاته، أو العلم بنظيره المساوي له، أو بالخبر الصادق عنه، وكل هذه الطرق منتفية في كيفية صفات اللَّه عَجَّلَكَ، فوجب بطلان تكييفها.

وأيضًا فإننا نقول: أيُّ كيفية تقدرها لصفات اللَّه تعالى؟

إن أيَّ كيفية تقدّرها في ذهنك فاللَّه أعظم وأجل من ذلك.

وأيّ كيفية تقدرها لصفات اللَّه تعالى فإنك ستكون كاذبًا فيها؛ لأنه لا علم لك بذلك. وحينئذ يجب الكف عن التكييف تقديرًا بالجنان، أو تقريرًا باللسان، وتحريرًا بالبنان.

ولهذا لما سئل مالك -رحمه اللَّه تعالى- عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟، أطرق رَحِمَهُ ٱللَّهُ برأسه حتى علاه الرحضاء (العرق)، ثم قال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)، ورُوِيَ عن شيخه ربيعة أيضًا: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول). وقد مشى أهل العلم

بعدهما على هذا الميزان. وإذا كان الكيف غير معقول، ولم يرد به الشرع، فقد انتفى عنه الدليلان العقلي والشرعي، فوجب الكف عنه.

فالحذر الحذر من التكييف أو محاولته، فإنك إن فعلت وقعت في مفاوز لا تستطيع الخلاص منها، وإن ألقاه الشيطان في قلبك فاعلم أنه من نزغاته، فالجأ إلى ربك فإنه معاذك، وافعل ما أمرك به فإنه طبيبك، قال الله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦]»[١].

- **المسألة الثانية: أقسام الصفات، وفيه:**

- **أولًا: تقسيمها إلى: ذاتية وفعلية:**

لم يُعرف عن السلف تقسيم الصفات وتنويعها إلا بعد ما نشأ علم الكلام، وابتُلي أهل السُّنة بمناقشة أهل الكلام والرد عليهم بما يفهمون، فاضطرّوا لتقسيم الصفات؛ ليكون لهم منهج واصطلاح لا يخالف الشرع؛ ويردّوا من خلاله على أهل الكلام الذين خاضوا في هذا الباب بدون علم وبصيرة.

والصفات الذاتية هي: الصفات المتعلقة بذاته المقدسة التي لم يزل ولا يزال متصفًا بها، وهي لا تنفك عنه سبحانه، بل هي لازمة لذاته أزلًا وأبدًا، ولا تتعلق بها مشيئته وقدرته، كالوجه، واليدين، والعينين ونحوها.

(١) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص: ٣٤).

والصفات الفعلية هي: الصفات التي تتعلق بمشيئته وقدرته، بمعنى إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، كالاستواء على العرش والنزول والمجيء ونحوها.

وفي تقريرات الأئمة بيان انقسام الصفات إلى هذين القسمين، وأنها ثابتة كلها للَّه -تبارك وتعالى-:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

أول من نُقل عنه تقسيم الصفات الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ فقد قسمها إلى الذاتية والفعلية في كتابه «الفقه الأكبر» حيث قال: «**لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته الذاتية والفعلية، أما الذاتية: فالحياة، والقدرة، والعلم، والكلام، والسمع، والبصر، والإرادة.**

**وأما الفعلية: فالتخليق، والترزيق، والإنشاء، والإبداع، والصنع، وغير ذلك من صفات الفعل**»[١].

ففرّق رَحِمَهُ اللَّهُ بين القسمين من الصفات الذاتية والفعلية بالتعريف والأمثلة لكل من النوعين.

وأشار إلى هذا التقسيم ابن أبي العز الحنفي(٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «**اللَّه سبحانه وتعالى لم يزل متصفًا بصفات الكمال: صفات الذات، وصفات الفعل**»[٢].

---

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري ص: ٥٢ وما بعدها.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٤٠.

ونصّ على هذا التقسيم كذلك: الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رحمه الله عند شرحه لقول أبي حنيفة السابق، حيث قال: «ثم الإمام أتى ببعض الصفات الذاتية والفعلية دون غيرها من النعوت العلِيّة؛ لأن معرفة هذه الصفات الشهيرة الجلية تكفي المؤمن في معرفة وجود اللّه وصفاته البهية»[(١)].

● ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال ابوبكر الباقلاني[(٢)] (٤٠٣هـ) رحمه الله: «باب تفصيل صفات الذات من صفات الأفعال: فإن قال قائل: ففصلوا لي صفات ذاته، من صفات أفعاله، لأعرف ذلك، قيل له:

صفات ذاته هي: التي لم يزل ولا يزال موصوفًا بها، وهي الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، والإرادة، والبقاء، والوجه، والعينان، واليدان ...

وصفات فعله هي: الخلق، والرزق، والعدل، والإحسان، والتفضل، والإنعام، والثواب، والعقاب، والحشر، والنشر، وكل صفة كان موجودًا قبل فعله لها»[(٣)].

---

(١) شرح الفقه الأكبر ص: ٦٦.

(٢) محمد أبو بكر بن الطيب بن محمد القاضي المعروف بالباقلاني، الملقب بشيخ السنة ولسان الأمة المتكلم على مذهب أهل السُّنة وأهل الحديث وطريقة أبي الحسن الأشعري، سكن بغداد وإليه انتهت رياسة المالكيين في وقته. وتوفي سنة ٤٠٣.. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (٢/ ٢٢٨)

(٣) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص: ٢٩٨)

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والحي: الذي ثبت له وصف الحياة، وهي كيفية حاصلة لأرقى الموجودات، وهي قوة للموجود بها بقاء ذاته وحصول إدراكه أبدًا أو إلى أمد ما. والحياة الحقيقية هي حياة اللَّه تعالى لأنها ذاتية غير مسبوقة بضدها ولا منتهية»[١].

وقال عن صفات الأفعال في معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣]:

...والمعنى: وذلك الخلق العجيب من اختلاف حالي الذكورة والأنوثة مع خروجهما من أصل واحد، وتوقف التناسل على تزاوجهما، فَالْقَسَمُ بِتَعَلُّقٍ مِنْ تَعَلُّقِ صفات الأفعال الإلهية وهي قسم من الصفات لا يختلف في ثبوته»[٢].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في سياق كلامه على الصفات الفعلية: (وهذه صفات الأفعال، جاء في القرآن بكثرة وصف الخالق بها، ووصف المخلوق، ولا شك أن ما وصف به الخالق منها مخالف لما وصف به المخلوق، كالمخالفة التي بين ذات الخالق وذات المخلوق»[٣].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لله عز اسمه أسماء وصفات،

(١) التحرير والتنوير (١٦/ ٣١٢)

(٢) التحرير والتنوير (٣٠/ ٣٧٩)

(٣) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص: ٢٠.

وأسماؤه صفاته، وصفاته أوصافه، وهي على قسمين: أحدهما صفات ذات، والآخر صفات فعل»(١).

قال الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والنوع الثالث: في تقسيم أسماء اللَّه أن صفات اللَّه تعالى إما أن تكون ذاتية، أو معنوية، أو كانت من صفات الأفعال»(٢).

ونقل ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) عن ابن بطال -رحمهما اللَّه- مقررًا قوله: «أسماء اللَّه تعالى على ثلاثة أضرب: أحدها: يرجع إلى ذاته وهو اللَّه، والثاني: يرجع إلى صفة قائمة به كالحي، والثالث: يرجع إلى فعله كالخالق، وطريق إثباتها السمع، والفرق بين صفات الذات وصفات الفعل أن صفات الذات قائمة به، وصفات الفعل ثابتة له بالقدرة، ووجود المفعول بإرادته -جل وعلا-»(٣).

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال الإمام أحمد في رواية حنبل في «كتاب المحنة»: «لم يزل اللَّه عالمًا متكلمًا غفورًا»(٤). فبين اتصافه بالعلم، وهو صفة ذاتية محضة وبالمغفرة، وهي من الصفات الفعلية»(٥).

---

(١) الاعتقاد للبيهقي ص: ٧٠.

(٢) تفسير الرازي (١٥/ ٤١٣)

(٣) فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٣٨٢.

(٤) أخرج رواية حنبل ابنُ بطة في الإبانة -الكتاب الثالث: الرد على الجهمية- ٣/ ٣٢٦.

(٥) مجموع الفتاوى ١٢/ ٤٣٨.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مذهب السلف أنه -أي: كلام اللَّه- صفة ذات وصفة فعل معًا»[١].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند كلامه على صفة البركة: «فتباركه سبحانه وصفُ ذاتٍ له، وصفة فعل»[٢].

وقال محمد بن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية، وفعلية.

فالذاتية: هي التي لم يزل ولا يزال متصفًا بها، كالعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والحكمة والعلو والعظمة. ومنها الصفات الخبرية: كالوجه واليدين والعينين.

والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين كالكلام، فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية؛ لأن اللَّه تعالى لم يزل ولا يزال متكلمًا، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية؛ لأن الكلام يتعلق بمشيئته، يتكلم متى شاء بما شاء، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

وكل صفة تعلقت بمشيئته تعالى فإنها تابعة لحكمته، وقد تكون الحكمة معلومة لنا، وقد نعجز عن إدراكها، ولكننا نعلم علم اليقين أنه سبحانه لا يشاء شيئًا إلا وهو موافق للحكمة، كما يشير إليه قوله تعالى:

---

(١) المصدر السابق ١٢/ ١٣٣.

(٢) جلاء الأفهام ص: ٣٥١.

﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠]»(١).

- **ثانيًا: تقسيمها إلى: ثبوتية، ومنفية:**

**الصفات الثبوتية**: هي التي أثبتها اللَّه لنفسه، أو أثبتها له رسوله ﷺ، مما يدل على إثبات صفات الكمال للَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وتبرِئَتِهِ وتنزيهِه عن كل قدح ونقص، كالربوبية والألوهية والحياة والعلم والقدرة، وغيرها من أوصاف الكمال.

**أما الصفات المنفية**: فهي التي نفاها اللَّه عَزَّوَجَلَّ عن نفسه، أو نفاها عنه رسوله ﷺ، وكلها صفات نقص في حقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كالموت والنوم والجهل والنسيان والعجز والتعب، وغير ذلك من الصفات التي يجب نفيها عن اللَّه مع إثبات كمال أضدادها على الوجه الأكمل اللائق باللَّه جَلَّ جَلَالُهُ، كما سيأتي ذكر الأمثلة على ذلك في أثناء أقوال علماء المذاهب الأربعة.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالواجب أن ينظر في هذا الباب أعني باب الصفات، فما أثبته اللَّه ورسوله ﷺ أثبتناه، وما نفاه اللَّه ورسوله ﷺ نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النصّ يُعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته اللَّه ورسوله ﷺ من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني»(٢).**

---

(١) القواعد المثلى في صفات اللَّه وأسمائه الحسنى ص: ٢٥.
(٢) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٨٣.

وقال أيضًا: «فكل نفي في صفات اللَّه تعالى في الكتاب والسُّنة إنما هو لثبوت كمال ضده، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، لكمال عدله، و﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]. . . ، وإلا فالنفي الصّرف لا مدح فيه»(١).

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مشيرًا إلى تقسيم الصفات إلى ثبوتية ومنفية: «إن الواجب أن يُستوصف المؤمن فيقال: أهو كذا؟ أيْ اللَّه تَعَالَىٰ يوصف بكذا ونعت كذا من الصفات الثبوتية والسلبية، والنعوت الذاتية والفعلية، فإن قال: نعم، فقد ظهر كمال إسلامه، وتبيّن غاية مرامه، وأما من استوصف فجهل فليس بمؤمن»(٢).

ونبّه رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا التقسيم أيضًا عند تفسير «سبحانك اللهم وبحمدك» فقال: «وحاصله نفيُ الصفاتِ السلبية، وإثبات النعوت الثبوتية»(٣).

وهكذا نصّ أبو الثناء محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ على أن صفات اللَّه تنقسم إلى ثبوتية وسلبية، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير اسم اللَّه الأحد: «الاسم الجليل يدل على جميع صفات الكمال، وهي الصفات الثبوتية، ويقال لها صفات الإكرام أيضًا، والأحد يدل على جميع صفات الجلال، وهي الصفات السلبية»(٤).

---

(١) المصدر السابق ١/ ١١٤.

(٢) شرح الفقه الأكبر ص: ٦٦. ويقصد بقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فليس بمؤمن» ليس بمؤمن على وجه الكمال، ولا يقصد إخراجه من الإسلام.

(٣) مرقاة المفاتيح ٣/ ٣٤٤.

(٤) روح المعاني ٣٠/ ٢٧٣.

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

**قال محمد ابن عرفة التونسي المالكي[(١)] (٨٠٣هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: «**إن الصفات قسمان: ثبوتية وسلبية، والصفات السلبية أسهل من الصفات الثبوتية، ولأجل هذا لم يخالف أحد في السلبية، واختلفوا في الثبوتية، فأنكرها المعتزلة، وأثبتها أهل السُّنة**»[(٢)].

**قال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ في سياق كلامه على الصفات الثبوتية والمنفية، وبيان الحق في باب الصفات: «**الإيمان بكل ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، إثباتًا ونفيًا، وهذا هو معنى قوله تعالى:** ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»[(٣)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في سياق كلامه على **الصفات الثبوتية**: «من نفى عن اللَّه وصفًا أثبته لنفسه فقد جعل نفسه أعلم باللَّه من اللَّه، سبحانك هذا بهتان عظيم»[(٤)].

**وقال ابن عاشور(١٣٩٣هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وقد اصطلح علماء الكلام من أهل السُّنة على استخراج الصفات السلبية الربانية من معنى الأحدية**

---

(١) أبو عبد اللَّه محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي: إمام وخطيب جامع الزيتونة الأعظم خمسين سنة، الإمام شيخ الشيوخ وعمدة أهل التحقيق والرسوخ أستاذ الأساتذة وقدوة الأئمة الجهابذة، له تآليف عجيبة في فنون من العلم بديعة، مولده سنة ٧١٦هـ، وتوفي في جمادى الثانية سنة ٨٠٣هـ. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (١/ ٣٢٦).

(٢) تفسير ابن عرفة (٤/ ١٥٢).

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٢/ ٣١.

(٤) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص: ١١.

لأنه إذا كان منفردًا بالإلهية كان مستغنيًا عن المخصص ... فكان وصفه تعالى: بـ «أحد» جامعًا للصفات السلبية . ومثل ذلك يقال في مرادفه وهو وصف واحد»(١) .

● ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:

قال عبد العزيز الكناني (٢٤٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناظرته مع بشر المريسي : «إن على الناس كلهم جميعًا أن يثبتوا ما أثبت اللّه ، وينفوا ما نفى اللَّه ، ويمسكوا عما أمسك اللَّه عنه»(٢) .

وقال ابن خزيمة (٣١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «باب ذكر إثبات وجه اللَّه الذي وصفه بالجلال والإكرام في قوله : ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] ، ونفى عنه الهلاك إذا أهلك اللَّه ما قد قضى عليه الهلاك مما قد خلقه اللَّه للفناء لا للبقاء ، جل ربنا ، عن أن يهلك شيء منه مما هو من صفات ذاته»(٣) .

وقال عبد الله بن يوسف الجويني(٤) (٤٣٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «الحمد للّه الذي كان ولا مكان ، ولا إنس ولا جان ، ولا طائر ولا حيوان ، المنفرد بوحدانيته في قدم أزليته ، والدائم في فردانيته في قدس صمدانيته ، ليس

(١) التحرير والتنوير (٣٠/ ٦١٦)

(٢) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن لعبد العزيز الكناني ص: ٤٧.

(٣) كتاب التوحيد لابن خزيمة ١/ ٢٥-٢٧.

(٤) هوعبد اللَّه بن يوسف بن عبد اللَّه بن يوسف بن محمد بن حيويه، الشيخ أبو محمد الجويني، والد إمام الحرمين ، كان إمامًا بارعًا في المذهب، مفسرًا، نحويًّا، أديبًا، توفي بنيسابور في ذي القعدة سنة (٤٣٨هـ). انظر: طبقات الشافعيين لابن كثير (ص: ٣٩١).

**له سمي ولا وزير، ولا شبيه ولا نظير، المتفرد بالخلق والتصوير، المتصرف بالمشيئة والتقدير،** ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، **له الرفعة والعلاء، والحمد والثناء، والعلو والاستواء»**[١]. فذكر هنا نوعين من الصفات منها ماهو مثبت ومنها ما هو منفي عن اللَّه ﷻ.

**وقال الحسين بن محمد الطِّيبي**[٢] **(٧٤٣هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«لأن الناظر المتدرج في المعارف يعرفه سبحانه أولًا بنعوت الجلال التي هي تنزيه ذاته عما يوجب حاجة أو نقصًا. ثم بصفات الإكرام، وهي الصفات الثبوتية التي بها يستحق الحمد، ثم يعلم أن من هذا شأنه لا يماثله غيره، ولا يستحق الألوهية سواه، فيكشف له من ذلك أنه أكبر، إذ كل شيء هالك إلا وجه، له الحكم، وإليه ترجعون»**[٣].

---

(١) رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت (ص: ٢٧).

(٢) الحسين بن محمد بن عبد اللَّه، شرف الدين الطيبي: بكسر الطاء. الإمام المشهور، كان حسن المعتقد، شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة، مظهرًا فضائحهم، كانت له ثروة طائلة من الإرث والتجارة، فأنفقها في وجوه الخير، حتى افتقر في آخر عمره، وكان شديد الردّ على المبتدعة، ملازمًا لتعليم الطلبة والإنفاق على ذوي الحاجة منهم. كان يشتغل في التفسير من بكرة إلى الظهر، ومن ثم إلى العصر لإسماع البخاري، إلى أن كان يوم مات، فإنه فرغ من وظيفة التفسير وتوجه إلى مجلس الحديث، فدخل مسجدًا عند بيته، فصلى النافلة قاعدًا، وجلس ينتظر الإقامة للفريضة، فقضى نحبه متوجهًا إلى القبلة، وذلك سنة (٧٤٣). تراجع ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٢/ ١٨٦)، والأعلام للزركلي (٢/ ٢٥٦). وانظر مقدمة كتاب «شرح المشكاة للطيبي الكاشف عن حقائق السنن ص٢٠». حيث نقل عن بعض الباحثين أنه شافعي المذهب.

(٣) شرح المشكاة للطيبي الكاشف عن حقائق السنن (٦/ ١٨١٩).

وقال جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عن التسبيح في سورة الرعد: «سمّيت به لما فيها من قوله عَجَلَ: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الرعد: ١٣]، الدالّ على الصفات السلبية والثبوتية»(١).

● رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالصفات نوعان: أحدهما: صفات نقص؛ فهذه يجب تنزيهه عنها مطلقًا، كالموت والعجز والجهل. والثاني: صفات كمال، فهذه يمتنع أن يماثله فيها شيء»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما يوصف به الباري نفيًا وإثباتًا من الأسماء والصفات، فالمتّبع فيه الشريعة، فلا يوصف اللَّه إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، لا من الإثبات، ولا من النفي، واللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد أخبر أنه أحد صمد، ونزّه نفسه عن الوالد والولد والشريك والكفو والسمي والحاجة والنوم، وغير ذلك مما دل عليه القرآن»(٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن اللَّه سبحانه موصوف بالإثبات والنفي، فالإثبات كإخباره أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك، والنفي كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]»(٤).

وقال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «مذهب الإمام

---

(١) محاسن التأويل (٦/ ٢٥٣).

(٢) الصفدية ١/ ١٠٢.

(٣) بيان تلبيس الجهمية ٤/ ٣٨٩.

(٤) التدمرية ص: ٥٧، وانظر: مجموع الفتاوى ١٧/ ١١٢، ١٤٤، والصفدية ١/ ١١٦.

أحمد وغيره من السلف: أنهم لا يتكلمون في هذا النوع إلا بما يتكلم اللَّه به ورسوله: فما أثبته اللَّه لنفسه أو أثبته رسوله ﷺ أثبتوه، مثل الفوقية والاستواء والكلام والمجيء وغير ذلك، وما نفاه اللَّه عن نفسه، ونفاه عنه رسوله ﷺ نفوه، مثل المثل والندّ والسميّ وغير ذلك»(١).

وقال محمد بن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «صفات اللَّه تعالى تنقسم إلى قسمين: ثبوتية. وسلبية.

فالثبوتية: ما أثبت اللَّه تعالى لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، وكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة، والعلم، والقدرة، والاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والوجه، واليدين، ونحو ذلك، فيجب إثباتها للَّه تعالى حقيقة على الوجه اللائق به.

والصفات السلبية: ما نفاها اللَّه سبحانه عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، وكلها صفات نقص في حقه، كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب. فيجب نفيها عن اللَّه تعالى لما سبق، مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل، وذلك لأن ما نفاه اللَّه تعالى عن نفسه فالمراد به بيان انتفائه لثبوت كمال ضده، لا لمجرد نفيه؛ لأن النفي ليس بكمال إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال... قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [فاطر: ٤٤]، فنفي العجز عنه يتضمن كمال علمه وقدرته، ولهذا قال بعده: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا

(١) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء السادس) (ص: ١٣٠-١٣١).

﴿قَدِيرًا﴾ ؛ **لأن العجز سببه : إما الجهل بأسباب الإيجاد ، وإما قصور القدرة عنه ، فلكمال علم اللَّه تعالى وقدرته لم يكن ليعجزه شيء في السماوات ولا في الأرض ، وبهذا المثال علمنا أن الصفة السلبية قد تتضمن أكثر من كمال»**(١) .

### ■ المطلب الرابع: تفصيل القول في بعض الصفات وما يتعلق بها:

وفيه تسع عشرة مسألة :

#### ● المسألة الأولى: العلو:

يعتقد أهل السُّنة والجماعة : أن اللَّه عَزَّوَجَلَّ فوق سماواته بذاته ، مستو على عرشه ، بائن من خلقه ، يعلم أعمالهم ، ويسمع أقوالهم ، ويرى حركاتهم وسكناتهم ، وقد دل على ذلك الكتاب والسُّنة والإجماع والفطرة والمعقول ، وتنوعت تلك الدلالات فوردت بأصناف من العبارات ، ومن أنواع الأدلة على ذلك :

**أحدها** : التصريح بالفوقية مقرونًا بأداة «مِنْ» المعينة للفوقية بالذات ، كقوله تعالى : ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] .

**الثاني** : ذكرها مجردةً عن الأداة ، كقوله ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨] .

**الثالث** : التصريح بالعروج إليه ، نحو : ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] .

---

(١) القواعد المثلى في صفات اللَّه وأسمائه الحسنى ص: ٢١-٢٤.

**الرابع**: التصريح بالصعود إليه، كقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

**الخامس**: التصريح برفعه بعضَ المخلوقات إليه، كقوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨].

**السادس**: التصريح بالعلوّ المطلق الدالّ على جميع مراتب العلو ذاتًا وقدرًا وشرفًا، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

**السابع**: التصريح بتنزيل الكتاب منه، كقوله: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ﴾ [الزمر: ١].

**الثامن**: التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده، وأن بعضها أقرب إليه من بعض، كقوله: ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ﴾ [الأنبياء: ١٩]، ففرّق بين من له عمومًا، وبين من عنده من ملائكته وعبيده خصوصًا.

**التاسع**: التصريح بأنه في السماء، نحو: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦].

**العاشر**: التصريح بالاستواء مقرونًا بأداة «على» مختصًّا بالعرش الذي هو أعلى المخلوقات، مصاحبًا في الأكثر لأداة «ثم» الدالة على الترتيب والمهلة.

**الحادي عشر**: التصريح برفع الأيدي إلى اللَّه تعالى، كقوله ﷺ: «**إن اللَّه يستحي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردّهما صفرًا**»(١).

---

(١) أخرجه أبو داود، برقم: ١٤٩٠، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود.

**الثاني عشر**: التصريح في الحديث بنزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا، والنزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علوٍ إلى سُفل.

**الثالث عشر**: الإشارة إليه حِسًّا إلى العلو، كما أشار إليه من هو أعلم بربه ﷺ، بالمجمع الأعظم الذي لم يجتمع لأحد مثله، في اليوم الأعظم، في المكان الأعظم[(١)].

**الرابع عشر**: التصريح بلفظ «الأين» كما في قوله ﷺ للجارية: «**أين الله**»[(٢)].

**الخامس عشر**: شهادته ﷺ لمن قال إن ربه في السماء بالإيمان[(٣)].

**السادس عشر**: إخباره تعالى عن فرعون أنه رام الصعود إلى السماء ليطلع إلى إله موسى فيكذبه فيما أخبره من أنه سبحانه فوق سماواته.

**السابع عشر**: إخباره ﷺ أنه تردّد بين موسى عليه السلام وبين ربه ليلة المعراج بسبب تخفيف الصلاة، فيصعد إلى ربه ثم يعود إلى موسى عدة مرارٍ[(٤)].

**الثامن عشر**: النصوص الدالة على رؤية أهل الجنة له تعالى من الكتاب والسُّنة...

---

(١) راجع الحديث في سنن أبي داود، برقم: ١٩٠٧، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٦/ ١٥٤.

(٢) يشير إلى حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه، وقد أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ١٢٢٧.

(٣) يشير إلى قوله -عليه الصلاة والسلام- في الحديث السابق: «**أعتقها فإنها مؤمنة**».

(٤) القصة أخرجها الإمام البخاري في الصحيح، برقم: ٣٤٩.

وهذه الأنواع من الأدلة لو بسطت أفرادها لبلغت نحو ألف دليل[١].

وأما الدليل العقلي فبيانه: «**العلم البديهي القاطع بأن كل موجودين إما أن يكون أحدهما ساريًا في الآخر قائمًا به كالصفات، وإما أن يكون قائمًا بنفسه بائنًا من الآخر، وإذا كان مباينًا فإن العلو هو المقام الأليق بكل معظّم، وليس السفل ولا المساواة، وهذا عقلي بدهي.**

**وأما ثبوته بالفطرة: فإن الخلق جميعًا بطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم عند الدعاء، ويقصدون جهة العلوّ بقلوبهم عند التضرع إلى اللَّه تعالى**»[٢].

هذا وقد كثر كلام أئمة المذاهب في تقرير أن اللَّه ﷻ عال على خلقه فوق سماواته، ومن ذلك:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «واللَّه تعالى يُدعى من أعلى لا من أسفل؛ لأن الأسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء، وعليه ما رُوي في الحديث أنّ رجلًا أتى إلى النبي ﷺ بأمةٍ سوداء فقال: وجب عليّ عتق رقبة، أفتجزئ هذه؟ فقال لها النبي ﷺ: أمؤمنة أنت؟ فقالت: نعم، فقال: أين اللَّه؟ فأشارت إلى السماء، فقال: أعتقها فإنها مؤمنة[٣]»[٤].**

(١) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٢١٦-٢١٧).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٣٨٢-٣٨٣ باختصار وتصرف قليل.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ١٢٢٧، من حديث معاوية بن الحكم السلمي.

(٤) الفقه الأبسط بشرح الخميس ص: ١٣٥، ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٦/ ٢٦٣.

وصرّح رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا بكفر من أنكر علو اللَّه على خلقه، فقال: «من قال: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض فقد كفر؛ لأن اللَّه يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وعرشه فوق سبع سماوات، ومن قال إنه على العرش، ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض، فهو كافر؛ لأنه أنكر أن يكون في السماء؛ لأنه تعالى في أعلى عليين»[١].

وقد استتاب القاضي أبو يوسف (١٨٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بشرًا المريسي الجهمي، بسبب إنكاره علو اللَّه على خلقه وفوقيتَه على عرشه، وهي قصة مشهورة رواها جمع من أهل العلم[٢].

وقال عبيد اللَّه أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعند أهل الحق أن اللَّه سبحانه مبايِنٌ لخلقه بذاته فوق العرش بلا كيفية»، ثم استدل لذلك ببعض الأدلة من الكتاب والسُّنة وآثار السلف[٣].

وقرّر ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ صفة العلوّ فقال: «ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف، وجد منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر... وإذا كان صفة العلو والفوقية صفة كمال لا نقص فيه، ولا يستلزم نقصًا، ولا يوجب محذورًا، ولا يخالف كتابًا ولا سنة ولا إجماعًا، فنفي حقيقته يكون عين الباطل والمحال الذي لا تأتي به شريعة أصلًا، فكيف إذا كان لا يمكن الإقرار بوجوده وتصديق رسله والإيمان بكتابه وبما جاء به رسوله ﷺ إلا بذلك؟! فكيف إذا انضمّ إلى

---

(١) الفقه الأبسط بشرح الخميس ص: ١٣٥، ودرء تعارض العقل والنقل ٦/ ٢٦٣.
(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٣٨١، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٥/ ٥٤.
(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص: ١٢٩-١٣١.

ذلك شهادة العقول السليمة، والفطرة المستقيمة، والنصوص الواردة المتنوعة المحكمة على علو اللَّه على خلقه، وكونه فوق عباده، التي تقرب من عشرين نوعًا»[(١)]. ثم ذكر الأدلة على ذلك.

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال الإمام مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «اللَّه عَزَّ وَجَلَّ في السماء، وعلمه في كل مكان لا يخلو منه شيء»[(٢)].

وقال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «قال رسول اللَّه ﷺ: (ينزل اللَّه إلى سماء الدنيا بنصف الليل الآخر، أو ثلث الآخر، فيقول: من ذا الذي يدعوني فأستجيب له، من ذا الذي يستغفرني فأغفر له، من ذا الذي يسألني فأعطيه، حتى يطلع الفجر أو ينصرف القارئ من صلاة الصبح[(٣)])، وهذا الحديث بين أن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ... في السماء دون والأرض، وهو أيضًا بين في كتاب اللَّه، وفي غير ما حديث عن رسول اللَّه ﷺ»[(٤)].

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما قوله في هذا الحديث للجارية: «أين اللَّه؟» فعلى ذلك جماعة أهل السُّنة، وهم أهل الحديث، ورواته المتفقهون فيه، وسائر نقلته كلهم يقول... اللَّه عَزَّ وَجَلَّ في السماء،

---

(١) شرح الطحاوية (٢/ ٣٨٠).

(٢) السنة لعبد الله بن أحمد ١/ ١٠٧.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٦/ ٣٢٠) برقم: ١٠٥٤٤، وقال محققو المسند: صحيح دون قوله: «أو ينصرف القارئ... إلخ».

(٤) أصول السنة لابن أبي زمنين ص: ١١٣-١١٤.

وعلمه في كل مكان، وهو ظاهر القرآن في قوله ﷻ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك: ١٦]، وبقوله ﷻ: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وقوله: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ [المعارج: ٤]، ومثل هذا كثير في القرآن... ولم يزل المسلمون إذا دهمهم أمر يقلقهم فزعوا إلى ربهم، فرفعوا أيديهم ووجوههم نحو السماء يدعونه، ومخالفونا ينسبونا في ذلك إلى التشبيه، والله المستعان، ومن قال بما نطق به القرآن فلا عيب عليه عند ذوي الألباب»(١).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال المزني صاحب الشافعي (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصف الله تعالى: «عالٍ على عرشه في مجده بذاته، وهو دانٍ بعلمه من خلقه، أحاط علمه بالأمور، وأنفذ في خَلْقِه سابق المقدور، وهو الجواد الغفور ﴿يَعۡلَمُ خَآئِنَةَ ٱلۡأَعۡيُنِ وَمَا تُخۡفِي ٱلصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٩]»(٢).

وقال ابن خزيمة (٣١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر مجموعة كبيرة من النصوص الدالة على علو الله تعالى: «فتلك الأخبار كلها دالة على أن الخالق الباري فوق سبع سماواته، لا على ما زعمت المعطلة: أن معبودهم هو معهم في منازلهم»(٣).

---

(١) الاستذكار ٧/ ٣٣٧.

(٢) شرح السنة للمزني ص: ٧٥، والأربعين في صفات رب العالمين للذهبي، برقم: ٥١، ومختصر الصواعق لابن القيم ٢/ ٢٦٢-٢٧٩.

(٣) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ ١/ ٢٧١.

وقال أبو عثمان الصابوني (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «استدل إمامنا الشافعي في مسألة إعتاق الرقبة المؤمنة في الكفارة، وأن غير المؤمنة لا يصح التكفير بها بخبر معاوية بن الحكم، وأنه أراد أن يعتق الجارية السوداء لكفارة، وسأل رسول اللَّه ﷺ عن إعتاقه إياها، فامتحنها رسول اللَّه ﷺ، فقال لها: «من أنا؟» فأشارت إليه وإلى السماء، يعني أنك رسول اللَّه الذي في السماء، فقال ﷺ: «أعتقها فإنها مؤمنة»[(١)]. فحكم رسول اللَّه ﷺ بإسلامها وإيمانها لما أقرّت بأن ربها في السماء، وعرفت ربها بصفة العلو والفوقية. وإنما احتج الشافعي -رحمة اللَّه عليه- على المخالفين في قولهم بجواز إعتاق الرقبة الكافرة في الكفارة بهذا الخبر؛ لاعتقاده أن اللَّه سبحانه فوق خلقه، وفوق سبع سماواته على عرشه، كما هو معتقد المسلمين من أهل السُّنة والجماعة، سلَفِهم وخلفِهم؛ إذ كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يروي خبرًا صحيحًا ثم لا يقول به». ثم ذكر أثرين في ذلك، منها: قول الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ منكرًا على رجل سأله عن حديث حدّث به الشافعي هل يقول به؟ -: «...أروي حديثًا عن النبي ﷺ ثم لا أقول به؟ !»[(٢)].

وقال الذهبي(٧٤٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فصل: الدليل على أن اللَّه فوق العرش، فوق المخلوقات، مباين لها، ليس بداخل في شيء منها، على أن علمه في كل مكان، الكتاب والسُّنة، وإجماع الصحابة، والتابعين، والأئمة المهديين ...»[(٣)]، ثم بدأ في تفصيل تلك الأدلة.

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني ص: ٢٧-٢٨.

(٣) كتاب العرش للذهبي ص: ١٢.

وقال الذهبي(٧٤٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خاتمة كتابه: العلو للعلي الغفار: «والله فوق عرشه كما أجمع عليه الصدر الأول، ونقله عنهم الأئمة، وقالوا ذلك رادّين على الجهمية القائلين بأنه في كل مكان»[١].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال يوسف بن موسى القطان[٢] (٢٥٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قيل لأبي عبد الله (٢٤١هـ): والله تعالى فوق السماء السابعة على عرشه، بائن من خلقه، وقدرته وعلمه بكل مكان؟ قال: نعم، على عرشه، لا يخلو شيء من علمه»[٣].

وقال محمد بن إبراهيم القيسي: قلت لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يُحكى عن ابن المبارك أنه قيل: له كيف نعرف ربنا عَزَّ وَجَلَّ؟ قال: «في السماء السابعة على عرشه. فقال أحمد: هكذا هو عندنا»[٤].

وذكر ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ تواتر الأخبار على إثبات العلو، بل إنه مغروز في طباع الخلق وفطرهم، حيث قال: «فإن الله تعالى وصف نفسه بالعلو في السماء، ووصفه بذلك محمد خاتم الأنبياء، وأجمع على ذلك جميع العلماء من الصحابة الأتقياء، والأئمة من الفقهاء، وتواترت

---

(١) العلو للعلي الغفار للذهبي ص: ٢٦٧.

(٢) يوسف بن موسى بن راشد القطان الكوفي، أبو يعقوب، المحدّث الثقة، نزيل بغداد، كان من أوعية العلم، توفي سنة (٢٥٣هـ)، تراجع ترجمته في: الجرح والتعديل ٩/ ٢٣١، وتاريخ بغداد ١٤/ ٣٠٤.

(٣) طبقات الحنابلة ١/ ٤٢١.

(٤) إثبات صفة العلو لابن قدامة ص: ١٧١، وطبقات الحنابلة ١/ ٢٦٧.

الأخبار بذلك على وجه حصل به اليقين، وجمع اللَّه تعالى عليه قلوب المسلمين، وجعله مغروزًا في طباع الخلق أجمعين»[(١)].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فهذا كتاب اللَّه من أوله إلى آخره، وسنة رسوله ﷺ من أولها إلى آخرها، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين، ثم كلام سائر الأئمة مملوء بما هو إما نص وإما ظاهر في أن اللَّه سبحانه فوق كل شيء، وعليٌّ على كل شيء، وأنه فوق العرش، وأنه فوق السماء ...»[(٢)].

وقال حمد بن ناصر بن معمر التميمي الحنبلي (١٢٢٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد أجمع سلف الأمة وأئمتها على أن اللَّه سبحانه فوق سماواته، على عرشه، بائن من خلقه»[(٣)].

- **المسألة الثانية: الاستواء:**

الاستواء على الشيء في اللغة والشرع والعرف بمعنى: العلو والارتفاع عليه، واستواء اللَّه على عرشه يعني علوه وارتفاعه عليه[(٤)].

ويعتقد أهل السُّنة والجماعة أن استواء اللَّه على العرش صفة فعلية خبرية، دلّ على ثبوتها الكتاب والسُّنة وأقوال السلف وإجماع الأمة.

---

(١) إثبات صفة العلو ص: ٦٣، وممن نقل الإجماع على إثبات العلو للَّه تعالى: شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٥/ ٢٥٨-٢٥٩، ١٦/ ١١٠، الفتاوى الكبرى ٦/ ٣٥٥، درء التعارض ٧/ ٥، الجواب الصحيح ٤/ ٣١٨، منهاج السنة ٣/ ٣٤٧.

(٢) الفتوى الحموية الكبرى (ص: ٢٠١).

(٣) التحفة المدنية في العقيدة السلفية (ص: ٢٩).

(٤) انظر: جامع البيان للطبري ١/ ١٩٢، وفتح الباري لابن حجر ١٣/ ٤١٤، ولسان العرب لابن منظور، (مادة: س و ى)، وأصول الدين للبزدوي ص: ٤٤، ١٣٣.

**أما من الكتاب**: فقد ورد إثبات هذه الصفة في سبعة مواضع من القرآن الكريم، ومنها قول اللَّه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

**وأما السنة**: فمنها حديث قتادة بن النعمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**لما فرغ اللَّه من خلقه استوى على عرشه**»[(١)].

**وأما الإجماع** على استواء اللَّه على عرشه فقد نقله غير واحد من علماء السنة[(٢)].

والمحققون من علماء المذاهب الأربعة سلفًا وخلفًا موافقون للسلف في إثبات صفة الاستواء على العرش للَّه تعالى بمعناه المفهوم في كلام العرب وخطاب الشرع، وهو: العلو والارتفاع على العرش، وأنكروا على من أنكر ذلك وبدّعوه وحذّروا الناس من بدعته، بل عدّوا إنكار الاستواء على العرش من الكفر باللَّه تعالى.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال أبو مطيع البلخي[(٣)] (١٩٩هـ) رحمه الله: «سألتُ أبا حنيفةَ (١٥٠هـ) رحمه الله عمن يقول: لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض؟**

---

(١) قال ابن القيم في: اجتماع الجيوش الإسلامية ص: ٣٤: إسناده صحيح على شرط البخاري، وقال الذهبي: رواته ثقات. انظر: مختصر العلو ص: ٩٨، ٣٨.

(٢) انظر: رد الدارمي على المريسي ص: ٢١٣، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٥/ ٦١.

(٣) هو أبو مطيع الحكم بن عبد الله بن مسلم الخراساني البلخي، صاحب أبي حنيفة، وكان بصيرًا بالفقه والرأي، ولكنه ضعيف في الحديث، ولي قضاء بلخ، ومات سنة (١٩٩هـ)، تراجع ترجمته في: ميزان الاعتدال للذهبي ١/ ٥٧٤، والفوائد البهية للكنوي ص: ٦٨.

قال: «فقد كفر؛ لأن اللَّه يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وعرشه فوق سبع سماوات، قال: إنه يقول: على العرش استوى، ولكنه لا يدري العرشَ في الأرض أم في السماء؟ فقال: إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر»(١).

وقال الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «ونقرّ بأن اللَّه تعالى على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة»(٢).

وذكر الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ صفة الاستواء على العرش بمعناه المفهوم في اللغة والشرع على قاعدة أهل السُّنة في هذا الباب، فقال: «والعرش أعظم المخلوقات، وهو محيط بالموجودات، وقد قال سبحانه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ومذهب الخلف(٣) جواز تأويل الاستواء بالاستيلاء، ومذهب السلف عدم التأويل، بل اعتقاد التنزيل، مع وصف التنزيه له سبحانه عما يوجب التشبيه ...كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب، واختاره إمامنا الأعظم -يقصد أبا حنيفة-، وكذا كل ما ورد من الآيات والأحاديث من ذكر اليد والعين والوجه ونحوها من الصفات»(٤).

---

(١) شرح الفقه الأكبر للسمرقندي ص: ٢٥، ودرء تعارض العقل والنقل ٦/ ٢٦٣-٢٦٤، ومجموع الفتاوى ٥/ ٤٦، وشرح العقيدة الطحاوية ١/ ٣٨١.

(٢) الوصية بشرح البابرتي ص: ٩٧.

(٣) يقصد أهل الكلام الذين عطّلوا صفات اللَّه -تبارك وتعالى-.

(٤) ضوء المعالي شرح منظومة بدء الأمالي للقاري ص: ٥٦.

وقال نعمان خير الدين الألوسي (١٣١٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن نقل تأويلات المعطلة للعلو والفوقية: «وأنت تعلم أن السلف يؤمنون بظاهرها، كالاستواء المعلوم حقيقته، المجهولة كيفيته بالنسبة للباري سبحانه، كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم، والكيف مجهول...»[(١)].

وقال أيضًا: «قد صحّ عن السلف أنهم فسّروا -صفة الاستواء- كما في صحيح البخاري عن مجاهد: استوى على العرش: علا على العرش، وقال أبو العالية: استوى على العرش: ارتفع»[(٢)].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن وهب (١٩٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «كنا عند مالك، فدخل رجل فقال: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ فأطرق مالك وأخذته الرحضاء، ثم رفع رأسه وقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كما وصف نفسه، ولا يقال كيف؟ وكيف عنه مرفوع، وأنت رجل سوء، صاحب بدعة، أخرجوه»[(٣)].

قال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأنه فوق سماواته على عرشه دون أرضه، وأنه في كل مكان بعلمه»[(٤)].

---

(١) جلاء العينين ص: ٣٨٨.

(٢) المصدر السابق ص: ٤٢٦، وانظر: روح المعاني للألوسي المفسّر ٦/ ٥٧.

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة ٢/ ٣٩٨، والبيهقي في الأسماء والصفات ٢/ ١٥٠-١٥١. بإسناد صحيح عن ابن وهب.

(٤) كتاب الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ ص: ١٤١ لابن أبي زيد.

وقال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : « ومن قول أهل السُّنة : أن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ خلق العرش واختصّه بالعلو والارتفاع فوق جميع ما خلق، ثم استوى عليه كيف شاء، كما أخبر عن نفسه في قوله : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]»(١).

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح حديث النزول : «وفيه دليل على أن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ في السماء على العرش من فوق سبع سماوات، كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة والجهمية في قولهم : إن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ في كل مكان، وليس على العرش»(٢).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

نقل إجماع الأمة الإسلامية على استواء اللَّه على عرشه غير واحد من علماء الشافعية(٣).

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصيته : «هذه وصية محمد بن إدريس الشافعي أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له... وأن اللَّه يُرى في الآخرة، ينظر إليه المؤمنون عيانًا جهارًا، ويسمعون كلامه، وأنه فوق العرش ...»(٤).

---

(١) أصول السنة لابن أبي زمنين ص: ٨٨.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٧/ ١٢٨-١٣٢.

(٣) وممن نقل الإجماع من الشافعية الإمام الدارمي في نقضه على بشر المريسي ص: ٢١٣، والذهبي في كتاب العرش ص: ١٢، وأكدها في خاتمة كتابه العلو، ص: ٢٦٧.

(٤) الاعتقاد للهكّاري ص: ١٥، والأربعين في صفات رب العالمين للذهبي ص: ٤٢، برقم: ١٥.

وقال أيضًا: «القول في السنّة التي أنا عليها، ورأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم وأخذت عنهم مثل سفيان ومالك وغيرهما: الإقرار بشهادة أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا رسول اللَّه، وأن اللَّه تعالى على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء، وأن اللَّه تعالى ينزل إلى سماء الدنيا كيف شاء»(١).

فهذان القولان للإمام الشافعي نصان صريحان في استواء اللَّه على عرشه العظيم.

وقال أبو حاتم الرازي(٢) (٢٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: فيما نقله عنه أبو القاسم اللالكائي (٤١٨هـ): «مذهبنا واختيارنا اتباع رسول اللَّه ﷺ وأصحابه والتابعين ومن بعدهم بإحسان، مذهب أهل الأثر ... أن اللَّه على عرشه بائن من خلقه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»(٣).

وقال أبو بكر الإسماعيلي (٣٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلموا رحمنا اللَّه وإياكم أن مذاهب أهل الحديث أهل السُّنة والجماعة: ... ويعتقدون أن اللَّه مدعو بأسمائه الحسنى، موصوف بصفاته التي سمى ووصف بها

---

(١) نقله عن الشافعي ابن قدامة في صفة العلو ص: ١٨١.وابن القيم في اجتماع الجيوش ٢/ ١٦٥، والذهبي في العلو ص: ١٢٠،

(٢) هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الغطفاني الحنظلي، أبو حاتم الرازي، من أقران الإمام البخاري ومسلم، توفي (٢٧٧هـ)، من مؤلفاته: طبقات التابعين، وكتاب الزينة، وتفسير القرآن العظيم. تراجع ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٠٧، والسير للذهبي ١٣/ ٢٤٧،

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة للالكائي ١/ ٢٠٢، والعلو للعلي الغفار للذهبي ص: ١٨٩.

**نفسه، ووصفه بها نبيه ﷺ: خلق آدم بيده، ويداه مبسوطتان لا اعتقاد كيف، واستوى على العرش بلا كيف، فإنه انتهى إلينا أنه استوى على العرش، ولم يذكر كيف كان استواؤه»**[1].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب الرد على الجهمية والزنادقة: «**بيان ما أنكرت الجهمية أن يكون اللَّه على العرش، فقلنا: لِمَ أنكرتم أن يكون اللَّه على العرش، وقد قال تعالى:** ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، **وقال:** ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]»[2].

وقال القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**نص القرآن والأخبار الصحاح أنه في السماء، مستو على عرشه، بائن من خلقه**»[3].

وذكر عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ المواضع التي جاء فيها إثبات الاستواء لله عَزَّ وَجَلَّ في القرآن الكريم حيث قال: «**فمن صفات اللَّه تعالى التي وصف بها نفسه، ونطق بها كتابه، وأخبر بها نبيه: أنه مستو على عرشه كما أخبر عن نفسه، فقال عز من قائل في سورة الأعراف:** ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]. وقال في سورة يونس عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي

(١) اعتقاد أهل السُّنة لأبي بكر الإسماعيلي ص: ٣١-٣٢.
(٢) الرد على الجهمية والزنادقة ص: ١٤٢.
(٣) إبطال التأويلات ١/ ٢٤٠.

خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣]. **وذكر بقية الآيات.. -ثم قال- فهذه سبعة مواضع أخبر اللَّه فيها سبحانه أنه على العرش»**[١].

**وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم قد ثبت بكتاب اللَّه والمتواتر عن رسول اللَّه ﷺ وإجماع السلف أن اللَّه تعالى في السماء على عرشه»**[٢].

**وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معلوم بالسمع اتصاف اللَّه تعالى بالأفعال الاختيارية القائمة به، كالاستواء إلى السماء، والاستواء على العرش، والقبض، والطي، والإتيان، والمجيء، والنزول، ونحو ذلك.»**[٣].

- **المسألة الثالثة: النزول:**

يعتقد أهل السُّنة والجماعة أن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ ينزل إلى سماء الدنيا كل ليلة إذا بقي ثلث الليل الآخر، ويقول: «**من يدعوني فأستجيب له، ومن يسألني فأعطيه، ومن يستغفرني فأغفر له**»[٤].

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي (ص٨٠-٨٢).

(٢) ذم التأويل ص: ٤٣-٤٤، وممن نقل الإجماع على أن اللَّه مستو على عرشه: شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية ٢/ ٤٥٤، الفتاوى الكبرى ٦/ ٤٨٦، مجموع الفتاوى ٢/ ٢٩٧، ٣/ ١٤٢، ١٦/ ٣٩٦-٣٩٧، وابن القيم في مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ١/ ٣٧٦.

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم (٦٣٢١).

ويثبتون ذلك على المعنى الحقيقي كما يليق بجلال اللَّه وكماله وعظمته وكبريائه، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

والأحاديث في ذلك كثيرة، حتى صرّح الأئمة بتواترها(١)، وأجمع السلف على ثبوت هذه الصفة للَّه -تبارك وتعالى- كما يليق بشأنه وعظمته(٢)، وهذا الذي قرّره أئمة المذاهب الأربعة:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قرّر علماء الحنفية -رحمهم اللَّه- هذا الاعتقاد، **فها هو أبو حنيفة** (١٥٠هـ) رحمه الله يجيب عند ما يُسأل عن نزول الرب -تبارك وتعالى-، قائلًا: «**ينزل بلا كيفٍ**»(٣).

**وأكد هذا أبو نصر السجزي** (٤٤٤هـ) رحمه الله وخطّأ قول من فسّر النزول بنزول الأمر، أو غير ذلك من التأويلات الفاسدة، فقال: «**وقد أقرّ الأشعري بحديث النزول، ثم قال: النزول فعلٌ له يُحدثه في السماء، وقال بعض أصحابه: المراد به نزول أمره، ونزول الأمر عندهم لا يصحّ(٤)، وعند أهل الحق: نزول الذّات بلا كيفية**»(٥).

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ٢/ ٣٨٣، وشرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٤٣.
(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٥/ ٣٢٢، وشرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٣٧.
(٣) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني ص: ٣٦، وجلاء العينين في محاكمة الأحمدين لنعمان الألوسي ص: ٤٠٥-٤٠٦.
(٤) وهذا بناء على قولهم في كلام اللَّه: «إنه نفسي قائم بذاته» فلا يتصور نزوله.
(٥) رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص: ١٩١).

ونقل صفي الدين البخاري الحنفي (٧١٥هـ) عن ابن تيمية -رحمهما اللَّه- قوله في النزول مقرِّرًا له: «وإثبات نزول الرب ﷻ كل ليلةٍ إلى سماء الدنيا، من غير تشبيه بنزول المخلوقين ولا تمثيلٍ ولا تكييف»[١].

واستدل المفسّر أبو الثناء الألوسي (١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠] على نزول الرب -تبارك وتعالى-، واستدل له بنصوص من السنة، ومنها: قوله ﷺ: «يجمع اللَّه تعالى الأوّلين والآخرين لميقات يوم معلوم، قيامًا شاخصةً أبصارهم إلى السماء، ينظرون فصل القضاء، وينزل اللَّه تعالى في ظلل من الغمام من العرش إلى الكرسي...»[٢].

• ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال ابن وضاح (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «سألت يوسف بن عدي عن النزول؟ فقال: نعم، أقرّ به ولا أَحُدُّ فيه حَدًّا[٣]، وسألت عنه ابن معين؟ فقال: نعم، أقرّ به، ولا أحدّ فيه حدا»[٤].

وقال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن قول أهل السُّنة: أن اللَّه ﷻ ينزل إلى السماء الدنيا، ويؤمنون بذلك، من غير أن يحددوا

---

(١) القول الجلي في ترجمة ابن تيمية الحنبلي ص ٧٦.

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه، برقم: ٣٤٢٤، وصححه ووافقه الذهبي، وذكره الذهبي في العلو، وحسّن إسناده، وقال الألباني في مختصر العلو ص: ١١٠-١١١، هو كما قال.

(٣) يعني: أني لا أصفه بأكثر مما ورد، ولا أكيف نزوله.

(٤) أصول السنة لابن أبي زمنين ص: ٥٦.

فيه حدًّا»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «عن زهير بن عبادة قال: كل من أدركت من المشايخ: مالك -وذكر أئمة غيره- كانوا يقولون: النزول حق»[٢].

وقال أبو عمر الطلمنكي (٤٢٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأجمعوا -أهل السُّنة والجماعة- على أن اللَّه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا على ما أتت به الآثار كيف شاء، لا يحدّون في ذلك شيئًا»[٣].

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرّر كثير من علماء الشافعية هذه الصفة للَّه تعالى كما يليق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وعلى رأسهم الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «القول في السنة التي أنا عليها ورأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم وأخذت عنهم مثل سفيان ومالك وغيرهما: الإقرار بشهادة أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا رسول اللَّه ﷺ، وأن اللَّه تعالى على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء، وأن اللَّه تعالى ينزل إلى سماء الدنيا كيف شاء»[٤].

وقال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «. . . وأنه يهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء بخبر الرسول ﷺ بذلك، وأومن بالرؤية كما

---

(١) المصدر السابق ص: ٥٣.

(٢) المصدر السابق ص: ٥٦.

(٣) شرح حديث النزول ١/ ١٨٦.

(٤) نقله عن الشافعي ابن القيم في اجتماع الجيوش ٢/ ١٦٥، والذهبي في العلو ص: ١٢٠، وابن قدامة في صفة العلو ص: ١٨١.

جاء في الحديث»[١].

وقال ابن خزيمة (٣١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب ذكر أخبار ثابتة السند صحيحة القوام رواها علماء الحجاز والعراق عن النبي ﷺ في نزول الرب -جل وعلا- إلى السماء الدنيا كل ليلة، نشهد شهادة مقر بلسانه، مصدق بقلبه، مستيقن بما في هذه الأخبار من ذكر نزول الرب من غير أن نصف الكيفية؛ لأن نبينا المصطفى ﷺ لم يصف لنا كيفية نزول خالقنا إلى سماء الدنيا، أعلمنا أنه ينزل، والله -جل وعلا- لم يترك ولا نبيه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بيان ما بالمسلمين الحاجة إليه من أمر دينهم، فنحن قائلون مصدقون بما في هذه الأخبار من ذكر النزول، غير متكلفين القول بصفته أو بصفة الكيفية»[٢].

وقال أبو الحسن الاشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في ذكر قول أهل السُّنة وأصحاب الحديث: «وأنه ينزل إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث...»[٣]، ثم قال في آخر ما حكى عنهم: «فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وبه نستعين، وعليه نتوكل، وإليه المصير»[٤].

قال الذهبي (٧٤٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن نقل بعض النقولات في النزول:

---

(١) عقيدة الشافعي للبرزنجي ص: ٩٠.

(٢) كتاب التوحيد لابن خزيمة ١/ ٢٨٩.

(٣) مقالات الإسلاميين للأشعري ١/ ١٦٨.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٢٦٦- ٢٢٩.

«هذه الصفات من الاستواء والإتيان والنزول، قد صحت بها النصوص، ونقلها الخلف عن السلف، ولم يتعرضوا لها برد ولا تأويل، بل أنكروا على من تأوّلها مع إصفاقهم[١] على أنها لا تشبه نعوت المخلوقين، وأن اللَّه ليس كمثله شيء، ولا تنبغي المناظرة ولا التنازع فيها، فإن في ذلك محاولة للرد على اللَّه ورسوله ﷺ، أو حومًا على التكييف أو التعطيل»[٢].

● رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:

قال إسحاق بن منصور الكوسج: قلت لأحمد رحمه الله: «ينزل ربنا - تبارك وتعالى اسمه- كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الأخير إلى سماء الدنيا» أليس تقول بهذه الأحاديث؟ قال الإمام أحمد: كل هذا صحيح»[٣].

وقال أحمد بن الحسين بن حسان[٤] رحمه الله: قيل لأبي عبد اللَّه (٢٤١هـ) رحمه الله: «إن اللَّه، -تبارك وتعالى-، ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة؟ قال: نعم، قيل له: وفي شعبان كما جاء الأثر؟ قال: نعم»[٥].

قال أبو بكر بن أبي داود[٦] (٣١٦هـ) رحمه الله -في قصيدته التي قال

(١) أي: اجتماعهم. يقال: أصفقوا على الأمر، إذا اجتمعوا عليه.

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي ١١/ ٣٦٧.

(٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ٩/ ٤٦٧٥- ٤٦٧٦.

(٤) هو أحمد بن الحسين بن حسان، من أهل سر من رأى، صحب الإمام أحمد وروى عنه أشياء. تراجع ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/ ٣٦.

(٥) إبطال التأويلات ١/ ٢٦٠.

(٦) هو أبو بكر عبد اللَّه بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني الحافظ، كان فقيهًا علمًا ثقة، وهو ابن أبي داود السجستاني صاحب السنن، توفي سنة (٣١٦هـ). تراجع ترجمته=

عنها: «هذا قولي، وقول أبي، وقول أحمد بن حنبل، وقول من أدركنا من أهل العلم، ومن لم ندرك ممن بلغنا عنه، فمن قال عليَّ غير هذا فقد كذب:

وقل: ينزل الجبار في كل ليلة  بلا كيف، جلَّ الواحد المتمدح
إلى طبق الدنيا يمنّ بفضله  فتُفرج أبواب السماء وتفتح
يقول: ألا مستغفر يلق غافرًا  ومستمنح خيرًا ورزقًا فيُمنحُ
روى ذاك قوم لا يُرد حديثهم  ألا خاب قوم كذّبوهم وقُبّحوا»[١]

وعن وجوب ترك الاعتراض على إثبات هذه الصفة وتأويلها يقول عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وتواترت الأخبار، وصحت الآثار بأن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، فيجب الإيمان به، والتسليم له، وترك الاعتراض عليه، وإمراره من غير تكييف ولا تمثيل ولا تأويل، ولا تنزيه ينفي حقيقة النزول... ولا يصح حمله على نزول القدرة، ولا الرحمة ولا نزول الملك». - ثم بعد أن ذكر أحاديث النزول، قال: - «ونحن مؤمنون بذلك مصدّقون، من غير أن نصف له كيفية، أو نشبّهه بنزول المخلوقين»[٢].

---

= في: طبقات الحنابلة ٢/ ٥١، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٢١.

(١) انظر: الشريعة للآجري ٥/ ٢٥٦٣-٢٥٦٥، وطبقات الحنابلة ٢/ ٥٣.

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد لعبد الغني المقدسي ص: ١٠٠-١٠٩، وانظر أيضًا في الكلام على إثبات صفة النزول: كتاب التوحيد ٣/ ٢٩١ لابن منده، والاعتقاد لابن أبي يعلى ص: ٢٦، وإثبات صفة العلو لابن قدامة ص: ١٢٤، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٥/ ٣٢٢، ١٦/ ٤٢٢، والاستقامة ١/ ١٦، جامع الرسائل ٢/ ٢٦.

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**معلوم بالسمع اتصاف اللَّه تعالى بالأفعال الاختيارية القائمة به، كالاستواء إلى السماء، والاستواء على العرش، والقبض، والطي، والإتيان، والمجيء، والنزول، ونحو ذلك.**»[١].

● **المسألة الرابعة: المجيء والإتيان:**

من صفات اللَّه تعالى الفعلية، المتعلقة بمشيئته سبحانه: صفة المجيء والإتيان.

ويعتقد أهل السُّنة والجماعة أن اللَّه موصوف بهذه الصفة في الكتاب والسُّنة، وأنه يأتي ويجيء يوم القيامة كيفما شاء، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ومما يدل على ذلك:

قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

وقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال النبي ﷺ: «**يقول اللَّه تعالى: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملإ ذكرته في ملإ خير منهم، وإن تقرّب إلي بشبر**

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣).

تقرّبت إليه ذراعًا، وإن تقرّب إليّ ذراعًا تقرّبت إليه باعًا، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة»[١].

وعن أبي سعيد الخدري ﷺ: أن النبي ﷺ قال في حديث الرؤية: «...فيأتيهم الجبَّار في صورة غير صورته التي رأوه فيها أول مرة، فيقول: أنا ربكم ...»[٢].

وإليك تقريرات الأئمة في ذلك:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال حماد بن الإمام أبي حنيفة (١٧٦هـ) -رحمهما اللَّه- عند مناقشته للجهمية في إثبات صفة الإتيان والمجيء: «قلنا لهؤلاء: أرأيتم قول اللَّه ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، قالوا: أما الملائكة فيجيئون صفًّا صفًّا، وأما الرب تعالى فإنا لا ندري ما عنى بذلك؟ ولا ندري كيف مجيئه؟

فقلت لهم: إنا لم نكلّفكم أن تعلموا كيف جيئتُه، ولكنا نكلّفكم أن تؤمنوا بمجيئه، أرأيتم من أنكر أن الملك يجيء صفًّا صفًّا، ما هو عندكم؟

قالوا: كافر مكذب، قلت: فكذلك إن أنكر أن اللَّه سبحانه لا يجيءُ فهو كافر مكذّب»[٣].

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (٧٤٠٥)، ومسلم برقم: (٢٦٧٥).

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٧٤٣٩)، ومسلم برقم: (١٨٣).

(٣) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني ص: ٤٣، وضمن مجموعة الرسائل المنيرية ١/ ١٨.

فبيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن صفة المجيء للَّه تعالى ثابتة بنصِّ القرآن الكريم، والمنكر لها كافر مكذب بالقرآن الكريم.

وأثبت ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ صفة المجيء والإتيان عند كلامه على أزلية صفات الباري عَزَّوَجَلَّ، حيث قال: «**ولا يرِدُ على هذه -أي: على أزلية الصفات- صفات الفعل والصفات الاختيارية كالخلق... والاستواء والإتيان والمجيء والنزول والغضب والرضا، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ، وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأوّلين بآرائنا، ولا متوهّمين بأهوائنا، ولكن أصل معناه معلوم لنا**»[1].

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**مما اجتمعت الأئمة عليه من أمور الديانة، ومن السنن التي خلافها بدعة وضلالة... أنه يجيء يوم القيامة بعد أن لم يكن جائيًا** ﴿وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ **لعرض الأمم وحسابها وعقوبتها وثوابها... وكل هذا قول مالك، فمنه منصوص من قوله، ومنه معلوم من مذهبه**»[2].

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**والذي عليه جمهور أئمة أهل السُّنة أنهم يقولون: ينزل كما قال رسول اللَّه ﷺ، ويصدقون بهذا الحديث، ولا يكيّفون، والقول في كيفية النزول كالقول في كيفية**

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٤٠.

(٢) الجامع لابن أبي زيد ص: ١٣٩.

**الاستواء والمجيء، والحجة في ذلك واحدة»**(١).

**وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسير قوله تعالى ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]. **«ومثل هذا من صفات اللَّه تعالى التي وصف بها نفسه يمرّ كما جاء ويؤمن بها، ويعتقد أنه حق، وأنه لا يشبه شيئًا من صفات المخلوقين، فسبحان من أحاط بكل شيء علمًا، يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم، ولا يحيطون به علمًا»**(٢).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرر علماء الشافعية صفة المجيء وأثبتوها للَّه تعالى من غير تكييف ولا تمثيل.

**وفسّر الطبري (٣١٠هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ قول اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢٢]، فقال: **«يقول تعالى ذكره: وإذا جاء ربك يا محمد وأملاكه صفوفًا صفًّا بعد صفّ»**، ثم ذكر مجموعة من الأدلة على ذلك(٣).

**وقال أبو الحسن الاشعري (٣٢٤هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في ذكر قول أهل السُّنة وأصحاب الحديث: **«وأنه يجيء يوم القيامة هو وملائكته كما قال:** ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢٢]. . .»(٤)، ثم قال في آخر ما

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٧/ ١٤٣.
(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٥٤٩).
(٣) جامع البيان للطبري ٢٤/ ٤١٧.
(٤) مقالات الإسلاميين للأشعري ١/ ١٦٨.

حكى عنهم: «فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه. وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وبه نستعين، وعليه نتوكل، وإليه المصير»(١).

وقال أبو عثمان الصابوني (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكذلك يثبتون ما أنزله الله عز اسمه في كتابه، من ذكر المجيء والإتيان المذكورين في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠] وقوله عز اسمه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]»(٢).

وقال الذهبي (٧٤٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن نقل مجموعة من الأدلة وأقوال السلف في صفة مجيء الرب يوم القيامة: «فهذا باب واسع في المجيء والإتيان الوارد في الكتاب والسُّنة وأقوال السلف في حق القيوم الدائم الذي لا يحول ولا يزول، نؤمن به، وبما ورد من نعوته، ونقف من حيث وقف القوم، ونسأل الله تعالى أن يثبّت في قلوبنا الإيمان به وبأسمائه وصفاته»(٣).

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد قال أحمد في رواية أبي طالب: «﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ

---

(١) المصدر السابق ١/ ٢٢٩.

(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني ص: ٦، ونقل كلام الصابوني قوام السنة إسماعيل الأصفهاني في الحجة في بيان المحجة ٢/ ١٢٧.

(٣) الأربعين في صفات رب العالمين للذهبي ص: ١٦٤.

وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، **فمن قال: إن اللَّه لا يُرى فقد كفر»[١]، وظاهر هذا أن أحمد أثبت مجيء ذاته؛ لأنه احتج بذلك على جواز رؤيته، وإنما يحتج بذلك على جواز رؤيته إذا كان الإتيان والمجيء مضافًا إلى الذات»[٢].**

**وقال أيضًا** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«قوله:** ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، **معناه: مجيء ذاته[٣]؛ لأن حمله على مجيء الأمر والملك يسقط فائدة التخصيص بذلك اليوم؛ لأن أمره سابق، ولأن هذا يوجب تأويل «ترون ربكم»»[٤].**

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى-الكتاب الثالث: الرد على الجهمية- ٣/ ٥٣.

(٢) إبطال التأويلات ١/ ١٣٢.

(٣) قال ابن القيم في بيان إضافةكلمة بذاته: «إن الخبر وقع عن نفس ذات اللَّه تعالى لا عن غيره، فإنه قال: «إن اللَّه ينزل إلى سماء الدنيا» فهذا خبر عن معنى لا عن لفظ، والمخبر عنه هو مسمى هذا الاسم العظيم، فإن الخبر يكون عن اللفظ تارة وهو قليل، ويكون عن مسماه ومعناه وهو الأكثر، فإذا قلت: زيد عندكم، وعمرو قائم، فإنما أخبرت عن الذات لا عن الاسم، فقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] هو خبر عن ذات الرب تعالى، فلا يحتاج المخبر أن يقول: خالق كل شيء بذاته، وقوله: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٢] قد علم أن الخبر عن نفس ذاته، وقوله: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وكذلك جميع ما أخبر اللَّه به عن نفسه، إنما هو خبر عن ذاته لا يجوز أن يخصّ من ذلك إخبار واحد البتة. فالسامع قد أحاط علمًا بأن الخبر إنما هو عن ذات المخبر عنه، ويعلم المتكلم بذلك، لم يحتج أن يقول: إنه بذاته فعل، وخلق، واستوى، فإن الخبر عن مسمى اسمه وذاته، هذا حقيقة الكلام، ولا ينصرف إلى غير ذلك إلا بقرينة ظاهرة تزيل اللبس وتعيّن المراد، فلا حاجة بنا أن نقول: استوى على عرشه بذاته، وينزل إلى السماء بذاته، كما لا يحتاج أن نقول: خلق بذاته، وقدر بذاته، وسمع وتكلم بذاته، وإنما قال أئمة السنة ذلك إبطالا لقول المعطلة». مختصر الصواعق المرسلة ٣/ ١١١٢.

(٤) إبطال التأويلات ١/ ١٣١.

وقال أبو الحسن علي بن الزاغوني[١] (٥٢٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأثبتنا المجيء صفة له، ومنعنا ما يتوهم في حقه مما يلزم في المخلوقين»[٢].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معلوم بالسمع اتصاف اللَّه تعالى بالأفعال الاختيارية القائمة به، كالاستواء إلى السماء، والاستواء على العرش، والقبض، والطي، والإتيان، والمجيء، والنزول، ونحو ذلك.»[٣].

وأوضح ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هذه الصفة وردت في النصوص الشرعية على نوعين: مطلق ومقيد، وبيّن معنى كل نوع حيث قال: «الإتيان والمجيء من اللَّه تعالى نوعان: مطلق ومقيد، فإذا كان مجيء رحمته أو عذابه كان مقيدًا... ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الأعراف: ٥٢]، وقوله: ﴿بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٧١]، وفي الأثر: «لا يأتي بالحسنات إلا اللَّه»[٤].

النوع الثاني: المجيء والإتيان المطلق، كقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ﴾ [الفجر: ٢٢]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، فهذا لا يكون إلا مجيئه سبحانه، هذا إذا

---

(١) هو علي بن عبيد الله بن نصر بن السري، أبو الحسن بن الزاغوني، كان من أعيان الحنابلة من أهل بغداد، صنّف كتبا شتى في التاريخ والأصول والفقه والحديث، وله تصانيف فيها أشياء من بحوث المعتزلة بدَّعوه بها لكونه نصرها، توفي سنة (٥٢٧هـ)، انظر: الذيل على طبقات الحنابلة ١/ ١٨٠-١٨٤، ولسان الميزان ٤/ ٢٤٢.

(٢) الإيضاح في أصول الدين لابن الزا-غوني ص: ٢٩٥.

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣).

(٤) أخرجه مرفوعًا أبو داود في سننه، برقم: ٣٩١٩.

كان مطلقًا، فكيف إذا قيّد بما يجعله صريحًا في مجيئه نفسه، كقوله: ﴿إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، فعطف مجيئه على مجيء ملائكته، ثم عطف مجيء آياته على مجيئه.

ومن المجيء المقيد قوله: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦]، فلما قيّده بالمفعول وهو البنيان، وبالمجرور وهو القواعد، دل ذلك على مجيء ما بيّنه، إذ من المعلوم أن الله سبحانه إذا جاء بنفسه لا يجيء من أساس الحيطان وأسفلها، وهذا يشبه قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمۡ لِأَوَّلِ ٱلۡحَشۡرِۚ مَا ظَنَنتُمۡ أَن يَخۡرُجُواْۖ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمۡ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنۡ حَيۡثُ لَمۡ يَحۡتَسِبُواْۖ﴾ [الحشر: ٢]، فهذا مجيء مقيد لقوم مخصوصين قد أوقع بهم بأسه، وعلم السامعون أن جنوده من الملائكة والمسلمين أتوهم، فكان في هذا السياق ما يدل على المراد، على أنه لا يمتنع في الآيتين أن يكون الإتيان على حقيقته، ويكون ذلك دنوًا ممن يريد إهلاكهم بغضبه وانتقامه، كما يدنو عشية عرفة من الحجاج برحمته ومغفرته، ولا يلزم من هذا الدنوّ والإتيان الملاصقة والمخالطة، بل يأتي هؤلاء برحمته وفضله، وهؤلاء بانتقامه وعقوبته، وهو فوق عرشه، كما نقول إنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا وهو فوق عرشه، إذ لا يكون الرب إلا فوق كل شيء، ففوقيته وعلوه من لوازم ذاته، ولا تناقض بين نزوله ودنوه، وهبوطه ومجيئه، وإتيانه وعلوه، لإحاطته وسعته وعظمته، وأن السماوات والأرض في قبضته، وأنه مع كونه الظاهر الذي ليس فوقه شيء، فهو الباطن الذي ليس دونه شيء»[(١)].

(١) مختصر الصواعق المرسلة ٣/ ١١١٩-١١٢١.

وقال محمد بن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر الأدلة على المجيء والإتيان: «هذه أربع آيات ساقها المؤلف لإثبات صفة من صفات اللَّه، وهي: المجيء والإتيان.

وأهل السُّنة والجماعة يثبتون أن اللَّه يأتي بنفسه هو؛ لأن اللَّه تعالى ذكر ذلك عن نفسه، وهو سبحانه أعلم بنفسه وبغيره، وأصدق قيلًا من غيره، وأحسن حديثًا، فكلامه مشتمل على أكمل العلم والصدق والبيان والإرادة، فاللَّه عَزَّ وَجَلَّ يريد أن يبين لنا الحق، وهو أعلم وأصدق وأحسن حديثًا.

لكن يبقى السؤال: هل نعلم كيفية هذا المجيء؟

الجواب: لا نعلمه؛ لأن اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أخبرنا أنه يجيء، ولم يخبرنا كيف يجيء، ولأن الكيفية لا تعلم إلا بالمشاهدة أو مشاهدة النظير أو الخبر الصادق عنها، وكل هذا لا يوجد في صفات اللَّه تعالى، ولأنه إذا جهلت الذات جهلت الصفات؛ أي: كيفيتها، فالذات موجودة وحقيقية ونعرفها ونعرف ما معنى الذات وما معنى النفس، وكذلك نعرف ما معنى المجيء، لكن كيفية الذات أو النفس وكيفية المجيء غير معلوم لنا. فنؤمن بأن اللَّه يأتي حقيقة، وعلى كيفية تليق به مجهولة لنا»[١].

- **المسألة الخامسة: المعية:**

كلمة «مع» في اللغة تأتي للمصاحبة[٢]، وإذا أُطلقت فليس في

---

(١) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين (١/ ٢٧٩).

(٢) انظر: الصحاح للجوهري ٣/ ١٢٨٦، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ص: ٦٨٨.

ظاهرها إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين وشمال، فإذا قُيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا، أو النجم معنا، ولا يقتضي أن يكون أحد الشيئين مختلطًا بالآخر.

ويعتقد أهل السُّنة والجماعة أن المعية صفة من صفات اللَّه تعالى بالمعنى الحقيقي، كما يليق بجلاله وكماله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

فلا هو حالٌّ في خلقه، ولا هو ممازج لهم ولا مخالط، وإنما معيته الثابتة له في النصوص بحسب كل نصٍّ وسياقه؛ لأن المعية نوعان:

**النوع الأول**: المعية العامة، وهي تقتضى الإحاطة بالخلق علمًا وقدرة وتدبيرًا وسلطانًا، بحيث لا يخرج عنها أحد من الخلق، ولا شيء من الموجودات.

**ومما يدل على ذلك:**

قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤].

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

وقوله تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ [النساء: ١٠٨].

**النوع الثاني**: المعية الخاصة، وهي تقتضي النصر والتأييد لعباده المؤمنين، وهي خاصة بهم دون غيرهم.

**ومما يدل على ذلك:**

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣].

وقوله تعالى: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ﴾ [التوبة: ٤٠].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: يقول اللَّه عز وجل: **«أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني، إن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملإ ذكرته في ملإ هم خير منهم، وإن تقرّب مني شبرًا تقرّبت إليه ذراعًا، وإن تقرّب إلي ذراعًا تقرّبت منه باعًا، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة»**[1].

وقد قرر علماء المذاهب الأربعة إثبات صفة المعية للَّه تعالى بعلمه وإحاطته وتدبيره، مع إثبات أنه سبحانه في نفس الوقت فوق سماواته، غير ممازج ولا مخالط لأحد من خلقه، واستدلوا لذلك بأدلة من الكتاب والسُّنة على وفق ما قرره سلف الأمة.

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

روى البيهقي بإسناده عن نوح بن مريم أن أبا حنيفة (١٥٠هـ) رحمه الله قال: «**إن اللَّه في السماء دون الأرض**»، **فقال له رجلٌ: أرأيتَ قول اللَّه تعالى:** ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]، **فقال: «هو كما تكتب إلى الرجل: إني معك، وأنت غائب عنه»**[(١)].

**قال البيهقي (٤٥٨هـ)** رحمه الله معلّقًا على هذه القول: «**لقد أصاب أبو حنيفة** رحمه الله **فيما ينفى عن اللَّه من الكون في الأرض، وأصاب فيما ذكر من تأويل الآية، وتبع مطلق السمع بأن اللَّه في السماء**»[(٢)].

**ونقل أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ)** رحمه الله الإجماع على أن اللَّه فوق عرشه على الحقيقة كيف يشاء، وعلمه في كل مكان، مستدلًّا بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾[(٣)].

**وقال أبو السعود العمادي الحنفي(٩٨٢هـ)** رحمه الله مبينًا المعية العامة الواردة في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]. **قال:** ﴿إِلَّا هُوَ﴾**؛ أي: اللَّه** عز وجل ﴿رَابِعُهُمْ﴾**؛ أي: جاعلهم أربعة، من حيث إنه تعالى يشاركهم في الاطلاع عليها،** ﴿وَلَا خَمْسَةٍ﴾**، ولا نجوى خمسة** ﴿إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾،

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي ٢/ ١٧٠، ومختصر العلو ص: ١٣٥.

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي ٢/ ١٧٠.

(٣) نقله ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل ٦/ ٢٥٠-٢٥١.

وتخصيص العددين بالذكر إما لخصوص الواقعة فإن الآية نزلت في تناجي المنافقين، وإما لبناء الكلام على أغلب عادات المتناجين، وقد عمّم الحكم بعد ذلك، فقيل: ﴿وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ﴾؛ أي: مما ذكر، كالواحد والاثنين، ﴿وَلَآ أَكۡثَرَ﴾ كالستة وما فوقها، ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ﴾ يعلم ما يجري بينهم، .... ﴿أَيۡنَ مَا كَانُواْۖ﴾ من الأماكن، ولو كانوا تحت الأرض، فإن علمه تعالى بالأشياء ليس لقرب مكاني حتى يتفاوت باختلاف الأمكنة قربًا وبعدًا، ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ﴾»[1].

وقال مبينًا المعية الخاصة الواردة في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]: «تعليل لما سبق من الأمر والنهي، والمراد بالمعية: الولاية الدائمة التي لا تحوم حول صاحبها شائبة شيء من الجزع والحزن وضيق الصدر، وما يشعر به دخول كلمة (مع) من متبوعية المتقين إنما هي من حيث إنهم المباشرون للتقوى، وكذا الحال في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣]، ونظائرهما»[2].

وفسّر أبو الثناء محمود الألوسي(١٢٧٠هـ) رحمه الله المعية العامة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ أَيۡنَ مَا كَانُواْۖ﴾ [المجادلة: ٧] بمعية العلم، حيث قال: «يعلم ما يجري بينهم، وقد بدأ الله تعالى في هذه الآيات بالعلم حيث قال سبحانه: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ﴾ وختم -جل وعلا- بالعلم أيضًا،

---

(١) تفسير أبي السعود. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٨/ ٢١٨).
(٢) المصدر السابق (٥/ ١٥٣).

حيث قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، ومن هنا قال معظم السلف - رحمهم اللَّه تعالى- في ما ذكر في البين من قوله تعالى: ﴿رَّابِعُهُمْ﴾، و﴿سَادِسُهُمْ﴾ و﴿مَعَهُمْ﴾ أن المراد به كونه تعالى كذلك بحسب العلم»[١].

وقال في بيان المعية الخاصة الواردة في قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]: «وفيها النص على صحبته رضي اللَّه تعالى عنه لرسول اللَّه ﷺ، ولم يثبت ذلك لأحد من أصحاب رسول اللَّه -عليه الصلاة والسلام- سواه، وكونه المراد من الصاحب مما وقع عليه الإجماع، ككون المراد من العبد في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، رسول اللَّه ﷺ، ومن هنا قالوا: إن إنكار صحبته كفر، مع ما تضمنته من تسلية النبي -عليه الصلاة والسلام- له بقوله: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾، وتعليل ذلك بمعية اللَّه سبحانه الخاصة المفادة بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾، ولم يثبت مثل ذلك في غيره، بل لم يثبت لنبي معية اللَّه سبحانه له ولآخر من أصحابه، وكأن في ذلك إشارة إلى أنه ليس فيهم كأبي بكر الصديق رضي الله عنه»[٢].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال الإمام مالك (١٧٩هـ) رحمه الله مقررًا معية اللَّه تعالى العامة لخلقه: «اللَّه عز وجل في السماء، وعلمه في كل مكان لا يخلو منه شيء، وتلا هذه

---

(١) روح المعاني ٢٨/ ٢٤-٢٥، وانظر: القول الجلي في ترجمة ابن تيمية الحنبلي لصفي الدين البخاري ص: ١٠٥.

(٢) المصدر السابق (٥/ ٢٩١)

الآية: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]»[١].

وقال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأنه فوق عرشه المجيد بذاته، وهو في كل مكان بعلمه»[٢].

وقد روى ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التمهيد عن عبد الله بن نافع أنه قال: «قال مالك بن أنس: اللّه عَزَّوَجَلَّ في السماء، وعلمه في كل مكان لا يخلو منه مكان، قال: وقيل لمالك: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ فقال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: استواؤه معقول، وكيفيته مجهولة، وسؤالك عن هذا بدعة، وأراك رجل سوء».

ثم قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد روينا عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في قول اللّه عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ مثل قول مالك هذا سواء، وأما احتجاجهم بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]، فلا حجة لهم في ظاهر هذه الآية؛ لأن علماء الصحابة والتابعين الذين حملت عنهم التأويل في القرآن قالوا في تأويل هذه الآية: هو على العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله، ذكر سنيد عن مقاتل بن حيان عن الضحاك بن مزاحم في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾

---

(١) السنة لعبد اللّه بن أحمد ١/ ١٠٧.

(٢) متن رسالة القيرواني ص: ٥.

الآية.. قال: هو على عرشه وعلمه معهم أين ما كانوا، قال: وبلغني عن سفيان الثوري مثله»(١).

قال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]... ومعنى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾؛ أي: بالنصر والرعاية والحفظ والكلاءة... قال المحاسبي: يعني معهما بالنصر والدفاع، لا على معنى ما عمّ به الخلائق، فقال: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، فمعناه العموم أنه يسمع ويرى من الكفار والمؤمنين»(٢).

قال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، ذكر -جل وعلا- في هذه الآية الكريمة... المعية بعباده المؤمنين، وهي بالإعانة والنصر والتوفيق... وأما المعية العامة لجميع الخلق فهي بالإحاطة التامة والعلم، ونفوذ القدرة، وكون الجميع في قبضته -جل وعلا-، فالكائنات في يده -جل وعلا- أصغر من حبة خردل»(٣).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرر علماء الشافعية إثبات صفة المعية للَّه تعالى بنوعيها، واستدلوا لها بأدلة من الكتاب والسُّنة على وفق ما قرره السلف الصالح.

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٣٨).
(٢) تفسير القرطبي ٨/ ١٤٦.
(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٢/ ٤٦٨.

فمما ورد عن الشافعية في المعية العامة ما قاله عثمان بن سعيد الدارمي(٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «باب استواء الرب -تبارك وتعالى- على العرش، وارتفاعه إلى السماء، وبينونته من الخلق: فاحتج بعضهم فيه بكلمة زندقة أستوحش من ذكرها، وتستّر آخر من زندقة صاحبه فقال: قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]، قلنا: هذه الآية لنا عليكم لا لكم، إنما يعني أنه حاضر كل نجوى، ومع كل أحد من فوق العرش بعلمه؛ لأن علمه بهم محيط، وبصره فيهم نافذ، لا يحجبه شيء عن علمه وبصره، ولا يتوارون منه بشيء، وهو بكماله فوق العرش بائن من خلقه، ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، أقرب إلى أحدهم من فوق العرش من حبل الوريد، قادر على أن يكون له ذلك؛ لأنه لا يبعد عن شيء، ولا يخفى عليه خافية في السماوات ولا في الأرض، فهو كذلك رابعهم، وخامسهم، وسادسهم، لا أنه معهم بنفسه في الأرض كما ادعيتم، وكذلك فسّرته العلماء ...»(١).

وقال المزني (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «الحمد للَّه أحق من ذُكر، وأولى من شُكر... علا على عرشه في مجده بذاته، وهو دان بعلمه من خلقه، أحاط علمه بالأمور...»(٢).

---

(١) الرد على الجهمية للدارمي ص: ٣٣.

(٢) شرح السنة للمزني ص: ٧٥، وانظر: الأربعين في صفات رب العالمين للذهبي برقم: ٥١، ومختصر الصواعق لابن القيم ٢/ ٢٦٢-٢٧٩.

وقال محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] «يقول: هو شاهد لكم أيها الناس أينما كنتم، يعلمكم ويعلم أعمالكم ومتقلبكم ومثواكم، وهو على عرشه فوق سماواته السبع»[١].

وقال أبو الحسن الأشعري(٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «...وأنه يعلم السر وأخفى من السر، ولا يغيب عنه شيء في السماوات والأرض، حتى كأنه حاضر مع كل شيء، وقد دل الله عَزَّوَجَلَّ على ذلك في قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وفسَّر ذلك أهل العلم بالتأويل أن علمه محيط بهم حيث كانوا»[٢].

وقال أبو حامد الغزالي(٥٠٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، فإنه يخيل عند الجاهل اجتماعًا مناقضًا لكونه على العرش، وعند العالم يفهم أنه مع الكل بالإحاطة والعلم»[٣].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الرد على الجهمية والزنادقة: «معنى قول الله -جل ثناؤه-: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]. يقول: هو إله من في السماوات وإله من في الأرض،

---

(١) جامع البيان للطبري ٢٣/ ١٦٩.

(٢) رسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص: ٢٣٤.

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص: ٣٩.

وهو على العرش وقد أحاط علمه بما دون العرش، ولا يخلو من علم الله مكان، ولا يكون علم الله في مكان دون مكان، فذلك قوله: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢]، ومن الاعتبار في ذلك، لو أن رجلًا كان في يديه قدح من قوارير صافٍ وفيه شراب صافٍ، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح، فالله -وله المثل الأعلى- قد أحاط بجميع خلقه، من غير أن يكون في شيء من خلقه.

وخصلة أخرى: لو أن رجلًا بنى دارًا بجميع مرافقها، ثم أغلق بابها وخرج منها، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيت في داره، وكم سعة كل بيت، من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار. فالله -وله المثل الأعلى- قد أحاط بجميع خلقه، وعلم كيف هو، وما هو، من غير أن يكون في شيء مما خلق»[(١)].

وذكر ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المنكرين لمعية الله اللائقة به هم ممن انتحل مذهب الحلولية، ثم بين بطلان ما ذهبوا إليه، حيث قال: «وأجمع المسلمون من الصحابة والتابعين وجميع أهل العلم من المؤمنين أن الله -تبارك وتعالى- على عرشه فوق سماواته، بائن من خلقه، وعلمه محيط بجميع خلقه، لا يأبى ذلك ولا ينكره إلا من انتحل مذاهب الحلولية، وهم قوم زاغت قلوبهم، واستهوتهم الشياطين فمرقوا من الدين، وقالوا: إن الله ذاته لا يخلو منه مكان. فقالوا: إنه في

(١) الرد على الجهمية والزنادقة ص: ١٤٨-١٦١.

الأرض كما هو في السماء، وهو بذاته حالٌّ في جميع الأشياء. وقد أكذبهم القرآن والسنة وأقاويل الصحابة والتابعين من علماء المسلمين»[(١)].

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أن تفسير المعية بالعلم والإحاطة ليس هو من التأويل المذموم: «فإن قيل: فقد تأولتم آيات وأخبارًا، فقلتم في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]؛ أي: بالعلم، ونحو هذا من الآيات والأخبار، فيلزمكم ما لزمنا.

قلنا: نحن لم نتأول شيئًا، وحمل هذه اللفظات على هذه المعاني ليس بتأويل؛ لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره، وهذه المعاني هي الظاهر من هذه الألفاظ، بدليل أنه المتبادر إلى الأفهام منها...

ثم لو كان تأويلًا فما نحن تأولنا، وإنما السلف -رحمة اللَّه عليهم- الذي ثبت صوابهم ووجب اتباعهم هم الذين تأوّلوه، فإن ابن عباس والضحاك ومالكًا وسفيان وكثيرًا من العلماء قالوا في قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾؛ أي: علمه، ثم قد ثبت بكتاب اللَّه والمتواتر عن رسول اللَّه ﷺ وإجماع السلف أن اللَّه تعالى في السماء على عرشه، وجاءت هذه اللفظة مع قرائن محفوفة بها دالة على إرادة العلم منها، وهو قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧]، ثم قال في آخرها: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]، فبدأها بالعلم وختمها به، ثم سياقها لتخويفهم بعلم اللَّه تعالى بحالهم، وأنه ينبئهم بما عملوا يوم القيامة ويجازيهم عليه.

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة (٧/ ١٣٦).

وهذه قرائن كلها دالة على إرادة العلم، فقد اتفق فيها هذه القرائن ودلالة الأخبار على معناها ومقالة السلف وتأويلهم، فكيف يُلحق بها ما يخالف الكتاب والأخبار ومقالات السلف؟ !»(١)

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يرد على من يزعم التناقض بين علو اللَّه عَزَّ وَجَلَّ على عرشه وبين معيته لخلقه: «فإن هذا غلط، وذلك أن اللَّه معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة، كما جمع اللَّه بينهما في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]. فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء، وهو معنا أينما كنا... وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة؛ من غير وجوب مماسّة أو محاذاة عن يمين أو شمال؛ فإذا قُيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا، أو: والنجم معنا، ويقال: هذا المتاع معي، لمجامعته لك، وإن كان فوق رأسك. فاللَّه مع خلقه حقيقة، وهو فوق عرشه حقيقة. ثم هذه «المعية» تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ﴾؛ دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم، شهيد عليكم، ومهيمن عالم بكم. وهذا معنى قول السلف: إنه معهم بعلمه، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته. وكذلك في

(١) ذم التأويل ص: ٤٣-٤٤.

قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، إلى قوله: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ الآية. ولما قال النبي ﷺ لصاحبه في الغار: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، كان هذا أيضًا حقًّا على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الاطلاع والنصر والتأييد. وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، وكذلك قوله لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]. هنا المعية على ظاهرها، وحكمها في هذه المواطن النصر والتأييد. وقد يدخل على صبي من يخيفه فيبكي، فيشرف عليه أبوه من فوق السقف فيقول: لا تخف؛ أنا معك، أو أنا هنا؛ أو أنا حاضر ونحو ذلك. ينبهه على المعية الموجبة بحكم الحال دفع المكروه؛ ففرق بين معنى المعية وبين مقتضاها؛ وربما صار مقتضاها من معناها، فيختلف باختلاف المواضع. فلفظ «المعية» قد استعمل في الكتاب والسُّنة في مواضع يقتضي في كل موضع أمورًا لا يقتضيها في الموضع الآخر؛ فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها -وإن امتاز كل موضع بخاصية- فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب عز وجل مختلطة بالخلق حتى يقال: قد صرفت عن ظاهرها»[١].

وقال ابن باز (١٤٢٠هـ) رحمه الله: «المعية الواردة في كتاب الله عز وجل الخاصة والعامة عند أهل السُّنة والجماعة... حق على حقيقتها،

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٠٤).

لا تقتضي امتزاجًا واختلاطًا بالمخلوقين، بل هو سبحانه فوق عرشه كما أخبر عن نفسه، وكما يليق بجلاله سبحانه، وإنما تقتضي علمه واطلاعه، وإحاطته بهم، وسماعه لأقوالهم وحركاتهم، وبصره بأحوالهم وضمائرهم، وحفظه وكلاءته لرسله وأوليائه المؤمنين، ونصره لهم، وتوفيقه لهم، إلى غير ذلك مما تقتضيه المعية العامة والخاصة من المعاني الجليلة، والحقائق الثابتة للَّه سبحانه، كما اشتمل على إنكار قول أهل التعطيل والتشبيه والتمثيل، وأهل الحلول والاتحاد»(١).

وقال ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المثال الخامس والسادس: قوله تعالى في سورة الحديد: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، وقوله في سورة المجادلة: ﴿وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾.

والجواب: أن الكلام في هاتين الآيتين حق على حقيقته وظاهره، ولكن ما حقيقته وظاهره؟

هل يقال: إن ظاهره وحقيقته أن اللَّه تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون مختلطًا بهم، أو حالًّا في أمكنتهم؟

أو يقال: إن ظاهره وحقيقته أن اللَّه تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطًا بهم علمًا وقدرةً وسمعًا وبصرًا وتدبيرًا وسلطانًا، وغير ذلك من معاني ربوبيته، مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه؟

ولا ريب أن القول الأول لا يقتضيه السياق، ولا يدل عليه بوجه من الوجوه، وذلك لأن المعية هنا أضيفت إلى اللَّه ﷻ، وهو أعظم وأجل

(١) تقديمه لكتاب القواعد المثلى في صفات اللَّه وأسمائه الحسنى (ص: ٣).

من أن يحيط به شيء من مخلوقاته، ولأن المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان، وإنما تدل على مطلق المصاحبة، ثم تفسّر في كل موضع بحسبه.

وتفسير معية اللَّه تعالى لخلقه بما يقتضي الحلول والاختلاط باطل من وجوه:

الأول: أنه مخالف لإجماع السلف، فما فسّرها أحد منهم بذلك، بل كانوا مجمعين على إنكاره.

الثاني: أنه منافٍ لعلو اللَّه تعالى الثابت بالكتاب، والسنة، والعقل، والفطرة، وإجماع السلف، وما كان منافيًا لما ثبت بدليل كان باطلًا بما ثبت به ذلك المنافي. وعلى هذا فيكون تفسير معية اللَّه لخلقه بالحلول والاختلاط باطلًا بالكتاب والسُّنة والعقل والفطرة وإجماع السلف.

الثالث: أنه مستلزم للوازم باطلة لا تليق باللَّه سبحانه تعالى.

ولا يمكن لمن عرف اللَّه تعالى وقدره حق قدره، وعرف مدلول المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن، أن يقول: إن حقيقة معية اللَّه لخلقه تقتضي أن يكون مختلطًا بهم، أو حالًا في أمكنتهم، فضلًا عن أن تستلزم ذلك، ولا يقول ذلك إلا جاهل باللغة، جاهل بعظمة الرب -جل وعلا-.

فإذا تبين بطلان هذا القول تعين أن يكون الحق هو القول الثاني، وهو أن اللَّه تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطًا بهم علمًا وقدرةً وسمعًا وبصرًا وتدبيرًا وسلطانًا، وغير ذلك مما تقتضيه ربوبيته، مع علوه على

عرشه فوق جميع خلقه.

وهذا هو ظاهر الآيتين بلا ريب؛ لأنهما حق، ولا يكون ظاهر الحق إلا حقًّا، ولا يمكن أن يكون الباطل ظاهر القرآن أبدًا.... ويدل على أنه ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب ﷻ مختلطة بالخلق: أن اللَّه تعالى ذكرها في آية المجادلة بين ذكر عموم علمه في أول الآية وآخرها....فيكون ظاهر الآية: أن مقتضى هذه المعية علمه بعباده، وأنه لا يخفى عليه شيء من أعمالهم، لا أنه سبحانه مختلط بهم، ولا أنه معهم في الأرض.

أما في آية الحديد فقد ذكرها اللَّه تعالى مسبوقة بذكر استوائه على عرشه، وعموم علمه متلوة ببيان أنه بصير بما يعمل العباد، ....فيكون ظاهر الآية: أن مقتضى المعية علمه بعباده، وبصره بأعمالهم، مع علوه عليهم، واستوائه على عرشه، لا أنه سبحانه مختلط بهم، ولا أنه معهم في الأرض، وإلا لكان آخر الآية مناقضًا لأولها الدال على علوه واستوائه على عرشه»[١].

وبذا تتبين أقوال أهل العلم في بيان أن المعية نوعان: عامة بالعلم والإحاطة، وخاصة بالتوفيق والإعانة والنصر والتأييد، مع إقرارهم بأنه ليس مخالطًا لهم ولا ممازجًا لهم، بل هو سبحانه على عرشه، عالٍ على خلقه، لايخفى عليه خافية، وهو سبحانه المتصرف والمدبر لكل أمورهم وشؤونهم، لايعجزه شيء في الأرض ولا في السماء.

---

(١) القواعد المثلى في صفات اللَّه وأسمائه الحسنى (ص: ٣٥).

- **المسألة السَّادسة: الكلام:**

يعتقد أهل السُّنة والجماعة أن اللَّه تعالى لم يزل ولا يزال متكلمًا على الحقيقة، إذا شاء، متى شاء، كيف شاء، وكلامه بحرف وصوت يسمعه من بعُد كما يسمعه من قرُب، ويُسمعه اللَّه من شاء أن يُسمعه من نبي مرسل أو ملك مقرب أو غيرهم.

والكتب السماوية من كلام اللَّه تعالى، ومنها: القرآن الكريم، فهو كلامه سبحانه بلفظه ومعناه، وهو صفة له غير مخلوقة، منه بدأ وإليه يعود، أنزله اللَّه على أفضل الخلق محمد ﷺ، وكلامه يتجدد سبحانه بتجدد أفراده، فكلامه لموسى عليه السلام غير كلامه لمحمد ﷺ، وكلامه للمؤمنين في الجنة غير كلامه للكفار والمنافقين في النار.

وقد دل على هذا المعتقد الكتاب والسُّنة والإجماع.

قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

و قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠].

و قوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾ [الكهف: ١٠٩].

و قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**احتج آدم وموسى، فقال له موسى: يا آدم، أنت أبونا، خيّبتنا وأخرجتنا من الجنة، قال له آدم:**

يا موسى اصطفاك اللَّه بكلامه، وخطّ لك بيده، أتلومني على أمر قدّره اللَّه عليّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟»(١).

وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت في قصة الإفك: «. . . ولَشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم اللَّه فيَّ بأمرٍ يتلى ...»(٢).

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «إن اللَّه يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة، فيقولون: لبيك ربنا وسعديك، والخير في يديك، فيقول: هل رضيتم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضى يا رب وقد أعطيتنا ما لم تعط أحدًا من خلقك؟ فيقول: ألا أعطيكم أفضل من ذلك، فيقولون: يا رب وأي شيء أفضل من ذلك؟ فيقول: أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبدًا»(٣).

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «يقول اللَّه: يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك، فينادى بصوت: إن اللَّه يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثًا إلى النار»(٤).

أما إجماع أهل السُّنة فحكاه البخاري (٢٥٦هـ) رحمه الله، فقد روى عنه اللالكائي بسنده قال: «سمعت أبا عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم: أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر، لقيتهم كرات

(١) أخرجه البخاري برقم: (٦٦١٤)، ومسلم برقم: (٢٦٥٢).
(٢) أخرجه البخاري برقم: (٤١٤١)، ومسلم برقم: (٢٧٧٠).
(٣) أخرجه البخاري برقم: (٧٥١٨)، ومسلم برقم: (٢٨٢٩).
(٤) أخرجه البخاري برقم: (٧٤٨٣).

**قرنا بعد قرن، ثم قرنًا بعد قرن، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين والبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي أهل خراسان...»، ثم عدّ عددًا كبيرًا منهم، وبيّن وقال: «فما رأيت واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء: ثم ذكر أصول الاعتقاد ومنها: «وأن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق لقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٥٤]. قال أبو عبد اللَّه محمد بن إسماعيل: قال ابن عيينة: فبيّن اللَّه الخلق من الأمر لقوله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]».**

ونحوه حكى اللالكائي عن أبي حاتم وأبي زرعة الرازيَّين وغيرهم[(١)].

وهو الذي قرره علماء المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه تعالى-، ومن كلامهم في هذا.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والقرآن كلامُ اللَّه، في المصاحف مكتوبٌ، وفي القلوب محفوظٌ، وعلى الألسن مقروءٌ، وعلى النبي منزلٌ ...»[(٢)].**

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة (١/ ١٩٤-٢٠٢).

(٢) الفقه الأكبر بشرح القاري ص: ٧٠.

فهذا نصٌّ صريح من أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أن القرآن الموجود بين أيدينا في المصاحف هو كلام اللَّه على الحقيقة.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«وسمع موسى كلام اللَّه تعالى، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقد كان اللَّه تعالى متكلّمًا، ولم يكن كلّم موسى... ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فلمّا كلّم اللَّه موسى كلّمه بكلامه الذي هو له صفة في الأزل»**[١].

وقال الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«وإن القرآن كلام اللَّه، منه بدا[٢] بلا كيفيةٍ قولًا، وأنزله على رسوله وحيًا، وصدّقه المؤمنون على ذلك حقًّا، وأيقنوا أنه كلام اللَّه تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البريّة، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمّه اللَّه وعابه وأوعده بسقر، حيث قال تعالى: ﴿سَأُصۡلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦]، فلمّا أوعد اللَّه بسقر لمن قال: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]** علِمنا وأيقنّا أنه قول خالق البشر، ولا يُشبه قول البشر»[٣].

وقال أيضًا: **«ولا نجادل في القرآن، ونشهد أنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين، فعلّمه سيد المرسلين محمدًا ﷺ، وهو كلام اللَّه تعالى، لا يساويه شيء من كلام المخلوقين، ولا نقول بخلقه، ولا نخالف جماعة المسلمين»**[٤].

---

(١) المصدر السابق ص: ٧٧.

(٢) أي: ظهر.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٠٥.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٢٧.

وحكى على ذلك الإجماع أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «لا خلاف بين المسلمين أجمع في أن القرآن كلام الله عَزَّ وَجَلَّ، وأنه الكتاب المنزّل بلسان عربي مبين، الذي له أولٌ وآخر، وهو ذو أجزاء وأبعاض، وأنه شيءٌ ينقري -أي: يُقرأ- ويتأتى أداؤه وتلاوته... واتفق المنتمون إلى السنة بأجمعهم على أنه غير مخلوق، وأن القائل بخلقه كافر...»[(١)].

وقال أيضًا: «ومنكر القرآن العربي وأنه كلام اللّٰه كافر بإجماع الفقهاء، ومثبت قرآنٍ لا أول له ولا آخر كافر بإجماعهم»[(٢)].

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والحق أن التوراة والإنجيل والزبور والقرآن من كلام اللّٰه على الحقيقة، وكلام اللّٰه لايتناهى، فإنه لم يزل يتكلم بما شاء، إذا شاء، كيف شاء، ولا يزال كذلك، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]، ولو كان ما في المصحف عبارة عن كلام اللّٰه، وليس هو كلام اللّٰه تعالى لَما حرم على الجنب والمحدث مسّه، ولو كان ما يقرَؤه القاري ليس كلام اللّٰه لَما حرم على الجنب قراءة القرآن»[(٣)].

- **ثانيًا: تقريرات أئمّة المالكيّة:**

قال ابن القاسم (١٩١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أرى من قال: «إن اللّٰه لم يكلّم

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص: ١٠٥.

(٢) المصدر السابق ص: ١٠٧.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢١٩-٢٢٠.

موسى» أن يستتاب، فإن تاب وإلا قُتل، أراه من الحق الواجب، وهو الذي أدين اللَّه عليه»(١).

قال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأن كلامه صفة من صفاته، ليس بمخلوق فيبيد، ولا صفة لمخلوق فينفد، وأن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ كلم موسى بذاته، وأسمعه كلامه، لا كلامًا قام في غيره»(٢).

وقال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال ابن وضاح: ولا يسع أحدًا أن يقول: كلام اللَّه قط حتى يقول: ليس بخالق ولا مخلوق»(٣).

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال اللَّه تعالى في وصف نفسه بالكلام: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]، ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ونحو ذلك من الآيات... فله -جل وعلا- كلام حقيقي يليق بكماله وجلاله، وللمخلوق كلام أيضًا مناسب لحاله»(٤).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر مجموعة من النصوص في إثبات كلام اللَّه تعالى، وجواز التعوذ به: «قلت: فاستعاذ رسول اللَّه ﷺ، وأمر أن يستعاذ في هذه الأخبار بكلمات اللَّه تعالى، كما أمره اللَّه

---

(١) البيان والتحصيل ١٦/ ٣٩٩.
(٢) الجامع لابن أبي زيد ص: ١٤٠.
(٣) أصول السنة لابن أبي زمنين ص: ٨٦-٨٧.
(٤) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٢/ ٢١-٢٢.

تعالى -جل ثناؤه- أن يستعيذ به، فقال: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ ٱلشَّيَاطِينِ ﴿٩٧﴾ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٧ - ٩٨]، وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، ولا يصح أن يستعيذ بمخلوق من مخلوق، فدل أنه استعاذ بصفة من صفات ذاته، وأمر أن يستعاذ بصفة من صفات ذاته، وهي غير مخلوقة، كما أمره اللَّه تعالى أن يستعيذ بذاته، وذاته غير مخلوق»[(١)].

وقال قوام السنة الأصفهاني (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر مجموعة من الأدلة وأقوال الصحابة والتابعين: «خاطر أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ -أي: راهن قومًا من أهل مكة- فقرأ عليهم القرآن، فقالوا: هذا من كلام صاحبك. فقال: «ليس بكلامي ولا كلام صاحبي، ولكنه كلام اللَّه تعالى»[(٢)]، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة، وقال عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على المنبر: «إن هذا القرآن كلام اللَّه»[(٣)]؛ فهو إجماع الصحابة، وإجماع التابعين بعدهم، مثل سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والحسن، والشعبي، وغيرهم ممن يطول ذكرهم، أشاروا إلى أن كلام اللَّه هو المتلوّ في المحاريب والمصاحف... وفي قول أبي بكر: (ليس بكلامي ولا كلام صاحبي، إنما هو كلام اللَّه) إثبات الحرف والصوت؛ لأنه إنما تلا عليهم القرآن بالحرف والصوت»[(٤)].

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي ص: ٤٧٦-٤٧٧.
(٢) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٥٨٥) برقم: ٥١٠ وصحح إسناده.
(٣) أخرجه الآجري في الشريعة (١/ ٤٩١) وغيره.
(٤) الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصفهاني ١/ ٣٣١-٣٣٢.

وقال يحيى بن أبي الخير العمراني اليمني إمام الشافعية في اليمن (٥٥٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد ذكرنا أن الله سبحانه يوصف بأنه متكلم، وقالت الجهمية والمعتزلة والقدرية: لا يوصف الله بأنه متكلم.

ودليلنا قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، فأخبر الله تعالى أنه كلّم موسى، وأتى بالمصدر توكيدًا ليدل أنه كلّمه بغير رسول ولا ترجمان؛ لأن الإنسان إذا قال: ضربت زيدًا جاز أن يكون ضربه بنفسه، وجاز أن يكون ضربه غيره بأمره له، فإذا قال: ضربت زيدًا ضربًا، كان ذلك خبرًا عن ضربه له بنفسه.

ويدل على ما قلنا ما أخبر الله سبحانه عن إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- حين كسر أصنام قومه إلى قوله: ﴿فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ٦٣ فَرَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [الأنبياء: ٦٣-٦٤]، فيما قال إبراهيم، فقال بعضهم لبعض: ﴿فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمۡ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٦٤ ثُمَّ نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمۡ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٤ - ٦٥] يقول رجعوا إلى أمرهم الأول بالشرك، وقالوا له: ﴿لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ٦٥ قَالَ أَفَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يَضُرُّكُمۡ﴾، والنطق عبارة عن الكلام، فدل على أن الكلام غير مستحيل من الله، إذ لو كان مستحيلًا منه الكلام لكان دليل إبراهيم منقلبًا عليه، ولكان للكفار إلى إبطال حجته دليل بأن يقولوا: فإن إلهك الذي تدعونا إليه لا يوصف بالكلام أيضًا»[١].

(١) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٢/ ٥٣٩).

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

**قال الإمام أحمد (٢٤١هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ في رواية حنبل بن إسحاق: «**ولم يزل اللَّه متكلمًا، عالمًا، غفورًا، عالم الغيب والشهادة، عالم الغيوب، فهذه صفات اللَّه، وصف بها نفسه، لا تدفع ولا ترد**»[١].

**وقال أيضًا** رَحِمَهُ اللَّهُ: «**بل نقول: إن اللَّه لم يزل متكلمًا إذا شاء، ولا نقول: إنه كان ولا يتكلم حتى خلق الكلام**»[٢].

**وقال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ حاكيًا كفر من أنكر تكليم اللَّه تعالى لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**والإيمان بأن اللَّه هو الذي كلّم موسى بن عمران يوم الطور، وموسى يسمع من اللَّه الكلام بصوت وقع في مسامعه منه لا من غيره، فمن قال غير هذا فقد كفر باللَّه العظيم**»[٣].

**ويؤكد على ذلك ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «**اعلموا رحمكم اللَّه أنه من زعم أنه على ملة إبراهيم ودين محمد** ﷺ، **وأنه من أهل شريعة الإسلام ثم جحد أن اللَّه كلّم موسى، فقد أبطل فيما ادعاه من دين الإسلام، وكذب في قوله: إنه من المسلمين، ورد على اللَّه قوله، وكذّب بما جاء به جبريل إلى محمد** ﷺ، **ورد الكتاب والسُّنة وإجماع الأمة**»[٤].

---

(١) أخرج رواية حنبل ابنُ بطة في الإبانة-الكتاب الثالث: الرد على الجهمية- ٣/ ٣٢٦.

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة ص: ١٣٩.

(٣) شرح السنة (ص٨٤).

(٤) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الثالث: الرد على الجهمية- ٢/ ٣٠١.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «فمن أنكر أن اللَّه كلّم موسى كلامًا بصوت تسمعه الأذنان، وتعيه القلوب، لا واسطة بينهما ولا ترجمان ولا رسول، فقد كفر باللَّه العظيم، وجحد بالقرآن»[(١)].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن الإيمان باللَّه وكتبه: الإيمان بأن القرآن كلام اللَّه، منزّل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأن اللَّه تعالى تكلم به حقيقة، وأن هذا القرآن الذي أنزله على محمد ﷺ هو كلام اللَّه حقيقة، لا كلام غيره؛ ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام اللَّه أو عبارة عنه، بل إذا قرأه الناس أو كتبوه في المصاحف: لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام اللَّه تعالى حقيقة، فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئًا لا إلى من قاله مبلغًا مؤديًا، وهو كلام اللَّه، حروفه ومعانيه، ليس كلام اللَّه الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف»[(٢)].

وقال محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن الذي عليه أَهل السنة والجماعة قاطبة أَن اللَّه تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاءَ ومتى شاءَ وكيف شاءَ، وأن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ سمع القرآن الكريم من اللَّه تعالى»[(٣)].

وبهذا يظهر ويتضح التوافق العام بين علماء المذاهب الأربعة على الاعتقاد بأن اللَّه يتكلم متى شاء كيف شاء بما شاء، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٣٠٦.

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٤).

(٣) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١/ ٢١٥).

## • المسألة السابعة: القرآن الكريم، وأنه كلام اللَّه غير مخلوق:

مسألة أن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق هي التي من أجلها امتُحن المسلمون في زمن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأوذي أئمة الدين، وتعرّضوا بسببها للسجن والضرب والتعذيب، كالإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد تحمل الأذى وصبر حتى فرج اللَّه عنه وعن أهل السُّنة جميعًا، وعلتْ راية السنة، ونكست راية البدعة، فكان القول بأن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق، علامة مميزة بين أهل السُّنة والمبتدعة.

**ومما يدل على أن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق:**

قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

**قال محمد بن علي الكَرَجي القصَّاب[١] (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ حجة على الجهمية فيما فرّق -جل وعلا- بين الخلق والأمر، ولم يجز أن يقع على القرآن الذي هو أمر خلقًا، وهو بيّن»[٢].**

وقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ١ - ٢].

---

(١) محمد بن علي بن محمد الحافظ، أبو أحمد الكَرَجيُّ القَصَّاب، أحد الأئمة، قيل له: القصاب؛ لكثرة ما أهراق من دماء الكفّار، وله تصانيف، منها: كتاب ثواب الأعمال، رَوَى عَنْ أبيه، ورَوَى عَنْهُ: ابناه علي، وعمّار. انظر: الدر الثمين في أسماء المصنفين (ص: ١١٧)، وتاريخ الإسلام (٨/ ١٧١).

(٢) الفقه الأكبر بشرح القاري ص ٧٥، وانظر: الوصية بشرح البابرتي ص: ١٠٣.

**قال البغوي (٥١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: تنزيل الكتاب من اللَّه لا من غيره»**[١].

وأئمة السنة اهتموا بذكر هذه المسألة وبيانها تدريسًا وتأليفًا، وقاموا بهذا الواجب عن طريق بيان معتقد أهل السُّنة والجماعة في المسألة، والتحذير من الجهمية ومن وافقهم، بل حكموا بكفر القائلين بخلق القرآن الكريم، وفيما يلي ذكر طرف من أقوالهم في المسألة.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والقرآن كلام اللَّه تعالى في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي -عليه الصلاة والسلام- منزل، ولفظنا بالقرآن مخلوق**[٢]**، وكتابتنا له مخلوقة، وقراءتنا له مخلوقة، والقرآن غير مخلوق، وما ذكره اللَّه تعالى في القرآن حكاية عن موسى وغيره من الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ وعن فرعون وإبليس فإن ذلك كله كلام اللَّه تعالى إخبارًا عنهم، وكلام اللَّه تعالى غير مخلوق، وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوق»**[٣].

---

(١) تفسير البغوي (٧/ ١٠٤).

(٢) مراده بقول: (ولفظنا بالقرآن مخلوق) يعني: أن تكلمنا بذلك القرآن ونطقنا به وهو فعلنا مخلوق للَّه عزوجل؛ لذا عقبها رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (وكتابتنا له مخلوقة، وقراءتنا له مخلوقة) كما هي سائر أفعال العباد مخلوقة لله عَزَّوَجَلَّ؛ لذا أكّد بعدها عدم خلق القرآن بقوله: (والقرآن غير مخلوق)، وسيأتي مزيد إيضاح عند الكلام على أفعال العباد ضمن الكلام على القدر، وستأتي مسألة اللفظ بالقرآن في الهامش عند نقل كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) الفقه الأكبر بشرح القاري ص ٧٥، وانظر الوصية بشرح البابرتي ص: ١٠٣.

**وقال أبو يوسف القاضي (١٨٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ناظرت أبا حنيفة ستة أشهر، -وفي لفظٍ: سنة جرداء- فاتفق رأيي ورأيه على أن من قال: القرآن مخلوق فهو كافر»، وصحّ هذا القول عن محمد بن الحسن الشيباني أيضًا»**[(١)].

وذكر اللالكائي جملة كبيرة من أئمة أهل السُّنة القائلين بكفر من قال بخلق القرآن، وعدّ منهم أبا حنيفة وصاحبيه أبا يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني وآخرين[(٢)].

**وقال محمد بن سعيد بن سابق (٢١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سألت أبا يوسف: أكان أبو حنيفة يقول: القرآن مخلوق؟ قال: معاذ اللَّه، ولا أنا أقوله، فقلت: أكان يرى رأي جهمٍ؟ فقال: معاذ اللَّه، ولا أنا أقوله»**[(٣)].

**وقال محمد بن الحسن الشيباني (١٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من قال القرآن مخلوق، فلا تصلّ خلفه»**[(٤)].

وسُئِل أيضًا عن القرآن أمخلوق هو؟ فقال: **«القرآن كلام اللَّه، وليس من اللَّه شيء مخلوق»**[(٥)].

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي ١/ ٣٨٨، وشرح الفقه الأكبر للقاري ص: ٤١، وجلاء العينين في محاكمة الأحمدين للألوسي ص: ٣٧٥.

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة ٢-٣٠٥.

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي ١/ ٣٨٨، والاعتقاد للبيهقي ص ١٠٢.

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي ١/ ٣٨٨، وشرح أصول اعتقاد أهل السُّنة للالكائي ٢/ ٢٩٩.

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة للالكائي ٢/ ٢٨٨-٢٨٩.

**وقال أيضًا: «واللَّه لا أصلّي خلف من يقول: القرآن مخلوق، ولا أُستفتى في ذلك إلا أمرت بالإعادة»**(١).

فتبين بهذا: أن الإمام أبا حنيفة وصاحبَيْه ينكران مقالة خلق القرآن، بل وعدّوا قائله كافرًا باللَّه العظيم.

أما ما رُوي عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ من أنه كان يقول بخلق القرآن ومات عليه، فهو قول مردود بشهادة الأئمة كالإمام أحمد وابن المبارك وأبي يوسف.

**قال عبد اللَّه بن المبارك (١٨١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «واللَّه ما مات أبو حنيفة وهو يقول بخلق القرآن، ولا يدين اللَّه به»، قال: «وذُكر جهمٌ في مجلس أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: ما يقول؟ قالوا يقول القرآن مخلوق، فقال:** ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]»(٢).

**وروى الخطيب في تاريخه عن النخعي قال:** حدثنا أبو بكر المروزي قال: سمعت أبا عبد اللَّه أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: **«لم يصح عندنا أن أبا حنيفة كان يقول: القرآن مخلوق»**(٣).

**وروى الخطيب كذلك عن النخعي قال:** حدثنا محمد بن شاذان الجوهري، قال: سمعت أبا سليمان الجوزجاني، ومعلى بن منصور الرازي يقولان: **«ما تكلم أبو حنيفة ولا أبو يوسف ولا زفر**

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٣٥٦.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٩٨، وتاريخ بغداد ١٣/ ٣٨٣.

(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٧٧.

ولا محمد بن الحسن ولا أحد من أصحابهم في القرآن، وإنما تكلم في القرآن بشر المريسي، وابن أبي دؤاد، فهؤلاء شانوا أصحاب أبي حنيفة»[١].

ومن الأئمة الذين أنكروا القول بخلق القرآن: **الطحاوي (٣٢١هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «**ولا نجادل في القرآن، ونشهد أنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين، فعلّمه سيد المرسلين محمدًا** ﷺ، **وهو كلام اللَّه تعالى، لا يساويه شيء من كلام المخلوقين، ولا نقول بخلقه، ولا نخالف جماعة المسلمين**»[٢].

وحكى **أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ اتفاق أهل السُّنة على أن القرآن غير مخلوق، حيث قال: «**واتفق المنتمون إلى السنة بأجمعهم على أنه -أي: القرآن- غير مخلوق، وأن القائل بخلقه كافر ...**»[٣].

وأكّد ذلك **ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «**وبالجملة، فأهل السُّنة كلّهم من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم من السلف والخلف متفقون على أن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق**»[٤].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

أخرج أبو نعيم بسنده عن يحيى بن خلف بن الربيع الطرسوسي،

---

(١) المصدر السابق.
(٢) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢٧.
(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص: ١٠٥-١٠٨.
(٤) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢١٦.

وكان من ثقات المسلمين وعبادهم، قال: «كنت عند مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ ودخل عليه رجل فقال: يا أبا عبد الله! ما تقول فيمن يقول القرآن مخلوق؟ فقال مالك: زنديق، اقتلوه، فقال: يا أبا عبد الله! إنما أحكي كلامًا سمعته، فقال: لم أسمعه من أحد إنما سمعته منك، وعظّم هذا القول»[1]، وأخرج أبو نعيم بسنده عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «القرآن كلام اللَّه غير مخلوق»[2].

وقال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن قول أهل السُّنة: أن القرآن كلام اللَّه وتنزيله، ليس بخالق ولا مخلوق، منه -تبارك وتعالى- بدأ، وإليه يعود»[3].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وحدثني وهب، عن ابن وضاح، عن زهير بن عباد، عن عباد، قال: كان كل من أدركته من المشايخ: مالك بن أنس -وذكر غيره من الأئمة- ممن أدركت من فقهاء الأمصار: مكة والمدينة والعراق والشام ومصر وغيرها يقولون: القرآن كلام اللَّه، ليس بخالق ولا مخلوق، ولا ينفعه علم حتى يعلم ويؤمن أن القرآن كلام اللَّه، ليس بخالق ولا مخلوق»[4].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قد أكد علماء الشافعية أن القرآن كلام اللَّه منزل غير مخلوق، وعلى

---

(١) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٦/ ٣٢٥.

(٢) المصدر السابق ٦/ ٣٢٥.

(٣) أصول السنة لابن أبي زمنين ص: ٨٢.

(٤) المصدر السابق ص: ٨٦-٨٧.

رأسهم الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «أعقد قلبي ولساني على أن القرآن كلام اللَّه منزل غير مخلوق، والكلام في اللفظ والوقف بدعة...»(١).

وقال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ وقد ذكر عنده إبراهيم بن إسماعيل بن علية(٢): «أنا مخالف له في كل شيء، وفي قول لا إله إلا اللَّه، لست أقول كما يقول، أنا أقول: لا إله إلا اللَّه الذي كلم موسى تكليمًا من وراء حجاب، وذاك يقول: لا إله إلا اللَّه الذي خلق كلامًا أسمعه موسى من وراء حجاب»(٣).

وقال المزني (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ وهو من أخصّ تلاميذ الشافعي: «القرآن كلام اللَّه عَزَّوَجَلَّ، ومن لدنه، وليس بمخلوق فيبيد، وكلمات اللَّه، وقدرة اللَّه، ونعته، وصفاته، كاملات غير مخلوقات، دائمات أزليات، وليست بمحدثات فتبيد، ولا كان ربنا ناقصًا فيزيد»(٤).

قال أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأول ما نبدأ فيه القول من ذلك كلام اللَّه عَزَّوَجَلَّ وتنزيله؛ إذ كان من معاني توحيده: فالصواب من

---

(١) اعتقاد الشافعي للهكّاري ص: ١٧، ونقله عن الشافعي ابن القيم في اجتماع الجيوش ٢/ ١٦٥، والذهبي في العلو ص: ١٢٠، وابن قدامة في صفة العلو ص: ١٨١.

(٢) هو إبراهيم بن إسماعيل بن علية، قال عنه الذهبي: جهمي هالك، كان يناظر، ويقول بخلق القرآن، مات سنة ٢١٨. تراجع ترجمته في: ميزان الاعتدال للذهبي ١/ ٢٠، ولسان الميزان للذهبي ١/ ٣٤.

(٣) مناقب الشافعي للبيهقي ١/ ٤٠٩، والانتقاء للصالحي ص: ٧٩.

(٤) شرح السنة للمزني ص: ٧٨.

القول في ذلك عندنا أنه كلام اللَّه ﷻ غير مخلوق، كيف كُتب، وكيف تُلي، وفي أي موضع قُرئ، في السماء وجد أو في الأرض، حيث حفظ في اللوح المحفوظ كان مكتوبًا، في ألواح صبيان الكتاتيب مرسومًا، في حجر نقش أو في ورق خط، في القلب حفظ أو باللسان لفظ، فمن قال غير ذلك أو ادّعى أن قرآنًا في الأرض أو في السماء سوى القرآن الذي نتلوه بألسنتنا ونكتبه في مصاحفنا، أو اعتقد غير ذلك بقلبه أو أضمره في نفسه، أو قال بلسانه داينًا به فهو باللَّه كافر حلال الدم، وبريء من اللَّه، واللَّه بريء منه؛ لقول اللَّه -جل ثناؤه-: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١- ٢٢]، وقال وقوله الحق: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. فأخبرنا -جل ثناؤه- أنه في اللوح المحفوظ مكتوب، وأنه من لسان محمد ﷺ مسموع، وهو قرآن واحد من محمد مسموع، وفي اللوح المحفوظ مكتوب، وكذلك في الصدور محفوظ، وبألسن الشيوخ والشبان متلوّ، فمن روى عنّا أو حكى عنا أو تقوّل علينا أو ادعى علينا أنا قلنا غير ذلك فعليه لعنة اللَّه وغضبه، ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل اللَّه منه صرفًا ولا عدلًا، وهتك ستره، وفضحه على رؤوس الأشهاد يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم، ولهم اللعنة، ولهم سوء الدار»[(١)].

وقال أبو بكر الإسماعيلي (٣٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يبيّن اعتقاد أهل السُّنة: «ويقولون: القرآن كلام اللَّه غير مخلوق، وإنه كيفما تصرّف،

---

(١) نقله اللالكائي بسنده عن الطبري في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة ١/ ٢٠٦-٢٠٧.

بقراءة القاري له، وبلفظه، ومحفوظًا في الصدور، متلوًّا بالألسن، مكتوبًا في المصاحف غير مخلوق ...»[١].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أصول السنة: «والقرآن كلام اللَّه، وليس بمخلوق، ولا يضعُفُ أن يقول: ليس بمخلوق، قال: فإنَّ كلام اللَّه ليس ببائن منه، وليس منه شيء مخلوق، وإياك ومناظرةَ من أحْدَثَ فيه، ومن قال باللفظ[٢]، وغيره، ومن وقف فيه

(١) اعتقاد أهل السُّنة لأبي بكر الإسماعيلي ص: ٣٦.

(٢) **مسألة اللفظ**: من المسائل التي وقع فيها خلاف لدقتها واشتباهها. وسبب ذلك: اختلافهم في مفهوم اللفظ والتلاوة؛ لأنها من الألفاظ المجملة المحتملة لمعنيين:
**الأول**: أن اللفظ قد يراد به الكلام الملفوظ به، المتلو المقروء، فهذا غير مخلوق.
**الثاني**: أن اللفظ قد يراد به فعل المتكلم وحركاته وصوته، وهذا مخلوق. وقد يراد بذلك مجموع الأمرين، فلا يجوز إطلاق الخَلق على الجميع، ولا نفي الخلق عن الجميع.
انظر: مجموع الفتاوى ١٢/ ١٩٧-١٩٨، ٣٠٦-٣٠٧، ٣٧٣-٣٧٤.
**قال الإمام البخاري في خلق أفعال العباد ٢/ ٧٠**: «سمعت عبد الله بن سعيد يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: ما زلت أسمع من أصحابنا يقولون: إن أفعال العباد مخلوقة. قال أبو عبد الله: حركاتهم وأصواتهم واكتسابهم وكتابتهم مخلوقة، فأما القرآن المتلو المبين المثبت في المصاحف المسطور المكتوب الموعى في القلوب فهو كلام اللَّه، ليس بخلق».
ولما كان هذا اللفظ فيه نوع اشتباه والتباس، وذريعة لأهل البدع إلى القول بخلق القرآن، حذر الإمام أحمد من كلا الإطلاقين.
**قال محمد بن جرير في صريح السنة ص: ٢٥-٢٦**: (وأما القول في «ألفاظ العباد بالقرآن» فلا أثر فيه نعلمه عن صحابي مضى، ولا تابعي قضى، إلا عمن في قوله الغناء والشفاء، وفي اتباعه الرشد والهدى، ومن يقوم قوله لدينا مقام قول الأئمة الأولى: أبي عبد اللَّه=

فقال: لا أدري مخلوق أو ليس بمخلوق[1]، وإنما هو كلام اللَّه، فهذا

= أحمد بن محمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، فإن أبا إسماعيل الترمذي حدثني قال: سمعت أبا عبد اللَّه أحمد بن حنبل يقول: «اللفظية جهمية؛ لقول اللَّه جل اسمه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فممن يسمع»؟ ثم سمعت جماعة من أصحابنا -لا أحفظ أسماءهم- يذكرون عنه أنه كان يقول: «من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: هو غير مخلوق فهو مبتدع». ولا قول في ذلك عندنا يجوز أن نقوله غير قوله، إذ لم يكن لنا إمام نأتمّ به سواه، وفيه الكفاية والمقنع، وهو الإمام المتّبع).

**قال أبو عثمان الصابوني في عقيدة السلف ص: ١٧٢-١٧٣ معلقًا على ما قاله الإمام أحمد:** «والذي حكاه عن أحمد: أن اللفظية جهمية، فصحيح عنه، وإنما قال ذلك لأن جهما وأصحابه صرّحوا بخلق القرآن، وخافوا أهل السُّنة- في ذلك الزمان- من التصريح بخلق القرآن؛ فذكروا هذا اللفظ، وأرادوا به أن القرآن بلفظنا مخلوق، فلذلك سماهم أحمد جهمية. وحُكي عنه أيضًا أنه قال: اللفظية شرّ من الجهمية.

وأما ما حكاه محمد بن جرير عن أحمد أن من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع، فإنما أراد أن السلف من أهل السُّنة لم يتكلموا في باب اللفظ، ولم يحوجهم الحال إليه، وإنما حدث الكلام في اللفظ من أهل التعمق، وذوي الحمق، الذين أتوا بالمحدثات، وعتوا عما نهوا عنه من الضلالات، وذميم المقالات، وخاضوا فيما لم يخض فيه السلف من علماء الإسلام؛ فقال الإمام: هذا القول في نفسه بدعة، ومن حق المتسنن أن يدعه، ولا يتفوّه به، ولا بمثله من البدع المبتدعة، ويقتصر على ما قاله السلف من الأئمة المتبعة: أن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق، ولا يزيد عليه إلا تكفير من يقول بخلقه».

**قلت:** توجيه الإمام الصابوني لما حكاه محمد بن جرير عن الإمام أحمد في أن من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع، إنما أراد أن السلف لم يتكلموا في ذلك إلخ. يضاف عليه كذلك: أن إطلاق الإمام أحمد على من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق بأنه مبتدع؛ لأنه يدخل في هذه العبارة أفعال المخلوقين وحركاتهم وأصواتهم، وهذه مخلوقة، والقول بأنها غير مخلوقة من الإحداث في الدين. انظر: مختصر الصواعق ٤/ ١٣٥١-١٣٥٢.

(١) **الوقف في القرآن:** هو أن يقول: القرآن كلام اللَّه، ولا يقول مخلوق ولا غير مخلوق. =

صاحب بدعة، مثل من قال: هو مخلوق، وإنما هو كلام اللَّه ليس بمخلوق»[١].

وقال عبد الله بن أحمد (٢٩٠هـ): «سمعت أبي -أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ - وسأله عبد الله بن عمر المعروف بمشكدانة[٢] عن القرآن؟ فقال: كلام اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، وليس بمخلوق»[٣].

وقال أحمد بن محمد المروذي (٢٧٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: قال أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لقيت الرجال، والعلماء، والفقهاء، بمكة والمدينة

---

= وقد شنّع السلف على من وقف في القرآن، ووصفوا من يقول ذلك بأنه شرّ من الجهمية؛ لأنه شَك في دينه، وشك في كلام اللَّه تعالى. وبعضهم يستعمل هذا اللفظ «تقية» من أجل إخفاء تجهمه. فكان علامة السني أن يفصّل القول في القرآن، ويقول: القرآن كلام اللَّه غير مخلوق. وقد سئل الإمام أحمد بن حنبل: هل لهم رخصة أن يقول الرجل: القرآن كلام اللَّه تعالى ثم يسكت؟ فقال: ولِمَ يسكت؟ ولولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لا يتكلمون؟. أخرجه أبو داود في مسائله ص: ٣٥٥، رقم: ١٧٠٥.

**قال الآجري في الشريعة ١/ ٥٢٨ معقبًا على كلام الإمام أحمد:** «معنى قول أحمد بن حنبل في هذا المعنى يقول: لم يختلف أهل الإيمان أن القرآن كلام اللَّه تعالى، فلما جاء جهم بن صفوان فأحدث الكفر بقوله: «القرآن مخلوق» لم يسع العلماء إلا الردّ عليه، بأن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق، بلا شك، ولا توقف فيه، فمن لم يقل: «غير مخلوق» سمي واقفيًّا، شاكًّا في دينه».

(١) أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل ص: ٦٤.

(٢) هو عبد اللَّه بن عمر بن محمد بن أبان القرشي الكوفي، المعروف بمشكدانة، نقل عن الإمام أحمد مسائل، مات سنة (٢٣٩هـ). تراجع ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/ ١٨٩، السير ١١/ ١٥٥.

(٣) السنة لعبد الله بن أحمد ١/ ١٣٢.

والكوفة والبصرة والشام والثغور وخراسان، فرأيتهم على السنة والجماعة، وسألت عنها الفقهاء؟ فكلٌّ يقول: القرآن كلام اللَّه، غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود»[(١)].

وقال عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «واتفق أهل السُّنة على أن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق»[(٢)].

وقال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦) رَحِمَهُ اللَّهُ : «وأعتقد أن القرآن كلام اللَّه، منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأنه تكلم به حقيقة، وأنزله على عبده ورسوله وأمينه على وحيه وسفيره بينه وبين عباده، نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[(٣)].

وقال سليمان بن سحمان الخثعمي العسيري (١٣٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يذكر عقيدة محمد بن عبد الوهاب وتلاميذه -رحمهم اللَّه-: «ويعتقد أن القرآن الذي نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين وخاتم النبيين: كلام اللَّه غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، ويبرأ من رأي الجهمية القائلين بخلق القرآن، ويحكي تكفيرهم عن جمهور السلف أهل العلم والإيمان، ويبرأ من رأي الكلابية أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب القائلين: بأن كلام اللَّه هو المعنى القائم بنفس الباري، وأن ما نزل به جبريل حكاية أو عبارة عن المعنى النفسي، ويقول: هذا من قول

---

(١) أورده الحافظ الضياء المقدسي في كتابه «اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن» ص: ٢١.

(٢) حكاية المناظرة في القرآن ص: ٤٧، والصراط في إثبات الحرف القديم ص: ٣٨، ٤٩.

(٣) أصول الإيمان لمحمد بن عبد الوهاب (ص: ١٢)

**الجهمية، وأول من قسم التقسيم هو ابن كلّاب، وأخذ عنه الأشعري وغيره، كالقلانسي»(١)**

● **المسألة الثامنة: السمع والبصر:**

يعتقد أهل السُّنة والجماعة أن اللَّه تعالى متّصف بالسمع والبصر، كما يليق بجلاله وكماله وعظمته وكبريائه، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١].

و قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٢٠].

وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

كما قرر ذلك علماء المذاهب الأربعة في كتبهم ومصنفاتهم.

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يزل ولا يزال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بأسمائه وصفاته الذاتية والفعلية: أما الذاتية: فالحياة، والقدرة، والعلم، والكلام، والسمع، والبصر ...»(٢).**

**وقال أيضًا: «وصفاته كلها بخلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويسمع لا كسمعنا»(٣).**

---

(١) كشف غياهب الظلام عن أوهام جلاء الأوهام (ص: ١٦).

(٢) الفقه الأكبر بشرح القاري ص: ٥٠-٥٨.

(٣) المصدر السابق ص: ٨١-٨٢.

وأشار رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله هذا إلى مدلول قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، في سائر الصفات، ومنها السمع والبصر.

وأكّد إثبات صفتي السمع والبصر أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «قد ذكرنا أن صانع العالم واحدٌ حيّ قادر عالم، وكذلك سميع بصير، يسمع كلامه وكلام غيره، عند أهل السُّنة والجماعة...؛ فإن اللَّه تعالى وصف نفسه بكونه سميعًا بصيرًا في كتابه في مواضع كثيرة، قال اللَّه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]»(١).

وقال أيضًا: «ولكن اللَّه يسمع كما يشاء، وكذا يرى الموجودات كما يشاء»(٢).

وقال أبو البركات النسفي (٧١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾: «أي: هو السميع بالأقوال، والبصير بالأفعال»(٣).

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والسمع والبصر من الصفات الذاتية؛ فإنه تعالى سميع بالأصوات والحروف والكلمات، وبصير بالأشكال والألوان... فهو السميع البصير، يسمع ويرى، لا يعزب عن سمعه مسموع وإن خفي، ولا يغيب عن رؤيته مرئي وإن دقّ في النظر، بل

---

(١) أصول الدين ص: ٤٣.

(٢) المصدر السابق ص: ٣٣.

(٣) تفسير مدارك التنزيل ٢/ ٣٠٦.

يرى دبيب النملة السوداء في الليلة الظلماء على الصخرة الصمّاء...»[١].

● ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: « ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، وصف اللَّه تعالى نفسه بأنه سميع بصير، يسمع ويرى، كما قال تعالى: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، فهذا طريق السمع، والعقل يدل على ذلك، فإن انتفاء السمع والبصر يدل على نقيضيهما من العمى والصمم، إذ المحل القابل للضدين لا يخلو من أحدهما، وهو تعالى مقدس عن النقائص، ويستحيل صدور الأفعال الكاملة من المتّصف بالنقائص، كخلق السمع والبصر ممن ليس له سمع ولا بصر، وأجمعت الأمة على تنزيهه تعالى عن النقائص»[٢].

وقال قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي (٨٣٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والسميع البصير سواء، وهما من أبنية المبالغة من سامع ومبصر، والسماع حقيقة في إدراك المسموعات، مجاز فيما عداها، كإطلاق معنى العلم والإبصار حقيقة في رؤية الموجودات، وقد يستعمل بمعنى العلم مجازًا.

وقد أثبت تعالى لنفسه السمع والبصر في غير ما موضع من القرآن الكريم، ولا خلاف في ذلك بين الأئمة إلا عند البلخي ومن تابعه من معتزلة البغداديين»[٣].

---

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري ص: ٥٨-٥٩.
(٢) تفسير القرطبي ٥/ ٢٥٨.
(٣) شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة (١/ ٢٤).

قال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال في وصف نفسه بالسمع والبصر: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. . . فله -جل وعلا- سمع وبصر حقيقيان يليقان بكماله وجلاله»[١].

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الأزهري (٣٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والسميع من صفات اللَّه وأسمائه، وهو الذي وسع سمعه كل شيء؛ كما قال النبي ﷺ، قال اللَّه -تبارك وتعالى-: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، وقال في موضع آخر: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠]. . . »[٢].

وقال أبو بكر الإسماعيلي (٣٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في اعتقاد أهل السُّنة: «ويثبتون أن له وجهًا، وسمعًا، وبصرًا، وعلمًا، وقدرة، وقوة، وعزّة، وكلامًا، لا كما يقوله أهل الزيغ من المعتزلة وغيرهم... فهو تعالى ذو العلم والقوة والقدرة والسمع والبصر والكلام، كما قال تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩]، و﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود: ٣٧]. . . . »[٣].

وقال قوام السنة إسماعيل الأصفهاني (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن صفات اللَّه التي وصف بها نفسه: السمع والبصر، قال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ واصفًا

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٢/ ٢١.
(٢) تهذيب اللغة للأزهري ٢/ ١٢٣-١٢٤.
(٣) اعتقاد أهل السُّنة لأبي بكر الإسماعيلي ص: ٣٤-٣٥.

نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]». . .[١]، وذكر مجموعة من نصوص القرآن، ثم أردف ذلك بعض الأثار.

**وقال البيهقي (٤٥٨هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه كان يقرأ الآية: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]: **«يضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه، قال أبو هريرة** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: **رأيت رسول اللَّه** ﷺ **يقرؤها، ويضع إصبعيه»**[٢]، [قال البيهقي] **«قلت: والمراد بالإشارة المروية في هذا الخبر تحقيق الوصف للَّه** عَزَّ وَجَلَّ **بالسمع والبصر، فأشار إلى محلّي السمع والبصر منا لإثبات صفة السمع والبصر للَّه تعالى، كما يقال: قبض فلان على مال فلان، ويشار باليد على معنى أنه حاز ماله، وأفاد هذا الخبر أنه سميع بصير، له سمع وبصر، لا على معنى أنه عليم، إذ لو كان بمعنى العلم لأشار في تحقيقه إلى القلب؛ لأنه محل العلوم منا»**[٣].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

**قال حنبل بن إسحاق** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **-ناقلًا عن الإمام أحمد (٢٤١هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: **«.. فهو سميع بصير، بلا حد[٤]، ولا تقدير، ولا يبلغ الواصفون صفته،**

---

(١) الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصفهاني ١/ ١٧٦.

(٢) أخرجه أبو داود في السنن برقم: ٤٧٢٨، قال الشيخ الألباني: وإسناد حديث أبي هريرة صحيح على شرط مسلم، قصة المسيح الدجال (ص: ٦٤).

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي ١/ ٤٦٢.

(٤) المقصود هنا بنفي الحد هو نفي حد معلوم يعلمه خلقه كيفية أو قدرًا، وقد ورد عن بعض=

وصفاته منه له، ولا نتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدى ذلك»[١].

وقال القاضي ابن أبي موسى الشريف الحنبلي[٢] (٤٢٨هـ) رحمه الله: «حقيقة الإيمان عند أهل الأديان: الاعتقاد بالقلب، والنطق باللسان: أن الله واحد أحد، فرد صمد، لا يغيِّرُه الأبد[٣]، ليس له والد ولا ولد، وأنه سميع بصير..»[٤].

وحكى عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ) رحمه الله إجماع السلف والأئمة على ذلك حيث قال: «اعلم - وفقنا الله وإياك لما يرضيه من القول والنية والعمل، وأعاذنا وإياك من الزيغ والزلل - أن صالح السلف،

---

= السلف إثبات الحد كقول عبد الله بن المبارك رحمه الله لما سئل: كيف نعرف الله؟ قال: «على العرش بحد» (الإبانة الكبرى لابن بطة (٧/ ١٥٩)، وورد ذلك عن غيره من السلف، ومرادهم بذلك: أنه بائن من خلقه منفصل عنهم، وبائن منهم عال على جميع خلقه. فالمنفي في كلام الامام أحمد رحمه الله في المتن؛ ليس هو المثبت في كلام ابن المبارك رحمه الله.

(١) أورد رواية حنبل شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية ٦/ ٥١٢-٥١٣، وعزاها إلى السنة للخلال.

(٢) هو العالم الفقيه الشريف، محمد بن أحمد بن محمد بن أبي موسى، أبو علي الهاشمي البغدادي الحنبلي القاضي، تفقَّه في المذهب وتمرّس فيه، وكان يُدرّس ويفتي في جامع المنصور ببغداد، وذاع صيته واشتهر، له كتاب الإرشاد، وشرح الخرقي، توفي سنة(٤٢٨هـ). تراجع ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/ ١٨١-١٨٦، وتاريخ بغداد ١/ ٣٥٤.

(٣) يعني بذلك أنه لايغيره طول الزمان فلا يهرم ولايشيخ سبحانه وتعالى.

(٤) الإرشاد إلى سبيل الرشاد ص: ٥.

وخيار الخلف، وسادة الأئمة، وعلماء الأمة، اتفقت أقوالهم، وتطابقت آراؤهم على الإيمان باللَّه عَجَلَّ، وأنه أحد فرد صمد، حي قيوم، سميع بصير»[١].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يبين عقيدة أهل السُّنة ومحاولة الجهمية المعطلة تغيير عقيدة المسلمين: «وكان أولئك الجهمية المعطلة قد بلغ من تبديلهم للدين أنهم كانوا يكتبون على ستور الكعبة: ليس كمثله شيء وهو العزيز الحكيم، ولا يقولون: وهو السميع البصير، وأنهم كانوا يمتحنون الناس بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فإذا قالوا: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، أنكروا عليهم. ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف اللَّه بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فلا ينفون عن اللَّه ما أثبته لنفسه، ولا يمثّلون صفاته بصفات خلقه، بل يعلمون أن اللَّه ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فكما أن ذاته لا تشبه الذوات فصفاته لا تشبه الصفات. واللَّه تعالى بعث الرسل فوصفوه بإثبات مفصل ونفي مجمل. وأعداء الرسل: الجهمية والفلاسفة ونحوهم وصفوه بنفي مفصل وإثبات مجمل. فإن اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أخبر في كتابه بأنه: بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، وأنه حي قيوم، وأنه عزيز حكيم، وأنه غفور رحيم، وأنه سميع بصير، وأنه يحب المتقين والمحسنين...»[٢].

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي ص: ٧٨.

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٧٩).

وقال سليمان بن سحمان (١٣٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الإقرار بصفة النزول للَّه عَزَّ وَجَلَّ : «قد ثبت ذلك -يعني النزول- بالكتاب والسُّنة، وأجمع على ذلك أهل السُّنة والجماعة، وقد ذكر ابن القيم -رحمه اللَّه تعالى- أحاديث النزول في «الصواعق المرسلة»، وذكر من كلام الأئمة، ومن الأجوبة العقلية والنقلية ما يكفي، -ثم ذكر سليمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ نصوصًا عن الأئمة في إثبات النزول ومنها قوله: وقال الإمام العارف معمر بن أحمد الأصبهاني شيخ الصوفية في حدود المائة الرابعة[1] قال: أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السنة، وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر بلا كذب، وأهل المعرفة والتصوف من المتقدمين والمتأخرين، قال فيها: ...وأن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ سميع بصير، عليم خبير، يتكلم، ويرضى ويسخط، ويضحك ويعجب، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكًا، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء، فيقول: هل من داع فأستجيب له؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ حتى يطلع الفجر، ونزول الرب إلى السماء بلا كيف، ولا تشبيه، ولا تأويل، فمن أنكر النزول أو تأوّل فهو مبتدع ضال، وسائر الصفوة على هذا»[2].

● **المسألة التاسعة: اليدان:**

صفة اليدين من الصفات الخبرية الذاتية للَّه تعالى بنصّ الكتاب

---

(١) كانت وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ٤١٨هـ، كما ذكر ذلك الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العلو للعلي الغفار ص: ٢٤٤

(٢) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (ص: ١٩٥)، وأقدم من نقل هذه العقيدة عن الأصبهاني أبوالقاسم التيمي في الحجة في بيان المحجة ص١/ ٢٤٩

والسُّنة والإجماع.

ويعتقد أهل السُّنة والجماعة أن لله عَزَّوَجَلَّ يدين حقيقة، كما يليق بجلاله وكماله، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

**ومما يدل على ذلك:**

قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ﴾ [المائدة: ٦٤].

وقوله تعالى: ﴿قَالَ يَـٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ﴾ [ص: ٧٥].

وعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «**يقول اللّه تعالى: يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك، والخير في يديك...**»[1] الحديث.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول اللّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «**يد اللّه ملأى لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار، وقال: أرأيتم ما أنفق منذ خلق السماوات والأرض، فإنه لم يغض ما في يده، وقال: عرشه على الماء، وبيده الأخرى الميزان، يخفض ويرفع**»[2].

والمحققون من علماء المذاهب الأربعة يقررون ما دل عليه الكتاب والسُّنة ومذهب السلف في إثبات هذه الصفة للّه تعالى.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وله يدٌ، ووجهٌ، ونفسٌ، كما**

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٧٤١١).

ذكره اللَّه تعالى في القرآن، فما ذكره اللَّه تعالى في القرآن من ذكره الوجه واليد والنفس، فهو له صفات بلا كيف.

ولا يقال إن يدَه: قدرتُه، أو نعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف»(١).

وحكى أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ اتفاق أهل السُّنة على إثبات هذه الصفة، فقال: «وأهل السُّنة متفقون على أن للَّه سبحانه يدين، بذلك ورد النص في الكتاب والأثر، قال اللَّه تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال النبي ﷺ: «وكلتا يدي الرحمن يمين»(٢). . . »(٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ مبيّنًا شناعة طريقة المتكلمين، ومثبتًا صفة اليدين للَّه -تبارك وتعالى-: «وكل حديثٍ جاء في الصحيح مما يتعلق بالصفات، عدلوا به إلى معنى غير الصفة، منها حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] قال: «يحمل السماوات على أصبع، والأرضين على أصبع»(٤)، ومنها حديثه الثابت عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن»(٥) وعند أهل الأثر أنها صفات ذاته، لا يُفسَّر منها إلا ما فسّره النبي ﷺ أو الصحابي، بل نُمِرُّ هذه

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري ص: ٩١ وما بعدها.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ١٨٢٧.

(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص: ١٧٣.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ٢٧٨٦.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ٦٩٢١.

**الأحاديث على ما جاءت بعد قبولها والإيمان بها والاعتقاد بما فيها بلا كيفية»**(١) .

**وقال السّرخسي**(٢) **(٤٩٠هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثبتًا صفة اليدين للَّه تعالى، ومبينًا معتقد أهل السُّنة في إثبات هذه الصفة: «**وكذلك الوجه واليد على ما نصّ اللَّه في القرآن معلوم، وكيفية ذلك من المتشابه، فلا يبطل به الأصل المعلوم، والمعتزلة -خذلهم اللَّه- لاشتباه الكيفية عليهم أنكروا الأصل، فكانوا معطلة بإنكارهم صفات اللَّه تعالى، وأهل السُّنة -نصرهم اللَّه- أثبتوا ما هو الأصل المعلوم بالنص، وتوقفوا فيما هو المتشابه وهو الكيفية، فلم يشتغلوا بطلب ذلك، كما وصف اللَّه به الراسخين في العلم»**(٣) .

**وقال أبو الثناء الألوسي(١٢٧٠هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر تأويل الخلف لصفة اليد: «**والسلف يقولون: اليد مفردة وغير مفردة ثابتة للَّه تعالى على المعنى اللائق به سبحانه، ولا يقولون في مثل هذا الموضع إنها بمعنى القدرة والنعمة ...»**(٤) .

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

**قال ابن القاسم (١٩١هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولا ينبغي لأحد أن يصف اللَّه**

---

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص: ١٧٤.

(٢) هو محمد بن أحمد أبو بكر السرخسي، المعروف بشمس الأئمة عند الحنفية، كان إمامًا في الفقه والأصول، وتوفي سنة (٤٩٠هـ). تراجع ترجمته في: الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٣/ ٧٨، وتاج التراجم لقطلوبغا ص: ٢٣٤.

(٣) أصول السرخسي ١/ ١٧٠.

(٤) روح المعاني ٢٣/ ٢٢٥.

إلا بما وصف به نفسه في القرآن، ولا يشبّه يديه بشيء، ولا وجهه -تبارك وتعالى- بشيء، ولكنه يقول: له يدان كما وصف به نفسه، وله وجه كما وصف نفسه، تقف عندما وصف به نفسه في الكتاب، فإنه -تبارك وتعالى- لا مثل له ولا شبيه ولا نظير... ويداه مبسوطتان كما وصفهما، ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، ولا يصفه بصفة، ولا يشبّه به شيئًا، فإنه -تبارك وتعالى- لا شبيه له»(١).

قال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمما اجتمعت الأئمة عليه من أمور الديانة، ومن السنن التي خلافها بدعة وضلالة: ... أن يديه مبسوطتان، ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، وأن يديه غير نعمتيه في ذلك... ثم قال في آخره: وكل هذا قول مالك، فمنه منصوص من قوله، ومنه معلوم من مذهبه»(٢).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «للَّه -تبارك وتعالى- أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ أمته، لا يسع أحدًا من خلق اللَّه قامت عليه الحجة ردّها؛ لأن القرآن نزل بها، وصح عن رسول اللَّه ﷺ القول بها فيما روى عنه العدول، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو باللَّه كافر، فأما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذور بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالروية والفكر، ونحو ذلك

(١) البيان والتحصيل ١٦/ ٤٠٠، وأصول السنة لابن أبي زمنين ص: ٧٥.
(٢) الجامع لابن أبي زيد ص: ١٣٩، ١٤٩.

إخبار اللَّه ﷻ أتانا أنه سميع، وأن له يدين بقوله ﷻ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له يمينًا بقوله ﷻ: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]. . .»(١).

وقال أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «القول فيما أدرك علمه من صفات الصانع خبرًا لا استدلالًا ... وذلك نحو إخباره تعالى أنه سميع بصير، وأن له يدين بقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]. . .»(٢).

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «جملة ما عليه أهل الحديث والسنة الإقرار باللَّه وملائكته وكتبه ورسله، وما جاء من عند

---

(١) رواه بسنده عنه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ١/ ٢٨٤، وانظر: صفة العلو للموفق بن قدامة ص: ١٨١، وذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٥-١٨٢) عن شيخ الحرمين: أبي الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي في كتابه الذي سماه «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول إلزامًا لذوي البدع والفضول»، ونقلها في اجتماع الجيوش ابن القيم ص: ١٦٥، وفي السير للذهبي ١٠/ ٧٩. ونقلها الدكتور محمد عبد الرحمن الخميس في اعتقاد الأئمة الأربعة ص: ٤٩، عن نسخة مخطوطة من رواية أبي طالب العشاري وقال: «هو محمد بن علي العشاري شيخ صدوق معروف، وقد تفرد برواية هذا الجزء وهو مما أدخل عليه فحدّث به بسلامة باطن قاله الذهبي في الميزان (٣/ ٦٥٦)، لكن اعتمد غير واحد من السلف ما هو مثبت في هذه العقيدة كالموفق بن قدامة في كتاب صفة العلو ص١٢٤، وابن أبي يعلى في الطبقات (١/ ٣٨٢)، وابن القيم في اجتماع الجيوش ص١٦٥، والذهبي نفسه في السير (١٠/ ٧٩)، ثم إن هذه الرسالة التي سأنقلها بنصها قد قرئت على الإمام الحافظ ابن نصر الدمشقي ونقلها جميعها ابن أبي يعلى في الطبقات وسأثبت الفروق بينهما». ثم قال: «نقلت هذا الاعتقاد من نسخة مصورة من أصل خطي محفوظ في المكتبة المركزية بجامعة ليدن بهولندا».

(٢) التبصير في معالم الدين للطبري ص: ١٣٣، ونقله عنه الذهبي في كتاب العرش ٢/ ٢٦٢.

اللَّه، وما رواه الثقات عن رسول اللَّه ﷺ، لا يردّون من ذلك شيئًا... وأن له يدين بلا كيف، كما قال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وكما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]. . . [ثم قال في آخر ما حكى عن أهل السُّنة]: «فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا باللَّه، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وبه نستعين، وعليه نتوكل، وإليه المصير»(١).

وقال ابن سُريج الشافعي (٣٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد سئل عن صفات اللَّه فقال: «حرام على العقول أن تمثل اللَّه، وعلى الأوهام أن تحده، وعلى الألباب أن تصف إلا ما وصف به نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، وقد صح عند جميع أهل السُّنة إلى زماننا أن جميع الآي والأخبار الصادقة عن رسول اللَّه ﷺ يجب على المسلم الإيمان بكل واحد منها كما ورد، مثل قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، ونظائرها مما نطق به القرآن: كالفوقية والنفس واليدين والسمع والبصر والضحك والتعجب والنزول [إلى أن قال:] اعتقادنا فيه وفي الآي المتشابهة: أن نقبلها، ولا نتأولها بتأويل المخالفين، ولا نحملها على تشبيه المشبّهين، ونسلّم الخبر لظاهره، والآية لظاهرها»(٢).

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صفات اللَّه تعالى: «لا يجوز وصفه إلا بما دل عليه كتاب اللَّه تعالى، أو سنة رسول اللَّه ﷺ، أو أجمع

(١) مقالات الإسلاميين للأشعري ٢/ ٢٦٦-٢٢٩.

(٢) نقله الذهبي عن ابن سريج في كتابه الأربعين في صفات رب العالمين ١/ ٩٠، برقم: ٩٥.

عليه سلف هذه الأمة،... ومنه ما طريق إثباته ورود خبر الصادق به فقط: كالوجه واليدين... فثبتت هذه الصفات لورود الخبر بها، على وجه لا يوجب التشبيه»[١].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ -في رواية أبي طالب-: «قلب العبد بين أصبعين»[٢]، «وخلق آدم بيده»[٣]، وكلما جاء الحديث مثل هذا قلنا به»[٤].

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكما صح الخبر عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال: «ما من قلب إلا بين إصبعين من أصابع الرحمن»[٥]، و«كلتا يديه يمين»[٦]. الإيمان بذلك، فمن لم يؤمن بذلك ويعلم أن ذلك حق كما قال رسول اللَّه ﷺ فهو مكذب برسول اللَّه ﷺ»[٧].

وقال أبو بكر بن أبي داود (٣١٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في قصيدته التي قال عنها: «هذا قولي، وقول أبي، وقول أحمد بن حنبل، وقول من أدركنا من

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي ١/ ٢٧٦، وانظر: الحجة في بيان المحجة لقوام السنة ٢/ ٤٨٣.
(٢) تقدم تخريجه قريبًا.
(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، برقم: ٩٩٧٧.
(٤) إبطال التأويلات ١/ ٤٥.
(٥) تقدم تخريجه قريبًا.
(٦) تقدم تخريجه قريبًا.
(٧) طبقات الحنابلة ١/ ٣١٣.

أهل العلم، ومن لم ندرك ممن بلغنا عنه، فمن قال عليَّ غير هذا فقد كذب:

وقد يُنكِرُ الجهميُّ أيضًا يمينَهُ وَكِلتَا يَدَيْهِ بالفواضِلِ تَنْفَحُ»(١)

ويقول الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والله -تبارك وتعالى- سميع بصير، سميع عليم، يداه مبسوطتان»(٢).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: وهو يردّ على من أنكر الصفات: «وقد قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، ....وقد تواتر في السنة مجيء «اليد» في حديث النبي ﷺ. فالمفهوم من هذا الكلام: أن للّه تعالى يدين مختصّتين به ذاتيتين له كما يليق بجلاله؛ وأنه سبحانه خلق آدم بيده دون الملائكة وإبليس، وأنه سبحانه يقبض الأرض ويطوي السماوات بيده اليمنى، وأن ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ومعنى بسطهما: بذل الجود، وسعة العطاء»(٣).

وقال سليمان بن سحمان (١٣٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يذكر عقيدة أهل السُّنة ينقلها عن الإبانة لأبي الحسن الأشعري: «وقال أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي سماه «الإبانة في أصول الديانة»، وقد ذكر

---

(١) انظر: الشريعة للآجري ٥/ ٢٥٦٣-٢٥٦٥، وطبقات الحنابلة ٢/ ٥٣.

(٢) شرح السنة للبربهاري ص: ٨٥.

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٦٣).

**أصحابه أنه آخر كتاب صنّفه وعليه يعتمدون في الذب عنه عند من يطعن عليه... وأنه له يدين بلا كيف، كما قال:** ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، **وقال:** ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]»[١]

- **المسألة العاشرة: القدمان:**

ومن الصفات الثابتة للَّه ﷻ بالنصوص الشرعية: صفة القدمين، وهي صفة ذاتية خبرية، فمذهب السلف فيها أنها صفة من صفات اللَّه تعالى، نؤمن بها، ونثبتها على الحقيقة لا على المجاز، ولا نؤولها بتأويلات المؤولة، ولا نعطلها كما فعل المعطلة، ولا نكيّفها ولا نمثلها بأقدام المخلوقين كالمشبّهة، إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل، على حدّ قول اللَّه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

**ومما يدل على ذلك:**

عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن نبي اللَّه ﷺ، قال: «**لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد، حتى يضع فيها رب العزة، -تبارك وتعالى-، قدمه فتقول: قط قط، وعزتك، ويزوى بعضها إلى بعض**»[٢].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما؛ قال: «**الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر أحد قدره**»[٣].

---

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (ص: ١٩٧).

(٢) أخرجه مسلم برقم: (٢٨٤٨).

(٣) رواه ابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٨ رقم: ١٥٤)، والدار قطني في الصفات ص: ٣٠ وابن منده في التوحيد ص: ٢١، وصححه الألباني في مختصر العلو (ص ١٠٢).

وقد أثبت هذه الصفة للَّه ﷻ علماء المذاهب الأربعة إثباتًا بلا تأويل ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

يقول ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رحمه الله بعد أن ذكر أثر ابن عباس رضي الله عنهما في الكرسي: «**وفيه إثبات صفة القدمين للَّه -تبارك وتعالى-**»(١).

وكذلك أبو الثناء محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) رحمه الله قال: «**اعلم أن كثيرًا من الناس جعل الصفات النقلية من الاستواء واليد والقدم والنزول إلى السماء الدنيا والضحك والتعجب وأمثالها من المتشابه، ومذهب السلف -والأشعري -رحمه اللَّه تعالى- من أعيانهم كما أبانت عن حاله الإبانة - أنها صفات ثابتة وراء العقل، ما كُلّفنا إلا اعتقاد ثبوتها، مع اعتقاد عدم التجسيم والتشبيه؛ لئلا يضادّ النقلُ العقلَ(٢)، . . .**»(٣).

وقال في إبطال تأويل من قال: إن المقصود بالقدم في الحديث: من

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٣٧٠.

(٢) قوله: «مع اعتقاد عدم التجسيم؛ لئلا يضاد النقلُ العقلَ» فيه نظر؛ لأنه لم يرد في نصوص الشرع نفي التجسيم والجسم ولا إثباته، فالصحيح في أمثال هذه الألفاظ اتباع النصوص في الوقف وعدم الخوض فيه، ثم إن التجسيم بالمعنى المنهي عنه منفيٌّ عن جميع الصفات؛ لأن الصفة إذا أضيفت إلى اللَّه تعالى اختصّت به، ولم تحتمل ذلك، وبذلك يتّضح عدم مصادمة النقل للعقل، فإن النقل الصحيح لا يعارض العقل الصريح، كما بين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية مفصلًا في كتابه «درء تعارض العقل والنقل».

(٣) روح المعاني ٣/ ٨٧.

قدّمهم اللَّه للنار من شرار خلقه، فقال منكرًا هذا التأويل: « وهو كما ترى، ويبعده ما في حديث أحمد عن أبي سعيد مرفوعًا: «فيلقى فيها أهلها، فتقول: هل من مزيد؟ ويلقى فيها، وتقول: هل من مزيد؟ حتى يأتيها الجبار ﷻ **فيضع قدمه عليها، فتنزوي وتقول: قدْني قدْني**»[1].

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

**قال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«ومن قول أهل السُّنة: أن الكرسي بين يدي العرش، وأنه موضع القدمين»**[2].

**وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«وثبت في بعض الأحاديث أن النار لا يزال اللَّه يلقي فيها وتقول: هل من مزيد؟ فيضع رب العزة قدمه عليها فتقول: قط قط، وهذه صفة للَّه تعالى لائقة بجلاله، تثبت كغيرها على أساس التنزيه»**[3].

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

**قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: « للَّه -تبارك وتعالى- أسماء وصفات جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ. . . **وأن له قدمًا بقوله** ﷺ: **«حتى يضع الرب ﷻ فيها قدمه»**[4] **يعني: جهنم...»**[5].

---

(١) المصدر السابق ٢٦/ ١٨٨، والحديث تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) أصول السنة لابن أبي زمنين ص: ٩٦، ١٠٠.

(٣) معارج الصعود ص: ٣٠٤.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: ٤٨٤٨، ومسلم في صحيحه، برقم: ٢٨٤٨.

(٥) انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/ ٢٨٤، وصفة العلو للموفق بن قدامة ص: ١٢٤، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٤/ ١٨٢، واجتماع الجيوش لابن القيم ص: ١٦٥، =

وقال الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القول فيما أدرك علمه من صفات الصانع خبرًا لا استدلالًا... وذلك نحو إخباره تعالى أنه سميع بصير، .... وأن له قدمًا بقول النبي ﷺ: «حتى يضع الرب فيها قدمه»...»[(١)].

وعنون البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الأسماء والصفات بقوله: «باب ما ذكر في القدم والرجل. ونقل تحته الحديث المتفق عليه: «لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد؟ حتى يضع رب العزة فيها قدمه، فتقول: قط قط، وعزتك...»[(٢)].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال إسحاق بن منصور الكوسج: قلت لأحمد (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اشتكت النار إلى ربها عَزَّوَجَلَّ حتى يضع اللَّه فيها قدمه»[(٣)] أليس تقول بهذه الأحاديث؟ قال الإمام أحمد: هذا صحيح»[(٤)].

وقال حنبل سمعت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «قال النبي ﷺ: «يضع قدمه»[(٥)] نؤمن به، ولا نرد على رسول اللَّه ﷺ ما قال، بل

---

= والسير للذهبي ١٠/ ٧٩، واعتقاد الأئمة الأربعة للخميس ص: ٤٩.

(١) التبصير في معالم الدين للطبري ص: ١٣٣-١٣٤، ونقله عنه الذهبي في كتاب العرش ٢/ ٢٦٢.

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي ٢/ ١٩٠-١٩١.

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ٩/ ٤٦٧٥- ٤٦٧٦، وأخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى -الكتاب الثالث: الرد على الجهمية- ٣/ ٣٣٠.

(٥) تقدم تخريجه قريبًا.

نؤمن بالله، وبما جاء به الرسول ﷺ»[١].

وقال القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) رحمه الله: «اعلم أنه غير ممتنع حمل هذا الخبر على ظاهره، وأن المراد به قدم هو صفة لله تعالى، وكذلك الرِّجْل»[٢].

وقال أبو الفرج عبد الواحد الشيرازي المقدسي[٣] (٤٨٦هـ) رحمه الله: «يُسأل عن قوله عليه السلام: «يضع قدمه في جهنم فتنزوي»[٤]؟ فإن آمن به وأمرَّه كما جاء فهو سنّي، وإن أنكره فهو معتزلي وأشعري»[٥].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله: «حتى يضع رب العزة فيها -وفي رواية: عليها- قدمه، فينزوي بعضها إلى بعض، وتقول: قط قط... وقد غلط في هذا الحديث المعطلة الذين أوّلوا قوله: «قدمه» بنوع من الخلق، كما قالوا: الذين تقدّم في علمه أنهم أهل النار. حتى قالوا في قوله: «رجله»: كما يقال: رجل من جراد... وقد يغلط في الحديث قوم آخرون ممثلة أو غيرهم، فيتوهمون أن «قدم الرب» تدخل جهنم. وقد توهم ذلك على أهل الإثبات قوم من المعطلة...»[٦].

---

(١) طبقات الحنابلة ١/ ١٤٤.

(٢) إبطال التأويلات ١/ ١٩٥.

(٣) هو عبد الواحد بن محمد بن علي بن أحمد الشيرازي ثم المقدسي ثم الدمشقي، الفقيه الزاهد، له تآليف في الفقه والأصول على مذهب الإمام أحمد، توفي سنة (٤٨٦هـ).
تراجع ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/ ٢٤٨، المقصد الأرشد ٢/ ١٧٩.

(٤) تقدم تخريجه قريبًا.

(٥) جزء فيه امتحان السني من البدعي لأبي الفرج الشيرازي الحنبلي ص: ٤٧٤.

(٦) جامع المسائل لابن تيمية - المجموعة الثالثة (ص: ٢٣٩-٢٤٠).

قال ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ : «إن للَّه تعالى رجلًا وقدمًا حقيقية، لا تماثل أرجل المخلوقين، ويسمي أهل السُّنة مثل هذه الصفة: الصفة الذاتية الخبرية؛ لأنها لم تعلم إلا بالخبر، ولأن مسماها أبعاض لنا وأجزاء، لكن لا نقول بالنسبة للَّه: إنها أبعاض وأجزاء؛ لأن هذا ممتنع على اللَّه عَزَّ وَجَلَّ.

... والحاصل: أنه يجب علينا أن نؤمن بأن للَّه تعالى قدمًا، وإن شئنا قلنا: رِجلًا؛ على سبيل الحقيقة، مع عدم المماثلة، ولا نكيِّف الرجل؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبرنا بأن للَّه تعالى رِجلًا أو قدمًا، ولم يخبرنا كيف هذه الرِجل أو القدم، وقد قال اللَّه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]»(١).

● **المسألة الحادية عشرة: العينان:**

من صفات اللَّه عَزَّ وَجَلَّ الذاتية الخبرية صفة العينين، ومذهب أهل السُّنة والجماعة في ذلك إثبات صفة العين له عَزَّ وَجَلَّ على الحقيقة، كما يليق بعظمته وجلاله وكماله، من غير تعطيل ولا تأويل، ولا تكييف ولا تمثيل.

**ومما يدل على ذلك:**

قوله تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود: ٣٧].

---

(١) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين (٢/ ٣٢).

وقوله تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨].

وقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩].

عن عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنهما، قال: ذُكر الدجال عند النبي ﷺ، **فقال: «إن اللَّه لا يخفى عليكم، إن اللَّه ليس بأعور -وأشار بيده إلى عينه- وإن المسيح الدجال أعور العين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية»**(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: «**أن النبي ﷺ قرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾** [النساء: ٥٨]، **فَوَضَعَ إِبْهَامَهُ عَلَى أذنه، والتي تليها على عينيه**»(٢).

وقد أثبت هذه الصفة لله عز وجل علماء المذاهب الأربعة إثباتًا بلا تأويل ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**صرّح بثبوت هذه الصفة أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) رحمه الله حيث** قال: «**وأما العين فبعض أهل السُّنة والجماعة أثبتوا العين، وبه قال الأشعري، وبعضهم لم يثبتوا، وكتاب اللَّه تعالى يدل على الثبوت ...**»(٣).

**وقال في معرض ذكره لمجمل اعتقاد أهل السُّنة: «وأن للَّه تعالى اليد، والعين، والوجه، وهي صفاتٌ له عز وجل»**(٤).

(١) أخرجه البخاري برقم: (٧٤٠٧).

(٢) أخرجه أبو داود برقم: (٤٧٢٨)، وقال المحقق شعَيب الأرنؤوط: إسناده صحيح. وقوّى الحافظ ابن حجر إسناده في «الفتح» ١٣/ ٣٧٣.

(٣) أصول الدين ص: ٣٩.

(٤) المصدر السابق ص: ٢٥١.

**وصرح بثبوتها كذلك: الملا علي القاري (١٠١٤هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ **في شرح** قول الإمام أبي حنيفة[فما ذكر اللَّه في القرآن من الوجه، واليد، والنفس، فهو له صفات بلا كيف]، حيث قال: «**وكذا العين في قوله تعالى:** ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، **وكذا بصيغة الجمع في قوله تعالى:** ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، **وقوله تعالى:** ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]»(١).

**وقال** رَحِمَهُ اللَّهُ ضمن ردّه على من تأوّل بعض الصفات: «**وكذا لا يقال: إن وجهَه ذاتُه، وعينَه بصرُه، واستواءَه على العرش استيلاؤه**»(٢).

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

**قال أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: «**والأعين: كما أفصح القرآن بإثباتها من صفاته، فقال** عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور: ٤٨]، **وقال** ﷺ **حين ذكر الدجال (وإنه أعور) قال: «وإن ربكم ليس بأعور» فأثبت له العينين**»(٣).

**وقال ابن رشد (٥٩٥هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ولا اختلاف بينهم أيضًا في جواز إطلاق القول بأن للَّه يدين ووجهًا وعينين؛ لأن اللَّه وصف بذلك نفسه بكتابه، فوجب إطلاق القول بذلك، والاعتقاد بأنها صفات ذاته من غير**

---

(١) شرح الفقه الأكبر ص: ٩٢.

(٢) المصدر السابق ص: ٩٢.

(٣) الرسالة الوافية لمذهب أهل السُّنة في الاعتقادات وأصول الديانات، لأبي عمرو الداني ١/ ١٢٣.

تكييف ولا تشبيه ولا تحديد[(١)]، إذ لا يشبهه شيء من المخلوقات، هذا قول المحققين من المتكلمين، وتوقّف كثير من الشيوخ عن إثبات هذه الصفات الخمس، وقالوا: لا يجوز أن يثبت في صفات اللَّه ما لم يعلم بضرورة العقل ولا بدليله، وتأوّلوها على غير ظاهرها، فقالوا: المراد بالوجه الذات، كما يقال: وجه الطريق، ووجه الأمر ذاته ونفسه، والمراد بالعينين إدراك المرئيات، والمراد باليدين النعمتان، وقوله تعالى: (بيديّ)؛ أي: ليديّ؛ لأن حروف الخفض يبدل بعضها من بعض، والصواب قول المحققين الذين أثبتوها صفات لذاته تعالى، وهو الذي قاله مالك في هذه الرواية»[(٢)].

● ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لله -تبارك وتعالى- أسماء وصفات جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ أمته... وأنه ليس بأعور؛ لقول النبي ﷺ إذ ذكر الدجال فقال: «إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور»[(٣)]»[(٤)].

قال ابن خزيمة (٣١١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب ذكر إثبات العين للَّه -جل

---

(١) المقصود به وصف يحدد الصفة بما تخرج به عن ظاهرها اللائق باللَّه عَزَّ وَجَلَّ، ويتجاوز ذلك إلى تحديد لم يرد في الشرع.

(٢) البيان والتحصيل ١٦/ ٤٠١.

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/ ٢٨٤، وصفة العلو للموفق بن قدامة ص: ١٢٤، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٤/ ١٨٢، واجتماع الجيوش لابن القيم ص: ١٦٥، والسير للذهبي ١٠/ ٧٩، واعتقاد الأئمة الأربعة للخميس ص: ٤٩.

وعلا- على ما ثبّته الخالق البارئ لنفسه في محكم تنزيله، وعلى لسان نبيه ﷺ، قال الله ﷻ لنبيه نوح صلوات الله عليه: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود: ٣٧]، وقال -جل وعلا-: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وقال ﷻ في ذكر موسى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، وقال: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، فواجب على كل مؤمن أن يثبت لخالقه وبارئه ما ثبّت الخالق البارئ لنفسه من العين، وغير مؤمن من ينفي عن الله -تبارك وتعالى- ما قد ثبّته الله في محكم تنزيله، ببيان النبي ﷺ الذي جعله الله مبينًا عنه ﷻ في قوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فبين النبي ﷺ أن لله عينين، فكان بيانه موافقًا لبيان محكم التنزيل، الذي هو مسطور بين الدفتين، مقروء في المحاريب والكتاتيب»[(١)].

وقال ابن خزيمة رحمه الله أيضًا: «نحن نقول: لربنا الخالق عينان يبصر بهما ما تحت الثرى، وتحت الأرض السابعة السفلى، وما في السماوات العلا، وما بينهما من صغير وكبير»[(٢)].

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رحمه الله: «جملة ما عليه أهل الحديث والسنة: الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون من ذلك شيئًا... وأن له عينين بلا كيف كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]... ثم قال في آخر

(١) كتاب التوحيد لابن خزيمة ١/ ٩٧.

(٢) المصدر السابق ١/ ١١٣.

ما حكى عنهم: فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه. وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وبه نستعين، وعليه نتوكل، وإليه المصير»[١].

وبوّب أبو الحسن الاشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الإبانة بعنوان: «الباب السادس: الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين...

إلى أن قال: فأخبر تعالى أن له وجهًا وعينًا ولا تكيَّف ولا تحدّ[٢]...»[٣].

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في صفات اللَّه تعالى: «ومنه ما طريق إثباته ورود خبر الصادق به فقط، كالوجه واليدين والعين في صفات ذاته، وكالاستواء على العرش والإتيان والمجيء والنزول ونحو ذلك من صفات فعله، فثبتت هذه الصفات لورود الخبر بها على وجه لا يوجب التشبيه...»[٤].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إثبات صفة العينين لربنا جل شأنه... اعلم أنه غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره في إثبات عينين

---

(١) مقالات الإسلاميين للأشعري ٢/ ٢٦٦- ٢٢٩.

(٢) المقصود به وصف يحدد الصفة بما تخرج به عن ظاهرها اللائق باللَّه عَزَّ وَجَلَّ، ويتجاوز ذلك إلى تحديد لم يرد في الشرع.

(٣) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري ص: ١٢٠-١٢١ مختصرًا.

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي ١/ ٢٧٦، وانظر: الحجة في بيان المحجة لقوام السنة ٢/ ٤٨٣.

**هما صفتان زائدتان على البصر والرؤية»[١].**

**وقال ابن القيم (٧٥١هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عند كلامه على مجيء هذه الصفة** الكريمة في القرآن الكريم تارة مفردة، وتارة مجموعة: «**قال تعالى:** ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، **وقال في قصة موسى:** ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]. **فذكر العين المفردة مضافة إلى الضمير المفرد، والأعين مجموعة مضافة إلى ضمير الجمع، وذكر العين مفردة لا يدل على أنها عين واحدة ليس إلا. كما يقول القائل: أفعل هذا على عيني، وأجيئك على عيني، وأحمله على عيني، ولا يريد به أن له عينًا واحدة، فلو فهم أحد هذا من ظاهر كلام المخلوق لعدّ أخرق. وأما إذا أضيفت العين إلى اسم الجمع ظاهرًا، أو مضمرًا، فالأحسن جمعها مشاكلة للفظ كقوله:** ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، **وقوله:** ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]»[٢].

**وقال محمد بن أحمد السفاريني (١١٨٨هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **حاكيًا مذهب** السلف في إثبات هذه الصفة: «**بل نقرّ ونذعن ونسلّم ونؤمن بكل ذلك، ونثبته إثبات وجود بلا تكييف ولا تحديد[٣]، فمن ذلك: العين في قوله تعالى:** ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، **وقوله:** ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، **وقوله:** ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، **فمذهب السلف إثبات ذلك صفة**

(١) إبطال التأويلات ١/ ٣٤٧.

(٢) الصواعق المرسلة ١/ ٢٥٥-٢٥٩.

(٣) المقصود به وصف يحدد الصفة بما تخرج به عن ظاهرها اللائق بالله ﷻ ويتجاوز ذلك إلى تحديد لم يرد في الشرع.

**لله تعالى»**[١].

**قال ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فنحن نثبت لله العين، ولكن لا نقول: إن لها مثيلًا حتى نلزم بذلك. فكما أننا نقول في ذات الله إنها ليست كذات المخلوقين، ولا نقول في ذاته سبحانه: هل هو طويل أو قصير أو أسود أو أبيض أو سمين أو هزيل أو غير ذلك، وإذا لم يجز لنا أن نقول ذلك في الذات ولم نلتزمه، فكذلك لا نلتزم بقول ذلك في العين، إذًا لا نعلم حقيقة هذه العين، ولا كيفية هذه العين، لكن نعلم أنها حقيقة، إلا أنها لا تماثل أي حقيقة من حقائق أعين المخلوقات؛ لأن الله تعالى مباين للخلق غاية المباينة في ذاته وصفاته»**[٢].

- **المسألة الثانية عشرة: الوجه:**

يعتقد أهل السُّنة والجماعة: أن الوجه صفة من صفات الله الذاتية الخبرية على الحقيقة لا على المجاز، وصف بها سبحانه نفسه في كتابه، ووصفه بها أعرف الخلق به رسوله ﷺ، فنُثبت هذه الصفةَ إثباتًا من غير تكييف ولا تمثيل، وتنزيهًا بلا تحريف ولا تعطيل.

**ومما يدل على ذلك:**

قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد: ٢٢].

---

(١) لوامع الأنوار البهية ١/ ٢٠٧.

(٢) شرح العقيدة السفارينية (١/ ٢٦٨).

وعن أبي موسى، قال: قام فينا رسول اللَّه ﷺ بخمس كلمات، فقال: «**إن اللَّه ﷻ لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يُرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور -وفي رواية أبي بكر: النار- لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**»(١).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما في الثلاثة الذين حُبِسُوا في الغار، فقال كل واحد منهم: «**اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك؛ ففرّج عنا ما نحن فيه ...**»(٢).

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: أن رسول اللَّه ﷺ قال له: «**...إنك لن تخلَّف فتعمل عملًا تبتغي به وَجْه اللَّه؛ إلا ازددت به درجة ورفعة ...**»(٣).

والمحققون من علماء المذاهب الأربعة يوافقون غيرهم من أهل السُّنة والجماعة في إثبات هذه الصفة الكريمة.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

نقل السفاريني عن الخطابي أن إثبات صفة الوجه للَّه تعالى هو مذهب السلف والأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد(٤).

---

(١) أخرجه مسلم برقم (١٧٩)

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٢٢٧٢)، ومسلم برقم: (٢٧٤٣).

(٣) أخرجه البخاري برقم: (٦٧٣٣)، ومسلم برقم: (١٦٢٨).

(٤) لوامع الأنوار البهية ١/ ٢٢٥.

ولقد صدق الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وله يدٌ، ووجهٌ، ونفسٌ، فما ذكر اللَّه في القرآن من الوجه، واليد، والنفس، فهو له صفات بلا كيف»[١].

وممن أثبت هذه الصفة أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «وكذا الوجه صفة له أيضًا، وهي صفة خاصة»[٢].

وقال في معرض ذكره لمجمل اعتقاد أهل السُّنة: «وأن للَّه تعالى اليد، والعين، والوجه، وهي صفات له عَزَّ وَجَلَّ»[٣].

وقال قريبًا من كلامه شقيقه فخر الإسلام البزدوي[٤] (٤٨٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكذلك إثبات اليد والوجه حقٌّ عندنا»[٥].

- ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال ابن القاسم (١٩١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا ينبغي لأحد أن يصف اللَّه إلا بما وصف به نفسه في القرآن، ولا يشبّه يديه بشيء، ولا وجهه بشيء، ولكن يقول: له يدان كما وصف نفسه في القرآن، وله وجه كما وصف نفسه، يقف عندما وصف به نفسه في الكتاب»[٦].

---

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري ص: ٩١ وما بعدها.

(٢) أصول الدين ص: ٢٨.

(٣) المصدر السابق ص: ٢٥١.

(٤) هو علي بن محمد بن عبد الكريم بن موسى البزدوي، من أعلام الحنفية في الفروع والأصول، ومن مؤلفاته: المبسوط، والأصول، وشرح الجامع الكبير، توفي سنة (٤٨٢هـ)، تراجع ترجمته في: الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢/ ٥٩٤.

(٥) أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١/ ٦٠.

(٦) أصول السنة لابن أبي زمنين ص: ٧٥.

وقال أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فنصّ سبحانه على إثبات أسمائه وصفات ذاته، فأخبر -جل ثناؤه- أنه ذو الوجه الباقي بعد تقضي الماضيات، وهلاك جميع المخلوقات»(١).

وقال ابن رشد (٥٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا اختلاف بينهم أيضًا في جواز إطلاق القول بأن للَّه يدين ووجهًا وعينين»(٢).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرّر علماء الشافعية مذهب السلف في إثبات هذه الصفة للَّه تعالى، **وعلى رأسهم إمامهم الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث يقول: «للَّه -تبارك وتعالى- أسماء وصفات جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ أمته... وإن له وجهًا بقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾** [القصص: ٨٨]، **وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾** [الرحمن: ٢٧] . . . »(٣).

---

(١) الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني ص: ١٢٢.

(٢) البيان والتحصيل ١٦/ ٤٠١.

(٣) نقلها بالسند عنه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ١/ ٢٨٤، وذكرها ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٥-١٨٢) عن شيخ الحرمين: أبي الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي في كتابه الذي سماه «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول إلزامًا لذوي البدع والفضول»، ونقلها الدكتور محمد عبد الرحمن الخميس في اعتقاد الأئمة الأربعة ص: ٤٩، عن نسخة مخطوطة من رواية أبي طالب العشاري وقال: «هو محمد بن علي العشاري شيخ صدوق معروف، وقد تفرد برواية هذا الجزء وهو مما أدخل عليه فحدّث به بسلامة باطن قاله الذهبي في الميزان (٣/ ٦٥٦)، لكن اعتمد غير واحد من السلف ما هو مثبت في هذه العقيدة كالموفق بن قدامة في كتاب صفة العلو ص١٢٤، وابن أبي يعلى في الطبقات (١/ ٣٨٢)، وابن القيم في اجتماع الجيوش ص١٦٥، والذهبي نفسه في السير=

وقال ابن خزيمة (٣١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب ذكر إثبات وجه اللَّه الذي وصفه بالجلال والإكرام في قوله: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ونفى عنه الهلاك إذا أهلك اللَّه ما قد قضى عليه الهلاك مما قد خلقه اللَّه للفناء لا للبقاء، جل ربنا عن أن يهلك شيء منه مما هو من صفات ذاته، قال اللَّه -جل وعلا-: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقال: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]. . . فأثبت اللَّه لنفسه وجهًا وصفه بالجلال والإكرام، وحكم لوجهه بالبقاء، ونفى الهلاك عنه، فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر، مذهبنا: أنا نثبت للَّه ما أثبته اللَّه لنفسه، نقرّ بذلك بألسنتنا، ونصدّق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبّه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين، عزّ ربنا عن أن يشبه المخلوقين، وجلّ ربنا عن مقالة المعطلين، وعزّ أن يكون عدمًا كما قاله المبطلون؛ لأن ما لا صفة له عدم، تعالى اللَّه عما يقول الجهميون الذين ينكرون صفات خالقنا الذي وصف بها نفسه في محكم تنزيله، وعلى لسان نبيه محمد ﷺ»(١).

وقد بوّب أبو الحسن الاشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الإبانة بعنوان: «الباب السادس: الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين...

---

= (١٠/ ٧٩)، ثم إن هذه الرسالة التي سأنقلها بنصها قد قرئت على الإمام الحافظ ابن نصر الدمشقي ونقلها جميعها ابن أبي يعلى في الطبقات وسأثبت الفروق بينهما». ثم قال: «نقلت هذا الاعتقاد من نسخة مصورة من أصل خطي محفوظ في المكتبة المركزية بجامعة ليدن بهولندا».

(١) كتاب التوحيد لابن خزيمة ١/ ٢٥-٢٧.

إلى أن قال: فأخبر تعالى أن له وجهًا وعينًا، ولا تكيّف ولا تحدّ[١] ...»[٢].

وقد عنون اللالكائي (٤١٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «سياق ما دل من كتاب اللَّه عَزَّ وَجَلَّ وسنة رسوله ﷺ على أن من صفات اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: الوجه والعينين واليدين»[٣]. وذكر عدة أدلة من نصوص الشرع على إثبات تلك الصفات للَّه تعالى.

ونقل الدارمي (٢٨٠هـ) والطبري (٣١٠هـ)، واللالكائي (٤١٨هـ) والثعلبي (٤٢٧هـ) والبغوي (٥١٦هـ) وابن كثير (٧٧٤هـ) والسيوطي (٩١١هـ) -رحمهم اللَّه جميعًا- في تفسير قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] عن غير واحد من الصحابة والتابعين أنهم فسّروا ﴿وَزِيَادَةٌ﴾ بالنظر إلى وجه الرحمن[٤].

فتقرير هؤلاء كلهم ونقلهم تفسير: ﴿وَزِيَادَةٌ﴾ في الآية الكريمة بالنظر إلى وجه الرب جَلَّ جَلَالُهُ يدل على أن هؤلاء جميعهم متفقون على أن للَّه تعالى وجهًا يليق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأنهم متفقون على أن اللَّه تعالى يراه

(١) المقصود به وصف يحدد الصفة بما تخرج به عن ظاهرها اللائق باللَّه عَزَّ وَجَلَّ، ويتجاوز ذلك إلى تحديد لم يرد في الشرع.

(٢) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري ص: ١٢٠-١٢١ مختصرًا.

(٣) أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة للالكائي ٣/ ٤٢٦.

(٤) انظر: الرد على الجهمية للدارمي ص: ١١٩، وجامع البيان للطبري ٢٦/ ٦٢ وما بعدها، وشرح أصول اعتقاد أهل السُّنة للالكائي برقم: ٧٨٩، والكشف والبيان للثعلبي ٥/ ١٢٩، ومعالم التنزيل للبغوي ٢/ ٤١٧، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤/ ٢٦٢ وما بعدها، والدر المنثور للسيوطي ٤/ ٣٥٦ وما بعدها.

المؤمنون يوم القيامة.

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

**قال أبو الحارث الصائغ[١] رَحِمَهُ اللَّهُ: «قلت لأبي عبد اللَّه -أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ -: يا أبا عبد اللَّه، قلت لرجل: لا نقول إن وجه اللَّه ليس بمخلوق، فقال: لا ، إلا أن يكون في الكتاب نصّ، فارتعد أبو عبد اللَّه، وقال: أستغفر اللَّه، سبحان اللَّه، هو: الكفر باللَّه، أُحَدِّثك في أن وجه اللَّه ليس بمخلوق؟!»[٢].**

**وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكره لأدلة إثبات صفة الوجه لله عَزَّ وَجَلَّ: «وكذَّبت الجهمية بهذا كله، وقالوا: لا نقول: إن للَّه تعالى وجهًا؛ لأنه لا يكون وجه إلا بقفا، ووجه اللَّه تعالى بلا كيف.**

**وقد أكذبهم اللَّه عَزَّ وَجَلَّ ورسوله ﷺ فقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾** [القصص: ٨٨]، **وقال: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾** [الرحمن: ٢٦ - ٢٧]، **وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ﴾** [الروم: ٣٩]. **وقال النبي ﷺ: «اللهم ارزقني النظر إلى وجهك»[٣].**

**وقد ذكرنا من الحديث في هذا الباب وفي غيره ما فيه كفاية لمن عقل»[٤].**

---

(١) هو أحمد بن محمد الصائغ، أحد تلاميذ الإمام أحمد، وقد روى عنه مسائل كثيرة. تراجع ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/ ٧٤.

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الثالث: الرد على الجهمية- ٣/ ٢٦٧.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٥/ ١٩١، والطبراني ٥/ ١١٩، برقم: ٤٨٠٣.

(٤) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الثالث: الرد على الجهمية- ٣/ ٢٦٩.

وقال أبو الفرج عبد الواحد الشيرازي المقدسي (٤٨٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «دليلنا على إثبات وصف اللَّه تعالى بالوجه، قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]»(١).

وقال عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذكره لأدلة إثبات صفة الوجه للَّه عَزَّ وَجَلَّ: «فهذه صفة ثابتة بنص الكتاب، وخبر الصادق الأمين، فيجب الإقرار بها والتسليم، كسائر الصفات الثابتة بواضح الدلالات»(٢).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا نقدم بين يدي اللَّه تعالى في القول، بل نقول: استوى بلا كيف، وأن له وجهًا كما قال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]»(٣).

قال ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحه لكلام ابن تيمية في الواسطية: «وبناء على هذا نقول: من عقيدتنا أننا نثبت أن للَّه وجهًا حقيقة، ونأخذه من قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ونقول بأن هذا الوجه لا يماثل أوجه المخلوقين، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ونجهل كيفية هذا الوجه، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]»(٤).

---

(١) التبصرة في أصول الدين علي مذهب الإمام أحمد لأبي الفرج الشيرازي (ص: ١٤٩).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد ص: ٩٨.

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٥٣٦).

(٤) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين (١/ ٢٨٣).

- **المسألة الثالثة عشرة: الأصابع:**

من صفات اللَّه ﷻ الذاتية الخبرية صفة الأصابع، ومذهب أهل السُّنة والجماعة في ذلك إثبات هذه الصفة على الحقيقة لا المجاز، كما يليق بعظمته وجلاله وكماله، من غير تعطيل ولا تأويل، ولا تكييف ولا تمثيل.

**ومما يدل على ذلك:**

عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه سمع رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يصرّفه حيث يشاء**»، ثم قال رسول اللَّه ﷺ: «**اللهم مصرّف القلوب صرّف قلوبنا على طاعتك**»[(١)].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أن يهوديًّا جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا محمد، إن اللَّه يمسك السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والجبال على إصبع، والشجر على إصبع، والخلائق على إصبع، ثم يقول: أنا الملك. «**فضحك رسول اللَّه ﷺ حتى بدت نواجذه**»، ثم قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩١]، قال يحيى بن سعيد: وزاد فيه فضيل بن عياض، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد اللَّه فضحك رسول اللَّه ﷺ تعجبًا وتصديقًا له[(٢)].

والمحققون من علماء المذاهب الأربعة موافقون للسلف في إثبات

---

(١) أخرجه مسلم برقم: (٢٦٥٤).

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٧٤١٤)، ومسلم برقم: (٢٧٨٦).

هذه الصفة.

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض بيانه لخطأ طريقة** المتكلمين: «**وكل حديثٍ جاء في الصحيح مما يتعلق بالصفات، عدلوا به إلى معنى غير الصفة، منها حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ في قوله:** ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] **قال: «يحمل السماوات على أصبع، والأرضين على أصبع»**[١]**، ومنها حديثه الثابت عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن»**[٢] **وعند أهل الأثر أنها صفات ذاته، لا يُفَسَّر منها إلا ما فسّره النبي ﷺ أو الصحابي، بل نُمِرُّ هذه الأحاديث على ما جاءت، بعد قبولها، والإيمان بها، والاعتقاد بما فيها بلا كيفية**»[٣].

**وقال نعمان خير الدين الألوسي (١٣١٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مؤكدًا إثبات هذه** الصفة: «**وقلوب العباد بين إصبعين من أصابع اللَّه عَزَّ وَجَلَّ**»[٤].

**وقال محمود شكري الألوسي (١٣٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وندين بأن اللَّه تعالى يقلّب القلوب، وأن القلب بين أصبعين من أصابع اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، وأنه**

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص: ١٧٤.

(٤) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين ص: ٢٢٠، وقد ذكر هذا الكلام في معرض ذكره لاعتقاد الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ.

يضع السماوات على أصبع، والأرضين على أصبع، كما جاءت الرواية عن رسول اللَّه ﷺ»(١).

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلم أن أهل العلم باللَّه وبما جاءت به أنبياؤه ورسله يرون الجهل بما لم يخبر به -تبارك وتعالى- عن نفسه علمًا، والعجز عما لم يدع إيمانًا، وأنهم إنما ينتهون من وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ... - وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سياق ذكره للصفات - قال رسول اللَّه ﷺ: (ما من قلب إلا وهو بين أصبعين من أصابع ربك، فإذا شاء أن يقيمه أقامه، وإذا شاء أن يزيغه أزاغه»(٢).

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الذي عليه أهل السُّنة وأئمة الفقه والأثر في هذه المسألة وما أشبهها: الإيمان بما جاء عن النبي ﷺ فيها، والتصديق بذلك، وترك التحديد(٣)، والكيفية في شيء منه، -ثم ذكر حديث- «إن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ يجعل السماء على أصبع»، وحديث: «إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن»»(٤).

---

(١) غاية الأماني في الرد على النبهاني (٢/ ١٢١).

(٢) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص٦٠، ٦٩).

(٣) المقصود به وصف يحدد الصفة بما تخرج به عن ظاهرها اللائق باللَّه عَزَّ وَجَلَّ، ويتجاوز ذلك إلى تحديد لم يرد في الشرع.

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٨-١٤٩).

**● ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الإمام الشافعي(٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لله -تبارك وتعالى- أسماء وصفات جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ أمته... وقال بعد أن ذكر مجموعة من الصفات: ...وأن له أصبعًا بقوله ﷺ: «ما من قلب إلا هو بين أصبعين من أصابع الرحمن عَزَّ وَجَلَّ»(١)»(٢).

وقال الطبري(٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القول فيما أدرك علمه من صفات الصانع خبرًا لا استدلالًا... وذلك نحو إخباره تعالى أنه سميع بصير... وأن له أصبعًا بقول رسوله ﷺ: «ما من قلب إلا وهو بين أصبعين من أصابع الرحمن»»(٣).

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وندين للَّه عَزَّ وَجَلَّ بأنه يقلب القلوب بين أصبعين من أصابعه، وأنه سبحانه يضع السماوات على أصبع، والأرضين على أصبع، كما جاءت الرواية عن رسول اللَّه ﷺ من غير تكييف»(٤).

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا، وقال عنه ابن منده: «حديث ثابت، رواه الأئمة المشاهير ممن لا يمكن الطعن على واحد منهم».

(٢) انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى(١/ ٢٨٤)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ١٨٢)، والسير للذهبي (١٠/ ٧٩)، وصفة العلو للموفق بن قدامة (ص: ١٢٤)، واجتماع الجيوش لابن القيم (ص: ١٦٥)، واعتقاد الأئمة الأربعة (ص: ٤٩).

(٣) التبصير في معالم الدين للطبري (ص: ١٣٣-١٣٤)، وإبطال التأويلات في الصفات لأبي يعلى (١/ ٥٠)، ونقله عنه الذهبي في كتاب العرش (٢/ ٢٦٢).

(٤) الإبانة عن أصول الديانة(ص: ٢٧).

وبوّب أبو بكر الآجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الشريعة» بعنوان: **«باب الإيمان بأن قلوب الخلائق بين أصبعين من أصابع الرب عَزَّ وَجَلَّ بلا كيف»**[١] وذكر بأسانيد صحيحة ما يثبت ذلك.

وقال البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر حديث **«ما من قلب إلا وهو بين أصبعين من أصابع رب العالمين، إذا شاء أن يقيمه أقامه، وإذا شاء أن يزيغه أزاغه»**[٢] قال: «والإصْبَع المذكورة في الحديث صفةٌ من صفات اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، **وكذلك كلُّ ما جاء به الكتاب أو السنَّة من هذا القبيل من صفات اللَّه تعالى...**»[٣].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكما صحّ الخبر عن رسول اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «ما من قلب إلا بين إصبعين من أصابع الرحمن»[٤]، و«كلتا يديه يمين»[٥]. الإيمان بذلك، فمن لم يؤمن بذلك، ويعلم أن ذلك حق كما قال رسول اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو مكذب برسول اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[٦].

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ -في رواية أبي طالب-: «قلب العبد بين

---

(١) الشريعة للآجري (ص: ٣١٦).
(٢) تقدم تخريجه قريبًا.
(٣) شرح السنة للبغوي(١/ ١٦٨-١٧٠) مختصرًا.
(٤) تقدم تخريجه قريبًا.
(٥) تقدم تخريجه قريبًا.
(٦) طبقات الحنابلة (١/ ٣١٣).

**أصبعين»[١]، «وخلق آدم بيده»[٢]، وكلما جاء الحديث مثل هذا قلنا به»[٣].**

**وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن، يقلّبها كيف يشاء، ويوعيها ما أراد»[٤].**

**وعن وجوب الرضا والتسليم للأحاديث التي تثبت مثل هذه الصفات يقول الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكل ما سمعت من الآثار شيئًا مما لم يبلغه عقلك، نحو قول رسول اللَّه ﷺ: «قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن عَزَّ وَجَلَّ»... وأشباه هذه الأحاديث، فعليك بالتسليم والتصديق والتفويض[٥]، والرضا، ولا تفسر شيئًا من هذه بهواك، فإن الإيمان بهذا واجب، فمن فسر شيئًا من هذا بهواه، أو رده؛ فهو جهمي»[٦].**

**وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الإبانة»: «باب الإيمان بأن قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرب تعالى بلا كيف»[٧].**

**وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «ونقرّ بأن للَّه إصبعًا»[٨].**

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) إبطال التأويلات (١/ ٤٥).

(٤) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص٦١).

(٥) مراده رَحِمَهُ ٱللَّهُ: تفويض العلم بالكيفية فقط، دون المعنى.

(٦) شرح السنة (ص٧٤-٧٦).

(٧) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الثالث: الرد على الجهمية- (٣/ ٢٧٠).

(٨) نقله عنه ابن أبي يعلى في الاعتقاد (ص ٢٩).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وندين بأن اللَّه يقلب القلوب بين إصبعين من أصابع اللَّه عَزَّوَجَلَّ»(١).

وقال ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «ومن فوائد الحديث: إثبات الأصابع للَّه عَزَّوَجَلَّ لإقراره صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذا الحبر على ما قال، والإصبع إصبع حقيقي يليق باللَّه عَزَّوَجَلَّ كاليد، وليس المراد بقوله: «على إصبع» سهولة التصرف في السماوات والأرض، كما يقوله أهل التحريف، بل هذا خطأ مخالف لظاهر اللفظ والتقسيم، ولأنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أثبت ذلك بإقراره، ولقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن»، وقوله: «بين أصبعين» لا يلزم من البينية المماسة، ألا ترى قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، والسحاب لا يمس الأرض ولا السماء وهو بينهما، وتقول: عنيزة بين الزلفي والرس، ولا يلزم أن تكون متصلة بهما، وتقول: شعبان بين ذي القعدة وجمادى، ولا يلزم أن يكون مواليًا له، فتبين أن البينية لا تستلزم الاتصال في الزمان أو المكان»(٢).

- **المسألة الرابعة عشرة: المحبة:**

ومن الصفات التي يثبتها أهل السُّنة والجماعة للَّه تعالى، ويدل لها الكتاب والسُّنة والإجماع والمعقول: صفة المحبة؛ فإن اللَّه يحب الإيمان وأهله، ويحب الطاعة وأهلها، كما يبغض الكفر والعصيان

(١) الفتوى الحموية الكبرى (ص: ٥٠٢).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/ ٥٢٧).

وأهله، فهي صفة من صفات اللَّه الفعلية الاختيارية، كما تليق بجلاله وكماله وعظمته وكبريائه.

**ومما يدل على ذلك:**

قوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤].

وعن سهل ابن سعد ﷺ، قال: قال النبي ﷺ يوم خيبر: «**لأعطين الراية غدًا رجلًا يفتح على يديه، يحب اللَّه ورسوله، ويحبه اللَّه ورسوله**» الحديث[(١)].

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**إن اللَّه يحب العبد التقي، الغني، الخفي**»[(٢)].

وقد قرر علماء المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه- هذه العقيدة في كتبهم ومؤلفاتهم.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رحمه الله: «والطاعات كلّها كانت واجبة بأمر اللَّه وبمحبته وبرضائه وعلمه ومشيئته وقضائه وتقديره، والمعاصي كلها بعلمه وقضائه وتقديره ومشيئته، لا بمحبته ولا برضائه ولا بأمره»**[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (٣٠٠٩)، ومسلم برقم: (٢٤٠٥).

(٢) أخرجه مسلم برقم: (٢٩٦٥).

(٣) الفقه الأكبر المطبوع في آخر شرح الملا القاري ص ٣٠٣.

وقال أيضًا: «**الفريضة بأمر اللَّه ومشيئته ومحبته ورضاه وقضائه وقدره**»(١).

ووصَف نبينا محمدًا ﷺ بأنه حبيب رب العالمين، حيث قال: «**ومحمد -عليه الصلاة والسلام- حبيبه وعبده ورسوله ونبيه**»(٢).

فصرح رَحِمَهُ ٱللَّهُ بصفة المحبة للَّه تعالى، مبينًا أنه يحب الطاعات، ويأمر بها، ويحب أهلها، وفي مقدمتهم نبيه ﷺ، فهو حبيبه ورسوله.

وأكّد ذلك أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله في وصف النبي ﷺ: «**وإنه خاتم الأنبياء، وإمام الأتقياء، وسيد المرسلين، وحبيب رب العالمين**»(٣).

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثبتًا هذه الصفة الكريمة: «**واعلم أن وصف اللَّه تعالى بالمحبة والخلّة هو كما يليق بجلال اللَّه تعالى وعظمته كسائر صفاته تعالى، وإنما يوصف اللَّه تعالى من هذه الأنواع بالإرادة والوُدّ والمحبة والخُلّة، حسبما ورد النصّ**»(٤).

وقال أيضًا: «**الخُلّة كمال المحبة... ومحبة اللَّه وخلّته كما يليق به تعالى كسائر صفاته**»(٥).

---

(١) الوصية بشرح البابرتي ص ٨٩.

(٢) الفقه الأكبر المطبوع في آخر شرح الملا القاري ص ٣٠٣.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٩٦.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق ١/ ٣٨٦-٣٨٧.

وأكّد ذلك الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وحكى الإجماع عليه، فقال: «واعلم أن الخُلّة كمال المحبة... والمعتقَد: أن محبة اللَّه وخلّته كما يليق به كسائر صفاته، ونقلَ بعضهم الإجماع على ذلك»(١).

وقرر ذلك أبو المنتهي المغنيساوي(٢) (١٠٠٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ شارح الفقه الأكبر أيضًا(٣).

• **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

**قال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مما اجتمعت الأئمة عليه من أمور الديانة، ومن السنن التي خلافها بدعة وضلالة: ... أن اللَّه -تبارك وتعالى- يرضى عن الطائعين، ويحب التوابين»(٤).**

**وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «في هذا الحديث من العلم والفقه أن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ في السماء ليس في الأرض، وأن جبريل أقرب الملائكة إليه، وأحظاهم عنده ﷺ، وفيه: أن الود والمحبة بين الناس اللَّه يبتدئها ويبسطها، والقرآن يشهد بذلك، قال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا﴾ [مريم: ٩٦]، قال المفسرون: يحبهم ويحببهم إلى الناس»(٥).**

---

(١) شرح الفقه الأكبر ص ١٧٣.

(٢) هو أحمد بن محمد أبو المنتهي، شهاب الدين المغنيساوي، من فقهاء الحنفية المتأخرين، كان عالمًا بالقراءات، ومن مؤلفاته شرحه للفقه الأكبر المنسوب إلى أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، توفي سنة (١٠٠٠هـ). انظر: الأعلام للزركلي ١/ ٢٣٤.

(٣) شرح الفقه الأكبر لأبي المنتهي ص ٤٦.

(٤) «الجامع» لابن أبي زيد ص١٣٩.

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢١/ ٢٣٨)

وقال القرطبي(٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر كلام المفسرين في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا﴾ [مريم: ٩٦]. «قلت: إذا كان محبوبًا في الدنيا فهو كذلك في الآخرة، فإن اللَّه تعالى لا يحب إلا مؤمنًا تقيًّا، ولا يرضى إلا خالصًا نقيًّا، جعلنا اللَّه تعالى منهم بمنه وكرمه»(١).

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ووصف -جل وعلا- نفسه بالمحبة ...فقال: ﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ﴾ [المائدة: ٥٤]»(٢).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الإمام الشافعي(٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القول في السنة التي أنا عليها ...، إلى أن قال: وأرضى بقضاء اللَّه وقدره وإرادته بخيره وشره، وهما مخلوقان مقدّران على العباد، من شاء اللَّه أن يكفر كفر، ومن شاء أن يؤمن آمن، ولم يرض اللَّه عَزَّ وَجَلَّ الشر ولم يأمر به ولم يحبه، بل أمر بالطاعة وأحبها ورضيها ...»(٣).

ونقل ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا﴾ [مريم: ٩٦]، عن

---

(١) تفسير القرطبي (١١/ ١٦١)

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢ / ٢٧).

(٣) اعتقاد الشافعي للهكّاري (ص: ١٧)، ونقله الإمام السيوطي في آخر كتابه: الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع (ص: ٣١٣-٣١٤)، ونقله أيضًا النبهاني في كتابه: دليل التجار إلى أخلاق الأخيار (ص: ١٤١-١٤٢).

مجاهد مقررًا قوله: «**يحبهم، ويحببهم إلى المؤمنين**»[١].

**وقال الطبري(٣١٠هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]: «**يقول: فسوف يجيء اللَّه بدلًا منهم، المؤمنين الذين لم يبدلّوا ولم يغيّروا ولم يرتدّوا، بقوم خير من الذين ارتدّوا وبدّلوا دينهم، يحبهم اللَّهُ ويحبون اللَّهَ**»[٢].

**وقال الثعلبي(٤٢٧هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]، «**أي: حبًّا، يحبّهم ويحبّبهم إلى عباده المؤمنين من أهل السماوات والأرضين**»[٣].

**وقال أبو المظفر السمعاني (٤٨٩هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]، «**أي: محبة. قال مجاهد: يحبهم اللَّه، ويحببهم إلى المؤمنين، وقيل: يحب بعضهم بعضًا. وفي بعض الآثار: أن اللَّه تعالى جعل مع الإيمان المحبة والشفقة والألفة. وقد ثبت عن النبي ﷺ برواية أبي هريرة أنه قال: «إذا أحب اللَّه عبدًا ينادي جبريل، فيقول: أنا أحب فلانًا فأحبه، فينادي في أهل السماء: إن اللَّه يحب فلانًا فأحبوه، ثم يوضع له المحبة في الأرض. وفي رواية: «القبول»، وإذا أبغض عبدًا ينادي جبريل فيقول: أنا أبغض فلانًا فأبغضه، فينادي في أهل السماء: إن اللَّه يبغض فلانًا فأبغضوه، ثم يوضع له البغض في الأرض، خرّجه مسلم في**

(١) جامع البيان للطبري (١٨/ ٢٦٢).

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٤١٠).

(٣) الكشف والبيان للثعلبي (٦/ ٢٣٣).

الصحيح[(١)]»[(٢)].

وقال قوام السنة الأصفهاني(٥٣٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والإرادة غير المحبة والرضا، فقد يريد ما لا يحبه ولا يرضاه، بل يكرهه ويسخطه ويبغضه. قال بعض السلف: إن اللَّه يقدّر ما لا يرضاه بدليل قوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]»[(٣)].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإبانة»: باب الإيمان بأن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ يغضب ويرضى، ويحب ويكره.

والجهمي يدفع هذه الصفات كلها وينكرها، ويرد نص التنزيل، وصحيح السنة، ويزعم أن اللَّه تعالى لا يغضب، ولا يرضى، ولا يحب، ولا يكره، وإنما يريد بدفع الصفات وإنكارها جحد الموصوف بها. واللَّه تعالى قد أكذب الجهمي وأخزاه، وباعده من طريق الهداية وأقصاه... قال تعالى في الحب والكراهة: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ﴾ [آل عمران: ٣١]. وقال: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]. وجاءت السنة عن المصطفى ﷺ بما يوافق ذلك ويضاهيه»[(٤)].

وقال عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «بل نؤمن بذلك، ونثبت

---

(١) رواه مسلم في صحيحه بنحوه، (ح٢٦٣٧) وبمثله في صحيح البخاري (ح٣٢٠٩)، (ح٦٠٤٠).

(٢) تفسير القرآن للسمعاني (٣/ ٣١٦).

(٣) الحجة في بيان المحة لقوام السنة الأصفهاني(١/ ٤٢٣-٤٢٤).

(٤) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الثالث: الرد على الجهمية- (٣/ ١٢٧-١٢٨).

له الصفة من غير تحديد[١]، ولا تشبيه... وكل ما قال الله ﷻ في كتابه، وصح عن رسوله ﷺ بنقل العدل عن العدل مثل المحبة والمشيئة والإرادة... وسائر ما صح عن الله ورسوله ﷺ، وإن نبت عنها أسماع بعض الجاهلين، واستوحشت منها نفوس المعطلين»[٢].

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وطريقة الرسل هي ما جاء بها القرآن، والله تعالى في القرآن يثبت الصفات على وجه التفصيل، وينفي عنه -على طريق الإجمال- التشبيه والتمثيل، فهو في القرآن يخبر أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه عزيز حكيم غفور رحيم، وأنه سميع بصير، وأنه غفور ودود، وأنه تعالى -على عظم ذاته- يحب المؤمنين ويرضى عنهم، ويغضب على الكفار ويسخط عليهم»[٣].

وقال ابن القيم(٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير ...»[٤]: «فتضمن هذا الحديث الشريف أصولًا عظيمة من أصول الإيمان:

أحدها: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ موصوف بالمحبة، وأنه يحب حقيقة.

الثاني: أنه يحب مقتضى أسمائه وصفاته وما يوافقها، فهو القوي ويحب المؤمن القوي، وهو وتر يحب الوتر، وجميل يحب الجمال،

---

(١) المقصود به وصف يحدد الصفة بما تخرج به عن ظاهرها اللائق بالله ﷻ، ويتجاوز ذلك إلى تحديد لم يرد في الشرع.

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي (ص١١٧-١٢٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٧).

(٤) صحيح مسلم برقم (٢٦٦٤)

وعليم يحب العلماء، ونظيف يحب النظافة، ومؤمن يحب المؤمنين، ومحسن يحب المحسنين، وصابر يحب الصابرين، وشاكر يحب الشاكرين.

ومنها: أن محبته للمؤمنين تتفاضل، فيحب بعضهم أكثر من بعض»(١).

وقال السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]: «يخبر تعالى أنه الغني عن العالمين، وأنه من يرتدّ عن دينه فلن يضر اللَّه شيئًا، وإنما يضر نفسه. وأن للَّه عبادًا مخلصين، ورجالًا صادقين، قد تكفل الرحمن الرحيم بهدايتهم، ووعد بالإتيان بهم، وأنهم أكمل الخلق أوصافًا، وأقواهم نفوسًا، وأحسنهم أخلاقًا، أجلُّ صفاتهم أن اللَّه: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾، فإن محبة اللَّه للعبد هي أجل نعمة أنعم بها عليه، وأفضل فضيلة تفضل اللَّه بها عليه، وإذا أحب اللَّه عبدًا يسّر له الأسباب، وهوّن عليه كل عسير، ووفقه لفعل الخيرات وترك المنكرات، وأقبل بقلوب عباده إليه بالمحبة والوداد»(٢).

• **المسألة الخامسة عشرة: الرحمة:**

عقيدة أهل السُّنة والجماعة: إثبات صفة الرحمة للَّه تعالى، كما وصف بها نفسه في كتابه، ووصفه بها أعرف الخلق بربه محمد ﷺ، على المعنى الحقيقي، كما يليق بجلاله وكبريائه وعظمته، من غير

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم (ص: ١٨).
(٢) تفسير السعدي (ص: ٢٣٥)

تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

والرحمة من الصفات الذاتية الفعلية، فهي ذاتية من حيث إن اللَّه متصف بها أزلًا وأبدًا، لا تنفك عنه في وقت من الأوقات، فالرحمة العامة ملازمة لذاته سبحانه، وإن كانت أفرادها تتجدد، وهي فعلية من حيث إنها تتعلق بمشيئة اللَّه تعالى وقدرته، فيرحم من يشاء، ويعذب من يشاء وينتقم منه ولا يرحمه.

**ومما يدل على ذلك أدلة كثيرة منها:**

قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ [الفاتحة: ٢ - ٣].

وقوله تعالى: ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لما قضى اللَّه الخلق كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي غلبت غضبي**»(١).

عن جابر بن سمرة رضي الله عنه، قال: **كنا إذا صلينا مع رسول اللَّه ﷺ قلنا: السلام عليكم ورحمة اللَّه، السلام عليكم ورحمة اللَّه، وأشار بيده إلى الجانبين، فقال رسول اللَّه ﷺ: «علام تومئون بأيديكم كأنها أذناب خيل**

(١) أخرجه البخاري برقم: (٣١٩٤)، ومسلم برقم: (٢٧٥١).

شمس؟ إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه، ثم يسلّم على أخيه من على يمينه وشماله»(١).

والمحققون من علماء المذاهب الأربعة يقررون هذه العقيدة في إثبات صفة الرحمة للَّه تعالى.

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال أبو المنتهي المغنيساوي (١٠٠٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**الرحمة صفة حقيقية من صفات اللَّه تعالى، لا مجازية بمعنى التفضل والإحسان فرارًا عن كونها رِقّة القلب؛ لأن ذلك معنى الرحمة في شأن العباد، ورحمة اللَّه تعالى صفة لائقة بشأنه، لا ندرك حقيقتها كسائر الصفات**»(٢).

فقوله رَحِمَهُ اللَّهُ فيه ردٌّ على من عطّل هذه الصفة فرارًا من الوقوع في التشبيه؛ لأن صفات الخالق غير صفات المخلوقين.

وبيّن هذا المقصود أبو الثناء محمود الألوسي(١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بالتفصيل، فقال: «**وكون الرحمة في اللغة: رقة القلب إنما هو فينا، وهذا لا يستلزم ارتكاب التجوز عند إثباتها للَّه؛ لأنها حينئذ صفة لائقة بكمال ذاته كسائر صفاته، ومعاذ اللَّه تعالى أن تقاس بصفات المخلوقين، وأين التراب من رب الأرباب؟!**

**ولو أوجب كون الرحمة فينا رِقّة القلب ارتكاب المجاز في الرحمة الثابتة له تعالى؛ لاستحالة اتصافه بما نتصف به، فليوجب كون الحياة،**

---

(١) أخرجه مسلم برقم: (٤٣١).

(٢) شرح أبي المنتهي للفقه الأكبر ص ٢.

والعلم، والإرادة، والقدرة، والكلام، والسمع، والبصر، ما نعلمه منها فينا ارتكاب المجاز أيضًا فيها، وما سمعنا أحدًا قال بذلك.

وما ندري ما الفرق بين هذه وتلك؟ وكلها معانيها القائمة فينا يستحيل وصف اللَّه تعالى بها، فإما أن يقال بارتكاب المجاز فيها كلها إذا نسبت إليه عزّ شأنه، أو بتركه كذلك وإثباتها له حقيقة بالمعنى اللائق بشأنه تعالى شأنه»[1].

وقال أبو الحسن السِّندي[2] (١١٣٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند شرحه لحديث: «كتب ربكم على نفسه بيده قبل أن يخلق الخلق: رحمتي سبقت غضبي»[3]: «قوله: (كتب على نفسه) يدل على أنه ساق هذا الكلام على أنه وعد بأنه سيعامل بالرحمة ما لا يعامل بالغضب؛ لأنه إخبار عن صفة الرحمة والغضب بأن الأولى دون الثانية»[4].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يختلفون فيمن قال: واللَّه العظيم الرحمن الرحيم ونحو هذا من صفاته عَزَّ وَجَلَّ أنها يمين واحدة»[5].

---

(١) روح المعاني ١/ ٦٠.

(٢) هو أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي الحنفي، السندي الأصل، نزيل المدينة النبوية، كان له اهتمام بالغ بكتب السنة، ومن مؤلفاته: الحواشي على الكتب الستة، توفي سنة (١١٣٨هـ). انظر: نزهة الخواطر للكنوي ٦/ ٦٨٥.

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) حاشية السندي على سنن ابن ماجه ١/ ١٢٣.

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٤ / ٣٧٠).

وقال ابن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]: «والرحمن صفة مبالغة من الرحمة، ومعناها أنه انتهى إلى غاية الرحمة، كما يدل على الانتهاء: سكران وغضبان، وهي صفة تختص بالله، ولا تطلق على البشر، وهي أبلغ من فعيل، وفعيل أبلغ من فاعل؛ لأن راحمًا يقال لمن رحم ولو مرة واحدة، ورحيمًا يقال لمن كثر منه ذلك، والرحمن النهاية في الرحمة. وقال بعض الناس: «الرحمن الرحيم» بمعنى واحد، كالندمان والنديم، وزعم أنهما من فعل واحد، ولكن أحدهما أبلغ من الآخر. وأما المفسرون فعبروا عن «الرحمن الرحيم» بعبارات، فمنها أن العرزمي قال: معناه: الرحمن بجميع خلقه في الأمطار، ونعم الحواس، والنعم العامة، الرحيم بالمؤمنين في الهداية لهم، واللطف بهم»(١).

وقال أبوعبد الله القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، وصف نفسه تعالى بعد: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، بأنه ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾؛ لأنه لما كان في اتصافه بـ«رب العالمين» ترهيب قرنه بـ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، لما تضمن من الترغيب، ليجمع في صفاته بين الرهبة منه، والرغبة إليه، فيكون أعون على طاعته وأمنع، كما قال: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩ - ٥٠]، وقال: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ [غافر: ٣]. وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (لو يعلم المؤمن ما عند الله من العقوبة ما طمع بجنته أحد،

---

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٦٣).

ولو يعلم الكافر ما عند اللَّه من الرحمة ما قنط من جنته أحد»(١)(٢).

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الرحمة صفة اللَّه التي اشتق لنفسه منها اسمه الرحمن، واسمه الرحيم، وهي صفة تظهر آثارها في خلقه الذين يرحمهم، وصيغة التفضيل في قوله: ﴿وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٥١]، ؛ لأن المخلوقين قد يرحم بعضهم بعضًا، ولا شك أنّ رحمة اللَّه تخالف رحمة خلقه؛ كمخالفة ذاته وسائر صفاته لذواتهم وصفاتهم»(٣).

## • ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:

المحققون من علماء الشافعية يقررون مذهب السلف الصالح في إثبات صفة الرحمة للَّه تعالى بمعناها الحقيقي لا المجازي.

قال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معنى (الرحمن الرحيم) في البسملة: «ولا شك أن ذا الرحمة هو الذي ثبت أن له الرحمة، وصح أنها له صفة؛ وأن الراحم هو الموصوف بأنه سيرحم، أو قد رحم فانقضى ذلك منه، أو هو فيه...»(٤).

وقال الأزهري (٣٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مادة (رحم): «قال الليث: (الرحمن الرحيم) اسمان اشتقاقهما من الرحمة، قال: ورحمة اللَّه وسعت كل شيء، وهو أرحم الراحمين. وقال الزجّاج: الرحمن والرحيم صفتان

---

(١) صحيح مسلم برقم (٢٧٥٥).

(٢) تفسير القرطبي (١/ ١٣٩).

(٣) «أضواء البيان» (٥/ ٣٦٥).

(٤) جامع البيان للطبري(١/ ١٣٢).

معناهما فيما ذكر أبو عبيدة: ذو الرحمة، قال: ولا يجوز أن يقال رحمن إلا للَّه جل وعز. قال: وفعلان من أبنية ما يبالغ في وصفه، قال: فالرحمن الذي وسعت رحمته كل شيء، فلا يجوز أن يقال: رحمن لغير اللَّه»(١).

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عن اسمي ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾: «اسمان مشتقان من الرحمة على وجه المبالغة، ورحمن أشد مبالغة من رحيم، وفي كلام ابن جرير ما يفهم حكاية الاتفاق على هذا، وفي تفسير بعض السلف ما يدل على ذلك»(٢).

**رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال ابن منده (٣٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن أسمائه: الرحيم، قال أهل التأويل: معناه: البالغ في الرحمة أرحم الراحمين، الرفيق الرقيق ويقال إنهما بمعنى رحيم ورحمن وراحم، ومثله: علام وعليم وعالم، وهو من الأسماء المستعارة لعبيده إذا رحم، اشتق له اسم الرحيم من فعله إذا رحم»(٣).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «و﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، وصف بالرحمة المتضمنة لإحسانه إلى العباد بمشيئته وقدرته أيضًا، والخير يحصل بالقدرة والإرادة التي تتضمن الرحمة»(٤).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «كما أنه رحمن رحيم بالرحمة التي هي صفته،

---

(١) تهذيب اللغة الأزهري(٥/ ٤٩-٥٠).

(٢) تفسير ابن كثير (١/ ١٢٤)

(٣) التوحيد ومعرفة أسماء اللَّه عَزَّ وَجَلَّ وصفاته على الاتفاق والتفرد (٢/ ٥١)

(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٦٦).

**وأما ما يخلقه من الرحمة فهو أثر تلك الرحمة»**(١) .

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر : «**إن اللّٰه سمى نفسه في القرآن بالرحمن الرحيم، ووصف نفسه في القرآن بالرحمة والمحبة**»(٢) .

وقال حافظ بن أحمد بن علي الحكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «**اسمه تعالى الرحمن الرحيم يدل على ذات المسمى، وهو اللّٰه عَزَّوَجَلَّ مطابقة، وعلى الصفة المشتق منها وهي الرحمة تضمنا، وعلى غيرها من الصفات التي لم تشتق منها كالحياة والقدرة التزاما، وهكذا سائر أسمائه**»(٣) .

وبه يتبين توافق أهل العلم من المذاهب الأربعة على وصف الباري -جل وعلا- بصفة الرحمة على ما يليق بجلال اللّٰه عَزَّوَجَلَّ وعظمته .

- **المسألة السادسة عشرة: الرضا:**

عقيدة أهل السُّنة والجماعة أن اللّٰه متصف بصفة الرضا ، وأنها صفة من صفاته الفعلية الاختيارية التي تتعلق بإرادته ومشيئته وقدرته ، وأنها على المعنى الحقيقي لا المجازي ، كما يليق بجلال الرب وكماله وعظمته وكبريائه ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ولا تكييف ولا تمثيل .

**ومما يدل على ذلك :**

قوله تعالى : ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [المائدة : ١١٩ ، التوبة : ١٠٠ ، المجادلة : ٢٢ ، البينة : ٨] .

---

(١) المصدر السابق (٨/ ١٢٧) .

(٢) شرح العقيدة الأصفهانية (ص٣٥) .

(٣) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة (ص : ٢٩-٣٠) .

وقوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: فقدت رسول اللَّه ﷺ ليلة من الفراش، فالتمسته، فوقعت يدي على بطن قدميه، وهو في المسجد، وهما منصوبتان، وهو يقول: «**اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك**»(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إن اللَّه يرضى لكم ثلاثًا، ويكره لكم ثلاثًا، فيرضى لكم: أن تعبدوه، ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل اللَّه جميعًا ولا تفرقوا، ويكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال**»(٢).

وقرر علماء المذاهب الأربعة هذا المعتقد في صفة الرضا لله عز وجل.

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رحمه الله: «لا يوصف اللَّه بصفات المخلوقين، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف، وهو قول أهل السُّنة والجماعة، وهو يغضب ويرضى»(٣).**

فهذا تصريح منه رحمه الله في إثبات صفة الرضا للَّه تعالى مع نفي

---

(١) أخرجه مسلم برقم: (٤٨٦).

(٢) أخرجه مسلم برقم: (١٧١٥).

(٣) الفقه الأبسط بالشرح الميسر للخميس ص ١٥٩.

التماثل عنه.

وقال أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رحمه الله: «**والله يغضب ويرضى لا كأحدٍ من الورى**»[(١)].

وقال أبو نصر السجزي(٤٤٤هـ) رحمه الله في معرض ذكره لإثبات بعض صفات الله تعالى: «**ومن ذلك: الغضب والرضا، وغير ذلك، وقد نطق القرآن بأكثرها، وعند أهل الأثر أنها صفات ذاته، لا يُفَسَّر منها إلا ما فسّره النبي ﷺ أو الصحابي، بل نُمِرُّ هذه الأحاديث على ما جاءت، بعد قبولها، والإيمان بها، والاعتقاد بما فيها بلا كيفية**»[(٢)].

وأكد ذلك ابن أبي العز الحنفي(٧٩٢هـ) رحمه الله فقال: «**ومذهب السلف وسائر الأئمة: إثبات صفة الغضب والرضا، والعداوة والولاية، والحب والبغض، ونحو ذلك من الصفات، التي ورد بها الكتاب والسُّنة، ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى، كما يقولون ذلك في السمع والبصر والكلام وسائر الصفات**»[(٣)].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ) رحمه الله في كتاب «الإبانة» له: «**وأئمتنا ...مالك بن أنس - وذكر غيره من الأئمة - على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش، وأن علمه بكل مكان، وأنه يرى يوم القيامة بالأبصار**

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢١٣.
(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٧٤.
(٣) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢١٣.

فوق العرش، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا، وأنه يغضب ويرضى»[١].

وقال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «مما اجتمعت الأئمة عليه من أمور الديانة، ومن السنن التي خلافها بدعة وضلالة: ... أن اللَّه -تبارك وتعالى- يرضى عن الطائعين... ثم قال في آخره: وكل هذا قول مالك، فمنه منصوص من قوله، ومنه معلوم من مذهبه»[٢].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومعلوم أنه -جل وعلا- متصف بهذه الصفات المذكورة حقيقة على الوجه اللائق بكماله وجلاله، وإن ما وصف به المخلوق منها مخالف لما وصف به الخالق، كمخالفة ذات الخالق -جل وعلا- لذوات الحوادث، ولا إشكال في شيء من ذلك... ووصف نفسه -جل وعلا- بالرضا، ووصف الحادث به أيضًا فقال: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾»[٣].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

علماء الشافعية يقررون ما ذهب إليه السلف من إثبات صفة الرضا للَّه تعالى بمعناه الحقيقي، من غير تحريف ولا تشبيه ولا تكييف.

قال الربيع بن سليمان (٢٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «حضرت محمد بن إدريس الشافعي، وقد جاءته رقعة من الصعيد فيها: ما تقول في قول اللَّه -تبارك وتعالى-: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]؟ قال الشافعي:

---

(١) نقله عنه ابن القيم في الصواعق المرسلة (٤ / ١٢٨٣- ١٢٨٤).

(٢) الجامع ص١٣٩.

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢/ ٢٧).

فلما أن حجبوا هؤلاء في السخط كان في هذا دليل على أنهم يرونه في الرضا. قال الربيع: قلت: يا أبا عبد اللَّه! وبه تقول؟ قال: نعم، وبه أدين اللَّهَ، لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى اللَّهَ لما عبد اللَّهَ تعالى»(١).

قال الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ١٥]: «وإنما ذكر اللَّه -جل ثناؤه- فيما ذكر للذين اتقوا عنده من الخير رضوانه؛ لأن رضوانه أعلى منازل كرامة أهل الجنة»(٢).

وقال أبو عثمان الصابوني (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في صفات أهل السُّنة: «يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها الأخبار الصحاح من... الرضا والسخط والحب والبغض والفرح والضحك وغيرها: من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين...»(٣).

وقال قوام السنة الأصفهاني (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والإرادة غير المحبة والرضا، فقد يريد ما لا يحبه ولا يرضاه، بل يكرهه ويسخطه ويبغضه، قال بعض السلف: إن اللَّه يقدّر ما لا يرضاه، بدليل قوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة للالكائي (٣/ ٥٦٠).

(٢) جامع البيان للطبري (٦/ ٢٦٢).

(٣) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني، ص١٦٥

ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]»(١).

**قال المناوي(١٠٣١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح قول النبي ﷺ: «أحل عليكم رضواني، فلا أسخط عليكم بعده أبدًا»(٢): «أُحلّ» بضم أوله وكسر المهملة؛ أي: أنزل «عليكم رضواني» بكسر أوله وضمه؛ أي: رضاي، ورضاه سبب كل سعادة، وفيه: أن النعيم الحاصل لأهل الجنة لا يزيد على رضا اللَّه(٣)«فلا أسخط عليكم بعده أبدًا» مفهومه أن اللَّه تعالى لا يسخط على أهل الجنة؛ لأنه متفضل عليهم بالإنعام كلها دنيوية وأخروية، فظاهر الحديث أن الرضا أفضل من اللقاء، وأجيب بأنه لم يقل أفضل من كل حال، بل أفضل من الإعطاء، واللقاء يستلزم الرضا، فهو من إطلاق اللازم وإرادة الملزوم، وفيه أن السعادة -أي: الروحانية- أفضل من الجسمانية، ونعم للمؤمنين عظيمة: وهي سماع كلام رب العالمين، وأعظم منه خطابهم إياه بتقريره نعمه عليهم، وتعريفه إياهم فضله لديهم، وأن رضا اللَّه أفضل من نعيم الجنة»(٤).**

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

**قال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الإبانة»: «باب الإيمان**

---

(١) الحجة في بيان المحة لقوام السنة الأصفهاني(١/ ٤٢٣-٤٢٤).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) يقصد أن كل مايحصلون فهو بسبب رضا اللَّه ﷻ، فرضاه أوصلهم لكل نعيم هم فيه أو يحصلونه، فصار الرضا سببه كما قال اللَّه ﷻ: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٧٢].

(٤) فيض القدير للمناوي(٢/ ٣١١).

بأن اللَّه ﷻ يغضب ويرضى، ويحب ويكره.

والجهمي يدفع هذه الصفات كلها وينكرها، ويرد نص التنزيل، وصحيح السنة، ويزعم أن اللَّه تعالى لا يغضب ولا يرضى، ولا يحب ولا يكره، وإنما يريد بدفع الصفات وإنكارها جحد الموصوف بها. واللَّه تعالى قد أكذب الجهمي وأخزاه، وباعده من طريق الهداية وأقصاه... قال تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [البينة: ٨]، وقال: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨]»(١).

وقال أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي (٤١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضمن ذكره لجملة اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل الذي كان يذهب إليه: «وذهب أحمد بن حنبل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إلى أن اللَّه ﷻ يغضب ويرضى، وأن له غضبًا ورضًا»(٢).

وقال عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بل نؤمن بذلك، ونثبت له الصفة من غير تحديد(٣) ولا تشبيه... وكل ما قال اللَّه ﷻ في كتابه، وصح عن رسوله ﷺ بنقل العدل عن العدل مثل المحبة، والمشيئة والإرادة، والضحك، والفرح، والعجب، والبغض، والسخط، والكره، والرضا، وسائر ما صح عن اللَّه ورسوله ﷺ، وإن نبت عنها أسماع بعض الجاهلين، واستوحشت منها نفوس المعطلين»(٤).

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الثالث: الرد على الجهمية- (٣/ ١٢٧-١٢٨).

(٢) اعتقاد الإمام المنبل أحمد بن حنبل (ص٧٥).

(٣) المقصود به وصف يحدد الصفة بما تخرج به عن ظاهرها اللائق باللَّه ﷻ، ويتجاوز ذلك إلى تحديد لم يرد في الشرع.

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي (ص١١٧-١٢٣).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ووصف نفسه بالرضا، ووصف عبده بالرضا، فقال: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [البينة: ٨]، ومعلوم أن مشيئة اللَّه ليست مثل مشيئة العبد، ولا إرادته مثل إرادته، ولا محبته مثل محبته، ولا رضاه مثل رضاه»[١].

وقال محمد بن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «صفة الرضا: وقوله: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ ... هذه من آيات الرضا، فاللَّه سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ موصوف بالرضا، وهو يرضى عن العمل، ويرضى عن العامل؛ يعني: أن رضا اللَّه متعلق بالعمل وبالعامل: أما بالعمل، فمثل قوله تعالى: ﴿وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ﴾ [الزمر: ٧]؛ أي: يرض الشكر لكم، وكما في قوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣] . . . . ويتعلق الرضا أيضًا بالعامل، مثل هذه الآية التي ساقها المؤلف: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ . . . الرضا صفة في اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، وهي صفة حقيقية، متعلقة بمشيئته، فهي من الصفات الفعلية، يرضى عن المؤمنين وعن المتقين وعن المقسطين وعن الشاكرين، ولا يرضى عن القوم الكافرين، ولا يرضى عن القوم الفاسقين، ولا يرضى عن المنافقين، فهو سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ يرضى عن أناس، ولا يرضى عن أناس، ويرضى أعمالًا، ويكره أعمالًا.

ووصف اللَّه تعالى بالرضا ثابت بالدليل السمعي، كما سبق، وبالدليل العقلي، فإن كونه عَزَّ وَجَلَّ يثيب الطائعين ويجزيهم على أعمالهم وطاعاتهم يدل على الرضا»[٢].

---

(١) التدمرية (ص: ٢٦).

(٢) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين (١/ ٢٦٠).

هكذا أثبت أهل العلم صفة الرضا للَّه ﷻ على الوجه اللائق به سبحانه وتعالى.

● **المسألة السابعة عشرة: الغضب والسخط:**

يثبت أهل السُّنة والجماعة صفة الغضب للَّه تعالى على المعنى الحقيقي اللائق بجلال اللَّه وكماله وقهره وجبروته، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل.

**ومما يدل على ذلك:**

قوله تعالى: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور: ٩].

وقوله تعالى: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي فَقَدۡ هَوَىٰ﴾ [طه: ٨١].

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الممتحنة: ١٣].

وقوله تعالى: ﴿لَبِئۡسَ مَا قَدَّمَتۡ لَهُمۡ أَنفُسُهُمۡ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [المائدة: ٨٠].

وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ﴾ [محمد: ٢٨].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لما قضى اللَّه الخلق كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي غلبت غضبي**»(١).

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (٣١٩٤)، ومسلم برقم: (٢٧٥١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول اللَّه ﷺ **قال في حديث الشفاعة الطويل : « ... إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ، ولن يغضب بعده مثله ...»**(١) .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، قال : قال النبي ﷺ : **«إن اللَّه يقول لأهل الجنة : يا أهل الجنة ، فيقولون : لبيك ربنا وسعديك والخير في يديك ، فيقول : هل رضيتم؟ فيقولون : وما لنا لا نرضى يا رب وقد أعطيتنا ما لم تعط أحدًا من خلقك؟ فيقول : ألا أعطيكم أفضل من ذلك ، فيقولون : يا رب وأي شيء أفضل من ذلك؟ فيقول : أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبدًا»**(٢) .

وقرّر علماء المذاهب الأربعة هذا المعتقد في إثبات صفة الغضب للَّه تعالى .

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رحمه الله : «لا يوصف اللَّه بصفات المخلوقين ، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف ، وهو قول أهل السُّنة والجماعة ، وهو يغضب ويرضى»**(٣) .

فقرر رحمه الله أن مذهب أهل السُّنة والجماعة هو إثبات صفة الغضب بلا كيف ، ولا تأويل له بالعقوبة ، ولا تمثيل له بصفات المخلوقين .

---

(١) أخرجه البخاري برقم : (٣٣٤٠)، ومسلم برقم : (١٩٤).

(٢) أخرجه البخاري برقم : (٧٥١٨)، ومسلم برقم : (٢٨٢٩).

(٣) الفقه الأبسط بالشرح الميسر للخميس ص ١٥٩.

وقال أبو جعفر الطحاوي(٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في العقيدة التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه: «واللَّه يغضب ويرضى لا كأحدٍ من الورى»(١).

قال أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض ذكره لإثبات بعض صفات اللَّه تعالى: «ومن ذلك: الغضب والرضا، وغير ذلك، وقد نطق القرآن بأكثرها، وعند أهل الأثر أنها صفات ذاته، لا يُفَسَّر منها إلا ما فسّره النبي ﷺ أو الصحابي، بل نُمِرُّ هذه الأحاديث على ما جاءت، بعد قبولها، والإيمان بها، والاعتقاد بما فيها بلا كيفية»(٢).

وقال أبو الثناء محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في إثبات هذه الصفة: «وأنا أقول كما قال سلف الأمة: وهو -أي: الغضب- صفة للَّه تعالى لائقة بجلال ذاته، لا أعلم حقيقتها، ولا كيف هي، والكلام فيه كالكلام في «الرحمة» حذو القُذّة بالقُذّة»(٣).

- ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأئمتنا... مالك بن أنس -وذكر غيره من الأئمة- متفقون على أن اللَّه سبحانه... يغضب ويرضى»(٤).

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢١٣.
(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٧٤.
(٣) روح المعاني ١/ ٩٥.
(٤) الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٨٣-١٢٨٤).

وقال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مما اجتمعت الأئمة عليه من أمور الديانة، ومن السنن التي خلافها بدعة وضلالة: ... أن اللَّه -تبارك وتعالى- يغضب فلا يقوم لغضبه شيء... ثم قال في آخره: وكل هذا قول مالك، فمنه منصوص من قوله، ومنه معلوم من مذهبه»(١).

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلم أن الغضب صفة وصف اللَّه بها نفسه إذا انتهكت حرماته، تظهر آثارها في المغضوب عليهم، نعوذ باللَّه من غضبه -جل وعلا-. ونحن معاشر المسلمين نمرّها كما جاءت، فنصدق ربنا في كل ما وصف به نفسه، ولا نكذب بشيء من ذلك، مع تنزيهنا التام له -جل وعلا- عن مشابهة المخلوقين، سبحانه وتعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا»(٢).

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الربيع بن سليمان (٢٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حضرت محمد بن إدريس الشافعي، وقد جاءته رقعة من الصعيد فيها: ما تقول في قول اللَّه -تبارك وتعالى-: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، قال الشافعي: فلما أن حجبوا هؤلاء في السخط كان في هذا دليل على أنهم يرونه في الرضا. قال الربيع: قلت: يا أبا عبد اللَّه وبه تقول؟ قال: نعم، وبه أدين اللَّهَ، لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى اللَّه لما عبد اللَّه تعالى»(٣).

---

(١) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١٣٩).
(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٤/ ٧٦).
(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة للالكائي (٣/ ٥٦٠).

وكلام الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ هذا يدل على إثبات صفة السخط وهو الغضب[١]، وأنها صفة فعلية.

وقال أبو سعيد عثمان الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ثم عارض المعارض أيضًا أشياء من صفات اللَّه تعالى التي هي مذكورة في كتاب اللَّه، ونازع في الآيات التي ذكرت فيها ليغالط الناس في تفسيرها؛ فذكر منها: الحب والبغض، والغضب والرضا، والفرح والكره، والعجب والسخط، والإرادة والمشيئة، ليدخل عليها من الأغلوطات ما أدخل على غيرها مما حكيناه عنه...**

إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ: « ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ﴾ [الفتح: ٦]، **ثم ذكر إغضاب الخلق إياه، فقال تعالى:** ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥] يقول: أغضبونا، فذكر أنه يَغضب ويُغضب، وقال تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩، والتوبة: ١٠٠، والمجادلة: ٢٢]، ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]، **فهذا الناطق من كتاب اللَّه يستغنى فيه بظاهر التنزيل عن التفسير، وتعرفه العامة والخاصة، غير هؤلاء الملحدين في آيات اللَّه الذين غالطوا فيها الضعفاء**»[٢].

(١) ظاهر كلام كثير من أهل اللغة أن الغضب والسخط مترادفان، وقال أبو هلال العسكري: الفرق بين الغضب والسخط: أن الغضب يكون من الصغير على الكبير ومن الكبير على الصغير، والسخط لا يكون إلا من الكبير على الصغير، يقال: سخط الأمير على الحاجب، ولا يقال سخط الحاجب على الأمير، ويستعمل الغضب فيهما. انظر: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ص: ٣٨٦) برقم (١٥٥٠).

(٢) نقض الإمام الدارمي على بشر المريسي (٢/ ٨٦٣-٨٦٧).

وقال ابن جرير الطبري(٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره لقوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]: «وقال بعضهم: الغضب منه معنى مفهوم، كالذي يعرف من معاني الغضب، غير أنه وإن كان كذلك من جهة الإثبات، فمخالف معناه منه معنى ما يكون من غضب الآدميين الذين يزعجهم ويحركهم ويشق عليهم ويؤذيهم؛ لأن اللَّه -جل ثناؤه- لا تحل ذاته الآفات، ولكنه له صفة كما العلم له صفة، والقدرة له صفة، على ما يعقل من جهة الإثبات»(١).

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يخاطب من يقول بخلق القرآن: «ثم يقال لهم: إذا كان غضب اللَّه غير مخلوق وكذلك رضاه وسخطه فلم لا قلتم إن كلامه غير مخلوق؟ ومن زعم أن غضب اللَّه مخلوق لزمه أن غضب اللَّه وسخطه على الكافرين يفنى، وأن رضاه عن الملائكة والنبيين يفنى، حتى لا يكون راضيًا عن أوليائه، ولا ساخطًا على أعدائه، وهذا هو الخروج عن الإسلام»(٢)

وقال أبو عثمان الصابوني (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يذكر صفات أهل السُّنة: «...يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها الأخبار الصحاح من السمع والبصر... والرضا والسخط والحب والبغض والفرح والضحك وغيرها: من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين»(٣).

---

(١) جامع البيان للطبري (١/ ١٨٩).

(٢) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (١/ ٨١-٨٢).

(٣) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني، ص١٦٥

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

**قال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «الإبانة» في معرض رده** على من ينكر هذه الصفة: «**باب الإيمان بأن اللَّه** عَزَّ وَجَلَّ **يغضب ويرضى ويحب ويكره.**

**والجهمي يدفع هذه الصفات كلها وينكرها، ويرد نص التنزيل، وصحيح السنة، ويزعم أن اللَّه تعالى لا يغضب، ولا يرضى، ولا يحب، ولا يكره، وإنما يريد بدفع الصفات وإنكارها جحد الموصوف بها. واللَّه تعالى قد أكذب الجهمي وأخزاه، وباعده من طريق الهداية وأقصاه. قال اللَّه تعالى:** ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء: ٩٣]، ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩]، **وقال:** ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠]. . . **وجاءت السنة عن المصطفى** ﷺ **بما يوافق ذلك ويضاهيه**»[(١)].

**وقال أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي (٤١٠هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضمن ذكره لجملة اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل الذي كان يذهب إليه -: «**وذهب أحمد بن حنبل** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **إلى أن اللَّه** عَزَّ وَجَلَّ **يغضب ويرضى، وأن له غضبًا ورضًا، وقرأ أحمد قوله** عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [طه: ٨١]، **فأضاف الغضب إلى نفسه، وقال** عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]، **قال ابن عباس: يعني: أغضبونا. وقوله أيضًا:** ﴿فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الثالث: الرد على الجهمية- (٣/ ١٢٧-١٢٨).

عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء: ٩٣]، ومثل ذلك في القرآن كثير»[(١)].

وقال عبد الوهاب بن عبد الواحد بن الحنبلي (٥٣٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إننا نصف اللَّه تعالى بالغضب، ولا نصفه بالحَرَد[(٢)]، وهما واحدٌ؛ لأن الغضب نطق به القرآن، فقلنا كما قال، والحَرد ليس ينطق به القرآن، ولم يذكره رسول اللَّه ﷺ، فلهذا لم يجُزْ أن يوصفَ اللَّه تعالى به»[(٣)].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما قول القائل: الغضب غليان دم القلب بطلب الانتقام فليس بصحيح في حقنا، بل الغضب قد يكون لدفع المنافي قبل وجوده، فلا يكون هناك انتقام أصلًا... وأيضًا فلو قدر أن هذا هو حقيقة غضبنا لم يلزم أن يكون غضب اللَّه تعالى مثل غضبنا، كما أن حقيقة ذات اللَّه ليست مثل ذاتنا، فليس هو مماثل لنا، لا لذاتنا ولا لأرواحنا، وصفاته كذاته»[(٤)].

قال محمد بن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «في شرحه لحديث: «اللهم لا تجعل قبري وثنا يُعبد، اشتدّ غضب اللَّه على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[(٥)] قوله: «غضبُ اللَّه»: صفة حقيقية ثابتة للَّه عَزَّ وَجَلَّ لا تماثل غضب المخلوقين لا في الحقيقة ولا في الأثر. وقال أهل

---

(١) اعتقاد الإمام المنبل أحمد بن حنبل (ص٧٥).
(٢) الحَرَدُ والحَرْدُ: الغضب. انظر: الصحاح للجوهري، وتاج العروس. مادة (حرد).
(٣) الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة لابن الحنبلي (٢/ ٥١٢).
(٤) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا (٥/ ٦٨).
(٥) أخرجه مالك في الموطأ برقم (٥٩٣)، وعبد الرزاق في المصنف برقم (١٥٨٧)، وصححه الألباني في التعليق على المشكاة (٧٤٩).

**التأويل: غضب اللَّه هو الانتقام ممن عصاه، وبعضهم يقول: إرادة الانتقام ممن عصاه. وهذا تحريف للكلام عن مواضعه؛ لأن النبي ﷺ لم يقل: انتقم اللَّه، وإنما قال: اشتد غضب اللَّه، وهو ﷺ يعرف كيف يعبّر، ويعرف الفرق بين غضب اللَّه وبين الانتقام، وهو أنصح الخلق وأعلم الخلق بربه، فلا يمكن أن يأتي بكلام وهو يريد خلافه؛ لأنه لو أتى بذلك لكان ملبّسًا، وحاشاه أن يكون كذلك؛ فالغضب غير الانتقام، وغير إرادة الانتقام؛ فالغضب صفة حقيقية ثابتة للَّه تليق بجلاله، لا تماثل غضب المخلوق، لا في الحقيقة ولا في الأثر»**(١).

هذا مما ذكره أهل العلم في تحقيق وصف اللَّه ﷻ بالغضب على ما يليق به، وأنه من صفاته التي ثبتت له سبحانه في الكتاب والسُّنة.

● **المسألة الثامنة عشرة: رؤية اللَّه ﷻ:**

من أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة: أن المؤمنين يرون ربهم بأبصارهم على الحقيقة يوم القيامة، وفي جناته سبحانه، كما يليق بجلال الرب وكماله، وعظمته وجماله، وقد دل على ذلك الكتاب والسُّنة والإجماع والمعقول، ومنكر ذلك مبتدع ضال مخالف للكتاب والسنة ومفارق لجماعة المسلمين.

**ومما يدل على ذلك:**

قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣].

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٤٢١).

وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٢ - ٢٣].

وعن جرير بن عبد اللَّه رضي الله عنه، قال: كنا عند النبي ﷺ، فنظر إلى القمر ليلة -يعني: البدر- فقال: «**إنكم سترون ربكم، كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا**»(١).

وعن جرير بن عبد اللَّه رضي الله عنه أيضًا، قال: قال النبي ﷺ: «**إنكم سترون ربكم عيانًا**»(٢).

ومسألة رؤية اللَّه تعالى من أشرف مسائل أصول الدين وأجلّها، وهي الغاية التي شمّر إليها المشمّرون، وتنافس فيها المتنافسون، وحُرِمها الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابه مطرودون(٣)، ولهذا اهتمّ بها السلف وبدّعوا منكرها ومحرّفها في دروسهم ومؤلفاتهم.

وعلماء أهل السُّنة والجماعة يقررون عقيدة السلف في الرؤية بأن المؤمنين يرون ربهم في الجنة رؤية إكرام ونعمة، على الحقيقة اللائقة بكمال اللَّه وجماله.

ومن ذلك:

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (٥٥٤)، ومسلم برقم: (٦٣٣).

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٧٤٣٥).

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢١٣.

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والله تعالى يُرى في الآخرة، ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم، بلا تشبيه ولا كيفية»(١).

وقال أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والرؤية حقٌ لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٣]، وتفسيره على ما أراده الله تعالى وعلِمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك متأوّلين بآرائنا، ولا متوهّمين بأهوائنا»(٢).

وأكد ذلك ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «وقد قال بثبوت الرؤية: الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وأهل الحديث، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلى السنة والجماعة.

وهذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدين وأجلّها، وهي الغاية التي شمّر إليها المشمّرون، وتنافس فيها المتنافسون، وحُرِمها الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابه مطرودون»(٣).

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في إثبات هذه الصفة: «ثم

(١) المصدر السابق ١/ ٢٣٧-٢٣٨.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٣٧.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٣٧-٢٣٨.

اعلم أن إضافة النظر إلى الوجه الذي هو محلّه في هذه الآية(١)، وتعديته بـ «إلى» الصريحة في نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل على خلاف حقيقته، وموضوعه صريحٌ في أنه تعالى أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى الرب ﷻ، فإن النظر له عدة استعمالات بحسب صِلاته واختلاف متعلّقاته وتعديته بنفسه، فإنه إن عدّي بنفسه فمعناه التوقيف والانتظار، وإن عدّي بـ «في» فمعناه التفكر والاعتبار، وإن عدّي بـ «إلى» فمعناه المعاينة بالأبصار، فكيف إذا أضيف إلى الوجه الذي هو محلّ البصر؟!»(٢).

وقال أيضًا: «ثم أفضل نعيم الجنة رؤية وجهه وسماع كلامه، فإنكار ذلك إنكارٌ لروح الجنة الذي ما طابت لأهلها إلا به، كما أن أشد العذاب للكفار عدم تكليمه لهم ووقوع الحجاب، كما أخبر عنهم بقوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]»(٣).

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

عن أشهب بن عبد العزيز صاحب الإمام مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «قال رجل لمالك: يا أبا عبد اللّه، هل يرى المؤمنون ربهم يوم القيامة؟ قال: لو لم ير المؤمنون ربهم يوم القيامة لم يعير اللّه الكفار بالحجاب، فقال ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وفي رواية: «فقال له: يا أبا عبد اللّه فإن قومًا يزعمون أن اللّه لا يُرى؟ قال مالك:

---

(١) يقصد قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣].

(٢) شرح الفقه الأكبر ص ١٧٩-١٨٠.

(٣) المصدر السابق ص ٨٥.

السيف السيف»[١].

وقال ابن وهب (١٩٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «سمعت مالك بن أنس يقول: الناظرون ينظرون إلى اللّه عَزَّوَجَلَّ يوم القيامة بأعينهم»[٢].

وقال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «مما اجتمعت الأئمة عليه من أمور الديانة، ومن السنن التي خلافها بدعة وضلالة: ... أن اللّه سبحانه يراه أولياؤه في المعاد بأبصار وجوههم، لا يضامون في رؤيته، كما قال تعالى في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ»[٣].

وقال أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن قولهم: أن اللّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يتجلى لعباده المؤمنين في المعاد، فيرونه بالأبصار، على ما نطق به القرآن، وتواترت به أخبار الرسول ﷺ»[٤].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرر علماء الشافعية مذهب السلف الصالح في رؤية اللّه تعالى يوم القيامة كرؤيتنا القمر ليلة البدر في وسط السماء، وعلى رأسهم الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال الربيع بن سليمان (٢٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «حضرت محمد بن إدريس الشافعي، وقد جاءته رقعة من الصعيد فيها: ما تقول في قول اللّه -تبارك وتعالى-: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، قال الشافعي: فلما أن حجبوا هؤلاء في السخط كان في

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة للالكائي (١/ ٤٦٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٠١).

(٣) «الجامع» لابن أبي زيد ص١٤١

(٤) الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني (ص١٦٣-١٦٤).

هذا دليل على أنهم يرونه في الرضا. قال الربيع: قلت: يا أبا عبد اللَّه! وبه تقول؟ قال: نعم، وبه أدين اللَّه، لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يَرى اللَّه لما عبد اللَّه تعالى»(١).

وفي رواية عند البيهقي: «قال الربيع: قلت: أو تدين بهذا يا سيدي؟ فقال: واللَّه لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى ربه في المعاد لما عبده في الدنيا»(٢).

وقال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] دلالة على أن أولياءه يرونه يوم القيامة بأبصار وجوههم»(٣).

وفي رواية عن البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا دليل على أن أولياءه يرونه يوم القيامة»(٤).

وقال الطبري(٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة بأبصارهم، كما يرون الشمس ليس دونها غياية، وكما يرون القمر ليلة البدر؛ لقول النبي ﷺ»(٥).

وقال ابن حبان البستي (٣٥٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فإنما معناه: لا تدركه الأبصار، يُرى في القيامة

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة للالكائي(٣/ ٥٦٠).
(٢) مناقب الشافعي للبيهقي(١/ ٤١٩).
(٣) الإبانة لابن بطة (٧/ ٦٠).
(٤) مناقب الشافعي للبيهقي(١/ ٤٢٠).
(٥) التبصير في معالم الدين للطبري (ص: ١٣٧).

ولا تُدركه الأبصار إذا رأته؛ لأن الإدراك هو الإحاطة، والرؤية هي النظر، واللَّه يُرى ولا يدرك كنهه»(١).

وقال أبو بكر الآجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما أهل السعادة: فهم الذين سبقت لهم من اللَّه الحسنى، فآمنوا باللَّه وحده، ولم يشركوا به شيئًا، وصدقوا القول بالفعل، فأماتهم على ذلك، فهم في قبورهم ينعمون، وعند المحشر يبشرون، وفي الموقف إلى اللَّه تعالى بأعينهم ينظرون»(٢).

وقال أبو عثمان الصابوني (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويشهد أهل السُّنة أن المؤمنين يرون ربهم -تبارك وتعالى- يوم القيامة بأبصارهم، وينظرون إليه، على ما ورد به الخبر الصحيح عن رسول اللَّه ﷺ في قوله: «إنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر»، والتشبيه في هذا الخبر للرؤية بالرؤية لا للمرئي بالمرئي»(٣).

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في أصول السنة: «والإيمان بالرؤية يوم القيامة كما روي عن النبي ﷺ من الأحاديث الصحاح»(٤).

---

(١) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان(١/ ٢٥٩).

(٢) الشريعة للآجري (٢ / ٩٧٩).

(٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني (ص: ٧٦).

(٤) أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل (ص٥٠).

وقال أبو داود السجستاني (٢٧٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «سمعت أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ وذكر له عن رجل شيء في الرؤية، فغضب، وقال: من قال: إن اللّه لا يُرى، فهو كافر»(١).

وقال أبو زرعة (٢٦٤هـ) وأبو حاتم (٢٧٧هـ) الرازيان -رحمهما اللَّه-: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازًا وعراقًا وشامًا ويمنًا، فكان من مذهبهم: ... أنه -تبارك وتعالى- يُرى في الآخرة، يراه أهل الجنة بأبصارهم، ويسمعون كلامه كيف شاء، وكما شاء»(٢).

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وينظر أهل الجنة إلى وجهه، يَزُورُونَه فيُكرمَهم، ويتجلى لهم فيعطيهم»(٣).

وقال القاضي ابن أبي موسى الشريف الحنبلي (٤٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأن اللَّه يتجلى في القيامة لعباده الأبرار، فيرونه بالعيون والأبصار»(٤).

وقال أبو الفرج عبد الواحد الشيرازي المقدسي (٤٨٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أن رؤية اللَّه يُحرمها الكفار: «وأن اللَّه تعالى يُرى في القيامة، يراه المؤمنون، ويُحجب عنه الكافرون»(٥).

ونقل عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ إجماع أهل الحق

---

(١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية أبي داود (ص٣٥٣).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة للالكائي (١/ ١٩٨-١٩٩).

(٣) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص٦٣-٦٤).

(٤) الإرشاد إلى سبيل الرشاد (ص٦).

(٥) التبصرة في أصول الدين علي مذهب الإمام أحمد لأبي الفرج الشيرازي (مخطوط: ورقة ٣٩).

والتوحيد على إثبات الرؤية حيث يقول: «**وأجمع أهل الحق، واتفق أهل التوحيد والصدق: أن اللَّه تعالى يُرى في الآخرة، كما جاء في كتابه، وصح عن رسوله ﷺ**»(١).

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله: «**فالصحابة والتابعون وأئمة المسلمين على أن اللَّه يُرى في الآخرة بالأبصار عيانًا**»(٢)

وقال محمد بن عثيمين (١٤٢١هـ) رحمه الله: «**فرؤية اللَّه سبحانه وتعالى في الآخرة ثابتة بالقرآن والسنة وإجماع السلف، حتى إن بعض العلماء رحمهم لله صرّح بأن من أنكر رؤية اللَّه في الآخرة فهو كافر؛ لأنه مكذب للنصوص الصريحة الصحيحة، ومخالف لإجماع السلف**»(٣)

- **المسألة التاسعة عشرة: إثبات العرش والكرسي:**

العرش في اللغة العربية يدل على العلو والارتفاع في شيء مبني، ومنه العرش والعريش: وهو ما يُستظل به، وعرَش يعرُش ويعرِش عرشًا؛ أي: بنى بناء من خشب(٤).

وسمّي مجلس السلطان عرشًا؛ اعتبارًا بعلوه، والعرش سرير الملك، وعرش البيت سقفه(٥).

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي (ص١٢٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٣٦).

(٣) شرح العقيدة السفارينية (١/ ٥١٣).

(٤) انظر: الصحاح للجوهري ٣/ ١٠٠٩-١٠١٠.

(٥) انظر: المفردات للراغب ص ٥٥٨، والصحاح للجوهري ٣/ ١٠٠٩.

والمراد بالعرش الوارد المضاف إلى الرب سبحانه في النصوص الشرعية: هو الذي استوى عليه الرحمن ﷻ استواء يليق بجلاله وكماله، وهو بمعنى سرير الملك.

وعقيدة أهل السُّنة والجماعة أنه: أكبر المخلوقات وأعلاها، وهو سرير ذو قوائم، له حملة من الملائكة عليهم السلام، فوق السماوات كالقبة على العالم، وهو ثابت بالكتاب والسُّنة وإجماع السلف(١).

**وأما الكرسي في اللغة:** فهو اسم لما يقعد عليه(٢).

**وأما شرعًا:** فالكرسي مخلوق عظيم بين يدي العرش كالمرقاة إليه وهو موضع القدمين، وهو ثابت بالكتاب والسُّنة وإجماع السلف(٣).

**ومما يدل على ذلك:**

قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [المؤمنون: ٨٦].

وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧].

وقوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَۖ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

---

(١) انظر: شرح الطحاوية (٢/ ٣٦٦)، وجلاء العينين في محاكمة الأحمدين (ص: ٤١٥)

(٢) انظر: المفردات للراغب ص ٧٠٦.

(٣) انظر: أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ٩٦).

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: بينما رسول الله ﷺ جالس جاء يهودي، فقال: يا أبا القاسم! ضرب وجهي رجل من أصحابك، فقال: «من؟» قال: رجل من الأنصار، قال: «ادعوه»، فقال: «أضربته؟»، قال: سمعته بالسوق يحلف: والذي اصطفى موسى على البشر، قلت: أي خبيث، على محمد ﷺ، فأخذتني غضبة ضربت وجهه، فقال النبي ﷺ: «**لا تخيّروا بين الأنبياء، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق، أم حوسب بصعقة الأولى**»(١).

وعن عمران بن حصين رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ، قال: «**كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض**»(٢).

وعن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال: دخلت المسجد الحرام فرأيت رسول الله ﷺ وحده فجلست إليه، فقلت يا رسول الله: أيما أنزل عليك أفضل؟ قال: «**آية الكرسي، وما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة**»(٣).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (٢٤١٢).

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٣١٩١).

(٣) رواه محمد بن أبي شيبة في كتاب العرش (ص ٤٣٣)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة: (١/ ٢٢٣) برقم: ١٠٩.

﴿وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قال: «**الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر أحد قدره**»(١).

وقد قرر علماء المذاهب الأربعة هذا المعتقد في العرش والكرسي في كتبهم ومؤلفاتهم، ومن ذلك:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

**قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وعرشه سبحانه فوق سبع سماوات...**»(٢).

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ صريح في أن عرش الرحمن جَلَّ جَلَالُهُ أعلى المخلوقات.

**وقال أبو نصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وعند أهل الحق أن اللَّه سبحانه مبايِنٌ لخلقه بذاته فوق العرش بلا كيفية**»، ثم استدل لذلك ببعض الأدلة من الكتاب والسُّنة وآثار السلف(٣).

**وقال أبو جعفر الطحاوي(٣٢١هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العقيدة الطحاوية التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه: «**والعرش والكرسي حقٌّ، وهو مستغنٍ عن العرش وما دونه، محيطٌ بكلّ شيءٍ وفوقَه**»(٤).

فأثبت رَحِمَهُ ٱللَّهُ العرش والكرسي، وبيّن أنه سبحانه مستغن عنهما،

---

(١) أخرجه محمد بن أبي شيبة في العرش (ص: ٤٣٧)، وصححه الألباني في مختصر العلو (ص ١٠٢).

(٢) الفقه الأبسط بشرح الخميس ص ١٣٥، ودرء تعارض العقل والنقل ٦/ ٢٦٣.

(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٢٩-١٣١.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٣٧١.

وفرّق بينهما بواو العطف، وهو يقتضي المغايرة.

وأكّد هذا المقصود أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «**إن للَّه تعالى عرشًا وكرسيًّا، ولوحًا وقلمًا، لا لحاجة إليها، ولكن للعظمة والكبرياء، كما له عبيدٌ ورسلٌ وملائكة، وإن كان لا يحتاج إليهم**»[١].

وبيّن ابن أبي العز الحنفي(٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ معنى العرش في اللغة والشرع، وأبطل تأويلات المعطلة في ذلك، فقال: «**والعرش في اللغة: عبارة عن السرير الذي للملِك، كما قال تعالى عن بلقيس:** ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]، **وليس هو فلَكًا، ولا تفهم منه العرب ذلك، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، فهو سريرٌ ذو قوائم تحمله الملائكة، وهو كالقبّة على العالم، وهو سقف المخلوقات... وأما من حرّف كلام اللَّه، وجعل العرش عبارة عن المُلْك، كيف يصنع بقوله تعالى:** ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]، ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]. **أيقولُ: ويحمل ملكه يومئذ ثمانية؟!، وكان ملكه على الماء! ويكون موسى** عَلَيْهِ السَّلَامُ **آخذًا بقائمة من قوائم الملك[٢]؟! هل يقول هذا عاقل يدري ما يقول؟!**»[٣].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ عن الكرسي: «**وأما الكرسيُّ فقال تعالى:** ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ

---

(١) أصول الدين ص ٢٢٣.

(٢) يشير إلى الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه، ح(٢٤١٢) بلفظ: «فإن الناس يُصعقون، فأكون أول من يفيق، فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش...».

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٣٦٨.

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقد قيل: هو العرش، والصحيح أنه غيره، كما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره: «الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إلا اللَّه تعالى»، وقد رُوي مرفوعًا، والصواب أنه موقوف على ابن عباس»(١).

وأكد هذا المعنى المفسر أبو الثناء الألوسي(١٢٧٠هـ) رحمه الله حيث قال: «الكرسي جسم بين يدي العرش، محيط بالسماوات السبع»(٢).

فأوضح رحمه الله أن الكرسي جسم عظيم يحيط بالسماوات السبع، وأنه بين يدي عرشه سبحانه كالمرقاة إليه.

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

نقل البيهقي (٤٥٨هـ) رحمه الله، بسنده عن: يحيى بن يحيى، أنه قال: «كنا عند مالك بن أنس، فجاء رجل فقال: يا أبا عبد اللَّه، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ قال: فأطرق مالك رأسه، حتى علاه الرحضاء ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعًا، فأمر به أن يُخرج»(٣).

ففي هذا الأثر إقرار من مالك رحمه الله بالعرش، وإنما أنكر السؤال عن كيفية الاستواء على العرش.

(١) المصدر السابق ١/ ٣٧٠.
(٢) روح المعاني ٣/ ٩.
(٣) الاعتقاد للبيهقي (ص: ١١٦).

وقال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مثبتًا لعرش الرحمن: «أن اللَّه إله واحد، لا إله غيره، ولا شبيه له، ولا نظير له، ولا ولد له، ولا والد له، ولا صاحبة له، ولا شريك له،... وأنه فوق عرشه المجيد بذاته»[1]

وقال في الكرسي: «مما اجتمعت الأئمة عليه من أمور الديانة، ومن السنن التي خلافها بدعة وضلالة: ... أن له كرسيًّا كما قال سبحانه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وبما جاءت به الأحاديث أن اللَّه سبحانه يضع كرسيه يوم القيامة لفصل القضاء، وقال مجاهد: «كانوا يقولون: ما السماوات والأرض في الكرسي إلَّا كحلقة في فلاة»، وقال في آخره: وكل هذا قول مالك، فمنه منصوص من قوله، ومنه معلوم من مذهبه»[2].

وقال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب في الإيمان بالعرش: ومن قول أهل السُّنة: أن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ خلق العرش، واختصّه بالعلو والارتفاع فوق جميع ما خلق، ثم استوى عليه كيف شاء، كما أخبر عن نفسه»[3].

وقال أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن قولهم: إن اللَّه سبحانه خلق العرش، واختصه بالعلو والارتفاع فوق جميع ما خلق، ثم

(١) متن رسالة القيرواني (ص٥).
(٢) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١٤١).
(٣) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص٨٨).

استوى عليه كيف شاء، من غير أن يحدث تغيرًا في ذاته، لا إله إلا هو الكبير، وأنه -تبارك وتعالى- خلق الكرسي، وهو بين يدي العرش»[(١)].

• **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال أبو سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في نقضه على بشر المريسي: «ثم انتدبت أيها المريسي مكذبًا بعرش اللَّه وكرسيه، مطنبًا في التكذيب بجهلك، متأولًا في تكذيبه بخلاف ما تعقله العلماء، فرويت عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾: علمه»[(٢)]، وقلت: فمعنى الكرسي: العلم، فمن ذهب إلى غير العلم أكذبه كتاب اللَّه تعالى.

فيقال لهذا المريسي: أما ما رويت عن ابن عباس فإنه من رواية جعفر الأحمر، وليس جعفر ممن يعتمد على روايته، إذ قد خالفته الرواة الثقات المتقنون. وقد روى مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في الكرسي خلاف ما ادعيت على ابن عباس... ثم ذكر بسنده عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر

---

(١) الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني (ص١٣٩).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ٤٠١)، وعبد الله بن الإمام أحمد في كتاب السنة (٢/ ١٦٧)، وابن منده في الرد على الجهمية (ص: ٢١)، وأورده ابن كثير في تفسيره (١/ ٣٠٩)، وعزاه إلى ابن أبي حاتم، وجميعهم من طريق مطرف، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير عنه، وهو حديث غير صحيح. قال ابن منده في الرد على الجهمية (ص: ٢١): «لم يتابع عليه جعفر، وليس هو بالقوي في سعيد بن جبير»، وقال الذهبي في العلو (٩١): «فهذا جاء من طريق الأحمر لين»، وقال ابن الأنباري: إنما يروى هذا بإسناد مطعون فيه».

قدره إلا اللَّه»، فأقرّ المريسي بهذا الحديث وصححه، وزعم أن وكيعًا رواه، إلا أن تفسير القدمين هاهنا في دعواه: الثقلين قال: يضع اللَّه علمه وقضاءه للثقلين يوم القيامة فيحكم به فيهم، فهل سمع سامع من العالمين بمثل ما ادعى هذا المريسي؟ ويلك! عمن أخذته؟ ومن أي شيطان تلقيته؟ فإنه ما سبقك إليها آدمي نعلمه. أيحتاج الرب عَجَّلَ أن يضع محاسبة العباد على كتاب علمه وأقضيته يحكم بما فيه بينهم؟ ولا أراك مع كثرة جهلك إلا وستعلم أنك احتججت بباطل، جعلته أغلوطة تغالط بها أغمار الناس وجهالهم»[١].

قال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥]: «يعني بالعرش: السرير ...»[٢]، ثم نقل بعض الروايات في ما ذهب إليه من التفسير.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥]: «ذو السرير المحيط بما دونه»[٣].

وقال أبو الحسن الأشعري(٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]، فالسماوات فوقها العرش، فلما كان العرش فوق السماوات قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ لأنه مستوٍ على العرش الذي فوق السماوات، وكل ما علا فهو سماء، والعرش

(١) نقض الدارمي على بشر المريسي (١/ ٤١٠-٤١٢).
(٢) جامع البيان للطبري (٢١/ ٣٤٣).
(٣) المصدر السابق (٢١/ ٣٦٣).

أعلى السماوات»[(١)].

وبيّن الأزهري الشافعي(٣٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ معنى الكرسي شرعًا فقال: «قلت: والصحيح عن ابن عباس في الكرسي ما رواه الثوري وغيره، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: (الكرسي: موضع القدمين، وأما العرش فإنه لا يقدر قدره)، وهذه رواية اتفق أهل العلم على صحتها، والذي روي عن ابن عباس في الكرسي أنه العلم، فليس مما يثبته أهل المعرفة بالأخبار»[(٢)].

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أقاويل أهل التفسير على أن العرش هو السرير، وأنه جسم مجسم، خلقه اللَّه تعالى، وأمر ملائكته بحمله، وتعبّدهم بتعظيمه والطواف به، كما خلق في الأرض بيتًا وأمر بني آدم بالطواف به واستقباله في الصلاة، وفي أكثر هذه الآيات دلالة على صحة ما ذهبوا إليه، وفي الأخبار والآثار الواردة في معناه دليل على صحة ذلك»[(٣)].

قال قوام السنة الاصفهاني(٥٣٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصل في بيان أن العرش فوق السماوات، وأن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ فوق العرش»[(٤)].

قال ابن كثير(٧٧٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ذهب طائفة من أهل الكلام إلى أن

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (١/ ١٠٦-١٠٧).

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (١٠/ ٣٣-٣٤).

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي(٢/ ٢٧٢).

(٤) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٨٣).

العرش فلك مستدير من جميع جوانبه، محيط بالعالم من كل جهة، ولذا سموه الفلك التاسع، والفلك الأطلس، والأثير. وهذا ليس بجيد؛ لأنه قد ثبت في الشرع أن له قوائم تحمله الملائكة، والفلك لا يكون له قوائم ولا يُحمل، وأيضًا فإنه فوق الجنة، والجنة فوق السماوات، وفيها مائة درجة، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض، فالبعد الذي بينه وبين الكرسي ليس هو نسبة فلك إلى فلك، أيضًا: فإن العرش في اللغة عبارة عن السرير الذي للملك، كما قال تعالى: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]، وليس هو فلكًا، ولا تفهم منه العرب ذلك، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، فهو سرير ذو قوائم تحمله الملائكة، وهو كالقبة على العالم، وهو سقف المخلوقات»[(١)].

وقال الذهبي (٧٤٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن بيّن أَسِرّة أهل الجنان، ذكر عرش الرحمن فقال: «فما الظن بالعرش العظيم الذي اتخذه العلي العظيم لنفسه في ارتفاعه وسعته، وقوائمه وماهيته وحملته، والكروبيين الحافين من حوله، وحسنه ورونقه وقيمته، فقد ورد أنه من ياقوتة حمراء»[(٢)].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب الرد على الجهمية والزنادقة: «وقد عرف أهل العلم أن فوق السماوات السبع:

(١) البداية والنهاية لابن كثير(١/ ١٢).

(٢) العلو للذهبي (ص: ٥٧)، ونقله جمال الدين القاسمي في تفسيره (٥/ ٩٣).

الكرسي، والعرش، واللوح المحفوظ، والحجب، وأشياء كثيرة لم يسمِّها»(١).

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولله عَزَّوَجَلَّ عرش، وللعرش حَمَلَةٌ يحملونه»(٢).

وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإبانة»: «باب ذكر العرش، والإيمان بأن لله تعالى عرشًا فوق السماوات السبع» -ثم بعد أن سرد الأدلة على إثبات العرش، قال:- «فقد ذكرت في هذا الباب من أمر العرش ما نزل به القرآن، وصحت بروايته الآثار، وأجمع عليه فقهاء الأمصار، وعلماء الأمة من السلف والخلف، الذين جعلهم الله هداة للمستبصرين، وقدوة في الدين، وجعل ذكرهم أنسا لقلوب المؤمنين»(٣).

وقال أبو الفرج عبد الواحد الشيرازي المقدسي (٤٨٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأن لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عرشًا وكرسيًّا، وأن الله تعالى على عرشه بائن من خلقه»(٤).

وسئل ابن تيمية (٧٢٨) رَحِمَهُ اللَّهُ: «هل العرش والكرسي موجودان أم مجاز؟

فقال: الحمد لله، بل «العرش» موجود بالكتاب والسُّنة وإجماع

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة (ص١٢٨).

(٢) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص٥٧).

(٣) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الثالث: الرد على الجهمية- (٣/ ١٦٨، ١٩١).

(٤) التبصرة في أصول الدين علي مذهب الإمام أحمد لأبي الفرج الشيرازي (مخطوط: ورقة ٣٦).

سلف الأمة وأئمتها، وكذلك «الكرسي» ثابت بالكتاب والسُّنة وإجماع جمهور السلف. وقد نقل عن بعضهم: أن «كرسيه» علمه. وهو قول ضعيف؛ فإن علم اللَّه وسع كل شيء، كما قال: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، واللَّه يعلم نفسه، ويعلم ما كان وما لم يكن، فلو قيل: وسع علمه السماوات والأرض لم يكن هذا المعنى مناسبًا؛ لا سيما وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَئُودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ أي: لا يثقله ولا يكرثه. وهذا يناسب القدرة لا العلم، والآثار المأثورة تقتضي ذلك؛ لكن الآيات والأحاديث في «العرش» أكثر من ذلك صريحة متواترة. وقد قال بعضهم: إن «الكرسي» هو العرش؛ لكن الأكثرون على أنهما شيئان»(١).

وقال صالح بن فوزان الفوزان: «هذه السماوات السبع العظيمة الواسعة بطباقها وتباعد ما بينها هناك مخلوق أعظم منها، وهو الكرسي، والكرسي مخلوق، قال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فهو مخلوق من مخلوقات اللَّه سبحانه وتعالى، وهو فوق السماوات، والسماوات بالنسبة إليه كسبعة دراهم ألقيت في ترس... فتكون نسبتها ضئيلة، مما يدل على أن الكرسي أعظم من السماوات، وأنها بالنسبة إليه صغيرة، واللَّه -جل وعلا- يقول: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فمصداق هذا في كتاب اللَّه سبحانه وتعالى . . . وفي هذا رد على من فسر الكرسي بالعلم، والصواب: أن الكرسي غير العلم. وفيه رد أيضًا على

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٨٤).

من فسر الكرسي بالعرش،... لكن هناك مخلوق أعظم منه، وهو العرش. والعرش هو: سقف المخلوقات، وأعلى المخلوقات، وأعظمها. والكرسي بالنسبة إلى العرش كحلقة من حديد ألقيت بين ظهراني فلاة من الأرض، والفلاة هي: المكان المتسع من الأرض، لو ألقيت فيها حلقة من حديد، فماذا تكون نسبة الحلقة إلى هذه الفلاة الواسعة؟، قد لا ترى أو تكون شيئًا ضئيلًا، فكذلك الكرسي بالنسبة لعرش الرحمن كحلقة من حديد ألقيت في فلاة واسعة من الأرض. فهذا يدل على وجود العرش، وأنه مخلوق من مخلوقات اللَّه، وأنه أكبر من الكرسي، وأن الكرسي أكبر من السماوات، فهذا يدل على عظمة الخالق ﷻ الذي هذه مخلوقاته العظيمة الهائلة. وفي هذا رد على من فسّر العرش بالملك، أو غير ذلك من التفاسير الباطلة»[١].

* * *

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (٢/ ٣٢٥).

# فهرس الموضوعات




## الفصلُ الأوَّل